



# نتائج الفكر

## في النسخ

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي



تحقيق  
الدكتور محمد إبراهيم البنا



مَشُورَات جَامِعَةِ قَارُون





هدية  
مع حياتي

نواز عبد الكريم حمزة  
١٩٨٤/١١/٢٣

نتائج الفكر  
في النجوى

جميع حقوق الطبع محفوظة

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

© جامعة قارون





مَنْشُورَاتُ جَامِعَةِ قَادِيسِيَّاهُ

# نتائج الفكر في النسخ

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي

(٥٠٨ - ٥٨١)

تَحْقِيقُ

الدكتور محمد إبراهيم البستا

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية  
والمعارف من جامعة الأزهر



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة المحقق

يعدّ أبو القاسم السهيلي أحد الأعلام البارزين الذين شاركوا في نهضة تراثنا الإسلامي وإثرائه ، فما من فن من فنون هذا التراث إلا وهو بين رجاله مقدّم ، وصاحب رأي فيه . ولقد عرفت السهيلي أول الأمر - كما عرفه غيري - اسماً يتردد في كتب النحو ، إلى أن وقع في يدي كتاب « بدائع الفوائد » لابن القيم فوجدت اسم السهيلي يتردد فيه كثيراً ، ووجدت له من الآراء والاجتهادات ما حدا بي إلى البحث عن آثاره ومصنفاته ، إلى أن هُديت إلى هذا المخطوط « نتائج الفكر » ، وبالموازنة بين « بدائع الفوائد » وبينه تبين لي أن ابن القيم قد استطاع أن يدّعي نحو السهيلي لنفسه ، بتضمينه كتاب « النتائج » كتابه ، بعد أن حذف مقدمته ، وقدم وأخر ، وزاد قليلاً واختصر ، حتى ليظن القارئ أن النحو الذي يسوقه ابن القيم في كتابه من بدائعه ، والحق أنه ليس له فيه نصيب من قريب أو بعيد ، وأن البدائع المسطورة في كتابه هي « نتائج الفكر » التي تقدمها الآن لصاحبها أبي القاسم السهيلي .

ولقد تبين لي كذلك أنه ليس ابن القيم وحده هو الذي قام بهذا العمل ، بل سبقه إلى هذا عالم مشرقٍ هو كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت ٦٥١ هـ) وهو المعروف بابن الزملكاني ، فقد نقل في كتابه « التبيان في علم البيان » المطلع على إعجاز القرآن « ثلاثة مباحث<sup>١</sup> من « نتائج الفكر » دون أن يشير إلى السهيلي أو إلى كتابه ، حتى دُعيت له ،

---

(١) هذه المباحث هي : سر تنكير لفظ «سلام» وتعريفه في القرآن ، والفرق بين لن ولا ، وأسباب الضمير والتأخير في القرآن الكريم . أنظر التبيان ٥٢-٥٤ ، ٨٤ ، ١٤٧-١٥٣ .

وذكر بها ! والحق أن هذه المسائل غريبة عن كتاب « التبيان » بل هي غريبة أيضاً عن ملكات صاحبه ابن الزمكاني !

ومن هنا ينبغي أن يعاد النظر في هذين الرجلين ، فقد نُسب إلى الأول من الآراء ما أدخله في عداد النحاة ، وإلى الثاني من الاجتهادات البلاغية ما جعل بعضهم يعده أحد أعلام فن البلاغة ! وما هذه الآراء وهذه الاجتهادات إلا بعضُ نتاج صاحبنا أبي القاسم السهيلي . ولقد كان كاشفي هذه الحقيقة أحد البواعث على المضي في دراستي لهذا الرجل ، وعلى تحقيق هذا الأثر الفريد « نتائج الفكر » ، حتى يقف الدارسون على ما قدمناه .

### السهيلي ، نسبه وحياته :

ذكر ابن دحية في كتابه « المطرب » نسبه فقال : « أبو القاسم السهيلي ، أبو زيد : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن - واسمه أصْبَغُ - بن حُسَيْن بن سَعْدُون ابن رِضْوَان بن فُتُوح ، وهو الداخِل إلى الأندلس <sup>١</sup> » . ويقول ابن دحية : « هكذا أُملي عليّ نسبه وقال : إنه من ولد أبي رُوَيْحَةَ الخثعمي الذي عقد له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لواء عام الفتح ، ذكره أهل السير <sup>١</sup> » .

هذا ما ذكره ابن دحية ، وعنه نقل ابن خلكان <sup>٢</sup> ، ولا تكاد المصادر المتأخرة تزيد شيئاً .

وقد عُرِف السهيلي بثلاث كنى ، ثنتان ذكرهما ابن دحية ، فأما الثالثة فهي أبو الحسن <sup>٣</sup> ولا ندرى السرّ في تعدد هذه الكنى ، ولعله كنى بأسماء أولاده ، وإن كنا لا نعرف عنهم شيئاً . على أن أعرف هذه الكنى هي أبو القاسم ، فهي أشهر من الكنيتين الأخريين ، وهو بها أكثر ذكراً في كتب النحو .

هذا ولم يحدثنا من ترجم للسهيلي عن شيء من خاصة حياته : أتزوج أم لا ؟ وكذلك لم أجد له في ثنايا كتبه التي وصلت إلينا ما يشير إلى هذه الحياة ، فأما عن أسرته التي نشأ

(١) المطرب من أشعار أهل المغرب ٢٣٠ .

(٢) وفيات الأعيان ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ .

(٣) التكملة لكتاب الصلة ٥٧٠/٢ .



فيها فقد وجدت ابن قاضي شهبة يقول : « وهو من بيت علم وخطابة <sup>١</sup> » . وكذلك قال الذهبي : « ولد الخطيب أبي محمد ، بن الإمام الخطيب أبي عمر <sup>٢</sup> » . ولقد أشار السهيلي إلى أبيه وهو يذكر شيوخه - ومنهم أبو داود سليمان بن يحيى - فقال عن هذا : « كان يُجلُّ أبي رحمهما الله <sup>٣</sup> » . كما ذكر جده فقال : « ورؤي حديث غريب ، لعله أن يصح ، وجدته بخط جدي أبي عمران [ كذا ] أحمد بن أبي الحسن القاضي ، رحمه الله <sup>٤</sup> » . ومما سبق يتبين أنه قد نشأ في بيت علم وخطابة ، وقد هيأت له هذه النشأة ، مع ما حباه الله إياه من الاستعداد العقلي والروحي ، أن يحظى من العلم بنصيب كبير ، وأن يبلغ فيه من الفقه لأسراره ما بذَّ به أقرانه ، ونبه إليه شيوخه .

ويتفق المؤرخون على أن أبا القاسم ينتسب إلى « سهيل » ، وهي بلدة أسبانية قديمة يرجع تاريخها إلى عهد الرومان ، وكانت تدعى Selitana فغير المسلمون اسمها إلى سهيل ، وأحسب هذا الاسم الاسلامي نشأ عن تحريف لاسمها الروماني ، وما زالت هذه المدينة قائمة ، وتدعى الآن Fuengirola وتقع على البحر الأبيض مباشرة ، وتبعد عن « مالقة » بنحو ثلاثين كيلو متراً من ناحية الغرب <sup>٥</sup> . وقد يُظن من هذه النسبة أن السهيلي قد وُلد في هذه المدينة ، لكنني وجدت ابن خلكان يقول : « ومولده سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة <sup>٦</sup> » . وربما كان هذا صحيحاً ، ولا يستغرب مع ذلك انتسابه إلى سهيل ، فلعله كان من آبائه من ينتسب إليها نسبة ميلاد ومنه انتقلت إلى صاحبنا ، فأما هو فيكون قد ولد بمالقة التي كانت تتبعها سهيل . أما ما ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ من أنه ولد بإشبيلية معتمداً على ما وجدته مكتوباً على ظهر كتاب « الفرائض » للسهيلي <sup>٧</sup> ، فليس له سند ولا أساس .

(١) طبقات ابن قاضي شهبة ١٨٤/٢ .

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٢/٤ .

(٣) المطرب ٢٣١ . ونص المطرب : « يحمل أبي » . ولا معنى له .

(٤) الروض الأنف ١١٣/١ .

(٥) أنظر الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال ٢٥٧ .

(٦) وفيات الأعيان ٣٢٤/٢ .

(٧) تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٣/٤ .

فأما نشأته في « مالقة » فهذا أمر مؤكد ، يقول ابن دحية تلميذه : « نشأ بمالقة ، وبها تعرّف ، وفي أكنافها تصرّف ، حتى بزغت في البلاغة شمسُه ، ونزعت به إلى مطامح الهمم نفسه<sup>١</sup> » .

### الحياة العلمية في عصره :

وقد عاش السهيلي بين سنة ٥٠٨ - ٥٨١ هـ ، وهي فترة من عمر الأندلس شهدت دولتين عظيمتين ، هما دولة المرابطين [ ٤٩٣ - ٥٤١ هـ ] ، ودولة الموحدين [ ٥٤١ - ٦٦٨ هـ ] . وقد خلف المرابطون أمراء الطوائف [ ٤٢٢ - ٤٩٣ هـ ] الذين بلغت الأندلس على عهدهم نهضة فكرية لم تبلغها في عصورها المختلفة ، وذلك على الرغم من أن عصرهم كان عصر التمزق السياسي لهذه المملكة الإسلامية . ونعتقد أن النشاط الفكري الذي عرفه عصر المرابطين ما هو إلا امتداد طبيعي لهذه النهضة . وإذا كان أهم ما ينبغي أن نعرف به هو النشاط اللغوي فإننا نقول : إنه في هذا العصر - عصر الطوائف - بدأت تتضح معالم الدراسة اللغوية وتكتمل ، وأصبح الأندلسيون مقصد الطلاب ، وغدا من النادر أن نجد أندلسياً يطلب العلم في المشرق ؛ ولا أدل على ذلك من أن أعلام اللغة والأدب مثل ابن سيده [ ت ٤٨٥ ] ، وابن الأفلح تلميذ الزبيدي ( ت ٤٤١ ) ، وابن سراج ( ت ٤٨٩ ) ، وأبي الوليد القشيري ( ت ٤٨٩ ) ، والأعلم الشنتمري ( ت ٤٧٦ ) ، كل هؤلاء لم يخرجوا من الأندلس ، بل تلقوا العلم عن شيوخها .

ومن معالم هذه الدراسة اللغوية نشاط حركة التأليف في النحو واللغة والقراءات ، وإقبال الطلبة على تعلم العربية على نحو يُلْقَتُ النظر ، وعكوفهم على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم ، هذا إلى عنايتهم بتراث المشاركة ، فكتب السيراقي ، والرماني ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن ولّاد ، والنحاس ، والفارسي ، وابن جني - قد نظرها علماء الأندلس وعرضوها على ميزان النقد .

فإذا انتقلنا إلى عصر المرابطين - وهو العصر الذي أظل السهيلي في مرحلة الطلب -

(١) المطرب ٢٣٠ .

فإننا نجد الأندلس مضطربة بالثورات والحروب ضد النصارى ، ومن ثم لم تعرف الأندلس الاستقرار على عهدهم إلا أعواماً قليلة . وهذا ما قد يفسر لنا هجرة العلماء إلى خارج الأندلس ، وذلك إذا أضفنا إليه أنهم فقدوا ما لمسوه بأنفسهم على عهد الطوائف من تشجيع الأمراء وتكريمهم . هذه الهجرة لم تَبْدُ من قبل كما بدت في هذه الفترة ، وأصبحت بعد ذلك سنة متبعة .

وبالرغم من ذلك فقد عرفت الأندلس جماعة من أعلام النحو واللغة ، عَبرَت عليهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين ، فأدركهم عصر المرابطين وقد فرغوا من الطلب وقاموا بواجب التدريس والرواية والتأليف ، وتخرج عليهم أعلام النحو واللغة في عصر الموحدين ، وتمثل هذه الجماعة طبقة شيوخ أبي القاسم السهلي ، ومن هؤلاء : ابن السيد البطليوسي (٤٤٤-٥٢١) ، وابن الطراوة أستاذ السهلي (ت ٥٢٨) ، وابن الباذش (ت ٥٢٨) ، وابن خلصة (ت ٥٢١) ، وابن الرماك أستاذ السهلي (ت ٥٤١) ، وابن الأبرش (ت ٥٣٢) وغيرهم .

ولقد كانت حلقات هؤلاء مزدهرة نشطة ، ومن يرجع إلى فهرسة ابن خير يجد صورة زاهية لنشاط هذه الطبقة من العلماء ، وسيرى أنه كان يدور في هذه الحلقات من المرويات ما يمثل مختلف ألوان الدراسة الأدبية واللغوية ، ذلك أن النحوي - كما عهدته الأندلس من مُتَصَفِّ القرن الرابع - لم تكن دراسته وفقاً على كتب النحو واللغة ، بل كانت تشمل إلى جانب ذلك كتب الأدب والشعر ، والشروح الأدبية ، ومن ثم كانت دراسة النحو واللغة في حلقات هؤلاء الشيوخ ممزوجة بالدراسة النقدية ، وقد تنبه إلى طبيعة هذه الدراسة من قبل ابن خلدون<sup>١</sup> . ويعد «ناتج الفكر» الذي تقدمه الآن خير معبر عن اتجاه الأندلسيين وفهمهم للنحو واللغة .

ومن مظاهر هذا النشاط ما استطعت أن أتبينه من قيام اتجاهين متعارضين ، أولهما أميل إلى دراسة كتاب سيبويه ، والجمل للزجاجي ، والكافي لابن النحاس ، وكان يحمل أشد ما يكون على كتب الفارسي وابن جني ، وكانت حديثه العهد بالأندلس ، وصاحب

(١) انظر المقدمة ٤/١٢٧٨

هذا الاتجاه هو ابن الطراوة الذي يقول : « وَغَبِنَ رَأْيَهُ مِنْ عَدَلٍ عَنْ التَّوَالِيفِ الْمُسْتَدَةِ وَالْقَوَانِينِ الْمُقَيَّدَةِ ، كَالْجُمْلِ وَالْكَافِي ، وَكِتَابِ سَيُوسِيهِ الشَّافِي ، وَفَرَّغَ لِلْإِبْضَاحِ وَالشِّيرَازِيَّاتِ وَالْخَصَائِصِ وَالْحَلِيَّاتِ ، تَرْجَمَةَ تَرْوِقِ بِلَا جِسْمٍ ، إِلَّا تَشْدَقًا بِالْكِتَابِ ، وَإِحَالَةً عَلَى الصَّحْفِ ، وَإِنْ هَذَا لَهُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ <sup>١</sup> » .

وقد كان ابن الطراوة يُعَرِّضُ بَابِنَ الْبَاذِشِ الَّذِي كَانَ كَلِيفًا بِكِتَابِ الْفَارَسِيِّ وَابْنِ جَنِي ، مَكْتَرًا مِنَ النِّقْدِ لِمَا اعْتَدَ بِهِ مُعَاَصِرُهُ ابْنَ الطَّرَاوَةِ ، وَإِذَا اسْتَعْرَضْتَ كِتَابَهُ فَسَتَجِدُ أَغْلِبَهَا نَقْدًا عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ <sup>٢</sup> .

هذه صورة للحياة العلمية التي عاشها السهيلي في مرحلة الطلب . فإذا انتقلنا إلى الحياة العلمية في عصر الموحدين ، وهو العصر الذي شارك فيه صاحبنا أستاذًا مرموقًا ، فإننا نجد الأندلس وقد استعادت مكانتها العلمية التي كانت عليها في عصر الطوائف ، ويرجع ذلك إلى أن الموحدين كانوا يُقَدِّرُونَ العلوم والفنون ، حتى كانت الدعوة إلى العلم أصلًا من أصول دأعينهم محمد بن تومرت ، هذا إلى أنهم أطلقوا حرية الفكر ، فلم يشهد عهدهم الطويل [ ٥٤١ - ٦٦٨ هـ ] ما حدث في عهد المرابطين من محاربة للفلسفة وكتب الأصول ، وسطع في عصرهم من الفلاسفة : ابن طُفَيْل ، وابن زُهْر ، وابن رُشْد ، وابن الرومية ، وابن البيطار . واشتهر من الشعراء : الرصافي ، وصفوان بن إدريس ، وحفصة شاعرة غرناطة ، وكثر الشعراء بإشبيلية ، وكأنها استعادت أيام بني عباد . وكان في هذا العصر من العلماء والمحدثين ما لم تعرفه الأندلس من قبل ولا من بعد .

وقد كان للنحو واللغة نصيب وافر من هذه الحركة العلمية ، فقد شهدت معاهد الأندلس نشاطاً لغوياً متعدد الجوانب ، أقبل فيه العلماء على التدريس والرواية والإجازة ، وأضيف به إلى التراث اللغوي نصيب وافر من المصنفات يتسم بالأصالة والجدَّة ، وينطق بأستاذية علماء هذا العصر وجدارتهم . ويضيق المقام لو عَمَدْنَا إِلَى حَصْرِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَكِنَّا نَقُولُ إِنَّهُ كَانَ مِنْ بَيْنِهِمْ : أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ ( ت ٥٨٠ ) ، وَابْنُ مَلَكُونٍ ( ت ٥٨١ ) ،

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ١٩ .

(٢) انظر الديباج المذهب لابن فرحون ٢٠٥-٢٠٦ .



وابن مضاء (ت ٥٩٢) ، وأبو ذرَّ الخُشَنِي (ت ٦٠٤) ، وابن خُرُوف (ت ٦٠٩) ،  
وأبو علي الرُّنْدِيَّ (ت ٦١٦) .

ويمكن أن نتبين اتجاهات الدراسة اللغوية في هذا العصر فيما يلي :

١ - ميل النحاة إلى الشرح ، حيث شرحوا كتاب سيبويه ، والجمل ، والتبصرة للصيمري ،  
وفصيح ثعلب ، والإيضاح للفارسي ، وشرحوا غريب السيرة . وقد كان هذا المظهر  
بادياً في العصور المتقدمة ، ولكنه برز في هذا العصر بروزاً غير مألوف ، واتسم  
بالإطناب والإفاضة ، فمن ينظر كتاب الجمل للزجاجي ، أو التبصرة للصيمري ،  
أو الإيضاح للفارسي يجدّها مختصرات أعدت للشاذين في العربية ، وقد شرحوها  
فأطنبوا ، وكأنهم أرادوا أن يدكّلوا على ثبات قدمهم ونفاذ خاطرهم في العلم . ويمكن  
أن يعد « نتائج الفكر » للسهيلي ، وقد قيل إنه يدور حول جمل الزجاجي ، صورة  
لشرح الأندلسيين وميلهم إلى الإطناب .

٢ - الاتجاه إلى النقد، وقد وضح أيضاً في هذه الفترة، ويمكن تقسيمه إلى ناحيتين :

أ - ناحية عُنيَتْ بالنقد العام لمنهج النحاة ، ويُمثّلها ابن مضاء ، صاحب كتاب  
« الرد على النحاة » ، وكتاب « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » ، والذي  
ناقضه أبو الحسن بن خروف بكتابه : « تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم  
من الخطأ أو السهو » .

وقد كان ابن مضاء في نقده متأثراً بالمذهب الظاهري الذي كان مذهب الدولة  
آنذاك ، يقول صاحب الإشارة : « وله آراء في العربية ، وشذوذ على غير مألوف أهلها .  
ظاهري في النحو <sup>١</sup> » .

وقد قدم ابن مضاء لكتاب الرد على النحاة بقوله : « قصدت من هذا الكتاب أن أحذف  
من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه <sup>٢</sup> » .

(١) إشارة التعيين ، ورقة ٩ .

(٢) الرد على النحاة ٨٥ .

ولعل ابن مضاء قد تأثر بما قاله ابن حزم من قبل ، فقد قال : « وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب ، الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم . وأما العلل فيه ففاسدة جداً <sup>١</sup> » .

ولم تستطع دعوة ابن مضاء أن تبلغ شيئاً مما أراد ، بل قابلها الناس بالرّفص ، ووُصِفَتْ - كما رأينا - بالشذوذ والخروج على المألوف ، كما لم يستطع مذهبُ داودَ الظاهريّ (٢٠٢-٢٧٠ هـ) أن يثبت دعائمه في الأندلس والمغرب .

وإذا كان ابن مضاء قد عُني بتجريد النحو عن القول بالعامل والعلة والحدق والتأريين غير العملية ، فإن أبا الوليد بن رشد (٥٢٠-٥٩٥) قد شغله أمر النحو والنحاة ، وما رآه من استغراقهم في مسائله وبحوثه ، وصرفهم الجهود إلى درسه ، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه ، وقد رأينا له كتاباً يُدعى « الضروري في النحو <sup>٢</sup> » . وهو عنوان دال على مضمونه ، ولعله دعا فيه إلى القصد والاعتدال ، صنيع أبي محمد بن حزم الذي عرفناه في عهد الطوائف .

ب - أما الوجه الثاني من وجهي النقد ، فهو ما كان بين النحاة أنفسهم ، حيث ينتصر كل منهم لرأيه مُعرضاً برأي غيره . وفي هذا الوجه لا يتقابل منهج ومنهج ، وإنما يتناول النقد الفروع والمسائل التطبيقية لا الأصول العامة . وقد عرفت مدارس الأندلس من قبل هذا اللون الذي لا يقتصر على المتعاصرين بل يتناول آثار المتقدمين ، فابن السّيد ينقد الزجاجي في كتابه الجمل ، ويسمي كتابه « إصلاح الخلل الواقع في الجمل » ، وابن الطراوة يصنف « الإفصاح » في بيان ما وقع فيه الفارسي من الخطأ في الإيضاح ، وابن الباذش ينقد ابن النحاس في كتابه « الكافي » ويخطئه في مائة موضع . ولا شك في أن يحدث هذا أثره في نفوس التلاميذ ، وأن يُنمي فيهم روح النقد . وسنرى هذا بادياً في مصنفات السهيلي ، فهو لا يتردد أن يعلن مآخذَه على أعلام النحو كسيبويه

(١) التقريب ٢٠٢ .

(٢) توجد نسخة منه بمكتبة الأسكوريال .

والفارسي وغيرهما ، محتكماً في ذلك إلى الأصول التي ارتضوها ، وإلى  
المأثور من كلام العرب . وقد دارت بين السهيلي وابن خروف مناظرات  
حامية ، منها ما حفظه السيوطي في الأشباه والنظائر . وكان كلا الرجلين  
يعتمد في توجيه مذهبه القياس والسمع .

٣ - ومن ملامح الحركة اللغوية في هذا العصر ظهور الاستشهاد بالحديث ؛ فقد استفاض  
بين النحاة ، وكان من أعلامهم في هذا المجال السهيلي وابن خروف اللذان أكثرا  
من الاستشهاد بالحديث . ولم يكن ذلك بدعاً ، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث  
أصلاً من أصولهم منذ كانت لهم مدرسة نحوية ، وكان من المشاركة من سبق إلى ذلك  
أيضاً كابن السكيت في إصلاح المنطق وابن جني وابن فارس . على أن الأمر لم يكن  
بارزاً بروزه في هذا العصر الذي أقبل الناس فيه على الحديث يدرسونه ويحفظونه ، لا  
يتخلف عن ذلك واحد منهم \*.

ومن الأندلس ظهرت مشكلة الاستشهاد بالحديث ، ولم يعهد قبل هذا العصر لا في  
الأندلس ولا في المشرق من آثار قضية الحديث ، أيستشهد به أم لا ؟ وقد كان أول من أثار  
ذلك هو ابن الضائع ( ت ٦٨٠ ) ، فهو - فيما يبدو لي - أول من رد الاستشهاد بالحديث ،  
وكان لهذا الرد أسبابه ؛ ذلك أن الرجل كان معنياً بتتبع ابن الطراوة شيخ السهيلي ، وإذا  
رجعنا إلى قائمة كتبه وجدنا بينها : رد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي ، واعتراضاته  
على سيبويه<sup>١</sup> . وكان ابن الطراوة يعتمد الحديث ويرد به على سيبويه ، كان يستشهد  
بالحديث على جواز وقوع الحال من النكرة ، وكان يأخذ على النحاة تضعيفهم لهذه الحال ،  
وكان مما يستشهد به بالحديث : « وصلى خلفه رجال قياماً<sup>٢</sup> » . وكان يرى أن الأحسن وصل  
الضمير مع الفعل الناسخ ، وهي من مسائله التي خالف فيها سيبويه ، وكان سيبويه قد تعرض  
لوصل الضمير مرتين ، مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلة ولا ندور ، ومرة  
أخرى صرح فيها بأن ذلك قليل<sup>٣</sup> . فيخالفه ابن الطراوة ويصرح بأن الأفصح ما ذكره في

(١) أنظر بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٢) أنظر النتائج ، المسألة ٤٢ ، فصل في الحال من النكرة .

(٣) أنظر الكتاب ٢١/١ ، ٣٨١/٢ .

أول الكتاب ، وحينئذ يقول ابن الضائع : « وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل ، وهذا تكذيب لسيبويه ، واحتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام : كن أبا خيثمة فكانه <sup>١</sup> » . ثم قال : « وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن ، هذا مع أنهم يجوزون النقل بالمعنى ، وعليه حذاق الأئمة ، وإن كان المحدثون أخيراً قد تجنبوا هذا كثيراً وحافظوا عليه . ولكن لم تبق ثقة مع مجوز من تقدم ذلك <sup>٢</sup> ! » . وقد كرر ابن الضائع في موضع آخر ما قاله هنا ، ورتب عليه أن هذا « هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ... <sup>٢</sup> » ثم ينتقل من نقد ابن الطراوة إلى نقد ابن خروف فيقول : « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه - صلى الله عليه وسلم - فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه ، فليس كما رأى <sup>٢</sup> » . فلم تظهر حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة ، وجاء نقده لابن خروف تبعاً لا قصداً . ثم رأينا هذه القضية موضع جدل ونقاش منذ ذلك الحين حتى عصرنا هذا .

تلك صورة الحياة العلمية في العصر الذي كان السهيلي أحد رواده .

### مؤلفات السهيلي :

حفظ الزمن أهم آثار السهيلي ، أما ما غاب منها فلا يعدو أن يكون مسائل مفردة ، ولقد كانت هذه المسائل تسهم من غير شك في التعرف الكامل على شخصية السهيلي ، ومع ذلك فإن ما انتهى إلينا من مؤلفاته كفيل بإجلاء هذه الشخصية ، وهذه هي مؤلفاته مرتبة ترتيباً زمنياً :

- ١ - « نتائج الفكر » ، وهو الكتاب الذي تقدمه ، وسنعرف به بعد قليل .
- ٢ - « أمالي السهيلي » ، وقد حققته عن أصله المخطوط في مكتبة الأسكوريال وطبع في مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١ ورقة ٣٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/ ورقة ٩٦ .



- ٣ - « كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية » . وقد حصلت على ميكروفيلم له من المتحف البريطاني ، وحققته وهو مُعَدُّ للطبع .
- ٤ - « التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام » . وقد طبع في مصر بمطبعة الأنوار سنة ١٣٥٦ هـ ١٩٣٨ م .
- ٥ - « الروض الأنف والمشرع الرَّوَّى » ، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى . وقد طُبِعَ سنة ١٣٣٢ هـ ١٩١٤ م .
- هذه هي مؤلفاته التي وصلت إلينا . وللسهيلي عدا ذلك آمال متناثرة ، كان يُسمِّيها « المسائل المفردات » وقد استطعت أن أحصي سبع مسائل منها في النحو ، وسبع عشرة مسألة في التفسير والحديث<sup>١</sup> .

#### معالم هذا التأليف :

- من يتتبع مؤلفات السهيلي فإنه سوف يخرج بالنتائج التالية :
- ١ - لم يقتصر السهيلي على فن واحد ، فقد كتب في النحو واللغة ، والتفسير والفقه ، والأخبار والأنساب .
- ٢ - امتاز كل تصنيف وإملاء بوحدة الموضوع ، فنتائج الفكر مثلاً تدور حول النحو ، وإن امتزجت بثقافته المتعددة التي كان يتوسل بها إلى تقرير ما يهدف إليه من الآراء ، لا أن هذه الثقافة المتعددة كانت غرضاً من أغراض الكتاب . وكتاب « الفرائض » لا يتجاوز الحديث عن مصادر المواريث وأصولها ، وأصحاب الفرائض ، وتوزيع السهام ، وكتاب « التعريف والإعلام » محدد الموضوع حيث يتناول المبهات في القرآن الكريم ، والروض الأنف شرح للسيرة النبوية .
- ٣ - امتازت كذلك تصانيف أبي القاسم بالجلدة ، إما في اختيار الموضوع ، وإما في تناوله ، فهو لم يسبق إلى التأليف في مبهات القرآن ، وكان أول من تعرض إلى شرح السيرة النبوية ، وأما الجلدة في التناول فواضحة من اجتهاده في كل مسألة عرض لها في النحو أو الفقه أو التفسير .

(١) أنظر هذه المسائل في دراستي عن السهيلي ١٦٩-١٧٨ .

٤ - أما أسلوبه العلمي فهو أسلوب العالم الأديب القادر على معالجة الفكرة - وإن دقت - مع حسن التآني والتفاد .

### نتائج الفكر في النحو

١ - أصول هذا الكتاب :

لم يتيسر لي إلا الحصول على نسختين مصورتين له ، أولاهما عن مكتبة فيض الله بتركيا ، والأخرى عن مكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالاسكندرية ، وقد صورهما معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

النسخة الأولى :

أ - خطها : كتبت بخط نسخ صغير ، وتتكون من ١١٠ لوحة عدا الغلاف ، وتشتمل كل لوحة في جانبيها على خمسين سطراً .

ب - عنوانها : كتبت على غلافها النصوص التالية :

١ - كتاب نتائج الفكر للتسهيلي رحمه الله .

٢ - خاتم يحوي النص التالي :

[ وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي ، غفر الله له ولوالديه بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٣ ] .

٣ - يلي ذلك عنوان الكتاب واسم المؤلف وهو :

[ نتائج الفكر في علل النحو ، للشيخ الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن

عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي ، رتب على ترتيب أبواب

كتاب الجمل ، لميل قلوب الناس إليه . رحمه الله ] .

ج - بدايتها ونهايتها : وتبدأ هذه المخطوطة بقوله : « بحمد الله نفتتح كلامنا ... »

وكان ختامها هذا النص : « انتهى الكلام في نتائج الفكر ، والحمد لله حمداً كثيراً

كما هو أهله ، والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه ، سيدنا

محمد - صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وأزواجه وسلم تسليماً كثيراً - والحمد لله

رب العالمين » .

د - قيمتها : وهذه النسخة ، على الرغم من تمامها ، حافلة بتصحيح وتحريف بالغ ، وتكرار ، وقد نبهنا أثناء التحقيق على هذا التكرار ، وقد كنا نركب الشطط لو نبهنا على كل تصحيقات هذه المخطوطة وتحريفاتها .  
وهذه النسخة هي معتمدي الأول ، وذلك نظراً لتمامها ، ثم هي - فيما يبدو - أقدم من الثانية ، وقد رمزت لها بحرف : أ

#### النسخة الثانية :

أ - بخطها : كتبت بقلم نسخ معتاد ، وتتكون من ١٤٩ لوحة عدا الغلاف ، وتشتمل كل لوحة في جانبيها على ٤٢ سطراً .

ب - عنوانها : كتب على غلافها النص التالي :

[ كتاب نتائج الفكر في النحو ، للإمام السهيلي الخثعمي ، رحمه الله تعالى ]

ج - بدايتها ونهايتها : سقط من بداية هذه المخطوطة ورقة كانت تشتمل على المقدمة

وبضعة أسطر من نص الكتاب ، وتبتدئ بالنص التالي :

« أقسام مما رجع عنه ؛ إذ الإضافة تنحصر أقسامها ، ومآلها كلها إلى تخصيص

شيء بشيء ، لوجه من وجوه الملابس والمصاحبة ، ليتخصص عند المخاطب ويتميز »

ولا مقابل لهذا النص في النسخة الأولى ، ولكنهما يلتقيان فيما يلي ذلك مباشرة من قوله :

« وهو أن تخصص الاسم ... » .

وتنتهي هذه النسخة بقوله :

[ ... والله أعلم . انتهى الكلام في نتائج الفكر ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على

سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ] .

ويقول الناسخ :

« وكان الفراغ منها في ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة بصالحه

دمشق المحروسة ، وكتبه حسن بن علي بن عبيد بن أحمد ... المقدسي الحنبلي ...

عفا الله عنه » .

د - قيمتها : سقط من هذه النسخة ورقتان : ورقة في المقدمة وقد نبهنا عليها ، وورقة في

أواخرها انفردت بها النسخة الأولى ، وذلك السقط من اللوحة ١٣٢ في السطر ١٧ من الصفحة اليمنى ، بعد قوله : [ والثاني أن لا يكون ... ] .  
ومع ما في هذه النسخة من سقط فهي أضبط من الأولى ، وأقرب منها إلى التحقيق .  
هذا ، وإني أرجح - نتيجة اتفاق النسختين في السقط في غير مرة - أن يكون قد اعتمد في نسخهما على أصل واحد .

## ٢ - تحقيق عنوان الكتاب :

أحال السهيلي في كتبه الأخرى على هذا الكتاب ، وفي جميع إحالاته لم يزد على أن سمى كتابه بنتائج الفكر ؛ قال في الروض الأنف : « .. كل هذا مبين في كتاب نتائج الفكر <sup>١</sup> » .

وقال في الفرائض عند الحديث عن العدد المركب : « وقد ذكرنا في نتائج الفكر سر هذا التركيب <sup>٢</sup> » .

وفي هذا الكتاب نفسه ، في باب الابتداء ، قال : « ... قد أصَّلنا في نتائج الفكر أصلاً .. » .

بل إنه يذكر في المقدمة سرَّ تسميته فيقول : « وقد عزم لي بعد طول مطالبة من الزمان ... على جمع بُدْ من نتائج الفكر ، اقتنيتها في خُلس من الدهر » .

هذا كلام السهيلي ، لا نجد فيه ما يدل على أن عنوان الكتاب يزيد شيئاً على « نتائج الفكر » . وكذلك قال تلميذه ابن دحية : « وأملى عليّ - رحمه الله - كتاب « نتائج الفكر » ، وهو من عجائب الدهر <sup>٣</sup> » . ولم تزد التراجع بعد ابن دحية على هذا العنوان شيئاً ؛ ذكرت هذا لأقول : إن ما ألحق بهذا العنوان على عنوان المخطوطتين السابقتين زيادة من الناسخ ، فعنوان الأولى : « نتائج الفكر في علل النحو » ، وعنوان الثانية : « نتائج الفكر

(١) الروض الأنف ١/١٥٨ ، ٢/١٣٤ ، ١٦٤ .

(٢) الفرائض ، ورقة ١٦ .

(٣) المطرب ٢٣٧ .



في النحو » ، واختلافهما في الزيادة أبين شيء على أنها ليست من العنوان ؛ وربما أخذها الناسخ من المقدمة ، فقد ذكر السهيلي فيها أن هذه النتائج معظمها من علل النحو اللطيفة ، وأسرار هذه اللغة الشريفة . وأعتقد أن صاحب كشف الظنون قد اعتمد على النسخة الأولى ؛ فقد ذكر عنوان الكتاب كما هو مثبت على غلافها <sup>١</sup> .

الفكر ، بكسر فسكون :

وقد كان الظاهر أن يكون ضبط « الفكر » بكسر ففتح ؛ جمع فكرة . ولكن رجح الأفراد - أعني أن تكون « الفكر » بكسر فسكون - ما ذكره السهيلي في المقدمة ، وما نقلته من نص ابن دحية ؛ ففيهما سجة لا يحسن معها أن تكون الكلمة جمعاً . وقد ظلت أرجح هذا إلى أن ظفرت بنص أيد ما رجحته ، ذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته . قال في ترجمة السهيلي : « .. وكتاب « نتائج الفكر في النحو » ، وهو بكسر الفاء وسكون الكاف . كذلك قيده قاضي القضاة أبو البقاء الشبلي <sup>٢</sup> .

ثم يقول ابن قاضي شهبة : « وكثير من الناس يقولون بفتح الكاف ، وليس بجيد ؛ لأن المصدر لا يجمع <sup>٣</sup> » !

وغير الجيد هو ما ذكره ابن قاضي شهبة ، فلقاتل أن يقول : إن فكر - بكسر ففتح - جمع فكرة ، وليس جمع فكر .

هذا ولا يستقيم من جهة المعنى أن تكون « الفكر » بكسر ففتح ؛ لأنها حينئذ جمع فكرة ، والفكرة نتيجة من نتائج الفكر ، ومن ثم لا يكون لإضافة « نتائج » إلى « فكر » علاقة ولا معنى ؛ لأن النتائج هي الفكر .

على أن السهيلي كثيراً ما يردد في عباراته كلمة الفكر - بكسر فسكون - ويعني بها التأمل والتدبر وإعمال النظر ، ومن أوضح ما يذكر في هذا المقال قوله في مقدمة « الروض

(١) كشف الظنون ١٩٢٤/٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي ، بدر الدين . كان فقيهاً محدثاً مؤرخاً . ولد سنة ٧١٢ ، وتوفي سنة ٧٦٩ . أنظر معجم المؤلفين ٢١٩/١ .

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ٢ ورقة ١٨٤ .

الأُنف» بعد أن ذكر مصادره فيه : « ... سوى ما أنتجه صَدْرِي ، وَنَفَحَهُ فِكْرِي ،  
وَنَتَجَهَ نَظْرِي <sup>١</sup> » .

وقد لحق عنوان الكتاب بعضُ التحريف ؛ ففي إحدى التراجم ذكر أنه : « نتائج  
النظر <sup>٢</sup> » ، وفي أخرى قيل إنه : « نتائج الأفكار <sup>٣</sup> » .

### ٣ - منهج الكتاب :

أ - هل هو شرح لجمل الزجاجي <sup>٤</sup> ؟

قال السهيلي في مقدمته : إنه عَزِمَ له « على جمع نُبذ من نتائج الفكر » ، وأنه اقتناها  
في خُلُس من الدهر . وقال : « ومقصداً أن نرتبها على أبواب كتاب ( الجمل ) لميل قلوب  
الناس إليه » .

وما سقته يمكن أن نستنتج منه الآتي :

١ - أن السهيلي كانت له آمال متفرقة .

٢ - وأنه أراد أن يجمع من هذه الأمالي نسخاً .

٣ - وأنه سيرتب هذه الأمالي على ترتيب أبواب كتاب الجمل .

ومعنى هذا أنه غير عازم بكتابه هذا على شرح جُمَل الزجاجي ، وإنما هو يرتب  
مسائله وأماليه التي أملاها منذ زمن ، على ترتيب أبواب الجمل ، حتى يستفيد بها من يريد  
أن يدرس الكتاب .

وقد تعرضت لهذا لأن بعض التراجم نسبت إليه كتاباً في شرح الجمل ، وأقدم ما وجدته  
في ذلك ما ذكره ابن الأَبار ؛ قال : « و [ له ] شرح في الجمل أظنه لم يستوفه <sup>٥</sup> » وهي  
عبارة قد يُفهم منها أنه لم ير كتاب السهيلي ، ولا يذكر ابن الأَبار أن له كتاباً يدعى « نتائج

(١) الروض الأنف ٣/١ .

(٢) شذرات الذهب ٢٧١/٤ .

(٣) مجلة المهدي الإسلامي ، ليبيا ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، في مقال للشيخ أبي الوفا المراغي ١٩ .

(٤) التكملة ٥٧١/٢ .

الفِكر » ، وقد تأكّدتُ أن ابن الأبار يعنى بشرح الجمل كتابَ نتائج الفكر ، معتمداً على ما يأتي .

١ - ان السهيلي لم يشر في كتبه - وهو الحريص على ذلك - إلى أن له كتاباً يدعى شرح الجمل ، كما أنَّ تلميذه ابن دحية لا يذكر في مؤلفات شيخه هذا الكتاب .

٢ - ان نتائج الفكر مرتب على أبواب الجمل ، فلعل ابن الأبار ظن من هذا أنه شرح للجمل وقد جاء بعده من نسب إليه « نتائج الفكر » و « شرح الجمل » ، في إشارة التعيين : « ... وكتاب نتائج الفكر ، وله على الجمل شيء لم يُتمّه » !

ب - يشتمل هذا الكتاب على ٧٧ مسألة تتردد بين الطول والقصر ، وبعضها يشتمل على عدة فصول .

ج - طريقة تناوله للمسائل :

لم يُعن السهيلي بذكر الآراء والتوجيهات ، كما فعل غيره من النحاة أمثال أبي البركات الأنباري والعكبري ، وإنما كان السهيلي أولاً صاحب نظرة ذاتية في كل ما عرّض له من مسائل الكتاب ، وقد يخرج من هذه النظرة برأي مبتكر ، أو باختيار لآراء سبق بها ، ولكنها تقوم على مقدمات تُمثّل موقفه من اللغة ورأيه فيها ، حتى لتحسُّ أن هذه الآراء المختارة من صنعه ، وكأنها ينبغي أن تنسب إليه ، وهذا ما عنيته من قبل بالجدّة في التناول .

ولما كانت مسأله تمثل نتائج انتهى من تقريرها ، فقد بدا واضحاً فيها طريقة المدرّس الذي يكثر من الاعتراضات تمهيداً للرد عليها ، ولذلك غلب عليها أن يقول : « فإن قيل ... قلنا » ، كما بدا فيها جانب آخر ، وهو حشد النظائر وضرب الأمثلة ؛ رغبة في التوكيد والتقوية . ولذلك فإنه يمكنك أن ترى تقنياً لظواهر لغوية اختلف فيها النحاة دون أن يُحددوا الظاهرة ، وأضرب المثل الآن بالمسألة الأولى ، فقد اختلف النحاة في إضافة الاسم إلى الوصف ، أما هو فقد قلب الأمثلة الواردة عن العرب في هذا الشأن ، ثم قال لك : « إنما فعلت العربُ هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب للإعلام » . وهو بهذا يضع قاعدة ،

(١) إشارة التعيين ، ورقة ٢٧ . وانظر نكت الهميان ١٨٧ .

ويقول لك : إن كان الوصف بهذه المثابة فأضفُ الاسم إليه . ولا أعتقد أنه قد سبق إلى هذا . وانظر إلى المسألة الأولى أيضاً ، فقد ترى من عنوانها أنها مقصورة على الإضافة ، ولكنك ما إن تمضي في قراءتها حتى تراه يتحدث عن قضية الاسم والمسمى والتسمية ، وتراه متكلماً مع المتكلمين ، مفسراً مع المفسرين ، متحدثاً عن أسرار زيادة بعض الحروف ، وعن العلاقة بين الدعاء والزمان . وكذلك ترى في المسألة الواحدة أبواباً مختلفة من النحو ، وثقافة متعددة الجوانب .

#### د - موضوعات النتائج :

لن نتحدث بالتفصيل عن آراء السهيلي ، فلذلك موضعه من الدراسة . وإنما غرضنا أن نشير إلى البحوث التي غني بها في هذه المسائل . ويمكن أن يقال إنه قد غني بهذه الجوانب الخمسة : الدلالة ، العلة ، العامل ، نظم القرآن ، نقد المصطلحات والتعريفات .

#### ٤ - توثيق نتائج الفكر :

يُقصدُ بالتوثيق تحقيق نسبة الكتاب إلى السهيلي ، وأن هذا النص الذي تقدّمه هو « نتائج الفكر » . وأقوى الأدلة أن ثبت هذا من نص السهيلي نفسه ؛ قال في الروض : « وفي قوله تعالى ( شهر رمضان ) ، فذكر الشهر مضافاً إلى رمضان . واختار الكتاب والموثقون النطق بهذا اللفظ دون أن يقولوا : كُتِبَ في رمضان . وترجم البخاري والنسوي على جواز اللفظين جميعاً ، وأوردا حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من صام رمضان » . « وإذا جاء رمضان » ، ولم يقل : شهر رمضان . وقد بينتُ أن لكل مقام مقالاً . ولا بد من ذكر شهر في مقام ، ومن حذفه في مقام آخر ، والحكمة في ذكره إذا ذكر في القرآن ، والحكمة أيضاً في حذفه إذا حذف من اللفظ ، وأين يصلح الحذف ويكون أبلغ من الذكر ، كل هذا مبين في كتاب نتائج الفكر <sup>١</sup> .

وهذا البحث ذكره السهيلي في المسألة الرابعة والسبعين من « نتائج الفكر » .

ومما يؤتق به هذا الكتاب أن تتفق نصوصه مع نقل السابقين عنه . وقد أكثر الزركشي

(١) الروض الأنف ١/١٥٨ .

من النقل عنه ، وصرح بعنوانه أحياناً ، ومن ذلك : « وقال السهيلي في نتائج الفكر :  
« إذا قطعت (كُلّ) عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعاً ؛ لأنها اسم في معنى الجمع ،  
تقول : كل ذاهبون .. إذا تقدم ذكر قوم .. »<sup>١</sup> .

وهذا النقل قد تصرف فيه الزركشي ، أما مبحث ( كل ) فقد أقام له السهيلي مسألة  
في باب التوكيد ، هي المسألة الخامسة والخمسون .

هذا وقد نقل الزركشي عن السهيلي نصوصاً كثيرة من « النتائج » دون أن يشير إلى  
مصدرها ، مكتفياً بأن ينسبها إلى السهيلي<sup>٢</sup> . وقد غفل الزركشي مرة فنسب إلى النتائج  
نصاً ليس منها ، وإنما هو من كتاب الفرائض ، قال عند قوله تعالى : ( من بعد وصية  
يوصي بها أو دين ) : « وقال السهيلي في النتائج : إنما قُدمت الوصية لوجهين ، أحدهما :  
أنها قرينة إلى الله - تعالى - بخلاف الدين الذي تعود الرسل منه ، فبدئ بها للفضل . والثاني :  
أن الوصية للميت ، والدين لغيره ، ونفسك قبل غيرك<sup>٣</sup> ... » . ولم يسق السهيلي هذا في  
النتائج ، وإنما هو في الفرائض<sup>٤</sup> .

ومن نقل عن النتائج البغدادي ، ذكر في الخزانة : « قال السهيلي في كتاب النتائج :  
ومما قدم للفضل والشرف تقدم الجن على الإنس في أكثر المواضع ؛ لأن الجن تشتمل على  
الملائكة وغيرهم مما اجتن عن الأبصار ؛ قال تعالى : ( وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا ) .  
وقال الأعشى :

وَسَخَّرَ مِنْ جَنِّ الْمَلَائِكَةِ سَبْعَةً قِيَاماً لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلَا أَجْرِ<sup>٥</sup> »

وهذا من نص أبي القاسم في المسألة الرابعة والخمسين .  
هذا وسيأتي - إن شاء الله - عند الحديث عن آرائه اللغوية والنحوية ما فيه توثيق  
لهذا الكتاب .

(١) البرهان ٣٢٣/٤ . وانظر كذلك ٣١٩/٤ .

(٢) أنظر البرهان ٨٥/٢ ، ٨٨ ، ٣٩٨-٤٠٠ .

(٣) البرهان ٢٦٥/٣ .

(٤) الفرائض ، ورقة ٥ .

(٥) خزانة الأدب ٥/٢-٦ .

## ٥ - منهج التحقيق :

عنيت في تحقيق هذا الكتاب بالجوانب الآتية :

- ١ - ضَبَطَ النص ، فقد قابلت بين نسختي هذا الكتاب ، وكنت حريصاً على الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها السهيلي ، ثم إلى الكتب التي أفادت من النتائج بغية ضبط النص . ولما كان ابن القيم في « بدائع الفوائد » معتمداً أتم الاعتماد على « النتائج » فقد أفدت منه كثيراً في هذه الغاية .
- ٢ - تخريج الأحاديث والأشعار والأمثال .
- ٣ - بيان الجديد الذي يذكر لأبي القاسم ، ومختاراته من الآراء السابقة .
- ٤ - التعريف بالأعلام .
- ٥ - وضعت ترقيماً للمسائل وعناوين لها وللفصول ، و تراها بين القوسين المعقوفين [ ] هذا وقد كان لصحبة السهيلي في كتبه الأخرى أثرها في تقديم هذا النص على الصورة التي أرجو أن تكون قد شارفت الكمال ، والحمد لله .

[illegible]

一







[illegible][illegible]





كِتَابُ  
نَتَائِجِ الْفِكْرِ  
فِي النَّجْوَى

لِلْأَبِي الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيِّ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر يا كريم

[ مقدمة المؤلف ]

١ - أ قال الشيخ الفقيه الأستاذ العلامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن [ أحمد بن أبي <sup>١</sup> ] الحسن الخثعمي ثم السهيلي - رحمة الله تعالى عليه ، آمين - :

بحمد الله نفتتح كلامنا ، وبنعمته نستديم سلامتنا وإسلامنا ، وإليه بتوفيقه نوجه رغبتنا واستسلامنا ، لعله أن <sup>٢</sup> يحفظ بمنه من فضول البطالة ألسنتنا وأقلامنا ، ويغسل من غباوة الجهالة وغُبرَات <sup>٣</sup> الضلالة آراءنا وأحلامنا . ونسأله أن يصلي على محمد نبيه الذي نور بحبه قلوبنا ، وشحذ بنوره أفهامنا ، كما شرف بدينه عوامنا ، وفضل باتباع آثاره أعلامنا .

أما بعد، فإني رأيت اقتباس أنوار الحكم أولى ما صُرفت إليه حِكَمَاتُ - الهمم ، وأشرف ما عُنيَتْ به الأمم ، وأنفس ما تُنبت إليه سوائف الآمال من بُعد ومن أَمَم ؛ فكن

---

(١) عن المطرب لابن دحية ٢٣٠ . وقد ذكر السهيلي جده هذا في الروض ١١٣/١ فقال : « وروى حديث

غريب لعله أن يصح ، وجدته بخط جدي أبي عمران [ كذا ] أحمد بن أبي الحسن القاضي ، رحمه الله . »

(٢) مما التزمه السهيلي في تعبيراته أنه يقرن خبر لعل بأن ؛ وسيبويه لا يميزه إلا في الشعر ، انظر الكتاب ٤٧٨/١ .

وقد ذكر ابن هشام في المغني أن خبرها يقترب بأن كثيراً حملاً على عسى .

(٣) في صلب النص : غبار . وفي الهامش : غبرات . وهي جمع « غُبْر » ، وغُبْر جمع غابر ؛ أراد : بقايا

الضلالة وآثارها . انظر النهاية لابن الأثير : غبر .

(٤) الحكامات - بفتحات - : جمع حكمة ، وهي حديدة في اللجام تكون على أنف الفرس وحنكه تمنعه من

مخالفة راحته .



أيها الطالب للشرف ممن كرع<sup>١</sup> في بحره وغرف ، وإلا كنت قمامة لغرف ؛ فقيمة كل امرئ ما يحسنه ، وذو العلم رفيع وإن مني بحاسد يُلْسُنُهُ<sup>٢</sup> . فبدارِ بدارِ قبل القوت ، فإنما العلم حياة والجهل موت ؛ قال الله سبحانه وتعالى : (أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس ، كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها<sup>٣</sup> ) . ثم قال من سُدد في المقال<sup>٤</sup> :

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله      فأجسامهم قبل القبور قبور  
وإنَّ امرأ لم يحيى بالعلم ميتٌ      فليس له حتى النشور نشور

وكل علم - وإن تميّز حامله عن البهيمة - فليس العلم الذي يلبس طالبه أكرم شيمة ، ويحيي فؤاد صاحبه كما تحيي الدِّيمة الهشيمة - إلا ما أودع الله - عز وجل - كتابه العليّ من أنوار المعارف ، وتضمنه كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - من الفوائد واللطائف ؛ فذلك العلم الذي يُنهض حامله إلى أعلى المراتب ، ويأخذ بضبع طالبه حتى يقعده على هام الكواكب ، ويكشف عن بصر فؤاد صاحبه فيترزه في رياض البدائع والعجائب . ثم لا يطمع في الاستبصار والاستكثار من فوائده ونصّاره ، والاستبحار في فنون فوائده ومباحث أغواره إلا بعد معرفة باللسان الذي أنزل به القرآن ، ولغة النبي الذي أُحلّنا عليه في البيان ؛ فإنه سبحانه وتعالى يقول : ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم<sup>٥</sup> ) ، وقال سبحانه : ( بلسان عربي مبين<sup>٦</sup> ) . فإذا كانت صناعة الإعراب مرّقة إلى علوم الكتاب ، لا يُتولّج فيها إلا من أبوابها ، ولا يُتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها ؛

(١) كرع في الماء كرعاً - كنفع - وكروعا : شرب بفيه من موضعه .

(٢) لسنه : أخذه بلسانه . انظر أساس البلاغة ، والنهاية لابن الأثير .

(٣) سورة الأنعام ، آية ١٢٢ .

(٤) البيتان في ( الفلاكة والمفلوكون ) ط الشعب ١٤١ ، ولم ينسبا لأحد ، وروايتهما فيه :

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله      وليس لهم حتى النشور نشور  
وأرواحهم في وحشة من جسامهم      وأجسادهم قبل القبور قبور

(٥) سورة إبراهيم ، آية ٤ .

(٦) سورة الشعراء ، آية ١٩٥ .



فواجبٌ على الناشئين تحصيل أصولها ، وحتمٌ على الشاادين البحث عن أسرارها وتعليلها .  
وقد عَزِمَ<sup>١</sup> لي بعد طول مطالبة من الزمان ، ومجاذبة لأيدي الحداث ، وأمراض همة  
لا تَغيبُ<sup>٢</sup> ، وزمانة مرض<sup>٣</sup> تنيم الخاطر فلا يهب - على جمع نبذ من نتائج الفكر ، اقتنيها  
في خلس من الدهر ، معظمها من علل النحو اللطيفة ، وأسرار هذه اللغة الشريفة . فالآن  
حين أردت زفافها إلى أسماع الطالبين ، وإن لم يكونوا لأبكارها خاطين ، ولا في نفائسها  
بحكم هذا الزمن النائم أهله راغبين . ومقصداً أن نرتبها على أبواب كتاب « الجمل »<sup>٤</sup> ،  
لميل قلوب الناس إليه ، وقصرهم الهمم عليه . والله المعين على ما يقرب منه ويزلف لديه ،  
وإياه في كل حال نستخير ، وبوجهه من كل ما يسخطه ويباعد منه نستجير . وهو حسي  
ونعم الوكيل .

---

(١) أي ، قُدِّرَ لي . وعزم الله لفلان : خلق له قوة وصبراً .

(٢) أي : لا تنقطع .

(٣) في الأصل : « حرص » .

(٤) هو كتاب الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . وقد حظي هذا الكتاب بإقبال المغاربة  
عليه حظوة تداني كتاب سيبويه عند المشاركة ، فتصدى كثير منهم لشرحه وشرح شواهد .



## مسألة

### في إضافة الاسم إلى الله عز وجل<sup>١</sup>

والإضافة ثلاثة أقسام ، إضافة ملك كقولك : غلامُ زيدٍ . وإضافة ملابس ومصاحبة  
١ ب كقولك : سرجُ الدابة ونحوه ، وإضافة تخصيص / وهو<sup>٢</sup> أن تخصص الاسم بإضافته إلى  
وصفه أو إلى لقب علم ، كقولهم : زيدُ بطّة ، وفي الوصف : مسجدُ الجامع ، و ( جانب  
الغربي<sup>٣</sup> ) . وفي الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال ، لا بد أن يكون المضاف غير  
المضاف إليه ، ولكن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف ، فصرت كأنك تضيف إلى  
ذلك المعنى ، وفي اللقب إنما تضيف المسمى إلى الاسم الثاني ، وهو اللقب ، فعنى « زيدُ  
بطّة » أي : صاحب هذا اللقب<sup>٤</sup>

٢ أ فإن قيل : فهلا جاز ذلك في جميع / النعوت حتى يقال : زيدُ القائم ، كما تقول :  
مسجدُ الجامع ؟

قلنا : إنما فعلت العربُ هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزومَ اللقب في  
الأعلام ، وأما الوصفُ الذي لا يثبتُ كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف إليه ،

---

(١) افتتح الزجاجي كتابه بقوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليما »  
وقد أقام السهيلي حول هذه الافتتاحية المسائل الست الأول من كتابه هذا .

(٢) انفردت « أ » بالمقدمة والنص إلى هنا ، وأما « ب » فقد ابتدأت بهذا النص : « أقسام مما رجع عنه ، إذ  
الإضافة تنحصر أقسامها ، ومآلها كلها إلى تخصيص شيء بشيء ، لوجه من وجوه الملابس والمصاحبة ،  
ليخصص عند المخاطب ويتميز » . ثم تلتقي النسختان .

(٣) سورة القصص ، آية ٤٤ .

(٤) انظر أمالي السهيلي ٦٣ ، ٧٠ . والروض الأنف ١/ ١٥ .

لعدم الفائدة التي قدمنا ذكرها في « زيد بطة » ، وهي أنك تريد إضافة المسمى بالاسم الأول إلى الاسم الثاني لتعرفه بإضافته إليه ؛ فإن كان غير لازم لم تفد إضافته إليه شيئاً نحو : زيد الضاحك ، وكذلك إن كان لازماً ولم يكن معرفة نحو : رجل قرشي . فإن قلت : زيد القرشي ، كان مثل ( جانب الغربي ) ؛ لأنه لازم ومعرفة وكذلك : عمرو وقفة .

### فصل

[ في حقيقة الإضافة في « بسم الله » ]

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى مسألتنا فنقول : إضافة ( بسم الله ) أهي إضافة ملك ، أم إضافة استحقاق<sup>١</sup> ، أم إضافة تخصيص ؟

فالجواب أن نقول : هذه المسألة تنبني على أصل القوم في الاسم والمسمى ، أهو هو أم [ هو<sup>٢</sup> ] غيره ؟ وهي مسألة طال فيها التنازع ، وكثر فيها القول بين الأصوليين والمتفلسفين ، وشاركهم فيها طائفة من النحويين ، حتى ألقوا فيها التواليف ، وصنفوا فيها التصانيف<sup>٣</sup> ، وشنع كل فريق على مخالفه بأنواع من التشنيع والتعنيف ، وبدّع بعضهم بعضاً أو كاد يكفره . والأمر في ذلك - إن شاء الله - سهل المسلك ، قريب المدرك ، لمن شرح الله صدره ونور بصيرته . وإن كان « أبو حامد<sup>٤</sup> » قد زعم أنها طويلة الذيل ، قليلة النبل<sup>٥</sup> . وليس الأمر عندي كما ذكر ، بل نيلها كثير لمن نظر واستبصر ، وذلك أنها مسألة إذا

(١) يعني بها إضافة الملايسة والمصاحبة ، ، نحو : سرج الدابة ، وحصير المسجد .

(٢) سقط من ب .

(٣) في البحر المحيط ١٦/١ : « وقد صنف في ذلك [ الاسم والمسمى ] الغزالي ، وابن السيد ، والسهيلي وغيرهم . » ونسب السيوطي لابن الطراوة مقالة في الاسم والمسمى . انظر بغية الوعاة : ٦٠٢/١ .

(٤) يريد الإمام الغزالي .

(٥) قال الغزالي في كتابه المقصد الأسنى ١٧ : « فهذا القدر يكفيك في كشف هذه المسألة ، وإن كانت المسألة لقلة جدواها لا تستحق هذا الإطناب . » وذلك بعد أن ناقش في القسم الأول من كتابه جميع الآراء ، ثم قال : « والحق أن الاسم غير التسمية وغير المسمى ، وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة . » انظر ص ٤ .

انفتح ما استغلق منها ، انفتح بذلك على الناظر كثير من المشكلات في كتاب الله عز وجل ، وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب الذين يفهم كلامهم يفهم عن الله - عز وجل - وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويتوصل إلى فهم الكتاب وتأويله .

## فصل

### [ في الاسم والمسمى ]

الاسم الذي هو «السين» و «الميم» ، عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى ، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان - إن كان من المحسوسات - كزبد وعمر - وفي الأذهان - إن كان من المعقولات - كالعلم والإرادة . فذلك الموجود الذي في العيان ، أو الموجود الذي في الأذهان وضعت له عبارة في اللسان بها يترجم عنه . ويتوصل إلى فهمه والكشف عن حقيقته . ثم ذلك الشيء المعبر عنه - وهو الشخص مثلاً - كما استحق أن يكون له عبارة بين المخاطبين يُترجمون بها عنه ، وهي «الزاي» و «الياء» و «الدال» من قولك «زيد» مثلاً ، فكذلك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يُعبر عنه بعبارة أخرى يُعبر بها عنه <sup>١</sup> ؛ لأنه شيء موجود في اللسان ، مسموع في الآذان <sup>٢</sup> .

ب ٢ فاللفظ المؤلف من «ألف» الوصل ، و «السين» و «الميم» عبارة / عن اللفظ المؤلف من «الزاي» و «الياء» و «الدال» مثلاً . واللفظ المؤلف من «الزاي» و «الياء» و «الدال» عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمى ، واللفظ الدال عليه الذي هو «الزاي» و «الياء» و «الدال» هو الاسم ، وقد صار أيضاً ذلك اللفظ مُسمًى من حيث كان اللفظ الذي هو «السين» و «الميم» عبارة عنه .

فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى ، وذلك أنك تقول : سَمَّيتَ هذا الشخص بهذا الاسم ، كما تقول : حَلَّيْتَهُ بهذه الحِلَّة ، والحِلَّة لا محالة غير المُحَلَّى ،

(١) هنا يصرح بأن العلاقة بين اللفظ واسمه علامة استحقاق ، وهو ما يريد أن يقرره في إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة .

(٢) في ب : الأذهان . وهو خطأ .

فكذلك الاسم أيضاً غير المسمّى . وقد صرح بذلك سيبويه ، وقد أخطأ من ادّعى غير هذا عليه ، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه ؛ وإن كانوا قد احتجوا بقوله : « فأما <sup>١</sup> الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء <sup>٢</sup> » . فقوله <sup>٣</sup> ههنا مُحتمِل ، والمحتملات لا تُعَارَضُ بها النصوص <sup>٤</sup> . وقد نص - رحمه الله تعالى - قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمى لو تأملوه ، ولكنهم تعاملوا عنه وأغفلوه ، فقال رحمه الله تعالى : « الكلم <sup>٥</sup> : اسم وفعل وحرف » . فقد صرح أن الاسم كلمة ، فكيف تكون الكلمة هي المسمى ، والمسمى [إنما <sup>٦</sup>] هو شخص ، فهذا بيان ونص ، لا سيما مع قوله فيما بعد : « تقول : سميت زيدا بهذا الاسم كما تقول : علمته بهذه العلامة <sup>٧</sup> » . وكذلك نص في أكثر من ألف موضع في كتابه على أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى ، لأنه متى ذكر الخفض أو النصب أو التنوين أو الألف واللام ، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف ، حتى يكون بعضها ثلاثياً ، وبعضها رباعياً ، وبعضها خماسياً ، إلى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع النحويين أنه يعتري الاسم ويختص به - فلا تعلق لشيء من ذلك بالمسمى الذي هو الشخص . ف سبحانه الله كيف لا يستحيي من عرف هذا من مذهب النحويين أجمعين ، ومن مذاهب العرب ، ثم يخبر عن أحد منهم بأن الاسم هو المسمى ! ما أشار إلى ذلك نحوي قَطُّ ولا اعتقده عربي ! ألا ترى أنهم يقولون : « أجل مُسمى » <sup>٨</sup> ولا يقولون : « أجل اسم » . ويقولون : « هذا الرجل / مسمى بزید » ولا يقولون : « اسم بزید » . وتقول : « باسم الله » ، ولا تقول : « بمسمى الله » . ولو كان الاسم بمعنى

(١) في ب : أما .

(٢) عبارة الكتاب ٢/١ : « وأما الفعل فأمثلة » . وقال السيرافي في شرحه للكتاب ١ ورقة ٦ : « وقوله ( أمثلة ) أراد به أبنية ، لأن أبنية الأفعال مختلفة ... » وقال : ( أخذت من لفظ أحداث الأسماء ) يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء ، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون .

(٣) في أ ، ب : وقوله .

(٤) يريد السهيلي أن قول سيبويه محتمل لتقدير مضاف ، ، كما قدر السيرافي .

(٥) أ ، ب : الكلام . وما أثبتته عن الكتاب ٢/١ ، ويوافق نقل السهيلي الآتي :

(٦) عن ب .

(٧) عبارة الكتاب ١٧/١ : « وسميته بفلان كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها » .

المسمى ما امتنع شيء من هذا ، فهذا غاية العجب ، ونهاية الكذب على العرب ! نعم ، وعلى الكتاب الذي نزل بلسانهم ، نعم ، وعلى الرسول الذي يقول : « لي خمسة أسماء <sup>١</sup> » و « سَمُوا باسمي ولا تكونوا بكينيتي <sup>٢</sup> » .

وإذا ثبت حقيقة الاسم وحقيقة المسمى ، فلم يبق إلا حقيقة التسمية التي بها مَوَّه <sup>٣</sup> كثير من الناس ، وبها يقع الغلط والالتباس ، فنقول : التسمية عبارة عن فعل المسمى ووضعه الاسم عبارة عن الشيء المسمى [ به <sup>٤</sup> ] ، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلّي ، وهو وضع الحلّي على المحلّي به . فهذه ثلاثة ألفاظ : اسم ، ومسمى ، وتسمية ، ولكل لفظ معناه ، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح ، ولا دليل هنا ؛ فثبت أنه لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر ، وإذا جعلت الاسم هو المسمى بطل أحد المعاني الثلاثة التي قدّمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها ، وبالله تعالى التوفيق .

## فصل

### [ في شبه القائلين بأن الاسم هو المسمى ]

فإن قيل : فن أين مثار الغلط في هذه المسألة من العلماء ؟ وكيف غاب ما قلتموه عن بعض الجلة القدماء كالباقلاني <sup>٥</sup> ومن تبعه من الأشعرية <sup>٦</sup> ، وهم أرباب التحقيق ، والمؤيدون بالتسديد والتوفيق ؟ !

(١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب ٢٢٥/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ٥٤/٨ .

(٣) « مَوَّه الخبر عليه تمويهها » : إذا أخبره بخلاف ما سأله ، ومنه « حديث موه » أي : مزخرف . ويقال : « التمويه » : التليس ، انظر تاج العروس .

(٤) سقط من ب .

(٥) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر البصري ، المتكلم المشهور ، صاحب المصنفات في علم الكلام وغيره ، ومنها : إعجاز القرآن . أخذ عن أبي عبد الله بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري ، وانتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة . توفي في ذي القعدة ببغداد سنة ٤٠٣ هـ . انظر الوفيات ٤٠٠/٣ ، والعبر للذهبي ٨٦/٣ ، والأعلام للزركلي ٤٦/٧ .

(٦) قال البغدادى في أصول الدين ١١٤ ، ١١٥ : « اختلفوا في الاسم ، فقال أكثر أصحابنا : إن المسمى

والجواب : أن ماثرات الغلط في ذلك كثيرة ، منها شبه داخلية في النظر ، ومنها ظواهر من القرآن والأثر ، وأبيات من كلام العرب خفي المقصد فيها عن كثير من أهل البصر ، ولا توفيق إلا بالله تعالى .

فن أقوى الشبه الداخلة في النظر إجماع المسلمين واعتقاد كافة الموحدين أن الله - جل ثناؤه وتقدست أسماؤه - لم يزل بجميع صفاته وأسمائه ، تعالى أن تكون أسماؤه مخلوقة أو صفاته محدثة . وهذه عقيدة من زلت عنها قدمه أريق دمه .

والجواب عن هذا السؤال ، وحل هذا الإشكال : أن الله - عز وجل - لم يزل بجميع صفاته وأسمائه ، ونحن إذا قلنا : « الاسم غير المسمى » ، فليس يلزمنا من ذلك حدوث أسمائه تعالى ، وإن كان كل غير الله - تعالى - مخلوقاً ومحدثاً ، لأنه - جل ثناؤه - هو المسمى نفسه بكلامه القديم ، الذي هو صفة ذاته ، لأن القرآن قديم لا محالة ، ونعساً لمن يخالف فيه من فرق الضلالة<sup>٢</sup> . ثم القرآن متضمن لأسماء الله الحسنى ، فثبت أنه لم يزل بجميع أسمائه كما اعتقدناه ، وثبت بما قدمناه من البرهان أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى ، وأنه غيره ، فرجع الحدوث إلى عبارات المخلوقين وألفاظهم ، دون كلام رب العالمين ، المتقدس عن الصوت والحرف اللذين منهما ينتظم اللفظ<sup>٣</sup> ، فإنه مسم<sup>٤</sup> نفسه في الأزل بكلامه<sup>٥</sup> الذي لم يزل صفة له ، والمنطق عبارة فيما لا يزال بقدرته التعبير بالعبارة الحادثة عما تضمنه كلامه القديم . فقد حصّص الحق<sup>٦</sup> وانحسم الإشكال ، وآل المعنى إلى أن اسمه - سبحانه - إذا تلقينته من كلامه فلا تقل : هو هو ، ولا تقل : هو غيره ،

---

= والعبارات عنه تسميات له ، وقد نص أبو الحسن الأشعري على هذا القول في كتاب تفسير القرآن .  
وذكر الألوسي في روح المعاني ٥٢/١ : « وقد طال التشاجر في أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره ؟ فالأشاعرة على الأول ، والمعتزلة على الثاني » .

- (١) قالوا : إن « كافة » لم ترد في نظم الكلام إلا حالاً . انظر المصباح المنير ، مادة : كفف .
- (٢) يشير إلى المعتزلة الذين اتفقت كلمتهم على أن كلامه - تعالى - محدث مخلوق ، وأنه حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه . انظر الملل والنحل للشهرستاني ٤٩/١ .
- (٣) في أ : مسمى . وفي ب : مسمى في .
- (٤) في ب : فكلامه .
- (٥) في ب : عما .



لأنه حينئذ من [ كلامه القديم ، وإذا تلقيته من <sup>١</sup> ] كلام غيره فهو لا محالة غير المسمى ، إذ الاسم كلمة ، فحكمها حكم الكلام الذي هي منه ، والقائل إن الاسم هو المسمى على الإطلاق مخالفٌ لمذاهب أهل السنة ، لأن أصلهم في الكلام أن لا يقال : هو هو . وقد قال هذا في الاسم إنه المسمى ، والمسمى هو المتكلم بالكلام ، الذي الاسم كلمةٌ منه ، فقد قال ما لا يقوله أحد ، لأنه لم يذهب أحد من الناس إلى أن الكلام هو المتكلم ، فلا هو مع المعتزلة ولا [ هو <sup>٢</sup> ] مع السنة . وأصلنا المتقدم موافق للغة ، موافق لمذهب أهل السنة ، مخالف لمذهب أهل المعتزلة ، لأنهم [ لا <sup>٣</sup> ] يقولون بقدم الكلام ، فالاسم على مذهبهم غير <sup>٤</sup> المسمى ، كان من كلام الخالق أو من كلام المخلوق ، وهذا باطل وبدعة ، نعوذ بالله منها ، فقد حصص الحق ، وتبين القصد ، والحمد لله .

### فصل

#### [ آخر في أدلة القائلين بأن الاسم هو المسمى ]

وأما مثار الغلط من ظواهر القرآن ، فأقواها عندهم قوله عز وجل : ( تبارك اسم ربك <sup>٥</sup> ) ، ( واذكر اسم ربك <sup>٦</sup> ) و ( سبح اسم ربك الأعلى <sup>٧</sup> ) . ولا يجوز التسبيح لغير الله ، ولا أمر عليه السلام أن يذكر غير الله . وهذه الحجة لمن تأملها عليهم لا لهم ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان من أشد الناس امتثالاً لأوامر ربه ، فلو فهم منها الذي قالوه لقال في تسبيحه : « سبحان اسم ربي » ! ولم يقل ذلك قط ، ولا روي عنه ، على كثرة تسبيحه لمولاه - صلى الله عليه وسلم .

(١) سقط من ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) في أ : هو المسمى .

(٥) سورة الرحمن ، آية ٧٨ .

(٦) سورة المزمل ، آية ٨ .

(٧) سورة الأعلى ، آية ١ .

ومن أقرب ما يُعارضون به إجماع الأمة على أن لا يقول أحد : اسم الله أكبر ، يريد : الله أكبر ، ولا يقول أحد : سجدت لاسم ربي ، ولا : خفت اسم ربي ، ولا : يا اسم ربي ، ارحمني ؛ فدل ذلك كله على أن الاسترحام والاستعطاف والسجود والخوف لا تَعْلُقُ له بالاسم الذي هو عبارة عن المسمّى - جل جلاله - وأن [ المسمّى هو <sup>١</sup> ] المقصود بذلك كله ،

٤ ب

فإن قيل : كيف جاز ( سبح اسم ربك الأعلى ) و ( اذكر اسم ربك ) والمقصود / بالذكر والتسبيح هو الرب تبارك وتعالى ، لا اللفظ الدال عليه ؟

٤ أ

قلنا : هذا سؤال قد كع<sup>٢</sup> عنه أكثر المحصلين ، ونكتة عمجز عنها أكثر المتأولين ، وقد أجاب عنها أبو حامد في كتابه « المقصد الأسنى <sup>٣</sup> » بجواب غير شاف ولا كاف ، فقال : إنما تعلق التسبيح والذكر بالاسم ، وإن كان غير المسمّى ، لأن التعظيم والتنزيه إذا وجب للمعظم ، فقد تعظم ما هو من سببه لأجله ، كما يقال : « السلام على حضرة الملك <sup>٤</sup> » ونحو هذا من الكلام . وهو - رحمه الله - وإن كان من أهل التحقيق ، فقد غابت عنه نكتة المسألة وبالله التوفيق ! وإنما ضعف جوابه - رحمه الله - من وجهين :

أحدهما : ما تقدم من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يؤثر عنه ، ولا عن أحد من المقتدين به أنه قال في تسبيحه : سبحان اسم ربي ، فدل ذلك على أنهم لم يعتقدوا ما قال من أن التسبيح في قوله : ( سبح اسم ربك الأعلى ) مُتَعَلِّقٌ بالاسم ، بل المقصود به المسمّى ، والاسم مذكور لحكمة أخرى .

(١) سقط من ب .

(٢) أي : جبن وضعف .

(٣) هو : « المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » انظر وفيات الأعيان : ٣/٣٥٤ .

(٤) عبارة الغزالي في المقصد الأسنى ١٥ ، ١٦ : « ولا يبعد أيضاً أن يكنى عن المسمّى بالاسم إجلالاً للمسمّى ، كما يكنى عن الشريف بالجناب والحضرة والمجلس ، فيقال : السلام على حضرته المباركة ، ومجلسه الشريف . والمراد به السلام عليه ، لكن يكنى عنه بما يتعلق به نوعاً من التعليق إجلالاً . وكذلك الاسم - وإن كان غير المسمّى - فهو متعلق بالمسمّى ومطابق له » .

والوجه الثاني : أنه يلزمه أن يطلق على الاسم التكبير والتحميد<sup>١</sup> والتنزيه والتقديس ، وغير ذلك من المعاني المقصود بها الله تعالى ، فيقول : كبرت اسم ربي ، واسم ربي أكبر ، وغير ذلك مما أجمع المسلمون على تركه ، ولم يؤثر عن أحد من السلف والخلف ، رحمة الله عليهم .

والقول السديد في ذلك - والله المستعان - أن نقول : الذكر على الحقيقة محلّه القلب ، لأنه ضد النسيان ، والتسبيح نوع من الذكر ، فلو أطلق الذكر والتسبيح لما فهم منه إلا ذلك ، دون اللفظ باللسان ، والله - عز وجل - إنما تَعَبَّدْنَا<sup>٢</sup> بالأمرين جميعاً ، ولم يتقبل من الإيمان إلا ما كان قولاً باللسان ، واعتقاداً بالجنان ، فصار معنى الآيتين على هذا : اذكر ربك [ وسبح ربك<sup>٣</sup> ] بقلبك ولسانك ؛ ولذلك أقحم الاسم تنبيهاً على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان ؛ لأن الذكر بالقلب مُتَعَلِّقُ الْمَسْمَى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه ، والذكر باللسان مُتَعَلِّقُ اللفظ مع ما يدل عليه ؛ لأن اللفظ لا يراد لنفسه . فلا يتوهم أحد أن اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى ، هذا ما لا يذهب إليه خاطر ، ولا يتوهمه ضمير ! فقد وضحت تلك<sup>٤</sup> الحكمة التي من أجلها أقحم ذكر الاسم ، وأنه به<sup>٥</sup> كملت الفائدة وظهر الإعجاز في النظم والبلاغة في الخطاب . فهذه نكتة لمتدبرها خير من الدنيا بحذافيرها ، والحمد لله على ما فهم وعلم .

ومما غلطوا من أجله قوله عز وجل : ( ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها<sup>٦</sup> ) ؛ والمعبود هو المسمى [ دون الاسم<sup>٧</sup> ] .

---

(١) في أ ، ب : التحميد . وفي هامش أ : التمجيد . وفي الأساس : وحمدت الله ومجده وهو : أهل التحميد والتحاميد .

(٢) أي : دعانا إلى الطاعة . انظر المصباح المنير .

(٣) سقط من ب .

(٤) في ب : وضحت لك .

(٥) في ب : وإن تكلمت به . وفي أ : وإن به .

(٦) سورة يوسف ، آية ٤٠ .

(٧) عن ب .

والجواب : أنهم ما عبدوا إلا المسميات ، ولكنهم عبدوها من أجل الأسماء المفخمة الهائلة التي اخترعوها لهم ، كاللآت والعزى <sup>١</sup> ، وتلك أسماء كاذبة غير واقعة على حقيقة ؛ فكأنهم لم يعبدوا إلا الأسماء التي اخترعوها . وهذا من المجاز البديع الغريب ، وبذلك قامت الحجة عليهم ، ولو كانت الأسماء ههنا هي المسميات لقلت فائدة الكلام ، ولخلا عن الإعجاز والبلاغة هذا النظام .

#### زيادة فائدة :

إن قيل : ما فائدة دخول الباء في ( سبح باسم ربك العظيم <sup>٢</sup> ) ؟ ولم [ لم <sup>٣</sup> ] تدخل في ( سبح اسم ربك الأعلى <sup>٤</sup> ) ؟

فالجواب : أن التسبيح ينقسم قسمين ، أحدهما : أنه يراد به التنزيه والذكر دون هـ ب معنى يقترن به . والثاني : أن يراد / به الصلاة ، وهي ذكر مع عمل ، ومنه سميت سُبْحَة <sup>٥</sup> ، وهو في القرآن ، قال الله تعالى : ( فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون <sup>٦</sup> ) . وأشار [ به <sup>٧</sup> ] إلى الصلوات الخمس <sup>٨</sup> . وقيل في قوله تعالى : ( فلو لا أنه كان من المسبحين <sup>٩</sup> ) ، أي : المصلين <sup>١٠</sup> . فإذا ثبت ذلك وأردت التسبيح المجرد فلا معنى للباء ، لأنه لا يتعدى بحرف جر ، لا تقول : « سبحت بالله » . وإذا أردت المتضمن لمعنى الصلاة دخلت

(١) انظر الأصنام للكلي ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

(٢) سورة الواقعة ، آية ٧٤ .

(٣) ما بين القوسين زده ليستقيم النص .

(٤) سورة الأعلى ، آية ١ .

(٥) في النهاية : « ويقال أيضاً لذكر ولصلاة النافلة : سبحة ، يقال : قضيت سبحتي » .

(٦) سورة الروم ، آية ١٧ .

(٧) عن ب .

(٨) ذكر الزمخشري عند هذه الآية ٣/٣٧١ : « وقيل لابن عباس - رضي الله عنهما - : هل تجد الصلوات

الخمس في القرآن ؟ قال : نعم ، وتلا هذه الآية » .

(٩) سورة الصافات ، آية ١٤٣ .

(١٠) قال الزمخشري أيضاً في تفسير هذه الآية ٧/٤ : « من الذاكرين الله كثيراً بالتسبيح والتقديس . وقيل :

من المصلين » .

« الباء » تنبيهاً على ذلك المعنى ، فتقول : « سبح باسم ربك » ، كما تقول : « صل باسم ربك » ، أي : مفتتحاً باسمه . وكذلك أيضاً دخلت اللام في قوله : ( سبح لله ما في السموات <sup>١</sup> ) ... الآية ، [ لأنه <sup>٢</sup> ] أراد التسبيح الذي هو السجود والطاعة ، كما قال الله تعالى : ( والله يسجد ما في السموات وما في الأرض <sup>٣</sup> ) ، فهذا يُقَوِّي ما تقدم من أن ذكر [ الاسم ههنا تنبيه على الذكر بالقلب واللسان ؛ ألا ترى أن <sup>٤</sup> ] الصلاة لا بد فيها من اللفظ باسم الله عند التكبير ، ولذلك لم يقل : « سبح بربك » تنبيهاً على ما تقدم ، والله تعالى أعلم .

وأما مثار الغلط من جهة أبيات الشعر فقول كبيد <sup>٥</sup> :

إلى الحول ، ثم اسمُ السلام عليكما      ومن يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر °  
وقول ذي الرمة <sup>٦</sup> :

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه      داعٍ يناديه باسم الماء / مبعوم <sup>٧</sup>      ٥ أ

(١) سورة الحشر ، آية ١ .

(٢) سقط من ب .

(٣) سورة النحل ، آية ٤٩ .

(٤) هو لبيد بن ربيعة العامري الشاعر ، كان شريفاً في الجاهلية والإسلام ، قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - مع وفد قومه ، فأسلم وحسن إسلامه . انظر الاستيعاب ١٣٣٥ .

(٥) من أبياته التي مطلعها :

تمنى ابتئاي أن يعيش أبوهما      وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

يوصي ابتئيه حين حضرته الوفاة أن تذكره وترثاه ، من غير خممش الوجه ولا حلق الشعر ، وتظلاً كذلك إلى الحول . انظر ديوانه ط ليدن ١ ، وشرح ديوان لبيد ط الكويت ٢٤٨ ، والخصائص ٢٩/٣ - ٣٠ ، وخزانة الأدب ٢١٧/٢ - ٢١٨ .

(٦) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة ، أحد عشاق العرب ، وصاحبه مية ، وكان كثير التشبيب بها في شعره . توفي سنة سبع عشرة ومائة .

(٧) ديوانه ط كميريدج ٥٧١ ، واللسان ، مادة بغم ، وشرح المفصل ١٤/٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٠/٢ .

ونعشه : رفعه . وتخونه : تعهده . وبغمت الظبية بغاماً وبغوماً : صاحت إلى ولدها بأرغم ما يكون من صوتها ، وهي بغوم . ومبعوم : اسم مفعول وضع مكان اسم الفاعل ، والمبعوم الولد فأمه تبغمه . يقول : لا يرفع طرفه إلا أن يسمع صوت أمه تناديه ، تقول : ماء ، ماء ، وهو حكاية صوتها .

وقول الآخر<sup>١</sup> :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُثَلَّمٍ جَوَائِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَاحٍ

يريد صوت [جرع<sup>٢</sup>] الماء في الحوض ؛ لأنه يشبه قولك : « شيب . شيب » ،  
والداعي في البيت قبل هذا هي الظبية ؛ وإنما دعت ولدها بهذا الصوت يعني « ماء . ماء » ،  
لا بلفظ دال عليه ، وهذا كله يدل على أن الاسم هو المسمى .

وقد أجاب بعض الحُذَّاق<sup>٣</sup> عن هذا بجواب لا يقوم على ساق ، ولا يكاد يفهم لشدة  
التكلف والاستغلاق . وكان هذا الرجل قد ألف في الاسم والمسمى كتاباً ، ذهب فيه إلى  
أن الاسم غير المسمى كما قدمناه ، ولكنه تكلف وتَعَسَّف ، ومن ألف فقد استهدف<sup>٤</sup> .

وهذه الأبيات التي احتجوا بها عندي أبين شيء في الرد عليهم ، وأدل شيء على أن  
الاسم غير المسمى ، وذلك أنه قال : « باسم الماء » ولم يقل : « باسم ماء . ماء » . والماء -  
بالألف واللام - ليس إلا الماء المشروب ، فكيف يريد [ بها<sup>٥</sup> ] حكاية صوتها ؟ ! ولكن  
الشاعر ألغز حيث رفع الاشتراك بين لفظ الماء وصوتها ، فصار صوتها كأنه هو اللفظ  
المعبر به عن الماء المشروب ، فأبي شيء أبين من هذا في أن الاسم غير المسمى ؟ !

وأما قوله : « تداعين باسم الشيب » فهو كذلك ، لأنه لم يقل : « باسم شيب ، شيب » .  
وإنما قال : « الشيب » - بالألف واللام - ولفظ الألف واللام غير موجود في صوت الإبل ؛

(١) هو ذو الرمة أيضاً ، والبيت في ديوانه ٦٠٩ ، وشرح المفصل ١٤/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠/١ ، واللسان ،  
مادة شيب .

والمثلم : الحوض ، والبصرة : حجارة رخوة فيها بياض ، وسلام - ككتاب - : حجارة .

(٢) سقط من ب .

(٣) يعني ابن السيد ، وهو : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي ، أحد أعلام اللغة والنحو في  
الأندلس ، وقد عاش فيما بين ٤٤٤-٥٢١ هـ .

يقول البغدادي في الخزانة ٢/٢١٨ : « وقال ابن السيد البطلوسي في تأليف ألفه في الاسم والمسمى ، تقديره :  
ثم مسمى السلام عليكما ، أي : ثم الشيء المسمى سلاماً عليكما ، فالاسم هو المسمى بعينه ، وهما يتواردان  
على معنى واحد ... ورد عليه الإمام السهيلي في كتابه المعبر فقال : هذا جواب لا يقوم على ساق ... » .

(٤) أي : انتصب كالغرض يرمي بالأقاويل .

(٥) سقط من ب .

وإنما أراد : تداعين بصوت يشبه في اللفظ اسم الشيب ، يعني جمع « أشيب » ، كما في البيت الأول .

وأما قول لبيد : « اسم السلام عليكما » فالسلام اسم من أسماء الله تعالى ، والسلام عبارة عن التحية ، [ و<sup>١</sup> ] هذا الذي أراد ، ولكنه شرفه بأن أضافه إلى الله عز وجل ، لأنه أبلغ في التحية ، كأنه يقول : لو وجدت سلاماً أشرف من هذا لحينتكم به ، ولكن [ لا<sup>١</sup> ] أجده ، لأنه اسم السلام ، والحمد لله .

ب ٦ ووجه آخر ، وهو أحسن في المعنى ، وذلك أن لبيداً لم يرد إيقاع التسليم عليهم لحينه ، وإنما أراد به بعد الحول ، ولو قال : « ثم السلام عليكما » لكان مسلماً في وقته الذي نطق فيه بالبيت ، فلذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ ، أي : إنما اللفظ بالتسليم بعد الحول ، وذلك [ أن<sup>٢</sup> ] السلام دعاء ، فلا يتقيد بالزمان المستقبل وإنما / هو لحينه ، ألا ترى أنه لا يقال : « بعد الجمعة اللهم ارحم زيدا » ولا : « بعد الموت اللهم اغفر لي » ؛ إنما تقول : « اللهم اغفر لي بعد الموت » ، فيكون « بعد » ظرفاً للمغفرة ، والدعاء واقع لحينه . فإن أردت أن تجعل الوقت ظرفاً للدعاء صرحت بلفظ الفعل فقلت : « بعد الجمعة أدعو بكذا ، أو أسكّم ، أو ألفظ [ بكذا<sup>١</sup> ] » ؛ لأن الظروف إنما تقيد بها الأحداث الواقعة فيها خبراً أو أمراً أو نهياً ، وأما غيرها من المعاني كالعقود ، أعني عقد الطلاق وعقد اليمين ، وكالدعاء والتمني والاستفهام وغير ذلك من المعاني فإنما هي واقعة لحين النطق بها ، ولذلك يقع الطلاق لمن قال : « بعد يوم الجمعة أنت طالق يا فلانة » فهو مطلق لحينه ، ولا ينفعه<sup>٣</sup> ذكر الوقت . وكذلك القسم إذا قال : « بعد الحول والله لأخرجن » فقد انعقد اليمين [ عليه<sup>١</sup> ] حين نطق به ، ولا ينفعه أن يقول : أردت أن لا أوقع اليمين إلا بعد الحول . فإنه لو أراد ذلك لقال : بعد الحول أحلف أو ألفظ باليمين .

فأما الأمر والنهي والخبر فإنما تقيدت بالظروف ، لأن الظروف في الحقيقة إنما يقع

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) لي ب : ولا ينفعه .

فيها الفعل المأمور به أو المخبر به ، دون الأمر والخبر ، فإنهما واقعان لحين النطق بهما ؛  
فإذا قلت : « اضرب زيدا يوم الجمعة » ، فالضرب واقع في اليوم وأنت من الآن أمر .  
وكذلك في الخبر إذا قلت : « سأقوم يوم الجمعة » فالقيام في اليوم وأنت من الآن مخبر .  
فلا تعلق للظروف إلا بالأحداث ، فقد رجع الباب كله باباً واحداً . فلو أن ليبدأ قال :  
« إلى الحول ثم السلام عليكما » ، لكان مُسلماً لحينه ، ولكنه أراد أن لا يوقع اللفظ  
بالتسليم والوداع إلا بعد الحول [ ولذلك ذكر الاسم الذي هو بمعنى اللفظ ، ليكون ما بعد  
الحول <sup>١</sup> ظرفاً له ، فافهم ذلك ، والحمد لله .

---

(١) سقط من ب .



وهي القول في الاسم الذي هو عبارة عن الله عز وجل

وقد تكلم الناس فيه قديماً وحديثاً ؛ تكلموا في « الألف واللام » أهى للتعريف أم للتعظيم <sup>١</sup> ؟ أم هي دالة على معنى آخر ؟ أم هي [ من <sup>٢</sup> ] نفس الكلمة ؟  
وتكلموا في اشتقاقه أهو مشتق أم لا ؟ وإذا كان مشتقاً فن أي شيء اشتق ؟ وكثر في ذلك نزاعهم وتباينت أقوالهم .

والذي نشير إليه من ذلك ونؤثره ما اختاره شيخنا - رضي الله عنه - وهو الإمام [ الحافظ <sup>٣</sup> ] أبو بكر محمد بن العربي <sup>٤</sup> ، قال : الذي اختاره من تلك الأقوال كلها هذا : أن الاسم غير مشتق من شيء ، وأن الألف واللام من نفس الكلمة ، إلا أن الهمزة وُصِلت لكثرة الاستعمال ، على أنها [ فيه <sup>٣</sup> ] جاءت مقطوعة في القسم ؛ [ حكى سيبويه <sup>٥</sup> ] : « أفأالله لأفعلن <sup>٥</sup> » ، وفي النداء نحو قولهم : « يالله » . فهذا يقوي أنها من / نفس الكلمة .  
وبذلك على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها ، لا نقول : إن اللفظ قديم ، ولكنه متقدم على كل لفظ وعبرة . ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى : ( هل

(١) انظر شرح المفصل : ٣/١ .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) التقى السهيلي بشيخه ابن العربي في إشبيلية . وقد ولد ابن العربي سنة ٤٦٨ هـ ، وكانت له رحلة إلى المشرق عاد منها بعلم كثير . ويعد ختام عماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها . وقد تولى قضاء إشبيلية . توفي رحمه الله قرب مدينة فاس سنة ٥٤٣ هـ . انظر بغية الملتبس ٨٢ وما بعدها .

(٥) الكتاب ١٤٥/٢ .

تعلم له بِسْمِيًّا<sup>١</sup> ؟ فهذا نص في عدم المسمى ، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم .  
مع أننا إذا قلنا بالاشتقاق فيه تعارضت علينا الأقوال ، فمن قائل يقول : من « ألّه » إذا عبد ،  
فإله هو المعبود . ومن قائل يقول : من الوله ، وهي الحيرة ، يريد أن العقول تحار في عظمته ،  
وهمزة الإله عند هؤلاء بدل من واو . ومن قائل يقول : إنه من « لاه » إذا علا . وسائر  
الأقوال<sup>٢</sup> قريبة من هذه ، وإن لم تكن هي هي في الحقيقة ، ولكل قول شاهد يطول ذكره ،  
٧ ب وإذا تعارضت الأقوال لم يكن بعضها أولى / من بعض ، فرجعنا إلى القول الأول لما عَصَدَهُ  
من الدليل ، والله الموفق إلى خير قبيل .

(١) سورة مريم ، آية ٦٥ .

(٢) انظر هذه الأقوال في البحر المحيط لأبي حيان ١٤/١ .

## مسألة أخرى

إعراب ( الرحمن ) من قوله : ( بسم الله الرحمن الرحيم )

ذهب قوم إلى أنه نعت ، وذهب آخرون إلى أنه بدل من ( الله )<sup>١</sup> ، واستبعدوا النعت فيه لأنه علم ، وإن كان مشتقاً من الرحمة ، ولكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم ، وغير ذلك مما يطرد القياس فيه ، ويكثر في النعوت مثله . وأما ( الرحمن ) فإنه مختص بالعلمية ومصوغ لها ، كما أن « الدبران »<sup>٢</sup> وإن كان مشتقاً من « دبرت » ولكنه صيغٌ للعلمية ، فجاء على بناء لا يكون في النعوت . وبذلك على أنه [ علم ]<sup>٣</sup> وروده في القرآن غير تابع لاسم قبله ، كما ورد غيره من الأسماء التي لا تجري مجرى الأعلام . فلما ثبت أنه علم امتنع أن يكون نعتاً ؛ لأن العلم ينعت ولا ينعت به ، وإذا امتنع أن يكون نعتاً لم يبق إلا أن يكون بدلاً من ( الله ) . هذا منتهى قولهم ، وإليه ذهب الأعلام<sup>٤</sup> .

والبدل عندي فيه ممتنع ، وكذلك عطف البيان ؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبين ؛ لأنه أعرف الأسماء كلها وأبينها ؛ ألا ترى أنهم قالوا : ( وما الرحمن ؟ ) ولم يقولوا : وما الله ؟ ولكنه - وإن كان يجري مجرى الأعلام - فإنه مشتق من الرحمة ، فهو وصف<sup>٥</sup>

(١) انظر مغني اللبيب ، الباب الرابع : ما افترق فيه الحال والتمييز ٥١٤ ط بيروت .

(٢) الدبران : نجم بين الثريا والجوزاء . وفي المخصص ١٠/٩ : « سمي دبرانا لدوره الثريا » .

(٣) سقط من ب .

(٤) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان ، من أهل شتيرية . وهو من أعلام النحو واللغة في الأندلس ، وكانت إليه الرحلة في زمانه . ومن تلاميذه ابن الطراوة شيخ السهيلي . توفي رحمه الله سنة ٤٧٦ هـ . انظر بغية الوعاة

٣٥٦/٢ .

(٥) سورة الفرقان ، آية ٦٠ .

(٦) يلاحظ أن أبا القاسم أعرب ( الرحمن ) نعتاً ، وإن كان علماً ، نظراً لاشتقاقه من الرحمة ، وقد ذهب تلميذه =

يراد به الثناء ، وكذلك (الرحيم) ، إلا أن الرحمن من أبنية المبالغة كغضبان<sup>١</sup> ونحوه ، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية ؛ فإن التثنية في الحقيقة تضعيف ، وكذلك هذه الصفة ، فكان « غضبان » و « سكران » حامل لضعفين من الغضب والسُّكْر ، فكان اللفظ مضارعاً للفظ التثنية ، لأن التثنية ضعفان في الحقيقة ؛ ألا ترى أنهم أيضاً قد شبهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشئين متلازمين فقالوا : « الجَلَمَان » و « القَلَمَان »<sup>٢</sup> ، فأعربوا « النون » كأنه اسم لشيء واحد ؛ فقد اشترك فعَلان وباب التثنية . ومنه قول عائشة : « إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ حَرُمَ الْجُحْرَانُ » بالرفع . وهو قول طائفة من أهل العلم غير « القُتَيْبِي »<sup>٣</sup> ومنه قول فاطمة - رضي الله عنها - : « يَا حَسَنَانُ ، يَا حُسَيْنَانُ » . هكذا روته الرواة<sup>٤</sup> برفع « النون » . ولمضارعتة التثنية امتنع جمعه ، فلا يقال في غضبان : « غضبانين » ، وامتنع تأنيثه بالهاء ، فلا يقال : « غضبانة » ، وامتنع تنوينه كما لا ينون « نون » الاثنين . فجرت عليه كثير من أحكام التثنية لمضارعتة إياها لفظاً ومعنى .

وفائدة الجمع بين الصفتين - أعني (الرحمن الرحيم) - وإن كانتا جميعاً من الرحمة ، الإنباء عن رحمة عاجلة ، ورحمة آجلة\* ، أو عن رحمة عامة وأخرى خاصة ، حاصلتين لقارئ القرآن ، والله أعلم .

أبو علي الرُّنْدِي إلى أن (الرحمن) صفة وليس علماً ، ورد على من قال : إنه قد ورد غير تابع ، بأن الصفة قد تحل محل الموصوف فيستغنى عن ذكره ، كما استدل بجريانه على اسم الله تعالى . انظر التكميل لابن عسكر ، ورقة : ٣٠ .

(١) انظر البحر المحيط ١٦/١-١٧ ، والتسهيل ١٤١ ، وحاشية يس على الألفية ٤٣٤/١ ، ٤٦٦ .

(٢) الجلمان : المقراضان . ويقال للمقراض : القلام . والقلم : الجلم ، والقلمان : الجلمان ، بمعنى .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، صاحب التصانيف . توفي ببغداد سنة ٢٧٦ عن ٦٣ سنة . انظر العبر للذهبي ٥٦/٢ .

(٤) انظر الروض الأنف ٢/٢٨٩ .

(٥) انظر البحر المحيط ١٧/١ .

## مسألة

[ في مُتَعَلِّق الباء من بسم ]

وأما ما تعلق به الباء من ( بسم ) فمحذوف ، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا ، إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره ، كما يجوز في كل ما يحذف تخفيفاً ، ولكن في حذفه فوائد ومعان ، منها :

أنه موطن ينبغي أن لا يُقَدَّم فيه سوى ذكر الله ، فلو ذكرت الفعل - لا سيما وهو لا يستغني عن فاعله - كان ذلك مناقضاً للمقصود ، فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ، كما تقول في الصلاة : « الله أكبر » ، ومعناه : من كل شيء ، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان ، وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلا / لله وحده . ٨ ب

وفائدة أخرى في حذف الفعل ، وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر نحو : « إياك والطريق » ، [ الطريق <sup>١</sup> ] ونحو ذلك . والمتكلم بـ ( بسم الله الرحمن الرحيم ) هو الله سبحانه ، وهو أمر عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن <sup>٢</sup> .

وفائدة ثالثة : وهو أنه إذا حذف الفعل صلح الابتداء في كل عمل أو شغل ؛ فليس فعل أولى بها من فعل ؛ فكان الحذف أعم من الذكر وأبلغ ، مع <sup>٣</sup> الاستغناء عنه بالمشاهدة ، والله - سبحانه - أعلم .

(١) سقط من ب .

(٢) انظر الروض الأنف : ١٥٤/١ .

(٣) في ب : « وأبلغ من الاستغناء » .

## مسألة أخرى

[ في الواو من : وصلى الله على سيدنا محمد <sup>١</sup> ]

الواو من قولك : « وصلى الله على سيدنا محمد » مختلف في إثباتها وطرحها <sup>٢</sup> ،  
وحجة من طرحها أن الفعل بعدها دعاء ، والدعاء لا يعطف على الخبر ، لو قلت :  
« مررتُ بزيدٍ وأكرمَ الله عمرًا » ، لكان كلاماً غثاً وقولاً مُسْتَرْتِثاً <sup>٣</sup> ، وقولنا : « باسم الله »  
في معنى الخبر ، لأنه متعلق بفعل مضمر تقديره : أبدأ .

١٧ حجة من أثبتها - مع الاقتداء بالسلف - أن هذه / الواو لم تعطف دعاءً على خبر ،  
ولكنها عطفت كلاماً محكيًا ، والمحكي يُنَزَّل منزلة الاسم المفرد ، ألا ترى أنك تقول :  
« بدأت بالحمد لله ، وختمت بصلى الله على محمد » ، أي : بهذا القول ؛ فكذلك  
تقول . « بدأت باسم الله وصلى الله على محمد » كأنك قلت : بدأت بذكر هذا الاسم  
وبهذا القول بعده ، أعني الدعاء لمحمد صلى الله عليه وسلم . وهذا غير بعيد فيه العطف ،  
والله المستعان .

(١) أنظر أول تعليق على المسألة الأولى .

(٢) شاع بين الأندلسيين في القرن الخامس القول بحذف هذه الواو ، للمعنى الذي يذكره السهيلي بعد ، فسارع  
بعضهم إلى طرحها من كلامه . وقد حمل أبو الحسين بن الطراوة - شيخ السهيلي - على القائلين بهذا ، ونقل  
لنا ابن مکتوم في تذكرته كلامه من كتابه « المقدمات » ، يقول ابن الطراوة في معرض بيان غفلة هؤلاء  
القوم : « وهذه الحال نفسها هي أوقعت خراس أهل الأندلس في طرح ( الواو ) من قولك : ( وصلى الله  
على محمد ) ؛ إذ توهموها عاطفة ، فاختلقت آراؤهم فيما وضعوا مكانها ، وانفقوا على إسقاطها ، تقصيراً  
بالسلف ، وتمرساً بالخلف ، مع العجب بأنفسهم والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم ! ومن الحق على من  
لا يعلم أن يقتدى بمن تقدمه ، ولا يرسل في الباطل قدمه ، لا سيما فيما نقلته الكافة وأجمعت عليه الأمة » .  
انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٤/٣ - ١٤٥ .

(٣) كلام غث رث : سخي . ولم أجد استفعل من الرثاء ، وقد استعمله السهيلي أيضاً في كتابه الفرائض ،  
ورقة ١٣ .

## مسألة أخرى

## في معنى الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم

قال أهل اللغة : الصلاة تنقسم أقساماً : الصلاة بمعنى الدعاء ، والصلاة بمعنى الرحمة ، والصلاة التي فيها الركوع والسجود. فصلاة الله - تعالى - على أنبيائه - عليهم الصلاة والسلام - رحمة ، وصلاتنا نحن عليهم دعاء . وقالوا في الصلاة التي فيها [ الركوع والسجود : إنها <sup>١</sup> ] مشتقة من « الصَّلَوين » ، وهما عرقان في كفل الإنسان ينحنيان عند انحناؤه ، فقيل : « صَلَّيتُ » ، أي : انحنيتُ راعياً أو ساجداً . وقيل : « صَلَّيْتُ الفرس » ، أي : جاء بعد السابق وكان رأسه عند صَلَاة ، ولذلك جاء في الأثر : « سبق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصَلَّيْتُ أبو بكر <sup>٢</sup> » إنما هو من هذا . وقال :

كَأَنَّ صَلَاةً جَهِيْزَةً حِينَ تَمْشِي حَبَابُ الْمَاءِ يَتَّبِعُ الْحَبَابَا <sup>٣</sup>  
وقال آخر :

تَرَكْتُ الْبَرْمُحَ يَعْمَلُ فِي صَلَاةٍ كَأَنَّ سِنَانَهُ خَرَطُوهُ نَسْرَةً

هذا منتهى كلامهم وأقصى مرامهم ، لم ينهوا على هذه الألفاظ أي ألفاظ اشتراك أم هي مستعارة في بعضها من بعض ؟ ولاذكروا اشتقاقاً للصلاتين اللتين هما الدعاء والرحمة ، وتدخل عليهن سؤالات واعتراضات ، منها [ أن يقال <sup>٤</sup> ] :

(١) عن ب .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ١١٢/١ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٤٧ .

وفي النهاية : « المصلي في خيل الحلبة هو الثاني ، سمي به لأن رأسه يكون عند صلا الأول » .

(٣) رواية اللسان :

كأن صلا جهيزة حين قامت

(٤) البيت في الكامل للمبرد ٦٧/١ .

(٥) سقط من ب .

إن كانت الصلاة التي هي بمعنى الرحمة أصلاً في بابها ، فمن أي شيء اشتقاقها ؟  
وإن كانت مستعارة عن الأخرى ومجازاً لها ، فأى نسبة بين الرحمة والدعاء ؟ أو بين الرحمة  
والمعنى الآخر الذي هو الانحناء ، حتى ينقل اللفظ منه إليها مجازاً أو اتساعاً ؟

ومما يسألون عنه في قولهم : الصلاة هي الدعاء [ أن يقال لهم : الدعاء <sup>٢</sup> ] يكون بالخير  
والشر ؛ قال الله عز وجل : ( ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير <sup>٣</sup> ) ، ولم يوجد في كلام  
العرب « صليت » ، أي : دعوت بالشر ؛ بل نقول : دعوت على الظالم والعدو ونحوهما ،  
ولا نقول : صليت !

ومما يسألون عنه : « دعوت » يتعدى باللام إذا كانت في الخير ، نقول : دعوت  
ب ٩ للمريض بالشفاء ، ولا نقول : دعوت عليه بالشفاء . وصليت / يتعدى بعلى على كل حال ،  
قال الأعشى :

عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتُ فَاغْتَمِضِي      نَوْمًا ؛ فَإِنْ لَجْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا  
وقال آخر :

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دُنُّهَا      وَصَلَّى عَلَى دُنُّهَا وَارْتَسَمَ

فكيف يكون معناهما واحداً ومواطنهما مختلفة ! هذه تستعمل في الخير والشر ،  
وهذه لا تستعمل إلا في الخير ، وإحداهما تقتضي مفعولاً وهو المدعو ، والثانية لا تقتضي

---

(١) قال يحيى العلوي في الطراز ١٩٧/١ : « اعلم أن التوسع اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها ...  
وهكذا اسم المجاز ، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة والكناية والتمثيل ، فهما بيان - كما ترى - في  
إفادة ما تحتها من هذه الأنواع ، وليس مختصين بنوع من المجاز دون بعض » .

(٢) سقط من ب .

(٣) سورة الإسراء ، آية ١١ .

(٤) ديوانه ١٠١ .

وفي اللسان . مادة صلا : « معناه أنه يأمرها بأن تدعو له مثل دعائها ، أي يقيد الدعاء له . ويروى :

يوماً ، فإن لجنب المرء مضطجعا

(٥) هو الأعشى ، انظر ديوانه ٣٥ ، واللسان « صلا » ، وقبله :

وصهباء طاف يهوديها وأبرزها وعليها ختم



مفعولاً ولا تطلبه وهي « صليت » ، وإحداهما موصولة باللام إذا كانت في الخير ، وموصولة بعلی إذا كانت في الشر ، والأخرى موصولة بعلی ولا تكون إلا في الخير كما تقدم ، فأی تباين في المعنى أعظم من هذا لمن أنصف ؟ ١٩

والجواب عن هذه السؤالات كلها وبالله التوفيق ، وهو المستعان على سلوك سبيل التحقيق ، أن نقول : الصلاة كلها - وإن توهم اختلاف معانيها - راجعة [ في المعنى <sup>١</sup> ] والاشتقاق إلى أصل واحد ، فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة إنما معناها كلها الحنو والعطف <sup>٢</sup> ، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوساً ومعقولاً ، فيضاف إلى الله - تعالى - منه ما يليق بجلاله ، وينفي عنه ما يتقدس عنه ، كما أن العلو محسوس ومعقول ، فالمحسوس منه صفة الأجسام والأجرام ، والمعقول منه صفة ذي الجلال والإكرام . وهذا المعنى كثير موجود في الصفات وغيرها ، ألا ترى أن الكبير يكون صفة للمحسوسات وصفة للمعقولات ، وهو من أسماء الله عز وجل ، وقد تقدس - سبحانه - عن مضاهاة الأجسام ، وتنزه عن إدراك الأوهام ومشابهة الأنام ، فجميع ما يضاف إليه من هذه المعاني معقولة غير محسوسة . وهذا واضح لا خفاء به . وإذا ثبت هذا فالصلاة - كما قلنا - حنو وعطف ، من قولك : « صليت » ، أي : حنيت صلاك وعطفته ، فأخلق بأن تكون الرحمة صلاة أيضاً [ كما <sup>٣</sup> ] ٨ أ تسمى عطفاً وحنواً ، تقول : « اللهم اعطف علينا » ، أي : / ارحمنا ؛ قال الشاعر <sup>٤</sup> :

وَمَا زِلْتُ فِي لَبْنِي لَهُ وَتَعَطَّفِي عَلَيْهِ ، كَمَا تَحْنُو عَلَى الْوَلَدِ الْأُمِّ

أي : ترحمه وتعطف عليه . ورحمة العباد : رقة في القلب إذا وجدها الراحم من نفسه انعطف على المرحوم وانثنى عليه ، ورحمة الله للعباد : جود [ منه <sup>٥</sup> ] وفضل ، فإذا صلى عليه فقد أفضّل عليه وأنعم .

(١) سقط من ب .

(٢) يبدو أن ابن هشام في معنى اللبيب قد أفاد مما ذكره السهيلي هنا ، انظر الباب الخامس ، الجهة العاشرة ٦٧٢ .

(٣) هو ممن بن أوس ، من قصيدته التي مطلعها :

وذي رحم قلمت أظفار ضغننه بحلمي عنه ، وهو ليس له حلم

انظر زهر الآداب للحصري ٢٤٦/٣ .

(٤) عن ب .

وكل هذه الأفعال - كانت من الله عز وجل ، أو من العبد - فهي متعدية بعلی [ و<sup>١</sup> ]  
مخصوصة بالخير لا تخرج عنه إلى غيره ، فقد رجعت كلها إلى معنى واحد ، إلا أنها  
في معنى الدعاء والرحمة صلاة معقولة ، أي : انحناء معقول غير محسوس ، ثمرته من  
العبد الدعاء ؛ لأنه لا يقدر على أكثر منه ، وثمرته من الله - تعالى - الإحسان والإنعام ،  
فلم تختلف الصلاة في معناها ، إنما اختلفت ثمرتها الصادرة عنها .

والصلاة التي هي الركوع والسجود انحناء محسوس ، فلم يختلف المعنى فيها إلا من  
جهة المعقول والمحسوس ، وليس ذلك باختلاف في الحقيقة ، ولذلك تعدت كلها بعلی ،  
واتفقت في اللفظ المشتق من الصلاة ، ولم يَجْزُ « صليتُ على العدو » ، أي : دعوت عليه ؛  
فقد صار معنى الصلاة أرق وأبلغ من معنى الرحمة ، وإن كان راجعاً إليه ؛ إذ ليس كل  
راحم ينحني على المرحوم ولا ينعطف عليه من شدة الرحمة .

١٠ ب فهذا غاية الكشف عن المسألة ، فلا يُزهدنك فيها طول العبارة ، فقد / يدرك هذا المعنى  
بأدنى إشارة ، ولكنها لما كانت مسألة لم يوجد لأحد فيها كلام يوصل إلى التحقيق ، أطلنا  
الكلام رغبة في البيان وحرصاً على الإفهام ، والله ولي التوفيق .

وهذه النكتة يجب [ من<sup>١</sup> ] الاعتناء بها ما لا يجب لغيرها ، لكثرة دورها على الألسنة ،  
ولأنه لا يتم الإيمان ولا [ بكل<sup>١</sup> ] الدين لمن لا يُصَلِّي على نبيه - صلى الله عليه وسلم - ،  
ولا يكون مصلياً عليه في الحقيقة إلا من فهم الصلاة عليه ، صلى الله عليه وسلم .

---

(١) سقط من ب .

بسم الله الرحمن الرحيم  
باب أقسام الكلام  
[ نقد تقسيم الزجاجي للكلام ]

قال فيه أبو القاسم<sup>١</sup> [ رحمه الله ] : « أقسام الكلام [ ثلاثة<sup>٢</sup> ] : اسم وفعل وحرف<sup>٣</sup> .  
وهذه العبارة - على طولها - واهية مردودة ، وعبارة سيويه - على إيجازها - صحيحة  
مفيدة ؛ قال سيويه : « الكلم : اسم وفعل وحرف<sup>٤</sup> » .

ووجه الرد على أبي القاسم في عبارته من وجهين ، أحدهما : أنه عبّر بالكلام عن  
الكلم الذي هو جمع كلمة ؛ إذ الاسم والفعل والحرف ، كل واحد منها كلمة ، وجمع  
الكلمة كلم<sup>٥</sup> ، كما تقول : كِبنة ولَين . وأما الكلام فهو اسم مفرد يُعبّر به عن المعنى القائم  
في النفس الذي تدل عليه العبارات ، وما يصطلح عليه من الإشارات<sup>٦</sup> . ثم قد يُسمّى  
اللفظ الدال عليه كلاماً ، على مذهب العرب في تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا اتصل به  
أو كان سبباً له .

والوجه الثاني أنه قال : « أقسام الكلام ثلاثة » ، فتَنوع الكلام ثلاثة أنواع ، وجعل

(١) هو الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي . قدم بغداد فأخذ عن ابن السراج والأخفش علي بن  
سليمان ، ولزم الزجاج فنسب إليه . واشتغل ببغداد ، ثم بحلب ودمشق . ومات بطبرية سنة ٣٤٠ هـ .  
انظر نزهة الألبا ٣٧٩ ، والأنباء ١٦٠/٢ ، والغبر ٢٥٤/٢ .

(٢) سقط من ب .

(٣) الجمل للزجاجي ١٧ .

(٤) الكتاب ٢/١ .

(٥) في أ ، ب : كل واحد منهم .

(٦) انظر الخصائص لابن جني ٢٥/١ .

(٧) انظر أيضاً المصباح ، مادة كلم .

الكلام جنساً جامعاً لها ، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاماً ، وكذلك الحرف والفعل ؛ كما أنك لو قلت : « الحيوان ينقسم قسمين : إنساناً وبهيمة » ، لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيواناً ، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس<sup>١</sup> . وليس كذلك مسألتنا ، فإن « زيداً » ليس كلاماً على حدته ، ولا « من » ، و « عن » ، ولا « قام » ؛ بل كل واحدة منهن كلمة وليست بكلام ؛ قال سيبويه : « وإنما نحكي ما كان كلاماً لا قولاً ، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه<sup>٢</sup> » .

وأصح من هذه العبارة عبارة من قال : « الكلام [ ما<sup>٣</sup> ] يتألف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف » ، إلا أنها [ أيضاً<sup>٣</sup> ] معترضة من وجه واحد ، وهو أنه قد يوجد في الكلام ما يتألف من شيئين ، نحو : قام زيد ، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة ، بل أكثره .

فإن قيل : فما تصحيح عبارة من قال : الكلام ينقسم ثلاثة أقسام ؟ فالجواب أن يقال : تصحيحها أن يقال : ثلاثة أقسام : خبر<sup>٤</sup> ، واستخبار وطلب<sup>٥</sup> . فكل واحد من هذه كلام ، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف .

---

(١) يعني السهلي أن هذا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته ، وفيه يجوز الإخبار بالمقسم عن كل فرد .  
(٢) عبارة الكتاب ٦٢/١ : « واعلم أن ( قلت ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً » .

وفي الخصائص ١٩/١ قال ابن جني بعد نص سيبويه المتقدم : « ففرق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك » .

(٣) سقط من ب .

(٤) في أ ، ب : خبرية .

(٥) انظر الصاحبي لابن فارس ١٥٠ ، والاقطصاب لابن السيد ١٩ ، ٢٠ .

هذا ، وما أخذه السهلي على الزجاجي في تقسيم الكلام ، قد سبقه إليه أستاذه ابن الطراوة في كتابه الإفصاح ، عندما ذكر تسامح النحويين في العبارة ، قال : « .. وكذلك قولهم : الكلام ينقسم إلى ثلاثة : اسم وفعل وحرف . وإنما ينقسم الكلام إلى ثلاثة : الدعاء ، والسؤال ، والخبر . وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كلام » . الإفصاح ورقة ٣ .

## مسألة

[ في الاسم ]

قوله : « الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً<sup>١</sup> » .

لا يخلو أن يكون أراد بالاسم المسمى ، أو أراد به اللفظ الدال عليه ؛ فإن كان أراد بالاسم المسمى - على مذهب من يقول ذلك - فعبارة صحيحة ، إلا قوله : « أو أدخل عليه حرف من حروف الخفض<sup>٢</sup> » . فإن حرف الخفض لا يدخل على المسمى ، وإنما يدخل على اللفظ الدال عليه ، وهو الاسم .

وإن كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى ، فظاهر عبارته أيضاً الفساد ؛ لأن الذي يكون فاعلاً أو مفعولاً في الحقيقة إنما هو المسمى دون الاسم .

والعذر له - رحمه الله تعالى - أنه تسامح ؛ إرادةً للتقريب . ولم يقصد إحراز ألفاظه ١١ ب من اعتراض / الطاعن ، وتلك عادته في أكثر هذا الكتاب / وليس مذهباً له ولا لأحد من ٩ أ النحويين أن يريد بالاسم المسمى ، [ و<sup>٢</sup> ] لكنه أراد به الكلمة الدالة .

وقولهم في الكلمة : فاعل أو مفعول ، لفظ اصطلاحوا عليه ، ومعناه ارتفع لأنه عبارة عن فاعل ، وانتصب لأنه عبارة عن مفعول به . فقوله إذاً في الاسم : « ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً » ، قول صحيح في صناعة النحو ، ولا يلتفت إلى غيرها<sup>٣</sup> .

(١) الجمل ١٧ .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر في حد الاسم المقتضب للمبرد ٣/١ ، والإيضاح للزجاجي ٤٧ وما بعدها ، والصاحبي لابن فارس ٤٩-٥١ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ٩-١٠ ، قال ابن الأنباري : « وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً ، ومنهم من قال : لا حد له ، ولهذا لم يحده سيبويه » . وانظر أيضاً الأشباه والنظائر ٤/١٣٧-١٣٨ .

فإن قيل : ما بالُ سيبويه قد حَدَّ الفعل والحرف ولم يَحُدَّ الاسم حين قال : « فالاسم زيد وعمر » ؟ .

فالجواب : أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب ، فلم يحتاج إلى تبيينه بِحَدٍّ ولا رسمٍ . وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين ، لأن الفعل عند العرب هو الحدث ، وعند النحويين هو : اللفظ الدال على الحدث والزمان . والحرف عند النحويين : ما دل على معنى في غيره . وليس يفهم العربُ من الحرف ذلك المعنى .

وجميع ألفاظ النحويين ينقسم إلى قسمين ، منها ما تواضعوا واصطلحوا عليه ، ولا يعبر العرب به إلا عن معنى آخر ، نحو : « الظرف » ، و « الحرف » ، فهذا لا بد من تبيينه للمبتدئ بالحد والرسم . ومنها ما هو على أصل موضوعه في كلام العرب ، نحو : « الاسم » و « الفاعل » و « المفعول به » . فهذا لا إشكال فيه على ناظر في صناعة النحو ، والله أعلم .

---

(١) عبارة الكتاب ٢/١ : « فالاسم : رجل و فرس وحائط » .

(٢) الحد : ما كان مؤلفاً من الجنس والفصل ، نحو : الإنسان حيوان ناطق . وأما الرسم فما تألف من الجنس والخاصة اللازمة ، نحو : الإنسان حيوان ضاحك .

## مسألة

[ في الفرق بين كان التامة والناقصة ]

قوله : « ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً » .

قوله : « فاعلاً » ههنا حال وقع فيها الفعل ، والفعل العامل فيه « كان » ؛ لأنها ههنا تامة ، وليست « كان » الناقصة التي هي عبارة عن الزمان ؛ لأن تلك لا يجوز أن تعمل في الحال ، على ما سيأتي بيانه ، إن شاء الله تعالى .

## [ فصل ١ ]

فإن قيل : ولم لا يجوز أن يكون « فاعلاً » ههنا خبراً ليكون ، وتجعلها ناقصة ؟

فالجواب أن يقال : يمنع من ذلك أمران : المعنى وسياقة الكلام ؛ فإن الكلام ورد في معرض التبيين لماهية الاسم وحقيقته ، فوجب أن يكون تأويله : ما جاز أن يوجد فاعلاً أو مفعولاً ؛ لأن « كان » التي هي عبارة عن الزمان إنما هي داخلة على المبتدأ والخبر ؛ فلا تدخل إلا على ما ثبت معناه وعرف وجوده ، والأمر هنا بخلاف ذلك .

(١) في أ ، ب : مسألة . وقد استبدلت بها « فصل » لاتصال الموضوع .

## [ مسألة ١ ]

## [ في دلالة الفعل على الزمان ]

قوله : « والفعل : ما دل على حدث وزمان »<sup>٢</sup> .

دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة ، كنعو دلالة « البيت » على « السقف » .  
وأما دلالة على الزمان فقال النحويون : بالبنية<sup>٣</sup> . وهو لا يدل على الزمان البتة ، وإنما يدل  
اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من الماضي والاستقبال والحال .

وأما الزمان الذي هو حركة [ الفلك ] ، فلا يقتضيه الفعل الذي هو حركة<sup>٤</sup> [ الفاعل ] ،  
وإن كان مقارناً له ؛ لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر ، وكذلك قال سيبويه  
في أول الكتاب : « أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وَبُنِيَتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يَقَعْ ،  
ولما<sup>٥</sup> هو كائن لم ينقطع » . يعني لما مضى من الحدث ولما هو كائن منه ؛ لأنه لم يتقدم غير  
ذكر الأحداث<sup>٦</sup> .

(١) سقط من ب .

(٢) الجمل ١٧ . وانظر في حد الفعل الإيضاح للزجاجي ٥٢ ، والصاحبي ٥٢ ، وأسرار العربية ١١ ، وشرح

المفصل ٢/٧ .

(٣) أنظر الخصائص ٩٨/٣ .

(٤) عن ب .

(٥) في الكتاب ٢/١ : « وما هو » .

(٦) يريد أن يقول : إن الفعل ينقسم باعتبار أحوال الحدث من حيث الوجود والعدم ، وهو مذهب شيخه ابن  
الطراوة ؛ ففي كتابه الإيضاح نقد للفارسي في قوله : « والفعل ينقسم بانقسام الزمان » ، يقول ابن الطراوة :  
« ولو قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيباً ؛ قال سيبويه - رحمه الله - : ( وأما الفعل فأمثلة  
أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يَقَعْ ، و [ ما ] هو كائن لم ينقطع ) ، =



## فصل

### [ في سر اشتقاق الفعل من المصدر ]

وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر<sup>١</sup> أن المصدر اسم كسائر الأسماء يُخبر عنه كما يُخبر عن سائر الأسماء ، نحو قولك : « أعجبتني خروجُ زيد » ، و « سرتني قدومُ بكر » ؛ فإذا ذُكر هو وأُخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضاً / مضافاً إليه ، والمضافُ إليه تابعٌ للمضاف ، ومستحقٌ للخفض لما سنده بعده .

فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للحدث ، لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره ، وحق المخبر [ عنه<sup>٢</sup> ] أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ<sup>٣</sup> ؛ فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الأسماء ، [ و<sup>٤</sup> ] هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً [ بينه<sup>٥</sup> ] وبين الحدث في اللفظ ، والحدث - الذي هو حركة الفاعل في المعنى - يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها ؛ فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل ؛ لأنه تابع للمعنى<sup>٥</sup> . ولما بطل جعل الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله ،

يعني : لما مضى من الحدث ، وما ينتظر ، وما هو كائن في حال الخبر . ولم يُخبر للزمان هنا ذكر ؛ فقولك « قعد » دليل على قعود انقضى بعد وجود ، و « سيقعد » دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم ، و « يقعد » دليل على قعود في حال حديثك . ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص ، فللحدث ثلاثة أحوال : عدمان ووجود ، وأمس وغد واليوم منجرة مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون في قولك : رأيت الحائط ، ونحوه من الأجسام ، وقد علمنا أن محسوس البصر اللون ، وهو ما يقابله الجسم من نور الشمس والكواكب والنيران . فالنور إذاً موضوع الألوان ، فلا ترى إلا ملوناً ، ونحن ندرك المثلث والمربع وغيرهما من الأشكال بالانجرارهما مع اللون ... » . الإفصاح ٥٣ .

(١) واضح أن المؤلف قد مال إلى رأي البصريين في أن المصدر أصل المشتقات . انظر هذه المسألة في الإيضاح للزجاجي ٦١ ، والإنصاف ٢٣٥ ، وأسرار العربية ١٧١ .

(٢) عن ب .

(٣) قال هناك : « الرفع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه ؛ لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة ، فاستحق من الحركات أثقلها ؛ لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له » .

(٤) سقط من ب .

(٥) في ب : في المعنى .

وبطل إدخال حرف يدل على كونه مُخبراً عنه ، لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه ، دالاً على معنى في غيره ، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه ، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث ؛ فإنه يدل على الحدث بالتضمن ، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه ؛ [ إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم <sup>١</sup> ] ، كما يستحيل إضافة الحرف ؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ، ولا يدل على معنى في نفسه [ وإنما يدل على معنى في الفاعل ، وهو كونه مخبراً عنه .

فإن قيل : كيف لا يدل على معنى في نفسه <sup>٢</sup> ] وهو يدل على الحدث ؟

قلنا : إنما يدل عليه بالتضمن كما سبق ، دلالة « الفرس » على « القوائم » ، ودلالة « البيت » على « السقف » <sup>٣</sup> . واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل ، وأما / « ضرب » و « قتل » فلا . وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة ، فمن ثم وجب [ أن <sup>٤</sup> ] لا يضاف ولا أن يعرف بشيء من آلات التعريف ؛ إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ، [ ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع ، كما لا يثنى الحرف ولا يجمع <sup>٥</sup> ] ، ومن ثم وجب أن يبنى الحروف لمضارعتها لها ، من حيث دل على معنى في غيره كالحرف <sup>٥</sup> ، ومن ثم [ وجب أن يكون عاملاً في الاسم كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره ] وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير <sup>٦</sup> ، كما له أثر في معناه .

وإنما أعرب المستقبل الذي في أوله الزوائد لأنه تضمن معنى الاسم ؛ إذ « الهمزة » تدل

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) في أ ، ب : « ودلالة السقف على البيت » .

(٤) عن ب .

(٥) المؤلف في هذا يميل إلى مذهب البصريين ، قال الزجاجي في الإيضاح ٧٧ : « وقال الخليل وسيبويه وجميع

البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف » ثم قال في ٧٨ :

« وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف » وانظر أسرار العربية ٢٥ .

(٦) عرف السهلي « غيراً » بآل ، وكثير من اللغويين يمنع ذلك ؛ انظر المصباح المنير ، مادة غير .

على المتكلم ، و « التاء » على المخاطب ، و « الياء » على الغائب ؛ فلما تضمن بلفظه معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب ، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني <sup>١</sup> .

وأما الماضي وفعل الأمر فإنهما - وإن تضمننا معنى الحدث ، وهو اسم - فما شاركاه الحرف من الدلالة على معنى في غيره ، وهي حقيقة الحرف ، أوجب بناءهما ، حتى إذا ضارع الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث ، خرج عن مضارعة الحرف ، وكان أقرب شَبْهاً بالأسماء كما تقدم .

ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم - وهو كونه مخبراً عنه - وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمرّاً أو مظهرّاً ، بخلاف الحدث فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرّاً ولا مظهرّاً ، نحو قوله تعالى : ( أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة <sup>٢</sup> ) ، ونحو قوله تعالى : ( وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة <sup>٣</sup> ) ، وغير ذلك . والفعل لا بُدَّ من ذكر الفاعل بعده ، كما لا بُدَّ بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل لمعنى فيه .

## [ فصل <sup>٤</sup> ]

### [ في اختلاف صيغ الفعل ]

فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر ، وهو كونه دالاً على معنى في الاسم ، ١٣ ب فلا يُحتاج من الأفعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة ، وتلك الصيغة هي لفظ / الماضي ؛ لأنه أخف وأشبه بلفظ الحدث ، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال الحدث فتختلف حينئذ صيغة الفعل ؛ ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد « ما » الظرفية من قولهم : « لا

(١) في أسرار العربية ٢٨-٢٩ : « وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع [ أي : المضارع ] بالزوائد التي في أوله ، وهو قول الكسائي » ثم قال : « فأما قول الكسائي فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده » . ويبدو أن السهيلي قد نقل توجيه الكسائي من الرفع إلى الإعراب ، حتى يسلم من الاعتراض عليه .

(٢) سورة البلد ، آية ١٤ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٧٣ . وفي أ ، ب : ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) .

(٤) عن ب .

أفعله ما لاح برق ، وما طار طائر » ، لأنهم يريدون الحدث مخبراً [ به <sup>١</sup> ] على الإطلاق من غير تعرضٍ لزمن ولا حال من أحوال الحدث ، فاقنصروا على صيغة واحدة ، وهي أخفُ أبنية الفعل . وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو قوله تعالى : ( سواء عليهم أأنذرتهم <sup>٢</sup> ) ، ونحو قوله تعالى : ( أدعوتهم أم أنتم صامتون <sup>٣</sup> ) ؛ لأنه أراد التسوية بين الدعاء والصمت على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ؛ فلذلك لم يُحتج إلا [ إلى <sup>٤</sup> ] صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي ، كما سبق .

فالحديث إذاً على ثلاثة أضرب :

ضرب يُحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيُشتق منه الفعل دلالةً على كون الفاعل مخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالةً على اختلاف أحوال الحدث .  
وضرب يحتاج [ إلى <sup>٥</sup> ] الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتق منه الفعل ، ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية ، وبعد « ما » الظرفية .

وضرب لا يُحتاج إلى الإخبار عن فاعله [ ولا إلى اختلاف أحوال الحدث <sup>٥</sup> ] ، بل يُحتاج إلى ذكره خاصةً على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده ، نحو : ( سبحانه الله <sup>٦</sup> ) ؛ فإن « سبحانه » اسم ينسب عن العظمة والتتريه ، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال . ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر ، نحو « إياك » ، ونحو : « ويل زيد وويحه » ، وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل ؛ حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن ، فحكمهما حكم

(١) عن ب .

(٢) سورة البقرة ، آية ٦ .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٩٣ ، والآية : ( وإن تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم ، سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون ) .

(٤) سقط من ب .

(٥) سقط من ب .

(٦) سورة الصافات ، آية ١٥٩ .

(سبحان الله) ، ونصبهما كنصبه ؛ لأنه مقصود إليه .

لج

ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر : « زيدا ضربته » في قول النحويين ، وهو مذهب شيخنا « أبي الحسين <sup>١</sup> » ، وكذلك « زيدا ضربت » ، بلا ضمير ، لا يجعله مفعولاً مقدماً ، لأن المفعول لا يتقدم على عامله ، وهو مذهب قوي <sup>٢</sup> . ولكن لا يبعد عندي قول النحويين : إنه مفعول مقدم ، وإن كان المفعول لا يتقدم على العامل ، والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه ، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم <sup>٣</sup> ، كما لا يتقدم على الحرف . ولكن الفعل في قولك : « زيدا ضربت » قد أخذ معموله وهو الفاعل ، فاعتمده عليه [ ومن أجله صيغ ، وأما المفعول فلم يبالوا به ، إذ ليس اعتماد الفعل عليه <sup>٤</sup> ] كاعتماده على الفاعل ؛ ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ؛ فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأما « زيدا ضربته » فينتصب بالقصد إليه ، كما قال الشيخ .

---

(١) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي ، المعروف بابن الطراوة . كان أحد شيوخ اللغة والنحو المبرزين بالأندلس . سمع علي الأعمش وابن سراج وأبي الوليد الباجي . وكان أديباً ، وله مصنفات في النحو مشهورة ، منها : « المقدمات إلى علم الكتاب ، وشرح المشكلات على توالي الأبواب » ، و « ترشيح المقتدى » ، و « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح » . وكان من أبرز تلاميذه أبو القاسم السهيلي . توفي سنة ٥٢٨ عن نيف وتسعين سنة . انظر بغية الملمس ٢٩٠ ، وإنباه الرواة ١٠٧/٤ - ١٠٩ ، وإشارة التعيين ورقة ٢١ ، والمغرب في حلى المغرب ٢٠٨/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٩٨/٢ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٤٩٨ : « وأجاز ابن الطراوة النصب بالقصد ، وذلك في باب الاشتغال نحو : زيدا ضربته » .

(٣) في بدائع الفوائد ١٩/١ : « أن يتقدم على الفعل » .

(٤) سقط من ب .

## مسألة

[ في المصدر ]

ههنا سؤال لطيف ، وهو أن يقال : المصدر في اصطلاح النحويين أمصدر هو  
 ١١ أ أم اسم غير / مصدر ؟ ومعنى هذا السؤال أن مصدراً مَفْعَل ، ومفعَل يكون عبارة عن الحدث  
 نحو : « ذهب مذهباً » ، ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل ، فتسمية  
 النحويين الحدث مصدراً هل هو مفعَل الذي يراد به الحدث ، أو مفعَل الذي يراد به  
 الموضع ؟

فإن قلت : هو مفعَل الذي يراد به الحدث ، خرجت إلى قول الكوفيين في قولهم :  
 إن المصدر صادر عن الفعل [ والفعل <sup>١</sup> ] أصل له <sup>٢</sup> ؛ وذلك أنك إذا جعلته مصدراً صار  
 ١٤ ب بمعنى الصُّدُور والصَّدَر ، وصار الضرب ونحوه إذا سميته / مصدراً كقولك : « رجل صَوَّم  
 وزَوَّر وفِطَّر » ، أي صائم وزائر ومفطر <sup>٣</sup> ، فيكون الحدوث أيضاً صادراً <sup>٤</sup> من حيث  
 جعلت المصدر مفعلاً بمعنى الصدور والمصدر .

(١) سقط من ب .

(٢) في الإيضاح للزجاجي ٥٦ : « قال الفراء وجميع النحويين : المصدر مأخوذ من الفعل والفعل سابق له ، وهو ثان بعده » . وينظر : الإنصاف ٢٣٦ ، وأسرار العربية ١٧٣ .

(٣) في المصباح المنير : « والفطور - بالضم - المصدر ، والاسم الفطر - بالكسر - ورجل فطر وقوم فطر ، لأنه مصدر في الأصل » .

(٤) في الإيضاح ٦٢ قال الزجاجي لأبي بكر بن الأنباري : « لم زعم الفراء أن المصدر من الفعل ؟ وبأي قياس جعله بمعنى الفاعل ؟ ... وهل يعرف في كلام العرب مفعَل بمعنى فاعل فيكون المصدر ملحقاً به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء ، إنما هو بمعنى مفعول ، كما قيل : هذا مركب فاره ، ومعناه : مركوب فاره » .

فإن قلت : وكيف أجعله اسماً غير مصدر وهو عبارة عن الحدث ، والحدث هو المصدر ؟

قلنا : تسمية الحدث عندنا مصدراً على جهة الاستعارة ، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال ، والأصل الذي نشأت عنه ، ولا بد من المجاز على القولين جميعاً ؛ لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى « الصدر » فلا بد من حذف عنده في تسمية الضرب مصدراً ، كما لا بد من حذف في تسمية الرجل صوماً وزوراً ، أي : ذو صوم وذو زور . وإذا جعلناه اسماً للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز ، وتسميته كتسمية الشجاع أسداً ، وكتسمية المجاز مجازاً ؛ فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات للشيء يجاز عليه<sup>١</sup> ، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن موضوعها ، وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز ، فذلك الوجه هو المجاز ، إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه ، وجاز أن يسمى به غيره ، والله أعلم .

---

(١) في أ ، ب : « مجاز عليه » .

## [ في الحروف ]

قوله : « والحرف : ما دل على معنى في غيره <sup>١</sup> » .

وذلك الغير إما اسم وإما فعل ، وليس للفعل معنى في نفسه ، وإنما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم ؛ ومن ثم وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة ، ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه ؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى ، وجب أن يتشبث به لفظاً ، وذلك هو العمل .

فأصل كل حرف أن يكون عاملاً ، فإذا وجدت حرفاً غير عامل فسيبك أن تسأل ، وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملاً في الاسم لما بين في المسألة قبل <sup>٢</sup> هذا .

فإن قيل : فما بال حروف كثيرة لا تعمل ؟

قلنا : لا نجد حرفاً لا يعمل إلا حرفاً دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض ، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه . وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد ، فاكتمى بالعامل السابق قبل هذا الحرف ، وهو الابتداء أو نحوه ، وذلك نحو : هل زيد قائم ؟ ونحو : أعمر وخارج ؟ في الاستفهام ؛ فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة ، ولا يمكن الوقوف [ عليه <sup>٣</sup> ] ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه ، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه <sup>٤</sup> بها ودخوله عليها ، كما فعلوا في

(١) الجمل للزجاجي ١٧ ، وانظر أسرار العربية ١٢ ، والأشياء والنظائر ١/٢٦٩-٢٧٠ .

(٢) انظر فيما مضى المسألة العاشرة .

(٣) عن ب .

(٤) في أ ، ب : وتعلقه .



« إِنَّ » وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقف على كل واحدة منهن ، تقول : إنه ، وليته ، ولعله ؛ فأعملوها في الجملة إظهاراً لتشبههن بالحديث الواقع بعدهن . وسيأتي بيان ذلك - إن شاء الله تعالى - بأكثر من هذا <sup>١</sup> .

نعم ، وربما أرادوا تأكيد تعلق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلفاً من حرفين ، نحو « هل » ، فربما توهم الوقف عليه ، أو خيف ذهول السامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام العمل ، نحو قولك : هل زيد بقائم؟ وما زيد بقائم ؛ فإذا سمع المخاطب « الباء » وهي لا تدخل في الوجوب ، تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه <sup>٢</sup> ؛ ولذلك أعمل أهل الحجاز ١٥ ب « ما » النافية تأكيداً لتشبهها / بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبة [ في التأثير <sup>٣</sup> ] عن العمل الذي هو النصب .

وإنما اختلفوا في « ما » ولم يختلفوا في « هل » ، لمشاركة « ما » [ لـ <sup>٣</sup> ] ليس في النفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة [ يؤكد <sup>٣</sup> ] تشبهها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر « ليس » وهو النصب ، والعمل في باب « ليس » أقوى ، لأنها كلمة كليتي و « لعل » و « كأن » ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن « ما » ، و « هل » ، فلم يكن بد من إعمال « ليس » ، وإبطال معنى الابتداء السابق . ولذلك إذا قلت : ما زيد إلا قائم ، لم يعملها أحد منهم ، لأنه لا يتوهم انقطاع « زيد » عن « ما » لأن « إلا » لا يكون إيجاباً إلا بعد نفي ، فلم يتوهم / انفصال الجملة عن « ما » ؛ وكذلك لم يعملوها عند تقديم الخبر نحو : « ما قائم زيد » لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءاً بها مخبراً عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها ؛ فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة

(١) انظر فيما يأتي ورقة ٨٤ أ ، المسألة رقم ٦٩ .

(٢) في الارتشاف لأبي حيان ٥٧٢ : « واختلفوا في فائدة المجيء بالباء ، فقال البصريون : يجوز أن لا يسمع المخاطب « ما » فيتوهم أن الكلام موجب ، فالباء يفهم أنه نفي . وقال الكوفيون : نفي لقولك ( إن زيدا لقائم ) ، فالباء تقابل اللام » . وانظر أسرار العربية ١٤٥ .

(٣) سقط من ب .

عن « ما » قبلها لهذا السبب ، فلم يحتج إلى إعمالها وإظهار أثرها ، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها ، مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف « لا » فإنه إن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ، وليس من حروف العطف شيء عامل ، وإن لم تكن « لا » حرف عطف نحو : « لا زيد قائم ولا عمرو » ، فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة ، لأنه [ لا <sup>١</sup> ] يتوهم انفصال الجملة بقوله « ولا عمرو » ، ولأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة ، وتربط الكلام بها ، فلم يحتج إلى إعمالها ، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول « لا » .

فإن قلت : فإن لم تعطف على الجملة بحرف عطف وقلت : « لا زيد قائم » ، فما حكم الكلام ؟

قلنا : هذا لا يجوز ؛ لأن « لا » يُنفى بها في أكثر الكلام ما قبلها ، تقول : هل قام زيد ؟ فيقال : لا . وقال سبحانه : ( لا أقسم بهذا البلد <sup>٢</sup> ) ، وليست « لا » ههنا نفياً لما بعدها ، كما لو قلت : « ما أقسم » ، ألا ترى أن « ما » لا تكونُ أبداً إلا نفياً لما بعدها ، فلذلك قالوا : « ما زيد قائم » ، ولم ينحشوا توهم انقطاع الجملة عنها ، ولو قالوا : « لا زيد قائم » لخيف أن يتوهم أن الجملة موجبة ، وأن « لا » كـنحو « ما » في ( لا أقسم ) إلا أن تعطف فتقول : « لا زيد في الدار ولا عمرو » ، وكذلك في النكرات نحو : ( لا لغو فيها ولا تأثيم <sup>٣</sup> ) ، إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهاً لها بليس ، لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام .

وأما التي للتبرئة فللنحوين فيها اختلاف ، أهي عاملة أم لا <sup>٤</sup> ؟

---

(١) سقط من ب .

(٢) سورة البلد ، آية ١ . وقال الطبري في تفسيره : « وقال بعض نحوي الكوفة : ( لا ) رد لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا ينكرون الجنة والنار ، ثم ابتدئ القسم فقيل : أقسم بيوم القيامة . وكان يقول : كل يمين قبلها رد لكلام فلا بد من تقديم ( لا ) قبلها ، ليفرق بذلك بين اليمين التي تكون جحداً ، واليمين التي تستأنف » .

(٣) سورة الطور ، آية ٢٣ .

(٤) فصل أبو حيان الخلاف فقال : « واختلفوا في هذه الحركة ، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء .. =

فإن كانت عاملة فكما اعملوا « إن » حرصاً على إظهار تشبها بالحديث ، وإن كانت غير عاملة - كما ذهب إليه سيويه <sup>١</sup> ، والاسم بعدها مركب معها مبني على الفتح - فليس كلامنا في المبنيات .

وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم <sup>٢</sup> . والذي يظهر لي الآن أن « يا » تصويتاً بالمنادى ، نحو « جوت <sup>٣</sup> » ، و « ها » ، ونحو ذلك ، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره ؛ لما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه : إنه منصوب <sup>٤</sup> . ويدل ذلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو : « صاحب زيد ، أقبل » ، و ( يوسف ، أعرض عن هذا <sup>٥</sup> ) ؛ وإن كان مبنياً عندهم

---

= وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني - إلى أنها فتحة إعراب . والقائلون إنها حركة بناء جمهورهم على أن ( لا ) عاملة في الاسم ، وإن كان مبنياً فهو في موضع نصب . وذهب بعضهم إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً ، بل هو وحده في موضع رفع ، وبناءؤه لتضمنه معنى ( من ) ، لا لتركبه مع ( لا ) ؛ إذ الأصل : لا من رجل ، انظر الارتشاف ٦٠٩ بتصرف .

ومن هذا يتبين أن الخلاف بين النحاة من جهتين : الحركة والعمل . وقد عزا الرضي الخلاف إلى ما في قول سيويه من إجمال . انظر شرح الكافية ٢٥٥/١ ، وانظر كذلك الخصائص ١٦٨/٢ ، ٥٦/٣ ، والإنصاف ٣٦٦ .

(١) في الكتاب ٣٤٥/١ : « هذا باب النفي بلا ، و ( لا ) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب ( إن ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمرتلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر » .

وواضح أن سيويه يُعمل ( لا ) . ولعل السهلي قد بنى فهمه لمذهب سيويه على قوله بالتركيب . وهو ما ذكره ابن هشام ، قال في الجهة السادسة ٦٣٣ : « والذي عندي أن سيويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه » .

(٢) انظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ٢٢٧ .

(٣) في تاج العروس : « جوت جوت - مثلثة الآخر مبنية - : دعاء للإبل إلى الماء » . وقد ذكرها ابن الطراوة في الإفصاح ورقة ٤ : حوب ، بالحاء والباء ، وقال : « زجر للإبل لتمضي » . وهي كذلك في الكتاب ٣٠٤/١ . وينظر تاج العروس حوب .

وفي التاج - باب الألف اللينة - : « ها : زجر للإبل ودعاء لها ، تقول : هاهيت بالإبل ، إذا دعوتها » .

(٤) انظر المسألة العاشرة ، الفصل الثاني .

(٥) سورة يوسف ، آية ٣٩ .

فإنه بناء كالعمل ؛ ألا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت المعرب ؛ ولو كان حرف النداء  
ب ١٦ عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل /

### [ فصل ' ]

#### [ في عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع ]

فإن قيل : ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في  
الأفعال ، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض ؟ ثم إن الفعل المضارع قبل  
دخول العامل عليه كان مرفوعاً ، ورفع - لا شك - بعامل ، وذلك العامل - في قولهم <sup>٢</sup> -  
هو وقوعه موقع الاسم ، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل ، كما  
منع العامل - الذي هو الابتداء - الحروف الداخلة على الجملة من العمل ؛ إلا أن يخشى  
انقطاع الجملة ، كما خيف في « إن » وأخواتها ؟

فالجواب من وجهين : أحدهما أن العامل في المبتدأ - وإن كان معنوياً - كما أن  
الرافع للفعل المضارع معنوي <sup>٣</sup> ، لكنه أقوى منه ، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعاً  
لفظاً وحساً ، كما أنه مرفوع معنى وعقلاً ؛ ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول ؛  
لأنه المحدث عنه الفعل ؛ فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى ، فوجب أن يكون [ في <sup>٤</sup> ]  
اللفظ كذلك ، لأنه تابع للمعنى . وأما رفع الفعل المضارع فلو وقوعه موقع الاسم المخبر <sup>٥</sup> به  
والاسم التابع له ، فلم يقو قوته في استحقاق الرفع ، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية  
عن العمل ؛ إذ اللفظي أقوى من المعنوي ، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف  
الحروف ، وقوة العامل السابق للمبتدأ ، كما تقدم بيانه <sup>٦</sup> .

(١) سقط من ب .

(٢) يعني البصريين ، انظر المذاهب في ذلك في أسرار العربية ٢٨-٢٩ .

(٣) في ب : معنوياً .

(٤) عن ب .

(٥) في أ ، ب : « المخبر عنه » ، ولا يستقيم الكلام عليه ؛ لأن الفعل إنما يقع موقع المخبر به ، نحو : إن محمداً  
ليقوم ، وموقع التابع ، نحو : هذا رجل يخلص .

(٦) يعني في « ما » ، و « لا » .

والجواب الآخر : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة<sup>١</sup> ، إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان<sup>٢</sup> أو نهي أو جزاء ؛ وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة ، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها ، ولم تكن داخلة على جملة سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي ؛ وهذا الجواب أولى أن يتمسك به .

١٣ أ مما يجب الوقوف عليه ههنا أيضاً أن النواصب والجوازم لا تدخل على الفعل الواقع موقع الاسم لحصوله في موضع الأسماء ؛ فلا سبيل لنواصب الأفعال وجوازها أن تدخل على الأسماء ، ولا على ما هو واقع موقعها ؛ فهي إذا دخلت على الفعل خلصته للاستقبال ، ونفت عنه / معنى الحال ، وهذا معنى يختص بالفعل لا بالجملة .

وأما « إلا » في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة<sup>٣</sup> . وقد نقض ذلك عليه ما لا قبل له به ، من قولهم : « ما قام أحد إلا زيد » و « ما جاءني إلا عمرو » .

والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل واو المفعول معه<sup>٤</sup> الفعل إلى العمل فيما بعدها . وليس هذا يكسر الأصل الذي قدمناه ، وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة والأفعال ؛ لأنها إذا كانت موصلة للفعل ، والفعل عامل ، فكأنها هي العاملة ؛ فأنت إذا قلت : « ما قام إلا زيد » فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب ، كما [ لو ° ] قلت : « قام زيد لا عمرو » ،

(١) في أ : « لم تدخل في معنى في الجملة » . وفي ب : « لم تدخل في معنى الجملة » . والمثبت عن البدائع ٣٣/١ .

(٢) سيأتي قول المؤلف أن « أن » الناصبة للمضارع لها فوائد ، منها : دلالتها على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة .

(٣) نسب هذا إلى بعض الكوفيين ، وإلى المبرد في الإنصاف ٢٦١ . وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن ( إلا ) مركبة من ( إن ) و ( لا ) ثم خففت ( إن ) وأدغمت في ( لا ) ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بآن ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا . انظر المقتضب ٣٩٠/٤ ، والانصاف ٢٦٠ ، وأسرار العربية ٢٠١-٢٠٥ ، والخصائص ٢٧٦/٢ .

(٤) هذا مذهب البصريين . انظر الإنصاف ٢٤٩ ، ٢٦٢ .

(٥) عن البدائع ٣٣/١ .

وقامت « لا » مقام نفي الفعل عن عمرو ، فكذلك قامت « إلا » مقام إيجاب [ الفعل لزيد إذا قلت : ما جاء في إلا زيد ، فكأنها هي العاملة <sup>١</sup> ] ، فاستغنوا عن إعمالها عملاً آخر .

وكذلك حروف العطف ، وإن لم تكن عوامل ، فإنما جاءت « الواو » الجامعة منها لتجتمع بين الاسمين في الإخبار عنهما ، فقد أوصلت الفعل إلى العمل في الثاني ، وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل ، فتكون في / حكم الحروف الداخلة على الجمل ؛ ١٧ ب فإذا قلت : « قام زيد وعمرو » ، فكأنك قلت : « قام زيد وقام عمرو » . وإذا قلت « زيد وعمرو في الدار » ، فكأنك قلت : « زيد في الدار وعمرو فيها » أيضاً . فصارت هذه الحروف كالداخلة على الجمل . وقد تقدم في الحروف الداخلة على الجمل أنها لا تستحق من العمل فيها ما تستحق الحروف الداخلة على الأسماء المفردة والأفعال .

ونقيس على ما تقدم لام التوكيد ، وتركهم لإعمالها في الجملة ، مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط <sup>٢</sup> ، بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها . هذا هو الأصل فيها ، حتى إنهم ليذكرونها دون القسم فتشعر عند المخاطب باليمين ، كما قال الشاعر <sup>٣</sup> :

•

(١) ما بين القوسين عن ب .

(٢) تفيد هذه اللام أمرين : توكيد مضمون الجملة ، وتخليص المضارع للحال عند الأكثرين . انظر مغني اللبيب ٢٥١ .

(٣) هو الأحوص بن محمد الأنصاري ، كان مقدماً عند أهل الحجاز وأكثر الرواة . والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ، وأوطأ :

يا بيت عاتكة التي أتغزل      حذر العدا ، وبه الفؤاد موكل  
إنسي لأمنحك ...      ...      ...      ...      ...      ...

والبيت من شواهد الكتاب ١٩٠/١ ، وابن يعيش ١١٦/١ ، وهو في الخزانة ٢٤٧/١ .

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً ، وذلك قولك : له علي ألف درهم عرفاً . ومثل ذلك قول الأحوص ، وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال : ( له علي ) فقد أقر واعترف ، وحين قال : ( لأميل ) علم أنه بعد حلف ، ولكنه قال ( عرفاً وقسماً ) توكيداً » .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب قوله ( قسماً ) ، ونصبه على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم ، لأنه لما قال : إني لأمنحك الصدود ، وإني إليك لأميل ، علم أنه محقق مقسم ، فقال : ( قسماً ) مؤكداً لذلك » .

إنني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك ، مع الصدود لأميل

لأنه حين قال : « لأمنحك » علم أنه قد أقسم ، فلذلك قال : « قسماً » .

وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ، ومنبهة على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها ، والحمد لله على ما علم .

---

= ويبدو أن السهيلي قد اختصر عبارة الأعلام ، وأنه لا يعني أن ( قسماً ) توكيد للقسم المفهوم من الجملة ، الأولى فحسب ، بل يعني ما فهم من الجملتين .

وفي خزانة الأدب ٢٤٨/١ : « وقال ابن جني في إعراب الحماسة : انصباب ( قسم ) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله . ( إنني لأمنحك الصدود ) ، أو من جملة : ( إنني إليك لأميل ) . ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم يجوز الفصل بين اسم ( إن ) وغيرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها . فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية ، وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : ( وإنني إليك لأميل ) ، أي : أقسم قسماً ، وأضمر هذا الفعل . وإنما سق الجزء الأول من الجملة الثانية ، وهو سم ( إن ) ، وهذا واضح » . هذا ، وإذا كان ( قسماً ) توكيداً لما فهم من الجملتين ، كما ذهب إليه الأعلام ، وكما تبعه السهيلي مختصراً ، فلا يكون أجنبياً عن اسم ( إن ) الثانية وغيرها ، ولا يكون ثمة فصل ، كما يقول ابن جني .

## باب الإعراب

١٣

### مسألة

[ في وقوع الإعراب آخر الكلمة ]

الإعرابُ الذي هو الرفعُ والنصبُ والخفضُ محلُّه أواخر الكلمة ، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلامٌ يُرغَبُ عنه <sup>١</sup> ! والحكمة فيه عندي - والله أعلم - أن الإعراب دليلٌ على المعاني التي تلحق الاسمَ نحو كونه فاعلاً أو مفعولاً وغير ذلك ؛ وتلك المعاني لا تلحق الاسمَ إلا بعدَ حُصُولِ العلمِ بحقيقته ومعناه ؛ فوجبَ أن لا يتقدم الإعرابُ الاسمَ ولا يتوسطه في الوجود ، وأن يترتبَ بعده كما ترتب مدلوله - وهو الوصف - بعد مدلولِ الاسم ، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف ، والله أعلم .

---

(١) انظر الإيضاح للزجاجي ٧٦ .



## [ في الحرف والحركة ]

الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف ، والحرف عبارة عن جزء من الصوت <sup>١</sup> . ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال : حرف متحرك ، حقيقة <sup>٢</sup> ؛ لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء إلا النظام <sup>٣</sup> ، وقوله <sup>٤</sup> لا ينسق <sup>٥</sup> مع الصواب في نظام ؛ فإذا ثبت أن الصوت عرض والحركة عرض آخر ، فقولنا : [ حرف ] متحرك أو ساكن ، مجاز ؛ لأن السكون أيضاً ضد الحركة ومحلّه محلّها ، وهو العضو ؛ إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر ؛ فإذا ثبت ذلك فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف . فيحدث

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٦/١ .

(٢) انظر أيضاً المرجع المتقدم ٣٦/١-٣٧ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانيّ البصري ، من أئمة المعتزلة . تبحّر في علوم الفلسفة وانفرد بآراء خاصة ، تابعه فيها فرقة من المعتزلة سميت النظامية ، نسبة إليه . توفي سنة ٢٣١ . انظر الأعلام ٣٦/١ ، والملل والنحل للشهرستاني ٥٦-٦٠ .

(٤) قال الشهرستاني في نهاية الإقدام ٣١٨ : « ذهب النظام إلى أن الكلام جسم لطيف منبعث من المتكلم ، ويقرّع أجزاء الهواء ، فيتموج الهواء بحركته ويتشكل بشكله ، ثم يقرّع العصب المفروش في الأذن فيتشكل العصب بشكله ، ثم يصل إلى الخيال ، فيعرض على الفكر فيفهم ... وربما يقول : الكلام حركة في جسم لطيف على شكل مخصوص » ... يقول الشهرستاني : « وإنما أخذ مذهب في هذه المسألة وغيرها من المسائل مذهب الفلاسفة ، غير أنه لم يفهم من كلامهم إلا ضجيجاً ، ولم يورد نصيباً » . هذا وينظر الملل والنحل ٥٦ وما بعدها ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ٧ .

(٥) في أ ، ب : ينشق ، بالشين . والصواب ما أثبتته .

(٦) سقط من ب .

عن ذلك صُوِّتُ خَفِيٌّ مُقَارِنٌ لِلْحَرْفِ <sup>١</sup> ، فَإِنْ امْتَدَّ كَانَ « وَاوًا » ، وَإِنْ قَصُرَ كَانَ « ضَمَّةً » .  
وصورتها عند حذاق الكتاب صورة « واو » صغيرة ، لأنها بعض واو .

والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف ، وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة أو نصبة ، وإن امتدت كانت أَلْفًا ، وإن قصرت فهي بعض ألف . وصورتها كصورة ألف صغيرة . وكذلك القول في الكسرة والياء وأن إحداهما بعض الأخرى ، وحدوثهما عند تحرك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف <sup>٢</sup> .

والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أي : ينقطع ، فنسميه جزماً ، اعتباراً بالصوت وانجزامه <sup>٣</sup> ، ونسميه سكوناً ، اعتباراً بالعضو الساكن / . ١٤ أ

فقولنا إذاً : فتح / ، وضم ، وكسر ، وسكون ، هو من صفة العضو ، وإذا سميناها رفعا ونصباً وخفضاً وجزماً . فهي من صفة الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين ، وينتصب <sup>٤</sup> عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما . ١٨ ب

ولهذه الحكمة عبّر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب ، إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب ، كما أن هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما تكون بسبب ، وهو تحرك العضو ، فاقترنت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب ، وأن

(١) في ب : للحركة .

(٢) في سر الصناعة ١٩/١ : « وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة . وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة » .

(٣) قال الزجاجي في الإيضاح ٩٣-٩٤ : « وأما الجزم فأصله القطع ، يقال : جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذذته وصلمته وفصلته وقطعت ، بمعنى واحد . فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة ، هذا أصله ، ثم جعل منه ما كان يحذف حرف على هذا .

(٤) وازن هذا بما ذكره الزجاجي في الإيضاح ٩٣ .

(٥) في اللسان : « والكلمة المنصوبة يُرْفَعُ صوتها إلى الغار الأعلى » . وفي مادة « غور » : « الغار : ما خلف الفراشة من أعلى الفم . وقيل : هو الأخدود الذي بين اللحيين . وقيل : هو داخل الفم » .

يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء ، فإن البناء لا يكون بسبب ، أعني بالسبب العامل . فاقترضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة ، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون <sup>١</sup> بآلة ، كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت . فن تأمل هذه الحكمة من أرباب الصناعة ، رأى من بعد غورهم ، ودقة أذهانهم ، ورجاحة أحلامهم ، وثقابة <sup>٢</sup> أفهامهم - ما يستدل به على أنهم مؤيدون بالحكمة في جميع أغراضهم وكلامهم . ولعلنا أن نعطف عنان الكلام بعد هذا إلى الخفض وتسميتهم إياه جراً ، والتكلم على صورته في الخط ، إلى غير ذلك مما يليق ذكره بذلك المقام ، والله تعالى المستعان .

---

(١) في أ ، ب ، والبدالع : « لا نكون إلا بآلة » . ولا يستقيم المعنى عليه .  
(٢) أي : نفاذها وبلوغها ، ففي مختار الصحاح : « وثقبت النار : انقادت . وبابه دخل ، وثقابة أيضاً - بالفتح - يعني نفاذها وبلوغها » .

## مسألة

## [ في التنوين ]

قوله : « تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين <sup>١</sup> » .

قال بعضهم في حد التنوين : نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة <sup>٢</sup> . وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال : « التنوين : إلحاق الاسم نوناً ساكنة <sup>٣</sup> » ؛ لأن التنوين مصدر « نونت الحرف » ، أي : ألحقته نوناً ، كما أن التنعيل مصدر « نعلت الرجل » : إذا جعلت لها نعلًا ؛ وليس التنعيل هو النعل ؛ وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرددها ، وهذا يطرد في الحروف ، تقول : « سَيَّنت الكلمة » ، أي : ألحقت بها سيناً ، و « كَوَّفتها » أي : ألحقت بها كافاً ، ومن الزاي : زَيَّنتها - في قول بعضهم - والصحيح : « زَوَّيتها » ؛ حكى عن بعض الأعراب أنه قال : « إنها زاي فزَّوها <sup>٤</sup> » .

فإن قيل : ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماء ، وسقوطها في الوقف ، وإبدالها

(١) الجمل ١٨ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ .

(٣) قال ابن يعيش ٢٩/٩ : « فالتنوين : مصدر غلب حتى صار اسماً لهذه النون » .

(٤) قال الرضي في شرح الشافية ٧٥/٣ : « وأما جيم وشين وعين ، فعينها ياء نحو : بيت وديك ؛ إذ الياء موجودة ولا دليل على كونها عن الواو » .

(٥) قال الرضي أيضاً : « وما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو : دال ذال صاد ضاد كاف لام ... فجعلها في الأصل واواً أولى من جعلها ياء ؛ لأن ، باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب ، فتقول : ضودت ضاداً ، وكوفت كافاً ... » .

(٦) في اللسان نقلاً عن ابن جني : « ولو اشتقت منها فقلت لقلت : زويت ، قال : وهذا مذهب أبي علي . ومن أمالها قال : زيت زابا ... » . وفي اللسان أيضاً : « وقال زيد بن ثابت في قوله عز وجل ( ثم نشرها ) قال : هي زاي فزَّيتها ، أي : أقرأها بالزاي » .

ألفاً في حال النصب ، وغير ذلك من أحوالها ؟

فالجواب : ان أكثر مسائل هذه الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب ، إلا أشياء أغفلوها ، منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف وما لا ينصرف ونُتِفَ<sup>١</sup> في أبواب آخر ، لعلنا - إن شاء الله تعالى - أن نكشف عنها ، ونشفي منها ، ونقدّم [ لها<sup>٢</sup> ] ههنا أصلاً فنقول :  
التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل<sup>٣</sup> ، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده ، ولذلك يكثر في النكرات لقرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة ؛ فإذا لم تُصَفْ احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام ، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا يتوّن بحال ، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام<sup>٤</sup> .

وهذه علة عدمه في الوقف ، لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره ، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : ما الحكمة في اختيار « النون » الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف ؟

١٩ ب فالجواب : / ان الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين ، وأبعاضها - وهي الحركات - متى قدر عليها فهي أخف من غيرها ، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها ؛ وأواخر الأسماء المعربة قد

(١) أي : أشياء ، في المصباح المنير : « أفاده نُتِفَ من علم ، أي : شيئاً » .

(٢) سقط من ب .

(٣) في الإيضاح للزجاجي ٩٧ : « وقال بعض الكوفيين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف » . ويبدو أن السهيلي قد تأثر بهذا القول ؛ ذلك أنه يرى أن النون مطلقاً إذا لحقت الكلمة - سواء أكانت هذه الكلمة اسماً أم فعلاً أم حرفاً - فإنها تدل على انفصالها مما بعدها فلم يقصر هذه الوظيفة على نون النون ، بل مثلها في هذا نون الوقاية وغيرها . انظر دراستنا عن السهيلي ٣٤٣ وما بعدها ، والروض الأنف ٢/٢١٠ .

(٤) من هذا الإحصاء للمعارف لا يبقى إلا العلم ، وللسهيلي فيه أصل وهو أن حكم العلم حكم سائر المعارف في الاستغناء عن التنوين ، وأنه إذا نُونَ عِلْمٌ فَلَعِلَّةٌ ، وقد يترك صرفه مع استيفائه لهذه العلة . وقد أمل فيما لا ينصرف مسألة تضمنها كتابه « الأمالي » . انظر من : ١٩-٣٩ .

لحقتها حركات الإعراب فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات ١ وغير حروف المد واللين ، لأن ١ [ حروف المد واللين هي أنفس الحركات ٢ ، إلا أنها مَدَّت وطول بها الصوت ، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

فإذا لم يمكن الحركة ، ولا ما هي بعضها من الحروف ، فأشبه الحروف بحروف المد واللين « النون » الساكنة لخفائها وسكونها ٣ ، وأنها من حروف الزيادة ٤ ، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة ، فاخترت علامة لتمكن الاسم ٥ ، وتنبهاً على انفصاله ، ولهذا لا نجد فعلاً منوناً أبداً ، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى / ما بعده . ١٥ أ

---

(١) سقط من ب .

(٢) انظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ٣٥ .

(٣) قال سيويه ٤١٥/٢ : « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم » .

(٤) انظر المقتضب ٢١٩/١ ، ١٦٧/٣ في مشابهة النون للواو والياء .

(٥) لقد عدل السهيلي عن هذا القول في كتابه الأمالي ، وهو كتاب جمع مسائل أملاها السهيلي بعد كتاب النتائج الذي نحن بصددده ، ومن المؤلف أن يكون للعالم في المسألة الواحدة رأيان فأكثر ، يقول السهيلي في الأمالي ٢٥ : « وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن ، كما ظنه قوم ، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ، ولا أيضاً التمكن معنى تحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به ، ولا أيضاً ( قرطعب ) و ( هديب ) و ( درداقس ) - وهي كلمات منصرفة - بأكثر تمكناً في الكلام من ( أحمر ) و ( أشقر ) و ( بيضاء ) و ( حسناء ) ، بل هو أكثر تمكناً في الكلام ، وهم له أكثر استعمالاً » .

## مسألة

[ في التصغير ]

قوله : « تنفرد الأسماء بالتصغير <sup>١</sup> » .

والتصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه ، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه ، والصغير بعكس ذلك .

فإن قيل : وما الحكمة في أن ضُمَّ أوله ، وفُتِحَ ثانيه ، وزِيدَتْ فيه ياءُ ثالثة ، وقد كان يُمكن في لفظ التصغير ضروبٌ من التغيير غير هذا ؟

فالجواب : أن التصغير هو تقليل أجزاء المصغر بخلاف الجمع . فهو مقابل لما جُمِعَ على « فعالل » ؛ لأنه ضده ، وقد زيد في جمع « فعالل » ألفٌ ثالثة ، فزيد في التصغير « ياء » ثالثة في أضعاف الكلمة <sup>٢</sup> . ولم تكن آخراً مثل علامة التأنيث . لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى <sup>٣</sup> ، والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء منه دون جزء ، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر ، فكانت العلامة في اللفظ [ المنبئة عن معنى التأنيث طرفاً في اللفظ <sup>٤</sup> ] . بخلاف « الياء » في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر ، وكانت « ياء » ولم تكن ألفاً لأن الألف قد اختصت بجمع التكثير ، وكانت به أولى كما كانت الفتحة

(١) الجمل ١٨ ، ونصه : « تنفرد الأسماء بالخفض والتثوين ودخول الألف واللام عليها ، والنعت ، والتصغير ، والنداء » .

(٢) انظر أسرار العربية ٣٦٢ ، وشرح الشافية للرضي ١٩٣/١ .

(٣) انظر الخصائص لابن جني ١/٢٢٤-٢٢٥ .

(٤) سقط من ب .

التي هي أختها بذلك أولى ، لأن الفتح ينشأ عن الكثرة ويشار به إلى السعة ، ولذلك تَجِدُ الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير ، فتح شفثيه ، وباعد ما بين يديه . وإذا كان الفتح ينشأ عن السعة والكثرة ، فالضم الذي هو ضده ينشأ عن القلة والحقارة ؛ ولذلك تَجِدُ المقلل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد ، كما فعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة ، وأشار بيده يقللها ، لأنه ضم بين إبهامه وإصبعه صلى الله عليه وسلم . وهذا بين في الحكمة لمن تأمله ، ونافع في التعليل لمن حصله .

وأما « الواو » فلا معنى لها في التصغير لوجهين :

أحدهما : دخولها في ضرب من الجموع نحو « الفعول » ، فلم يكونوا ليَجْعَلوها علامة في التصغير ، فيلتبس التقليل بالتكثير .

والثاني : أنه لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب ، كما كسر ما بعد علامة التكثير في نحو « مفاعل » ، ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان . وكثيراً ما تفعل العرب ذلك ، توازن ما بين اللفظين إذا كان معناه متضادين<sup>٢</sup> ، ألا ترى أن « عِلِمَ » على وزن « جَهَل » ، و « رَوِيَ » على وزن « عَطِش » ، و شَرُفَ فهو شَرِيف ، على وزن وَضِعَ فهو وَضِيع ؟ وهذا أكثر في كلامهم من أن يحصى<sup>٣</sup> ، فلم يمكن إدخال « الواو » مكان « الياء » / لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدها . وإذا امتنعت الواو - والألف قد اختص بها الجمع - فلم يبق إلا الياء . و [ قد<sup>٤</sup> ] جعلت مفتوحاً ما قبلها من أجل الضمة التي [ هي ] في أول الكلمة ، لئلا يخرج من ضم إلى كسر ، والله أعلم .

٢٠ ب

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ١٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٦/٢ ، والمنصف ٨٨/٢ ، والمقتضب ٢٣٧/٢ .

(٣) انظر الخصائص ٣٨٩/٢ .

(٤) عن ب .

(٥) سقط من ب .



## مسألة

[ في اختصاص الجزم بالأفعال والخفض بالأسماء ]

سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال ، سؤال غير لازم عند شيخنا <sup>١</sup> [ أبي الحسين <sup>٢</sup> ] [ رحمه الله تعالى <sup>٣</sup> ] ؛ لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام : مخبر عنه ، وداخل في حديث غيره ، ومضاف إليه - فلا يحتاج إلى إعراب رابع ؛ لأنه لا مدلول له . وكذلك الأفعال ، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام : فعل واقع موقع الاسم فله الرفع ، وفعل في تأويل اسم فله النصب ، لأن الرفع والنصب من إعراب الأسماء ، فاستحققه من الأفعال ما هو في تأويل اسم أو واقع موقع اسم ، [ وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم <sup>٤</sup> ] فله الجزم ، لأنه الجزم ليس من إعراب الأسماء .

وليست هذه عبارة الشيخ [ أبي الحسين <sup>٢</sup> ] في الأفعال ، ولكنه قال : « الأفعال واجب وممكن ومنتف ، أو في حكم المنتفي ، فالرفع للواجب ، والنصب للممكن ، والجزم الذي هو عدم الحركة للمنتفي أو ما هو في حكمه .

وكل ما قاله صحيح إلا قوله : « لا يحتاج في الأسماء إلى رابع ، ولا في الأفعال » ؛ فإن للسائل أن يقول : لم أرد إعراباً رابعاً ، وإنما أردت أن يكون الجزم بدلاً من الخفض ، والخفض بدلاً من الجزم . فيجيب حينئذ بما اعتل به النحويون من اختلال الأسماء عند

(١) هو ابن الطراوة ، وقد تقدم التعريف به في المسألة العاشرة .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) انظر الكتاب ٣/١ ، والإيضاح للزجاجي ١٠٢ ، ١٠٧ ، والاقتراح للسيوطي ١٦ .

ذهاب الحركة والتنوين<sup>١</sup> ، مع أن الأسماء أخف ، فكانت أحمل لنقل الحركة ، والأفعال بعكس ذلك .

---

(١) قال سيوري في الكتاب ٣/١ : « وليس في الأسماء جزم لتمكنها ، وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » . وهذا هو القول المعتمد عند أصحابه كما قال الزجاجي في الإيضاح .

## مسألة

[ في الإضافة ]

قوله : « ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة <sup>١</sup> » .

هذا لا يلزم ، لأن نصب الأفعال ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء . فيلزم مثل ذلك في خفضها لو خُفِضَتْ ، ولكن العلة ما قدمناه .

وقوله : « ولا معنى للإضافة إلى الأفعال ، لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه <sup>٢</sup> » .

١٦ أ صحيح من وجه الخبر ساقط من / جهة التعليل ؛ لأن عدم الملك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفاء الإضافة ، وإنما العلة في ذلك أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث . وإنما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات ، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات . فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال <sup>٣</sup> .

فإن قيل : إن ظروف الزمان أسماء وقد أضيفت إلى الأفعال ؟ نعم . وأضيفت إليها أسماء آخر كحيث <sup>٤</sup> ، وريث ، وذى من ذى تسلم ، وآية من قوله <sup>٥</sup> :

بآية ما يُجَيِّونُ الطعاما <sup>٦</sup>

(١) الجمل ١٨ . وقد نسب هذا للأخفش ، انظر الإيضاح للزجاجي ١١٠ .

(٢) الجمل ١٨ ، وانظر الإيضاح ١٠٨-١٠٩ .

(٣) نسب هذا إلى الأخفش أيضاً ، انظر الإيضاح ١٠٩-١١٠ .

(٤) انظر الكتاب ٥٤/١ ، والمقتضب ١٧٥/٣-١٧٦ .

(٥) هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلبي ، شاعر جاهلي فارسي له أخبار .

(٦) صدره :

ألا من مبلغ غني تمينا

والببيت في الكتاب ٤٦٠/١ ، والإيضاح للزجاجي ١١٢ ، والخزانة ١٣٨/٣ .

فالجواب : أنه ما أضيف إلى الأفعال شيء في الحقيقة ، وإنما أضيفت هذه وما هو في معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها إلى الاسم الذي اشتق منه الفعل ، وهو الحدث ، وذلك أن ظروف الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها ، فتضاف إليها إذ هي أوقات لها . وربما أضيفت إلى الحدث وليست بوقت له ، لاتصالها بوقته ، فتضاف إليه لتخصص وتعرف بالإضافة إليه ، وإن لم يكن واقعاً فيها ، نحو قوله تعالى : ( أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ) ، فالليلة من ظروف الزمان ، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقع فيها . فلما كان جائزاً في بعض الكلام أن يُضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث - وإن لم يكن واقعاً فيه - أضافوه إلى الفعل لفظاً<sup>٢</sup> ، وهو مضاف إلى الحدث معنى ، وأقحم لفظ الفعل إحرازاً للمعنى ، وتحصيئاً للغرض ، ورفعاً لشوائب الاحتمال ، حتى إذا سمع المخاطب قولك : « يوم قام زيد » ، علم أنك تريد : اليوم الذي قام فيه زيد . ولو قلت مكان قولك « ليلة الصيام » : ليلة صام زيد ، ما كان له معنى إلا وقوع الصيام في الليل . فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث ، وقس على ذلك المبتدأ والخبر<sup>٣</sup> .

وأما « ريث » فيمنزلة الظرف وقد صارت في معناه<sup>٤</sup> . وكذلك « حيث » و « ذى

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٧ .

(٢) يوافق في هذا سيبويه ، الذي ذهب إلى أن (آية) مضافة إلى (تحبون) و (ما) لغو . ولا تأويل عنده بمصدر صناعة . وقد أنكر المبرد عليه هذا ، ذاهباً إلى أن (ما) والفعل مصدر ، وأجاز الأعلام الأمرين بيد أن السهيلي قد أبان عن حقيقة هذه الإضافة ، وأنها إلى المصدر ، ومع ذلك لفظ الفعل مقصود - كما قال - لتحسين المعنى وإرادة الظرفية .

انظر الكتاب ١/٤٦٠-٤٦١ ، والخزانة ٣/١٣٨ ، والإيضاح ١١٣-١١٤ .

(٣) كذا في أ ، ب ، والدائع ١/٣٨ . ولا أدري ما صلة هذا بما قبله ، ولعل صوابها « وقس على ذلك الأسماء الأخر » ، يعني الأسماء التي ذكرها من نحو : آية ، وذى ، وريث .

(٤) في اللسان « الريث : الإبطاء ، راث يريث ريثاً : أبطأ .

« وقال اللحياني ، عن الكسائي والأصمعي : ما قعدت عنده إلا ريث أعقد شسعي - بغير أن - ويستعمل بغير (ما) ولا (أن) ، وأنشد الأصمعي لأعشى باهلة :

لا يصعب الأمر إلا ريث بركبته وكل مسرئ سوى الفحشاء يأتى =

تسلم ، لأن المعنى في قول بعضهم : « اذهب بوقت ذى تسلم » ، أي : ذي سلامتك . فلما حذفت المنعوت وأقمت النعت مقامه ، أضفته إلى ما كنت تضيف إليه المنعوت وهو الوقت . هذا <sup>١</sup> أحد قولي السيرافي <sup>٢</sup> ، وهو عندي على الحكاية ، حكوا قول الداعي « تسلم » كما تقول : « تعيش » و « تبقى » ، فقولهم : اذهب بذى تسلم ، أي : اذهب بهذا القول مي ، ولم يقولوا : اذهب بتسلم ، لئلا يكون اقتصاراً على دعوة واحدة ، ولكن قالوا : بذى تسلم ، أي : بقول يقال فيه : « تسلم » ، أو يجمع معانيه « تسلم » ؛ فوصفوا القول بذى تسلم ، يريدون هذا المعنى ، وحذفوا القول المنعوت بذى ؛ اكفاء بدلالة الحال عليه . ونحو من هذا قول كثير <sup>٣</sup> :

وإن تأمريني بالذي فيه أفعلي<sup>٤</sup>

- = وهي لغة فاشية في الحجاز . ويقال : ما قعد فلان عندنا إلا ريث أن حدثنا بحديث ثم مر ، أي : ما قعد إلا قدر ذلك . وفي الحديث : فلم يلبث إلا ريثاً قلت ، أي : إلا قدر ذلك .
- (١) قال السيرافي في شرحه للكتاب ٢٨/١-٢٩ : « وأما قولهم : ( اذهب بذى تسلم ) ، ففسر العلماء معناه فقالوا : اذهب بسلامتك . والذي جوز عندي إضافته إلى الفعل أن معنى ( ذى ) إنما هو لذات الشيء ، كما تقول : مررت برجل ذى مال ، فذى هو الرجل ، وهو نعت ، وأضفته إلى مال ؛ فإذا قلت : اذهب بذى تسلم ، أي : بيوم ذى تسلم ، أو بوقت ذى تسلم ؛ فلو هو اليوم والوقت ، فلذلك جاز إضافته إلى ( تسلم ) ، وأقمت مقام اليوم ؛ فافهم هذا فإنه لطيف جداً .
- وقال بعض أهل العلم : إن ( ذى ) بمنزلة الذي ، كأنك قلت : اذهب بالذي تسلم ، والهاء محذوفة . وهو مصدر تقديره : بالسلامة التي تسلمها ، وذكر لأنه أراد السلام ، وإن لم يستعمل .
- (٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ؛ كان أبوه مجوسياً فأسلم ، وسمي عبد الله . أخذ اللغة عن ابن دريد ، والنحو عن ابن السراج ومبرمان ، وقرأ القرآن على ابن مجاهد . وكان بصيراً بمذهب أبي حنيفة . وقد تصدر أبو سعيد لإقراء القراءات والنحو والعروض والفقه والحساب . وكان رأساً في النحو زاهداً . من تصانيفه : شرح الكتاب ، وأخبار النحويين البصريين . توفي في رجب سنة ٣٦٨ عن ثمانين - أو أربع وثمانين - سنة . انظر العبر للذهبي ٣٤٧/٢ ، ونزهة الألبا ٣٧٩ ، والإنباء ٣١٣/١ .
- (٣) هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي الشاعر المشهور ، وصاحب عزة ، وأحد عشاق العرب المشهورين توفي سنة ١٠٥ . انظر وفيات الأعيان ٢٦٥/٣ .
- (٤) البيت في ديوانه ، نشر هنري بيرس ٢١٢/١ ، وصدره :

بأن يجعلني بيني وبينك موعداً

من أبيات ثلاثة ، ذكرها الجاحظ أيضاً في المحاسن والأضداد ٢٥٣-٢٥٤ .

أي : بالأمر أو بالقول الذي فيه هذا الكلام .

وأما « آية ما تحبون الطعاما » ، فالآية هي العلامة ، وهي ههنا بمعنى الوقت ، لأن الوقت علامة للمؤقت<sup>١</sup> ، وبالله التوفيق .

وليس جميع ظروف الزمان يجوز إضافته إلى الفعل ؛ بل ذلك يختص ببعضها ، فما كان منها مفرداً متمكناً جاز إضافته إليها<sup>٢</sup> ، وما كان مثني نحو « يومين » و « ساعتين » ، لم يجوز إضافته إلى الفعل ؛ لأن الحدث إنما يقع مضافاً لطرفه الذي هو وقت له ، فلا معنى لذكر وقت آخر . ووجه آخر وهو أن الجملة المضاف إليها [ هي<sup>٣</sup> ] نعت للظرف في المعنى ، فقولك : « يوم قام زيد » ، كقولك : « يوم قام زيد فيه » في المعنى ، والفعل لا يدخله التثنية فلا يصح أن يضاف إليه الاثنان ، كما لا يصح أن ينعت الاثنان بالواحد . ووجه ثالث ، وهو أن قولك : [ قام زيد يوم قام عمرو<sup>٤</sup> ] لا يصح إلا أن يكون جواباً لمتى ، واليومان جواب لكـ ، وما هو جواب لكم لا يكون جواباً لمتى أصلاً ، فإن أضفت اليومين إلى الفعل صرت مناقضاً ، لجمعك بين الكمية وبين ما [ لا<sup>٥</sup> ] يكون إلا لمتى .

(١) قال السيرافي في شرح الكتاب ٢٨/١ : « أما (آية) فإنما جاز إضافتها لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الوقت إنما جعل ليعلم ترتيب الحوادث في كونها وما يتقدم منها وما يتأخر ، وما يقترن وجوده بوجود غيره ، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر ؛ فصار ذكر الوقت علماً له ، وقع أو لم يقع ، وما يقترن وجوده بوجود غيره يكون أحدهما علامة لكون الآخر ووقتاً له . ويدل على هذا أنك إذا قلت : إذا أذن المؤذن فأنتني ، فيصير أذان المؤذن وقتاً لإتيانه وعلامة له ؛ كما أنك لو قلت : إذا كان يوم كذا فأنتني ، فقد جعلت ذلك اليوم وقتاً لإتيانه وعلامة . وكذلك إذا قال : ( بآية يقوم ) فقد جعل ( يقوم ) وقتاً لما يريد ، فيصح أن يضيف العلامة إلى الفعل ، كما تضيف الوقت ، لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد . هذا وانظر الإيضاح للزجاجي ١٠٧-١٠٨ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٨٩٧ : « فشرط إضافة أسماء الزمان أن تكون مبهمة ، ويشمل ما لا يختص بوجه ما كحين ومدة وزمن ، وما يختص بوجه دون وجه كغداة وعشية . فلو تخصص بتعريف كسحر - من يوم بعينه - أو كان محدوداً بالتثنية كيومين ، لم يجوز إضافته خلافاً لابن كيسان في المثني ، فإنه يجوز عنده إضافته إلى الجمل . والصحيح أنه لم يسمع » .

(٣) سقط من ب .

(٤) في أ مكان ما بين القوسين : « يوم قام زيد » . وفي ب : « قام زيد يوم قام زيد » . وفي البدائع ٣٩/١ : « قام زيد يوماً قام عمرو » . ولعل الصواب ما أثبتناه .

فأما الجمع نحو الأيام فربما جاز إضافتها إلى الفعل ، لأنها قد يراد بها معنى المفرد كالشهر والأسبوع والحول وغير ذلك .

وكذلك إن كان غير متمكن كقبل وبعد ، فإنك لو أضفتها إلى الفعل لاقتضت إضافتها إليه ما يقتضيه قولك : « يوم قام زيد » ، أي : اليوم الذي قام فيه ، وذلك محال في « قبل » و « بعد » ، لأنه يؤول إلى إبطال معنى القبلية والبعدية .

وأما سحر - ليوم بعينه - فيمنع من إضافته إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام .  
١٧ أ فقس على هذا الأصل ما يضارعه / من الكلام .

## [ مسألة ١ ]

من باب معرفة علامات الإعراب

قوله : « الواو : علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة »<sup>٢</sup> .

[ اعتلال ١ ] هذه الأسماء على غير قياس ؛ إذ كان قياس « الواو » إذا تحركت وانفتح ما قبلها أن تنقلب ألفاً ، فيكون الاسم مقصوراً ، وهذه الأسماء حذفت أواخرها في حال الإفراد والانفصال عن الإضافة<sup>٣</sup> .

قال لي بعض أشياخنا [ في ١ ] تعليل الحذف : إن التنوين لما أوجب حذف الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين ، حذفوها رأساً ، كما قال الأول : /

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا<sup>٤</sup>

فإذا أضيفت وزالت علة التنوين ، رجعت الحروف المحذوفة ، وكان الإعراب فيها

(١) سقط من ب .

(٢) الجمل ١٨ .

(٣) أصل أب ، وأخ : أبو وأخو - بزنة فَعَلَ ذ ، بفتحين - لا يختلفون في ذلك . فكان قياس الإعلال أن لا تحذف اللام ، مثل عصا ورحى .

(٤) ذكره صاحب العقد الفريد ٢/٢٥٣ في آيات أربعة ، قال : « ول بعضهم » ، ولم يُسمَّه ، وأوها :

يُمَثِّلُ ذُو الْعَقْلِ مِنْ نَفْسِهِ مَصَائِبَهُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَا

ورواية البيت فيه :

رَأَى الْهَمَّ ... ..

وقد ذكر ابن جني في مواضع من الخصائص أن أبا علي حدثه به غير دفعه ، انظر ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ . وانظر الأشباه والنظائر ١/٢٧٧ .



مقدراً كما هو مقدر في الأسماء المقصورة . وقد قال بهذا القول طائفة من النحويين <sup>١</sup> .

والأمر فيها عندي أنها علامات إعراب ، وليست حروف إعراب ، والمحذوف منها لا يعود إليها في الإضافة ، كما لا يعود المحذوف من « يد » و « دم » ؛ وبرهان ذلك أنك تقول : أخي وأبي إذا أضفت إلى نفسك ، كما تقول : يدي ودمي ؛ لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم ، كما تجتمع <sup>٢</sup> معها واو الجمع ، فلو كانت الواو في « أخوك » حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك : هذا أخي ، كما تقول : هؤلاء مسلمي ، فتدغم الواو في الياء لأنها حرف إعراب عند سيبويه <sup>٣</sup> ، وهي عند غيره علامات إعراب <sup>٤</sup> ، فإذا كانت « واو » الجمع ثبتت مع « ياء » المتكلم وهي زائدة علامة إعراب عند بعض النحويين ، فكيف يحذف ما هو « لام » الفعل وأحق بالثبات منها ؟ <sup>٥</sup> ، فقد وضع أنها ليست الحروف المحذوفة الأصلية .

فإن قيل : فلم كان إعرابها بالحروف دون الحركات ؟ ولم أُعلت بالحذف دون القلب خلافاً لنظائرها مما علته كعلتها ، وهي الأسماء المقصورة ؟

قلنا : في ذلك جواب فلسفي لطيف ، وهو أن اللفظ جسد والمعنى روح ، فهو تبع له في صحته واعتلاله ، والزيادة فيه والنقصان منه ، كما أن الجسد مع الروح كذلك ؛ فجميع ما يعترى اللفظ من زيادة فيه أو حذف ، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى ، اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة فيحذف منها تخفيفاً على اللسان لكثرة دورها فيه ، ولعلم

---

(١) هو مذهب سيبويه وأبي الحسن الأخفش - في أحد قوليه - ؛ قال ابن يعيش ٥٢/١ : « وقد اختلفوا في هذه الحروف ، فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة ، وإنما قلبت في النصب واجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها ... وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه » . وانظر الإنصاف ١٧ .

(٢) في أ : « كما لا تجتمع » . والصواب ما في ب .

(٣) انظر الكتاب ٤/١ ، والإيضاح ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ .

(٤) في الإنصاف ٣٣ : « ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في الثنية والجمع ، بمنزلة الفتحة والضم والكسرة ، في أنها إعراب . وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير » . وقد ذكر أبو البركات آراء العلماء في هذه المسألة بصريين وكوفيين .

المخاطب بمعناها <sup>١</sup> ، كقولهم : « أَيْشٍ <sup>٢</sup> » ، و « لَمْ أَبْلٍ <sup>٣</sup> » .

وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى ، فإذا قُطِعَتْ عن الإضافة وأُفردت ، نَقَصَ المعنى فنقص اللفظ تبعاً له ، مع أن أواخرها حروفُ علة ، فلا بُدَّ من تغييرها إما بقلب وإما بحذف ، وكان الحذف فيها أولى لما قدمنا . وكان ينبغي على هذا أن يَتِمَّ لفظها في حال الإضافة كما تَمَّ معناها ، إلا أنهم كَرِهُوا أن يُخْلُوا « الخاء » من أخ ، و « الباء » من أب من الإعراب الحاصل فيها ، إذ ليس في الكلام ما يكون حرفَ إعراب في حال الإفراد ولا يكون حرفَ إعراب في حال الإضافة ، فجمعوا بين الغرضين ولم يُبطلوا أحد القياسين ، فمَكَّنُوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد فصارت حروف مدولين في الإضافة . وقد تَقَدَّمَ أن الحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد ، فالضمة إذاً التي هي علامة الرفع في قولك « أخ » ، هي بعينها علامة الرفع في « أخوك » ، إلا أن الصوت بها مَدٌّ ، لِيَتِمَّ مَوْا اللفظ كما تَمَّ المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم ، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حُذِفَ من الكلمة رأساً ، كما لا يُعاد ما حُذِفَ من « يد » و « دم » .

وأما التثنية فإنهم صَحَّحُوا اللفظ فيها بإعادة المحذوف تنبيهاً على الأصل [ الذي ] هو

---

(١) انظر الكتاب ١٤٨/١ ، وشرح السيرافي للكتاب ١٩/١ عند الحديث عن رأي الخليل في ( لن ) . والمحتسب ٣٧/١ .

(٢) أصلها : « أَيَّ شَيْءٍ ؟ » ، حذفت الياء الثانية من ( أي ) تخفيفاً ، والهمزة من ( شيء ) بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وأعلت إعلال ( قاضٍ ) . وقد استعملها الرضي مراراً ، انظر الشافية ٧٤/١ .

(٣) قال سيبويه ٣٩٢/٢ : « وسألت عن قولهم ( لم أبْل ) فقال : هي من ( باليت ) ، ولكنهم لما أسكتوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقي ساكنان . وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذف ، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام ، صارت عندهم كنون ( يكن ) حيث أسكتت ، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن ... » . وقد تكرر في الكتاب ذكر ( لم أبْل ) في مقام ما شذ عن القياس والاستعمال فلا يقاس عليه نظيره . انظر الكتاب ١٣٤/١ ، ١٤٠ ، ٣١٠ ، ١٤٨/٢ ، ٣٩٢ ، ٤١٠ . وفي القاموس : « ولم أبال ، ولم أبْل - بسكون اللام - ولم أبْل - بكسرها - : لم أكثر » .

(٤) الغرضان هما : تمام اللفظ ، وبقاء الآخر حرف إعراب في حال الإضافة .

(٥) القول بإشباع الحركة في هذه الأسماء نسب إلى الخليل في تاج العروس « أخوا » ، وإلى المازني في الإنصاف

١٧

(٦) سقط من ب .

الانقلاب إلى الألف ، فقالوا : «أخوان» و «أبوان» ، كما قالوا : «عصوان» و «رجوان»<sup>١</sup> ، لأن قياسه في الأصل كقياسه ، بخلاف «يد» و «دم» فإن الأصل فيهما يَدْيٌ ودمْيٌ<sup>٢</sup> ، فلم يكن بابهما كباب «عصا» و «رجا» ، فاستمر الحذف فيهما في التثنية والإفراد .

فإن قيل : فما بال «ابن» وهو اسم إضافي ، ووزنه في الأصل «فَعَلَ»<sup>٣</sup> ، كما كان «أخ» و «أب» كذلك ، ثم لم يُعْذِلْ به ما حذف منه في تثنية ولا إضافة ؟

٢٣ ب قلنا : إنهم قد عَوَّضُوا من المحذوف ألف / الوصل في ابن واسم<sup>٤</sup> ، فلم يكونوا ليجمعوا بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه<sup>٥</sup> ، بخلاف «أخ» و «أب» . ومنَعَهُم أن يُعَوَّضُوا من المحذوف في «أخ» و «أب» الهمزة التي في أولهما ، فراراً من اجتماع همزتين<sup>٦</sup> .

(١) في ب : مطوان . وفي أ : رجوان . ورجوان : مثنى رجا ، وهو الناحية أو ناحية البشر .  
(٢) في المنصف ١٤٨/٢ : «وقد أجمعوا على سكون العين من يد» . ويرى سيبويه والزجاج أن «دم» أصلها «دَمْيٌ» - بتسكين العين - لأنه يجمع على دماء على القياس ، ودَمْيٌ شِدُوذًا ، مثل : ظبي وظباء وظبي . ولو كان مثل عصا وفقاً لما جمع على ذلك . ويرى المبرد أن أصلها «فَعَلَ» بفتحتين ، ودليله قولهم في التثنية : دميان . بقي قول ثالث ، وهو أن أصل دم : دمو - بفتحتين - وإنما قالوا : دمي يدمي لحال الكسرة التي قبل الياء ، كما قالوا : رضى يرضي ، وهو من الرضوان ، وبعض العرب يقول في تثنيته : دموان .

هذا وانظر المقتضب ٢٣٠/١-٢٣٢ ، والكتاب ١٩٠/٢ ، وتاج العروس : دمي .  
(٣) في تاج العروس (بنى) : «قال الراغب : أصله (بَنِي) محركة ، قال ابن سيده : ووزنه فَعَلٌ محذوفة اللام ، مجتلب لها ألف الوصل ، قال : وإنما قضينا أنه من الياء لأن بني بني أكثر في كلامهم من يينو . أو أصله : بنو ، والذاهب منه الواو ، كما ذهب من أب وأخ ، لأنك تقول في مؤنثه : بنت وأخت . ولم نر هذه الهاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكوره محذوف الواو» .

(٤) يلاحظ اتجاهه البصري في اشتقاق كلمة اسم .  
(٥) في أ ، ب : فروا .

(٦) في المقتضب ٢٢٧/١ : «أما أب وأخ فلم يسكنوا أوائلها ، لئلا تدخل ألف الوصل - وهي همزة - على الهمزة التي في أوائلها ، فيصير إلى اعتلال ثان» .

ويعقب ابن جني في المنصف ٦٣/١ بقوله : «وهذا قول كما تراه ! لأننا قد رأيناهم قالوا : دم ، وغد ، ويد ، ومن ، ونحو ذلك ، فلم يلحقوا همزة الوصل ، مع أنه ليس في أوله همزة» .

وأما «حم» فكان الأصل فيها «حَمًا» بالهمزة ، فلم يكونوا لِيُعَوِّضُوا من الهمز هَلَزًا آخر ، فجعلوه كآخر وأب .

فإن قيل : فما بالهم يقولون في جمع ابن : «بُنُون» ، وهو جمع على حد التشنية ، فلم لم يقولوا : «ابنون» ، كما قالوا : «ابنان» ؟

قلنا : إن الجمع قد يلحقه التغيرات [ بالتكسير وغيره<sup>٢</sup> ] ، بخلاف التشنية فإنها لا يتغير فيها لفظ / الواحد بحال ، مع أنهم رأوا أن جمع السلامة لا بد فيه من «واو» في الرفع ، و «ياء» مكسور ما قبلها في النصب والخفض ، فأشبهت حاله حال ما لم يحذف منه شيء ؛ إذ المحذوف منه «ياء» أو «واو» ، ففتحوا أوله كما كانوا يفعلون لو لم يحذف منه شيء . وليست هذه العلة في التشنية إذا تأملت . وأما قولهم في المؤنث «بنات» - بفتح الباء - ولم يقولوا : «ابنات» كما قالوا : «ابنتان» ، فإنهم حملوا جمع المؤنث على جمع المذكر ؛ لثلاث يتخلف ، والله أعلم .

وأما «أخت» و «بنت» فالتاء من «أخت» مبدلة من «الواو»<sup>٣</sup> كما أبدلت منها في «تراث» و «نخمة» ، وإنما حملهم على ذلك ههنا أنهم رأوا المذكر قد حذفت لامه في الإفراد فقالوا : أخ ، وكان القياس أن يقولوا في المؤنث : «أخة»<sup>٤</sup> ، بهاء في الوقف ، فلو فعلوا ذلك لكانت تلك التاء حرف إعراب في الإضافة والإفراد ، ولم يمكنهم أن يعيدوا المحذوف في الإضافة تمييزاً للفظ فيخالف لفظه لفظ المذكر ، ولا أمكنهم من تطويل

(١) في تاج العروس : «والحم» - بالهمز - ويحرك - والحماء - كقفا - والحمو - مثل أبو - والحم - محذوف الأخير كيد ودم - : أبو زوج المرأة خاصة ، أو الواحد من أقارب الزوج والزوجة .

(٢) سقط من ب .

(٣) في تاج العروس «أخا» : «والأخت للأنثى صيغة على غير بناء المذكر ، والتاء بدل من الواو ، وزنها فعلة فتقلوها إلى فعل ، وألحقها التاء المبدلة من لامها بوزن فعل ، فقالوا : أخت ، وليس للتأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيويه . هذا وانظر الكتاب ١٣/٢ ، والنصف ٥٩/١ وشرح الشافية للرضي ٢٢٠/١ .

(٤) في أ : أخته . وفي ب : أخت ، وفي البدائع ٤١/١ : «أخت كسنة» .

الصوت بالحركات ما أمكنهم في التذكير ؛ لأن ما قبل [ تاء<sup>١</sup> ] التانيث ليس بحرف إعراب ، ولا أمكنهم نقصان اللفظ في الموطن الذي [ نقص<sup>٢</sup> ] فيه المعنى ، فجمعوا بين الأغراض بإبدالها تاء ، لتكون في حال الإفراد علماً للتانيث ، وفي حال الإضافة من تمام الاسم كالحرف الأصلي ؛ إذ هو موطن تنعيم كما تقدم ، وسكنوا ما قبلها لتكون بمنزلة الحرف الأصلي ، وضَمُّوا أول الكلمة إشعاراً بالواو ، وكسروها في « بنت » إشعاراً بالياء ، لأنها من « بَنَيْتُ<sup>٣</sup> » .

وقالوا في تانيث ابن : ابنة وبنت ، ولم يقولوا في تانيث أخ إلا أخت ، والعلة في ذلك مستقرأة مما تقدم من الكلام<sup>٤</sup> ، والله أعلم .

وأما قولهم : « فوك » في الرفع ، و « فاك » في النصب ، و « فيك » في الخفض ، فحروف المد فيها حروف<sup>٥</sup> إعراب بخلاف ما تقدم في : « أخيك » ، و « أهلك » ، و « حميك » .

والفرق بينهما وبين أخواتها أن « الفاء » لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها ، فلم يلزم فيها ما لزم في « الخاء » و « الباء » ؛ ألا تراهم يقولون : « هذا في » ، و « جعلته في في » ، كما يقولون : « هؤلاء مسلمي » ، فيثبتونها مع ياء المتكلم . وهذا يدل على أنها حرف إعراب بخلاف أخواتها ؛ ألا تراهم في حال الإفراد [ كيف أبدلوا من الواو

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب ، والبداية ٤٢/١ : « ثم فيه » .

(٣) للنحويين خلاف في لام هذه الكلمة أيائية أم واوية ، وقد ذكرناه من قريب في ( ابن ) . هذا وانظر لسان العرب ، وتاج العروس ، والمنصف لابن جني ٥٩/١ .

(٤) وذلك عندما علل للتعويض عن المحلوف في ( ابن ) دون ( أخ ) و ( أب ) ، وهو أن المانع في هذين ما يترتب على التعويض من اجتماع همزتين في الصدر ، والعلة ثابتة في تانيث ( أخ ) كذلك .

(٥) أشار إلى هذا أبو حيان في الارتشاف ٣٦١ ، قال : « وذهب السهيلي وتلميذه أبو علي الزندي إلى أن ( فاك ) و ( ذا ) مال معربان بحركات مقدرات في الحروف . وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف » . هذا وانظر شرح التسهيل للمرادي ١ ورقة ١١ .

ميمماً<sup>١</sup> ليتعاقب عليها حركات الإعراب ويدخلها التنوين ؛ إذ لو لم<sup>٢</sup> [ يبدلونها ميمماً لأذهبها التنوين في الأفراد وبقيت الكلمة على حرف واحد ؛ فإذا أضيفت زالت العلة حيث أمنوا التنوين ، فلم يحتاجوا إلى قلبها ميمماً .

فإن قيل : فأين علامات الإعراب في حال الإضافة ؟

قلنا : الإعراب مقدر فيها ، وإن شئت قلت : تغير صيغتها في الأحوال الثلاثة هو الإعراب ، والمتغير هو حرف الإعراب<sup>٣</sup> .

فإن قيل : فلم لم تثبت الألف في حال النصب إذا أضيفت إلى ضمير المتكلم فتقول : « فتحت فاي<sup>٤</sup> » ، كما تقول : « عصاي<sup>٥</sup> » ؟

قلنا : الفرق بينهما أن الألف من « عصاي » ثابت في جميع أحوال الكلمة ، وهذه ب ٢٤ لا تكون إلا في حال النصب<sup>٦</sup> ، وقد قلبت تلك « ياء » في لغة طي<sup>٧</sup> فقالوا : عَصَيَّ / وَقَفَيَّ ، فهذه أخرى بالقلب وأولى ، والله الموفق لما يرضى .

وأما « ذو مال » فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف إعراب ، وأن يكون الاسم على حرفين كما هو في بعض الأسماء المبهمة كذلك ، بذلك على [ ذلك<sup>٨</sup> ] قولهم

---

(١) بين اللغويين خلاف في أصل ( فم ) بين فوه بتسكين العين أو بتحريكها . وقد ذهب البصريون إلى الأول ، ويقول ابن جنى : إنه الأصل ، ولا دليل على الحركة الزائدة ، وليس جمعه على أفعال قاضياً بالتحريك . لأنه ( فعلاً ) بالتسكين مما عينه واو ، بابه أيضاً أفعال ، وذلك نحو سوط وأسواط . انظر تاج العروس : فاه .  
(٢) سقط من ب .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/١ : « وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها [ أي : في الأسماء الستة ] بمتزلة الإعراب » .

(٤) إذا أضفت إلى نفسك قلت : هذا في . تستوي فيه حال الرفع والنصب والخفض .

(٥) أي : عندما تضاف إلى غير ياء المتكلم .

(٦) كذا ، وبعضهم ينسبها إلى هذيل ، بيد أن ابن جنى في المحنث ٣٢٦/١ ، والخصائص ١٧٦/١-١٧٧ جعلها لغة فاشية في العرب . وقال الزمخشري في الكشاف ٣٥٢/٢ عند قراءة الحسن ( يا بشري ) : « وهي لغة للعرب مشهورة » سمعت أهل السروات يقولون في دعائهم : يا سيدي ومولي<sup>٩</sup> .

(٧) سقط من ب .

في الجمع : « ذوو مال » ، و « ذوات مال » ، إلا أنه قد جاء في القرآن : (ذَوَاتًا أَفْنَانُ<sup>١</sup>)  
و (ذَوَاتِي أَكُلُّ<sup>٢</sup>) ، وهذا ينبئ أن الاسم ثلاثي ولامه ياء<sup>٣</sup> ، انقلبت ألفاً في تشية المؤنث  
خاصة .

وقولهم في التشية : « ذَوَاتِي » [ وفي الجمع : ذوات<sup>٤</sup> ] ليس هذا القياس ، وإنما  
القياس « ذاتي » وفي الجمع : « ذويات » ، والجمع كان أحق بالرد إلى الأصل من التشية ؛  
لأن التشية أقرب إلى لفظ الواحد ، لأنها أقرب إليه في المعنى ، ألا تراهم يقولون : « أخت  
وأختان » ، ويقولون في الجمع : « أخوات » وكذلك : « ابنة وابنتان » ، ولا يقولون  
في الجمع : « ابنات » ، فكذلك كان القياس حين قالوا : « ذوات » ، فلم يردوا لام  
الكلمة ألا يردوا في التشية ، وأن يكون منها أبعد ، والحمد لله .

والعلة في ذلك أن « ذات »<sup>٥</sup> وإن كان ألفها منقلبة [ عن واو ]<sup>٦</sup> ، فإن انقلابها ليس  
بلازم ، وإنما هو عارض لدخول التأنيث ، ولولا التأنيث لكانت « واواً » في حال الرفع  
غير منقلبة ، و « ياء » في حال الخفض . والتشية أقرب إلى الواحد لفظاً ومعنى ، فلذلك  
حين ثنوها جعلوها « واواً » كما هي في الواحد إذا كان مرفوعاً ومثنى ومجموعاً ، فكان  
حكم « الواو » أغلب عليها من حكم « الياء » و « الألف » . ثم رَدُّوا لامَ الفعل لأنهم لو لم  
يَرُدُّوها لقالوا : « ذَوَاتا مال » في حال الرفع ، فيلتبس بالفعل نحو : « رَمَتَا » ، و « قَصَّتَا » ،

(١) سورة الرحمن ، آية ٤٨ .

(٢) سورة سبأ ، آية ١٦ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١ : « وأما ( ذو مال ) فأصل ذو فيه : ذوا ، مثل عصا وقفا ، يدل  
على ذلك قوله تعالى : ( ذواتا أفنان ) وأن تكون لامه ياء أمثل من أن تكون واواً ، وذلك لأن القضاء عليها  
بالواو يصيرها من باب القوة والهوة ، مما عينه ولامه من واوٍ واحد ، والقضاء بـياء يصيرها من باب  
( شويت ) ، و ( لويت ) ، وهو أكثر من الأول . والعمل إنما هو على الأكثر » .

هذا وانظر تاج العروس ( ذو ) باب الألف اللينة .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصلين ، وقد أثبتناه عن البدائع ٤٣/١ .

(٥) في أ : « والعلة في ذلك أن ( ذوات ) كانت ألفها » . وفي ب : « ذوا ان كانت » . وفي البدائع ٤٣/١ :  
« ذووان » .

(٦) سقط من ب .

إذا أخبرت عن مرأتين . وكذلك : « ذوتا » من « الذوي<sup>١</sup> » ، إذا أخبرت عن روضتين أو شجرتين ، فكان في رد اللام رفع لهذا اللبس ، وفرق بين ما يصح عينه في المذكر نحو « ذات » و « ذو » ، وبين ما لا يصح عينه في مذكر ولا في جمع نحو « شاة » ؛ فإنك تقول في تثنيته : شاتان ، كما كان القياس في « ذات » ، وليس في جمع / « ذات » ما يوجب ردّ لامهما كما في تثنيتهما ، كما تقدم .

وأما « سنتان » و « شفتان » [ فليس<sup>٢</sup> ] يلزم فيهما من الالتباس بالفعل ما لزم في « ذوتا » ، لو قيل ، لأن « نون » الاثنين لا تحذف منهما حذفاً لازماً ، لأنهما غير مضافين في أكثر الكلام ، بخلاف « ذواتا » فإن « النون » لا توجد فيها البتة ، لأنها لا تنفك عن الإضافة .

(١) في القاموس : « ذوي البقل - كرمى ورضى - ذوياً كصلي : ذبل » .

(٢) سقط من ب .



## مسألة

[ في المثني وجمع المذكر والمؤنث ]

الواو والألف في « يفعلون » و « يفعلان » ، أصل للواو والألف في « الزيدون » و « الزيدان » و « المسلمون » و « المسلمان » ؛ وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلاً لما هو في الأسماء ؛ لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع ، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً علامة جمع ، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر ، إذا كان اللفظ واحداً ، كما تقول في كاف الإضمار وكاف المخاطبة [ هذا<sup>١</sup> ] . وهذا الأصل أولى بنا من أن نجعل الحرف أصلاً والاسم فرعاً له ؛ يدل ذلك على ذلك أنهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل ، كقولنا : « المسلمون » و « الصالحون » ، ولم يقولوا في جمع رجل و غلام : « رجلون » و « غلامون » ؛ فقد وضع لك أن الفعل في هذه المسألة هو الأصل ، وإن لم تقل [ ذلك<sup>١</sup> ] دخل عليك ما هو أشنع مما تفرضه ، وهو أن تجعل ما هو حرفاً أصلاً لما هو اسم ، فتقول في الواو التي هي حرف وعلامة جمع في « الزيدون » : إنها الأصل ، وفي الواو التي في « يفعلون » : إنها الفرع .

فإن قيل : فالأسماء الأعلام ليس فيها معنى الفعل ، وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل ؟

٢٥ ب فالجواب : / أن الأسماء الأعلام لا تجمع هذا الجمع إلا وفيها الألف واللام ، لا يقال : جاءني زيدون ، ولا : رأيت زيدين ؛ فدل ذلك على أنهم أرادوا معنى الفعل ، أي : الملقبون بهذا الاسم ، والمعروفون بهذه العلامة ، فعاد الأمر إلى ما ذكرنا .

(١) عن ب .

وأما التثنية فن حيث قالوا في الفعل : «فَعَلَا» و «صَنَعَا» فما يعقل وفيما لا يعقل ، ولما لم يقولوا : «فَعَلُوا» و «صَنَعُوا» إلا فيما يعقل ، لم يجعلوا «الواو» علامة للجمع في الأسماء إلا فيما يعقل ؛ إذ كان فيه معنى الفعل ، ومن حيث اتفق معنى التثنية ولم يختلف ، اتفق لفظها كذلك في جميع أحوالها ولم يختلف ، واستوى فيها ما يعقل وما لا يعقل . ومن حيث اختلفت معاني الجموع بالكثرة والقلة اختلفت ألفاظها . ولما كان الإخبار عن جمع ما لا يعقل يجري مجرى الجُمَّة<sup>١</sup> والأمة والثلة ، لا يقصد به في الغالب إلا الأعيان المجتمعة على التخصيص ، لا كل<sup>٢</sup> واحد منها على التعيين ، كان الإخبار عنها بالفعل كالإخبار عن الأسماء المؤنثة ؛ إذ الجُمَّة<sup>١</sup> والأمة وما هو في معنى ذلك أسماء مؤنثة ، ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل : «الجمالُ ذهبَتْ» ، «الثيابُ بيعَتْ» ، و «الدورُ اشترِيتْ» ، وما أشبه ذلك ؛ إذ لا يتعين في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام ، والتفاهم بين الأنام . ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك ، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالباً في القصد إليه والإشارة ، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملأ<sup>٣</sup> منهم وتدير وأغراض عقلية ، جُعِلَتْ لهم علامة تختص بهم تنبئ عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي ، وهي «الواو» ، لأنها ضامة بين الشفتين وجامعة لهما ، وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له ، فما خلق الله - تعالى - الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقةً للأرواح في صفاتها المعقولة ، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم - عليه السلام - ودُرِّبَتْه إلا موازنةً للمعاني التي هي أرواحها ، فهذا سر «الواو» في اختصاصها بالجمع لمن يعقل ؛ وعلى نحو ذلك خصت بالعطف لأنه جمع في معناه ، وبالقسم لأن واوه في معنى واو العطف<sup>٤</sup> ، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(١) في أ ، ب : «الجملة والثلاثة» . وانظر فيما يأتي المسألة رقم ٣٠ . وفي القاموس : «وجاء في جمعة عظيمة - ويضم - أي : جماعة يسألون الدية» .

(٢) في أ ، ب : «لكل» . والمثبت عن البدائع ٨٢/١ .

(٣) أي : مملأة ومشاورة .

(٤) ذكر السهيلي في أماليه عند الحديث عن الحروف التي لا تدخل على المضممر : «وأما الواو [يعني واو القسم] فلائها تشبه واو العطف لفظاً ومعنى ، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل - كما تقدم - وهذا على =

وأما اختصاص « الألف » بالتثنية ، فلِقُرْبِ التثنية من الواحد في المعنى وجب أن يقرب لفظها من لفظه ؛ ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يتغير<sup>١</sup> في أكثر المجموع . وفعل الواحد مبني على الفتح فوجب أن يكون فعل الاثنين كذلك ، وذلك لا يمكن مع غير « الألف » ، فلما ثبتت « الألف » بهذه العلة ضميراً للاثنين كانت علامةً للاثنين في الأسماء ، كما فعلوا في « الواو » حين كانت ضميراً للجماعة في الفعل جعلت علامة للمجمع في الأسماء ، والحمد لله .

وأما إلحاق « النون » بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة ، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة ، نحو : « مسلمون » و « مسلمان » ، وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا ، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة فألحقوا النون فيها في حال الرفع ، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم ، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعته له في اللفظ ؛ لأن آخرها حرف مد ولين ، ومشاركتها له في المعنى ، فألحق فيها النون عوضاً من حركة الإعراب حملاً على الأسماء كما حُمِلت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء ، وقد تقدم ذكر ذلك / . ٢٠ أ

٢٦ ب فالتون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للتون في تثنية الأفعال / وجمعها ، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها - أعني علامة الإضمار<sup>٢</sup> - هي أصل لحروف المد في تثنية الأسماء وجمعها ، التي هي علامات إعراب ، أو حروف إعراب كما تقدم<sup>٣</sup> .

= طريق التقريب هنا . ولعلنا أن نكشف سرها كشفاً كلياً ، فتعلم حينئذ أنها واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر ، وأن المخفوض بها في القسم إنما تخفض بالمطف على محلوف به ، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا المخفوض وإما غيره ، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر ... انظر ٤٤ .

(١) في ب : « كما لا يتغير » .

(٢) في أ : « علامة الإعراب » .

(٣) يشير بذلك إلى اختلاف البصريين والكوفيين فيها ، فقد ذهب الأولون إلى أنها حروف إعراب ، أما الكوفيون فقالوا : إنها علامات إعراب . وقد نسب أبو حيان إلى السهيلي أنه اختار مذهب البصريين . انظر الإنصاف ٣٣ ، والارتشاف ٢٦ ، والمجموع ٤٨/١ .

الحروف المد

فإن قيل : فلم [ لم <sup>١</sup> ] يشبوا هذه النون في حال النصب والجزم من الأمثلة الخمسة ؟  
قلنا : لعدم العلة المتقدمة وهي وقوعها موقع الاسم ؛ وأنت إذا أدخلت النواصب  
والجوازم لم تقع موقع الأسماء ؛ لأن الأسماء لا تكون بعد عوامل الأفعال ، فبعدت عن  
الأسماء ، ولم يبق فيها إلا مضارعتها لها في اتصال حروف المد بها ، مع الاشتراك في معنى  
الفعل .

فإن قيل : فأين الإعراب فيها في حال النصب والجزم ؟

قلنا : مُقَدَّرٌ ، كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مدّ ولين ، سواء كان حرف  
المد زائداً أو أصلياً ، ضميراً أو غير ضمير ؛ فالأصلي نحو : يرمي والقاضي ، ونحو :  
عصا ورحى ، والزائد نحو : سكرى ، والضمير نحو : غلامي وصاحبي ، إلا أنه مع هذه  
الياء مقدر قبلها - أعني الإعراب - وهو في « يرمي » و « يخشى » و « سكرى » ونحو ذلك  
مُقَدَّرٌ في نفس الحرف لا قبله ؛ لأنه لا يتقدر إعراب اسم في غيره . وإذا ثبت ذلك فقولك :  
« لن يفعلوا » و « لن تفعل » إعرابه مقدر قبل الضمير في لام الفعل <sup>٢</sup> ، كما هو كذلك  
في غلامي ، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب ؛ لأنه مستحيل أن يحول بين حرف  
الإعراب وبين إعرابه اسمٌ فاعلٌ أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعراباً  
وعلامَةً <sup>٣</sup> لشيء في أصل الكلام ومعقوله ، والله أعلم .

وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مُقَدَّرٌ قبل علامة الإضمار كما هو مُقَدَّرٌ  
قبل الياء في غلامي . فعلامه الإضمار منعت من ظهوره لاتصالها بالفعل وأنها كبعض  
حروفه ، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل ، كما لم يمكن ذلك مع ضمائر الفاعلين  
المذكورين ، ولا مع الياء في غلامي ، ولا يمكن أيضاً أن يكون الإعراب في نفس النون

(١) زدنا « لم » ليستقيم بها السياق .

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن الأفعال الخمسة ترفع بشبوت النون ، وتنصب وتجرم بحذفها . وذهب الأخفش  
إلى أنها معربة بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء ، والنون دليل عليها . ولعل السهيلي قد تأثر بهذا  
القول . انظر أسرار العربية ٣٢٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٣ ، والجمع ١/٥١ .

(٣) في ب : « علامة الشيء في أصل الكلام ومعقوله الإضمار » .

لأنها ضمير الفاعل ، فهي غير الفعل ، ولا يكون إعراب شيء في غيره ، ولا يمكن أيضاً بعدها ؛ فإنه مستحيل في الحركات وبعيد كل البعد في غير الحركات أن يكون إعراباً وبينه وبين [ حرف ١ ] الإعراب اسم أو فعل ، فثبت أنه مقدر كما هو في جميع الأسماء والأفعال المعربة [ التي ١ ] لا يقدر على ظهور الإعراب فيها لعل مانعة نحو ما تقدم .

فإن قيل : فقد أثبت أن فعل جماعة المؤنث معرب ، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين ، فإنهم زعموا أنه مبني وإن اختلفوا في علة بنائه !

قلنا : بل هو وفاق لهم ؛ لأنهم علّمونا وأصلّوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي [ لنا ٢ ] أن ننقضه ونكسره عليهم ، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب ، وهو موجود في « يَفْعَلْنَ » و « تَفْعَلْنَ » ، فتى وُجِدَتْ الزوائد الأربع وُجِدَتْ المضارعة ، وإذا وُجِدَتْ المضارعة وجد الإعراب ٣ .

فإن قيل : فهلا عوضوا من حركة الإعراب في حال رفعه نوناً ، كما فعلوا في « يفعلون » لأنه أيضاً واقع موضع الاسم ؟

قلنا : قد تقدم ما في « يفعلون » ، و « يفعلان » من وجوه الشبه بينه وبين جمع السلامة في الأسماء ، فمنها الوقوع موقع الاسم ، ومنها المضارعة في اللفظ من جهة حروف المد واللين . وهذا الشبه معدوم في « يَفْعَلْنَ » من جهة اللفظ ، لأنه ليس مثل لفظ « فاعلين » ولا « فاعلات ٤ » ، وإن كان واقعاً موقعه في حال الرفع ، والله المستعان .

(١) سقط من ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) في الارتشاف ٢٧٠ : « والمضارع معرب إلا إن اتصلت به نون الإناث ، فالجمهور على أنه مبني ، خلافاً لقوم منهم ابن درستويه ، فإنه زعم أنه معرب ، وتبعهم السهيلي » . وقد رد أبو حيان في الارتشاف على ابن مالك قوله : إن النحاة قد أجمعوا على بناء المضارع بنحو ما تقدم . هذا وانظر البحر المحيط ٢/٢٤٥ ،

وشرح التسهيل للمرادي ١ ورقة ٨ .

(٤) في أ : ولا فاعلان .

## [ في علامات الاعراب ]

٢٧ ب قوله في هذا / الباب : « وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء <sup>١</sup> » . وذكر الحروف والحركات ، والحذف والسكون . وكلها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف ؛ فإنهما عبارتان عن معدوم ، والمعدوم ليس بشيء ، وهو معلوم .

وأما الحركات فأعراض ، لأنها لحروف المد أبعاض ، والحروف أصوات ، وهي عند جميع المحققين من المتكلمين أعراض إلا « ابراهيم النظام » ، وقد تقدم ذكر مذهبه فيما مضى <sup>٢</sup> . والعرض شيء لأنه موجود ، وكل موجود شيء ، وكل شيء موجود ، بخلاف المعدوم . ولم نقصد التعقيب على أبي القاسم في عبارته ؛ لأن التسامح من شأنهم في هذه الصناعة ، والله - تعالى - المستعان .

---

(١) الجمل ٢١ .

(٢) انظر المسألة رقم ١٤ .

## باب الأفعال مسألة

[ في : أمس ، وغد ، واليوم ]

القول في « أمس » و « غد » و « اليوم » أن الأيام لما كانت متماثلة من حيث كان كل واحد منها عبارة عن جملة من حركات الفلك ، والحركات متماثلة بأنفسها لا يتميز يوم من يوم بصفة نفسية ؛ إذ المثلان مشتركان في جميع صفات النفس ، ولا بصفة معنوية لأن الصفة المعنوية لا تقوم بالحركة ولا بعرض من الأعراض ؛ لأن المعنى لا يقوم بالمعنى . لم يبق إلا تمييزها بالأعداد ، ولذلك جعلوا أسماء أيام الأسبوع مأخوذة من العدد ، كقولهم : ٢١ أ الاثنين ، / والثلاثاء ، والأربعاء ، ونحو ذلك ، أو بالأحداث الكائنة فيها نحو قولك : « اليوم [ الذي خرج فيه زيد » ، فخصصته بما قارنه من الفعل <sup>١</sup> [ الذي هو حركة الفاعلين ؛ كما أن الزمان حركة للفلك ، وكل واحد منهما حادث يتخصص بمقارنة صاحبه ، أيهما كان أعرف عند المخاطب كان وقتاً للآخر مخصصاً له . فإذا ثبت ذلك فأقرب الأيام إليك يومك الذي أنت فيه ، فيقال : « فعلته في اليوم الذي فرط قبل هذا اليوم الذي نحن فيه » ، ويقال في غدٍ نحو ذلك . فافتضى إثارة الإيجاز والاختصار أن يوضع له اسم ، و [ أن ] يشتق له من أقرب ساعة منه إلى يومك ، ثم ينسحب معناه على اليوم كله ، كما يقال في العبد : « رَقَبَة » ، فينسحب معنى الرقبة على الجملة ، وهو في الأصل عبارة عن البعض ، ورُبَّ شيء هكذا !

وكذلك « غد » جعل له اسم يترجم به عن جميعه ، وهو مشتق من أقرب ساعة منه إلى يومك ، إلا أن « أمس » مبني و « غداً » مُعَرَّبٌ ، فُعِلَ بكل واحد منهما ما فُعِلَ بالفعل

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب ، وفيها : « يشتق له اسم » .

الذي في معناه ، ولذلك [ جاء<sup>١</sup> ] « أمس » بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بُني الفعل الماضي الذي صيغ من أجله ، ولم يجرى بلفظ الفعل<sup>٢</sup> لثلاث<sup>٣</sup> يلتبس بالفعل الماضي ، ولعله قد جاء ، وليس ببعيد أن يكون قول الراجز<sup>٤</sup> :

لقد رأيتُ عجباً مُدَّ أَمْسَى

أراد به : أَفْعَلَ .

وهذه العلمية التي في « أمس » بمنزلة « أطرقا<sup>٥</sup> » اسم علم لمكان بالحجاز جاء بلفظ الأمر<sup>٦</sup> ، يقول الرجل لصاحبيه حين استبطن خوفاً وتَوَجَّسَ<sup>٧</sup> حِسّاً ، فذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان ، لعله سمي لقولهم فيه : « أَمْسِرْ بخير » و « أَمْسِرْ معنا » ، أو نحو هذا ، كما سمي ذلك المكان بقولهم فيه : « أطرقا<sup>٨</sup> » .

والعلمية فيه عندي ليست كهي في « زيد » و « عمرو » ، ولكنها كهي في « أسامة »

---

(١) عن ب .

(١) يعني الفعل الماضي .

(٣) في أ ، ب : « ولا يلتبس » .

(٤) من شواهد الكتاب ٤٤/٢ التي لم يعرف قائلها ، وتتمته :

عجائراً مثل السعالي خمساً

قال الأعلام : « الشاهد فيه إعراب أمس ومنعها من الانصراف ، لأنها اسم لليوم الماضي قبل يومك ، معدول عن الألف واللام » . وقد ذكر الزجاجي البيت شاهداً على أن من العرب من يبنى أمس على الفتح ، انظر الجمل ٢٩١ .

(٥) في مراصد الاطلاع ٩١/١ : « هو موضع بنواحي مكة ، من منازل خزاعة وهذيل » .

(٦) يريد أنه علم منقول من فعل الأمر .

(٧) في تاج العروس : « الوجس : إضمار الخوف ، ووجست الأذن وتوجست : سمعت حساً .

(٨) في الارتشاف ٦٨٣-٦٨٤ : « وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس مبنياً ولا معرباً ، بل هو محكى ، سمي بفعل الأمر من الإساءة ، كما سمي بأصبح من الإصباح ، فإذا قلت : ( جئت أمس ) ، فعناه : اليوم الذي كنت تقول فيه أمس ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً لليوم الذي قبل يومك ... وقريب من هذا ما قاله السهيلي ، قال : من كسر ( أمس ) في كل حال فإنما سمى بالفعل ، وفيه ضمير محكى » .



و « تُعالة » ، اسمٌ علم لا يختص به واحد من الجنس ، أي الجنس كان فهي مُسمًى بذلك الاسم ، كما أن « أمس » أي الأيام كان إذا ولي يومك ماضياً فهو « أمس » .

وأما حذف لام الفعل من « غد » ، فكل ما كان على وزن « فَعْلٌ » معتل اللام ، ثم عُبِّرَ به عن غير ما وضع له - فإنه وضع عبارة عن الحدث ، فإذا زحزح عن أصل موضوعه وبقي فيه من المعنى الأول ما يعلم به أنه مشتق منه - فإن حذف لامه مطرد ؛ ليكون النقص في اللفظ موازناً / للنقص في المعنى ، فلا يستوفي حروف الكلمة بأسرها إلا عند حصول المعنى بأسرها . وتأمل ذلك تجده في « غد » و « دم » و « يد » و « مم » . وعلى ذلك كل هذه الأسماء نقص من لفظها بحسب ما نقص من المعنى الذي عبر عنه بجملة حروف الكلمة . فهذا ما في « أمس » و « غد » .

فأما اليوم إذا كان ظرفاً فهو كالآن ، استغنوا بلزوم الألف واللام [ له<sup>٤</sup> ] عن أن يصفوه أو يضيفوه أو يسموه باسم علم غير هذا اللفظ ، كما فعلوا [ ذلك<sup>٤</sup> ] بالنجم - أعني : الثريا - ، وفي المدينة - أعني : مدينة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وفي غير

---

(١) في المقتضب ١٥٣/٣ : « وغد : فَعْلٌ ، لأن أصله غَدُو ، وحق هذه الأسماء المحذوفة أن يحكم عليها بسكون الأوسط إلا أن تثبت الحركة ، لأن الحركة زيادة ؛ فإذا تثبت إلا بحجة ؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطر إلى الردرة على الإسكان فقال :

إن مع اليوم أخاه غلوا

وقال الشاعر :

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها ، وغدوا بسلاقم

(٢) انظر المسألة رقم : ١٩ .

(٣) كذا في أ ، ب . ويقول المبرد في المقتضب ٢٢٩/١ : « فأما الاسم فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : هو فَعْلٌ ، وقال بعضهم : هو فُعْلٌ ، وأسماء تكون جمعاً لهذا وهذا ، تقول في جذع : أجذاع ، كما تقول في قفل : أقفال » .

هذا وحديث السهيلي المتقدم يقتضي أن « سم » كغد ويد ودم ، على وزن فعل - بفتح فسكون - وهو ما لم أجده ، ولعل الكلمة محرفة .

(٤) سقط من ب .

ذلك مما ألزم الألف واللام عرفاً واستحقاقاً ، فكذلك اليوم [ إذا أردت اليوم <sup>١</sup> ] الذي أنت فيه ، وكذلك الساعة والليلة ، استغنوا بالمشاهدة ولزوم الألف واللام عن إلحاقهما بالأسماء الأعلام <sup>٢</sup> .

وهذا الصواب لا ما ذهب إليه من علل البناء في « أمس » بتضمن الحرف أو مشابهته <sup>٣</sup> الحرف ، فإن ذلك ينكسر عليهم في « غد » بما ليس لهم عنه مندوحة ولا صرف <sup>٤</sup> .

---

(١) سقط من ب .

(٢) يريد أن هذه الكلمات : اليوم ، الساعة ، الليلة - معرفة بآل التي تفيد العهد الحضورى ، وقد قال بذلك من بعده ابن عصفور ، حيث جعل « أل » مع اسم الزمان الحاضر تفيد العهد الحضورى . انظر المغنى : أل .

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب ٣٨٠/٢ : « وإنما بنى [ يعني أمس ] لأنه ظرف في الأصل ، وصار فيه معنى الإشارة ، لأنك إذا قلت : « أمس » فإنما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومك ، فإذا انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسم ، فصار بمنزلة شيء حاضر تشير إليه فتقول : « ذا » ، فإذا زال عن الحضرة لم تقل : « ذا » . ويجوز أن يكون بمنزلة الضمير لأنه لا يعرف ولا يسمى إلا باليوم الذي أنت فيه فأشبه الضمير الذي لا يضم إلا بأن يجري ذكره أو يحضر ، فيكون متكلاً أو مخاطباً » .

وقال ابن يعيش ١٠٦/٤ : « والصواب أنه إنما بنى لتضمنه لام المعرفة ، وبها صار معرفة ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بنى » .

(٤) أي : سعة ولا حيلة . يريد أنه كان يجب أن يبنى « غد » بما ذكره في أمس .

## [ في أحرف المضارعة ]

قال أبو القاسم : « وكانت <sup>١</sup> في أوله إحدى الزوائد الأربع » .

دخول الزوائد على الحروف الأصلية مُنبئة عن معان زائدة على معنى الكلمة التي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه ، فإن كان المعنى الزائد آخرًا كانت الزيادة آخرًا ، كنحو « التاء » في « فعلت » ؛ لأنها تنبئ عما رتبته بعد الفعل . وإن كان المعنى الزائد أولاً كانت الزيادة المنبئة عنه [ أولاً <sup>٢</sup> ] ، مسبقةً على حروف الكلمة كهذه الزوائد الأربع ، فإنها تنبئ أن الفعل لم يحصل بعدُ لفاعله <sup>٣</sup> ، وأن بينه وبين تحصيله جزءاً من الزمان ، [ فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيراً في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان <sup>٤</sup> ] ، مُرتباً في البيان على حسب تَرْتُب المعنى في الجَنَان . وكذلك حكم جميع ما يَرِدُ عليك في كلامهم ، وهذا الأصل آخذ بآفاق الباب ، ومشرف بك - إن شاء الله تعالى - على السر واللباب .

فإن قيل : فهلاً اكتفى بزائدة واحدة من هذه الأربع ؟ وإن كان ذلك للفرق بين مخاطب وغائب ، فهلاً كانت الياء مكان التاء أو الهمزة ؟ وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصت به ؟

(١) في أ ، ب : « أو كانت » . ولفظ الجمل : « والمستقبل ما حسن فيه غد ، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع » .

(٢) في أ : « مبنية على » .

(٣) سقط من ب .

(٤) يعني السهلي بعدم حصوله : عدم تمامه ، حيث إن الفاعل لا يزال متلبساً بالفعل ، إلا أنه يقصد الاستقبال ، فسيأتي أن فعل لا يكان مستقبلاً عنده .

٢٢ أ فالجواب : أن الأصل في هذه الزوائد الياء ؛ بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث ، وهو فعل جماعة النساء / . دليل آخر ، وهو : أن أصل الزيادة لحروف المد واللين ، والواو لا تزداد أولاً كيلاً تشبه « واو » العطف ؛ ولعلة أخرى تذكر في باب التصريف <sup>١</sup> ، والألف لا تزداد أولاً لسكونها <sup>٢</sup> ، فلم يبق إلا « الياء » فهي أصل هذا الباب . فلما أرادوا الفرق كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى ، لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل ؛ إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز فلتكن مشيرة إليه إذا [ أرز <sup>٣</sup> ] . وكانت النون بفعل المتكلمين أولى بوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر ، فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر . وكانت التاء من « تفعل » للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه ، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني « أنت » ، ولكنها في آخره ، ولم يخصوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه - أعني الهمزة - لمشاركته للمتكلم فيها وفي النون ، فلم يبق من لفظ الضمير إلا التاء ، فجعلوها في أول الفعل علماً عليه ، وإيماءً إليه . فإن قيل : فكان يلزم على هذا أن تكون الزيادة في فعل الغائب هاء ، لوجودها في لفظ ضمير الغائب إذ أبرز ؟

٢٩ ب فالجواب / : أنه لا ضمير في فعل الغائب في أصل الكلام و [ أكثر <sup>٤</sup> ] موضوعه ، لأن الاسم الظاهر يغني عنه ، ولا يستتر ضمير الغائب حتى يتقدمه مذكور يعود عليه . وليس كذلك فعل المتكلم والمخاطب والمخبرين عن أنفسهم ، فإنه لا يخلو أبداً من ضمير ولا يجيء بعده اسم ظاهر يكون فاعلاً به ولا مضمر أيضاً ، إلا مضمر يكون توكيداً

(١) في الكتاب ٣٤٧/٢ : « فأما ورنتل فالو من نفس الحرف ؛ لأن الواو لا تزداد أولاً أبداً » . وفي المقتضب ٥٧/١ : « وأما الواو فلا تزداد أولاً كراهة أن تقع طرفاً فيلزمها البدل » .

(٢) في المقتضب ٥٦/١ : « والألف لا تزداد أولاً ، لأنها لا تكون إلا ساكنة ، ولا يبتدأ بساكن ، ولكن تزداد ثانية فما فوق ذلك » .

(٣) في أ ، ب : « إذا أبرز » . ولعل الصواب ما أثبتناه ، يقال : أرزت الحية : إذا لاذت بجحرها ورجعت إليه . والمأروز : الملجأ .

(٤) عن ب .

للمضمر المنطوي عليه الفعل<sup>١</sup> ، فتأمل ما ذكرناه ، والمح ما قاله النحويون<sup>٢</sup> في تحليل هذه المسألة ، تجد طبعك يعافه ، وسمعتك يمجّه ، وعقلك لا يستسيغه ، وتجد هذه الأغراض المذكورة ههنا يدعوك إلى قبولها الحسن ، ويشهد بصحتها الحدس<sup>٣</sup> ، والله المستعان .

ومن هنا ضارعت الأسماء حتى أعربت ، وجرت مجرى الأسماء في دخول لام التوكيد عليها وغير ذلك<sup>٤</sup> ، لأنها تضمنت معنى الأسماء بالحروف التي في أوائلها ، فهي من حيث دلت على الحدث والزمان فعل محض ، ومن حيث دلت بأوائلها على المتكلم والمخاطب ونحو ذلك متضمنة معنى الاسم ، فاستحققت الإعراب الذي هو من خواص الأسماء ، كما استحق الاسم المتضمن معنى الحرف البناء .

---

(١) اكتفى المؤلف هنا بما قدمه من أصالة الباء في هذا الباب ، فهي أولى من الهاء التي هي في لفظ ضمير المخاطب ؛ حيث إنه لا ضمير في فعل الغائب في أكثر الكلام ، كما يقول .

(٢) انظر شرح العلامة سراج الدين التفتازاني على التعريف العزّي للزنجاني ٩ .

(٣) الحدس : الفراسة .

(٤) لم يمتد السهيلي بمشابهة المضارع للاسم في الإبهام ، لأن له رأياً تبع فيه شيخه ابن الطراوة في دلالة المضارع على الزمان ، وهو أنه لا يكون مستقبلاً ، وسيوضحه في المسألة التالية ؛ ولذلك لم يذكر هذه المشابهة ، فبدأ بما يذكرونه ثانياً ، وهو دخول لام التوكيد عليه ، يقول السيرافي في شرحه ١٥/١-١٦ : « ووجه ثان من المضارعة ، وهو أن الفعل المضارع إذا وقع خبراً لإن صلح دخول اللام عليه ، كقولك : إن زيداً ليذهب ، كما صلح دخول اللام على الاسم إذا قلت : إن زيداً لذهاب ؛ فإذا كان الخبر فعلاً ماضياً امتنع ذلك فيه . ووجه ثالث ، وهو أن الفعل توصف به التكرات ، كقولك : مررت برجل يقوم ، ويكون خبراً كقولك : إن زيداً يقوم ، وكأن زيد ينطلق ، كما يكون ذلك في الاسم إذا قلت : مررت برجل قائم ، وكان زيد متطلقاً » .

هذا وانظر الكتاب ٣/١ ، والمقتضب ٢/١-٢ ، ٨١-٨٠/٤ .

## مسألة

## [ في دلالة المضارع على الزمان ]

فعل الحال لا يكون مستقبلاً وإن حَسُن فيه «عَدُّ» ، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً ، ولا الحال ماضياً . هذا هو اختيار شيخنا<sup>١</sup> رحمه الله تعالى .

فإن قلت : كيف يكون حالاً : « يقوم زيد عدداً » وهو في زمان مستقبل<sup>٢</sup> ؟

قلنا : إنما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع ، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته ، كما قال الله سبحانه : ( ولو ترى إذ وُقِفُوا<sup>٣</sup> ) ، والوقوف مستقبل لا محالة ، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب فيه ؛ لأنه<sup>٤</sup> مترتب على وقوف قد ثبت . وكذلك قوله تعالى : ( قال الذين حَقَّ عليهم القول<sup>٥</sup> ) ، ( وقال الذين في النار<sup>٦</sup> ) . وهذا كثير في القرآن ، الوقت مستقبل والفعل بلفظ الماضي . ونحو منه قوله : ( فوجد فيها رجلين يقتتلان : هذا من شيعته ، وهذا من عدوّه<sup>٧</sup> ) . وهذا كله حكاية للحال ؛ إذ ليس شيء

(١) هو أبو الحسين بن الطراوة ؛ ففي شرح التسهيل للمراي ١ ورقة ٥ : « وذهب ابن الطراوة إلى أنه [ أي : الفعل المضارع ] لا يكون إلا للحال ، وإذا قلت : « زيد يقوم عدداً » فعناه : ينوي أن يقوم عدداً » . وفي الإفصاح لابن الطراوة ورقة ٤ : « قعد : دليل على قعود انقضى بعد وجود ، و « سيقعد » : دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم ، و « يقعد » : دليل على قعود في حال حديثك » . فخص المستقبل بالمتصدر بالسين .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٣٠ .

(٣) في أوالبدائع : لا مترتب .

(٤) سورة القصص ، آية ٦٣ .

(٥) سورة غافر ، آية ٤٩ .

(٦) سورة القصص ، آية ١٥ .

منه حاضراً<sup>١</sup> ، فكَذلك : « يقوم زيد غداً » ، و « يذهب بعد غد » ، هو حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع .

وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحاً ؛ إذ الأصل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل ، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل . وقف على هذا الأصل تهتد إلى سواء السبيل .

### فصل

وحروف المضارعة - وإن كانت زوائد - فقد صارت كأنها من أنفس الكلم ، وليست كذلك « السين » و « سوف » ، وإن كانوا قد شبهوها بحروف المضارعة والحروف الملحقة بالأصول في مسألة [ نذكرها<sup>٢</sup> ] بعد إن شاء الله تعالى . ولذلك تقول : « غداً يقوم زيد » و « يوم الجمعة يذهب عمرو » ، بتقديم الظرف على الفعل ، كما يفعل ذلك في الماضي الذي لا زيادة فيه فتقول : « أمس قام زيد » ، و « يوم الجمعة ذهب عمرو » . ولا يستقيم هذا في المستقبل من أجل « السين » أو « سوف » ، لا تقول : « غداً سيقوم زيد<sup>٣</sup> » ، لوجوه منها :

أن « السين » تنبئ عن معنى الاستثناف والاستقبال للفعل ، وإنما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله ، فإن كان قبله ظرف أخرجه « السين » عن الوقوع في الظرف ، فبقي الظرف / لا عامل فيه ، فبطل الكلام ؛ فإذا قلت : « سيقوم زيد غداً » ، دلت « السين » على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله ، وليس قبله إلا حالة المتكلم ، ودل لفظ « غداً » على استقبال اليوم فتطابقا ، وصار ظرفاً له .

أ ٢٣ ووجه ثانٍ مانع من التقديم / في الظرف وغيره ، وهو أن « السين » و « سوف » من حروف المعاني الداخلة على الجمل ، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه ، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير

(١) في أ ، ب : « حاضر » .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر الروض الأنف للمؤلف ٢٨٦/١ .

ذلك ، ولذلك قبح : « زيدا سأضرب » ، و « زيد سيقوم » ، مع أن الخبر عن « زيد » إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه « السين » ، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى « زيد » ، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن « زيد » فتقول : « زيد سيفعل » .

فإن أدخلت « إن » على الاسم المبتدأ جاز دخول « السين » في الخبر ، لاعتماد الاسم على « إن » ، ومضارعها للفعل ، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة ، فصلح دخول « السين » فيما بعد ، فأما مع عدم « إن » فيقبح ذلك . وهذا مذهب الشيخ أبي الحسين - رحمه الله تعالى - إلا التعليل فإنه بخلاف تعليله . وقد قلت له كالمحتج عليه : أليس قد قال الله - سبحانه وتعالى - : ( والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار <sup>١</sup> ) ، فجاء بالسين في خبر المبتدأ ؟ فقال لي : اقرأ ما قبل الآية . فقرأت ( إن الذين كفروا <sup>٢</sup> ) ... ، فضحك وقال : قد كنت أفرغتني ، أليست هذه « إن » في الجملة المتقدمة ، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها ، والواو [ تنوب مناب <sup>٣</sup> ] تكرار العامل ؟ ! فسلمت له وسكت <sup>٤</sup> .

ونظير هذه المسألة مسألة « اللام » في « إن » ، تقول : « إن زيدا لقائم » ، ولا تقول : « زيد لقائم » .

---

(١) سورة النساء ، آية ٥٧ .

(٢) سورة النساء ، آية ٥٦ .

(٣) في ب : مكان ما بين القوسين : « تنوي » .

(٤) لقد تعقب الأستاذ عزيمة في كتابه « دراسات لأساليب القرآن الكريم » هذا الذي قرره ابن الطراوة و سلم به السهيلي ، وعد ذلك منهما جرأة عجيبة ، وقال : إن السهيلي سلم دون أن يكلف نفسه استقراء أسلوب القرآن الكريم والاحتكام إليه ، ثم قال : « إن في القرآن الكريم آيات كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال وليس قبلها ( إن ) » . وضرب المثل لذلك بآيات من سورة النساء نفسها ، وهي الآيات : ١٢٢ ، ١٦٢ ، ١٧٥ . وبآيات من سور آخر ، وقد أحصاها في الجزء الثاني من الدراسات ١٩١-١٩٣ .

وهذا الذي قام به شيخنا الأستاذ عزيمة جدير بأن يحمل الباحثين في اللغة على إعادة النظر فيما قام به النحاة الأوائل ، وأن يصرف المهتم إلى مثل هذا اللون من البحث في دواوين الشعراء وآثار العرب ، وسوف يكون لمثل هذا الاستقراء نتائج قيمة ليست مقصورة على الاستدراك على المتقدمين ، بل ستضيف إلى ذلك معرفة بأسلوب كل شاعر ومنهجه في الأداء .



والمصحح لتقديم الظرف على الفعل الماضي أَنَّ معنى الماضي مستفاد من لفظه ، لا من حرف زائد على الجملة ، منفصل من الفعل كالسين و « قد » إلا فعل الحال فإن زوائده ملحقة بالأصل ؛ فإن أدخلت على الماضي « قد » التي للتوقع كانت بمنزلة « السين » التي للاستئناف ، وقبح حينئذ : « أمس قد قام زيد » ، كما قبح : « غداً سيقوم زيد » ، والعلة كالعلة ، حذوك النعل بالنعل<sup>٣</sup> .

وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل التي شبهت فيها « السين » بالحروف الملحقة بالأصل ، فهو أن يقال : لِمَ كَمْ تعمل « السين » و « سوف » في الفعل المستقبل وقد استبدت<sup>٤</sup> [ به \* ] دون الاسم ، وشأن الحروف المستبدة بالأفعال ، أو بالأسماء دون الأفعال ، أن تكون عاملة ؟

فإن الجواب أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال ، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها ، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل ، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها [ اتصالها<sup>٥</sup> ] وتعرف الاسم

(١) يرى الأستاذ عزيمة أن السهلي قد تفرّد من بين النحاة أجمعين بهذا القول ، وذلك بعد أن حكى قول هؤلاء النحاة في أن « قد » و « السين » و « سوف » و « لم » و « لما » و « لا » الناهية تنزل منزلة الجزء من الفعل ، فيتقدم معمول ما بعدها عليها ، وأنه ليس لها صدر الكلام . ثم قال : لو كان الأمر كما زعم السهلي ما جاز أن ينصب الاسم على الاشتغال قبل ( قد ) لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، وقد وجب الرفع قبل ما له صدر الكلام ؛ جاء في القرآن نصب الاسم المشتغل عنه في قوله تعالى : ( ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ) . ثم ساق الأستاذ عزيمة شواهد أخر على عمل ما بعد قد فيما قبلها . انظر دراسات الأساليب القرآن الكريم ٣٠٥/٢-٣٠٦ .

ويمكن أن يقال : إن السهلي لم يتحدث عن إعمال ما بعد قد ؛ وإنما تحدث عن قبح تقدم الظرف فيقال : « أمس قد قام زيد » . ولم يأت الأستاذ عزيمة بشاهد على هذا .

(٢) في أ ، ب ، والبداية ٩٠/١ : « غداً يقوم زيد » . ولا يستقيم الكلام عليه ، وقد تقدم جواز : غداً يقوم زيد . هذا مثل يضرب في التسوية بين الشيتين . انظر مجمع الأمثال ١٩٥/١ .

(٤) أي : تفردت به واختصت .

(٥) عن ب .

(٦) سقط من أ . وفي ب مكانه : « لاتصالها » . يريد أن الألف واللام اتصلت باللفظ اتصال العلمية به ، وإن كان الاتصال مع العلمية معنوياً .

بها ، وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل . فلما لم تعمل تلك في الأسماء مع اختصاصها بها ، لم تعمل هذه في الأفعال مع استبدالها بها ، والله أعلم .

وقد رأيت هذا التعليل<sup>١</sup> للفارسي<sup>٢</sup> في بعض كتبه ، ولابن السراج<sup>٣</sup> أيضاً .

٣١ ب

وأما « سوف » / فحرف ، ولكنه على لفظ السَّوْف<sup>٤</sup> الذي هو الشَّم لرائحة ما ليس بحاضر وقد وجدت رائحته ، كما أن « سوف » هذه - التي هي حرف - تدل على أن ما بعدها ليس بحاضر وقد عَلِم وقوعه وانتُظِرَ إِبَّانُهُ . ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام ؛ فهذه « ثم » حرف عطف ، ولفظها كلفظ الشَّم ، والشَّم هو : رَم الشيء بعضه إلى بعض ، كما قال : « كنا أهل ثُمَّ ورُمه » ، ويروى « ثُمَّ ورُمه » ، وأصله من : ثَمْتُ البيت : إذا كانت فيه فُرَج فسَدَ بالثَّمَام<sup>٥</sup> ، وقال الشاعر :

وأما الرياح فقد غادرت رواكد واستمتعت بالثام

والمعنى الذي في « ثم » العاطفة قريب من هذا ، لأنه ضم شيء إلى شيء بينهما مهلة ،

(١) ذكره أبو البقاء العكبري في اللباب ، ورقة ٤٣ ، ولم ينسبه .

(٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان . أخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج وابن الخياط وغيرهم ، وعنه ابن جني وغيره . صنف كتباً عجيبة لم يسبق بمثُلها ، منها التذكرة والإيضاح والتكملة ، والحجة في علل القراءات السبع . يقول الذهبي : « وكان متهماً بالاعتزال . وقد فضله بعضهم على المبرد » . توفي في بغداد في ربيع الأول سنة ٣٧٧ عن ٨٩ سنة .

انظر نزهة الألباء ٣٨٧ ، والإنباه ٢٧٣/١ ، والعبر للذهبي ٤/٣ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري . أخذ عن المبرد وغيره ، وعنه : الزجاجي والسيراfi والفارسي والرماني . وقد انتهت إليه رئاسة النحو بعد المبرد . يقول الذهبي : « صاحب الأصول في العربية ، وله مصنفات كثيرة منها : « شرح كتاب سيبويه » . وكان مُغَرِّى في الطرب والموسيقى . توفي رحمه الله سنة ٣١٦ .

انظر نزهة الألباء ٣١٣ ، والإنباه ١٤٥/٣ ، والعبر ١٦٥/٢ .

(٤) في اللسان : « ساف الشيء يسوفه ويسافه سوفاً ، وسافوه ، واستافه - كله : شمه » .

(٥) في اللسان : « قال أبو عبيد : المحدثون هكذا يروونه بالضم ، ووجهه عندي بالفتح . والثم : إصلاح الشيء وإحكامه ، وهو الرم بمعنى الإصلاح » .

(٦) هو نبات يسد به خصائص البيوت ، الواحدة : ثمامة .

كما أن ثَمَّ البيت : [ ضمُّ بين شيئين بينهما فرجة <sup>١</sup> ] . ومن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها ، ألفاه كثيراً ، والله - تعالى - المستعان .

---

(١) مكانه في ب : « ضم الشيء إلى الشيء بينهما فرجة » .

## مسألة

[ في أن و لكن ]

[ قوله <sup>١</sup> ] : « فالناصب ( أن ) و ( لن ) <sup>٢</sup> » .

أما « أن » فهو مع الفعل بتأويل المصدر .

فإن قيل : فهلا اكتفي بالمصدر واستغنى به عن « أن » لأنه أخصر <sup>٣</sup> ؟

فالجواب : أن في دخول « أن » ثلاث فوائد :

إحداها : أن الحدث قد يكون فيما مضى ، وفيما هو آت ، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال ، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع « أن » ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان <sup>٤</sup> .

الثانية : أن « أن » تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة .

الثالثة : أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ؛ ففيها تحصين

للمعنى من الإشكال ، وتخليص له من شوائب الاحتمال ؛ وذلك أنك إذا قلت : « كرهت

٢٤ أ خروجك » ، أو : « أعجبني قدومك » ، احتمل / الكلام معاني منها : أن يكون

نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهياته ؛ وإن كان لا يوصف في

(١) سقط من ب .

(٢) الجمل ٢٢ .

(٣) في أ ، ب : « لأنه أخصر » .

(٤) في المقتضب ٣٠/٢ : « وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي تصلاتها ، ولا تقع مع الفعل حالاً ؛ لأنها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يستقبل .

فإن وقعت على الماضي ، نحو : سرني أن قمت ، وساءني أن خرجت - كان جيداً ، قال الله عز وجل : ( وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي ) ، أي : لأن كان هذا فيما مضى » .

الحقيقة بصفات ، ولكنها عبارة عن الكيفيات . واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته ؛ فإذا قلت : « أعجبتني أن قدمت ، كانت على الفعل « أن » بمنزلة الطابع والعنوان<sup>١</sup> ، من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان ؛ ولذلك زادوا « أن » بعد « لما » في قولهم : « لما أن جاء زيد أكرمته » ولم يزيدها بعد ظرف سوى « لما »<sup>٢</sup> ؛ وذلك أن « لما » ليست في الحقيقة ظرف زمان<sup>٣</sup> ، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول وأن أحدهما كالعلة للآخر ، بخلاف الظرف من الزمان إذا قلت : « حين قام زيد قام عمرو » فجعلت أحدهما وقتاً للآخر على اتفاق لا على ارتباط ، فلذلك زادوا « أن » بعدها [ صيانة<sup>٤</sup> ] لهذا المعنى ، وتحليصاً له من الاحتمال العارض في الظرف ؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف فيكون قد جاء لمعنى كما هو في « لما » .

وقد زعم الفارسي أنها مركبة من « لم » و « ما » وما أدري ما وجه قوله ، وهي عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق ، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها نحو ما

- (١) في أ ، ب : « والصور » . وفي النهاية : « الطابع - بالفتح - الخاتم » . وفي تاج العروس عن ابن شميل : « هو ميسم الفرائض » . وفي المصباح : « وعنوان كل شيء : ما يستدل به عليه ويظهره » . يعني أن اقتران « أن » بالفعل ثمحّضه للدلالة على الحدث ، وتخلصه من الشوائب التي تعرض إذا وضع المصدر مكان « أن » والفعل .  
(٢) في المقتضب ٤٩/١ : « وتقع زائدة توكيداً كقولك : لما أن جاء ذهب ... فإن حذفتم لم تحلل بالمعنى » . وانظر ٣٦٢/٢ ، والكتاب ٤٧٥/١ ، ٣٠٦/٢ .  
(٣) في المغنى « لما » : « ويقال فيها : حرف وجود لوجود . وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب . وزعم ابن السراج - وتبعه الفارسي - وتبعهما ابن جني ، وتبعهم جماعة - : أنها ظرف بمعنى حين » . ويقول ابن الطراوة في الإفصاح رداً على الفارسي ، ورقة ٢٨ : « ثم قال [ أي الفارسي ] : فصار [ يعني لما ] بمنزلة ظرف الزمان ، كأنك قلت : حين جئت جئت . وهذا خطأ ، لأن « حين » تاريخ يعلم به وقت مجيئه ، وبجيئه في « لما جئت » لما بعده ، كما ذكر سيبويه » .

- (٤) عن ب .  
(٥) قال أبو علي في الإيضاح ١٠٥-١٠٦ ، في باب الحروف الجازمة : « وأما (لما) فتل (لم) في الجزم ، قال الله تعالى : (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) فجزمت (لما) فإنها هي (لم) دخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول (ما) عليها عن حال (لم) ، فوقع بعدها مثال الماضي في قولك : (لما جئت) فصار بمنزلة ظرف الزمان ، كأنك قلت : حين جئت جئت . فن ثم جاز أن تقول : جئت : ... » .

٣٢ ب تقدم في « سوف » و « ثم » ، لأنك تقول : « لمت الشيء لما » : إذا ضمنت بعضه إلى بعض ، وهذا نحو من المعنى الذي سيقى إليه « لما » ؛ لأنه ربط فعل بفعل على جهة التسبب أو التعقيب ؛ فإذا كان التسبب حسن إدخال أن / بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله ، وإن لم يكن مفعولاً من أجله ، نحو قوله تعالى : ( ولما أن جاء رسُلنا لوطاً <sup>١</sup> ) و ( لما أن جاء البشير <sup>٢</sup> ) ، ونحوه .

وإذا كان التعقيب مجرداً من التسبب لم يحسن زيادة « أن » بعد « لما » . وتأمله في القرآن تعرف الحكمة <sup>٣</sup> ، إن شاء الله تعالى .

وأما « أن » التي للتفسير فليست مع ما بعدها في تأويل المصدر ، ولكنها تشارك « أن » التي تقدم ذكرها في بعض معانيها ؛ لأنها تحصين لما بعدها من الاحتمالات ، وتفسير لما قبلها من المصادر المُجملات ، التي في معنى المقالات والإشارات ، فلا تكون تفسيراً إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس ؛ لأن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة ، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء : اللفظ ، والخط ، والإشارة ، والعقد ، والنصب ، وهي لسان الحال ، وهي أصدق من لسان المقال . فلا تكون [ أن <sup>٤</sup> ] المفسرة إلا تفسيراً لما أجمل من هذه الأشياء ، كقولك : « كتبت إليه أن اخرج » ، و « أشرت إليه أن اذهب » . و ( نودي أن يورك من في النار <sup>٥</sup> ) . و « أوصيته

(١) سورة العنكبوت ، آية ٣٣ .

(٢) سورة يوسف ، آية ٩٦ .

(٣) انظر مغني اللبيب ، أن الزائدة ٣٢-٣٤ ، فلزمخشري كلام قريب مما قاله السهيلي ، وقد نقده أبو حيان ، ورد ابن هشام على أبي حيان منتصراً للزمخشري .

(٤) في البيان والتبيين ٧٦/١ يقول الجاحظ عن العقد : « هو الحساب دون اللفظ والخط » . وفي خزانة الأدب ١٤٧/٣ : « واعلم أن العقود والعقد نوع من الحساب يكون بأصابع اليدين ، يقال له : حساب اليد . وقد ورد منه في الحديث : ( وعقد عقد تسعين ) . وقد ألفوا فيه كتباً وأراجيز » . هذا وانظر فتح الباري ٣٥٨/١١ .

(٥) النصب : العلم المنصوب ، وعلامة تنصب عند الحد أو الغاية .

(٦) سقط من ب .

(٧) سورة النمل ، آية ٨ .

أن اشكر » . و « عقدت في يدي أن [ قد<sup>١</sup> ] أخذت خمسين » . و « زربت<sup>٢</sup> على حائطي أن لا يدخلوه » . ومنه قوله عز وجل : ( ووضعت الميزان ، ألا تطغوا في الميزان )<sup>٣</sup> . وهي ههنا تفسير النصب التي هي لسان الحال ، والله المسدد للمقال ، والموفق لصالح الأعمال .

وإذا كان الأمر فيها كذلك فهي بعينها « أن » التي تقدم ذكرها ، لأنها إذا كانت تفسيراً فإنما تفسر الكلام ، والكلام مصدر ، فهي إذاً في تأويل المصدر ، إلا أنك أوقعت بعدها الفعل بلفظ الأمر والنهي ، وذلك مزيد فائدة ، ومزيد الفائدة لا يخرج الفعل عن كونه فعلاً ، فلذلك لا تخرج [ أن<sup>١</sup> ] عن كونها مصدرية ، كما لا يخرجها عن ذلك صيغة الماضي والاستقبال بعدها إذا قلت : « يعجبني أن تقوم » و « أن قمت » . فكأنهم إنما قصدوا إلى ماهية الحدث مخبراً [ به<sup>١</sup> ] عن الفاعل لا الحدث مطلقاً ، ولذلك لا تكون مبتدأة وخبرها ظرف أو مجرور ؛ لأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه « أن » ، ولا الذي من أجله صيغ الفعل واشتق من المصدر ، وإنما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجرداً من هذا المعنى ، كما تقدم ، فلا يكون خبراً عن « أن » المتقدمة ، وإن كانت في تأويل اسم . وكذلك أيضاً لا يخبر عنها بشيء مما هو صفة للمصدر ، كقولك : « قيامك سريع أو بطيء » ، أو نحو ذلك ، لا يكون مثل [ هذا<sup>١</sup> ] خبراً عن المصدر .

فإن قلت : « حسن أن تقوم » أو : « قبيح أن تفعل » ، جاز ذلك لأنك تريد بها معنى المفعول ، كأنك تقول : « أستحسن هذا [ أو<sup>٤</sup> ] أستقبحه » ، وكذلك إذا قلت : « لأن<sup>٥</sup> تقوم خير من أن تقعد » جاز ؛ لأنه ترجيح وتفضيل ، فكأنك تأمره بأن يفعل ولست بمخبر عن الحدث ؛ بدليل امتناع ذلك في الماضي ، فإنك لا تقول فيه : « أن قمت خير من أن قعدت » ، ولا : أن قام زيد أحسن من أن قام عمرو » . وامتناع هذا دليل

(١) سقط من ب .

(٢) يقال : زرب للماشية زرباً : عمل لها زريبة ، والزرب : البناء » .

(٣) سورة الرحمن ، آية ٧ ، ٨ . وفي الكشاف ٣٥٣/٤ : « لئلا تطغوا ، أو هي مفسرة » .

(٤) في أ ، ب : « وخبرها في ظرف » .

(٥) عن ب .

(٦) في أ : « أن تقوم » ، وفي ب : « لا تقوم » .

على ما قدمناه من أن الحدث هو الذي يخبر عنه . وأما « أن » وما بعدها فإنها - وإن كانت في تأويل المصدر - فإن لها معنىً زائداً لا يجوز الإخبار عنه ، ولكنه يُراد ويُكره ويؤمر به ، فإن وجدتها مبتدأة ولها خبر فليس الكلام على ظاهره ، لما تقدم .

أ ٢٥ وأما « لن » فهي عند الخليل مركبة من « لا » و « أن »<sup>١</sup> ، ولا يلزم ما اعترض / عليه سيويه من تقديم المفعول عليها ، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط . فإذا ثبت ذلك فعنها نفى الإمكان بـ « أن » كما تقدم .

وكان ينبغي أن تكون جازمة كالم . لأنها حرف نفى مختص بالأفعال ، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفى الحركة وانقطاع الصوت ، ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدم في باب الإعراب . وقد فعلت ذلك طائفة من العرب<sup>٢</sup> ، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب . وأكثرهم ينصب بها مراعاة لأن المركبة فيها مع لا ، إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه ، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي ، فرب نفى لا يجزم الأفعال ، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء ، والنفي في هذا الحرف إنما جاءه من قبل « لا » . و « لا » غير عاملة ، لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء ، ولذلك كان النصب بها أولى من الجزم . على أنها قد ضارعت « لم » لتقارب المعنى واللفظ ، حتى قدم عليها معمول فعلها . فقالوا : « زيداً لن أضرب » ، كما قالوا : « زيداً لم أضرب »<sup>٣</sup> .

ومن خواصها أنها تُخلّص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال<sup>٤</sup> ، فأغنت عن « السين » و « سوف » . وكذلك جُلّ هذه النواصب تُخلّص الفعل للاستقبال .

ومن خواصها أنها تنفي ما قرب لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف [ لا<sup>٥</sup> ] إذا قلت : « لا يقوم زيد أبداً » .

(١) الكتاب ٤٠٧/١ . وانظر المقتضب ٨/٢ ، وشرح المفصل ١١٢/٨ . والمفنى لن .

(٢) كذا نسب ذلك إلى طائفة من العرب ، والمنقول في الجزم شواهد لا تمثل لهجة ، انظرها في مغني اللبيب « لن » .

(٣) في الكتاب ٦٨/١ : « وإذا قلت : زيداً لم أضرب ، أو : زيداً لن أضرب ، لم يكن فيه إلا النصب » .

(٤) انظر المسألة رقم ٢٤ .

(٥) عن ب .



وقد قدمنا أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها ، يتفرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسّه ، كما يتعرّف الصادق الفراسة صفات الأرواح في الأجساد بنجيزة<sup>١</sup> نفسه .

فحرف « لا » : لام بعدها ألف ، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النفس ، فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها ، و « لن » بعكس ذلك ، فتأمله فإنه معنى لطيف ، وغرض شريف ؛ ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمه ، الفائق على كل العلوم علمه : ( ولا يَتَمَنُّونَهُ أَبْدًا<sup>٢</sup> ) ، بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم ، فانسحب على جميع الأزمنة ، وهو قوله عز وجل : ( إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس ، فَتَمَنُّوا الموت<sup>٣</sup> ) ، كأنه يقول : متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان وقيل لهم : « تمنوا الموت » ، فلا يتمنونه ، وحرف الشرط دلّ على هذا المعنى ، وحرف « لا » في الجواب بإزاء صيغة العموم ، لاتساع معنى النفي فيها .

وقال في سورة البقرة : ( ولن يتمنوه<sup>٤</sup> ) فَقَصَّرَ من سعة النفي وقَرَّبَ ؛ لأن [ قبله<sup>٥</sup> ] في النظم : ( قل : إن كانت لكم الدار الآخرة<sup>٦</sup> ) ، وليست « إن » ههنا مع « كان » من صيغ العموم ؛ لأن « كان » ليست بدالة على الحدث ، وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن مضي في الزمان الذي [ كان<sup>٧</sup> ] فيه ذلك الحدث ؛ فكأنه يقول عز وجل : إن كانت [ قد<sup>٨</sup> ] وجبت لكم الدار الآخرة وثبتت [ لكم<sup>٩</sup> ] في علم الله - تعالى - فتمنوا الموت الآن ، ثم قال في الجواب : ( ولن يتمنوه ) ، فانتظم معنى الجواب بمعنى

(١) أي : طبيعة نفسه .

(٢) سورة الجمعة ، آية ٧ .

(٣) سورة الجمعة ، آية ٦ .

(٤) سورة البقرة ، آية ٩٥ .

(٥) في ب : « لأن قوله » ، وفي أ : « لأن قوله تعالى » . وما هنا عن البدائع ٩٦/١ .

(٦) سورة البقرة ، آية ٩٤ .

(٧) سقط من ب .

الخطاب في الآيتين جميعاً ، والله الموفق للصواب .

وليس في قوله تعالى ( أبدا ) ما يناقض ما قلناه ، فقد تكون « أبدا » بعد فعل الحال ،  
تقول : « زيد يقوم أبدا » ، و « يصلي أبدا » ، ونحو ذلك .

ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في « لن » ودلالتها على القرب في أكثر  
الكلام ، لم يكن للمعتزلة<sup>١</sup> حجة على نفي الرؤية في قوله عز وجل : ( لن تراني<sup>٢</sup> ) ،  
ولم يقل : « لا تراني » ، فلو كان النفي بـ « لا » لكان لهم فيه التعلق ، ولم يكن حجة<sup>٣</sup>  
لجواز<sup>٤</sup> تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة ، وبالله التوفيق .

وأما / ذاك الذي لا يكون بحال فنفاه بـ « لا » ، فقال : ( لا تدركه الأبصار<sup>٥</sup> ) ،  
[ فالأبصار إذاً<sup>٥</sup> ] لا تدركه بحال ، والرؤية تكون بعد هذه الحال وهذا - عندي -  
أصح من قول من قال<sup>٦</sup> : الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما ؛ ألا ترى كيف  
حسن قوله - عليه الصلاة والسلام - : « إنكم ترون ربكم يوم القيامة<sup>٧</sup> » . ولو قال :  
[ إنكم<sup>٨</sup> ] تدركون ربكم يوم القيامة ؛ لم يحسن . فالإدراك منفي بـ « لا » نفياً مطلقاً ،  
بخلاف الرؤية .

(١) قال الشهرستاني في الملل والنحل ٤٩/١ : « وانفقوا [ أي المعتزلة ] على نفي رؤية الله - تعالى - بالأبصار » .  
وفي الكشف ١٢١/٢ : « فإن قلت : ما معنى لن ؟ قلت : تأكيد النفي الذي تعطيه ( لا ) ، وذلك أن  
( لا ) تنفي المستقبل ، تقول : لا أفعله غداً ، فإذا أكدت نفيها قلت : لن أفعل غداً . والمعنى : أن فعله  
ينافي حالي ، فقله : ( لا تدركه الأبصار ) نفي للرؤية فيما يستقبل ، و ( لن تراني ) تأكيد وبيان ، لأن  
النفي مناف لصفاته » .

(٢) سورة الأعراف ، آية ١٤٣ .

(٣) في أ ، ب : « بجواز » .

(٤) سورة الأنعام ، آية ١٠٣ .

(٥) سقط من ب .

(٦) قال الطبري في تفسير الآية : « وقال آخرون : معنى ذلك : لا تراه الأبصار وهو يرى الأبصار » . ثم قال :  
« فقال قائلو هذه المقالة : معنى الإدراك في هذا الموضوع الرؤية ، وأنكروا أن يكون الله يرى بالأبصار في  
الدنيا والآخرة » .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت ١٤٥/١ .

(٨) عن ب .

على أني أقول : إن العرب - مع هذا - إنما تنفي بـ « لن » ما كان ممكناً عند المخاطب ،  
مظنوناً أن سيكون ؛ فتقول له : « لن يكون » ، لما يمكن<sup>١</sup> أن يكون ؛ لأن « لن » فيها  
معنى « أن » . وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن<sup>٢</sup> ، كأنه يقول : أكون  
أم لا يكون ؟ [ قلت في النفي : لا يكون<sup>٣</sup> ] . وهذا كله مقول لتركيبها من « لا » و « أن » ،  
شارح لك وجه اختصاصها في القرآن بالمواضع التي وقعت فيها دون « لا » .

---

(١) في ب : « لما ظن » .

(٢) في المصباح : « قال أئمة اللغة : الشك خلاف اليقين ، فقولهم (خلاف اليقين) : هو التردد بين شيئين ،  
سواء استوى طرفاه أو رجع أحدهما على الآخر » . ثم نقل عن الرافعي : « أن الشك تردد بين احتمالين ،  
وهو مرادف للظن لغة . وفي اصطلاح الأصوليين أن الظن هو راجع الاحتمالين » .

## مسألة

[ في إذن ]

قوله : « وإذن <sup>١</sup> » .

هذا حرف هو عندي « إذا » التي كانت ظرفاً لما يستقبل ، وكانت غير مُنَوَّنة من أجل إضافتها إلى ما بعدها ، فخلعَ منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بإذ وبكاف الخطاب .  
 ٢٦ أ وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل . خلعَ منها معنى [ الاسم وصارت حروفاً لا مواضع <sup>٢</sup> ] / لها من الإعراب . وكذلك فعلوا بإذا . إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف ، والقياس إذا وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلة ، وإنما نَوَّنوها لما فصلوها عن الإضافة ؛ [ إذ التنوين علامة الانفصال ، كما فعلوا بإذ حين فصلوها عن الإضافة <sup>٢</sup> ] إلى الجملة فقالوا : يومئذ . فصار التنوين مُعَاقِباً للجملة ، إلا أن « إذ » في ذلك الموضع لم تخرج عن الاسمية [ بدليل إضافة يوم وحين إليها ، وإنما أخرجوها عن الاسمية <sup>٢</sup> ] في نحو قوله تعالى : ( ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم <sup>٣</sup> ) ، جعلها سبويه ههنا <sup>٤</sup> [ حرفاً بمنزلة أن <sup>٢</sup> ] .

(١) الجمل ٤٤ ، وانظر أول المسألة السابقة .

(٢) سقط من ب .

(٣) سورة الزخرف ، آية ٣٩ .

(٤) تعرض السهيلي في الروض الأنف ٢٨٦/١ لبيان معنى « إذ » ، وذلك في تعقيبه على ابن هشام عندما فسر بيت رؤبة :

ثم جزاه الله عنـا إذ جزى جنات عدن في العلاي والعلا

فقد قال ابن هشام : إن « إذ » بمعنى « إذا » . ورد عليه السهيلي بقوله : « ليس على ما ظن ، إنما معناه : ثم جزاه الله ربي أن جزى ، أي : من أجل أن نفعتي وجزى عني . ففاعل « جزى » مضمر عائد على الرجل الممدوح ، و « إذ » بمعنى « أن » المفتوحة ، كذا قال سيبويه في سواد الكتاب ، ويشهد له قوله سبحانه ( بعد إذ أنتم مسلمون ) وعليه يحمل قوله سبحانه : ( ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ) .

فإن قيل : ليس شيء من هذه الأشياء التي صيرت حروفاً بعد أن كانت أسماء ، إلا وقد بقي فيها معنى من معانيها ، كما بقي في « كاف » الخطاب معنى الخطاب ، وفي « على »<sup>١</sup> معنى الاستعلاء ، فماذا بقي في « إذا » و « إذن » من معانيهما في حال الاسمية ؟

فالجواب : أنك إذا قلت : « سأفعل كذا إذا خرج زيد أو قدم عمرو » ، ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به . وكذلك إذا قال لك القائل : « قد أكرمك » فقلت : « إذن أحسن إليك » ، ربطت إحسانك بإكرامه وجعلته جزءاً له ، فقد بقي فيها طرف من معنى الجزء وهي حرف ، كما كان فيها معنى الجزء وهي اسم .

وأما « إذ » في قوله تعالى : ( إذ ظلمتم ) ففيها معنى الاقتران بين الفعلين ، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية ، تقول : لأضربن زيداً إذ شتمني « فهي - وإن لم تكن ظرفاً - ففيها من المعنى الأول طرف »<sup>٢</sup> ، كأنك تنبيه على أنك تجازيه على ما كان منه إذ شتم ، فإن لم يكن الضرب واقعاً في حال الشتم ، فله رد إليه وتنبيه عليه . فقد لآح لك قرب ما بينهما وبين « أن » التي للمفعول من أجله ، ولذلك شبهها « سيبويه » بها في سواد كتابه<sup>٣</sup> . وعجباً للفراسي حيث غاب ذلك عنه وجعلها ظرفاً ، ثم تحيل في إيقاع الفعل الذي هو النفع فيه وسوقه إليها ، بما هو مسطور في كتبه ، فأغنى ذلك عن ذكره<sup>٤</sup> .

— هذا وقد نسب السيوطي في الإتقان ١٤٨/١ إلى السهيلي القول بأن « إذ » تأتي بمعنى « قد » التي للتحقيق ، قال : « وجعل منه السهيلي قوله : ( بعد إذ أتم مسلمون ) . ولم يقل السهيلي ذلك ، ويبدو أنه وقع تحريف لأن بقد .

(١) في الكتاب ٣١٠/٢ : « وهو [ أي : على ] ، اسم ولا يكون إلا ظرفاً ، ويدل ذلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه » ، قال الشاعر :

غدت من عليه بعد ما تم خمسا      تصل ، وعن قيس بيضاء مجهل

هذا ، وانظر المغنى ١٥٥-١٥٦ ، ٥٧٨ ، والمقتضب ٥٣/٣ .

(٢) في أ ، ب : « ظرف » ، بالطاء المعجمة . وطرف الشيء : طائفة منه .

(٣) كذا نسب السهيلي إلى سيبويه هذا القول هنا وفي كتابه الروض الأنف ٢٨٦/١ ، ولم يقع لي هذا القول في الكتاب ، ولعله في نسخة من الكتاب لم تصل إلينا .

(٤) انظر رأي الفراسي في كتاب الخصائص لابن جني ١٧٢/٢ ، ٢٢٤/٣ ، وقد تعرض السهيلي لقول الفراسي بالنقد في كتابه الروض الأنف ٢٨٦/١ ، وأطال القول في ذلك .

وأما «إذ» إذا كانت مُنَوَّنة فإنها لا تكون إلا مضافاً إليها ما قبلها ، لتعتمد على الظرف المضاف إليها فلا يزول عنها معنى الظرفية ، كما زال عن أختها حين تَوَنُّوها وفَصَلوها عن الفعل الذي كانت تضاف إليه . والأصل في هذا أن «إذ» و «إذا» في غاية / من الإبهام والبعد عن شبه الأسماء ، والقرب من الحروف ، لعدم الاشتقاق ، وقلة حروف اللفظ ، وعدم التمكن وغير ذلك ؛ فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان ويفتقر إلى الظروف ، لما عرف فيها معنى الاسم أبداً ؛ إذ لا تدل واحدة منهما على معنى في نفسها ، إنما جاءت لمعنى في غيرها ؛ فإذا قطعت عن ذلك المعنى تمحض معنى الحرف ، إلا أن «إذ» لما ذكرناه من إضافة ما قبلها من الظروف إليها ، لم يغادرها معنى الاسم . وليست الإضافة إليها في الحقيقة ، ولكن إلى الجملة التي عاقبها التنوين .

وأما «إذن» فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يُعَصِّدُ معنى الاسمية فيها ، فصارت حَرْفًا لقربها من حروف الشرط في المعنى ؛ ولما صارت حرفاً مختصاً بالفعل مخلصاً له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال ، نَصَبُوا الفعل بعده ؛ إذ ليس واقعاً موقع الاسم فيستحقّ الرفع ، ولا هو غير واجب فيستحقّ الجزم ، فلم يبق إلا النصب . ولما لم يكن العمل فيها أصلاً لم تقو قوة أخواتها ، فالغيت تارة وأعملت أخرى ، وضعفت عن عوامل الأفعال .

فإن قيل : فهلا فعلوا بها ما فعلوا بـ «إذ» حين تَوَنُّوها ، وحذفوا الجملة بعدها ، فيضيفوا إليها ظروف الزمان كما يضيفونها إلى «إذ» في قولك : «حينئذ» [ و<sup>٣</sup> ] «يومئذ» ؛ إذ الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التنوين ؟

فالجواب : أن «إذ» قد استعملت مضافة إلى الفعل [ المستقبل<sup>٢</sup> ] في المعنى على وجه الحكاية للحال ، كما قال تعالى : (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب<sup>١</sup>) . ولم

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٦٥ .

يستعملوا « إذا » مضافة إلى الماضي بوجه ولا على حال <sup>١</sup> ، فلذلك استغنوا بإضافة الظروف إلى « إذ » وهم يريدون الجملة بعدها عن إضافتها إلى « إذا » ، والله أعلم . مع أن « إذ » في الأصل حرفان ، و « إذا » ثلاثة أحرف ، فكان ما هو أقل حروفاً <sup>٢</sup> في اللفظ أولى بالزيادة فيه [ وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمتزلة اسم واحد <sup>٣</sup> ] . وأقوى من هذا أن « إذن » فيها معنى الجزاء ، وليس في « إذ » منه رائحة ، فامتنع إضافة ظروف الزمان إلى « إذن » ، لأن ذلك يُبطل ما فيها من معنى الجزاء ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلو أضيف « اليوم » و « الحين » إليها لَغَلَبَ عليها حكمه ، لضعفها عن درَجَةِ حُرُوفِ الجزاء ، فتأمل . -

---

(١) أي : على وجه الحكاية للحال الماضية . وقد ذكر ابن هشام في المغني أن بعضهم يقول بمجيئها للماضي ، كما جاءت « إذ » للمستقبل . وذلك كقوله تعالى : ( ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ، قلت : لا أجد ما أحملكم عليه ) . انظر المغني ٩٩-١٠٠ .

(٢) في أ ، ب : « أقل حروف » .

(٣) سقط من ب .

## مسألة

في اللامين : لام كي ، ولام الجُحود

هما حرفا جر ، فكلاهما يَنْصِب بإضمار « أن » ، إلا أن لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعدها ، فإن كان ذلك الفعل منفيًا لم يخرجها [ ذلك ]<sup>٢</sup> عن أن تكون لام كي / كما ذهب إليه الصَّيْمَرِي<sup>٣</sup> ، لأن معنى العلة فيها باقٍ<sup>٤</sup> . وإنما الفرق بين لام الجمود ولام كي من وجوه ستة :

أحدها : أن لام الجحود يكون قبلها « ما كان » أو « لم يكن » ، وتكون « كان » بلفظ المُضَيّ أو في معناه ، لا بلفظ الاستقبال . وتكون زمانية ناقصة لا تامة ، ولا يقع

(١) السهيلي بقوله هذا يميل إلى مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد قالوا : إن اللام هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) . انظر الإنصاف ٥٧٥ .

(٢) سقط من ب .

(٣) هو أبو محمد - أو : أبو الحمد ، كما في مخطوطة التبصرة - عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، صاحب كتاب : « تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى » في النحو ، الذي شاع في المغرب ، وأكثروا من الاشتغال به ، كما أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وله ذكر في جمع الجوامع . وعلى التبصرة نكت لإبراهيم بن محمد ، المعروف بابن ملكون الإشبيلي ، المتوفي سنة ٥٨٤ . انظر بغية الوعاة ٤٩/٢ ، وكشف الظنون ٣٣٩/١ .

وفي إشارة التعيين ، ورقة ٢٥ : « وسمعت الشيخ أثير الدين أبا حيان النحوي يقول : إن الصيمري لا وجود له . وهذا الكتاب وجد في خزانة الملك ابن يحيى بن وهب ، أحد رجال الكمال بالأندلس » .

(٤) يرد السهيلي على الصيمري ، فقد قال في آخر باب إعراب الأفعال : « وأما اللام فتكون على ضربين ، أحدهما : أن يكون أول الكلام موجبا فيكون معناها كمعنى ( كي ) ، كقولك : ( جئتكَ لتكرمني ) ، أي : لكي تكرمني ... والثاني : أن يكون في أول الكلام حرف نفي فتسمى لام الجمود ، وذلك قولك : ما جئتكَ لتسبني ، وما كنت لأضرب زيدا » . انظر تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى ، ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية ، عن مكتبة الأمبروزيانا بميلانو بإيطاليا .



بعد اسمها ظرف ولا مجرور ؛ لا تقول : « ما كان زيد عندك ليذهب » ولا : « ... أمس ليخرج » . فهذه أربعة فروق .

والذي يكشف لك قناع المعنى ويهجم بك على الغرض أن « كان » الزمانية عبارة عن زمان ماضٍ<sup>١</sup> ، فلا تكون علةً لحادث ، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله ، ولا إلى الحال و [ ظرف المكان<sup>٢</sup> ] ، وفي تعدّيها إلى ظرف الزمان نظر ؛ فهذا الذي منعها [ من ] أن تقع / قبل لام العلة ، أو يقع بعدها المجرور أو الظرف . ٣٦ ب

وأما الفرق الخامس بين اللامين فهو : أن الفعل بعد « لام » الجحود لا يكون فاعله إلا عائداً على اسم « كان » ؛ لأن « اللام » وما بعدها في موضع الخبر عنه<sup>٣</sup> ؛ فلا تقول : « ما كان زيد ليذهب عمرو » ، كما تقول : جاء زيد ليذهب [ عمرو ] ، أو : لتذهب أنت . ولكن تقول : ما كان ليذهب<sup>٤</sup> ؛ وما كنت لأفعل .

والفرق السادس : جواز إظهار « أن » بعد « لام » كي ، ولا يجوز إظهارها بعد « لام » الجحود ، لأنها جرّت في كلامهم نفيّاً للفعل المستقبل بالسين أو سوف . فصارت لام الجحود بإزائهما ، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما<sup>٥</sup> .

وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله - عز وجل - ، ومراقبة إلى تدبره ،

---

(١) ذهب إلى هذا المبرد والفارسي وابن جني وغيرهم . انظر مغني اللبيب ٤٨٨ .

(٢) عن ب .

(٣) هذا مذهب البصريين ، فهي عندهم جارة ، والأصل : ما كان قاصداً للفعل . وأما الكوفيون فقالوا : إنها زائدة لتقوية النفي ، كالباء الواقعة في خبر ليس ، وهي الناصبة للفعل ، كما جرت الباء خبر ليس لفظاً ، وخبر كان هو نفس الفعل . انظر المغني ٢٣٢ ، وحاشية س على الألفية ٢٣٨/٢-٢٣٩ .

(٤) عن ب ، وفيها مكان « ما كان ليذهب » : « ما كان زيد ليذهب عمرو » ؛ انظر البدائع ١٠٠/١ .

(٥) قال سيبويه ٤٠٨/١ : « واعلم أن اللام قد نجى في موضع لا يجوز فيها الإظهار ، وذلك ( ما كان ليفعل ) ، فصارت ( أن ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : ( إياك زيداً ) ، وكأنك إذا مثلت قلت : ( ما كان زيد لأن يفعل ) ، أي : ما كان زيد لهذا الفعل ، فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى نفي ( كان سيفعل ) . فإذا قال هذا قلت : ( ما كان ليفعل ) . كما كان ( لن يفعل ) نفيّاً لسيفعل ، وصارت بدلاً من اللفظ بأن . هذا وانظر الإنصاف ٥٩٥ .

كقوله تعالى : ( وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم <sup>١</sup> ) ، فجاء بلام الجحد حيث كان نفيّاً لأمر متوقع ، وسبب مخوف في المستقبل . ثم قال تعالى : ( وما كان الله مُعَذِّبهم وهم يستغفرون <sup>٢</sup> ) ، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال ، لا يخص مُضَيّاً من استقبال . ومثله : ( وما كان ربك ليهلك القرى <sup>٣</sup> ) ، ثم قال عز وجل : ( وما كنا مهلكي القرى <sup>٤</sup> ) ، فالحظ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى ، والله المستعان .

وأما « لام العاقبة » ، ويسمونها [ أيضاً <sup>١</sup> ] : « لام الصيرورة » ، وهي نحو اللام في قوله تعالى : ( ليكون لهم عدواً <sup>٧</sup> ) ، ونحو قوله : « أَعْتَقَ لِيَمُوتَ » ، فهي في الحقيقة « لام كي » ، ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته ، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة ، وهو الله سبحانه وتعالى ، أي : فعل الله ذلك ليكون كذا كذا ، وقدر أن يُعْتَقَ الرجلُ لِيَمُوتَ ، فهي متعلقة بالقدر وقضاء الفعل . وكذلك : ( إني لأنسى لأسن ) ، ومن رواه : ( إني لأنسى <sup>٩</sup> ) فقد كشف قناع المعنى فلا غبار عليه ، والله الموفق لما يزلف لديه .

(١) سورة الأنفال ، آية ٣٣ .

(٢) سورة الأنفال ، آية ٣٣ .

(٣) سورة هود ، آية ١١٧ .

(٤) سورة القصص ، آية ٥٩ .

(٥) ينكر البصريون هذه اللام ، ويبدو أن توجه السهيلي الأتي يعد انتصاراً لهم . انظر مغني اللبيب ٢٣٦ .

(٦) سقط من ب .

(٧) سورة القصص ، آية ٨ .

(٨) في اللسان : « وفي الحديث أنه بعث سرية ، فبعثوا حرام بن ملحان بكتاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

إلى بني سليم ، فانتحى له عامر بن الطفيل فقتله . فلما بلغ النبي - صلى الله عليه وسلم - قتله قال : أعتق

ليموت . أي : إن المنية أسرع به وساقته إلى مصرعه » . هذا وانظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣٦٦ .

(٩) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب السهو ، حديث ٢ ص ١٠٠ ، وروايته : « إني لأنسى ، أو :

أنسى لأسن » . وقال ابن عبد البر : « لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مسنداً

ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه ، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ ، التي لا توجد في غيره مسنداً =

## مسألة

[ في لم والفعل الماضي والمضارع ]

قوله : « والجازم لمّ ولمّا »<sup>١</sup> .

« لم » نفي للماضي ، كما أن « لن » نفي للمستقبل ، وكان الأصل في نفي [ الماضي ]<sup>٢</sup> حرف « لا » ، إذ هي أعم بالنفي وبه أولى ، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى : ( فلا اقتحم العقبة )<sup>٣</sup> ، و [ في ]<sup>٤</sup> قول الراجز<sup>٥</sup> :

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف [ لم ]<sup>٦</sup> ، لوجه منها : أنهم [ قد ]<sup>٧</sup> خصوا المستقبل بـ « لا » ، فأرادوا أن يخصوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل ؛ لأن « لا » [ لا ]<sup>٨</sup> تختص ماضياً من مستقبل في النفي ، ولا فعلاً دون اسم .

= ولا مرسله ، ومعناه صحيح في الأصول .

وفي النهاية قال ابن الأثير : ( إنما أنسى لأسن ) ، أي : إنما أدفع إلى النسيان لأسوق الناس بالهداية إلى الطريق المستقيم ، وأبين لهم ما يحتاجون أن يفعلوا إذا عرض لهم النسيان .

(١) الجمل ٢٢ .

(٢) عن ب .

(٣) سورة البلد ، آية ١١ .

(٤) سقط من ب .

(٥) في تاج العروس : وأنشد الجوهري لأمية ابن أبي الصلت ، قاله عند وفاته :

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

وقد نسب الرجز لأمية أيضاً في الإصابة ١٣٥/١ . ولم أجده في ديوانه ط بيروت . وقد نسب ابن هشام في المغني إلى أبي فراس الحمداني عند الحديث عن « لا » ٢٦٩ . ومثله في رواية ذكرها ابن بري ونقلها ابن منظور في اللسان . هذا وانظر الخزانة ٢٥٨/١-٢٥٩ . وألم الرجل : أصاب صغار الذنوب ، ويقال لها اللمم .

ووجه آخر . وهو أن « لا » يتوهم انفصالها عما بعدها ، إذ قد تكون نافية لما قبلها ويكون ما بعدها في حكم الوجوب ، مثل قوله تعالى : ( لا أقسم بهذا البلد <sup>١</sup> ) . وحتى لقد قيل في قول عمر - رضي الله عنه - : « لا نقضي ما تجانفتا فيه لإثم <sup>٢</sup> » : إن « لا » ردع لما قبلها . و « نقضي » واجب لا منفي . وكذلك قال بعض الناس في قوله - عليه السلام - : ( لا ، تراءى ناراهما <sup>٣</sup> ) : إن « لا » ردع ، وما بعدها واجب .

ولعمري إن في لفظها إشارة إلى هذا المعنى <sup>٤</sup> ، حيث كان بعد اللام فيها صوتٌ مديدٌ ينقطع في أقصى الحلق . راجع إلى خلف مخارج الحروف ، بخلاف « لم » فإنها مشاركة لـ « لا » في « اللام » المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي . ثم فيها « الميم » وصوتها بين يدي القم <sup>٥</sup> ، ليكون هواء الكلمة إلى / ما بعدها ، ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراءها ، كما كان ذلك جائزاً في « لا » ، والله أعلم .

ويؤيد هذا المعنى ويوضحه قلبهم لفظ الفعل الماضي بعد « لم » إلى لفظ المضارع حرصاً على الاتصال ، وصرفاً لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال .

فإن قيل : وما في لفظ المضارع مما يؤكد هذا المعنى ؟ [أ<sup>٦</sup>] و ليس هو والماضي سواء ؟

- (١) سورة البلد ، آية ١ .
- (٢) في النهاية : « ومنه حديث عمر - رضي الله عنه - وقد أفطر الناس في رمضان ، ثم ظهرت الشمس ، فقال : نقضيه ما تجانفتا فيه لإثم ، أي : لم نحل فيه لارتكاب إثم » . هذا وانظر المغني لابن قدامة ١٣٦/٣ فروايته : « والله لا نقضيه ، ما تجانفتا لإثم » .
- (٣) أخرجه النسائي في كتاب القسامة ، باب القود بغير حديدة ، وروايته : « ألا تراءى ناراهما » يعني تاري المسلم والمشرک ، أي : يلزم المسلم أن يباعد منزله عن منزل المشرک . انظر النهاية لابن الأثير ، مادة رأي ، ومجمع الأمثال ٢٣٠/٢ .
- (٤) انظر المسألة رقم ٢٥ .
- (٥) يعني الألف . وفي المقتضب ١٩٢/١ : « فن أقصى الحلق مخرج الهمزة ، وهي أبعد الحروف ، ويلها في البعد مخرج الهاء ، والألف هاوية هناك » .
- (٦) في المقتضب ١٩٤/١ : « ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم ... والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة » .
- (٧) ما بين القوسين عن البدائع ١٠٠/١ .

قلنا <sup>١</sup> : لا سواء لمن <sup>٢</sup> استبصر وأمعن في هذا الشأن <sup>٣</sup> ، ونحر إلى هذه المسألة وكثيراً <sup>٤</sup> من المسائل الواردة عليك على أصل التمهيد <sup>٥</sup> ، الآن ذلك <sup>٦</sup> فليس يتفوض <sup>٧</sup> إن شاء الله تعالى بنا <sup>٨</sup> ، ولا يدوى <sup>٩</sup> لك فرع "أختنا" <sup>١٠</sup> .

أعلم أن الأفعال مضارعة للحروف <sup>١١</sup> ؛ من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها ، ومن هناك استحققت البناء ، وحق العامل أن لا يكون مهيناً لدخول عامل آخر عليه ، كيلا يفضي الأمر إلى / التسلسل المستحيل عقلاً وأصلاً ، والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء ، فليس يذهب الوهم عند النطق ، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه ، وقرينة تضمه إليه وتجمعه ، لذلك <sup>١٢</sup> لا يكون في موضع الحال البتة <sup>١٣</sup> ، لا تقول : « جاء زيد ضحك » . لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من « زيد » ؛ إذ لا جامع بينهما .

فإن قلت : فقد يكون في موضع الصفة من النكرة ، كقولك : « مررت برجل ذهب » ؟

(١) هذه الفقرة مضطربة في النسختين ، وسأكتفي بعرض الصورة الكتابية فيهما .

(٢) في ب : « لا سواء » ، استبصر .

(٣) كذا في أ ، ب ، دون نقط .

(٤) كذا في أ ، ب .

(٥) في ب : « المتهمد » ، بالذال .

(٦) في ب : « الآن لك » .

(٧) في ب : « يتفوض لك » . ولعله : « يتفوض » ، بالقاف .

(٨) في ب : « بناء » .

(٩) في ب : « يدوي » ، بالذال . ولعله الصواب .

(١٠) في ب : « فعل » . ولعل الصواب ما في أ .

(١١) في ب : « واجبتا » . ولعله : اجتناء .

(١٢) انظر المسألة العاشرة ، الفصل الأول .

(١٣) في أ ، ب : « لذلك ولا » .

(١٤) انظر الإنصاف ٢٥٢ ، فهذا مذهب البصريين .

قلنا : افتقار النكرة إلى الوصف ، وفَرَط احتياجها إلى التخصيص تكملة لفائدة الخبر هو الربط بين الفعل وبينها ، بخلاف الحال ، فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتماه .  
وأما كونه خبراً للمبتدأ فَلَفَرَط احتياج المبتدأ إلى خبره ، جاز ذلك ، حتى إنك إذا أدخلت « إن » على المبتدأ بطل أن يكون الماضي في موضع الخبر ، إذا كان في خبرها اللام<sup>١</sup> ، لما في « اللام » من معنى الابتداء والاستئناف لما بعدها ، فاجتمع ذلك مع صيغة الماضي وتعاونوا على منَع الفعل الماضي من أن يكون خبراً لما قبلها ، وليس ذلك في المضارع .  
فهذا أصل يبين لك ما تقدم قبله ، ويفيدك أسراراً فيما يرد عليك من هذا الباب بعده .

وليس الفعل المضارع كالماضي ، لأن مضارعه للاسم هيأته لدخول العوامل [ عليه ، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم ، وأخرجته عن شبه العوامل<sup>٢</sup> ] التي لها صدر الكلام ، وصيرته كالأسماء المعمول فيها ، فوقع موقع [ الحال<sup>٢</sup> و ] الوصف وموقع خبر [ المبتدأ و « إن » ، ولم يقطعه دخول « اللام » عن أن يكون<sup>٢</sup> ] خبراً في باب « إن » كما قطع الماضي ؛ من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام ، كما تقدم .

فإن قيل : فما وجه مضارعة [ الفعل<sup>٢</sup> ] المستقبل والحال ؟

قلنا : دخول الزوائد عليه مدحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب ؛ فيما تضمن معنى الاسم أعرب ، كما بنى من الأسماء ما تضمن معنى الحرف .  
ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع ، فأشبه<sup>٣</sup> الأسماء ، وصلاح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي ، وعَوَّل في المضارعة على الفصل المتقدم<sup>٤</sup> ، فهو أظهر وأقطع للبس وأولى / بالتحقيق ، ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد ، عن منهاج التحقيق متباعد ، والله الموفق للصواب ، [ و<sup>٢</sup> ] المستعان على سلوك طريق ذوي الألباب .

٣٨ ب

(١) أجاز ذلك الكسائي وهشام . انظر مغني اللبيب ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٢٥/٩ .

(٢) عن ب .

(٣) في أ ، ب : « أشبه » . ولعل هنا سقط .

(٤) انظر المسألة العاشرة ، الفصل الأول ، والمسألة الثانية والعشرين .

## [ في صيغة الفعل بعد الجوازم ]

« لام » الأمر ، و « لا » في النهي ، وحروف المجازاة : هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل ، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي ، ثم قد يوجد ذلك لحكمة ؛ أما حرف النهي فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم ، ولكن إذا كانت « لا » في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي ، ثم قد يوجد بعد ذلك لُجُوهٌ منها : أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل مع <sup>١</sup> الدعاء في لفظ واحد ، فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلاً بالإجابة <sup>٢</sup> فقالوا : « لا خيبك الله » و « لا رحم الكافر » ، ونحو ذلك .

وفائدة أخرى ، وهي أن الداعي قد يُضْمَنَ دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطب بأنه داع ، فجاء اللفظ بلفظ الخبر ، إشعاراً بما <sup>٣</sup> تضمنته من معنى الإخبار ، تقول : « أعزك الله وأبقاك » ، و « أكرم الله زيداً » ، و « لا رحم فلاناً » ، جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع .

ويوضح ذلك ويبيِّنُه أنك لا تقول ذلك في حال مناجاتك مولاك [ وسؤالك إياه لنفسك أو لغيرك ، حيث لا أحد يسمعك أو يراك ، لا تقول : « رحمتني رب » ولا : « رزقتني » ، كما تقول للمخاطب : « رحمك الله ورزقك » ، ونحو ذلك . فقد تبين لك ما تضمنته الدعاء من الخبر في حين الخطاب ، ولاح لك خلوه من ذلك المعنى في حال

(١) في ب : « مع عدم الدعاء » .

(٢) انظر الخصائص ٣/٣٣٢ .

(٣) في أ ، ب : « إشعاراً لما » .

انفرادك برب الأرباب ، فقد تمحض اللفظ حين<sup>١</sup> ] تمحض المعنى ، والأمر بمنزلة النهي سواء<sup>٢</sup> .

فإن قيل : وكيف لم يخافوا اللبس كما خافوه في النهي<sup>٣</sup> ؟  
قلنا : للدعاء هيئة<sup>٤</sup> ترفع الالتباس ، وذكر الله - تعالى - مع الفعل ليس بمنزلة ذكر الناس - فتأمل فإنه بديع في النظر والقياس ؛ فقد جاءت أشياء بلفظ الخبر وهي في معنى الأمر أو النهي ، منها قول عمر - رضي الله عنه - : « جمع رجلٌ عليه ثيابه ، صَلَّى رَجُلٌ في إزار ورداء<sup>٥</sup> » . . . الحديث . [ وقول العرب : « أنجز حرَّ ما وعد<sup>٦</sup> » و « حَلَّتْ حَالَتُهُ عن كوعها<sup>٧</sup> » ، وقول الحارث بن هشام : « اتقى الله امرؤ<sup>٨</sup> . » وهو كثير

- 
- (١) عن ب .  
(٢) أي : لام الأمر بمنزلة « لا » في النهي ، في عدم وقوع الماضي بعدما . انظر أول المسألة .  
(٣) أي : حالة ظاهرة .  
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ١٠٣/١ .  
(٥) سقط من ب . وفي تاج العروس : « ومن أمثالهم : ( أنجز حرَّ ما وعد ) ، يضرب في الوفاء بالوعد . أي : أوفى الحر بما وعد . هذا هو المشهور فيه ، وقد يضرب في الاستنجاز أيضاً ، وهو سؤاله لوفائه .... » .  
(٦) في ب : « وقول بعض العراق » .  
(٧) في تاج العروس : « حَلَّ الجِلْد يَحْلُوه حَلًّا وحَلَاءً : قشره وبشره » . و « الكوع : طرف الزند الذي يلي الإبهام » . وفي المستقصى للزمخشري ٦٤/٢ : « المرأة إذا حَلَّت الأديم ، أي : نزعَت تحلته - وهو باطنه - فخرقت ، قطعت الشفرة كوعها ، وإذا رفقت سلمت . فالمعنى : أنها جاوزت بالحل كوعها فدافعت عنه . ويروى : حزت حازة ، يضرب للمدافع عن نفسه » .  
وواضح على هذا المعنى قول السهيلي أن الفعل في معنى الأمر ، كأنه قيل : لِيَحْلُ الجِلْد متجاوزة كوعها . وفي مجمع الأمثال للميداني مضرب آخر لهذا المثل ، قال ١٩٢ : « والمرأة الصانع ربما استعجلت فحلَّت عن كوعها ، و ( عن ) من صلة المعنى ، كأنه قال : قشرت اللحم عن كوعها . يضرب لمن يتعاطى ما لا يحسنه ، ولمن يرفق بنفسه شفقةً عليها » .  
وقول الميداني : « ولمن يرفق بنفسه » لا يتأتى إلا على تخريج الزمخشري .

(٨) هو الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي . صحابي . أسلم يوم الفتح و حسن إسلامه . والنص من خطبة قالها وقد خرج إلى الشام راغباً في الجهاد في زمن عمر ، وأهل مكة ييكون لفراقه . انظر الاستيعاب ٣٠١/١



في الكلام ، ولكنه في معناه كله الأمر ، ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصداً إلى معنى ثبوته ووجوبه في الديانة والمروءة ، كأنهم يريدون بقولهم : «أنجز حرماً وعد» ، أي : ثبت ذلك في المروءة واستقر ، و «حالت حالة» ، أي : جرى ذلك في العادة واستمر . و «جمع رجل عليه ثيابه» حكم قد وجب في الديانة وظهر وما استسر . فالإشارة إلى هذه المعاني صيرته إلى هذا البناء ، وإن كان في معنى الأمر ، ألا ترى أنه [ لا ] يجيء بعده الاسم إلا نكرة ، [ لعموم <sup>٢</sup> ] هذا الحكم وشيوع النكرة في جنسها على العموم . فلو جعلت مكان النكرة في هذه الأحوال اسماً معرفة تمحض فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر ، فقلت : «اتقى الله زيد» و «أنجز عمرو ما وعد» ، [ صار <sup>٣</sup> ] خبراً لا أمراً .

ومثله - فيما يزعم بعض [ الناس أنه خبر في معنى <sup>٢</sup> ] الأمر والنهي - ما يرد عليك في القرآن والسنة من نحو / قوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن <sup>١</sup>) ، ٣٩ ب  
(والمطلقات / يتربصن بأنفسهن <sup>٥</sup>) و «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين <sup>٦</sup>» و «لا يكون ٢٩ أ  
المؤمن لعاناً <sup>٧</sup>» و «لا يجني جان إلا على نفسه <sup>٨</sup>» وهو كثير وليس هو في الحقيقة خبراً بمعنى أمر ، كما لا يكون أمر بمعنى خبر ، ولكنها أخبار عما استقر في الشريعة وثبت في الديانة التي نحن مأمورون بها على الجملة ، فنحن صرنا مأمورين بتلك الأفعال ، وإن لم تكن على صيغ الأمر والنهي في المقال ، والله الموفق للصواب في كل حال .

= وفي الكتاب ١٤٧/٢ يقول سيبويه : «اتقى الله امرؤ وعمل خيراً : إعرابه إعراب فعل ، ومعناه معنى : ليفعل وليعمل» .

- (١) سقط من ب .
- (٢) عن ب .
- (٣) عن البدائع ١٠٤/١ .
- (٤) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ .
- (٥) سورة البقرة ، آية ٢٢٨ .
- (٦) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ٣٨/٨ .
- (٧) انظر مستند الإمام أحمد ٣٣٧/٢ ، ٣٦٦ .
- (٨) أخرجه الترمذي في أبواب الفتن ، باب «ما جاء : دماؤكم وأموالكم عليكم حرام» : ٤٠٣/٩ .

وأما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الأمر [ في ١ باب الشرط ، نحو : « قم أكرمك » ، أي : إن تقم أكرمك ، فقليل : حكمته أن صيغة الأمر تدل على الاستقبال فعدلوا إليها إثارة للخفة . وليست هذه العلة مطردة ؛ فإن الأفعال المختصة بالمستقبل لا يحسن إقامة لفظ الأمر مقام أكثرها ، نحو : « سيقوم ، وسوف يقوم ، ولن يقوم ، وأريد أن يقوم » . ولكن أحسن ما ذكره أن يقال : في قوله « قم أكرمك » فائدتان ومطلوبان ، أحدهما : جعل القيام سبباً للإكرام ومقتضياً له اقتضاء الأسباب لمسيباتها . والثاني : كونه مطلوباً للأمر مراداً له . وهذه الفائدة لا يدلُّ عليها الفعل المستقبل ، فعدل عنه إلى لفظ الأمر تحقيقاً له . وهذا واضح جداً ١ ] .

[ ٢ وأما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الماضي ٢ ] بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة ، ليس هي ما ذكره من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال ، فاستغنوا عن صيغة المستقبل إثارة للخفة ؛ لأن هذه العلة لا تستقل بنفسها ؛ إذ يلزم مثلها فيما يختص بالمستقبل ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو : لن ، وكى ، ولام الأمر . ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة - وإن كان مستقبلاً - فإنه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه ؛ لأن الجواب لا يقع إلا بعده مترتباً عليه ، نحو قولك : « إن قام زيد غداً قام عمرو بعده » فصار « قيام زيد غداً » بالإضافة إلى « قيام عمرو » ماضياً ؛ فأتوا بلفظ الماضي تأكيداً للجزاء وتحقيقاً لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول ، مع ما أمنوا من اللبس حيث حصنت حروف المجازاة المعنى ، وقطعت الإشكال .

فإن قيل : هبكم سلّم لكم أن الفعل ماضٍ بالإضافة إلى الثاني ، فما بال الثاني جاء بلفظ الماضي إذا قلت : « إن قمت قمت » ، و « إن خرج زيد ذهب عمرو » ؟

فالجواب : أنهم قصدوا ازدواج الكلام ، آثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معاً

(١) ما بين القوسين عن البدائع ١/١٠٥ . وبدونه لا يستقيم الكلام ، وهو سقط نظر .

(٢) ما بين القوسين مقتبس من مطلع الفقرة السابقة ، وهي التي وقع عندها السقط .

كالأخوين ، ألا تراهم يقولون : « آتيك بالغدا يا والعشأيا <sup>١</sup> » ، وقالوا <sup>٢</sup> :

حَوْرَاءُ عَيْنَاهُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

وقال الله سبحانه : ( نسوا الله فنسبهم <sup>٣</sup> ) و ( من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه <sup>٤</sup> ) .  
ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله ، ألا ترى كيف حسن : « إن تُزُرني  
أَزُرَّكَ » ، وكان قولهم : « إن زرتني أزرُك » أحسن من قولهم : « إن تزرني زُرْتُكَ » ،  
وهو أقرب الوجوه الأربعة ، لعدم الازدواج فيه . وقد ذكر « أبو القاسم » قُبْحَه في باب  
الجزاء <sup>٥</sup> ، والحمد لله .

فإن قيل : إن كان يجوز « إن زرتني أزرُك » بلفظ المستقبل في الثاني ، فلم [ يكن <sup>٦</sup> ]  
ينبغي أن يجوز « إن تزرني زرتك » بلفظ الماضي في الثاني والأول مستقبل <sup>٧</sup> ، إذ لا معنى  
يُصَحِّحُه ، ولا ازدواج يُحَسِّنُه ؟

فالجواب : أنهم أجازوه على قبحه لأن فيه طرفة من معنى الماضي وحصول الفعل ،  
إذ <sup>٨</sup> كان واقعاً إذا وقع الأول لا محالة وحاصلاً بذلك الشرط ، فاستسهلوا أن يجيء بلفظ  
الفعل الحاصل ولم يمنعوه أصلاً .

فإن قيل : فإنما نجد حروف المجازاة في كتاب الله العزيز يقع الفعل بعدها تارة بلفظ  
الماضي ، لا يختلف القراء فيه ، وتارة بلفظ المستقبل ، لا يختلف القراء فيه أيضاً ، وكلامه

(١) انظر الزهر للسيوطي ٣٣٩/١ ، والشهاب على الدرّة ٧٩ ، وتاج العروس .

(٢) البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤ ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي وروايته :

عيناء حوراء من العين الحير

(٣) سورة التوبة ، آية ٦٧ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٥) قال الزجاجي في الجمل ٢١٨/١-٢١٩ : « ودون ذلك كله أن يكون الأول مجزوماً والجواب غير مجزوم ،  
كقولك : إن نخرج خرجت معك » .

(٦) عن ب .

(٧) في أ ، ب : مستقبلاً .

(٨) في أ : « إذا » . وفي ب : « إن » .

٤٠ ب - سبحانه وتعالى - هو الكلام الجزل ، وقوله فصل ليس بالجزل ، فما الحكمة في اختصاص لفظ الماضي ببعض الآي دون بعض ٢ /

قلنا : كُلُّ موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حروف المجازاة ، كان بلفظ المضارع ؛ لأن القصد إليه يوجب تأثير العمل فيه وهو الجزم . وإذا كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد « لم » إلى المضارع ليظهر أثرها وتعرف مزية اختصاصها ، فما ظنك به في الموضع الذي لا يقلب فيه عن لفظه ، ولا ينقل عن أصله ، وذلك نحو قوله عز وجل : ( إِنْ يَشَأْ يُرْهِمَكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ <sup>١</sup> ) . وكقوله عز وجل : ( إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ <sup>٢</sup> ) ... الآية ، [ مع <sup>٣</sup> ] أن الحكمة التي من أجلها غيِّرَ الفعلُ إلى الماضي بعد حروف الجزاء معدومة في أكثر هذه المواضع ؛ ألا ترى أن الفعل في قوله تعالى : ( إِنْ تَعَذَّبْهُمْ <sup>٣</sup> ) فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ <sup>٣</sup> ، وإن تغفر لهم [ فَإِنَّكَ <sup>٣</sup> ] ، ليس ماضياً بالإضافة إلى ما بعده ، لأن ما بعده واجب في المعنى غير مترتب عليه . وهذا بديع إذا تأملته .

وإذا كان الكلام معتمداً على غيره ، وكان هو في حكم التبعية له ؛ إذ الشرط تابع للمشروط ، كان لفظ الماضي بعد حروف الجزاء أولى به . فنه قوله عز وجل : ( لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين <sup>٤</sup> ) وقوله تعالى : ( لئن شكرتم لأزيدنكم <sup>٥</sup> ) ؛ لأن اللام رابطة لجواب القسم المضمر ، فالكلام معتمد على جواب القسم لا على الشرط فحسُنَ الإلغاء ، وكان لفظ الماضي أولى به إذ هو مبني لا يظهر فيه إعراب . وكذلك : ( وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ <sup>٦</sup> ) و ( لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ <sup>٧</sup> ) . وهو أصل غير مُنْخَرِم ، وعُرْوَة قياس لا تَنْفَصِم ، والحمد لله .

(١) سورة الإسراء ، آية ٥٤ .

(٢) سورة المائدة ، آية ١١٨ .

(٣) سقط من ب .

(٤) سورة الفتح ، آية ٢٧ .

(٥) سورة ابراهيم ، آية ٧ .

(٦) سورة الإسراء ، آية ٨٦ .

(٧) سورة الإسراء ، آية ٨٨ .

ومن أجل ما ذكرناه من وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي ، جاز وقوع « لم » الجازمة بعد « إن » وهما جازمتان ، ولا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب ؛ ولكن لما كان الفعل بعدها ماضياً في المعنى ، وكانت متصلةً به حتى كأن صيغته صيغة الماضي ، لقوة الدلالة عليه [ بلم <sup>١</sup> ] ، جاز وقوعه بعد « إن » ؛ فكان العمل والجزم بحرف « لم » لأنه أقرب إلى الفعل / وألصق ، وكان المعنى في الاستقبال بحرف « إن » لأنها أولى وأسبق . ولم يُنكر إلغاء « إن » ههنا إذ ما بعدها في حكم صيغة الماضي ، كما لا يُنكر إلغاؤها إذا لم يكن بعدها « لم » .

وقد أجازوا في « إن » النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوه في « إن » التي للشرط ، قال الله سبحانه وتعالى : ( ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده <sup>٢</sup> ) . ولو جعلت مكان « إن » ههنا غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا ؛ لأن الشرطية أصل للنافية ؛ كأن المجتهد في النفي إذا أراد تأكيد الجحد يقول : « إن كان كذا وكذا [ فعلى كذا ، أو : فأنا كذا <sup>٣</sup> ] ، وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب وفهم المقصد ، فدخلت « إن » في باب النفي ، والأصل ما قدمناه ، والحمد لله .

(١) عن البدائع ١٠٧/١ .

(٢) سورة فاطر ، آية ٤١ .

هذا وفي معنى اللبيب ١٩ أن « الأولى شرطية ، والثانية نافية ، جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوباً » .

(٣) عن البدائع ١٠٨/١ .

## مسألة

## في التثنية والجمع الذي على حد التثنية

قد بينّا فيما تقدم<sup>١</sup> أن «ألف» التثنية وواو الجمع أصلهما الألف والواو اللتان هما علامتا إضمار ، نحو الألف في «فَعَلَا» والواو في «فَعَلُوا» . ولذلك لا تجد «الواو» علامة للرفع في جميع الأسماء إلا في الأسماء المشتقة من الأفعال أو ما هو في حكمها<sup>٢</sup> . ولما كانت «الألف» علامة إضمار في فعل الاثنين ممن يعقل وممن لا يعقل ، كانت [ علامة<sup>٣</sup> ] / في تثنية الأسماء من العاقلين وغيرهم ، وكانت [ أولى<sup>٣</sup> ] بضمير الاثنين لقرب التثنية من الواحد في «فَعَلَا» ، فأرادوا أن لا يغيروا الفعل عن البناء على الفتح في الاثنين كما كان ذلك في الواحد ، لأن «الواو» في الجمع يكون ما قبلها مضموماً فتغير آخر الفعل عما كان عليه .

٤١ ب

وسر المسألة أنك إذا جمعت وكان القصد إلى تعيين آحاد المجموع ، والمخير معتمد على كل واحد منهم في الإخبار ، سلم لفظ بناء الواحد في الجمع كما سلم معناه في القصد إليه ، فقلت : «فَعَلُوا» أو : «هم فاعلون» . وأكثر ما يكون هذا فيمن يفعل ، لأن [ جميع ما لا يعقل من الأجناس يجري مجرى الأسماء المؤنثة المفردة<sup>٣</sup> ] كالجُمَّة<sup>٤</sup> والأمة والثلة ؛ فلذلك تقول في الدراهم والثياب والأحجار ونحوها : جُمِعَتْ وقُبِضَتْ ، ولا تقول : جُمِعُوا ، ولا : قُبِضُوا . ولا تقول في الحمير والغنم ونحوها : ذَهَبُوا ، ولا : فَعَلُوا ، ولكن : ذَهَبَتْ وفَعَلَتْ ؛ لأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين لآحادها .

(١) انظر المسألة رقم ٢٠ .

(٢) يعني بذلك نحو الزيدتين ، وقد بين المؤلف معنى الفعل في الأسماء الأعلام ، انظر أيضاً المسألة رقم ٢٠ .

(٣) عن ب .

(٤) أنظر كذلك المسألة رقم ٢٠ .

هذا هو الغالب فيما لا يعقل [ وقد يسلم بناء الواحد فيما لا يعقل <sup>١</sup> ] ، كما كان فيمن يعقل ؛ ولذلك جاءت جموع التكسير معتبراً فيها بناء الواحد ، وجارية في الإعراب بالحركات مجرى الواحد حيث ضعف اعتمادهم على كل واحد بعينه ، وصار الخبر كأنه عن الجنس الكثير الجاري في لفظه مجرى الواحد ؛ ولذلك جمعوا ما قل فيه العدد من المؤنث جمع السلامة ، وإن كان مما [ لا <sup>٢</sup> ] يعقل ، كقولهم : الثمرات والطلحات <sup>٣</sup> ؛ إلا أنهم لم يجمعوا المذكر منه - وإن قل عدده - إلا جمع التكسير ؛ لأنهم في المؤنث لم يزيدوا غير « ألف » فرقاً بينه وبين الواحد ، وأما « التاء » فقد كانت موجودة في الواحدة أو في وصفها ؛ فإن كثر جمعوه جمع تكسير كالمذكر .

وإذا كانوا في الجمع القليل يسلمون لفظ الواحد من أجل إمكان التعيين <sup>٤</sup> في آحاده ، والاعتماد في إسناد الخبر على أفرادها ، فما ظنك به في الاثنين إذا ساغ <sup>٥</sup> لهم ذلك في الجمع [ الذي <sup>٦</sup> ] على حدها ، لقربه <sup>٦</sup> منها . فمن ثم لا تجد الثنية أبداً فيما يعقل وفيما لا يعقل إلا على حد واحد . وكذلك ضمير الاثنين في الفعل المسند إلى العاقلين وغيرهم .

فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تشية الأسماء أن تكون على [ حدها في <sup>٧</sup> ] علامة الإضمار ، وأن تزداد ألفاً في الرفع والنصب والخفض ؛ لأنها تشية في جميع أحوالها . ولذلك فعلت طوائف من العرب ، وهم : خثعم وطيئ وبنو الحارث بن كعب <sup>٧</sup> . و أما الأكثر منهم فإنهم كرهوا أن يجعلوه كالاسم المبني أو المقصور من حيث كان الإعراب قد ثبت

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم الكلام ، ويعني نحو : سنون وبابه ، وأرضون ونحو ذلك ؛ أو ما قل فيه العدد من جمع المؤنث السالم ، كما سيأتي .

(٢) عن ب .

(٣) الطلحات : جمع طلحة ، وهي واحدة الطلح ، وهو الموز .

(٤) في أ ، ب : التغيير .

(٥) في أ ، ب : صاغ .

(٦) في أ ، ب : لقربها .

(٧) في الروض الأنف للسيوطي ١٨٣/٢ . « وهي لغة بني الحارث بن كعب ، قاله أبو عبيد . وقال النحاس في الكتاب المقنع : هي أيضاً لغة لخثعم وطيئ وأبطن من كنانة » . هذا وانظر شرح الكافية لابن مالك

٢٣/١ .

في الواحد والتثنية طارئة على الأفراد ، وكرهوا أيضاً زوال الألف ، لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالأمرين ، فجعلوا الياء التي [ هي من ' ] الكسرة علامة الخفض ، وأبقوا من الألف بعضها وهي الفتحة ، وشركوا النصب مع الخفض للعلل التي ذكرها النحويون<sup>٢</sup> ، فما أجدر الرفع بالألف إذاً [ لا ' ] سيما [ وهي في الأصل علامة إضمار الفاعل ، وهي في تثنية الأسماء ' ] علامة رفع الفاعل أو ما ضارع الفاعل . فقد لاحت لك الحكمة في اختصاص التثنية بالألف في الإضمار وتثنية الأسماء .

وقد تقدم في باب المعرفة<sup>٣</sup> وجه الحكمة في اختصاص « الواو » بجمع ما يعقل علامة وإضماراً ، وأشرنا إلى أنها جامعة حساً وعقلاً ؛ حيث كانت هي الضمة في الحقيقة ومخرجها في النطق من / الشفتين ، واطراد هذا المعنى فيها في جميع أبوابها<sup>٤</sup> . ولا معنى للحديث المعاد ، إلا أنهم في موضع الخفض والنصب في علامة [ الجمع<sup>٥</sup> ] حولوها إلى الياء ، للعلة التي ذكرنا في التثنية ، ومتى انقلبت الواو إلى الياء ، والياء إلى الواو فكأنها هي ؛ إذ لم يفارقها المد واللين ، فكأنهما حرف واحد ، والانقلاب فيهما تغيير حال لا تبديل بحال . ولذلك تجد النحويين يعبرون عن هذا المعنى بالقلب لا بالإبدال ، ويقولون في التاء من تراث ونخمة : بدل من واو ، وفي الطاء من مصطفى كذلك . وفي الميم من « فم » ، وفي الألف المبدلة [ من التنوين في الوقف ، يسمون هذا كله بدلاً ولا يسمونه قلباً<sup>٦</sup> ] ، فأصغ لهذا الباب وفرغ له قلباً .

فإن قيل لك : إذا كانت طوائف من العرب قد جعلت التثنية في جميع أحوالها

(١) عن ب .

(٢) من العلل التي ذكرها العكبري : « أن الجر ينفرد به الاسم ، والرفع يشترك فيه القبيلان ، فكان حمل النصب على المختص أولى . ومنها : أن الجر أقل في الكلام من الرفع والحمل على الأقل أخف . ومنها : أن المنصوب والمجرور فصلتان في الكلام ، وحمل الفضلة على الفضلة أولى » . انظر الباب ورقة ١٥ ، وأسرار العربية للأنباري ٥٠ .

(٣) كذا في أ ، ب . والذي تقدم هو : باب معرفة علامات الإعراب .

(٤) انظر المسألة رقم ٢٠ .

(٥) عن ب .



٣١ أ بالألف / للعلة التي ذكرتم ، فلم لم يطردوا علة الجمع بالواو ، فيكون في جميع أحواله على تلك اللغة ؟

فالجواب : أن الألف منفردة في كثير من أحكامها عن الواو والياء ، كانفرادها في الردف<sup>١</sup> ، واختصاصها بالتأسيس<sup>٢</sup> وغير ذلك . والياء والواو أختان في باب الإقواء<sup>٣</sup> والردف وأشياء كثيرة ، فكأنهم إذ قلبوها ياء في النصب لم يبعدوا عن الواو ، بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياءً بعدوا عنها ، والله أعلم .

فإن قيل : فما بال « سنين » و « مئين » وبأيهما<sup>٤</sup> جمع على حد التثنية ، وليس من صفات العاقلين ولا أسمائهم الأعلام ؟

فالجواب : أن هذا الجمع لا يوجد إلا فيما اكتملت فيه أربعة شروط<sup>٥</sup> :

أحدهما : أن يكون معتل اللام .

الثاني : أن لا يكون المحذوف منه غير حرف مد ولين .

الثالث : أن يكون مؤنثاً .

الرابع : أن لا يكون له مذكر .

فخرج من هذا الباب : شفة<sup>٦</sup> ، وشاة<sup>٧</sup> ، وعضة<sup>٨</sup> ، لأن المحذوف منهن هاء وليست

---

(١) الردف من مصطلحات علم القافية ، وهو : حرف مد أو حرف لين يكون قبل الروي معه .

(٢) التأسيس كذلك من مصطلحات علم القافية ، وهو : ألف تكون قبل الروي ، بينهما حرف واحد .

(٣) الإقواء : اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة ، وهو أن يجيء بيت مرفوعاً وآخر مجروراً .

(٤) في أ ، ب : « وبأيهما » .

(٥) عبارة المؤلف في الروض على إيجازها أوضح ، قال ١٦٤/٢ : « ولا يجمع هذا الجمع المسلم كجمع من يعقل إلا إذا حذفت لامه ، وكان مؤنثاً ، وكان لام الفعل حرف علة ، ولم يكن له مذكر كالأمة » .

(٦) انظر الكتاب ١٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٢ ، وتاج العروس ، فقد حكى إجماع البصريين على أن لامها هاء .

(٧) انظر الكتاب ١٢٦/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٢ ، وتاج العروس .

(٨) في أ ، ب : « عضة » . وليست معنا ، لأن المحذوف فيها الفاء ، فهي من الوعظ . ويعني السهيلي بعضة واحدة العضاء ، وهي أعظم الشجر ، أو الخمط ، أو كل ذات شوك ، ففي تاج العروس : « العضة - كعنب ، يحذف الهاء الأصلية كما حذف من الشفة ، وأنشد الجوهري :

إذا مات منهم ميت سرق ابنه      ومن عضه ما ينتن شكيرها =

حرف مد ولين . وخرج من هذا الباب : أمة لأن لها مذكراً<sup>١</sup> - وإن لم يكن على لفظها - فقالوا في جمعها : إِمَوَان<sup>٢</sup> ، ولم يجمعوها جمع سِنين ، كيلاً يُظَنُّ أنه جمع المذكر إذ كان له جمع مذكر في معناه . ثم جُمِعَ سائر الباب جمع السلامة من أجل أنه مؤنث ، والمؤنث يُجمع جمع السلامة [ وإن لم يكن على هذا اللفظ ، فلما حَصَلَ فيه جمع السلامة<sup>٣</sup> ] بالقياس الصحيح - وكانت عادتهم رَدُّ اللام المحذوفة في الجموع ، وكانت اللام المحذوفة واواً أو ياءً - أَظْهَرَ<sup>٤</sup> في الجمع المُسَلَّم ياءً أو واو لم يكن في الواحد ، وساق القياس إليها سوقاً لطيفاً حتى حَصَلَتْ بعد زوالها ، فأشبهت<sup>٥</sup> حالُ هذا الجمع [ حالَ الجمع<sup>٦</sup> ] المسلم في العاقلين ، من حيث كان جمعاً ، وكان مسلماً ، وإن لم تكن واو الجمع هي لام الفعل ،

= وقال الجوهري : ونقصان العضة الهاء ، لأنها ( ج ) على عضاه ، مثل شفاه .  
ويبدو أن السهيلي لم يثبت عنده جمع « عضة » بهذا المعنى على « عضين » ، ولكنه ورد في القليل كما يقول الزبيدي : « وقالوا في القليل عضون - بالكسر - وعضوات - بكسر ففتح - فأبدلوا مكان الهاء واواً .. » .  
و في الكتاب ١٢٢/٢ : « ومن العرب من يقول في عضة : عضيه ، يجعلها من العضاه ، ومنهم من يقول : عضيه ، يجعلها من عضيت » .

هذا وقد مثل السهيلي في الروض ١٦٤/٢ للقاعدة التي معنا بعضين الذي هو جمع عضة ، بمعنى الفرقة من الناس والقطعة من الشيء ، قال : « .. إذا اجتمعت فيه هذه الشروط الأربعة جمع بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في الخفض والنصب ، كسنين وعضين » . ويمكن الجمع بين قوليه بأنه يرى أن عضة التي يجمع على عضين لأمها حرف علة ، وأن التي تجتمع على عضاه لأمها هاء ، والمعنى في كل منهما مختلف . هذا وانظر تفسير الطبري عند قوله تعالى : ( الذين جعلوا القرآن عضين ) ، وتاج العروس ، مادة عضاء ، والمصباح المنير .

(١) في أ ، ب : « مذكر » .

(٢) في الكتاب ٩٩/٢ : « وقال بعض العرب : أمة وإموان ، كما قالوا : أخ وإخوان ؛ قال الشاعر ، القتال الكلابي :

أما الإماء فلا يدعونني ولدا إذا ترامى بنو الإموان بالعار

(٣) عن ب .

(٤) جواب لما .

(٥) في أ ، ب : « أشبهت » .

(٦) سقط من ب .

ولكنها واو لم تكن في الواحد ، فلم يبق إلا النون ، وقد لا يكون في الجمع نون إذا أضيف فصار كأنه هو ، فألحقوه النون إذا لم يضيفوا ، وأجروه مجراه في وجوه الإعراب .

وأما كسر السين [ من سنين <sup>١</sup> ] فثلاثا يلتبس بما هو على وزن « فعول » في الواحد نحو « نُور <sup>٢</sup> » و « سَنُون <sup>٣</sup> » - الذي يَسْتَنُّ - فكان كسر السين تحقيقاً للجمع ؛ إذ ليس في الكلام [ اسم <sup>١</sup> ] على وزن فَعُول ولا فَعِيل <sup>٤</sup> .

فإن قيل : فما بالُ الأرضين ؟

قلنا - والله المستعان - : ليس « الأرض » في الأصل كالأسماء الأجناس مثل « صخر » و « كلب » ، ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر ، فهي بمنزلة السُّفْل والتَّحْتَ ، وبمنزلة ما هو في مقابلتها / كالفوق والعلو ؛ ولكنها وُصِفَ بها هذه الأرض المحسوسة ، فجرت مجرى قوطم : « امرأة ضيف وزور » ؛ يدللك على ذلك قول الراجز :

ولم يُقَلِّبْ أرضَهَا البيطارُ <sup>٥</sup>

يعني قوائم الفرس ، فأفرد اللفظ - وإن كان يُريد ما هو جمع في المعنى ؛ فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت <sup>٦</sup> ، والعلو والسفل ، فإن قَصَدَ

---

(١) سقط من ب .

(٢) في التاج : « النور - كصبور - : النيلج ، وهو دخان الشحم الذي يلتزق بالطشت ، يعالج به الوشم ، ولك أن يقلب الواو المضمومة همزة » .

(٣) في التاج أيضاً : « والسُّنُون - كصبور - : ما استكت به . وقال الراغب : دواء يعالج به الأسنان » .

(٤) انظر المقتضب للمبرد ١٦٦/٢ .

(٥) في تاج العروس : « والأرض : أسفل قوائم الدابة ، قاله الجوهري ، وأنشد لحميد الأرقط يصف فرساً :

ولم يقلب أرضها البيطار ولا لحبله بها حبار

يعني : لم يقلب قوائمها لعله بها . وقال غيره : الأرض سفلة البعير والدابة وما ولي الأرض منه ، يقال : بعير شديد الأرض ، إذا كان شديد القوائم » .

هذا والحبل : العاتق ، أو : ما بين العنق ورأس الكتف . والحبار : أثر الضرب أو العمل إذا لم يدم . يريد أنها خالية من الأمراض والعيوب .

(٦) في تاج العروس : « يكون مرة ظرفاً ومرة اسماً ، ويبني في حال اسميته على الضم ، فيقال : من تحتُ . =

المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعَيَّن قطعة محدودة منها ، خَرَجَتْ عن معنى السفلى الذي هو في مقابلة العلو ، حيث عَيَّن جزءاً محسوساً منها ، فجاز على هذا أن يثنى إذا ضَمَمَتْ إليه جزءاً آخر فتقول : رأيت أَرْضَيْن ، أو : هُمَا أَرْضَان ، ولا يقال للواحدة : أَرْضَةٌ ، بناءً التَّأْنِيثِ كما تقول في القطعة من الجنس نحو « تمر » ، و « بُرَّة » من « تمر » و « بُر » ؛ لأن الأرض ليس باسم جنس كما تقدّم . ولا يقال أيضاً « أرضة » من حيث قلت « ضربة » و « شتمة » ؛ لأنها في الأصل مجري [ مجرى <sup>١</sup> ] السفلى والتحت ، ولا يتصور في العقول أن يقال « تحتة » ولا « سفلة » ، كما تصور ذلك في بعض المصادر ، لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

فلما لم يمكنهم أن يجمعوا أرضاً على أرضات <sup>٢</sup> ، من حيث رفضوا « أرضة » ، ولا أمكنهم أن يقولوا : « أرض » ولا : « آراض <sup>٣</sup> » ، من حيث لم يكن مثل صخر و كلب ، وكانوا قد عينوا جزءاً محدوداً فقالوا فيه : أرض <sup>٤</sup> ، وفي تثنيته : أرضان ، وأرضين - لم ينكروا إذا أضافوا إلى الجزئين مثل عددهما أو قريباً منه أن يجمعوه على حد التثنية ؛

= والتحتوت : جمع تحت ، هم أرذال السفلة . وفي الحديث : ( لا تقوم الساعة حتى تظهر التحوت وتهلك الوعول ) ، أي : الأشراف . قال ابن الأثير : جعل ( تحت ) الذي هو ظرف ، اسماً ، فأدخل عليه لام التعريف ، وجمعه .

(١) عن ب .

(٢) كذا قال السهلي ! ولكنني وجدت سيويه يقول : « سألت الخليل عن قول العرب : أرض وأرضات ، فقال : لما كانت مؤنثة وجمعت بالتاء ثقلت [ يعني بفتح الراء ] كما ثقلت طلحات وصفحات » الكتاب ١٩١/٢ ، وقال المبرد في المقتضب ٢٤/٤ في تعليل فتح راء أرضون : « فحركت لتدل على أنها تجمع بالألف والتاء ، فلزمها الحركة ، لأنها اسم غير نعت بمنزلة تمرات وحصيات ونحو ذلك » . فهذا دليل على أن العرب قالت « أرضات » .

(٣) في الكتاب ١٩١/٢ : « ولم يقولوا آراض ولا أرض ، فيجمعونه كما جمعوا فعل » . وفي الكتاب أيضاً ١٩٩/٢ : « وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون : أرض وآراض ، أفعال ، كما قالوا : أهل وآهل » . ويعقب أبو سعيد السيرافي على هذا بقوله : « والذي عندي أن هذا غلط وقع في الكتاب » . ثم قال : « وأظنه : أرض وآراض ، كما قالوا : أهل وآهل ... » . وفي تاج العروس عن ابن بري : « الصحيح عند المحققين - فيما حكى عن أبي الخطاب - : أرض وآراض ، وأهل وآهل » .

(٤) في أ ، ب : أرضاً .

فقد تقدم السرّ [ في الجمع <sup>١</sup> ] الذي على حدّ الثنية ، وأنه مقصود إلى آحاده على التعيين كالثنية <sup>٢</sup> ، فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس ، لم يحتاجوا إليه ههنا ، فإنّ لفظ « أرض » تأتي على ذلك كله ؛ لأنها كلها بالإضافة إلى « السماء » تحت وسفل ، فعبر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظاً ومعنى . وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها وحقيقتها ؛ إذ يصلح أن يعبر به عن كل ما له فوق وهو بالإضافة إلى ما يقابله سفل ، كما تقدم في قوائم الفرس ؛ فسما كل شيء أعلاه ، وأرضه أسفله ؛ ألا ترى كيف وردت مجموعة في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « طَوْفَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » <sup>٣</sup> ، لما اعتمد الكلام على ذوات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لآحادها والتعيين لذواتها دون الوصف لها بدم أو سفل في مقابلة علو ، فتأمل .

١٣٢ فإن قيل : فقد كان ينبغي على هذا / أن لا يجمع ما هو في مقابلتها ويجري مجرى المصدر الموصوف به ، أعني السماء ، وقد وردت في كتاب [ الله <sup>٤</sup> ] مجموعة بخلاف [ الأرض <sup>٥</sup> ] ؛ فما الفرق بينهما ؟

قلنا : [ بينهما <sup>٥</sup> ] فرقان ، فرق من جهة اللفظ وفرق من جهة المعنى ، فأما « الأرض » فعلى وزن أَلْفَاظِ الْمَصَادِرِ الثَّلَاثِيَّةِ <sup>٦</sup> الذي وجب لها في الأصل ، وهو [ فَعْلٌ <sup>٧</sup> ] ؛ وكان الأصل [ ما كان على وزن فَعْلٌ ] لأن مصدر الثلاثي <sup>٨</sup> وإن اختلفت أبنيته فالواحدة في جميعه « فَعْلَةٌ » قياساً لا ينخرم ؛ فهذا يدل على أنه الأصل في أبنية المصادر الثلاثية <sup>٩</sup> . وأما « السماء » وإن كان مثالها في المصادر كالعلاء والجلاء [ فهي بأبنية الأسماء أشبه ،

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب : « لا الثنية » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المظالم ١٧٠/٣ .

(٤) سقط من ب .

(٥) عن ب .

(٦) في أ ، ب : « الثلاثة » .

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٩/١ : « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فعلة ، على الأصل ، لأن الأصل فَعْلٌ » .

(٨) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

٤٤ ب وإنما الذي يماثل « الأرض » في معناها ووزنها « التحت » و « السفلى »<sup>١</sup> ، وهي لا تشنى ولا تجمع ، وفي مقابلتهما<sup>٢</sup> « الفوق » و « العلو » ، وهما كذلك لا يجمعان أبداً ، على أنا / لا نسلم أن السموات جمع لسماء ، وإنما هو جمع لسموة ، وسموة كل شيء أعلاه ، وأما جمع سماء على لفظها فأسمية في التكسير ، وسماءات في المسلم .

وأما الفرق من جهة المعنى فإن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف ، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف ، صح جمعها جمع السلامة ، لأن العدد قليل ، وجمع السلامة بالقليل أولى ، لما تقدم قبل من قرينه من التثنية ، فوجب أن يكون على حدها ، فإذا اعتمد الكلام على الوصف استزاد معنى العلا والرفعة ، وإن كان الخبر عن السموات العلى ، فجرى<sup>٣</sup> اللفظ مجرى المصدر الموصوف به في قولك : « قوم عدل وزور » .

وأما الأرض فلم تجيء في القرآن مقصوداً إلى ذاتها ، ولا معبراً عنها إلا بما هو بمعنى السفلى [ والتحت<sup>١</sup> ] ، تنبيهاً من الله تعالى على ذمها ، وإعراضاً عن ذكرها ، وترك الاعتناء بها إذ كانت دار الحياة الدنيا ، تصديقاً لما ورد في الأثر من [ أن<sup>١</sup> ] الله تعالى لم ينظر إلى الدنيا منذ خلقها ، وأنه يقول لها : « اسكتي يا لا شيء » . وشبهها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالجيفة ، [ بل<sup>١</sup> ] قال : إنها أهون على الله [ من<sup>١</sup> ] الجيفة<sup>٤</sup> . فلم يكن - جل ثناؤه - ليعتمد ذاتها بالذكر ، ولا ليعبر عنها بغير وصف الذم ، بخلاف السماء المشرقة الرفيعة المقدسة المطهرة ، التي هي مقر ملائكته ، ومحمل أنوار [ جلاله<sup>٥</sup> ] وعظمته . فإذا اعتمد ذكر ذاتها [ مع ما<sup>١</sup> ] فوقها جمع ، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته - وهو معنى العلاء والعلو - أفرد . وذلك في حسب ما يتصل به من كلام ، ويقتضيه

(١) عن ب .

(٢) في أ : « مقابلها » ، وفي ب : « مقابلتها » .

(٣) في أ ، ب : « جرى اللفظ » .

(٤) أخرجه ابن ماجه في باب مثل الدنيا ٢٣٣ .

(٥) سقط من ب .

في بعض الآيات دون بعض إعجاز الانتظام ؛ كقوله سبحانه : ( فرب السماء والأرض <sup>١</sup> ) ،  
 وكقوله : ( أأنتم من في السماء <sup>٢</sup> ) ، « ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في السماء <sup>٣</sup> » ؛  
 فإن اعتماد الكلام في هذه الآي يخالف اعتاده ومقصده في نحو قوله سبحانه : ( تسبح له  
 السموات السبع والأرض <sup>٤</sup> ) و ( قل : من يرزقكم من السموات <sup>٥</sup> ) ، ( خلق سبع  
 سموات <sup>٦</sup> ) ، قصد في هذه إلى تعيين ذواتها وتفصيل آحادها بخلاف ما تقدم .

فإن قيل : فلم قال في سورة سبأ : ( قل من يرزقكم من السموات والأرض <sup>٧</sup> ) ،  
 وفي سورة يونس : [ قل من يرزقكم من السماء والأرض <sup>٨</sup> ] ؟ وهل في النظم المعجز  
 ما يقتضي فرقاً بين الموضعين ؟

قلنا : نعم ، قد يرد لفظ السماء عبارة عن كل ما علا من السموات فما فوقها إلى  
 العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية ، فيكون اللفظ بصيغة الإفراد  
 كالوصف المعبر به عن الموصوف ، كما تقدم في الوصف قبل هذا . وقد يكون السماء عبارة  
 عن السماء الدنيا عرفاً ، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء ، وكان المخاطبون  
 بهذه الآية - أعني التي في يونس - مقرين بنزول الرزق من هذه السماء - أعني الرزق  
 المحسوس كالغيث ونحوه . وقد قال في آخر الآية : ( فسيقولون : الله ) ، فلما انتظم  
 هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السماء مفردة ؛ لأنهم لا يقرون بما ينزل  
 من فوق ذلك [ من <sup>٩</sup> ] الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح  
 والاجساد ، بل ينكرون ذلك ، فوردت السماء فيها بلفظ الإفراد ، بخلاف الآية الأخرى ؛

(١) سورة الذاريات ، آية : ٢٢ .

(٢) سورة الملك ، آية ١٦ .

(٣) كذا في أ ، ب ، وليست آية ، ولعله يعني قوله تعالى في سورة إبراهيم ، آية ٣٨ : ( وما ينفعني على الله  
 من شيء في الأرض ولا في السماء ) .

(٤) سورة الإسراء ، آية ٤٤ .

(٥) سورة سبأ ، آية ٢٤ .

(٦) سورة الطلاق ، آية ١٢ .

(٧) سورة يونس ، آية ٣١ .

(٨) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

٤٥ ب فإنه لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما ينزل / من الرزق ، ولكنه قال تعالى : ( قل : من يرزقكم من السموات والأرض ؟ قل : الله ) . فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق ، والخير الذي هو الحكمة والعلم - وهو أفضل الرزق - من فوق سبع سموات ؛ وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعاً ؛ إذ لا ينكر رزق الأرض وما ينزل من الغيث من هذه السماء بر ولا فاجر ، بل يعترف به المؤمن والكافر . فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أنف<sup>١</sup> لم أراحم عليها ولا وجدتها لأحد تقدمني إليها ، والله الموفق لشكر يقتضي المزيد من فضله ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

### فصل

#### [ ما لا يجمع جمع السلامة ]

ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام ، وهو ما كان على وزن « فَعَلَ » مضاعفاً ، نحو : رجلٌ برٌّ ، وثُطٌّ<sup>٢</sup> ، وفُظٌّ<sup>٣</sup> ، وما أشبهه ؛ فإنهم كرهوا التباسه بفَعُول فكسروه .

٣٣ أ وأما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه « فَعْلُون »<sup>٤</sup> ، مثل : صعب وصعبين / ولم يخافوا في هذا البناء التباساً كما في [ ما<sup>٥</sup> ] قبله ؛ إذ ليس في الكلام فَعْلُول<sup>٦</sup> ، ومن ثم قالوا في مؤنثه : صعبات وخذلات<sup>٧</sup> - بتسكين [ العين ]<sup>٨</sup> - حملاً على مذكوره ؛ ولو كان

(١) الأنف بضمين : الجديدة .

(٢) في تاج العروس : « الشط : الرجل الثقيل البطن البطيء . والثط : الكوسج الذي عرى وجهه من الشعر إلا طاقات في أسفل حنكه » .

(٣) في المصباح : « رجل فظ : شديد غليظ القلب » .

(٤) في أ ، ب : « فَعُول » .

(٥) سقط من ب .

(٦) في المزهر للسيوطي ٥٧/١ : « ليس في كلامهم فَعْلُول - بفتح الفاء - إلا صعفوق بلا خلاف ، وهو من موالى بني حنيفة ، وزرنوق بخلاف . وذلك في لغة حكاها أبو زيد واللحياني في نوادره ، والثاني المشهور فيه الضم .. » .

(٧) في تاج العروس : « الخدل : العظم الممتئي الساق والذراع ، والخدلة - بالفتح ، وتكسر داله - : هي المرأة الغليظة الساق المستديرتها » .

(٨) عن ب .



اسماً غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في « جَفَنَات » وبابه تأكيداً لمعنى الجمع ، وكيلاً يتوهم - لخفاء الألف - أنك أردت « جَفَنَة » ، فقد يوقف على هذه التاء بالهاء <sup>١</sup> ، وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو « جَفَان » .

فإن قيل : فما بال « فَعِيل » إذا كان وصفاً مشتقاً ، لا يكاد يُوجد مجموعاً جمع السلامة نحو : رَحِيم وعَلِيم ؟

قلنا : جمعُ السلامة فيه جائز <sup>٢</sup> ، ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت : رَحِيمِينَ ، والخروجُ من الكسر إلى الضم إذا قلت : رَحِيمُونَ ، فَعَدَلُوا عنه إلى فُعَلَاء . وأما « شعراء » فليس بجمع « شاعر » ، على القياس ، ولكنه جمع « فَعِيل » من شَعُرَ يَشْعُرُ ، فليس ما هو [ في <sup>٣</sup> ] وزن فاعل جارياً على فَعُل ، ولا يُوجد ذلك <sup>٤</sup> ، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شَعُرَ : شَعِير ، عَدَلُوا عنه إلى « فاعل » ، الذي فيه معنى النسب <sup>٥</sup> نحو : رَامِح ، وتَامِر ، ولا بِن . واستغنوا به ، فلما جمعوا رَدُّوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس ، وكأنهم إنما كرهوا موافقة اللفظ [ للفظ <sup>٦</sup> ] الشعير ، الذي هو أخو الحنطة ، فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعير ، كما أن رَامِحاً معناه : ذو رُمَح ، وليس هو من « رَمَح <sup>٦</sup> » ، وتَامِر ولا بِن كذلك ، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عُدُولٍ عن القياس ، لعدم الاشتباه والالتباس ، فافهم .

(١) في أ : « فقد يوقف على هذه الهاء بالتاء » . وفي ب : « فقد يوقف على هذا الباب بالتاء » . والوقوف على التاء بالهاء في جمع المؤنث قليل . والأعراف في ذلك سلامة التاء ، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم : دفن البناء من المكرماه . انظر شرح الشافية ٢/٢٩٢ .

(٢) في الكتاب ٢/٢٠٨ : « واعلم أنه ليس شيء من ذا يكون للآدميين يمتنع من الواو والنون ؛ وذلك قولهم : ظريفون ، وطويلون ، وليبيون ، وحكيمون » .

(٣) عن ب .

(٤) انظر المصباح المنير ، الخاتمة .

(٥) فاعل هنا بمعنى ذي كذا ، وذو الشيء منسوب إلى ذلك الشيء . فذو التمر ينسب إليه . وفاعل أو فَعَّال - كبغال - في هذا المعنى مسموعان . انظر شرح الشافية للرضي ٢/٨٤-٨٥ .

(٦) في تاج العروس : « ورجل رَامِح ورماح : ذو رَمَح . مثل لا بِن وتَامِر . ولا فعل له كما في الصحاح ؛ على أنه يقال : رَمَحَه - كمنعه - يرمحه رمحا : طعنه به ؛ أي بالرمح ، فهو رَامِح نَابِل ، وهو رَمَاح : حاذق في الرماحة »

## مسألة

## من باب الفاعل والمفعول به

قوله : « لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وُحِدَ ، وإذا تأخر ثُنِيَ وُجِعَ ، للضمير الذي يكون فيه <sup>١</sup> » .

ولعله أصبح من هذه ، قد تقدمت في صدر هذا الكتاب .  
فإذا كان في الفعل [ ضميره <sup>٢</sup> ] لحقته في التثنية علامة الإضمار وهي الألف ،  
وفي الجمع « الواو » . والفعل في كل حال مفرد ، لأنك لم ترد أن تضم فعلاً إلى فعل ،  
ولا « يفعل » إلى « يفعل » آخر <sup>٣</sup> .

فإن قيل : لم ظهرت علامة الإضمار في التثنية والجمع ولم تظهر في الواحد <sup>٤</sup> ؟  
قلنا : الفعل يدل على فاعل مطلق ، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه ؛ لأن التثنية  
والجمع معنى يطرأ على الأفراد ، والإفراد هو الأصل / ، ففعل الواحد مستغن عن ظهور  
علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلاً ؛ وليس كذلك في التثنية والجمع ، لأن السامع  
لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل .

فإن قيل : فضمير الفاعل المستتر [ في <sup>٥</sup> ] الفعل كيف يصح استتاره فيه ، والفعل

(١) الجمل ٢٢ . وقد نقده ابن السيد في إصلاح الخلل ورقة ١٧ ، قال : « وكان الوجه أن يقول : وإذا تأخر  
لحقه ضمير الاثنين والجمع ، أو ثنى الضمير الذي فيه وجمع ، أو نحو ذلك . ووجه الاعتذار له أن يقال :  
نسب التثنية والجمع إلى الفعل مجازاً ، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه ؛ من حيث كان الفعل والفاعل  
كالشيء الواحد ، وكان كالجزم منه ... » .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر الكتاب ٥/١ .

(٤) انظر السيرا في على الكتاب ٥/١ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ٨٤ .

(٥) عن ب .

كلمة مؤتلفة من حروف ، والحروف أعراض في اللسان أجزاء من الصوت ، لا يستتر فيها شيء ولا يظهر إذ ليست بجسم ؟

فالجواب : أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح ، لا على الحقيقة ؛ لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعلم للناشئين .

وتحقيق القول أن الفاعل مضمّر في نفس المتكلم ، ولفظ <sup>١</sup> الفعل متضمن له دال عليه ، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره ، وعبرنا عنه بمضمّر - ولم نعبر عنه بمحذوف ، كما قلنا في المضمّر المفعول العائد على الاسم الموصول - لأن المضمّر هنا قد <sup>٢</sup> لفظ به في النطق ، ثم حذف تخفيفاً ، نحو قولك : « الذي رأيت ، والذي رأيت » . ويجوز حذفه في التثنية والجمع ؛ فلما كان ملفوظاً [ به <sup>٣</sup> ] ثم قطع من اللفظ تخفيفاً ، عبر عنه بالحذف ، وليس كذلك ضمير المرفوع ، لأنه لم ينطق به ثم حذف . ولكنه مضمّر في النية مخفي في الخلد <sup>٤</sup> ، والإضمار هو الإخفاء ، والحذف هو القطع من الشيء ؛ فهذا فرق ما بينهما ، وهو واضح لا خفاء به ، ولا غبار عليه .

---

(١) في ب : « ونفس الفعل » .

(٢) في أ ، ب : إذ قد .

(٣) عن ب .

(٤) الخلد : البال .

## [ في إلحاق علامة التانيث بالفعل ]

قد تلحقُ العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين ، فليست حينئذ بضمير ؛ إذ لم يتقدم مذكورٌ يعود [ إليه <sup>١</sup> ] ، ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع ، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى ؛ إذ [ كانوا <sup>٢</sup> ] يُسمُّون بالجمع والتثنية نحو : فلسطين ، وقنسرين <sup>٣</sup> ؛ وكذلك : سلمان ، وحمدان ، يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع ؛ فهذا ونحوه [ مما <sup>٤</sup> ] دَعَاهم إلى تقديم العلامة في نحو قولهم : « أكلوني البراغيث <sup>٥</sup> » . وقد وَرَدَ في الصحيح نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ ... » . وكما أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين <sup>٦</sup> ، فكذلك <sup>٧</sup> التاء في : ظَفِرَتْ يداك ، وقامت هِنْدُ ، ليست للفعل ؛ [ إذ الفعل <sup>٨</sup> ] عبارة عن الحدث ، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة

(١) زيادة ليست في أ ، ب .

(٢) عن ب .

(٣) في أ ، ب : تشرين . وما أثبتته هو الصواب ، وهو كذلك في الروض ٣٧/١ ، والكتاب ١٧/٢ ، ١٨ . وانظر تاج العروس ، باب الطاء ، وقنسر .

(٤) سقط من ب .

(٥) في البحر المحيط ٣٤/٣ : « وقد نازع السهيلي النحويين في قولهم إنها [ أي لغة أكلوني البراغيث ] لغة ضعيفة ، وكثيراً ما جاءت في الحديث » . ومن نص أبي حيان ونص السهيلي هنا ، يفهم أن السهيلي لم يعتمد إلى تخريج حديث « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، وأن ما نسب إليه في حاشية الصبان ، في باب الفاعل ، ليس بصحيح . انظر الصبان ٤٨/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٥/١ .

(٧) في أ ، ب : « وكذلك » .

التأنيث إلا في التحديد ، نحو : ضربة وقتلة . وقد تقدم أن الفعل لم يشتق من المصدر محدوداً ، وإنما يدل عليه مطلقاً . فثبت بهذا أن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تقدم ذكرها ؛ إلا أنها ألزم للفعل منها ؛ إذ كل العرب تقول : قامت [ هند<sup>١</sup> ] ، ولا تكاد تقول : قاموا إخوتك ، إلا قليل منهم . وقد ذكر النحويون فروقاً في ذلك وعِللاً غيّنا عن ذكرها ؛ إذ كانت في كتبهم مسطورة<sup>٢</sup> . ولكننا نشير إلى فصول أغفلوها من أحكام تاء التأنيث .

زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه [ حقيقياً ، فلا بدّ من لحوق « تاء » التأنيث في الفعل ، وإن كان تأنيثه<sup>٣</sup> مجازياً كنت مخيراً في إثبات التاء وتركها . وزعموا أن « التاء »<sup>٣٤</sup> أ في ( قالت / الأعراب<sup>٤</sup> ) لتأنيث الجماعة ، [ وتأنيث الجماعة<sup>٥</sup> ] غير حقيقي . وقد كان على هذا لحوق التاء في قوله تعالى : ( وقال نسوة<sup>٦</sup> ) أولى ؛ إذ كان تأنيث النسوة حقيقة .<sup>٤٧</sup> ب وانفقوا على أن الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث ، فلا بدّ من إثبات / [ تاء<sup>٧</sup> ] التأنيث ، وإن لم يكن تأنيثه حقيقة . ولم يذكروا فروقاً بين تقدم الفعل وتأخره . وفي هذا كله وهن لأصولهم ، ودليل على قلة تحصيلهم .

ومما يسألون عنه أن يقال : إذا لحقت « التاء » لتأنيث الجماعة ، فلم لا يجوز في الجمع [ المسلم<sup>٨</sup> ] ، فيحسن : « قالت الكافرون » و « قالت الظالمون » ، كما حسن : ( قالت الأعراب ) و « ذهبت الأحقاد » ، ونحوه ؟

ومما يسألون عنه أن يقال : إذا كان لفظ الجماعة مؤنثاً ، فلفظ الجمع مذكر ، فلم روعي لفظ التأنيث ، ولم يراع<sup>٩</sup> لفظ التذكير ؟

(١) في أ ، ب : تشرين . وما أثبتته هو الصواب ، وهو كذلك في الروض ٣٧/١ ، والكتاب ١٧/٢ ، ١٨ . وانظر تاج العروس ، باب الطاء ، وقنسر .

(٢) انظر الكتاب ٥/١ .

(٣) عن ب .

(٤) سورة الحجرات ، آية ١٦ .

(٥) سورة يوسف ، آية ٣٠ .

(٦) سقط من ب .

(٧) في أ ، ب : يراعى .

فإن قالوا : أنت مخير ، إن راعيت لفظ الجمع ذكرت ، وإن راعيت لفظ الجماعة أنثت .

قلنا : هذا باطل ، فإن أحداً من العرب لا يقول : الهندات ذهب ، ولا : الجمال انطلق ، ولا : الأعراب تكلم ، مراعاةً للفظ الجمع ، فدلّ على أن الأمر بخلاف ما ذكره ، والله أعلم .

والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله ، ولم يحجز بينهما حاجز ، لحقت التاء علامة للتأنيث ، ولا يبالى [ إذا <sup>١</sup> ] كان [ تأنيث ] الفاعل <sup>٢</sup> حقيقة أم مجازاً ، تقول : طالت النخلة ، كما تقول : جاءت المرأة ، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر ، كالحوادث والحدثان ، والأرض مع المكان ، فقد جاء :  
فإن الحوادث أودى بها <sup>٣</sup>  
ولا أرض أبقل إبقالها <sup>٤</sup>

حمل الحوادث على الحدثان ، وحمل الأرض على الموضع والمكان ، مع أنه شعر ، والشعر موضع ضرورة .

فإذا فصلت الفعل عن فاعله ، فكلمنا بعد عنه قوي حذف العلامة منه ، قالوا : حضر القاضي اليوم امرأة . وفي القرآن : ( وأخذ الذين ظلموا الصيحة <sup>٥</sup> ) . هذا مثل هذا

(١) عن ب .

(٢) في أ ، ب : « كان الفعل حقيقة ... » .

(٣) للأعشى . ورواية الديوان ١٧٥ :

فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث ألوى بها

وانظر الكتاب ٢٣٩/١ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ .

(٤) لعامر بن جوين الطائي ، وصدره :

فلا مزنة ودقت ودقها

انظر الكتاب ٢٤٠/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٥ . وفي تاج العروس روى :

ولا روض أبقل إبقالها

(٥) سورة هود ، آية ٦٧ .

في الجواز . كما أنه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعاً ؛ تقول : المرأة حضرت ، كما تقول : الصبيحة أخذتهم ، والنحلة طالت . وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ الفعل إذا تأخر كان [ فاعله <sup>١</sup> ] مضمراً فيه متصلاً به اتصالَ الجزء بالكل ، فلم يكن بُدُّ من ثبوت التاء لقرطِ الاتصال .

وإذا تقدم الفعل متصلاً بفاعله الظاهر ، فليس مؤخر الاتصال كهو <sup>٢</sup> [ مع <sup>٣</sup> ] المضمّر ، لأنَّ الفاعل الظاهر كلمة والفعل كلمة أخرى ، والفاعل المضمّر والفعل كلمة واحدة ، فكان حذف « التاء » في قامت هند ، وطالت النحلة ، أقرب إلى الجواز منه في قولك : النحلة طالت .

فإن حجز بين الفعل وفاعله حاجز ، كان حذف « التاء » حسناً ، وكلما كثرت الحواجز كان حذفها أحسن .

فإن كان الفاعل جمعاً مكسراً أدخلت التاء لتأنيث الجماعة ، وحذفت لتذكير اللفظ ؛ لأنه بمنزلة الواحد [ في أن <sup>٣</sup> ] إعرابه كإعرابه ، ومجراه في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس .

فإن كان الجمع مسلماً فلا بد من التذكير لسلامة لفظ الواحد ؛ فلا تقول : قالت الكافرون ، [ كما لا تقول : قالت الكافر <sup>٤</sup> ] ؛ لأنَّ اللفظ بحاله لم يتغير بطرء الجمع عليه .

فإن قلت : فلم لا تقول : « الأعراب قال » ، و « الجمال ذهب » ، كما يجوز ذلك في حال تقديم الفعل ؟

قلنا : ثبوت « التاء » إنما كان مراعاة لمعنى الجماعة ؛ فإن أردت ذلك المعنى أثبت « التاء » ، وإن تأخر الفعل لم يحز حذفه لاتصال الضمير ، وإن [ لم <sup>٤</sup> ] ترد معنى الجماعة

(١) سقط من ب .

(٢) قال السهيلي في أماليه ٤٠ : « قالوا : زيد كهو ، فأدخلوها على المنفصل » .

(٣) سقط من ب .

(٤) عن ب .

٤٨ ب حذف « التاء » إذا تقدم الفعل ، واحتيج<sup>١</sup> إليها إذا تأخر لأن / ضمير [ الفاعلين<sup>٢</sup> ] جماعة في المعنى وليسوا بجمع ، لأن الجمع مصدر : « جمعت أجمع » ، فن قال : إن التذكير في « ذهب الرجال » و « قام الهندات » مراعاة لمعنى الجمع ، فقد أخطأ .  
وأما حذف التاء من ( قال نسوة ) فلأنه اسم جمع بمنزلة رهط ونفر ، ولولا أن فيه هاء التانيث لقبح<sup>٣</sup> « التاء » في فعله . ولكنه قد يجوز أن يقال : « قالت نسوة » كما تقول : « قالت فتية وصبية » .

فإن قلت « النسوة » -- بالألف واللام -- كان دخول « التاء » في الفعل أحسن من تركها ، كما كان ذلك في ( قالت الأعراب ) ، لأن الألف واللام للعهد ، فكأن الاسم قد تقدم ذكره ، فأشبهت حال الفعل حاله إذا كان فيه ضمير يعود إلى مذكور ؛ من أجل الألف واللام ، فإنها تردّ على معهود .

فإن قيل : فإذا استوى ذكر « التاء » وتركها في الفعل المفصول<sup>٤</sup> عن الفاعل المؤنث ، فما الحكمة لاختصاصها في الفعل في قصة شعيب<sup>٥</sup> ، وحذفها في قصة صالح [ في قوله : ( وأخذ الذين ظلموا الصبيحة<sup>٦</sup> ) ؟

فالجواب : أن الصبيحة في قصة صالح<sup>٧</sup> ] في معنى العذاب والخزي ؛ إذ كانت منتظمة بقوله سبحانه وتعالى : ( ومن خزى يومئذ ، إن ربك هو القوي العزيز<sup>٨</sup> ) ، فصارت الصبيحة عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية ، فقوي التذكير ، بخلاف الآية [ الأخرى<sup>٩</sup> ] ، والله أعلم .

(١) في أ ، ب : « ولم يحتج إليها » . ومثله في البدائع ١/١٢٥ .

(٢) سقط من ب .

(٣) في أ ، ب ، والبدائع ١/١٢٥ : « لفتحت » .

(٤) في أ ، ب : المفعول .

(٥) في قوله تعالى : ( وأخذت الذين ظلموا الصبيحة ) ، سورة هود ، آية ٩٤ .

(٦) سورة هود ، آية ٦٧ .

(٧) عن ب .

(٨) سورة هود ، آية ٦٦ .



فإن قيل : فلم قلتُم : إن التاء حرف ولم يجعلوها علامة إضمار إذا تأخرت ، وعلامة تأنيث إذا تقدمت ؟

قلنا : قول العرب : الهندان قامتا وفعلتا ، بالتاء والضمير معاً ، يدل على أن التاء حرف وليست بضمير ؛ إذ لا يكون للفعل ضميران / فاعلان ، وهذا بين لا خفاء به ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : فما الفرق بين <sup>١</sup> قوله عز وجل : ( فمنهم من هدى الله ، ومنهم من حقت عليه الضلالة <sup>٢</sup> ) ، [ وبين قوله <sup>٣</sup> ] : ( وفريقاً حق عليهم الضلالة <sup>٤</sup> ) حتى ثبت التاء في إحدهما ، وحذفت في الأخرى ؟

قلنا : لو كان هذا السؤال في غير القرآن ما احتاج إلى جواب ؛ لأن الإثبات والحذف جائزان ، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما شاء ، ولكن كلام [ الحكيم <sup>٣</sup> ] الخبير ليس كغيره من الكلام ، لإعجازه في الأسلوب والانتظام . والفرق بين الموضعين المتقدمين لائح من وجهين ، أحدهما لفظي والآخر معنوي . أما اللفظي فهو أن الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل [ في قوله : ( حق عليهم الضلالة ) أكثر منها في قوله ( حقت عليه الضلالة ) ، وقد تقدم أن الحواجز بين الفعل والفاعل <sup>٣</sup> ] كلما كثرت كان حذف « التاء » أحسن .

وأما الفرق من جهة المعنى فإن ( مَنْ ) في سورة النحل واقعة على الأمة <sup>٥</sup> ، وهي مؤنثة لفظاً ، ألا تراه يقول سبحانه : ( ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً <sup>٦</sup> ) ، ثم قال تعالى : ( ومنهم من حقت عليه الضلالة ) ، أي : من الأمم أمم ضلت وحقت عليها الضلالة [ ولو قال بدل ذلك : ضلت ، لتعينت التاء ، ومعنى الكلامين <sup>٦</sup> ] واحد ؛ وإذا كان

(١) في أ ، ب : « في قوله » .

(٢) سورة النحل ، آية ٣٦ .

(٣) عن ب .

(٤) سورة الأعراف ، آية ٣٠ .

(٥) في أ ، ب : « على الجملة » . وهو تحريف . وفي البدائع ١٢٦/١ : « واقعة على الأمة والجماعة » .

(٦) عن البدائع ١٢٧/١ .

معنى الكلامين واحداً كان إثبات التاء أحسن من تركها ؛ لأنها ثابتة فيما هو [ في <sup>١</sup> ]  
 معنى الكلام . و [ ليس <sup>٢</sup> ] كذلك قوله تعالى : ( وفريقاً حق عليهم الضلالة ) ، لأن  
 معناه : وفريقاً ضلوا ، بغير تاء في اللفظ ، فليحسن حذفها إذا فيما هو في معناه ، فكثيراً  
 ٤٩ ب ما تفعل العرب ذلك ، تدع حكم اللفظ / الواجب له في القياس ، إذا كان في معنى  
 الكلمة ما ليس له ذلك الحكم ؛ ألا تراهم يقولون : « هو أحسن الفتيان وأجمله » [ في  
 معنى : هو أحسن فتى وأجمله <sup>٢</sup> ] ، ونظائره كثيرة . فإذا حسن الحمل على المعنى فيما <sup>٣</sup>  
 كان القياس أن لا يجوز ، فما ظنك به حيث يجوز القياس والاستعمال .

وأحسن من هذه العبارة أن تقول : إنهم أرادوا « أحسن شيء وأجمله » ، يجعل  
 « شيء » مكان « فتى » في اللفظ ؛ لأن في الصحيح قوله عليه السلام : « خير نساء ركن  
 الإبل صالح نساء قریش ، أحناء على ولد في صغره ، وأرعاه [ على زوج <sup>٢</sup> ] في ذات  
 يده <sup>٤</sup> » ؛ فلو كان التقدير هناك : « أحسن فتى » حين ذكر الفتيان ، لقلنا هنا : « أحناءها  
 على ولد » ، إذا ذكر النسوان . ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه <sup>٥</sup> ، والله المستعان .

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) في أ ، ب : فإ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ٧/٣ .

(٥) انظر الروض الأنف ٤٤/١ .

## [ في تقديم الفاعل ]

قوله : « واعلم أن الوجه تقديم الفاعل <sup>١</sup> » .

قَسَمَ النحويون هذا الفصل أربعة أقسام :

قِسْمٌ لا يجوز فيه إلا تقديم الفاعل على المفعول ، نحو : ضرب موسى عيسى ،  
وضربت حذام قطام ؛ وكل موضع لا يظهر فيه علامة إعراب .

وقسَمٌ لا يجوز فيه تأخير المفعول ، نحو : [ وإذ <sup>٢</sup> ] ابتلى إبراهيم ربه <sup>٣</sup> ) ، من أجل  
الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذكر <sup>٤</sup> .

وقسم يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره ، نحو : ضرب زيد عمراً .

وقسم يكون فيه تقديم المفعول أحسن ، نحو : أعجب زيداً ما كره عمرو <sup>٥</sup> ، لأن  
الفاعل لا يظهر فيه الإعراب ، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب أولى ، حرصاً  
على إفهام المخاطب .

والذي ذكره حق ، ولكننا ننبه على مسألتين :

إحداهما : لا يجوز فيها تأخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك .

(١) الجمل ٢٤ .

(٢) سقط من ب .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٢٤ .

(٤) انظر الخصائص ٢٩٤/١ ، ومغني اللبيب ، الباب الرابع ، المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً

ورتبة ٥٤٥ .

(٥) انظر مغني اللبيب ، الباب الرابع ، ما يعرف به الفاعل من المفعول .

ومسألة يقدم فيها الفاعل على المفعول ، فإن أُنْخِر انعكس المعنى ، واختلف المقصد والمغزى .

أما المسألة الأولى فقولك : « ضرب القوم بعضهم بعضاً » ، لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول <sup>١</sup> ؛ إذ كان الأصل أن يقال : ضرب بعضهم بعضهم ؛ إذ حق البعض <sup>٢</sup> أن يضاف إلى الكل ظاهراً أو مضمراً ؛ فلما حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل ، لم يجوزوا تأخير الفاعل فيقولوا : ضرب بعضاً بعضهم ؛ لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوى وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه ؛ فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة ، صارت الحاجة إليه مرتين .

فإن قيل : فما المانع <sup>٣</sup> من إضافة « بعض » إلى الضمير إذا كان مفعولاً دون الفاعل ، فتقول : [ ضرب القوم بعضهم بعض ، أو : ضرب القوم بعضٌ بعضهم <sup>٤</sup> ] ؟

قلنا : الأصل أن يذكر [ الضمير <sup>٥</sup> ] فيهما جميعاً ؛ فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفاً ، كان حذفه مع المفعول - الذي هو كالفضلة في الكلام - أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بد منه ولا غنى عنه ، وليتصل بما يعود عليه ويقرب منه . نعم قد يضاف إليه « بعض » وهو مفعول ، إذا كان البعض الآخر مجروراً ، كقولك : خلطت القوم بعضهم

---

(١) في الارتشاف ورقة ٢١٥ :- « وذكر الرندي والبهاري أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل : ضرب القوم بعضهم بعضاً ؛ لأن الفاعل مفسر له . وذكر البهاري أنه لا يجوز تقديم الفاعل إذا كان المفعول مفسراً له ، نحو : ضرب بعض القوم بعض » .

(٢) بين النحاة خلاف في تعريف بعض ، ففي تاج العروس : « ولا تدخله اللام ، أي لام التعريف ، لأنها في الأصل مضافة ، فهي معرفة بالإضافة لفظاً أو تقديرًا ، فلا تقبل تعريفاً آخر ، خلافاً لابن درستويه والزرجاني ، فإنما قالوا : البعض والكل . قال ابن سيده : وفيه مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، يعني أن هذا الاسم لا ينفصل عن الإضافة » .

(٣) في أ ، ب : « فما المانع له » .

(٤) في أ ، ب : « إذ كان » .

(٥) ما بين القوسين عن البدائع ١/١٢٨ . وفي أ : « فتقول بعضهم » . وفي ب : « ضرب بعضهم بعضاً » .

(٦) عن ب .

(٧) في أ ، ب : إذ .

ببعض ؛ لأن رتبة المفعول ههنا التقديم [ على المجرور ، كما كانت رتبة الفاعل التقديم <sup>١</sup> ]  
على المفعول ، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم .

هـ ب . وأما المسألة الأخرى / التي يختلف فيها المعنى ، فثل أن يكون قبل الفعل « إنما » ،  
نقول : إنما يأكل زيد الخبز ، فحققت ما يتصل ومحقت ما ينفصل . وهذه عبارة أهل  
سمرقند في « إنما » ، يقولون : إنها وضعت لتحقيق [ المتصل وتمحيق المنفصل ، وتلخيص <sup>١</sup> ]  
هذا الكلام أنها نفي وإثبات ، فأثبت لزيد أكل الخبز المتصل به في الذكر ، ونفيت ما  
عده ، فعناه : ما يأكل زيد إلا الخبز . فإن قدمت المفعول ههنا فقلت : إنما يأكل الخبز  
[ زيد ، اختلف المعنى ، وانعكس مقصد الكلام ، فكأنك قلت : ما يأكل الخبز <sup>١</sup> ]  
إلا زيد .

فهذه المسألة تخالف الأربعة الأقسام <sup>٢</sup> التي ذكرها النحويون ؛ لأن المعنى في جميع  
تلك الأقسام قدمت أو أخرت [ واحد <sup>٣</sup> ] ، والمعنى في هذه المسألة مختلف ، ألا ترى  
أن معنى / قوله تعالى : ( إنما يخشى الله من عباده العلماء <sup>٤</sup> ) ليس كقولك : إنما يخشى  
العلماء الله ، لأنك إذا أخرت نفيت الخشية [ عن غير العلماء ، وإذا قدمت التفاعل نفيت  
الخشية <sup>٥</sup> ] أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى . وهذا واضح لاختفاء به عند التأمل . والله الموفق .

ومما يوضح لك [ ما ذكرنا <sup>١</sup> ] من النفي والإثبات في « إنما » قول همام <sup>\*</sup> :

أدافع عن أعراض قومي وإنما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي

- 
- (١) عن ب .  
(٢) في أ : الأربعة أقسام . وقد أدخل السهيلي « أل » على المضاف والمضاف إليه . والبصريون ينكرونه .  
انظر المقتضب ١٧٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، والإنصاف ٣٣٣ .  
(٣) سقط من ب .  
(٤) سورة فاطر ، آية ٢٨ .  
(٥) هو أبو فراس همام بن غالب ، الفرزدق . من شعراء الطبقة الأولى الإسلامية ، عظيم الأثر في اللغة .  
توفي سنة ١١٠ هـ . ورواية الديوان ٧١٢/٢ :

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فجعل الضمير المنفصل [ وهو 'أنا فاعلاً ، وهو متصل بي اللفظ بالفعل ، وما  
ذاك إلا أن بينه وبين الفعل حاجزاً في المعنى ، وهو «إلا» ، فكأنه قال : ما يدافع عن  
أعراضهم إلا أنا أو مثلي . فقد وضع لك النفي والإثبات المذكوران في «إنما» .

اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذي هو [ ذو<sup>١</sup> ] وصلة إلى وصف<sup>٢</sup> النكرات بالأجناس فقالوا : هذا رجل ذو مال ، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من « المال » ونحوه اسماً يكون وصفاً للرجل جارياً عليه ، كما أمكنهم ذلك في الفعل ، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف . فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم [ الذي قبلها في الإعراب ، ليكون جريها عليه في الإعراب رابطاً لها به ، وإضافتها إلى الاسم ] الذي بعدها رابطاً بينها وبينه ، حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره .

وإذا أرادوا وصف النكرة بجملة ، كان الضمير الذي فيها رابطاً لها بالاسم الموصوف بها ، كقولك : مررت برجل أبوه قائم ، فلم يحتاجوا إلى أكثر من الضمير العائد ، فإذا أرادوا وصف المعرفة بجملة لم يمكنهم من ذلك ما أمكنهم في النكرة لوجهين : أحدهما : أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين ، [ فعلم أن الجملة بعدها تبيين<sup>١</sup> ] لها ، وتكملة لفائدتها .

(١) عن ب .

(٢) في أ : « إلى الوصف النكرات بالأجناس » . وفي ب : « وصف النكرات والأجناس » .

هذا ويقول أبو حيان في الارتشاف ، ورقة ٢٩٤ : « وذى - بمعنى صاحب - وفروعه : ذوا ، ذوو ، وذات ، وذاتا ، وذوايا ، وذوات . وأكثر النحاة على أنها لا تدخل إلا على الأجناس ، وأن أصلها أن تدخل على النكرة ، ودخلت على المعرف بأل ، لا على ما أصله التعريف كالمضمر والعلم ، فلا تقول : ذو زيد ، ولا : ذوه » .

الوجه الثاني : أن الجملة تنزل منزلة النكرة لأنها خبر ، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجمله لا بما يعرفه ؛ فصلاح أن يوصف بها النكرة ، والمعرفة بخلاف هذا كله . لو قلت : جاءني زيد أبوه قائم ، على جهة الوصف ، لما ارتبط الكلام بعنصره ببعض ، لاستقلال كل واحد منهما بنفسه ، فجاءوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى [ وصف <sup>١</sup> ] النكرة بالأجناس ، وهي قولك : ذو ، فقالوا : هذا زيد ذو قام أبوه ، وذو وجهه حسن . هذه لغة طي ، وهي الأصل ، قال الشاعر <sup>٢</sup> :

وبثري ذو حفرت وذو طويت /

٥١ ب

ثم إن [ أكثر <sup>١</sup> ] العرب لما رأوه اسماً وصفت به المعرفة ، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف ، فأدخلوا الألف واللام عليه . ثم ضاعفوا اللام كيلاً يذهب لفظها الإدغام ، ويذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف ، فجاء منه هذا اللفظ : الذو . فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة ، قلبوا « الواو » منه ياء ؛ إذ ليس في كلامهم « واو » متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب « ياء » ، كقولهم : دلو وأدل . ولا تطول بتكثير النظائر ، لأن الأصل معروف عند الشادين . فلما انقلبت الواو ياء ، والضمة كسرة ، صار اللفظ « الذي <sup>٣</sup> » .

وإنما صحت الواو في قولهم « ذو » لأنها كانت في حكم التوسط ؛ إذ المضاف مع المضاف إليه كالاسم الواحد .

وفي معنى « ذو » <sup>٤</sup> الذي هو مضاف طرف من معنى [ ذا <sup>١</sup> ] الذي هو اسم مبهم ؛

(١) عن ب .

(٢) هو سنان بن الفحل الطائي . والبيت من جملة أبيات ذكرها أبو تمام في الحماسة . وصدده :  
فإن الماء ماء أبي وجدي

انظر شرح الحماسة للتبريزي ١٥٢/٢ .

(٣) في الارتشاف ورقة ١٣٦ عند الحديث عن أصل الذي : « ومذهب الفراء أن الأصل ذا وتا اسمي إشارة . ومذهب السهيلي أن أصل الذي « ذو » ، وله وللبراء تمحلات حتى صار الذي » .

(٤) في ب : « ذو والذي » .



ألا تراه يبين بأسماء الأجناس كقولك : هذا الغلام ، وهذا الرجل ، فيتصل بها على جهة البيان ، كما يتصل بها « ذو » على جهة الإضافة ؛ ولذلك قالوا في المؤنث من [ الذي : التي ، بالتاء ، كما قالوا في المؤنث من <sup>١</sup> ] ذا : هاتا ، وهاتين . والله أعلم .

وأما استحقاقه للبناء - أعني الذي - فلما ذكره النحويون من مضارعة الحرف والإيهام والنقصان في نفسه ، حتى كأنه بعض كلمة <sup>٢</sup> .

وأما إعرابه في حال التثنية <sup>٣</sup> فلأن علامة التثنية هي الألف ، وهي بعينها علامة الرفع في الأسماء ، فلم يكونوا لينوه وفيه علامة الإعراب ، ولم يكونوا ليسقطوها فيبطل معنى التثنية ، فكان ترك مراعاة علة [ البناء <sup>٤</sup> ] أهون عليهم من إبطال معنى التثنية . ، ولذلك أعربوا « اثني عشر » ، و « هذين » ، و « يا زيدان » <sup>٥</sup> .

فإن قيل : فما بالهم بنوا الجمع - أعني الذين - وهو على حد التثنية ، وفيه علامة الإعراب ؟

قلنا : الجمع يفارق التثنية من وجهين ، أحدهما : أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب الواحد بالحركات ؛ نعم ، وقد يكون الجمع اسماً واحداً في اللفظ كقولك : قوم ورهط .

الثاني : أن الجمع <sup>٦</sup> في حال نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد ، من حيث كان آخره ياء مكسوراً ما قبلها ، فحملوا الرفع الذي هو أقل حالاته على النصب والخفض ، وغلبوا عليه البناء ، حيث كان لفظه في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء .  
٣٧ أ وليس كذلك التثنية ، لأن ياءها مفتوح ما قبلها ، فلا يضارع لفظها في شيء من أحوالها / لفظ الواحد .

(١) سقط من ب .

(٢) انظر أسرار العربية ٣٨٣-٣٨٤ .

(٣) في أ ، ب : التانيث .

(٤) عن ب .

(٥) كذا ، ولم أجد من أعربه .

(٦) يعني بالجمع والواحد : الذين والذي .

وأما النون في «الدين» فلا معتبر بها ؛ لأنها ليست في الجمع ركناً من أركان صيغته ،  
لسقوطها في الإضافة وفي ضرورة الشعر ، كما قال <sup>١</sup> :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم      هم القوم [ كل القوم ] يا أم خالد

[ ما ]

وأما «ما» الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى «الذي» ، وليست كذلك ، وإن وافقت «الذي» في أكثر أحكامها ، فإنها مخالفة لها في المعنى [ وفي بعض الأحكام .

أما المعنى <sup>٢</sup> ] فإن «ما» اسم مبهم في غاية الإبهام ، حتى إنها تقع على كل شيء ،  
وتقع على ما ليس بشيء ؛ ألا ترى أنك تقول : إن الله عالم [ بما كان ] <sup>٣</sup> وما لم يكن .  
[ وما لم يكن ] معدوم ، والمعدوم ليس بشيء ، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى  
توصل بما / يوضحها ؛ وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة «الذي» ، فهي توافق  
«الذي» في هذا الحكم ، وتخالفه في أنها لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوتة <sup>٤</sup> ؛ لأن صلتها  
تغنيها عن النعت . وأيضاً فلو نعتت بنعت زائد على الصلة لارتفع إبهامها ، وفي ارتفاع  
الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها .

٥٢ ب

وتفارق «الذي» أيضاً في امتناعها من التثنية والجمع ، وذلك أيضاً لفرط إبهامها .

فقد وضح لك ما بينها وبين «الذي» من الفرق في المعنى والحكم . فإذا ثبت ما قدمناه  
فلا يجوز أن توجد إلا موصولة ؛ لأنه لا يعقل معناها إلا بالصلة ، ولا يجوز أن توجد  
إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع ؛ لأنها لا تخلو من الإبهام أبداً . ولذلك كان في لفظها  
ألف آخرة ، لما في الألف من المد والالتساع في هواء الفم ، مشاكلة لاتساع معناها في

(١) هو الأشهب بن رميلة . والبيت من شواهد الكتاب ٩٦/١ . وانظر المقتضب ١٤٦/٤ .

(٢) عن ب .

(٣) في ب : بكل شيء كان .

(٤) في الارتشاف ورقة ٢٩٦-٢٩٧ : « فإذا كانت من وما موصولتين ، فالصريون يجيزون أن يوصفا ، تقول :  
جاءني من في الدار العاقل ، ونظرت إلى ما اشتريت الحسن . ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز وصفهما . وأما  
غيرهما من الموصولات كالذي والتي فيوصف ويوصف به . وكذلك ذو وذات في لغة طي » .

الأجناس . فإذا أوقعوها على نوع بعينه ، وخصوا ما يعقل وقصروها عليه ، أبدلوا الألف نوناً ساكنة ، فذهب امتداد الصوت ، وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى ؛ فقالوا : من عندك . تخصيصاً بما يعقل . وإذا كان أمرها كذلك [ و ' ] وقعت على جنس من الأجناس ، وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة الذي لا بد للصلة منه ، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة [ له ' ] ؛ فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه من الإعراب والمعنى . فإذا أوقعت « ما » على ما هو فاعل في المعنى ، كان ضميرها فاعلاً في المعنى واللفظ ، كقولك : كرهت ما أصابك . فما مفعولة لكرهت في اللفظ [ وهي فاعلة لأصاب ، فالضمير الذي في أصاب فاعل في اللفظ ] والمعنى .

٣ وإذا وقعت على مفعول ، كان ضميرها مفعولاً لفظاً ومعنى . كقولك : سرفي ما أكلته ، وأعجبني ما لبسته . فهي في المعنى مفعولة ، لأنها عبارة عن الملبوس والمأكول ، فضميرها مفعول في اللفظ والمعنى . وكذلك إذا وقعت على المصدر كان ضميرها مفعولاً مطلقاً ؛ لأن المصدر كذلك ٢ . وإن وقعت على الظرف كان ضميرها مجروراً بفي ؛ لأن الظرف كذلك هو في المعنى ٣ ، إلا أنها لا تقع من المصادر إلا على ما تختلف أنواعه للإبهام الذي فيها ، وسيأتي شرح ذلك وبيانه آخر الفصل ، إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : أليس قد وَقَعْتَ على ما يعقل في مواضع من القرآن وكلام العرب ٤ ، خلافاً لما نص عليه النحويون ، كقوله تعالى : ( ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ٥ ) .

(١) عن ب .

(٢) يأتي تمثيله لذلك بنحو : أعجبني ما صنعت . وقوله إن المعنى : « أعجبني الفعل الذي صنعته ، كما تقول : أعجبني ما لبست أو : ما أكلت ، فيكون معناه : الثوب الذي لبسته ، أو الطعام الذي أكلته . فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك ، وقعت على المصدر والظرف ، وهي في كل هذا بمعنى الذي » . انظر فيما يأتي المسألة ٣٤ .

(٣) مثل لذلك بنحو : « طالما أقمنا في هذا المكان ، وطالما قعدنا » ، فما واقعة على الزمان ، والفعل بعدها متعد إلى ضميره . والتقدير : طال زمان أقمنا فيه ، وقعدنا فيه . والزمان مبهم .

(٤) في ب : والكلام .

(٥) سورة ص : آية ٧٥ .

وكقوله سبحانه : ( والسماء وما بناها <sup>١</sup> ) ، وكقوله : ( ولا أنتم عابدون ما أعبد <sup>٢</sup> ) ؟

قلنا : هي في كل هذا على أصلها من الإيهام والوقوع على الجنس العام ، لم يُرد بها ما يُراد بـ « مَنْ » من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره . ومن فهم جوهر الكلام عَرَف ما نقوله ، واستبان [ له <sup>٣</sup> ] من الحق سبيله .

أما قوله عز وجل : ( ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ) ، فهذا كلام وَرَد في معرض التوبيخ والتبكيك للعين على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا التبكيك ٥٣ ب [ والتوبيخ <sup>٤</sup> ] [ من <sup>٣</sup> ] حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن / لعل أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه ؛ إذ لا ينبغي التكبر لمخلوق على مخلوق مثله ، إنما التكبر للمخالق وحده ، فكأنه يقول له - سبحانه - : لم عصيتي وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا ، وشرفته وأمرتكَ بالسجود له ؟ فهذا موضع « ما » ؛ لأن معناها أبلغ ولفظها أعم . وهو في الحجة أوقع ، وللعذر والشبهة أقلع ، فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن خلقت ؟ لكان استغهاً مجرداً من توبيخ وتبكيك ، ولتوهم أنه وَجَب السجود [ له <sup>٣</sup> ] من حيث كان يعقل ، أو لعل موجودة في ذاته وعينه . وليس الأمر كذلك ، فلا معنى لتعيينه بالذكر ، وترك الإيهام في اللفظ .

وكذلك قوله تعالى : ( والسماء وما بناها ) ، لأن القسم تعظيم للمقسم به ، واستحقاقه للتعظيم من حيث بنى وأظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السماء ، ومن حيث سواها بقدرته ٣٨ أ وزينها بحكمته . فاستحق التعظيم وثبت له القدرة ، كائناً ما كان هذا المعظم / . فلو قال : « من بناها » ، لم يكن في اللفظ دليل على استحقاقه للقسم به ، من حيث اقتدر على بنائها ، ولكان المعنى مقصوراً على ذاته ونفسه دون الإيماء إلى أفعاله الدالة على عظمته المنبئة عن حكمته ، المفصحة لاستحقاقه التعظيم من خليقته .

(١) سورة الشمس ، آية ٥ .

(٢) سورة الكافرون ، آية ٣ ، ٥ .

(٣) عن ب .

(٤) سقط من ب .

وكذلك قولهم : « سبحان [ ما <sup>١</sup> ] يسبح الرعد بحمده » ؛ لأن الرعد صوت عظيم [ من جرم عظيم <sup>٢</sup> ] ، فالمسيح به لا محالة أعظم ، واستحقاقه للتسبيح من حيث سبحته العظيما من خلقه ، لا من حيث كان يعلم . ولا نقول : « يعقل » في هذا الموضع ، تأديباً وتأسياً بالشرعة .

فإذا تأملت ما ذكرناه ، ونظرت <sup>٣</sup> في آخر الفصل ما نذكره من « ما » الواقعة على المصدر ، استبان لك جهالة القائلين من النحويين أن « ما » مع الفعل بتأويل المصدر <sup>٤</sup> ، وأن المعنى : والسماء وبنائها <sup>٥</sup> ؛ فلا لصناعة النحو وفقوا ، ولا لفهم التأويل رزقوا ، وأكثروا الحزَّ وأخطأوا المفصل وما طبقوا <sup>٦</sup> .

وأما قوله عز وجل : ( ولا أنتم عابدون ما أعبد ) ، فما على بابها ، لأنها واقعة على معبوده - عليه الصلاة والسلام - على الإطلاق ؛ لأن امتناعهم من عبادة الله تعالى ليس لذاته ، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله ، ولكنهم كانوا جاهلين به ؛ فقوله : ( ولا أنتم عابدون ما أعبد ) ، أي : إنكم لا تعبدون معبودي ، ومعبوده هو كان يعرفه دونهم ، وهم جاهلون به <sup>٧</sup> .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يَشْتَهُون مخالفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حسداً له ، وأنفة من اتباعه ؛ فهم لا يعبدون معبوده لا كراهية لذات المعبود ، ولكن كراهية لاتباع محمد صلى الله عليه وسلم ، وشهوة لمخالفته في العبادة ، كائناً ما كان معبوده ، وإن لم يكن معبوده إلا الحق سبحانه وتعالى . فعلى هذا لا يصح في

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) في ب : « وذكرت » .

(٤) في المقتضب ٥٢/٢ : « والوجه الذي عليه النحويون إنما هو : والسماء وبنائها » ، بتصرف .

(٥) في ب : « وبنائها » . وفي القاموس : « بناه يبنيه بنيا ، وبنينا ، وبنية وبناية » .

(٦) المفصل : ملتقى العظمين من الجسد . والتطبيق : إصابة السيف المفصل حتى يبين العضو .

(٧) فناسب « ما » لإيهامها .

النظم البديع والمعنى النبیه الرفیع ، إلا « ما » ، لإيهامها ومطابقتها الغرض الذي تضمنته الآية ، وبالله التوفيق .

ووجه ثالث - وهو : ازدواج الكلام - أصلٌ في البلاغة ، وبديع في الفصاحة ، مثل قوله عز وجل : ( نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ <sup>١</sup> ) و ( من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه <sup>٢</sup> ) ، فسمي المعاقبة اعتداء لازدواج الكلام وحسن / الانتظام . وكذلك قوله عز وجل : ( لا أعبد ما تعبدون ) ومعبودهم لا يعقل ، ثم ازدوج مع هذا الكلام قوله : ( ولا أنتم عابدون ما أعبد ) ، فاستوى اللفظان وإن اختلف المعنيان ، كما كان ذلك في قوله عز وجل : ( نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ) ، و [ في <sup>٣</sup> ] قوله عليه الصلاة والسلام : « إن فلاناً هجاني ، فاهجه اللهم » . هذا حسن من جهة اللفظ ، والذي قدّمناه أقوى في المعنى ، وأنفى للشك وأجلى للعمى ، والله الموفق لسبيل الهدى ، والمشكور على ما هب من نعمي .

#### زيادة فائدة في الآية

إن قيل : ما الفائدة في تكرير لفظ الفعل في بنية المستقبل ؟ حين أخبر عن نفسه ، وتكريره \* بلفظ الماضي حين أخبر عنهم ، فقال : ( ولا أنتم عابدون ما أعبد . ولا أنا عابد ما عبدتم ) ؟

قلنا : في ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله - عز وجل - له من الزيف والتبديل والانحراف عن عبادة مولاه ، وأن معبوده واحد في الحال و [ في <sup>٤</sup> ] المال ، وهو له بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم في الدين وأغراضهم ، فهم مُعَرَّضُونَ لأن يعبدوا اليوم إلهاً ، وغداً آخر ، فلذلك قال : ( لا أعبد ما تعبدون ) يعني الآن ، ( ولا أنتم عابدون ما أعبد ) أنا الآن أيضاً . ثم قال : ( ولا أنا عابد ما عبدتم ) يعني فيما يستقبل .

(١) سورة التوبة ، آية ٦٧ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٣) سقط من ب .

(٤) كذا يقول السهيلي « على بنية المستقبل » ، وقد أنكر من قبل أن يكون المضارع للمستقبل إلا على تقدير الحكاية .

(٥) في أ ، ب : « وكرره » .

(٦) عن ب .

وأدخل في « ما » معنى الشرط ، ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي ، وهو مستقبل في المعنى ، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط ، كأنه يقول : « مهما عبدتم شيئاً فلا أعبده » .

فإن قيل : وكيف يكون فيها الشرط وقد عمل فيها الفعل ، وليس لها جواب ؟ قلنا : لم نقل إنها شرط محض ، ولكن [ فيها <sup>١</sup> ] طرّف من معناه ، لوقوعها على غير مُعَيَّن وإيهامها في المعبودات ، كما كان ذلك في « مَنْ » في قوله عز وجل : ( كيف نكلم مَنْ كان في المهد صبياً <sup>٢</sup> ) ، حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي ، وقد عمل فيها الفعل وليس له جواب ، لقربها من الشرطية في المعنى ؛ لأن معنى الكلام : « من كان في المهد صبياً ، فكيف نكلمه ؟ » . فجاءت « كان » بلفظ الماضي ، والمراد بها الاستقبال ، لما فيها من معنى الشرط . وهذا كله معنى قول « الزجاج » <sup>٣</sup> وغيره . فإذا ثبت هذا فلا تُنَكِّرَنَّ أن يكون في « ما » من قوله تعالى : ( ما عبدتم ) معنى الشرط ، بل هو فيها أبين ، وإذا كان كذلك فقد وضحت الحكمة التي من أجلها جاء الفعل بلفظ الماضي من قوله : ( ولا أنا عابد ما عبدتم ) ، بخلاف قوله : ( ولا أنتم عابدون ما أعبد ) ، ليعد « ما » فيها عن معنى الشرط ؛ تنبيهاً من الله تعالى على عصمة نبيه - صلى الله عليه وسلم - [ عن <sup>٤</sup> ] اتباع هواه ، وتوفيقه إياه [ إلى <sup>٤</sup> ] أن لا يتخذ رباً سواه ، لا إله إلا هو .

## فصل

### في وقوع « ما » على المصدر

قد قدمنا أن « ما » اسم مبهم يقع على جميع الأجناس ، والمصدر جنس من الأجناس ،

(١) سقط من ب .

(٢) سورة مريم ، آية ٢٩ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، من أصحاب المبرد ، وقد خلفه هو وابن كيسان في رئاسة النحو ، على أن أبا إسحاق - كما يقول السيرافي - : « كان أشد لزوماً لمذهب البصريين من ابن كيسان » . وللزجاج مصنفات كثيرة . توفي رحمه الله سنة ٣١١ . وقيل : سنة ٣١٦ ، وقد أناف على الثمانين . انظر طبقات النحويين البصريين للسيرافي ٨٠ . ومراتب النحويين لأبي الطيب ٨٣ .

(٤) عن ب .

٣٩ أ فمعنى وقوعه عليه أن يعنى بها مصدرًا / ، ثم تصلها بفعل [ وفاعل ' ] ، ثم تعمل ذلك الفعل في ضمير المصدر ، وهو العائد على « ما » ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، تقول : أعجبنى ما صنعت ، أي : أعجبنى الفعل الذي صنعته ، كما تقول : أعجبنى ما لبست أو ما أكلت ، فيكون معناه الثوب الذي لبسته ، أو الطعام الذي أكلته . فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك ، فكذلك وقعت على المصدر والظرف / وهي في كل هذا بمنزلة « الذي » كما تقدم .

وظن بعض النحويين<sup>٢</sup> أن التي يعنى بها المصدر ليست بما الأولى ، وإنما هي بمنزلة « أن » مع الفعل ، بتأويل المصدر . وليس كما ظنوه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : يعجبنى ما تجلس ، كما تقول : يعجبنى أن تجلس وأن تخرج وأن تقعد . ولا تقول في هذا كله « ما » ؟

والأصل في هذا الفصل أن « ما » لما كانت اسماً مبهماً ، لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه ؛ فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويُعبر بها عنه ، كقولك : يعجبنى ما صنعت ، وما عملت ، وما فعلت . وكذلك تقول : ما حكمت ، لأن الحكم مختلف أنواعه ، وكذلك الصنع والفعل والعمل .

فإن قلت : يعجبنى ما جلست ، وما انطلق زيد ، كان غثاً من الكلام ، لخروج « ما » عن الإبهام ، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني ، لأنه<sup>٣</sup> يكون التقدير حينئذ : أعجبنى الجلوس الذي جلست ، والقعود التي قعدت ، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله ، رافعاً للإبهام ، فلا معنى حينئذ لـ « ما » .

فأما قوله تعالى : ( ذلك بما عصوا<sup>٤</sup> ) ، فلأن المعصية تختلف أنواعها . وقوله سبحانه وتعالى : ( بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون<sup>٥</sup> ) ، فهو كقولك : لأعاقبك

(١) عن ب .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٦٧ ، ٣٧٧ ، ٤١٠ . والمقتضب ٣/ ٢٠٠ ، وشرح الكافية ٢/ ٥١ ، والجمع ١/ ٤٨ .

(٣) في ب : لأنه لا يكون .

(٤) سورة البقرة ، آية ٦١ .

(٥) سورة التوبة ، آية ٧٧ .



بما ضربت زيدا ، وبما شتمت عمرا ، أوقعتها على الذنب ، والذنب مختلف الأنواع ، ودل ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك ، فكأنك قلت : لأجزيك بالذنب الذي [ هو <sup>١</sup> ] ضرب زيد ، أو شتم عمرو . فما على بابها غير خارجة [ عن <sup>١</sup> ] إيهامها .

وأما قولهم : طالما أقمنا في هذا المكان وطالما قعدنا ، فما واقعة على الزمان ، والفعل بعدها متعد إلى ضميره ، والتقدير : طال زمان أقمنا فيه وقعدنا فيه ، والزمان مبهم .

وأما قولهم : كلما جاء زيد كلمته ، فما التي أضيف إليها « كل » ظرف زمان في المعنى ، فهي كالتي قبلها .

وأما قولهم : اجلس كما <sup>٢</sup> جلس زيد ، و ( صلُّوا كما رأيتموني أصلي <sup>٣</sup> ) ، فقد ظن أكثر الناس أنها بمعنى المصدر هنا . وقد تبين فساد هذا المذهب ؛ لأن الفعل ههنا خاص غير عام ، ولكنها كافة للخافض ، ومهيئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل ، كما كانت كذلك في « رب » من قوله عز وجل : ( ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين <sup>٤</sup> ) . وفي « إن » من قولك : إنما يقوم زيد ، كفتها عن العمل ، وهياتها لوقوع الفعل بعدها ، وكذلك كفت « رب » و « كاف » التشبيه عن العمل ، وهياتها لوقوع الجمل بعدهما . والشاهد بما قلناه قوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي بكر - رضي الله عنه - :

( أن كما أنت ) ، [ فأنت <sup>٥</sup> ] مبتدأ والخبر محذوف ، فلا مصدر ههنا ، لأنه لا فعل ثم . فكذلك هي مع « الكاف » إذ كان ثم الفعل . فهذا بين لا خفاء به ، وكذلك هي مع « بعد » من قولك : « بعدما جلس عمرو » . وليست مصدرية لما تقدم من إبطال ذلك ، ولكنها

(١) عن ب .

(٢) في أ : « ما » . وفي ب : « بما » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ١/١٦٢-١٦٣ .

(٤) في أ : « أكثرهم » .

(٥) سورة الحجر ، آية ٢ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ١/١٧٤ .

كافة لبعد عن الخفض ، مهية لوقوع الجمل بعدها ؛ ألا ترى إلى قول الشاعر <sup>١</sup> :  
[أعلاقة أم الوليد <sup>٢</sup>] بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص  
فليس ههنا فعل فيكون معها مصدراً ، كما لم يكن ذلك في قوله - صلى الله عليه  
وسلم - : « أن كما أنت » .

فإن قيل : فما بالهم لم يفعلوا في « قبل » ما فعلوا في « بعد » ، فيقولوا « جئت قبل  
٥٦ ب ما ذهب زيد » ، كما قالوا : / بعدما ؟

قلنا : في امتناعهم من ذلك في قبل شاهد لما قدمناه ، من أنها ليست بمصدر ، لأنه  
لا يمتنع : قبل أن يقوم زيد ، فيكون [ أن <sup>٣</sup> ] مع الفعل بمعنى المصدر .  
فإن قيل : فلم لا تكون كافةً لقبل ، مهية لوقوع الجمل بعدها ، كما كانت  
كذلك في بعد ؟

قلنا : لا يصح أن توجد كافة لأسماء الإضافة ، فإنها تكون كافة [ للحروف <sup>٤</sup> ]  
وما ضارعها ، و « بعد » أشد مضارعة للحروف من « قبل » ؛ لأن « قبل » كالمصدر في  
لفظها ومعناها ؛ تقول : « جئت قبل الجمعة » ، تريد الوقت الذي تستقبل فيه الجمعة ،  
والجمعة بالإضافة إلى ذلك الوقت قابلة ، كما قال الشاعر :  
نَحْجُ معاً . قالت : أَعاماً وقَابِلَه°

[ فإذا كان <sup>٣</sup> ] العام الذي بعد عامك يسمى قابلاً ، فعامك الذي أنت فيه قبل ،

---

(١) هو المزار بن سعيد الفقعسي . والبيت من شواهد الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ ، والمقتضب ٥٤/٢ . ومغني اللبيب  
٣٤٤ .

(٢) ما بين القوسين ليس في أ ، ب .

(٣) عن ب .

(٤) سقط من ب .

(٥) صدره : فقلت : امكثي حتى يسار لعلنا .

والبيت من شواهد الكتاب ٣٩/٢ ، ولا يعرف قائله .

ولفظها<sup>١</sup> من لفظ قابل . فقد بان لك من جهة اللفظ والمعنى أن « قبل » مصدر في الأصل . والمصدر كسائر الأسماء لا يُكفَّ<sup>٢</sup> ، ولا يُهَيَّأ لدخول الجمل بعده ، وإنما ذلك في بعض الحروف العوامل ، لا في شيء من الأسماء . وأما « بعد » فهي أبعد عن شبه المصدر . وإن كانت تقرب من لفظ البعد ومن معناه . فليس قُرْبُهَا [ من لفظ<sup>٣</sup> ] المصدر [ كقرب<sup>٤</sup> ] قبل ؛ ألا ترى أنهم لم يستعملوا من لفظها اسمَ فاعل ، فيقولون في العام الماضي : باعد . كما قالوا في العام المقبل : قابل . / فقابل : اسم فاعل من الفعل الذي قبلُ مصدرٌ له . فتأمل هذا فإنه مفيد دقيق ، وقد جلوته لك في مِنصَّة التحقيق .

## فصل

### [ في ما الموصولة ]

اعلم أن « ما » إذا كانت موصولة بالفعل الذي لفظه عَمَل أو صَنَع أو فعل ، وذلك الفعل مضاف إلى فاعل غير الباري - سبحانه وتعالى - فلا يصح وقوعها إلا على مصدر ؛ لإجماع العقلاء من الأنام ، في الجاهلية والإسلام ، على أن أفعال الآدميين لا تتعلق بالجواهر والأجسام ؛ لا تقول : عملت جبلاً ، ولا : صنعت جبلاً ولا حديداً ، ولا حجراً ، ولا تراباً ولا شجراً . فإذا ثبت ذلك وقلت : أعجبني ما عملت ، وما فعل زيد ، فإنما تعني الحدّث . فعلى هذا لا يصح في تأويل قوله سبحانه : ( والله خلقكم وما تعملون<sup>٥</sup> ) إلا قول أهل السنة : إن المعنى : والله خلقكم وأعمالكم . ولا يصح قول المعتزلة<sup>٦</sup> من جهة المنقول ولا من جهة المعقول ؛ لأنهم زعموا أن « ما » واقعة على الأصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها ، وقالوا : تقدير الكلام : خلقكم والأصنام التي تعملون ؛ إنكاراً منهم أن<sup>٧</sup>

(١) في أ : « ولفظه » .

(٢) في أ ، ب : « لا يكف به » .

(٣) عن ب .

(٤) سورة الصافات ، آية ٩٦ .

(٥) قال الزمخشري في الكشاف ٣٩/٤ : « يعني : خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام » .

(٦) في أ : « لأن » . وفي ب : « أن لا » .

تكون أعمالنا مخلوقة لله سبحانه . واحتجوا بأن نظم الكلام يقتضي ما قالوه ؛ لأنه [ قد <sup>١</sup> ] تقدم : ( أتعبدون ما تنحتون <sup>٢</sup> ) ، فما واقعة على الحجارة المنحوتة ، ولا يصح [ غير <sup>٣</sup> ] هذا من جهة النحو ولا من جهة المعنى ؛ أما النحو فقد تقدم أن « ما » لا تكون [ مع <sup>٣</sup> ] الفعل الخاص مصدراً . وأما المعنى فإنهم لم يكونوا يعبدون النحت ، وإنما كانوا يعبدون المنحوت . فلما ثبت هذا وجب أن تكون الآية التي هي ردّ عليهم وتقييد لهم كذلك « ما » فيها واقعة على الحجارة المنحوتة والأصنام المعبودة ؛ فيكون التقدير : أتعبدون حجارة تنحتونها ، والله خلقكم وتلك الحجارة التي تعملون <sup>٤</sup> ؟ هذا كله [ معنى <sup>١</sup> ] قول المعتزلة ، وشرح ما شبهوا به ، والنظم على تأويل أهل الحق / أبدع ، والحجة أقطع ، والمعنى لا يصح غيره . والذي ذهبوا إليه فاسد لا يصح بحال ؛ لأنهم مجمعون [ معنا <sup>١</sup> ] على أن أفعال العباد لا تقع على الجواهر والأجسام .

٥٧ ب

فإن قيل : فقد تقول : عملت الصفحة ، وصنعت الجفنة ؛ وكذلك الأصنام معمولة على هذا ؟

قلنا : لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلا بالصورة التي هي التأليف والتركيب ، وهي نفس العمل [ وأما الجوهر المؤلف المركب فليس بمعمول لنا ، فقد رجع العمل <sup>١</sup> ] والفعل إلى الأحداث دون الجوهر . وهذا إجماع منا ومنهم ، فلا يصح حملهم على غير ذلك .

وأما ما زعموا من حسن النظم وإعجاز الكلام فهو ظاهر ، وتأويلنا معدوم في تأويلهم ؛ لأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق للعبادة لانفراده بالخلق ، وإقامة الحججة على

(١) عن ب .

(٢) سورة الصافات ، آية ٩٥ .

(٣) سقط من ب .

(٤) قال الزمخشري في الكشاف ٤/٤٠ : « وشيء آخر ، وهو أن قوله ( ما تعملون ) ترجمة عن قوله ( ما تنحتون )

و « ما » في ( ما تنحتون ) موصولة لا مقال فيها ، فلا يعدل بها عن أختها إلا متعسف متعصب لمذهبه

من غير نظر في علم البيان ، ولا تبصر لنظم القرآن . »

من يعبد ما لا يخلق شيئاً و [هم يخلقون ، فقال : (أتعبدون ما تنحتون ، أي : ما لا يخلق شيئاً وهم<sup>١</sup> ] يخلقون ، وتَدْعُونَ عبادة من خلقكم وأعمالكم التي تعملون ، ولو لم يصف خلق الأعمال إليه في الآية ، وقد نسبها بالمجاز إليهم ، لما قامت له حجة [عليهم<sup>١</sup>] من نفس الكلام ؛ لأنه كان يجعلهم خالقين لأعمالهم ، وهو خالق لأجناس آخر ، فيشركهم معه في الخلق - تعالى الله عن قول الزائغين ، ولا لِعَا<sup>٢</sup> لعثرات المبطلين - فما أدحض حجّتهم ! وما أوهى قواعد مذهبهم ! وما أبين الحق لمن اتبعه ! نسأل الله الكريم أن يجعلنا من أتباع الحق وحزبه ، وأن يعصمنا من شبه<sup>٣</sup> الباطل وريبه .

وهذا الذي ذكرناه هو الذي قاله أبو عبيد<sup>٤</sup> في قول حذيفة : « أن يخلق صانع الخَزَم وصنّعه » . واستشهد بالآية<sup>٥</sup> ، وخالفه القُتَيْبِيُّ<sup>٦</sup> في «إصلاح الغَلَط» ، فغلط أشد

(١) عن ب .

(٢) يقال للعائر : لَعَأَ لك . وهو دعاء له بأن ينتعش من سقطته . ويقال : لا لِعَا لفلان ، أي : لا أقامه الله .

(٣) في أ ، ب : « من نسبه » .

(٤) هو القاسم بن سلام البغدادي ، صاحب التصانيف في الفقه والحديث واللغة . كان ديناً ورعاً جواداً . سمع شريكاً وابن المبارك وطبقتهما . قال عنه الإمام أحمد : « أبو عبيد أستاذ » . توفي رحمه الله بمكة سنة ٢٢٤ هـ ، عن ٧٣ سنة . انظر مراتب النحويين ٩٣ ، وإنباه الرواة ١٢/٣ . والعبر للذهبي ٣٩٢/١ .

(٥) قال أبو عبيد في كتابه تفسير غريب الحديث ٥٤٢ : (إن الله يصنع صانع الخزَم ويصنع كل صنعة ، فإن الخزَم شبيه بالخصوص ، وليس بخاص ، وبعض الناس يقول : هو خصوص المقل ، وهو أدق منه والطف ، وهو هذا الذي تعمل منه أحفاش النساء [جمع حفش] ، وهو البيت الصغير القريب السمك ] . وفي هذا الحديث تكذيب لقول المعتزلة الذين يقولون : إن أعمال العباد ليست بمخلوقة . وما يصدق قول حذيفة ويكذب قول أولئك ، قول الله تبارك وتعالى : ( والله خلقكم وما تعملون ) ، ألا ترى أنهم كانوا ينحتون الأصنام ويعملونها بأيديهم ، ثم قال لهم : ( خلقكم وما تعملون ) . وكذلك قول حذيفة : ويصنع كل صنعة » .

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي . من أسرة فارسية كانت تقطن مرو . ولد سنة ٢١٣ هـ ، ونشأ ببغداد فأخذ عن أعلامها ، ومنهم والده ، وابن سلام الجمحي والجاحظ والرياشي وغيرهم . وقد أثنى المكتبة العربية بفيض من المصنفات امتازت بالأصالة وحسن العرض ودقة المنهج ، وبلغت نيقة وأربعين كتاباً . وقد تلمذ له كثيرون . توفي رحمه الله فجأة ببغداد ، في رجب سنة ٢٧٦ هـ . انظر مقدمة تساويل مشكل القرآن للسيد أحمد صقر ، والعبر للذهبي ٥٦/٢ .

الغلط ، ووافق المعتزلة في تأويلها وإن لم يقل بقليلها <sup>١</sup> !

وتلخيص ما تقدم أن « ما » وغيرها من الموصولات إذا عنيت بها المصدر ، لم يجوز أن تكون الصلة فعلاً مشتقاً من ذلك المصدر <sup>٢</sup> ، لأن الصلة كالصفة توضح الموصول وتبينه ، والشئ لا يبين نفسه ؛ إذ لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر ، إلا أن تختلف أنواعه ، فتكون الصلة مميزة بين نوع ونوع .

(١) قال ابن قتيبة في إصلاح الغلط ورقة ٥٠ - بعد أن نقل نص أبي عبيد الذي قدمناه - : « وقد أغنانا الله بما في القرآن من الآي البينة ، المكشوفة المتنعة على حيل المعتزلة ، عن أن يحتج عليهم بما يجدون به السبيل إلى الاستزاء والظعن . وقد رأيت أبا عبيد شبه حديث حذيفة بهذه الآية ، وليس يشبهها ، وإنما تقع الحجة للمعتزلة بقول حذيفة : « إن الله يصنع كل صنعة » ، ولا تقع بقول الله عز وجل : ( والله خلقكم وما تعملون ) ، لأنه لم يرد : والله خلقكم وأعمالكم وإنما أراد : والله خلقكم والأصنام التي تعملون ؛ ألا تراه يقول : ( أتعبدون ما تنحتون ) يعني الأصنام ، لا النحت ، ثم قال : ( والله خلقكم وما تعملون ) . أراد : وتلك الأصنام . وليس هذا عندي موضع ذكر أعمالهم ولا فيها معنى يزيد في توكيد الحجة عليهم ... » .

(٢) يؤكد السهيلي بهذا ما سبق أن قدمه ، من أن « ما » لا تقع إلا على ما تختلف أنواعه . وتوضيح مراده هنا أن « ما » في قولك : « أعجبتني ما صنعت » ، يقصد بها في الحقيقة مصدر خاص نحو القيام أو الجلوس أو الاجتهاد ، فهو يقول : إذا عنيت بها المصدر لم يجوز أن تكون الصلة مشتقة من ذلك المصدر ، يعني لا تكون الصلة : قمت ، ولا جلست ، ولا اجتهدت ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يبين الشئ نفسه ، لأنه لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر ، والشئ لا يبين نفسه . وقد رد أن يكون الفعل خاصاً بقوله : إن ذلك يخرج « ما » عن الإبهام ، لأنه يكون التقدير حينئذ : « أعجبتني الجلوس الذي جلست » ، والقيود الذي قعدت » ، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله ، رافعاً للإبهام ، فلا معنى حينئذ لما . فأما إذا كانت الصلة مختلفة الأنواع نحو : ما صنعت وما عملت ، فيكون المعنى : أعجبتني العمل الذي عملته ، فهذا هنا تناسب في الإبهام بين الصلة والموصول . ولا شك أن الصلة وهي ( عملته ) تميز نوعاً من أنواع العمل .

## [ في ياء المتكلم ، والنون ]

قوله : « وإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء ، فغيرك فيه مرفوع ، لأنها ضمير المفعول به ، كقولك : أعجبني وأسخطني وأرضاني وسرني . وإن ظهر اسمك فيه بالياء فغيرك فيه منصوب ، لأنها ضمير الفاعل ، كقولك : كرهت وأحببت واشتهيت ، وما أشبه ذلك <sup>١</sup> » .

والضمير عند النحويين هي « الياء » وحدها ، و « النون » زائدة ، زيدت وقاية لآخر الفعل من الكسر . واستدلوا على ذلك بالقياس على ضمير المخاطب ، فإنه « كاف » في حال النصب والخفض . وكذلك ضمير الغائب « هاء » في حال النصب والخفض ، فوجب أن يكون ضمير المتكلم في حال النصب هي « الياء » التي في حالخفض ، و « النون » زائدة . وهذا قياس صحيح ، ولكن النص أقطع من القياس ، وأرفع للشك والالتباس . والنص الظاهر في ذلك للعرب : لعلي ، وليتي ؛ قال الله سبحانه وتعالى : ( لعلي آتيكم منها بقبس <sup>٢</sup> ) . فهذه [ ياء <sup>٣</sup> ] مفردة في حال النصب ، وكذلك قول ورقة بن نوفل :

فيا ليتني إذا ما كان ذاكم شهدت وكنت أولهم ولوجا <sup>٤</sup>

(١) هذا النص كله من الجمل ٢٥ ، ونص المخطوطتين : « وإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء ، فغيرك فيه منصوب ، لأنه ضمير المفعول » . وواضح أنه غير مستقيم .

(٢) سورة طه ، آية ٩٠ .

(٣) عن ب .

(٤) ذكره ابن إسحاق البيت في جملة أبيات ، أولها :

بلغت وكنت في الذكرى بلوجا لهم طالما بعث النبيجا

فجعل اسم ليت «ياء» مفردة دون «نون»<sup>١</sup> .

ووجه آخر [ وهو <sup>٢</sup> ] جعلهم «النون» مع [ الياء <sup>٣</sup> ] بعد حروف الخفض ، نحو قولهم : مني ، وعني ، ومن لدني ، كيلا يتوهم أن «عن» ، و «لدن»<sup>٣</sup> و «من» / أسماء مُضَافَةٌ إلى الياء ، فإذا وجدت النون والياء في موضع الخفض ، ووجدت الياء مفردة / في موضع النصب ، ثم وُجِدا معاً في موضع نصب ، علم قطعاً أن «الياء» هي الضمير دون «النون» .

٤١ أ

٥٨ ب

فإن قيل : فما فائدة النون ؟ ولم خصت بهذا الموطن دون سائر الحروف ؟

فالجواب : أنهم أرادوا فصل الفعل والحروف المضارعة له عن توهم الإضافة إلى «الياء» ، وكيلا يُظَنَّ ببعض الكلم أنها أسماء مضافة ، والإضافة فيها محال ، فألحقوها علامة الانفصال ، [ وعلامة الانفصال <sup>٢</sup> ] في أكثر الكلام هي النون الساكنة ، كما تقدم في التنوين ؛ فإنها لا توجد في الكلام إلا علامة لانفصال الاسم . حتى أدخلوها في القوافي في الاسم المعرف بالألف واللام ، إشعاراً بتمام البيت وانفصاله مما بعده ، كقولهم :

... .. الدموع الدُّرَقْنُ  
أَقْلَى اللوم عاذِل - والعَتَابَنُ\*

(١) انظر الروض الأنف ١/١٢٦ .

(٢) عن ب .

(٣) المشهور أن «لدن» ظرف زماني ومكاني كعند . وقول السهيلي إنها حرف ربما تابع فيه ابن كيسان ، ففي تاج العروس : «وقال ابن كيسان : لدن حرف بخفض ، وربما نصب بها» .

(٤) من رجز ينسب إلى العجاج ، وتمامه :

يا صاح ، ما هاج الدموع الدُّرَقْنُ

انظر الكتاب ٢/٢٩٩ ، وشرح المفصل ٩/٣٣ .

(٥) لجرير ، وعجزه :

وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

انظر الكتاب ٢/٢٩٨ ، وشرح المفصل ٩/٣٣ .



في الوصل ، فإن وقفوا استغنوا عنها . وقد تقدم من قولنا في « إذن » و « يومئذ » ما يعني عن إعادته . وكذلك زادوها قبل علامة الإنكار <sup>١</sup> حين أرادوا فصل الاسم من العلامة ، كقولهم : أزيدُ إنه <sup>٢</sup> ! وقول الأنصارية - وقد خطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بنتها لجُلييب <sup>٣</sup> - : « أَجْلَيْيبُ إنه <sup>٤</sup> ! » .

ومن العرب من لا يلحق هذه النون قبل علامة الإنكار ، فيقول في « عُمَر » مرفوعاً <sup>٥</sup> : أَعْمَرُوهُ . وفي « زيد » مرفوعاً : أزيدُنيه ! يحرك التنوين بالكسر ، فتقلب العلامة ياء . ومنهم من ي زيدُ فصل الاسم عن العلامة كيلا يتوهم أنها من تمام الاسم أو علامة جمع ، فيفصل بين الاسم وبينها بنون زائدة يُدخل عليها ألف الوصل لسكونها ، ثم يُحرّكها بالكسر لالتقاء الساكنين ، كما تقدم <sup>٦</sup> . فلما كان من أصلهم تخصيص النون بعلامة الانفصال ، وأرادوا فصل الفعل وما ضارعه عن الإضافة إلى « الياء » ، جَاءُوا بهذه النون الساكنة ، ولولا سكونُ الياء لكانت ساكنة كالتنوين ، ولكنهم كسروها لالتقاء الساكنين . كما كسروا التنوين في [أ<sup>٧</sup>] زيدُنية ، وبالله التوفيق .

(١) انظر الكتاب ٤٠٦/١ ، والمغني ٤١٣ . ومدة الإنكار هي الياء .

(٢) انظر الكتاب ٤٠٦/١ ، والخصائص ١٥٦/٣ .

(٣) صحابي . انظر قصة زواجه في الاستيعاب ٢٧١/١ وما بعدها .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٢٢/٤ .

(٥) في ب : « عمرو » .

(٦) يعني بما تقدم : أزيدُنه ، وأنا إنه . قال سيبويه ٤٠٧/١ : « واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن) ، فيقول : أَعْمَرُ إنه ، وأزيدُ إنه ، كأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً » . أما السهلي فالزيادة عنده على هذا الترتيب : نون يوتى بها للفصل ، ثم همزة الوصل .

(٧) الهمزة ساقطة من المخطوطتين .

## [ في ما وأي الاستفهاميتين ]

قوله : « تقول : ما دعاك إلى الخروج ؟ والمعنى : أي شيء دعاك إلى الخروج ؟ » .

ما : إذا كانت استفهاماً لم يكن لها صلة<sup>٢</sup> ؛ لأنها تنوب مناب ألف الاستفهام والاسم المستفهم عنه ، فلو كان ما بعدها صلة لم يجز<sup>٣</sup> أن يعمل فيها ؛ لأن الشيء لا يعمل بعضه في بعض ، وإذا لم يجز أن يعمل فيها ، ولا ثم<sup>٤</sup> عامل غيرها ، بطل خلو الاسم من أن يكون معمولاً فيه ؛ إذ حد الاسم : ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض .

فإن قيل : وما يؤمنكم أن يكون الفعل الواقع بعدها صلة غير عامل فيها ، بل في ضمير عائد عليها ، ويكون العامل فيها مضمراً تقديره : « اعلمني » أو : « بين لي » ما أكلته أو شربته ؟

قلنا : دخول حرف الجر عليها في قولك : لم جئت ؟ و : فيم رغبت ؟ - دليل قاطع في أن ما بعدها عامل فيها ، وظهور الإعراب في « أي » التي [ في<sup>٥</sup> ] معناها دليل آخر أيضاً . ووقوع الاسم المفرد بعدها دليل آخر ثالث ؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة إلا

(١) في الجمل ٢٥ : « ما دعا زيداً إلى الخروج ؟ لأنك تقول : ما دعاني إلى الخروج ؟ والتقدير : أي شيء »

دعا زيداً إلى الخروج ؟ » .

(٢) انظر المقتضب ١٧٣/٤ .

(٣) في أ : « لم يجز إلا أن ... » .

(٤) في أ : « عامل في غيرها » .

(٥) سقط من ب . .

[ على <sup>١</sup> ] حذف بقبح ، وذلك قولك : ما زيد ؟ و : ما ذاك ؟ ونحوه .

وأما إعرابها إذا كانت استفهاماً ، فعلى حسب ما يكون الاسم المستفهم عنه ، فإذا قلت : ما العين ؟ فهي في موضع الخبر ؛ لأنه المستؤل عنه . وإذا قلت : ما أصابك ؟ فهي في موضع / المبتدأ ، وسائر أحكامها واضح ، إلا أن حذف الألف منها في حال الخفض له سر ، وهو أنهم <sup>٢</sup> أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى ، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة <sup>٣</sup> ، ولم يَحذفُوا في حال النصب والرفع ، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد <sup>٤</sup> . فإذا اتصل بها حرف الجر أو اسم مضاف اعتمدت عليه ؛ لأن الخافض والمخفض بمنزلة واحدة [ أو بمنزلة كلمة واحدة <sup>٥</sup> ] .

نعم ، وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض ، ولكن إذا حذفوا الخبر ، يقولون : مه يا زيد ؟ [ أي <sup>١</sup> ] : ما الخبر ؟ وما الأمر ؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر [ في <sup>١</sup> ] اللفظ . ولكن [ لا بد <sup>١</sup> ] من هاء السكت لتقف عليها <sup>٥</sup> .

ومنه قولهم : « مهيم <sup>٦</sup> ؟ » ، كأن الأصل : مه يا امرؤ ؟ أو : يا مقبل ؟ ثم حذفوا إيجازاً [ و <sup>٤</sup> ] تخفيفاً ، كما قالوا : أيش ؟ يريدون : أي شيء ؟ و : م الله . يريدون : آمين الله . ثم صيروا الكلمتين كلمة واحدة ، فقالوا : مهيم ! قالها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعبد الرحمن بن عوف ، حين رأى عليه خلوقاً ، فأنكره <sup>٧</sup> .

وأما « أي » فعرب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة . وإنما لزمته الإضافة لأنه وضع

(١) عن ب .

(٢) في ب : « أنهم إذا » .

(٣) يريد الصلة التي تحدث عنها في صدر المسألة .

(٤) انظر مغني اللبيب ، ما الاستفهامية ٣٣٠ .

(٥) قال ابن مالك في شواهد التوضيح ٢٤٥ عند قوله تعالى للرحم (مه) : « أصل (مه) في هذا الموضوع (ما) الاستفهامية ، حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت . والشائع أن لا يفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة » .

(٦) في اللسان عن أبي عبيد : « مهيم : كلمة يمانية معناها : ما أمرك و ما هذا الذي أرى بك ؟ ونحوه » من الكلام » .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ٥/٧ .

لتمييز<sup>١</sup> البعض وتعيينه<sup>٢</sup> ، فلا بد من إضافته إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل .  
 فإن جعلته موصولاً عمل فيه ما قبله ولم يجز الإلغاء ، وإن جعلته استفهاماً عمل فيه ما بعده  
 ولم يجز أن يقع قبله إلا ما يجوز إلغاؤه كأفعال العلم والشك الداخلة على ما حقه الابتداء ،  
 فتقول : أيهم أخوك ؟ [ ولا تقول : ضربت أيهم أخوك ؛ لأن « ضربت » لا يُلغى ،  
 ٤٢ أ ولا : أيهم أخوك<sup>٣</sup> ] بالنصب ؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة / . فإن أضمرت مبتدأ  
 كأنك تقول : [ ضربت<sup>٣</sup> ] أيهم هو أخوك ، لتجعلها بمنزلة « الذي » . فحذف ذلك  
 المبتدأ قبيح في الكلام ، وربما جاز على قبحه ، ولذلك اختلفوا في إعراب قوله عز وجل :  
 ( ثم لنترعن<sup>٤</sup> من كل شيعة أيهم [ أشد<sup>٥</sup> ] :

ذهب الخليل إلى أنه محكي<sup>٦</sup> . كأنه يذهب إلى [ أن<sup>٥</sup> ] المعنى : لنقولن : أيهم  
 أشد<sup>٦</sup> ؟

وذهب سيبويه<sup>٧</sup> إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول ، وبني لمخالفته نظائره . حيث  
 لم يوصل بجملة ، والتقدير عنده : أيهم [ هو<sup>٣</sup> ] أشد .  
 فلو صرحت بـ « هو » لنصبت ثم بـ « نترعن » ، فلما اخترت بنيت « أي » لمخالفته  
 النظائر ، كما تقدم .

وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر ، أو وجدناه بعده في كلام  
 فصيح شاهداً له لم نعدل به قولاً ، ولا رأينا لغيره عليه طويلاً ، ولكننا لم نجد ما بني لمخالفته

(١) في أ : « وضع تمييزاً لبعض » . وفي ب : « وضع بتمييز » . .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٢١٧/٤ : « أي : مجازها مجاز ( ما ) و ( من ) ، إلا أن ( أي ) يسأل بها عن شيء  
 من شيء ، تقول : أي القوم زيد ؟ فزيد واحد منهم ، وأي بنيك أحب إليه ؟ » .

(٣) عن ب .

(٤) سورة مريم ، آية ٦٩ .

(٥) سقط من ب .

(٦) ذكر ابن هشام في المغني ٨٢ إعراب الخليل فقال : « والتقدير : لنترعن الفريق الذي يقال فيهم : أيهم  
 أشد » .

(٧) انظر الكتاب ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ .

غيره ، لا سيما مثل هذه المخالفة ؛ فإنه لا نسلم أنه حذف من الكلام شيء .

وإن قال : إنه حذف ولا بد ، والتقدير : أيهم هو أخوك ؟

فيقال : فلم لم يبنوا النكرة فيقولون : مررت برجل أخوك ، أو : رأيت رجلاً أبوك ؟ ولم خص « أي » بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته ثم يبنى للحذف ؟ ومتى وجدنا شيئاً من الجملة يحذف ثم يبنى الموصوف بالجملة من أجل ذلك الحذف ؟ وذلك الحذف لا يجعله متضمناً لمعنى الحرف ولا مضارعاً له . وهذه علة البناء وقد عذمت في أي !

وإنما المختار قول الخليل ، لكن يحتاج إلى شرح ، وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول ، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في « أي » ، كما تحكيه بعد العلم إذا قلت : قد علمت [ من <sup>١</sup> ] أخوك ؟ و : أقام زيد أم قعد ؟ فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول / الفعل ، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في « أي » الذي كان موجوداً فيها وهي استفهام ؛ لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت له ، استفهاماً كانت أو خبراً ، كما حكوا لفظ النداء في قولهم : « اللهم ، اغفر لي أيها الرجل » و « ارحمنا أيها العصابة » ، حكى لفظ هذا إشعاراً بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء . وكذلك هذا ، حكيت حاله في الاستفهام وإن ذهب الاستفهام ، كما حكيت حاله في النداء وإن [ ذهب <sup>٢</sup> ] النداء ، لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه .

وقول يونس : « إن الفعل ملغى <sup>٣</sup> » حق ، وإن لم يكن من أفعال القلب . وعلة إلغائه ما قدمناه من حكاية لفظ الاستفهام للاختصاص .

فإذا أتممت الصلة وقلت : ضربت أيهم هو أخوك ، زالت مضارعة الاستفهام ، وغلب عليه معنى الخبر ، لوجود الصلة التامة بعده ، وكان إلحاقه بالأسماء الموصولة أولى من تشبيهه بحال الاستفهام .

(١) عن البدائع ١/١٥٧ .

(٢) عن ب .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٨٩ .

وأما قوله سبحانه وتعالى : ( وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون <sup>١</sup> ) ، وإجماعهم على أنها منصوبة <sup>٢</sup> بـ « ينقلبون » لا بما قبلها . وقد كان يتصور فيها أن تكون منصوبة بـ « يعلم » [ لا <sup>٣</sup> ] على جهة الاستفهام . ولكن تكون موصولة ، والجملة صلتها ، والعائد محذوف . ولكن منع من هذا الوجه أصل قدمناه ، ودليل أقمناه على أن الاسم الموصول إذا عني به المصدر ، ووصل بفعل مشتق من ذلك المصدر ، لم يجز ، لعدم الفائدة المطلوبة من الصلة ، وهي إيضاح الموصول وتبيينه ، والمصدر لا يوضح بفعله <sup>٤</sup> المشتق [ من <sup>٥</sup> ] لفظه ، لأنه كأنه هو لفظاً ومعنى ، إلا في المختلف الأنواع كما تقدم .

ووجه آخر أقوى من هذا ، وهو أن « أيا » لا يكون بمعنى « الذي » حتى يضاف إلى معرفة <sup>٥</sup> ، فتقول : لقيت أيهم في الدار ؛ [ إذ <sup>٦</sup> ] من المحال أن يكون بمعنى الذي وهو نكرة ، و « الذي » لا ينكر . وهذا أصل يبنى عليه في « أي » .

## فصل

### في تحقيق معنى « أي »

وهو أن لفظ « ألف » و « ياء » مكررة ، راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره ، فنه : آية الشمس ، لضوئها ؛ لأنه ضوء يبينها ويميزها من غيرها . والآية : العلامة على الشيء . و : خرج القوم بأيّهم ، أي : بجماعتهم التي تتميز بها ويتميزون بها من الاختلاط بغيرهم ، قال الشاعر <sup>٦</sup> :

خَرَجْنَا مِنَ النَّقَبِ لَأَحْيَ مِثْلُنَا      بَأَيْتِنَا تُرْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا

(١) سورة الشعراء ، آية ٢٢٧ .

(٢) في أ ، ب : « موصولة » .

(٣) عن ب .

(٤) في أ ، ب : « فعله » .

(٥) انظر التسهيل ٣٤ .

(٦) هو بُرْج بن مُسْهِر الطائي . والبيت في اللسان : أيا .

ومنه : تَأَيَّتَ بِالْمَكَانِ ، أَي : تَلَبَّثْتَ<sup>١</sup> لَتَتَيْنِ شَيْئاً وَتَمَيَّزَهُ ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ بْنِ عَابِسٍ<sup>٢</sup> :  
قَفَ بِالْدِيَارِ وَقُوفَ حَابِسٍ      وَتَأَيَّ إِنَّكَ غَيْرُ يَأْسٍ  
وقال الكُمَيْتُ<sup>٣</sup> :

وَتَأَيَّ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرٍ<sup>٤</sup>

ومنه : تَأَيَّتَ ، بِالْمَدِّ ، أَي : تَطَاهَرْتُ حَتَّى عَرَفْتُ وَمَيَّزْتُ .  
ومنه : إِيَّاكَ ، وَإِيَّايَ ، هُمَا فِي الْمَضْمَرَاتِ . وَقَدْ أَشَارَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّهُ اسْمُ ظَاهِرٍ<sup>٥</sup> ،  
٤٣ أ فاشْتَقَاكَ مِمَّا تَقْدِمُ ، لِأَنَّهُ فِي / أَكْثَرَ الْكَلَامِ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ ، وَالْمَفْعُولُ إِنَّمَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ  
قَصْداً إِلَى تَعْيِينِهِ ، وَحِرْصاً عَلَى تَبْيِينِهِ ، وَصِرَافاً لِّلْوَهْمِ عَنِ الذَّهَابِ إِلَى غَيْرِهِ . وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ  
أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ<sup>٦</sup> ) ؛ إِذِ الْكَلَامُ وَارِدٌ فِي  
مَعْرُضِ الْإِخْلَاصِ وَتَحْقِيقِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَنَفْيِ غَوَارِضِ الْأَوْهَامِ عَنِ الْخُلُوصِ التَّامِ ؛ وَلِهَذَا  
اخْتَصَّتْ « أَي » بِبَدَاءِ مَا فِيهِ « الْأَلْفُ وَاللَّامُ » ، [ تَمَيِّزاً لَهُ وَتَعْيِيناً ، وَلِذَلِكَ صُيِّرَ بَعْضُ  
٦٤ ب لَفْظِهَا حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ فِي قَوْلِكَ<sup>٧</sup> ] / : أَيُّ زَيْدٍ ، وَتَفْسِيراً لِقَوْلِكَ : عِنْدِي عَيْنٌ ،  
أَي : صُوفَ . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفَاتِ هَذَا اللَّفْظِ .

وَأَمَّا وَقُوعُ « أَي » نَعْتاً لِّمَا قَبْلَهَا ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ ، فَإِنَّمَا تَدَرَّجَتْ  
إِلَى الصِّفَةِ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ ؛ كَأَنَّ الْأَصْلَ : أَيُّ رَجُلٍ ؟ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ التَّفْخِيمُ  
وَالْتَهْوِيلُ ، وَإِنَّمَا دَخَلَ التَّفْخِيمُ لِأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ إِظْهَارَ الْعِجْزِ وَالْإِحَاطَةِ بِوصْفِهِ ، فَكَأَنَّهُ مِمَّا

(١) فِي أ ، بَ : « تَثَبَّتْ » انْظُرِ اللِّسَانَ .

(٢) فِي أ ، ب : « حَابِسٌ » . وَهُوَ صَحَابِي . انْظُرِ الْاسْتِيعَابَ ١٠٤ ، وَالْبَيْتَ فِي تَرْجُمَتِهِ ، وَفِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ  
٥٦٣/٢ .

(٣) هُوَ الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ . شَاعِرٌ كُوفِيٌّ مَشِيعٌ لَّالِ الْبَيْتِ . وَلَدَ سَنَةَ ٦٠ وَتُوفِيَ سَنَةَ ١٢٦ هـ .

(٤) صَدْرُهُ : قَفَ بِالْدِيَارِ وَقُوفَ زَائِرٍ .

انْظُرِ الشَّعْرَ وَالشَّعْرَاءَ ٥٦٣/٢ ، وَاللِّسَانَ : أَيَا .

(٥) انْظُرِ الْإِنْصَافَ ٦٩٥ ، وَتَاجَ الْعُرُوسِ ، بِأَبِ الْأَلْفِ اللَّيْنَةِ .

(٦) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ ، آيَةُ ٥ .

(٧) عَنْ ب .

يستفهم عنه إذ يُجهل كُنْهُ . فأدخلوه في باب [ الاستفهام الذي هو موضوع لما يُجهل ] :  
 لذلك قال الله سبحانه : ( القارعة . ما القارعة ؟ ) و ( الحاقة . ما الحاقة ؟ ) ، أي :  
 إنها لا يُحاط بوصفها . فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قُرِبَ من النعت  
 والوصف ، حتى أدخلوه في باب [ النعت ، وأجروه في الإعراب على ما قبله . ونظائر  
 هذا في كلامهم كثيرة .

ويدلّك على دخول الاستفهام في باب النعت قول الراجز :

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطُ      جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ ؟<sup>٤</sup>

أي : فإنه في لون الذُّب ، إن كنت رأيت الذُّب . ويقول القائل : مررت بفارس  
 شجاع هل رأيت الأسد ؟ أي : فإنه مثله .

ويشبه هذه المسألة في التدرّج ما نذكره في باب النعت [ من قولهم <sup>٥</sup> ] : مررتُ  
 برجلٍ حَسَنٍ أبوه . [ والأصل : حَسَنُ أبوه <sup>٥</sup> ] بالرفع . والله المستعان ، [ وبه التوفيق <sup>٥</sup> ] .

(١) سورة القارعة ، آية ١ ، ٢ .

(٢) سورة الحاقة ، آية ١ ، ٢ .

(٣) عن ب .

(٤) ينسب هذا الرجز إلى المعجاج ، والأكثر على أنه لراجز لا يعلم . وهو من شواهد الإنصاف ١١٥ ،  
 والكمال ٨٧٥/٣ . وانظر اللسان « مذق » . ويروى : « إذا كان » . يقول المصنف : « صوابه : إذا كاد » .  
 والمذق : اللبن المزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء ، وهو الضييح . وبه يروى : جاءوا بضيح .

(٥) سقط من ب :



## باب النعت

## [ تحقيق معنى النعت ]

النعت : تخصيصُ الاسم بصفة هي له . أو لِسَبَب يُضاف إليه . وهو مصدر . نَعَتُ الشيءَ أَنْعَتُهُ « ، [ ثم ١ ] سَمَّوْا الاسمَ التابعَ للمنعوتِ نعتاً . وإنما هو اسمٌ منعوتٌ [ به ٢ ] . كما يقال : دِرْهَمٌ ضَرَبُ الأَمِيرِ ، و « هؤلاء خَلَقُ الله » ، أي : مخلوقون .

فإن قيل : فالاسم الأول كان أحق أن يسمى نعتاً ؛ لأنه المنعوت في الحقيقة . والثاني إنما هو منعوت به ؟ فعن هذا جوابان :

أحدهما : أن الاسم الثاني الذي هو نحو « عاقل » و « عالم » هو المقصود ببيان أحكامه . فوقعت التسمية عليه .

الجواب الثاني - وهو التحقيق - : أن اللفظ الدال على المعنى هو النعت على الحقيقة في هذا الباب ؛ لأنه فعل الناعت ، دون المعنى الذي يُعَبَّر عنه ، وذلك في ألفاظ النحويين كثير ؛ إذ من ألقاب النحوية ما هو نفس العبارة في الحقيقة ، كقولهم : تمييز ، وتوكيد ؛ فإن هذه [ كلمات هي ١ ] أنفس العبارة ، فهي مصادر على الحقيقة ، وليس كذلك الظرف [ و ٢ ] الفاعل والمفعول ؛ فإنها واقعة على المسميات والمعاني المعبر عنها ؛ ألا ترى إلى قول أبي القاسم : [ فالاسم ٢ ] ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً . يريد الشخص المسمى لأنه الفاعل دون اللفظ . ثم قال : أو دخل عليه حرف من حروف الخفض . والخفض لا يدخل على المسمى ، ولكن على اللفظ الذي هو الاسم .

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

## فصل [ في أنواع الصفات ]

النعته في المحدثين يكون بالصفة المعنوية نحو : عاقل وعالم ، وبصفة في معنى النفي كقولك : واحد وظاهر ؛ لأنها [ لا<sup>١</sup> ] تدل على معنى زائد موجود في نفس المنعوت ، وإنما تدل على نفي شيء عنه . ويكون بصفة فعلية ، إلا أن الفعل في المحدثين راجع إلى الصفة المعنوية ، لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل ، والحركة معنى في الذات ، بخلاف أفعال الباري - سبحانه - فإنها ليست بحركة [ فاعل<sup>١</sup> ] ، وإنما هي في غيره لا في نفسه .  
وَأما الصفة النفسية نحو قولك : « جوهر مُتَحَيِّزٌ » و « جسم متألف » فلا / تجدها .  
نعتاً في كلام العرب ؛ لأن المخاطب إن عرف النفس المنعوتة فقد عرف صفاتها النفسية ، فاستغنى عن النعت ، وإن لم يعرفها أخبر بما فيها حتى يعرفها .

٦٢ ب

فخرج من مضمون ما قلناه أن النعت قسمان : صفة معنوية ، وصفة نفس ، وأنَّ الصفة الفعلية نحو : رجل قائم ، معنوية [ أيضاً<sup>١</sup> ] ، لأن الفعل حركة كما تقدم .  
وتمَّ قسم ثالث ، وهو النعت المنبئ عن الكثرة والجمع ، وذلك ليس بصفة تقوم بالمنعوت ، كقولك : رجل طويل ؛ لأن الطول ينبئ عن كثرة أجزاء ، ومال كثير وبیت كبير ، وأشباه ذلك .

وجميع ما تقدم من أقسام النعوت يختص بالجواهر دون الأعراض ؛ إلا النعت المنبئ عن الكثرة والزيادة في الأدوات ، فلا يكون في الجواهر والأعراض ، تقول : علم كثير وحركة سريعة . وهو مجاز ؛ لأن سرعة الحركة راجع في التحقيق إلى حركات كثيرة متواليات .

نعم ، وقد يُوجد في الكلام نعتُ الأعراض بالصفات النفسية نحو قولهم : سَوَادٌ شديد ، وبياضٌ ناصع ، وحمرةٌ قانية ، وحرارةٌ شديدة ؛ إلا أن هذه النعوت راجعةُ [ عند<sup>٢</sup> ] الأشعرية إلى كثرة الأجزاء المتصفة بها ، وليست عندهم كصفات الألوان

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

ولا الأعراض ، لا معنوية ولا نفسية .

٤٤ أ وذهب غيرهم من المنطقيين / إلى أنها صفات نفسية وعبروا عنها بالكيفيات [ وإلى هذا القول أذهب ؛ فما تميّز سواد من سواد ، ولا بياض من بياض حتى صارت أنواعاً مختلفة إلا بصفات ذاتية وأحوال نفسية ، وهي الكيفيات <sup>١</sup> ] ، ولكن اللغات ضاقت عن وضع ألقاب لجميع [ أنواع <sup>١</sup> ] الأعراض ، فرجعت إلى وصفها بما هو مجاز في حقها ، أو بتميز بعضها من بعض بالإضافة إلى جواهرها ، كقولهم : رائحة مسك ، ورائحة تفاح .

فنعت الجواهر ثلاثة أقسام سوى الصفة النفسية ، ونعت الأعراض ثلاثة : صفة نفسية ، وصفة نفى به لا حادث ، وصفة تُنسب عن كثرة ذوات وليست بصفة في الحقيقة ، [ و <sup>٢</sup> ] إنما الصفة في الحقيقة ما يُضاف إلى ذات واحدة .

وأما صفات الباري - سبحانه - فلا نرى أن نسميها نعوتاً ، تخرجاً <sup>٣</sup> من إطلاق هذا اللفظ ، لعدم وجوده في الكتاب والسنة . وقد وجدنا لفظ الصفة في الصحيح . حتى قال عليه السلام للرجل الذي كان يقرأ ( قل : هو الله أحد ) في كل ركعة : لم تفعل ؟ فقال : أحبها لأنها صفة الرحمن <sup>٤</sup> ؛ فإذا ثبت ذلك فصفاته - سبحانه - تنقسم أربعة أقسام : [ نفسية <sup>١</sup> ] كقولك : موجود ، وإله ، وذات ، وشيء <sup>٥</sup> . ومعنوية كقولك : عالم وقادر ، لأنها تنسب عن معنى زائد على ذاته سبحانه . وصفة نفى كقولك : واحد وقُدوس ، لأنها تنسب عن نفى ثانٍ ، وعن نفى النقائص وما لا يليق بجلاله سبحانه . وصفة فعل كقولك : خالق ، ورازق ، وهي معنوية في المحدثين ، كما تقدم .

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) في أ ، ب : « تحرماً » .

(٤) سورة الإخلاص ، آية ١ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ١٤١/٩ .

(٦) انظر كتاب أصول الدين للبغدادي ١٢١ . ويقال إن أبا حنيفة أول من أطلق على الله الشبهة . انظر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور علي سامي النشار ٢٣٤/١ .

وعندي قسم خامس وهو الأسماء الجُمْلِيَّة ، وهو ما دلَّ كل واحد منها على معان لا على معنى مفرد ، كقولك : عظيم ومجيد ، فإن كل واحد من هذه الأسماء لا يُنبئ عن معنى مفرد ، فإن العظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات المدح ، والمجيد كذلك إنما هو في معنى الزيادة في الشرف على غيره ، « استمجد المرخ والعفار » ، و « أَمَجِدَ الناقَةَ عَنَقاً »<sup>٢</sup> . ولذلك تعرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لطلب الزيادة من / رَبِّهِ حين سأله الصلاة عن نفسه ، وعَلَّمَ أُمَّتَهُ كيف يُصَلُّونَ عليه ، فقال : « كما صليت على إبراهيم ؛ إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ » ، [ فطلب رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - المزيد من صلاته التي صَلَّاهَا أَنْ يُصَلِّيَ عليه ، كما صَلَّى على إبراهيم ، وتعرض للمزيد بقوله : إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ<sup>٣</sup> ] ، لما سمعه يقول : ( ولدينا مزيدٌ ) . ولم يصرح بطلبه تأديباً مع أبيه الخليل عليه السلام ، فجمع عليه السلام بين الأمرين ؛ إذ في ذكر الاسم من أسمائه - سبحانه وتعالى - تَعَرُّضٌ من العبد لطلب مقتضاه وما يدل عليه فحواه ؛ فإذا قلت : يا غفور ؛ فأنت طالب للمغفرة ، وإذا قلت : يا رزاق ؛ فأنت طالب للرزق ، وكذلك لما أُعْطِيَ - عليه الصلاة والسلام - دَرَجَةُ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ - صلى الله عليهما - في النبوة والخَلَّة . ولم يستحل عنده المزيد ، ولا أمكنه التصريح به تأديباً ، كما قلناه - تعرض إليه بقوله : ( إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ ) . ويشهد بصحة ما قلناه قول المفسرين في قول المسيح عليه السلام : ( وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم<sup>٤</sup> ) ، ولم يقل : « إِنَّكَ أَنْتَ الغفور الرحيم » ؛ قالوا : « لأنه لم يرد أن يستغفر لهم » .

(١) في المثل : في كل شجر نار ، واستمجد المرخ والعفار . أي : استكثرنا وأخذنا من النار ما هو حسيبها ، لأنها يسرعان في الورى . ويضرب هذا المثل في تفضيل بعض الشيء على بعض . انظر مجمع الأمثال ٧٤/٢ - ٧٥ .

(٢) أي : أشبعها ، وذلك في أول الربيع . انظر تاج العروس .

(٣) عن ب .

(٤) سورة (ق) ، آية ٣٥ .

(٥) سورة المائدة ، آية ١١٨ .

## فصل

[ فيما ينعت به ]

والاسم المفرد لا يكون نعتاً ، ونعني بالمفرد ما دلَّ على معنى واحد ، نحو : علم وقُدرة . وإنما لم يكن نعتاً لأنه [ لا رابط <sup>١</sup> ] بينه وبين الاسم الأول ، لأنه اسم جنس على حاله ؛ فإن قلت : ذو علم ، و [ ذو <sup>١</sup> ] قدرة [ كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك : ذو . وإن قلت : عالم وقادر <sup>١</sup> ] كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله . فكل نعت وإن كان مفرداً في لفظه فهو دال على معلومين ، حاملٍ ومحمولٍ ، فالحامل هو الاسم المضمير ، والمحمول هو الصفة .

وإنما أُضْمِرَ في هذا الاسم وأشباهه ولم يُضْمَرْ في المصدر الذي هو الصفة في الحقيقة ؛ لأن هذا الاسم مشتق من الفعل ، والفعل هو الذي يُضْمَرُ فيه دون المصدر ؛ لأنه إنما صيغَ من المصدر ليُخْبَرَ به عن فاعل ، فلا بد [ له <sup>١</sup> ] مما صيغ من أجله إما ظاهراً وإما مضمراً . وليس كذلك المصدر ، لأنه اسم جنس ، فحكمه حكم سائر الأجناس ، ولذلك يُنعت الاسم بالفعل لاحتiale للضمير ، تقول : مررت برجل ذهب . فيجري مجرى ذاهب .

فإن قيل : وأيهما هو الأصل في باب النعت ؟

[ قلت : الاسم أصل للفعل في باب النعت <sup>٢</sup> ] ، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعت . وإنما قلنا ذلك لأن حكم النعت أن يكون جارياً على المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ؛ لأنه هو [ هو <sup>١</sup> ] مع زيادة معنى ، ولأن الفعل أصله أن يكون له صدر الكلام لأنه عامل في الأسماء ، وحق العامل التقديم على المعمول ، لا سيما [ على <sup>١</sup> ] قول من زعم أن النعت يعمل فيه العامل في المنعوت <sup>٣</sup> . فعلى هذا القول لا يُتَصَوَّرُ كَوْنُ الفعل أصلاً

(١) عن ب .

(٢) سقط من أ ، ب ، ومثبت عن البدائع ١٧١/١ .

(٣) هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر النحاة . وفي المقتضب ٣١٥/٤ : « النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت » .

وانظر أسرار العربية ٢٩٥ .

في باب النعت ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال . وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

## فصل

### [ في نعت النعت ]

إذا ثبت ما قدمناه ، [ فينبغي أن لا يجوز أن ينعت النعت <sup>١</sup> ] ، فتقول : مرت  
برجل عاقل كريم ، على أن يكون « كريم » نعتاً [ لعاقل ، ولكن نعتاً <sup>٢</sup> ] للاسم الأول .  
وكذلك : عزيز حكيم ، وسميع عليهم ؛ لأن النعت ينبئ عن الاسم المضمر وعن الصفة ،  
والمضمر لا يُنعت ؛ ولأنه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دل على الفعل والفاعل / ،  
والجملة لا تُنعت ؛ ولأنه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء ، والفعل لا يُنعت . وكذلك  
قال « ابن جني » هذا كله <sup>٣</sup> .

ولا يتمتع عندي نعته في بعض المواطن ، بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم  
الجامد ، فيكون خبراً عن مبتدأ أو بدلاً [ من اسم جامد ، وأما نعتاً مَحْضاً يقوي فيه معنى  
الرفع ، فما أراه <sup>٤</sup> ] يجوز ذلك فيه .

## فصل

### [ في حذف المنعوت ]

ولما قدمناه من افتقاره للضمير [ فإنه <sup>١</sup> ] لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت . فتقول :  
٤٥ أ جاءني طويل ، و : رأيت شديداً وخفيفاً . وامتناع ذلك لوجهين / :  
أحدهما : احتماله [ الضمير <sup>٢</sup> ] ، فإذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه .  
والثاني : عموم الصفة ، فلا يدري الموصوف بها ما هو ؟

(١) في أ : « فينبغي أن لا يجوز أن لا ينعت النعت » . وفي ب : « فلا ينبغي أن لا يجوز أن ينعت » .

(٢) عن ب .

(٣) انظر الارتشاف ، ورقة ٢٩٧ .

(٤) سقط من ب .

فإن أجريت الصفة مجرى الاسم مثل : جاء في الفقيه ، و : جالست العالم ، خرج  
عن الأصل الممتنع وصار كسائر الأسماء . وإن جئت بفعل مختص بنوع من الأسماء  
وأعملته في نعتٍ مختص بذلك النوع ، كان حذفُ المنعوت حسناً ، كقولك : أكلتُ  
طيباً ، و : لبستُ ليناً ، و : ركبتُ فارهاً . ونحو من هذا : أقمتُ طويلاً ، و : سرتُ  
سريعاً ؛ لأن الفعل يدل على المصدر وكثرة الزمان ؛ فجاز حذفُ المنعوت ههنا لدلالة  
الفعل عليه . وقريب من قوله تعالى : ( ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه <sup>١</sup> ) ؛ لدلالة  
الذرية على الموصوف بالصفة .

وإن كان في كلامك حكمٌ منوطٌ بصفة ، اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغنى  
عن ذكر الموصوف ، كقولك : مؤمن خير من كافر ، و : غنيٌّ أحظى من فقير ،  
و : المؤمنُ لا يفعل كذا ، و : ( لعنة الله على الظالمين <sup>٢</sup> ) ، و : « الكافر يأكل في سبعة  
أمعاء <sup>٣</sup> » ، وكقولهم في الشعر :

وأبيضُ كالمخراق <sup>٤</sup> .....  
وأَسْمَرُ خَطِيٌّ <sup>٥</sup> .....

وأشبه ذلك ؛ لأن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصفة دون الموصوف . فمضمون هذا  
الفصل ينقسم خمسة أقسام :

- (١) سورة الصافات ، آية ١١٦ .
- (٢) سورة الأعراف ، آية ٤٤ .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة ، باب « المؤمن يأكل في معي واحد » ٩٢/٧ . وانظر فتح الباري  
٤٦٦/١١ .
- (٤) لم يقع لي البيت . وفي الصحاح للجوهري : « المخراق : المنديل يلف ليضرب به ، عربي صحيح » .
- (٥) قال ابن الأنباري في شرح المفضليات ٧٣٤ : « أنشدني أحمد والضيبي للأسود بن يعفر :

وأَسْمَرُ خَطِيٌّ كَأَن سَنَانَهُ      شَهَابٌ غَضًا شَبَعَتْهُ فَتَلْهَبَا

أراد بالأَسْمَرِ : الرمح . والشهاب : النار في رأس العود . والغضا : شجر كثير النار حسن التوقد .  
وشبعته : أعتته بحطب فتلهب ، وزاد في تلهبه » .

والبيت في الأصمعيات ٢٦٦ منسوباً إلى ربيعة بن مقروم الضبي . وفي البحر المحيط ٣٣٢/٢ : وقال حاتم :  
وأَسْمَرُ خَطِيًّا كَأَن كَعُوبَهُ      نَوَى الْقَسْبَ قَدْ أَرَبَى ذِرَاعاً عَلَى الْعَشْرِ

- ١ - نعت لا يجوز حذف منعوتة [ كقولك : رأيت سريعاً ، و : لقيت خفيفاً .
- ٢ - ونعت يقبح <sup>١</sup> حذف منعوتة <sup>٢</sup> [ ، وهو مع ذلك جائز ، كقولك : لقيت ضاحكاً ، و : رأيت جاهلاً ، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء .
- ٣ - ونعت يستوي فيه [ حذف <sup>٢</sup> ] الموصوف وذكره [ في الجواز <sup>٢</sup> ] ، كقولك : أكلت طيباً ، و : شربت عذباً ، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات .
- ٤ - وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام ، كقولك : أكرم الشيخ ، و : وقّر العالم ، و : ارفق بالضعيف ، لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر .
- ٥ - وقسم لا يجوز [ فيه <sup>٢</sup> ] البتة ذكر الموصوف ، كقولك : دابة ، وأبطح وأبرق ، وأجرع - للمكان - وأسود - للحية - وأدهم - للقيد - وأخيل - للطائر . فهذه في الأصول نُعوت ؛ ألا تراهم لا يَصْرَفُونَهَا ويقولون في المؤنث : بطحاء ، وجرعاء ، وبرقاء . ولكنهم [ لا <sup>٢</sup> ] يَجْرُونَهَا نعتاً على منعوت ، فَتَقِفُ عندما وقفوا ، وترك القياس إذ تركوا . والله المستعان .

### فصل

وهو الموعود به في آخر باب الفاعل والمفعول <sup>٢</sup>

إذا نُعت الاسم بصفة هي لسببه ، فإن فيه ثلاثة أوجه :

أحدها - وهو الأصل - أن تقول : مررت برجل حسن أبوه ، بالرفع . وإنما قلنا : إن هذا هو الأصل ، لأن الحسن ليس له فيجري صفة عليه . وإنما ذُكرَت الجملة لِيُمَيِّزَ بها بين الرجل وبين من ليس عنده أبٌ كأبيه ، فلما تميز بالجملة من غيره صارت في موضع النعت . وتَدَرَّجُوا من ذلك إلى أن قالوا : حسن أبوه ، فأجروه نعتاً على الأول ،

(١) انظر الكتاب ٢٧٦/١ .

(٢) عن ب .

(٣) انظر آخر المسألة رقم ٣٦ .



٦٥ ب وإن كان للأب<sup>١</sup> ، من حيث / تميز به وتخصص [ كما يتخصص<sup>٢</sup> ] بصفة نفسه .

والوجه الثالث ؛ برجل حسن الأب ، فيصير نعتاً للأول ، وتضمير فيه ما يعود عليه ، حتى كأن الحسن [ له<sup>٣</sup> ] . وإنما فعلوا ذلك مبالغة وتقريباً<sup>٤</sup> للسبب ، وحذفاً للمضاف وهو الأب ، وإقامة للمضاف إليه مقامه وهو الهاء ، فلما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار ضميراً مرفوعاً ، فاستتر في الفعل ، فقلت : برجل حسن ، ثم أضفته إلى السبب الذي من أجله صار حسناً وهو الأب ، ودخول الألف واللام على السبب إنما هي لبيان الجنس<sup>٥</sup> ، على ما يأتي بيانه في باب الصفة ، إن شاء الله تعالى .

وهذا الوجه الثالث لا يجوز إلا في الموضع الذي يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وذلك غير جائز على الإطلاق ، وإنما يجوز حيث يقصدون المبالغة وتفخيم الأمر ، وإن بُعد السبب كان الجواز فيه أبعد ، كقولنا : نابح كلب الجار ، و : صاهل فرس العبد .

وما امتنع في هذا الفصل فإنه يجوز في الفصل [ الذي<sup>٦</sup> ] قبله ، من حيث لم يقيموا فيه مضافاً إليه مقام المضاف<sup>٧</sup> .

وإنما حكمنا باختلاف المعاني في هذه الوجوه الثلاثة ، من حيث اختلف اللفظ فيها ؛ لأن الأصل ألا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى ، ولا يحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ إلا بدليل . فعنى الوجه الأول تمييز الاسم من غيره بالجملة التي بعده . ومعنى الوجه

(١) في أ ، ب : الأب .

(٢) عن ب .

(٣) في أ : « وتقديراً » .

(٤) في أ : « الحسن » .

(٥) في أ ، ب : « من حيث لم يقيموا فيه مضافاً مقام المضاف إليه » . ويعني السهلي بالفصل الذي قبله :

الوجه الثاني ، وهو : مررت برجل حسن وجهه ، فيجوز على هذا الوجه ما بعد في الوجه الثالث نحو :

مررت برجل نابح كلب جاره ، مما بعد فيه السبب .

الثاني : تمييز الاسم من غيره مع انجرار الوصف إليه بدمج أو ذم . ومعنى الوجه الثالث : نقل الصفة كلها إلى الأول على حذف المضاف مع تبين السبب الذي صيره كذلك .  
وأكثر ما يكون هذا الوجه فيما قُرب سببه جداً ، كقولك : عظيم القدر ، وشريف الأب ؛ لأن شرف الأب [ شرفاً<sup>١</sup> ] له ، وكذلك القدر والوجه . وههنا يحسن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كما تقدم .

---

(١) عن ب .

## [ في عدم نعت المضمير ]

قوله : « النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره <sup>١</sup> » .  
وقد زاد الناس عليه في هذا الفصل فقالوا : « وفي تثنيته وجمعه وإفراده ، وتأنينه  
وتذكيره » .

وينبغي أن تزداد كلمة أخرى ، فيقول : « وفي إظهاره » ؛ لأن المضمير لا ينعت ولا  
ينعت به ، فلا بُدَّ أن يكون نعتُ الاسم الظاهر [ ظاهراً <sup>٢</sup> ] مثله .

وقد اعتل « أبو القاسم » / في امتناع نعت المضمير بما ذكره في آخر الباب <sup>٣</sup> ، ولا  
أراها علّة كافية ؛ لأن غير المضمير من المعارف لا يستغني عن النعت ، وإن كان المخاطب  
[ قد <sup>٤</sup> ] عرفه ، وليس النعت بآلة تعريف ، ولكن الغرض به قد يكون تحلية للمنعوت .  
وقد يكون تمييزاً بينه وبين غيره ورفعاً للالتباس . والمضمير [ قد <sup>٥</sup> ] يحتاج إلى هذا كله ؛  
ألا تسراه يبدل منه للبيان <sup>٦</sup> ، ويؤكد <sup>٧</sup> ، وإنما المانع من نعته غير ما ذكره  
« أبو القاسم » ، وهو أن المضمير إشارة إلى المذكور ، والإشارة لا تنعت وإنما ينعت المشار  
إليه <sup>٨</sup> ؛ فإذا أضمرت بعد ذكر ، ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهر لا على

(١) نص الجمل ٢٦ : « فأما النعت فتابع ... » .

(٢) عن ب .

(٣) قال الزجاجي في الجمل ٢٩ : « واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمير ، لأن الاسم لا يضر  
إلا بعد أن يُعرف ، فقد استغنيت عن النعت ؛ لو قلت : ضربته الكريم ، أو مررت به العاقل ، لم يجر ،  
فإن جعلته بدلاً جاز » .

(٤) انظر الكتاب ٣٢٣/١ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ .

(٥) انظر المقتضب ٢١٠/٣ ، وشرح المفصل ٤٣/٣ .

(٦) انظر الكتاب ٣٢٣/١ ، والمقتضب ٢٨١/٤ .

علامة الإضمار التي هي إشارة إليه . وكذلك المبهم عندي<sup>١</sup> أيضاً لا يُنعت إنما يبين بالجنس الذي يشير إليه ، كقولك : هذا الرجل ، فالرجل تبين لـ « هذا » ، أي : عطف بيان ، وتبينه بالجنس الذي يشير إليه أكد من تحليلته بالنعت . فإذا عرف المخاطب ما الذي تشير إليه فحينئذ فانعتة إن شئت أو لا تنعته ، ولا معنى لوصف « هذا » و « ذلك » بصفة مضافة<sup>٢</sup> ، وهو إشارة كالإشارة / باليد والرأس ، حتى يذكر المشار [ إليه<sup>٣</sup> ] .

- 
- (١) ذهب البصريون إلى أن أسماء الإشارة تنعت وينعت بها ، مستشهدين في وصفها بقوله تعالى : ( أرايتك هذا الذي كرمت على ) ، وفي الوصف بها بقوله : ( بل فعله كبيرهم هذا ) . ويقول أبو حيان في الارتشاف ورقة ٢٩٧ : « ذهب الكوفيون - وتبعهم الزجاج والسهيلي - إلى أن أسماء الإشارة لا توصف ولا يوصف بها » .
- (٢) كذا ، ولعله يعني بصفة مضافة إلى ذي الألف واللام . انظر شرح الكافية للرضي ٣١٤/١ . والمقتضب ٢١٩/٤ .
- (٣) سقط من ب .

## [ التعريف بالإضافة ]

قوله : « والمعرفة خمسة أجناس ...<sup>١</sup> » إلى آخر الفصل .  
 التعريف ينقسم قسمين : تعريف معنوي وتعريف لفظي . فالتعريف المعنوي كالعلمية  
 في الأسماء الأعلام ؛ لأن لفظها واحد قبل التسمية وبعدها ، والتعريف اللفظي كتعريف  
 ما فيه « الألف واللام » . والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظي ؛ لأن صيغة الإضمار والإبهام  
 لفظ بمنزلة الألف واللام . [ فإذا ثبت هذا فكل ما كان تعريفه لفظياً<sup>٢</sup> ] فلا يجوز تنكيره  
 مع وجود آلة التعريف ، وما كان تعريفه معنوياً فقد يجوز تنكيره في بعض الأحوال ،  
 تقول : مررت بعمر و عمرو وآخر . وبأحمد وأحمد آخر<sup>٣</sup> .

ومن التعريف المعنوي « سحر » إذا أردته ليوم بعينه ، و « أجمع » ، « جُمع » في باب  
 التوكيد ، إلا أن « أجمع » و « جُمع » لا يجوز تنكيره ؛ لأن تعريفه - وإن كان معنوياً -  
 فإنه كاللفظي ، من حيث كان الاسم الذي هو مضاف إليه في المعنى كالموجود في اللفظ ؛  
 لأنه ضمير يعود على مذكور ، وهو الاسم المؤكد<sup>٤</sup> . ولا بد لـ « أجمع » أن يكون تابعاً  
 لذلك الاسم ، فقد صار تعريفه من جهة اللفظ اللازم [ له<sup>٥</sup> ] . وسيأتي بيانه في باب  
 التوكيد ، إن شاء الله تعالى .

وأما المضاف إلى معرفة فإنه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله به ، وحلوله منه

(١) نص اجمل ٢٧ : « وللمعرفة خمسة أشياء ، منها الأسماء الأعلام ... » .

(٢) عن ب .

(٣) انظر المقتضب ٢٣٩/١ ، ٣١١/٣ ، ٣٧٤ ، ٤٨/٤ ، ٤٩ ، ٣٢١ .

(٤) انظر المقتضب ٣٤٢/٣ ، وشرح الفصل ٤٥/٣ - ٤٦ .

(٥) سقط من ب .

محل التنوين ، فصار بمنزلة اسم واحد ، فانسحب التعريف على جميعه <sup>١</sup> .

فإن قيل : ولم اكتسب الأول التعريف من الثاني ، ولم يكتسب الثاني التنكير من الأول ؛ إذ هو مقدم عليه في اللفظ ، لا سيما والتنكير أصل في الأسماء والتعريف فرع عليه <sup>٢</sup> ، فكان ينبغي إذ جعلنا كاسم واحد أن ينسحب التنكير من أول الاسم إلى آخره ، فلم غلبوا التعريف ؟

فالجواب من وجهين ، أحدهما : أنهم قد غلبوا حكم المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن ، كقولهم : هذا زيدٌ ورجلٌ صاحكَيْن ، على الحال . ولا يجوز : صاحكان ، على النعت ، تغليباً [ منهم <sup>٣</sup> ] لحكم المعرفة <sup>٤</sup> ، وذلك أنهم رأوا الاسم المعرفة يدل على معنيين : الرجل وتعيينه ، والشئ وتخصيصه من غيره ، والنكرة لا تدل [ إلا <sup>٥</sup> ] على معنى مفرد ، فكان ما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد ، وهذا بديعٌ لم تأمله ، وأصل نافع لمحصله .

والجواب الثاني أن تقول : الاسم المضاف إليه بمنزلة [ آلة <sup>٦</sup> ] التعريف ، فصار كالألف واللام والصيغة الدالة على الإبهام ، ولم ينسحب تعريفه على الأول لأنه لم يكتسب منه العلمية ، وإنما اكتسب تعريفاً آخر كما اكتسب من الألف واللام التي هي آلة التعريف ؛ ألا ترى أنه إذا أضيف إلى المضمر [ لم يكتسب منه إضماراً ، وإنما اكتسب تعريفاً ، وكذلك إذا أضيف إلى المبهم <sup>٧</sup> ] لم ينسحب عليه معنى الإبهام ؛ فدل على أن الإضافة بمجردا هي الموجبة لتعريف الاسم [ و <sup>٨</sup> ] المضاف إليه بمنزلة آلة داخله <sup>٩</sup> ، فلم يلزم أن يقتبس

(١) انظر المقتضب ١٣٤/٤ ، ٢٧٧ .

(٢) هذا مذهب البصريين ، وقد خالف الكوفيون وابن الطراوة في أصالة النكرة ، انظر حججهم في شرح التسهيل للمرادي ١ ورقة ٢٦ ، والجمع ١/٥٥ .

(٣) سقط من ب .

(٤) انظر المقتضب ٣١٤/٤ .

(٥) عن ب .

(٦) زدنا الواو ليستقيم السياق .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٣١٢/١ .

الثاني من تنكير [ الأول <sup>١</sup> ] ، ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني وحاله في المعرفة ، وإنما تَعَرَّفَ بالإضافة إلى أي نوع كان من المعارف . والمضاف إليه في كل [ هذا <sup>١</sup> ] كالألة الداخلة على الاسم لمعنى وهذا أغمض من الأول ، وأدخل في باب التحقيق ، وبالله تعالى التوفيق .

---

(١) عن ب .

## في تفسير المضمرات

٦٧ ب اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ / أو [ بخط ١ ] . ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم . فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره [ أو ما المتكلم إليه بأدنى لفظ . ولم يُحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره ٢ ] . فإذا أضمره في نفسه - أي : أخفاه - ودلّ المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها . سُميت تلك اللفظة اسماً مضمراً ؛ لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظه الظاهر . وإذا ثبت هذا فالمضمرات في كلام العرب نحو من ستين ٣ ، [ منها ٢ ] منفصل يختص بالرفع [ نحو : أنا وأنت . ومنها متصل مختص بالرفع ٢ ] ومنها ما يختص بالنصب متصلاً ومنفصلاً . وأما ما يختص بالخفض فلا يكون إلا متصلاً بما قبله ؛ لأن المخفوض كله نوع واحد ولا يكون إلا متصلاً بما قبله اتصال البعض بالكل . وكل ما ذكرناه معلوم ، وإنما قصدنا كشف أسرار الباب والتنبيه ٤ من واضع اللغة في تخصيص ألقاظ المضمرات بما اختصت به . فنبداً بضمير / المتكلم المنفصل فنقول : ٤٧ أ

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) أحصى ابن بابشاذ هذه الضمائر وفصلها على الوجه التالي : اثنا عشر ضمير رفع منفصل ، واثنا عشر ضميراً متصلاً يتغير لها الفعل - ويعني بها ضمائر الرفع المتصلة - واثنا عشر ضميراً متصلاً لا يتغير لها الفعل ، وهي ضمائر النصب المتصلة ، واثنا عشر ضميراً متصلاً وهي ضمائر الجر . واثنا عشر أخرى وهي ضمائر النصب المنفصلة . فعدتها ستون ضميراً . انظر المقدمة المحسنية لابن بابشاذ ، مخطوط بدار الكتب رقم ٢٨١ ، من ورقة ٢ إلى ٤ .

(٤) أي التنويه بشأنه وإعلاء قدره ، يقال : نبه باسمه تنبيهاً : نوه ، ورفع من الخمول وجعله مذكوراً .



إن المتكلم لما استغنى عن الظاهر في حال الإخبار ، لدلالة المشاهدة عليه ، جعل مكانه لفظاً يومئ به إليه ، وذلك اللفظ مؤلف من « همزة » و « نون » ، أما « همزة » فلأن مخرجها من الصدر ، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم [ إذ المتكلم <sup>١</sup> ] في الحقيقة محله وراء حبل الوريد ، ألا ترى إلى قوله سبحانه : ( ولقد خلقنا الإنسان [ ونعلم ما توسوس به نفسه <sup>٢</sup> ] ونحن أقرب إليه من حبل الوريد <sup>١</sup> ) ، ألا تراه - تعالى - يقول : ( ما يلفظ من قول [ إلا لديه <sup>٢</sup> ] <sup>٢</sup> ، يعني : ما يلفظ المتكلم ؛ فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك ، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه ، فأولها [ بذلك <sup>٣</sup> ] ما كان مخرجها من جهته وأقرب المواضع إلى محله ، وليس إلا « همزة » أو « الهاء » ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة ، وضعف الهاء بالخفاء <sup>٤</sup> ، فكان ما هو أجهر وأقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي <sup>٥</sup> الكلام صفة له ، وهو أحق بالانصاف به .

وأما تألفها مع « النون » ، فلما كانت « همزة » بانفرادها لا تكون اسماً متفصلاً . كان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين ؛ إذ هي أمّهات الزوائد ، ولم تكن حروف المد مع « همزة » ، لذهابها عند التقاء الساكنين إذا قلت : أنا الرجل ، و : أنا الغلام ، و : أنا المخبر ؛ فلو حذِف الحرف الثاني لبقيت « همزة » في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف ، فتلتبس بالألف التي هي أخت اللام ، فيختل أكثر الكلام . فكان أولى ما قرُن به النون لقربها من حروف المد واللين . ثم بيّنوا النون - لإخفائها - بألف في حال السكت ، أو بهاء في لغة من قال : إنه <sup>٦</sup> .

ثم [ لما <sup>٣</sup> ] كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام ؛ إذ الكلام مبدؤه من

(١) سورة « ق » ، آية ١٦ .

(٢) ما بين القوسين عن ب ، والآية من سورة « ق » ، آية ١٨ .

(٣) عن ب .

(٤) انظر الكتاب ٤٠٥/٢ ، والمقتضب ١٩٥/١ .

(٥) في ب : « في الكلام » .

(٦) انظر شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٤ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣٩٤/٢ . وتاج العروس .

المتكلم ومنتهاه عند المخاطب . ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً ، ولا احتاج إلى التعبير عنه ، فلم اشترك في المقصود بالكلام وفائدته ، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر ، وهو الألف والنون . وفرق بين ضمير المخاطب وضمير المتكلم بالتاء خاصة [ فقالوا : أنت . وخصت « التاء » بذلك لثبوتها علامة لضمير المخاطب الفاعل <sup>١</sup> ] في « فعلت » ، إلا أنها هناك اسم ، وفي « أنت » لا موضع لها من الإعراب .

[ فإن قلت : فهي علامة لضمير المتكلم في « قمت » ، فلم كان المخاطب أولى بها ؟ قلت : الأصل للتاء في المخاطب . وإنما المتكلم دخيل عليه ، ولما كان دخيلاً عليه خصّوه بالضم ، لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحة ، وخصوا المخاطب بالفتح لأن في الفتحة من الإشارة إليه ما ليس في الضمة . وهذا معلوم في الحسن <sup>٢</sup> ] . وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان « ياء » ، لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظه ٦٨ ب استغناء . ولم يكن بُدُّ من علامة دالة عليه ، كان أولى الحروف / بذلك حرفاً من حروف الاسم المظهر <sup>٣</sup> ، وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين . وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض ، والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها في الكسرة التي هي علامة الخفض ، إلا أن « الكسرة » لا تستقل بنفسها حتى تُمكن [ فتكون <sup>٤</sup> ] ياء ، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض ، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار . لاستوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام ، إلا أنهم زادوا نوناً في ضمير المنصوب للعللة التي تقدم ذكرها في باب الفاعل <sup>٥</sup> .

وأما ضمير المتكلمين المتصل ، فعلامته واحدة في الرفع والنصب والخفض ، تقول :

(١) عن ب .

(٢) ما بين القوسين عن البدائع ١٧٧/١ ، وهو ساقط من أ ، ب . وهو كلام السهيلي ؛ فقد تحدث عن الواو هذا الحديث من قبل في المسألة رقم ٢٠ . وسيأتي في حديثه عن الضمير المرفوع المتصل إحالة على هذا

السقط ، يقول السهيلي هناك : « ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف ، للحكمة المذكورة » .

(٣) في أ ، ب : « المضمَر » . ويدل لما أثبتته تعليقه الآتي ، وحديثه عن ضمير المتكلمين المتصل ، وهو : نا .

(٤) سقط من ب .

(٥) انظر المسألة رقم ٣٥ .

فَعَلْنَا ، وَ : هذا غلامُنَا ؛ وسُرَّ ذلك ما قدمناه ، وهو أنه لما تركوا الاسم الظاهر وأرادوا من الحروف ما يكون علامة [ للمخاطب عليه ، أخذوا من الاسم الظاهر <sup>١</sup> ] ما يشترك جميع المتكلمين فيه في حال الجمع والتثنية ، وهي النون التي في [ آخر <sup>٢</sup> ] اللفظ ، وهي موجودة في التثنية والجمع في حال الرفع والنصب والخفض ، فجعلوها علامة للمتكلمين جمعاً كانوا أو اثنين في حال رفع ونصب وخفض ، وزادوا بعدها ألفاً كيلا تشبه التنوين أو النون الخفيفة ؛ ولحكمة أخرى وهي القرب من لفظ « أنا » لأنها ضمير المتكلمين ، و « أنا » ضمير متكلم ، فلم يسقط من لفظ « أنا » إلا الهمزة التي هي أصل في المتكلم الواحد . وأما جمع المتكلم وتثنيته ففرع طارئ على الأصل ، فلم تكن فيه الهمزة التي تقدم اختصاصها بالمتكلم ، حتى خُصَّت به في « أفعل » ، وخُصَّ المخاطب بالتاء [ في <sup>٣</sup> ] تفعل ؛ للحكمة البديعة المذكورة في باب الأفعال <sup>٤</sup> ، وفي هذا الفصل طرف منها .

وأما ضمير المرفوع المتصل فتاء ، وإنما خصت « التاء » به لأنهم حين أرادوا حرفاً يكون علامة على الاسم الظاهر المستغنى عن ذكره ، كان أولى الحروف بذلك حرفاً من الاسم ، والاسم يختلف ، فتارة يكون زيداً ، وتارة يكون عمراً . فأخذوا من الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع ، وهي الضمة ، والضمة لا تستقل بنفسها ما لم تكن واواً . ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها ، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقاً بين المتكلم ، والمخاطب المؤنث ، والمخاطب المذكر ؛ فجعلوا « التاء » مكان الواو ، لقربها من مخرجها ؛ ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام نحو : تراث ، و : تخمة . فاشترك ضمير المتكلم والمخاطب في « التاء » ، كما اشتركا في « الألف والنون » من « أنا » و « أنت » ، لأنهما شريكان في الكلام ؛ لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظاً ، ومن حيث كان للمتكلم كان معنى قائماً بنفسه . ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف للحكمة المذكورة .

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) انظر المسألة رقم ٢٣ .

(٤) في أ ، ب : « أخذوا » . دون فاء .

وأما ضمير المخاطب في حال النصب والخفض فكافٌ ، ولم يكن « ياء » ، لأن الياء قد اختصَّ بها المتكلم في حال الخفض والنصب ، فلو أمكنت فيه الحركات أو وُجد ما يقوم مقامها في البدل ، كما كانت « التاء » مع « الواو » ، لشرك المخاطب مع المتكلم في حال الخفض ، كما شرك معه في التاء / في [ حال ١ ] الرفع ، فلما لم يكن ذلك ، ولم يكن بُدُّ من حرف يكون علامة إضمار ، كانت « الكاف » من [ بين ١ ] سائر الحروف أحقُّ بهذا الموطن ؛ لأن المخاطبين ، وإن اختلفت أسماؤهم الظاهرة - فكل واحد منهم مُكَلَّم ومقصود بالكلام الذي [ هو اللفظ ، ومن أجله احتيج إلى التعبير بالألفاظ عن الكلام الذي ٢ ] في نفس المتكلم ، فجعلت « الكاف » المبدوء بها في لفظ [ الكلام ] علامة إضمار للمكلم ، ألا تراها لا تقع علامة إضمار له إلا / بعد كلام كالفعل والفاعل نحو : ضربتك ؛ لأن الفعل والفاعل كلام ، والفعل وحده دون فاعل لا يسمى كلاماً ، فلذلك لم يكن علامة المضمر « كاف » إلا بعد كلام من فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر ، نحو : ضربتك ، و : هذا غلامك . ولم يقل في ذهبت : ذهبتك ! ولا في قصدت : قصدتك ! لأن « ذهب » ليس بكلام إلا بعد ذكر فاعلها كما تقدم .

فإن قيل : فالمتكلم أيضاً [ هو ١ ] صاحب الكلام ، فهو أحق بأن تكون الكاف المأخوذة من لفظ الكلام علامة لاسمه ؟

قلنا : الكاف لفظ فهي أحق بالمخاطب ؛ لأن الكلام لم يكن لفظاً إلا من أجله ، ولولا المكلم المخاطب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة ولا إشارة . فعمدة « الكلام » الذي هو اللفظ إنما هو المكلم المخاطب ، فالكاف الذي هو جزء من لفظ الكلام أولى به .

وأما ضمير الغائب المنفصل فـ « هاء » بعدها « واو » [ و ٣ ] خصت « الهاء » بذلك ، لأن الغائب لما كان مذكوراً بالقلب واستغنى عن اسمه الظاهر بتقدمه ، كانت الهاء التي

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) زدنا الواو ليستقيم السياق .

مخرجها من الصدر<sup>١</sup> قريباً من محل الذكر ، أولى بأن تكون عذبة عن المدكور ، بالقلب . ولم تكن « الهمة » لأنها مجهولة شديدة ، فكانت أولى بالمتكلم الذي هو أظهر . وانحاء - لخفائها<sup>٢</sup> - أولى بالغائب الذي هو أخفى وأبطن . ثم وصلت بالواو لأنه لفظ يرمز به إلى المخاطب . ليعلم ما في النفس من مذكور . والرمز بالشتين ، والواو مخرجها<sup>٣</sup> من هناك . فخصت بذلك ثم طردوا أصلهم في ضمير الغائب المفرد فجعلوه في جميع أحواله « هاء » . إلا في الرفع . وإنما فعلوا ذلك لأنهم رأوا الفرق بين الحالات واقعاً باختلاف الضمير ، لأنه إذا دخلت عليه حروف الجر كسرت « الهاء » لضرورة اللفظ ، وانقلبت واوه ياءً . وإذا لم يدخل عليه بقي مضموماً على أصله . وإذا كان في حال الرفع لم يكن له علامة في اللفظ . لأن الاسم الظاهر قبل الفعل علم ظاهر يغني المخاطب عن علامة إضمار في الفعل ، بخلاف المتكلم والمخاطب ؛ لأنك تقول في الغائب : زيد قم . فتجد الاسم الذي يعود عليه الضمير موجوداً ظاهراً في اللفظ . ولا تقول في المتكلم : زيد قم . ولا في المخاطب إن [ كان ° ] اسمه كذلك : زيد قم . فلما اختلفت أحوال الضمير الغائب لسقوط علامته في الرفع ، وتغير الهاء بدخول حروف الخفض . قم ذلك عندهم مقام علامات الإعراب في الظاهر ، أو ما هو بمرتبتها في المضمر كالتاء المبدلة من الواو . والياء المنبئة عن الكسرة . والكاف المختصة بالمفعول والمجرور الواقعين بعد الكلام التام . ولا يقع بعد الكلام التام إلا منصوب أو مجرور ، فكانت الكاف المؤخدة من لفظ الكلام علامة على المنصوب والمجرور إذا كان مكلماً مخاطباً .

وأما « نحن » فهي ضمير منفصل للمتكلمين جماعة كانوا أو اثنين . وخصت بذلك لئلا يمكنهم التثنية والجمع في المتكلم المضمر ، لأن حقيقة التثنية ضم شيء إلى مثله في اللفظ . والجمع ضم شيء إلى أكثر منه مما يماثله في اللفظ ، فإذا قلت : زيدان ، فعناه :

(١) مخرج الهاء من أقصى الحلق ، انظر الكتاب ٤٠٥/٢ ، والمقتضب ١٩٢/١

(٢) انظر الكتاب ٤٠٥/٢ ، والمقتضب ١٩٣/١ .

(٣) انظر المقتضب ١٩٤/١ .

(٤) في أ ، ب : « واقع » .

(٥) عن ب .

زيد وزيد . وإذا قلت : أنتما ، فعناه : أنت وأنت . وكذلك الزيدون وأنتم . والمتكلم لا يمكنه أن يأتي باسم مثنى أو مجموع في معناه ، لأنه لا يمكن أن يقول : « أنا أنا » .  
 ٧٠ ب فيضم إلى نفسه مثله في اللفظ / فلما عدم ذلك ، ولم يكن بُدُّ من لفظ يشير إلى ذلك المعنى ، وإن لم يكن هو في الحقيقة ، جاءوا بكلمة تقع على الاثنين والجمع ، لاشتراك التثنية والجمع في هذا الموطن ، والجمع المُعَبَّرُ به عنهما . ثم كانت الكلمة نوناً في أولها ونوناً في آخرها . إشارة إلى الأصل المتقدم الذي لم يمكنهم الإتيان به ، وهو تثنية « أنا » ، التي هي بمنزلة عطف اللفظ على مثله . فإذا لم يُمكنهم ذلك اللفظُ مثنىً . كانت النون المكررة تنبيهاً عليه وتلويحاً إليه . وخصَّصَت النون بذلك دون الهمزة لما تقدم من السر البديع في اختصاص ضمير الجمع بالنون<sup>١</sup> ، واختصاص ضمير المتكلم المنفرد بالهمزة . ثم جعلوا بين النونين « هاء » ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها . [ ثم<sup>٢</sup> ] بنوها على الضم - دون الفتح والكسر - إشارة إلى أنه ضمير مرفوع .

ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب ، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها ، كثير من منظوم الكلام ومشوره ، كقول الراجز<sup>٣</sup> :

قلت لها : قفي . فقالت : قاف

(١) انظر المألة رقم ٢٣ .

(٢) سقط من ب .

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، ونحوه .

لا تحسبنا قد نسينا الإيخاف

والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزاف  
 انظر شرح شواهد الشافية ٢٧١/٤ . وقد نقل البغدادى عن الزجاج قوله في أول سورة البقرة : « وأختار من هذه الأقوال التي حكينا في ( الم ) بعض ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو أن العرب تنطق بالحرف الواحد ، تدل على الكلمة التي هو منها ، قال الشاعر :

قلت لها : قفي فقالت : قاف لا تحسبنا قد نسينا الإيخاف

فنطق بقاف فقط . يريد : قالت : أقف . شرح شواهد الشافية ٢٦٤/٤ .

٤٩ أ وكقول الآخر لأخيه : ألا تا / ؟ فيقول له : ألا فا . يريد : ألا [ ترتحل ؟ فيقول الآخر : ألا <sup>١</sup> ] فارتحل .

وكقولهم <sup>٢</sup> :

بالخير خيرات وإن شراً فسا ولا أريد الشر إلا أن [ تا

يريد : إن شراً فشرأ ، ولا أريد الشر إلا أن <sup>٣</sup> ] تشاء .

وكقولهم : أيش ؟ يريدون : أي شيء ؟

وكقولهم : م <sup>٤</sup> الله . يريدون : أيمن الله .

ومن هذا الباب حروف التهجي في أوائل السور . وقد رأيت لابن فورك <sup>٥</sup> نحواً من هذا في اسم الله سبحانه ؛ قال : الحكمة في وجود الألف في أوله أنها من أقصى مخارج الصوت قريباً من القلب الذي هو محل المعرفة إليه ، ثم الهاء في آخره مخرجها من هناك أيضاً ؛ لأن المبتدأ منه والمعاد إليه . والإعادة أهون من الابتداء . وكذلك لفظ الهاء أهون من لفظ الهمزة . هذا معنى كلامه .

---

(١) زدنا ما بين القوسين على ما في أ ، ب . وفي النوادر لأبي زيد ١٢٧ : « بل فا » ومثله في الكتاب ٦٢/٢ . وفي شرح شواهد الشافية ٢٦٤/٤ عن الزجاج : « وقال الشاعر أيضاً :

نسادوهم : أن الجموا ، ألا تا قالوا جميعاً كلهم : ألا فا

تفسيره : نادوهم أن الجموا ، ألا تركبون ؟ قالوا جميعاً : ألا فاركبوا ، فإنما نطق بتا وفا كما نطق الأول بقاف » .

(٢) الرجز للقيم بن أوس ، من بني ربيعة بن مالك ، كما في النوادر ١٢٦ . وهو من شواهد الكتاب ٦٢/٢ ، وسر الصناعة ٩٤/١ ، وشرح الشافية ٣٢٣/٢ .

وقد أجاز الرضي الوقوف على حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة بعدها ألف . وقد يقتصر على الألف . فقد روي البيت « قآ » . وهو في هذا تابع لجماعة منهم القراء والزجاج . انظر شرح الشواهد ٢٦٤/٤ .

(٣) زيادة على ما في أ ، ب .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢ .

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، الإمام المتكلم . كان زاهداً . وقد صنف في الأصول ، وله مشاركة في الأدب والوعظ والنحو . توفي سنة ٤٠٦ هـ . انظر العبر للذهبي ٩٥/٣ .

فلم نقل ما قلناه في المضمرة إلا اقتضاباً من أصول السلف ، واستنباطاً من كلام اللغة ، وبناءً على قواعده ، وجرياً على طريقة علمائها . فتأمل هذه الأسرار بقلبك ، والحظها بعين فكرك ، ولا يُرهِدَنَّكَ فيها نُبُو طماع أكثر الناس عنها ، واشتغال المعلمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها ، والتنبيه عليها ؛ فإني لم أفحص<sup>١</sup> عن هذه الأسرار ، وخفيّ التعليل في الظواهر والإضمار ، إلا قصداً للتفكير والاعتبار ، في حكمة من خلق الإنسان وعلمه البيان . فإنه الخالق للعبارات ، والمقدر للطائف والإشارات ، ( ألا له الخلق والأمر<sup>٢</sup> ) . ( وهو اللطيف الخبير<sup>٣</sup> ) فتى لاح لك من هذه الأسرار [ سرٌّ ] . وكشف لك عن مكنونها فكر ، فاسكر الواهب للنعمى . ( وقل : رب زدني علماً<sup>٤</sup> ) .

---

(١) في المصباح : فحصت عن الشيء : إذا استقصيت في البحث عنه .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٥٤ .

(٣) سورة الأنعام ، آية ١٨ .

(٤) عن ب .

(٥) سورة طه ، آية ١١٤ .



## في المبهمات

قوله : « والمبهم نحو : هذا وهذا<sup>١</sup> » .

تسميتهم هذه الأسماء المبهمة ، مأخوذة من : « أبهمتُ الباب » ، إذا أغلقته . و « استبهم عليّ الجواب » ، أي : استغلق . وكذلك هذه الأسماء إنما وُضِعَتْ في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه ، أو أراد هو إيهامه على بعض المخاطبين دون بعض ، فاكتمى بالإشارة إليه ، أو كانت الإشارةُ إليه أبين من اسمه عند المخاطب .

فإذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو الذال واحدها [ دون الألف<sup>٢</sup> ] خلافاً لبعض البصريين ، يدلّ على ذلك سقوطها بالثنية وفي المؤنث إذا قلت : هذه ، وتلك<sup>٣</sup> . وخصّصَ الذال بهذا المعنى لأنها من طرف اللسان ، والاسم المبهم مشارٌ إليه . فالتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده ، ويشير مع ذلك بلسانه ؛ لأن الجوارح خَدَمَ القلب . فإذا ذهب القلبُ إلى شيء ذهاباً معقولاً / ذهبَ الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوماً .

٧١ ب والعمدة في الإشارة في هذا الموطن على اللسان ، ولا يمكن إشارة اللسان إلا بحرف يكون مخرجه [ من<sup>٤</sup> ] عَذْبَةُ<sup>٥</sup> اللسان ، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه ، فليس إلا الذال أو الثاء<sup>٥</sup> ، فأما الثاء فهموسة رخوة ، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها لليان .

(١) الجمل ٢٧ .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر الإنصاف ٦٦٩-٦٧٠ .

(٤) عذبة اللسان : طرفه .

(٥) لم يذكر الظاء ، ففي الكتاب ٤٠٥/٢ : « وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء » ولعله لأنها قد تكون كالثاء . انظر الكتاب ٤٠٤/٢ .

والذال مجهورة فخصت بالإشارة إلى المذكر<sup>١</sup> ، وخصت التاء [بالإشارة إلى المؤنث<sup>٢</sup>] للفرق بينهما ، وكانت أولى به لهما [وضعف المؤنث<sup>٣</sup>] ، ولأنها قد ثبتت علامةً للتأنيث في غير هذا الباب . ثم يَبَيَّنُ حركة الذال بالألف ، كما فعلوا في النون من « أنا » ، وربما شَرَكُوا المؤنث مع المذكر في الذال واكتفوا [بالكسرة<sup>٤</sup>] والياء فرقاً بينهما . وربما اكتفوا بمجرد لفظ التاء في الفرق فقالوا : « هاتا هندا » . وربما جمعوا بين لفظ التاء والكسرة . حرصاً على البيان ؛ فقالوا : هات . وأما في المؤنث الغائب فلا بد من لفظ التاء مع الكسر ، لأنه أخرج إلى البيان ، لدلالة المشاهدة على الحاضر ، فتقول في الغائب : تيك . وربما زادوا اللام للتوكيد - كما زادوها في المذكر الغائب - فقالوا : تلك ؛ إلا أنها ساكنة في المؤنث لثلاث تجتمع الكسرات مع التاء ، وذلك ثَقِيلٌ عليهم ومرفوضٌ في كلامهم . وكانت اللام أولى بهذا الموطن [حين<sup>٥</sup>] أرادوا الإشارة إلى البعيد ، فكثروا الحروف حين كثرت مسافة الإشارة ، وقللوها حين قلت ؛ لأن اللام قد وُجِدَتْ في كلامهم توكيداً ، وهذا الموطن [موطن توكيد] ، وقد وجدت بمعنى الإضافة للشيء . وهذا الموطن<sup>٦</sup> [شبيه به ؛ لأنك إذا أومأت إلى الغائب بالاسم المبهم ، فأنت تشير إلى من تخاطب ومقبل عليه لينظر إلى من تشير ، إما بالعين وإما بالقلب ؛ ولذلك جئت بكاف الخطاب فكأنك تقول له : لك أقول ، أو : لك أرمز بهذا الاسم . ففي اللام طَرَفٌ من هذا المعنى ، كما كان ذلك في الكاف ، وكما لم تكن الكاف هنا اسماً مضمراً ، لم تكن اللام لامَ جرٍّ ، وإنما في كل واحدة منهما طرف من المعنى دون جميعه ؛ فلذلك خَلَعُوا<sup>٧</sup> من الكاف معنى الاسمية ، وبقي فيها معنى الخطاب ، واللام كذلك إنما اجْتَلِبَتْ لطرف من معناها الذي وُضِعَتْ له في باب الإضافة .

(١) في أ ، ب : « المذكور » .

(٢) ما بين القوسين عن البدائع ١٨١/١ . وفي أ ، ب : « للمؤنث » .

(٣) عن البدائع ١٨١/١ .

(٤) عن ب .

(٥) في تاج العروس : « وتا : اسم يشار به إلى المؤنث ، مثل ذا للمذكر ، وأنشد الجوهري للتابعة :

ها إن تا عنرة إن لا تكن نعت      فإن صاحبها قد تاه في البلد

(٦) في أ ، ب : « جعلوا في » . وما أثبت عن البدائع ١٨٢/١ .

وأما دخول « ها » التي للتنبيه على هذه الأسماء ، فلأن المخاطب يحتاج إلى تنبيهه على الاسم الذي يُشير<sup>١</sup> به إليه ؛ لأن للإشارة قرائن حال يحتاج [ إلى<sup>٢</sup> ] أن ينظر إليها ، هـ . أ فالتكلم كأنه أمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو مُنبّه / له ، فلذلك اختص هذا الموطن بالتنبيه ، وقَلَّمَا يتكلمون به في المبهم الغائب ؛ لأن كاف الخطاب تُغني عنها ، مع أن المخاطب مأمورٌ بالالتفات بلحظه إلى المبهم الحاضر ، فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن ؛ لأنه بمنزلة الأمر الذي له صدرُ الكلام .

وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني ، لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف<sup>٣</sup> ، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في « هل » ، ومعنى النفي الذي في « ما » . ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا [ كأن<sup>٤</sup> ] وحدها ، لحكمة تُذكر في بابها إن شاء الله تعالى . فدَعَ عنك ما شَغَبُوا<sup>٥</sup> به من مسائل الحال في هذا الباب ، من قولهم : هذا قائماً زيد ، و : قائماً هذا زيد ؛ فإنه لا يصح من ذلك إلا تأخير الحال عن الاسم الذي هو « ذا » لأن العامل فيها معنى الإشارة [ دون<sup>٦</sup> ] التنبيه / فلا يصح تقدّمها والعامل معنوي . ٧٢ ب

فإن قيل : ولم جاز أن يعمل فيها معنى الإشارة<sup>٧</sup> ، ولم يجز أن يعمل فيها معنى التنبيه ، وكلاهما معنى غير ملفوظ به ؟

قلنا : معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلم ، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة ؛ لأن الدال

(١) في أ : « يشير له إليه » . وفي ب : « يشير له » . وانظر البدائع ١/١٨٢ .

(٢) سقط من ب .

(٣) في الارتشاف ورقة ٢٣٦ : « وأما حرف التنبيه فنحو : هذا زيد قائماً ، فذهب الجمهور أن ينتصب « قائماً » على الحال ، والعامل فيه حرف التنبيه . وقال ابن أبي العافية والسهيلي : لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه » . هذا وانظر المقتضب ٤/٣٠٧ .

(٤) عن ب .

(٥) في أ ، ب : « شغبوا » . والشغب : الخصام والخلاف ؛ يقال : شغبهم ، وشغب بهم وفيهم وعليهم ؛ كله بمعنى .

على كلام النفس إما لفظ وإما إشارة وإما خط ؛ فقد جرت الإشارة مجرى اللفظ ،  
فلتعمل فيما عمل فيه اللفظ - وإن لم تقو قوته - في جميع أحكام العمل .

وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل <sup>١</sup> ؛ إذ الاسم الذي هو  
« هذا » ليس بمشتق من أشار يشير ، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل  
علامات الإضمار ، لأنها أيضاً إيماء وإشارة إلى مذكور ، وإنما العامل فعلٌ مضمَر تقديره :  
« انظر » ، وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ . وقد قالوا : « لمن الدار مفتوحاً  
بابها <sup>٢</sup> » ؛ فاعملوا في الحال معنى « انظر » ، ودلّ عليه التوجه من المتكلم بوجهه نحوها <sup>٣</sup> ،  
فكذلك : ( وهذا بعلِي شيخاً <sup>٤</sup> ) ، وهذا أقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع التوجه . وإذا  
ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال ، لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل  
اللفظي أو التوجه أو ما شاكلة ، والله المستعان .

---

(١) في الارتشاف ورقة ٢٣٦ : « وأما اسم الإشارة فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن ينتصب « قائماً » باسم

الإشارة ، ورافقهم ابن أبي العافية . وقال السهيلي : لا يعمل اسم الإشارة . والناسب في مثل هذه المسألة

فعل مضمَر تدل عليه الجملة ، تقديره : انظر إليه قائماً » . هذا وانظر المقتضب ١٦٨/٤

(٢) انظر الكتاب ٢٤٨/١ . وفي شرح السيرا في ١٨٧/٢ : « لمن الدار مفتوحاً بابها : الدار مستندة . ولمن الخبر ،

وي اللام معنى الملك . كأنه قال : من يملك الدار مفتوحاً بابها . وسيأتي في المسألة رقم ٧٥ ذكر لهذه الحال .

(٣) في أ . ب : « بوجهه عن ها » .

(٤) سورة هود ، آية ٧٢ .

## [ في العامل في النعت ]

[ قوله <sup>١</sup> ] : « وإذا تقدم نعتُ النكرة عليها نصب على الحال <sup>٢</sup> » .

تقدم في صدر هذا الفصل العامل في النعت <sup>٣</sup> ، وفيه قولان ، أحدهما : أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت . وكان سبويه إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما ، نحو : جاء زيد وهذا محمد العاقلان <sup>٤</sup> .

وذهب قومٌ إلى أن العاملَ في النعت معنوي ، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت ، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى ، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه ؛ وكيف [ يعمل <sup>١</sup> ] فيه وهو لا يدل [ عليه ، إنما يدل على <sup>١</sup> ] فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ ، وأما الظروف فن دليل آخر ، وإلى هذا القول أذهب ، وليس فيه نقضٌ لما منعه سبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما ؛ لأن العامل في النعت - وإن كان معنوياً <sup>٥</sup> - فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه ، فكأن الفعل هو العامل في النعت ، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد ، وإن لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة ، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى .

(١) عن ب .

(٢) الجمل ٢٧ .

(٣) انظر المسألة ٣٧ ، الفصل الثاني .

(٤) الكتاب ٢٤٧/١ . وانظر المقتضب ٣١٥/٤ ، وأسرار العربية ٢٩٥ . وقد فصل أبو حيان المذاهب في العامل

في المنعوت . انظر الارتشاف ورقة ٢٩٥ .

(٥) في أ : « منعوتاً » .

وإنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه ، منها : امتناع تقديم النعت على المنعوت ، ولو كان الفعل عاملاً [ فيه <sup>١</sup> ] لما امتنع أن يليه معموله ، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى ، وكما يليه الحال والظرف ، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره ، لو قلت : قام زيداً ضارب ، [ تريد : ضارب زيداً <sup>٢</sup> ] ، أو : ضربت عمراً رجلاً ضارباً ، تريد : ضربت رجلاً ضارباً عمراً ، لم يجز . فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه ، فلذلك لا يلي « كان » إلا ما عملت فيه ، وكذلك [ نقول <sup>٣</sup> ] : خبر إن المرفوع ليس [ بمعمول <sup>٣</sup> ] لأن ، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ <sup>٤</sup> ، ولولا ذلك لجاز أن يليها ، وإنما وليها إذا كان مجروراً ، لأنها ممنوعة من العمل فيه / بدخول حرف الجر ، مع أن المجرور رتبته التأخير ، فلم يبالوا بتقدمه في اللفظ إذ كان موضعه التأخير ، ولأن المجرور ليس هو بخبر على الحقيقة ، وإنما [ هو <sup>١</sup> ] متعلق بالخبر ، والخبر منوي في موضعه ، أعني بعد الاسم المنصوب [ بأن <sup>١</sup> ] .

فإن قيل : و لعل امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هو من أجل الضمير الذي فيه ، والضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر ؟ . قلنا : هذا ليس بمانع ؛ لأن خبر المبتدأ حامل للضمير ، ويجوز تقدمه <sup>٥</sup> ، ورب مضمير يجوز تقدمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير !

فإن قيل : ولعل امتناع تقديم النعت إنما وجب من أجل أنه تبيين للمنعوت وتكملة لفائدته ، فصار كالصلة من الموصول ؟

- 
- (١) سقط من ب .
  - (٢) ما بين القوسين عن البدائع ١٨٤/١ .
  - (٣) عن ب .
  - (٤) هذا مذهب الكوفيين . انظر الإنصاف ١٧٦/١ .
  - (٥) أجاز البصريون تقديم الخبر مفرداً كان أو جملة . وخالفهم الكوفيون في ذلك ؛ يقول سيبويه في تقديم الخبر ٢٧٨/١ : « وهذا عربي جيد ، وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنوك . ورجل عبد الله » . وانظر المقتضب ١٢٧/٤ ، والإنصاف ٦٥ .

قلنا : هذا باطل ؛ لأن الاسم المنعوت / يستقل به الكلام ، ولا يفتقر إلى نعته افتقار الموصول إلى صلته .

ومما يبين لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته ، أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده ، فلا تأثير للفعل فيه ، ولا تسلط له عليه ، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت ؛ إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض ، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة . وهذا بخلاف الحال ؛ لأن الحال - وإن كان صفة كالنعت ، وفيها ضمير يعود على الاسم كالنعت ، وضاحكاً إذا كان حالاً من زيد ، هو زيد في المعنى ، كما يكون إذا كان نعتاً كذلك - لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت ، وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل [ خاصة ، فالفعل <sup>٢</sup> ] إذاً أولى بها من الاسم ، فعمل فيها دونه ، فلما عمل فيها [ الفعل <sup>٢</sup> ] جاز تقديمها إليه ، كقولك : جاء ضاحكاً زيد . وتقديمها عليه كقولك : ضاحكاً جاء زيد ، وتأخرها بعد الفاعل [ كقولك <sup>٢</sup> ] : جاء زيد ضاحكاً ؛ لأنها كالمفعول ؛ لعمل الفعل فيها . والنعت بخلاف هذا كله . وسنبين فيما بعد <sup>٣</sup> - إن شاء الله تعالى - فصلاً عجيباً في أن الفعل لا يعمل بنفسه إلا بثلاثة أشياء : الفاعل ، والمفعول به ، والمفعول المطلق ، أو ما هو صفة لأحد هذه الثلاثة في حين وقوع الفعل ، ويخرج عن هذا الفصل الظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والنعوت ، والأبدال ، والتوكيدات ، وجميع الأسماء المعمول فيها ، ونقيم هنالك البرهان القاطع على صحة هذا المعنى ، بعون الله تعالى .

## فصل

### [ في الحال من النكرة ]

حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جاريةً عليها ، ليتفق اللفظ . وأما نصبُ

(١) في أ ، ب : « ولكن » .

(٢) عن ب .

(٣) انظر فيما يأتي المسألة رقم ٧٠ .

الصفة على الحال فيضعف<sup>١</sup> عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة . هذا منتهى قول النحويين ، وكان شيخنا أبو الحسين<sup>٢</sup> - رحمه الله تعالى - يرد هذا القول بالقياس والسماع : [ أما<sup>٣</sup> ] القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت : جاءني زيد الكاتب ، وجاءني زيد كاتباً ، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه ، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت : مررت برجل كاتب ، أو : برجل كاتباً ؟ وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها .

[ وأما السماع<sup>٣</sup> ] ففي الحديث : « صلى خلفه رجال قياماً<sup>٤</sup> » . وأما « وقع أمر فجأة » فليس بحال من « الأمر » ، وإنما هو حال من « الوقوع » ، كما تقول : سقى جمل أحسن من سقى ناقة<sup>٥</sup> ، إنما هو حال مما دل عليه « سقى » ، [ وهو<sup>٦</sup> ] المصدر / ومنه أقبل رجل مشياً ، [ هو<sup>٣</sup> ] حال من الإقبال<sup>٦</sup> ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ب ٧٤

والذي قاله الشيخ صحيح ، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون ، إيثاراً لاتفاق اللفظ ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة ، وتباعد ما بينهما في المعرفة ؛ لأن الصفة في النكرة [ مجهولة عند<sup>٧</sup> ] المخاطب حالاً كانت أو نعتاً ، وهي في المعرفة بخلاف ذلك ، فتأملْه تعرفه إن شاء الله تعالى<sup>٨</sup> . ولو كانت الحال من النكرة [ ممتنعة<sup>٩</sup> ] ، وكان رديئاً في

(١) انظر الكتاب ٢٧٢/١ ، والمقتضب ٢٨٦/٤ ، ٣١٤ ، ٣٩٧ . والارتشاف ورقة ٢٣٤ .

(٢) يعني ابن الطراوة .

(٣) عن ب .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٥٩/٢ .

(٥) في الروض الأنف للمؤلف ١٥١/١ : « وسقى أحسن من سقى إبلك » .

(٦) يرتبط هذا القول بأصل عند السهلي ، وهو أن الحال هي صاحب الحال ، وليس المشي هو الرجل . انظر الروض الأنف ٢٤٤/٢ .

(٧) في أ ، ب : « محمولة على » .

(٨) انظر المسألة ٢٨ من هذا الكتاب ، والمقتضب ٣٠٠/٤ ، وشرح المفصل ٥٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨١/١ .

(٩) ما بين القوسين عن البدائع ١٨٥/١ .



الكلام لعل التذكير ، لما اتفقت العرب على جعلها حالاً إذا كانت مُقدَّمة على الاسم ،  
كما أنشد سيبويه :

« لمية موحشاً طلل<sup>١</sup> »

وَتَحْتَ الْعَوَالِي وَالْقَنَا مُسْتَكِنَّةً      ظباءُ أَعَارَتْهَا الْعَيُونَ الْجَاذِرُ<sup>٢</sup>

فإن قيل : وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا « موحشاً » حالاً من « طلل » ،  
و « قائماً » حالاً من رجل<sup>٣</sup> ، إذا قلت : فيها قائماً رجل ، وهو لا يقول بقول الأخفش<sup>٤</sup> :  
إن قولك : رجل وطلل [ فاعل<sup>٥</sup> ] بالاستقرار الذي تعلق به الجار ؟ فلو قال بهذا القول<sup>٦</sup>  
عذرناه ، ولكن الاسم النكرة عنده مبتدأ ، وخبره في المجرور قبله ، ولا بُدَّ في خبر المبتدأ  
من ضمير [ يعود<sup>٧</sup> ] على المبتدأ ، تقدم الخبر أو تأخر ، فَلِمَ لا تكون هذه الحال من ذلك  
الضمير ولا تكون من النكرة ؟ [ و<sup>٨</sup> ] ما الذي دعاهم إلى هذا ؟

فالجواب : أن هذا سؤال يجب التقصِّي [ عنه<sup>٧</sup> ] والاعتناء به ؟ فقد كعَّ عنه أكثر  
الشارحين للكتاب ، والمؤلفين في هذا الباب ، بل ما رأيت أحداً منهم أشار فيه [ إلى جواب<sup>٧</sup> ]  
مقنع ، وأما أكثرهم فلم يتنبه للسؤال ، ولا تعرَّض إليه بحال .

(١) من شواهد الكتاب ٢٧٦/١ . وفيه : « لعزة ... » . وعجزه :

يلوح كأنه خلل .

هذا وانظر روايته في الخزانة ٥٣٢/١-٥٣٣ .

(٢) البيت لذي الرمة ، وهو من شواهد الكتاب ٢٧٦/١ . ورواية الديوان ٢٤٥ :

وتحت العوالي والقنا مستظلة

(٣) في الارتشاف ورقة ٢٣٤ : « وفيها قائماً رجل . ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في هذا هو المبتدأ » .

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، أحقق أصحاب سيبويه ، وكان المرجع في فهم الكتاب .

توفي رحمه الله سنة ٢١٥ . وقيل : سنة ٢٢١ ، أنظر نزهة الألبا ١٨٤ ، والإنباه ٣٦/٢ .

(٥) سقط من ب .

(٦) انظر الإنصاف ٥١ .

(٧) عن ب .

(٨) زدنا « الواو » ليستقيم السياق .

والذي أقوله - وبالله التوفيق - : أنَّ هذه المسألة في النحو ، بمنزلة مسائل الدور في الفقه ، ونضرب منه مثلاً فنقول :

رجل شهد مع آخر [ في عبد<sup>١</sup> ] أنه حر ، فعتق العبد وقُبلت شهادته ، ثم شهد ذلك الرجل مرة أخرى فأريد تجريحه ، فشهد العبد المعتق فيه بالجرح<sup>٢</sup> ، فإن قُبلت شهادته ثبتت جرحه الشاهد ، [ وإن ثبتت جرحه الشاهد<sup>٣</sup> ] بطل عتق العبد ، وإن بطل عتق العبد سقطت شهادته ، وإن سقطت شهادته لم يصح جرحه الشاهد ، واستدارت المسألة هكذا . وكل فرع يؤول إلى إسقاط أصله فهو أولى أن يسقط في نفسه . وكذلك مسألة هذا الفصل :

أنت إن جعلت الحال من قولك : فيها قائماً رجلاً ، من الضمير ، لم يصح تقدير المضمير / إلا مع تقدير فعل يتضمَّنُه ، ولا يصح تقدير فعل بعده مبتدأ ، لأن معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلاً ، [ وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في الفعل ضمير لتقدم الفعل على الفاعل<sup>٣</sup> ] ، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه ، وهذا بديع في النظر . فإن قيل : إن المجرور يُنَوَّى به التأخير ؛ لأن خبر المبتدأ [ حقه<sup>٣</sup> ] أن يكون مؤخراً . قيل : وإذا نويت به التأخير لم يصح وجود الحال مقدمة على المبتدأ ؛ لأنها [ لا<sup>٣</sup> ] تتقدم على عاملها إذا كان معنوياً . فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة ، الذي هو مبتدأ عند سيبويه ، وفاعل عند الأخفش .

وهذا السؤال لا يلزم « الأخفش » على مذهبه ، وإنما يلزم سيبويه ومن قال بقوله ؛ ولولا الوحشة من مخالفة الإمام [ أبي بشر<sup>٣</sup> ] لنصرت قول الأخفش نصراً مؤزراً ، وجلوت مذهبه في منصّة التحقيق مفسّراً ! ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل ، والله الموفق للصواب ، وإليه المآب . وسيأتي في باب الابتداء من إقامة البرهان على [ بطلان<sup>١</sup> ] قول الأخفش ما ينافي إشارتي ههنا إلى نصرته / .

٧٥ ب

(١) سقط من ب .

(٢) الجرح : ما تجرح به الشهادة .

(٣) عن ب .

(٤) على هامش ب : « لأنه وصف للمبتدأ في المعنى ، وحق الوصف أن يتأخر عن الموصوف . أي : والوصف بعد الموصوف » .

## [ في قطع النعت وفائدته ]

[ قوله <sup>١</sup> ] : « وإذا تكررت النعوتُ فإن شئتُ أتبعتهَا الأول <sup>٢</sup> » .

جعل « أبو القاسم » تكراراً النعوت شرطاً في جواز القطع من الأول ، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق ! ولكن الاسم إذا كان معروفاً عند المخاطب ، ولم يقصد تمييزه من غيره ، لم يكن النعتُ حينئذٍ من تمامه ، وإنما يقصد به مدح أو ذم . فلم يمتنع القطع من الأول ، كما قال سيبويه : « سمعتُ العربَ تقول : ( الحمد لله ربُّ العالمين ) فسألت يونس عنها ، فزعم أنها عربية <sup>٣</sup> » .

وأما إذا كان المنعوتُ غير متميِّز عند المخاطب إلا بنعته ، فلا بدَّ حينئذٍ أن يكون تابعاً للمنعوت ، ثم يكون تكرارُ النعوت شرطاً في جواز القطع ، كما قال أبو القاسم .  
وفائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تجديدَ مدح أو ذمٍّ غير المذكور في أول الكلام ؛ لأنَّ تجديدَ لفظ غير الأول دليلٌ على تجديد معنى ، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدحُ كان أبلغاً . وقد رأيت هذا المعنى للفراء <sup>٤</sup> فاستحسنته .

(١) سقط من ب .

(٢) الجمل ٢٧ .

(٣) قال سيبويه ٢٤٨/١ : « وسمعتنا بعض العرب يقول : الحمد لله رب العالمين . فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية » .

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله . أخذ عن الكسائي، ويونس بن حبيب . وكان إماماً في اللغة والنحو . توفي في خلافة المأمون سنة ٢٠٧ عن ٦٣ سنة . انظر نزهة الألبا ١٢٦ ، والعبر للذهبي ٣٥٤ .

## [ في عطف النعوت بعضها على بعض ]

قال : « وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض <sup>١</sup> » .  
الأصل في باب العطف أن لا يُعْطَفَ الشيء على نفسه ، وإنما يُعْطَفُ على غيره ؛  
وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل ، وتكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول .  
فإذا ثبت هذا ووجدت شيئاً معطوفاً على ما هو في معناه مثل قوله : « كذباً وزوراً »  
و « كذباً وميناً » ، فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني ، أو لضرورة الشعر ،  
فيشبه حينئذ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين ، فيعطف أحدهما على الآخر ، كما فُعل بأشياء  
أضيف فيها الشيء إلى نفسه لتغاير اللفظين . وقد تقدم شرح ذلك في أوائل الكتاب <sup>٢</sup> .  
وإذا كان الأمر كذلك بعد كل [ البعد <sup>٣</sup> ] أن تقول : جاءني محمد وأبو عبد الله ،  
وهو هو ؛ أو : « رضي الله عن عتيق <sup>٤</sup> وأبي بكر » [ وقد علم أن أبا بكر <sup>٥</sup> ] هو عتيق ؛  
لأنك عطفت الشيء على نفسه ، و « الواو » إنما تجمع بين الشئين لا بين الشيء الواحد ؛  
فإن كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول ، كنت مخيراً بين العطف  
وتركه ؛ فإن عطف فـن حيث [ قصدت تعداد الصفات ، وهي متغايرة ، وإن لم تعطف  
فـن حيث <sup>٦</sup> ] كان في كل واحد منهما ضمير هو الأول ، فتقول على الوجه الأول :

(١) الجمل ٢٨ .

(٢) يعني بذلك إضافة التخصيص ، نحو : زيد بطة ، ومسجد الجامع . انظر المسألة الأولى .

(٣) عن ب .

(٤) في الاستيعاب ٩٦٣ في ترجمة أبي بكر : « وكان يقال له عتيق .. قال الليث بن سعد وجماعة : إنما قيل  
له عتيق لجماله وعناقه وجهه . وقال مصعب الزبيري وطائفة من أهل النسب : إنما سمي أبو بكر عتيقاً لأنه  
لم يكن في نسبه شيء يعاب به ... » .

زيد شاعر وكاتب<sup>١</sup> ، وعلى الثاني : شاعر كاتب<sup>٢</sup> . كأنك عطفت بالواو الكتابة على الشعر ، وحين لم تعطف أتبعث الثاني الأول ، لأنه هو ، من حيث اتحد الحامل للصفات . فأما في كتاب الله - تعالى - فقلما نجد أسماء الحسنى معطوفة بالواو ، نحو : ( الرحمن الرحيم<sup>٣</sup> ) و ( العزيز الحكيم<sup>٤</sup> ) و ( الملك القدوس<sup>٥</sup> ) ، إلى آخرها ، لأنها أسماء له - سبحانه - ، والمسمى بها واحد ، فلم نجر مجرى تعداد الصفات المتغيرة ، ولكن مجرى الأسماء المترادفة ، نحو : الأسد والليث ، وغير ذلك .

فأما قوله سبحانه : ( هو الأول والآخر والظاهر والباطن<sup>٦</sup> ) . فلأنها ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها ، فكان دخول « الواو » صرفاً لوهم المخاطب - قبل التفكير والنظر - عن توهم المحال ، واجتماع الأضداد في المجال ؛ لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد ، وإنما [ يكون<sup>٧</sup> ] ذلك من وجهين مختلفين ، فكان العطف ههنا أحسن من تركه ، لهذه الحكمة الظاهرة ، بخلاف ما تقدم مما لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد .

وأما قوله سبحانه وتعالى : ( غافر الذنب وقابل التوب ، شديد العقاب ذي الطول<sup>٨</sup> ) ؛ فإنما حسن العطف بين الاسمين / الأولين لكونهما من صفات الأفعال ، وفعله - سبحانه - في غيره لا في نفسه ؛ فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين ، ولتترلهما مترلة الجملتين ؛ لأنه - سبحانه - يريد تنبيه العباد على أنه يفعل هذا ويفعل هذا ؛ ليرجوه ويؤملوه . ثم قال : ( شديد العقاب ) ، بغير واو ؛ لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة

(١) في أ ، ب : زيد شاعر كاتب .

(٢) في أ ، ب : زيد شاعر وكاتب .

(٣) سورة الفاتحة ، آية ١ .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٩ .

(٥) سورة الحشر ، آية ٢٣ .

(٦) سورة الحديد ، آية ٣١ .

(٧) عن ب .

(٨) سورة غافر ، آية ٣ .

والقدرة وهو معنى خارج عن صفات الفعل ، فصار بمنزلة ما تقدم من قوله : ( العزيز العليم <sup>١</sup> ) . وكذلك قوله : ( ذي الطول ) ؛ لأن لفظ « ذي » عبارة عن ذاته - سبحانه - فصح جميع ما أصلناه ، والحمد لله .

وفي هذه الآية تصديق لقوله - عليه الصلاة والسلام - : ( إن الله - تعالى - كتب كتاباً [ هو <sup>٢</sup> ] عنده فوق عرشه ، فيه : إن رحمتي غلبت غضبي ، [ ويروى : سبقت غضبي <sup>٣</sup> ] ، وذلك أن في أولها : ( تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ) ، وعلمه محيط بما فوق العرش وما دونه . ثم قال : ( غافر الذنب وقابل التوب ) ، فهاتان صفتان من صفات الرحمة . ثم قال : ( شديد العقاب ) ، فهذه صفة واحدة ، وقد سبقتهما صفتان من صفات الرحمة ، واثنان تغلب واحدة ، وهما سابقتان / لها في الذكر ، فصَحَّت رواية من روى : « سبقت » ، ورواية من روى « غلبت غضبي » . والله يخبرنا من غضبه ، ويتغمدنا برحمته وكرمه ، لا رب غيره .

١٥٣

(١) سورة غافر ، آية ٢ .

(٢) عن ب .

(٣) سقط من ب . والحديث أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ١٥٣/٩ .

## [ في العلم المنقول من اسم الجنس ]

قالت الخرنق بنت هفان<sup>١</sup> .

هذا الاسم يقال فيه : « الخرنق » ، بالألف واللام . والقياس سقوطها ؛ لأنه اسم علم ، والعلم إذا نقل من الأجناس<sup>٢</sup> لم تدخله الألف واللام في حال العلمية ، كمرأة تسمى « مزنة<sup>٣</sup> » ، أو رجل يسمى « كعباً » ، أو « قرداً » ، أو « فيلاً<sup>٤</sup> » .

فإن كان منقولاً من الصفة كالحارث والعباس ، جاز إدخال الألف واللام فيه ؛ لأن الألف واللام تدل على المعنى المعهود فيما دخلت عليه ، [ وهم يريدون<sup>٥</sup> ] الإشارة إلى ثبوت هذه الصفة في المسمى ، ولا يريدون الإشارة إلى معنى الأرنب والقرد ، ونحوهما في المسمى بذلك . وإنما هي علامة وضعت للشخص ولفظه ، ولا يراد بها إلا مميّزه عن

(١) هي خرنق بنت بدر بن هفان ، من بني الحارث بن سعد بن ضبيعة ، رهط الأعشى . وهي أخت طرفة ابن العبد لأمه . وأكثر شعرها في رثائه وفي رثاء زوجها بشر بن عمرو الأسدي . مات قبل الإسلام بنحو ستين سنة . ولها ديوان صغير مطبوع في بيروت سنة ١٨٩٩ ، ونشر حديثاً بتحقيق الدكتور حسين نصار .

هذا ، وقد استشهد الزجاجي في الجمل ٢٨ بيتها المشهورين ، وهما :

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجُررِ  
النّازلون بكل معترك والطيّون معاقد الأزرِ

وقد عرض لهما السهيلي بالتحليل في المسألين التاليتين ؛ فأما في هذه المسألة ، فقد عرض لبيان اسمها ، وسر دخول الألف واللام عليه .

(٢) في اللسان : « الخرنق : ولد الأرنب ، يكون للذكر والأنثى . وقيل : هو الفتى من الأرانب » .

(٣) المزنة : القطعة من السحاب .

(٤) من الأعلام - كما في القاموس المحيط - : قرد بن معاوية ، وهو هنلي . وكذلك فيل ، وهو مولى زياد ابن أبي سفيان .

(٥) عن ب .

غيره ، كما قال « بهس <sup>١</sup> » الملقب بنعامه حين سخر النعمان بن المنذر [ منه <sup>٢</sup> ] ، واستقبح اسم نعامه ، فقال : أبيت اللعن ، إن الاسم علامة وليس بكرامة ، ولو كان حسن الاسم شرفاً للمسمى لا شترك الناس في اسم واحد » ، فكانت هذه من حِكَمِ المأثورة .

فإذا ثبت هذا فالقياس أن لا يقال : الخرنق - بالألف واللام - في الاسم العلم ، إلا أن له وجهاً يُخَرِّج عليه ، وهو أن يراد وصف المرأة باللين <sup>٣</sup> وملاسة <sup>٤</sup> الجلد ، أو غير ذلك من الصفات الموجودة في الخرنق ، فيدخل الاسم معنى الصفة المنقولة إلى العلمية ، فيدخله الألف واللام ؛ كما قالوا : الرباب ، والرباب منقول من الأجناس لأنه السحاب ، ولكنه مشتق من ربيت الشيء أربه ، فكأنه يرب النبات بمائه ويصلحه ، ثم سموا المرأة رباباً ؛ فتارة يدخلون الألف واللام ، كأنهم يريدون معنى الصفة ، وتارة يجرون الاسم مجرى المنقول من الأجناس ، كما قال :

عَلِقَ الْقَلْبُ رَبَاباً

ومما يُقَوِّي دخول معنى الصفة في « الخرنق » ونحوه ما حكاه سيبويه من قوضم : مررت بسرّج خزر صُفَّتُهُ <sup>٥</sup> ، وبرجلٍ أَسَدٍ أبوه <sup>٦</sup> ؛ فإذا كانوا قد أجروا الخَزَّ مجرى النعت في إعرابه ، لموضع اللين الذي فيه ، وهو اسم جنس ، فلا يَبْعُدُ أن يشار إلى ذلك المعنى في الأسماء المنقولة إلى العلمية ، وبالله التوفيق .

(١) هو بهس الفزاري ، كان جسيماً طويلاً ، ولذلك سمي بنعامه . انظر الأغاني ١٢٣/٢١ ، والفاخر ٦٢ .  
وتاج العروس .

(٢) سقط من ب .

(٣) لعل السهيلي قد أخذ هذا من قول رؤبة :

إذا العجوز غضبت فطلق  
واعمد لأخرى ذات دلّ مونق

ولا ترضاهما ولا تملق  
لينة المس كمن الخرنق

انظر الرجز في معجم الأدباء ١٥٠/١١ .

(٤) في أ ، ب : « ملانية » .

(٥) انظر الكتاب ٢٢٨/١ ، وفي اللسان ، صف : « وصفة الرجل والسرّج : التي تضم العرقوتين [ وهما خشتان تضمان ما بين وسط الرجل والمؤخرة ] وابدادين [ وابداد السرّج والقنب : ذلك المحشو الذي تحتهما لثلا يُدْبِر الفرس ] من أعلاه وأسفلهما » .

(٦) انظر الكتاب ٢٣١/١ .



[ في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم ]

قوله :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي

٧٧ ب

يسأل ههنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو قومي / ، فيقال : أمعرب هو أم مبني ؟ ومحال أن يكون مبنيًا ، لأنه لا عِلَّة فيه تُوجِبُ البناء ، ولأنه متمكن بالإضافة ، وإذا كان [ معرباً<sup>١</sup> ] فأين [ حرف<sup>٢</sup> ] الإعراب ؟ أهو الياء أم الميم ؟ ومحال أن يكون الياء حرف إعراب ؛ لأنه الاسم المضاف [ إليه ، وليست من الاسم المضاف<sup>٣</sup> ] في شيء . فلم يبق إلا أن تكون « الميم » من « قومي » هي حرف الإعراب<sup>٤</sup> . وإذا كان كذلك فأين علامة الإعراب في حال الرفع والنصب ؟

والجواب : أن الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي « واو » قصيرة الصَوْت ، كما تقدّم ، و « الواو » تنقلب « ياء » عند مجاورة الياء ، فتقول : هؤلاء مسلمي . فالواو - وهي علامة الرفع - قد انقلبت بالمجاورة ياء<sup>٥</sup> ، فكذلك الضمة إذا قلت : مسلم ، تنقلب كسرة إذا أضفته إلى نفسك ، كما انقلبت الواو في الجمع المسلم حين أضفت إلى نفسك . وإذا كانت الواو - وهي أقوى من الحركة - تنقلب ياء في هذا الوطن . فما ظنك بالحركة وهي أضعف منها ؟ فالكسرة الموجودة في اللفظ إذا قلت : قومي ، عين الضمة

(١) عن ب .

(٢) في أ : « فأين علامة الإعراب » .

(٣) سقط من ب .

(٤) انظر المسألة رقم ٢٠ .

(٥) في أ ، ب : « الياء » .

التي قبل الإضافة ، كما كانت الياء الأولى من قولك : مسلمي ، هي الواو بعينها التي كانت في قولك : مسلمون ، قبل الإضافة .

وأما في حال الخفض ، فالكسرة التي هي علامة الخفض ممتزجة بصوت الياء إذا كانت الياء ساكنة ، وباقية على حالها إذا كانت الياء متحركة ، فاستوى اللفظ في حال الرفع والخفض إذا قلت : قومي ، أو : غلامي ، كما استوى في الجمع إذا قلت : هؤلاء مسلمي ، و : مورت بمسلمي .

وأما الفتحة فقد غلب عليها صوت الياء ، فاستوت مع الكسرة ، وإذا كانت الواو من « خاف » يغلبون عليها صوت الكسرة في حال الإمالة <sup>١</sup> . حتى يكون اللفظ بها كاللفظ بباع إذا أميلت ، فما ظنك بالفتحة التي هي حركة ، [ والحركة <sup>٢</sup> ] أضعف من الحروف ، ولا سيما والفتحة أضعف الحركات ؟ فاستوى لفظ علامات الإعراب في هذا الباب ، لما ذكرناه من العلل والأسباب .

---

(١) الإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء ، وكل ما كان على وزن فعل - كسر العين - فإمالة ألفه جائزة حسنة ، إلا أنه فيما كانت ألفه منقلبة عن ياء أحسن ، فأما الواو فهو فيه - وليس كحسنة في الياء ، نحو خاف ومات . انظر الكتاب ٢/٢٦١ ، والمقتضب ٣/٤٣ .

(٢) عن ب .

[ في تحليل بيتي الخرنق بنت هفان ]

قوله :

سُمُّ العُدَّة ... ..

السُّم - بالفتح - : عندي مصدر « سَمَّمْتُهُ سَمًّا » ، إذا أطعمته السُّم ، كما تقول : « زَبَدْتَهُ زَبْدًا » ، إذا أطعمته الزُّبْد . وأما الزُّبْد فهو الاسم . فإذا فتحت « السين » فالْعُدَّة مخفوض في موضع نصب ؛ لأنه المفعول في المعنى ، [ وإذا ضَمَمْتُ « السين » فلا موضع له إلا الإضافة المحضة <sup>١</sup> ] . ورواية من رواه بفتح السين أحصنُ للغة وأصح في المدح ؛ لأنك تجعل العُدَّة مفعولين بهذا المصدر ؛ فإذا ضَمَمْتُ « السين » فالسُّم اسم ، فترجع إضافته إضافة ملك واستحقاق ، لا على نحو إضافة المصدر إلى المفعول ، فيكون كقولك : رماح العدة ، أو : سلاح العُدَّة ؛ فيكون كالكلام المحتمل للمدح وغيره . وإذا كان مصدرًا كان في معنى الفعل ، تريد أنهم يَسُمُّون العدة ، أي : يقتلونهم . ولا بد من المجاز في كل هذا ، فجازُ الكلام / إذا جعلته مصدرًا حذف المضاف ، كأنك قلت : ذوو سُمِّ العدة ، وإذا جعلته اسمًا ، فجازته التشبيه ، أي : إنهم بمنزلة السُّم .

وقد تخرج رواية الضم على وجه ، وهو أن السم لا يكون إلا قاتلاً ، ولا يُراد إلا ليقتل به ، وليس كالرماح والسلاح لاختلاف المنافع والأغراض ، فصار معنى الكلام : إنهم قاتلو العدة . وعبر بالسُّم عن هذا المعنى . ورواية الفتح أبين وأشبه بصحيح الكلام .

وأما قوله :

(١) عن ب .

## وآفة الجُزر

فجازه أيضاً التشبيه ، جعلهم<sup>١</sup> بمنزلة الآفة للجزر . والآفة اسم ليس بمصدر عندي ، لأنه على وزن « فَعَلَّة » ، كالعظمة والحذبة وغير ذلك ، وإن كان قد وجد في المصادر هذا المثال ، كالعجلة والحركة . ولكن لما لم نجد منه فعلاً<sup>٢</sup> ولا اسم فاعل ، حكمنا بأنه ٧٨ ب اسم غير مصدر / .

فإن قيل : فقد قالوا : « رجل مؤوف » : إذا كانت به آفة ؟  
قلنا : باب « مؤوف » ، كباب<sup>٣</sup> « محموم » و « مجنون » ، والحمى ليست [ بمصدر<sup>٤</sup> ] ، وكذلك : « الجان » و « الجنة » . ولكن العرب قد تجعل ما فيه الشيء بمنزلة المفعول ، وماله الشيء بمنزلة الفاعل وإن لم يكن له فعلٌ ، كقولهم فيمن له رُمح : رامح ، وفيمن له نبل : نابل ، وفيما فيه الحمى<sup>٥</sup> : محموم . ويمكن مضبوب ومسبوع<sup>٦</sup> ، من الضباب والسباع . ومنه طعام مسوس ومدود ، إذا وقع فيه السوس والدود . على أنه قد يقال : ساس الطعام وداد ، وسوس ودود ، فهو مسوس ومدود . ولكن الأول مقول أيضاً . فثبت من هذا [ أن<sup>٧</sup> ] « الجُزر » مخفوض بالإضافة ، وليس له موضع إلا الخفض بخلاف « العُداة » إذا فتحت السين من « سم » .

وأما « العُداة » فجمع « عاد » ، كما تقول : « دُعاة » في جمع « داع » . وأما « أعداء » فجمع « عدأ » ، كما تقول : « أضلاع » في جمع « ضلع » . وأما « عدأ » فليس له واحد من لفظه ، وإنما هو اسم للجمع كقوم ورهط .

(١) في ب : « جعلهم آفة للجزر » .

(٢) في الصحاح للجوهري : « وقد أيف الزرع - على ما لم يسم فاعله - أي : أصابته آفة ، فهو مثوف مثل معوف » . وفي اللسان : « وآف القوم وأوفوا وإيفوا : دخلت عليهم آفة » .

(٣) يريد الأفعال الملازمة للبناء للمفعول . انظر الكتاب ٢/٢٣٨ ، وشرح فصيح ثعلب للهروي ١٤ .

(٤) عن ب .

(٥) في أ ، ب : « وفيما فيه الشيء » : محموم .

(٦) لم أجد « مضبوباً ومسبوعاً » فيما أتيت لي من كتب اللغة .

(٧) سقط من ب .

وأما «عَدُوٌّ» فيقع للواحد والاثنين والجمع ، لأنه - والله أعلم - بمنزلة ما جرى من المصادر على فعول : كَالْوَلُوعِ وَالْقَبُولِ ، فلذلك لم يثن ولم يجمع ؛ قال الله سبحانه : (هم العدو فاحذرهم ، قاتلهم الله<sup>١</sup>) .

وقد يجوز أيضاً أن يكون أعداء [جمعاً<sup>٢</sup>] لِعَدُوٍّ ، على تقدير حذف الحرف الزائد ، فيكون كالثلاثي المجموع على أفعال ؛ يُقَوِّي ذلك أنهم قد قالوا في المؤنث : «عَدُوَّةٌ<sup>٣</sup> الله» . ولو كان مصدراً ما ساغ فيه ذلك ، والوجهان متكافئان في القياس والنظر ، وبالله التوفيق .

وأما «الجزر» فجمع جُزُرٍ ، وهي فَعُول بمعنى مفعول . وقد كان قياسه أن يكون بهاء التأنيث كالحَلُوبَةِ والركُوبَةِ ، [ولكنهم<sup>٤</sup>] جعلوه اسماً مخصوصاً بالإبل دون غيرها ، فضعف الاعتماد على الفعل الذي هو الجزر ، وصار كالاسم الذي لا ضمير فيه ، فلم تدخله تاء التأنيث ؛ إذ لا يُؤنَّث في الصفات إلا ضمائرها ، ولا في الأفعال إلا فاعلوها . وسيأتي بيان ذلك . وقد مر منه أصل في باب الفاعل والمفعول<sup>٥</sup> .

فإن قيل : ما الحكمة في تخصيص «النازلين» بالنصب على الإضرار ، ورفع «الطيبين» ؟ وهل ذلك لمعنى ؟ أو الحكم فيهما سواء ؟ .

فالجواب : أن القطع في «النازلين» بنصبه على الإضرار أولى ، والرفع في «الطيبين» أولى من النصب ، لأن معه واو العطف ، فصار في حكم المعطوف<sup>٦</sup> على «سم العداة» و «آفة الجزر» ، وليس في «النازلين» واو تشركه مع ما قبله في الرفع ، فكان أولى بالنصب ومخالفة الإعراب .

(١) سورة «المنافقون» ، آية ٤ .

(٢) عن ب .

(٣) انظر المصباح المنير .

(٤) سقط من ب .

(٥) انظر المسألة رقم ٣٢ .

(٦) في ب : «حكم العطف» .

فإن قيل : فهلا أُدخِلَ الواو على « النازلين » دون « الطيبين » ، أو أدخلها عليهما معاً ؟  
فالجواب : أن « واو » العطف وُضِعَتْ لتعطف الشيء على غيره ، لا لتعطف الشيء  
على نفسه ، فإذا تغيرت معاني الصفات حسن العطف ، كقولك : الكاتب والشاعر .  
وإذا تقاربت معانيها قبح العطف ، كقولك : الخطيب الفصيح وههنا « النازلين » في  
[ معنى <sup>١</sup> ] سُمِّ العداة ، لأنهما في معنى الشجاعة ، وأما « الطيبون » ففي معنى الصفات ،  
وهو مخالف لمعنى الشجاعة والسخاء . فدخلت « الواو » للعطف كما دخلت في قوله :  
« وآفة الجُزر » عطفاً على « سُمِّ العداة » ، لتغاير الصفات . [ والله - سبحانه وتعالى -  
أعلم <sup>٢</sup> ] .

---

(١) سقط من ب .

## باب العطف

## [ العامل في المعطوف ]

العامل في المعطوف مضمّر يدل عليه حرف العطف<sup>١</sup> ، وهو في معنى العامل في الاسم الأول ، وكأنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، قلت : قام زيد وقام عمرو ؛ وأغنت ٧٩ ب الواو عن إعادة الفعل ، وإنما / قلنا ذلك للقياس والسماع .

أما القياس فإن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله ، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول [ معه<sup>٢</sup> ] ، لعلّة تذكر هناك . ووجه آخر ، وهو أن النعت هو المنعوت في المعنى ، وليس بينه وبين المنعوت / واسطة ، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين<sup>٣</sup> ، [ فكيف<sup>٢</sup> ] بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه ، وبينهما واسطة وهو الحرف ؟ وأما ما يدل على إضمار [ العامل من<sup>٤</sup> ] السماع ، فقول الأنصاري<sup>٥</sup> :

بل بني النجار ، إنّ لنا فيهم قتلى وإن تَرَه  
أراد : قتلى وتَرَه ، ثم أظهر « إنّ » ، فدل على ما قلناه .

وهذا الأصل مستتب في جميع حروف العطف إلا في « الواو » الجامعة ، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده ، كقولك : اختصم زيد وعمرو ، و : جلست

(١) انظر شرح المفصل ٧٥/٣ .

(٢) سقط من ب .

(٣) ارجع إلى المسألة رقم ٤٢ .

(٤) عن ب .

(٥) هو خالد بن عبد العزيز ، كما في سيرة ابن هشام ٢٢/١ . وفي أ ، ب : « بل بنو .. » . وقبله :

ثم قالوا : من نؤم به . أبني عوف أم بني النجرة ؟

بين زيد وعمرو ؛ فإن « الواو » ههنا تجمع بين الاسمين في العامل ، فكأنك قلت : اختصم هذان ، و : اجتمع الرجلان ، إذا قلت : اختصم زيد وعمرو .

ومعرفة هذه الواو أصل ينبنى عليه فروع كثيرة ، منها أنك تقول : رأيت الذي قام زيد وأخوه ، على أن تكون « الواو » جامعة ، وإن كانت عاطفة لم يجز ؛ لأن التقدير : قام زيد وقام أخوه ، فخلت الصلة من عائذ يعود على الموصول . ومنه قوله سبحانه : (وجمع الشمس والقمر <sup>١</sup>) ، غلب المذكر على المؤنث لاجتماعهما ، ولو قلت : طلع الشمس والقمر ، يقبح ذلك ، ! إلا أن تريد الواو الجامعة ، وأما في الآية فلا بد أن تكون جامعة ، لأن لفظ « جمع » يدل عليها <sup>٢</sup> .

## فصل

### [ في دلالة الفاء العاطفة ]

وأما « الفاء » فهي موضوعة للتعقيب ، وقد تكون للتسبيب والترتيب ، وهما راجعان إلى معنى التعقيب ؛ لأن الثاني بعدهما أبداً إنما يجيء في عَقِب الأول . والتسبيب [ نحو <sup>٣</sup> ] : « ضربته فبكى » ، والترتيب مثل قوله سبحانه وتعالى : ( أهلكناها فجاءها بأسنا <sup>٤</sup> ) ؛ دخلت الفاء لترتيب اللفظ ؛ لأن الهلاك يجب تقديمه في الذكر ؛ لأن الاهتمام به [ أولى <sup>٥</sup> ] ، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود . ومثله :

إن من ساد ثم ساد أبـوه ثم [ قد <sup>٥</sup> ] ساد بعد ذلك جده <sup>٦</sup>

دخلت « ثم » لترتيب الكلام ، لا لترتيب المعنى في الوجود .

(١) سورة القيامة ، آية ٩ .

(٢) انظر الروض الأنف ٢٥/١ .

(٣) عن البدائع ١٩٥/١ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ٤ .

(٥) سقط من ب .

(٦) البيت لأبي نواس ، انظر ديوانه ٤٩٣ ، والخزانة ٤١١/٤ ، وهو من شواهد المعنى في « ثم » ١٢٥ .



وأما قوله تعالى : ( فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان <sup>١</sup> ) ، فالقاء [ على <sup>٢</sup> ] أصلها من التعقيب ، وإن كانت الاستعاذة قبل القراءة ؛ إلا أنَّ العرب تعبَّر بالفعل عن ابتدائه تارة . وتعبَّر به عن انتهائه والفراغ منه أخرى ، فعلى هذا يكون معنى ( قرأت ) في الآية : أي شرعت في القراءة ، وأخذت في أسبابها . ونحو منه ما جاء في الحديث من قوله : ( فصلي الصبح حين طلع الفجر <sup>٣</sup> ) يريد ابتداء الصلاة . وأما قوله : ( ثم صلاها من الغد بعد أن أسفر ) يريد الفراغ منها . وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - في إمامة جبريل : ( صلى الظهر حين زالت الشمس ) ، معناه ابتداء الصلاة . وأما قوله : ( وصلى العصر <sup>٤</sup> حين صار ظل كل شيء مثله <sup>٥</sup> ) فيحتمل أن يكون عبَّر بالفعل عن ابتدائه ، أو عن الفراغ منه . ومن ههنا نشأ الخلاف بين الفقهاء في دخول [ الظهر <sup>٦</sup> ] على العصر ، والعصر على الظهر .

(١) سورة النحل ، آية ٩٨ .

(٢) عن ب .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن عمرو بن حزم . انظر نصب الراية ٢٢٥/١ .

(٤) في ب : « وصلى الظهر » .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب المواقيت ٩٣/١ .

(٦) سقط من ب .

## [ في حتى العاطفة ]

وأما « حتى » فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، وغاية كل شيء حَدُّه ،  
ولذلك كان لفظها كلفظ الحدِّ : حاءٌ قبل تاءين ، والحد : حاء قبل دالين . والدال  
كالهاء / في مخرجها وشدتها ، لا تفارقها إلا في الجهر ، فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى  
القوي و [ هو <sup>١</sup> ] الاسم والفعل ، و « حتى » حرف معناه في غيره لا في نفسه بخلاف الاسم ؛  
ومن حيث كانت « حتى » للغاية خفضوا بها كما يخفضون بإلى التي لانتها الغاية .

والفرق بينهما أن « حتى » غاية لما قبلها [ وهو منه <sup>١</sup> ] ، وما بعد « إلى » ليس مما قبلها ،  
بل عنده انتهى ما قبل الحرف ؛ ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها . ولم تكن « إلى » عاطفة  
لانقطاع ما بعدها عما قبلها ، بخلاف « حتى » . ومن حيث دخلت « حتى » في حروف  
العطف . لم يجوز دخولها على المضمر المخفوض إذا كانت [ خافضة <sup>٢</sup> ] ، لا تقول :  
قام القوم حتاك ؛ كما لا تقول : قام القوم وك <sup>٣</sup> . ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها  
لم يجوز في العطف : قام زيد حتى عمرو ، ولا : أكلت خبزاً حتى تمرأ ؛ لأن الثاني ليس  
بحدٍّ للأول ولا طَرَفٍ .

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر أمالي السهيلي ٤٢ .

## [ في دلالة أو العاطفة ]

أو : وُضِعَت للدلالة على أحد الشئيين المذكورين معها ، ولذلك وَقَعَت في الخبر المشكوك فيه ؛ من حيث كان الشكُّ تردداً بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، لا أنها وُضِعَت للشك ؛ فقد تكون في الخبر <sup>١</sup> ولا شكَّ فيه إذا أبهت على المخاطب ولم تقصد أن تُبين له ، كقوله سبحانه : ( إلى مائة ألف أو يزيدون <sup>٢</sup> ) ، أي : إنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم : هم مائة [ ألف <sup>٣</sup> ] أو يزيدون . فأو على بابها دالة على [ أحد <sup>٣</sup> ] الشئيين ، إما مائة ألف بمجردا ، وإما مائة ألف مع زيادة ، والمخبر في كل هذا لا يشك .

وقوله : ( فهي كالحجارة أو أشد قسوة <sup>٤</sup> ) ، ذهب الزَّجَّاج في هذه ، والتي <sup>٥</sup> في قوله : ( أو كصيب من السماء <sup>٦</sup> ) ، إلى أنها « أو » التي للإباحة ، أي : قد أبيع للمخاطبين أن يُشَبَّهوا بهذا [ أو هذا <sup>٣</sup> ] . وعندي أن « أو » / لم تُوضَع للإباحة في شيء من الكلام . ولكنها على بابها ، أما قوله تعالى : ( أو كصيب من السماء ) فإنه ذكر مثلين مضروبين للمنافقين في حالتين مختلفتين ، فهم لا يخلون من [ إحدى <sup>٣</sup> ] الحالتين ، فأو على بابها من الدلالة على أحد المعنيين . وهذا كما تقول : « زيد لا يخلو أن يكون في الدار أو في

(١) في أ ، ب : « للخبر » . والمثبت عن البدائع ١/ ١٩٨ ، والبحر المحيط ١/ ٨٣ .

(٢) سورة الصافات ، آية ١٤٧ .

(٣) عن ب .

(٤) سورة البقرة ، آية ٧٤ .

(٥) في أ ، ب : « وكالتي » .

(٦) سورة البقرة ، آية ١٩ .

المسجد » ، ذكرت « أو » لأنك أردت أحد الشيئين . وتأمل الآية مع ما قبلها في التفسير تجدها كما ذكرت لك .

وأما قوله : ( فهي كالحجارة أو أشد قسوة ) ، فإنه ذكر قلوباً ولم يذكر قلباً واحداً ، فهي على الجملة قاسية ، وعلى التعيين : إما كالحجارة ، ففيها ما هو كذلك ، وإما أشد قسوة ففيها ما هو كذلك أيضاً . ومثل هذا قول ابن عُلَبة<sup>١</sup> :

فَقَالُوا لَنَا : ثَنَانٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا

أي : لا بُدَّ منهما على الجملة ، ثم قال :

صَدُورٌ رَمَاحٌ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ

يريد في حق كل منهم على التعيين ، لا بُدَّ له من هذا أو من هذا . وأما في الجملة فالأمران واقعان جميعاً .

وقد يجوز في قوله عَزَّ وجل : ( أو أشد قسوة ) أن يكون مثل قوله : ( مائة ألفٍ أو يزيدون ) .

وأما [ أو<sup>٢</sup> ] التي للتخير فعلى أصلها ؛ لأن المخير إنما يريد أحد الشيئين .

وأما « أو » التي زَعَمُوا أنها للإباحة [ نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، فلم توجَد الإباحة<sup>٣</sup> ] من لفظ « أو » ولا من معناها ؛ وإنما أُخِذَتْ من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال . و « أو » غير معتمدة في هذا الكلام ، وإنما دخلت لغلب العادة في أنَّ المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره ، وأن المجالس للحسن أو ابن سيرين غير جامع بينهما معاً ؛ ألا ترى أن المأمور بهذا لو جمع بين الشيئين المباحين لم يكن عاصياً ، علماً بأن « أو » ليست ههنا معتمدة ، والله أعلم .

---

(١) هو جعفر بن عتبة بن ربيعة ، من بني الحارث بن كعب ، يكنى أبا عارم . وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . كان شاعراً مقلداً غزلاً ، وكان من فرسان العرب . انظر الأغاني ١١/١٤١ . والبيت في المغني ٦٨ .

(٢) عن ب .

(٣) عن البدائع ١/١٩٩ .

## [ في لكن العاطفة ]

٨٠ ب

وأما « لكن » فأصح القولين فيها أنها مركبة / من « لا » و « إن » [ والكاف <sup>١</sup> ] .  
و « الكاف » التي هي للخطاب <sup>٢</sup> - في قول الكوفيين <sup>٣</sup> - ما أراها إلا كاف التشبيه ؛ لأن  
المعنى يدل عليها إذا قلت : ذهب زيد لكن عمراً مقيم ، تريد : لا كفعل عمرو . فلا  
لتوكيد النفي عن الأول ، [ وإن <sup>٤</sup> ] لإيجاب الفعل الثاني ، وهو المنفي <sup>٥</sup> عن الأول ؛  
لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفاؤه .

فلا تقع « لكن » إلا بين كلامين متنافيين ، فلذلك تركبت من « لا » و « الكاف »  
و « إن » ، إلا أنهم لما حذفوا « الهمزة » المكسورة <sup>٦</sup> ، كسروا الكاف إشعاراً بها . ولا بد  
بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجباً ، شددت نونها أو خففت ، [ فإذا كان  
ما قبلها منفياً اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خففت <sup>٧</sup> ] النون منها ، لعلم المخاطب أنه  
لا يضاد النفي إلا الإيجاب <sup>٨</sup> ، فلما اكتفت باسم مفرد - وكانت إذا خففت نونها لا  
تعمل - صارت كحروف العطف ، فألحقوها بها ؛ لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما  
تقدم من الدلالة ، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى ، ليتفق اللفظ كما  
اتفق المعنى .

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٢) في أ ، ب : « والكاف هي التي للخطاب ... » .

(٣) انظر الإنصاف ٢٠٩ ، ومغني اللبيب ٣٢٣ .

(٤) عن ب .

(٥) في أ ، ب ، والبدايع : « النفي » .

(٦) في أ والبدايع : « المذكورة » .

(٧) انظر المقتضب ١٢/١ .

فإن قيل : أليس مضادة النفي للوجوب بمثابة مضادة الوجوب للنفي ، وهي في كل حال لا تقع إلا بين كلامين متضادين ، فلم قالوا : ما قام زيد لكن عمرو ، اكتفاء بدلالة النفي على نقيضه وهو الوجوب ، ولم يقولوا : قام زيد لكن عمرو [ اكتفاء<sup>١</sup> ] بدلالة الوجوب على نقيضه وهو النفي ؟

فالجواب : أن الفعل الموجب قد يكون [ له ]<sup>٢</sup> معان تضاده وتناقض وجوده ، كالعلم فإنه يناقض وجوده الظن والشك والغفلة والموت ، وأخصُّ أضداده به الجهل ، فلو قلت : قد علمت الخبر لكن زيد ، لم يُدر ما تضيف إلى زيد ، أظن أم شك أم غفلة أم جهل ؟ فلم يكن بُدَّ من جملة قائمة بنفسها ليعلم ما تريد ؛ فإذا تقدَّم النفي نحو قولك : ما علمتُ الخبر لكن زيد ، اكتفى باسم [ واحد ؛ لعلم المخاطب أنه لا يضاد نفي العلم إلا وجوده ، لأن النفي<sup>٢</sup> ] يشتمل على جميع الأضداد المنافية للعلم .

### فصل

#### [ في إلغاء لكن ]

فإن قيل : ولم إذا خففت « لكن » وجب إلغاؤها ، بخلاف « إن » و « أن » و « كان » ، فإنَّ يجوز فيها الوجهان مع التخفيف ، كما قال<sup>٣</sup> :

كَأَنَّ ظِيَّةً تَعْطُرُ إِلَى وَارِقٍ السَّلَمِ ؟

قلنا : زعم الفارسي أن القياس فيهن كلن الإلغاء إذا خُفِّضَ ، ولذلك ألزموا « لكن » إذا خففت الإلغاء ، تنبيهاً على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب . وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها ، فيقال له : فلم « خصت » لكن

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) هو ابن صريم الشكري ، كما في الكتاب ٢٨١/١ . وفي اللسان ، قسم : « وقال باعث بن صريم الشكري - ويقال : هو كعب بن أرقم الشكري - قاله في امرأته ، وهو الصحيح » .. وذكر أبياتاً ، أولها هذا البيت وصدده :

ويوماً توافينا بوجه مقسم

بذلك دون «إن» و «أن» و «كان» ؟ ولا جواب له على هذا .

وإنما الجواب في ذلك أنها لما كانت مركبة من «لا» و «إن» ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر «الكاف» ، بقي عمل «إن» لبقاء العلة الموجبة للعمل ، وهي فتح آخرها . وبذلك ضارعت الفعل ، فلما حذفت النون المفتوحة وقد ذهبت الهمزة للتركيب ، ولم يبق إلا النون الساكنة - وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل ، بخلاف أخواتها إذا خُفِّضَ ، فإن معظم لفظها باق ، فجاز أن يبقى حكمها ؛ على أن الأستاذ أبا القاسم [ بن ] الرماك<sup>١</sup> - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن «يونس» أنه حكى الإعمال في «لكن» مع تخفيفها<sup>٢</sup> . وكان أبو القاسم - رحمه الله - يستغرب هذه الرواية ، [ ورأيته<sup>٣</sup> ] حين ذاك في بها متعجباً منها ، وكان إماماً في هذه الصناعة رحمه الله تعالى .

### فصل

#### [ في دخول الواو على لكن ]

٨٢ ب واعلم أن «لكن» لا تكون حرف عطف مع دخول «الواو» عليها ؛ لأنه لا يجتمع / حرفان من حروف العطف ؛ فتنى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفة دونه ؛ فن ذلك «إما»<sup>٤</sup> إذا قلت : إما زيد وإما عمرو . وكذلك «لا» إذا قلت : ما قام زيد ولا عمرو . ودخلت «لا» لتوكيد النفي ، ولئلا يتوهم أن «الواو» ٥٧ أ جامعة ، وأنت نفيت / قيامهما في وقت واحد .

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن الرماك . كان أحد أعلام النحو والأدب في عصر المرابطين . التقى به السهيلي في إشبيلية . توفي رحمه الله سنة ٥٤١ . انظر بغية الملتبس ٣٤٦ .

(٢) نقل أبو حيان هذا عن السهيلي في البحر المحيط ٦٢/١ . وانظر المقتضب ٥١/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢ ، ومغني اللبيب ٣٢٣ .

(٣) ساقطة من أ ، وفي ب : «وروايته» . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) انظر مغني اللبيب في إما ، ولكن المخففة .

## فصل

### [ في « لا » العاطفة ]

ولا تكون « لا » عاطفة إلا بعد إيجاب ، وشرط آخر ، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى الفعل عما بعدها ، كقولك : جاءني رجل لا امرأة ، و : رجل عالم لا جاهل . ولو قلت : مررت برجل لا زيد ، لم يجوز ، وكذلك : مررت برجل لا عاقل ، لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني . وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي . فإن أردت ذلك المعنى جئت بلفظ « غير » فنقول : مررت برجل غير زيد ، و : برجل غير عالم . ولا نقول : برجل غير امرأة ، ولا بطويل غير قصير ؛ لأن في مفهوم [ الخطاب <sup>١</sup> ] ما يغنيك عن معنى النفي الذي في « غير » ، وذلك المعنى الذي دلّ عليه المفهوم حين قلت : بطويل لا قصير .

وأما إذا كانا اسمين مُعرّفين نحو : مررت بزيد لا عمرو ، فجائز هنا دخول « غير » لجمود الاسم العلم ، وأنه ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفي <sup>٢</sup> من الشافعية ، بخلاف الأسماء المشتقة وما جرى مجراها كرجل ، فإنه بمنزلة قولك « ذكر » ، ولذلك دلّ بمفهومه على انتفاء <sup>٣</sup> الخبر عن المرأة ، ويجوز أيضاً : مررت بزيد لا عمرو ؛ لأنه اسم مخصوص بشخص فكانك حين خصصته بالذكر ، نفيت المرور عن عمرو ، ثم أكّدت ذلك النفي بلا .

وأما الكلام المنفي فلا يعطف عليه بلا ؛ لأنّ نفيك الفعل عن « زيد » إذا قلت : [ ما قام <sup>٤</sup> ] زيد ، لا يفهم [ منه <sup>٥</sup> ] نفيه <sup>٥</sup> عن « عمرو » ، فيؤكد بلا .  
فإن قلت : أؤكد بها النفي المتقدم .

(١) سقط من ب .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي ، له مصنفات في المذهب ، يقول الذهبي : وهو صاحب

وجه . توفي سنة ٣٣٠ بمصر .

(٣) في أ ، ب : « انتقال الخبر » .

(٤) عن ب .

(٥) في أ ، ب : « نفي عمرو » .



قيل لك : وأي شيء يكون حينئذ إعراب « عمرو » ، وهو اسم مفرد ، ولم يدخل عليه عاطف يعطفه على ما قبله ؟ فهذا لا يجوز إلا أن تجعله مبتدأ وتأتي [ له <sup>١</sup> ] بخبر ، فتقول : ما قام زيد لا عمرو هو القائم . وأما إن أردت تشريكهما في النفي فلا بد من الواو ، إما وحدها وإما مع « لا » ، ولا تكون « الواو » عاطفة ومعها « لا » [ إلا بعد نفي <sup>٢</sup> ] .

وأما قوله سبحانه : ( غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) ، فإن معنى النفي موجود في « غير » .

فإن قيل : فهلا قال : « لا المغضوب عليهم ولا الضالين » ؟  
فالجواب : أن في ذكر « غير » بيان الفضيلة للذين أنعم الله عليهم ، وتخصيصاً لنفي صفة الغضب والضلال [ عنهم <sup>١</sup> ] ، وأنهم الذين أنعم الله عليهم بالنبوة والهدى دون غيرهم . ولو قال : « لا المغضوب عليهم » [ لم يكن في ذلك إلا تأكيد نفي إضافة الصراط إلى المغضوب عليهم <sup>٣</sup> ] ، كما تقول : هذا غلام زيد لا عمرو ؛ أكدت نفي الإضافة عن عمرو ، بخلاف قولك : هذا غلام الفقيه غير الفاسق ولا الخبيث ، فإنك جمعت بين إضافة الغلام إلى الفقيه دون غيره ، وبين [ نفي <sup>١</sup> ] الصفة المذمومة عن الفقيه ، فافهمه .

فإن قيل : وأي شيء أكدت « لا » حين أدخلت عليها الواو ، وقد قلت : إنها لا تؤكد النفي المتقدم ، وإنما تؤكد نفياً يدل عليه اختصاص الفعل الواجب بوصف « ما » .  
كقولك : جاءني عالم لا جاهل ؟

فالجواب : أنك حين قلت : [ ما <sup>١</sup> ] جاءني زيد ، [ لم <sup>١</sup> ] يدل الكلام على نفي المجيء عن « عمرو » [ كما تقدم ، فلما عطف بالواو دلّ الكلام على انتفاء الفعل عن عمرو <sup>١</sup> ] ، كما انتفى عن الأول ، لمقام الواو مقام تكرار حرف النفي ، فدخلت « لا » لتأكيد النفي عن الثاني .

(١) عن ب .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق ، وليست في أ ، ولا ب ، ولا في البدائع .

(٣) سقط من ب .

## [ في أم العاطفة ]

٨٣ ب قوله : « وأما ( أم ) فلا يُعْطَفُ بها إلا بعد / استفهام <sup>١</sup> » .

[ هو كما قال ، إذا أردتَ المعادلةَ بين أمرين متساويين ، إما على جهة الاستفهام <sup>٢</sup> ]  
 وإما على جهة التقرير أو التوبيخ ؛ ثم قد تكون « أم » إضراباً [ ولكن <sup>٣</sup> ] ليس بمتزلة  
 « بل » كما زعم بعضهم <sup>٤</sup> ، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين <sup>٥</sup> ، ثم أدركك الشك مثل  
 قولهم : « إنها لأبل . أم شاء ؟ » ، أضرب عن اليقين <sup>٦</sup> ورجع إلى الاستفهام حين أدركه  
 الشك . ونظيره قول الزباء حين تكلمت بعسى ، ثم أدركها اليقين فقالت <sup>٧</sup> : « عسى  
 الغُوير » . وهي متوقعة شرأ ، ثم غلب على ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب  
 على ظنها لا بحكم « عسى » ؛ لأنَّ « عسى » لا يكون خبرها اسماً غير حدث ، فكانها  
 قالت : « صار الغوير أبوسا <sup>٨</sup> » .

(١) نص الجمل ٣٢ : « وتقول : أقام زيد أم عمرو ؟ معناه : أيهما قام ؟ فإن قلت : قام زيد أم أخوك ، لم يجز ؛ لأن أم لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام » .

(٢) عن ب .

(٣) انظر المقتضب ٢٨٩/٣ .

(٤) في أ ، ب : « النفي » .

(٥) هذا مثل ذكره الميداني ١٧/٢ . وانظر الكتاب ٢٤/١ ، ٤٧٨ .

(٦) قال ابن الطراوة في الإفصاح ورقة ١٠ : « قالت : عسى الغوير أبوسا .. ثم ثبت عندها ذلك المتوقع ، فأعلمت في بقية كلامها صار ، فكانها قالت : صار الغوير أبوسا . وهذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يحصى ، وأعم وأشهر من أن يشهر أو ينمى » .

وكلام سيويه ليس فيه إشارة إلى هذا التحول الذي قال به ابن الطراوة ، بل قال ٢٤/١ : « جعلوا عسى بمتزلة كان » . ويقول المبرد في المقتضب ٧٠/٣ : « التقدير : عسى الغوير أن يكون أبوسا » .

وهذه « أم » التي هي مشوبة المعنى بالإضراب والاستفهام ، ولا ينبغي أن تكون في القرآن ، وإن كانت فعلى جهة التقرير ، نحو قوله : ( أم أنا خير من هذا الذي ... ؟ ) . وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأول من المعادلة ، وإن [ لم يكن <sup>٢</sup> ] قبلها « ألف » استفهام ، نحو قوله : ( أم يقولون : شاعر <sup>٢</sup> ) و ( أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقم <sup>٣</sup> ... ؟ ) ؛ لأن / القرآن كله مبني على تقرير الجاحدين وتبكييت المعاندين ، وهو كله كلام واحد ، كأنه معطوفٌ بعضه على بعض ؛ فإذا وجدت « أم » وليس قبلها استفهام في اللفظ ، فهو مُتَضَمِّنٌ في المعنى معلومٌ بقوة الكلام ؛ كأنه يقول : « أتقولون كذا [ أم تقولون كذا <sup>٤</sup> ] ؟ و : أبلغك <sup>٥</sup> كذا أم حسبت أن الأمر كذا ؟ ونظيره ما يتكرر في القرآن من قوله سبحانه : ( وإذ قلنا <sup>٦</sup> ) و ( وإذ فرقنا <sup>٧</sup> ) ، بواو العطف من غير ذكر عامل يعملُ في « إذ » ؛ لأن الكلام في معرض تعداد النعم وتكرار الأفاضيل ، فيشير بالواو العاطفة إليها ، كأنها مذكورة في اللفظ ، لعلم المخاطب بالمراد .

ومن هذا الباب الواو المتضمنة لمعنى « رُبَّ » ؛ فإنك تجدُها في أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها <sup>٨</sup> ، من فخر أو مدح أو غير ذلك . فهذه كلها [ معانٍ <sup>٩</sup> ] مضمرة في النفس ؛ وهذه الحروف عاطفة عليها ، وربما صرَّحت العربُ بذلك المضمرة ، كقول ابن مسعود - رضي الله عنه - : ( دع ما حاك في نفسك ، وإن أفتوك عنه وأفتوك .. ) . ولذلك حذف كثير من الجوابات في القرآن لدلالة « الواو »

(١) سورة الزخرف ، آية ٥٢ . وانظر الكشف ٢٠٤/٤ .

(٢) سورة الطور ، آية ٣٠ .

(٣) سورة الكهف ، آية ٩ .

(٤) عن ب .

(٥) في أ ، ب : « أو بلغك » .

(٦) سورة البقرة ، آية ٥٨ .

(٧) ليست في أ . وفي ب : « وإذ فعلنا » . وليست آية ، والمثبت من سورة البقرة ، آية ٥٠ .

(٨) في أ ، ب : « بعدها » .

(٩) سقط من ب .

عليها ، لعلم المخاطب أن « الواو » عاطفة . ولا يُعطف بها إلا على شيء ، كقوله تعالى :  
( فلما ذَهَبُوا بِهِ وَاجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ <sup>١</sup> ) ، وكقوله تعالى : ( حتى إذا جاءوها وفتحت  
أبوابها <sup>٢</sup> ) . وهو كثير مما يحذف فيه الجواب ، وعُطِفَ بالواو على المحذوف .

ومن المسألة الأولى قوله تعالى : ( مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائين <sup>٣</sup> ) . ليس  
على معنى « بل » ، ولكن عطفاً على الاستفهام المتضمن في الكلام ، كأنه يقول : « أحضر  
أم كان من الغائين ؟ » . ألا تراه يقول : ( مالي ؟ ) كالمستفهم عن نفسه ، إن كان حاضراً  
فمالي لا أراه ؟ ولولا هذا التقدير والإضمار لقال : ما للهدهد لا أراه ؟ ولم يقل : ( لا أرى  
الهدهد ) .

---

(١) سورة يوسف ، آية ١٥ .

(٢) سورة الزمر ، آية ٧٣ . وانظر معنى اللبيب ، القسم الثامن من الواو ٤٠٠ .

(٣) سورة النمل ، آية ٢٠ .

## [ في حذف حروف العطف ]

لا يجوز إضمار حُرُوفِ العطف ، خلافاً للفرسي ومن قل بقوله ؛ لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتج المخاطب إلى وحي يُسفر به [ عما في نفس <sup>١</sup> ] مُكَلِّمَه ! وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك ؛ اللهم [ إلا <sup>٢</sup> ] أن حروف <sup>٣</sup> الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن ؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر ؛ إلا أنهم احتجوا لمذهبهم بآي من كتاب الله تعالى ، وأشياء من كلام العرب هي عند التأمل والتحصيل حجة عليهم . كقول الشاعر <sup>٤</sup> :

كيف أصبحت ؟ كيف أمسيت ؟ مما يُثبت الودَّ في فؤاد الكريم

٨٤ ب

هو عندهم على إضمار حرف العطف ، ولو كان كذلك لانتصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما . ولم يرد الشاعر ذلك ، وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائره ، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه ، كما تقول : قرأت « ألفاً وباء » ، جعلت ذكر هذين الحرفين ترجمة لسائر الباب وعنواناً للغرض المقصود . ولو قلت : « قرأت ألفاً وباء » ، لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت « الباء » على « الألف » دون ما بعدها ، فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ غير

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر معني اللبيب ، همزة الاستفهام .

(٤) انظر أمالي السهلي ١٠١-١٠٢ .

هذين الحرفين . ألا ترى كيف أشعرت « الواو » العاطفة في قوله سبحانه : ( وثامنهم كلبهم <sup>١</sup> ) ، على انقضاء العدد المتنازع فيه ؟

وما مثلوا به من قولهم : « اضرب زيداً عمراً خالداً » ، ليس كما ظنوه من إضمار « الواو » ، ولو كان كذلك لاختص الأمر بالمذكورين ، وإنما المراد الإشارة بهم إلى ما بعدهم . ومنه قولهم : « بَوِّتُ الكتابَ باباً باباً » و « قَسَمْتُ المَالَ درهماً درهماً » ، ليس على إضمار حرف العطف ، ولو كان كذلك لاختصر الأمر في « درهمين درهمين » .

وأما ما احتجوا به من قوله سبحانه : ( ولا على الذين إذا ما اتَّوَكَّ لتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لا أجد <sup>٢</sup> ) ، فليس على معنى « الواو » كما توهموه <sup>٣</sup> . ولكن جواب « إذا » في قوله : ( قُلْتَ : لا أجد <sup>٤</sup> ) ، وقوله تعالى : ( تولوا وأعينهم ) إخبار عنهم [ وثاء عليهم ؛ لأنها نزلت في قوم مخصوصين <sup>٥</sup> ] ، وهم سعة ذكرهم ابن إسحاق <sup>٦</sup> وغيره . والكلام غير محتاج إلى العطف بالواو ، لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له <sup>٧</sup> . وبلغني عن بعض <sup>٨</sup> أشياخنا الجيلة أنه جعل من هذا الباب قول عُمَرُ بن الخطاب - رضي الله عنه - : « لا يَغُرَّتْكَ هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لها <sup>٩</sup> » . قال : « المعنى :

- 
- (١) سورة الكهف ، آية ٢٢ .
  - (٢) سورة التوبة ، آية ٩٢ .
  - (٣) حكى السهيلي في كتابه الأمالي ١٠٢ مقالهم فقال : « قالوا : المعنى : وقت لا أجد ، لأن جواب ( إذا ) في قوله : تولوا » .
  - (٤) انظر المرجع السابق ١٠٣ .
  - (٥) سقط من ب .
  - (٦) انظر سيرة ابن هشام ٥١٨/٢ .
  - (٧) في مغني اللبيب ٧٠٦ : « وقيل : بل هو الجواب [ يعني قمت ] ، وتولوا جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك » .
  - (٨) هو أبو القاسم بن الأبرش ، انظر الأمالي ١٠١ .
  - (٩) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض ٤٤/٧ . وسيأتي ذكر لهذا الحديث في باب البدل ، المسألة رقم ٦٢ .

حسنها وحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لها . وبلغ الاستحسان بالصامعين لهذا القول إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري . رحمه الله تعالى ! وليس الأمر كذلك ، ولكن « الحب » بدل من قوله « هذه » بدل اشتغال في موضع رفع .

في أن « الواو » لا تدل على الترتيب ولا التعقيب  
[ وبيان منهج القرآن في العطف بها ]

تقول : صحت رمضان وشعبان ، وإن شئت : شعبان ورمضان . بخلاف « الفاء »  
و « ثم »<sup>١</sup> ؛ إلا أنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم<sup>٢</sup> ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا  
جميعاً يهمانهم ويعنيانهم . هذا لفظ سيوييه ، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين ،  
فيقال : متى يكون أحد الشئيين أحقَّ بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى ؟

والجواب : أن هذا أصلٌ يجب الاعتناء به ، لعظم منفعته في كتاب الله تعالى ،  
وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم  
وتأخير ما أخر ، كنعحو : ( السمع والبصر<sup>٣</sup> ) ، و ( الظلمات والنور<sup>٤</sup> ) و ( الليل  
والنهار<sup>٥</sup> ) و ( الجن والإنس<sup>٦</sup> ) في أكثر الآي ، و [ في ] بعضها : ( الإنس والجن<sup>٧</sup> )  
وتقديم السماء على الأرض في الذكر ، وتقديم الأرض عليها في بعض الآي / ونحو قوله ٥٩ أ

(١) انظر الكتاب ٢١٨/١ ، ٣٠٤/٢ .

(٢) نص الكتاب : « إنما يقدمون في كلامهم الذي يانه أهم لهم ... » . وفي ب : « ما هو به أهم » . والنص  
غير واضح في أ . وما أثبتته عن كتاب الفرائض ، ورقة ٥ .

(٣) سورة الإسراء ، آية ٣٦ .

(٤) سورة الأنعام ، آية ١ .

(٥) سورة البقرة ، آية ١٦٤ .

(٦) سورة الأنعام ، آية ١٣٠ .

(٧) سقط من ب .

(٨) سورة الأنعام ، آية ١١٢ .



تعالى : ( سميع علم<sup>١</sup> ) ، ولم يجيء : « علم سميع » ، وكذلك : ( عزيز حكيم<sup>٢</sup> ) و ( غفور رحيم<sup>٣</sup> ) ، وفي آية أخرى : « رحيم غفور<sup>٤</sup> » ، إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر . وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة ؛ لأنه كلام الحكيم الخبير . وسنقدم بين يدي الخوض في هذا الغرض أصلاً يقيف بك على الأفصح ، ويرشدك بعون الله إلى الطريق الأوضح ، فنقول :

ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان ، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء<sup>٥</sup> : إما بالزمان ، وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالسبب ، وإما بالفضل والكمال . فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب / الخمسة ، أو بأكثرها ، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق . وكان ترتب الألفاظ بحسب ذلك . نعم ، وربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى ، كقولهم : « ربيعة ومضر » ، وكان تقديم « مضر » أولى من جهة الفضل ، ولكنهم آثروا الخفة ، لأنك لو قدمت « مضر » في اللفظ كثرت الحركات وتوالت ، فلما أخرت وقف<sup>٦</sup> عليها بالسكون .

قلت : ومن هذا النحو « الجن والإنس » ، فإن الإنس أخف لفظاً لمكان « النون » الخفيفة و « السين » المهموسة ، فكان [ تقديم<sup>٧</sup> ] الأثقل أولى بأول الكلام من الأخف لنشاط المتكلم وجماه<sup>٨</sup> . وأما في القرآن فلحكمة أخرى سوى هذه قدم الجن على الإنس في الأكثر والأغلب . وسنشير إليها في آخر الفصل ، إن شاء الله تعالى .

(١) سورة البقرة ، آية ١٨١ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٠٩ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٧٣ .

(٤) الآية هي ( وهو الرحيم الغفور ) ، من سورة سبأ ٢ .

(٥) تناول السهيلي مبحث التقديم هذا في كتابه الفرائض ورقة ٥ ، وانظر الروض الأنف ٤٩/٢ - ٥٠ ، ٣١٠ .

(٦) في أ ، ب : « ووقف » .

(٧) عن ب .

(٨) الجمام : الراحة .

أما ما تقدم بتقدم الزمان فكذلك (عاجٍ وثمود<sup>١</sup>) . و (الظلمات والنور<sup>٢</sup>) ؛ فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول ، وتقدمهما في المحسوس معلوم بالخبر المنقول ، وتقدم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل ، قال سبحانه : ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ، وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة<sup>٣</sup> ) . وانتفاء العلم ظلمة معقولة ، وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراك ؛ ولذلك قال سبحانه : ( في ظلمات ثلاث<sup>٤</sup> ) ، فهي ثلاث محسوسات : ظلمة الرحم ، وظلمة البطن ، وظلمة المشيمة<sup>٥</sup> ، وثلاث معقولات<sup>٦</sup> وهي : عدم الإدراكات الثلاثة المذكورة في الآية المتقدمة ؛ إذ لكل آية ظهر وبطن ، ولكل حرف حدّ ، ولكل حد مَطْلَع<sup>٦</sup> ؛ قال علي رضي الله عنه : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( إن الله خلق عباده في ظلمة ، ثم ألقى عليهم من نوره<sup>٧</sup> ) .

ومن المتقدم بالطبع نحو : ( مثنى وثلاث ورباع<sup>٨</sup> ) ، ونحو : ( ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم<sup>٩</sup> ... ) الآية . وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع كتقدم الحيوان على الإنسان ، والجسم على الحيوان . ومن هذا الباب تقدم ( العزيز ) على ( الحكيم ) ؛ لأنه عزَّ فلما عزَّ حَكَمَ . [ وربما كان هذا من تقدم السبب على المسبب ، ومثله كثير في القرآن والكلام ]<sup>١٠</sup> ، نحو قوله : ( يحب التوابين ويحب المتطهرين<sup>١١</sup> ) ؛

(١) سورة التوبة ، آية ٧٠ .

(٢) سورة الرعد ، آية ١١٦ .

(٣) سورة النحل ، آية ٧٨ .

(٤) سورة الزمر ، آية ٦ .

(٥) المشيمة : غشاء ولد الإنسان ، والجمع مشيم ، ومشائم .

(٦) انظر الإنشقاق للسيوطي ١٨٤/٢ .

(٧) أخرجه أحمد والترمذي والحاكم عن ابن عمرو . انظر الفتح الكبير ٣٣٤/١ .

(٨) سورة النساء ، آية ٣ .

(٩) سورة المجادلة ، آية ٧ .

(١٠) سقط من ب .

(١١) سورة البقرة ، آية ٢٢٢ .

لأن التوبة سبب الطهارة ، وكذلك : ( كل أفاك أثيم <sup>١</sup> ) ، لأن الإفك سبب الإثم ،  
[ وكذلك : ( كل معتد أثيم <sup>٢</sup> ) ] .

وأما تقدم ( هماز ) على ( مشاء بنميم <sup>٣</sup> ) فبالرتبة ؛ لأن المشي مترتب على القعود في  
المكان ، والهماز هو : العياب ، وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه ، بخلاف  
النميمة .

وأما تقدم ( مناع للخير ) على ( معتد <sup>٤</sup> ) فبالرتبة أيضاً ؛ لأن المناع يمنع خير نفسه ،  
والمعتدي يعتدي على غيره ، ونفسه في الرتبة قبل غيره .

ومن المقدم بالرتبة قوله تعالى : ( يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر <sup>٥</sup> ) ؛ لأن الذي  
يأتي راجلاً يأتي من المكان القريب ، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد ؛  
على أنه قد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : « وددت أني حججت راجلاً ؛  
لأن [ الله <sup>٦</sup> ] قدم الرجال على الركبان في القرآن <sup>٧</sup> » . فجعله ابن عباس من تقديم الفاضل  
على المفضول ، والمعنيان موجودان . وربما قُدِّم الشيء لثلاثة معانٍ وأربعة وخمسة .  
وربما قُدِّم لمعنى واحد من الخمسة .

ومما قُدِّم للفضل والشرف قوله تعالى : ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق  
وامسحوا برءوسكم وأرجلكم <sup>٨</sup> ) وقوله : ( مع النبيين والصديقين <sup>٩</sup> ) . ومنه تقديم « السمع »

(١) سورة الشعراء ، آية ٢٢٢ .

(٢) ما بين القوسين عن ب ، والآية من سورة المطففين ١٢ .

(٣) سورة القلم ، آية ١١ .

(٤) سورة القلم ، آية ١٢ .

(٥) سورة الحج ، آية ٢٧ .

(٦) عن ب .

(٧) روى الطبري في تفسيره ١٤٥/١٧ : « قال ابن عباس : ما آسى على شيء فأنني ، إلا أن لا أكون حججت  
ماشياً ، سمعت الله يقول : يأتوك رجالاً » .

(٨) سورة المائدة ، آية ٦ .

(٩) سورة النساء ، آية ٦٩ .

على « البصر » ، [ وتقديم « سميع » على « بصير » <sup>١</sup> ] . ومنه تقديم « الجن » على « الإنس » في أكثر المواضع ؛ لأن الجن يشتمل على الملائكة [ وغيرهم <sup>٢</sup> ] مما اجتنَّ على الأبصار ؛ قال الله سبحانه : ( وجعلوا بينه وبين الجنة سباً <sup>٣</sup> ) . وقال الأعشى <sup>٤</sup> :

أ ٦٠ وَسَخَّرَ مِنْ جِنِّ الْمَلَائِكِ سَبْعَةً قِيَاماً لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلَا أَجْرِ /

٨٦ ب فأما قوله تعالى : ( لم يطمئنَّ إنسٌ قبلهم ولا جان <sup>٥</sup> ) . وقوله تعالى / : ( ولا يُسأل عن ذنبه إنس ولا جان <sup>٦</sup> ) ، وقوله : ( وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذباً <sup>٧</sup> ) . فإن لفظ الجن ههنا لا يتناول الملائكة بحال ؛ لتزاهتهم عن العيوب ، وأنهم لا يتوهم عليهم الكذب ولا سائر الذنوب ؛ فلما لم يتناولهم عموم لفظ الجن ، لهذه القرينة ، بدأ بلفظ الإنس لفضلهم وكما لهم .

وأما تقديم « السماء » على « الأرض » فالمرتبة أيضاً وبالفضل والشرف .  
وأما تقديم « الأرض » من قوله تعالى : ( وما يعزُّبُ عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء <sup>٨</sup> ) فالمرتبة ، لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه . وهم المخاطبون بقوله : ( وما تعملون من عمل ) ، فاقتضى حسن النظم تقديمها [ مرتبة <sup>٩</sup> ] في الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها ، بخلاف الآية التي في « سباً <sup>٩</sup> » ، فإنها منتظمة بقوله : ( عالم الغيب ) .

وأما تقديم « المال » على « الولد » في كثير من الآي ، فلأن الولد بعد وجود المال

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) سورة الصافات ، آية ١٥٨ .

(٤) البيت في اللسان ، مادة جن . وفيه « تسعة » بدل « سبعة » .

(٥) سورة الرحمن ، آية ٧٤ .

(٦) سورة الرحمن ، آية ٣٩ .

(٧) سورة الجن ، آية ٥ .

(٨) سورة يونس ، آية ٦١ .

(٩) هي قوله تعالى : ( لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ، ولا في الأرض ) ، آية ٣ .

نعمةٌ ومسرةٌ ، وعند الفقر وسوء الحال همٌّ ومَصْرَةٌ ، فهذا من تقديم السبب على المسبب ؛ لأن المال سبب تمام النعمة بالولد .

وأما قوله : ( حبُّ الشهوات من النساء والبنين <sup>١</sup> ) ، فتقديم النساء على البنين بالسبب ، وتقديم البنين على الأموال بالرتبة .

ومما قدم بالرتبة ذكر بالسمع والعلم من قوله تعالى : ( سميعٌ عليم ) ، حيث وقع ؛ فإنه خبر يتضمن التخويف والتهديد ؛ فبدأ السمع لتعلقه [ بما قرب <sup>٢</sup> ] كالأصوات وهمس الحركات ؛ فإن من يسمع حسكٌ وخفيّ صوتك أقربُ إليك - في العادة - ممن يقال لك : إنه يعلم ، وإن كان علم الباري - سبحانه - متعلقاً بما ظهر وبطن ، وواقعاً على ما قرب وشطن <sup>٣</sup> ، ولكن ذكر السمع أوقع في باب التخويف من ذكر العلم ، فهو أولى بالتقديم .

وأما تقديم ( الغفور ) على ( الرحيم ) فهو أولى بالطبع ؛ لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة ؛ ألا ترى لقوله عليه السلام لعمر بن العاص رضي الله عنه - : « أبعثك وجهاً يُسلمك الله ويغنمك ، وأرغبُ لك رغبة من المال <sup>٤</sup> » ، فهذا من الترتيب البديع ، يبدأ بالسلامة قبل الغنيمة ، وبالغنيمة قبل الكسب ، والعطية الأولى من التقدم بالطبع ، والثانية <sup>٥</sup> من التقدم بالسبب .

وأما قوله : ( وهو الرحيم الغفور <sup>٦</sup> ) في « سبأ » ، فالرحمة هناك متقدمة على المغفرة ، إما بالفضل والكمال ، وإما بالطبع ؛ لأنها منتظمة بذكر أوصاف الخلق من المكلفين

---

(١) سورة آل عمران ، آية ١٤ ، وبعده : ( والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ) .

(٢) عن ب .

(٣) في ب : « وبعد » . وفي تاج العروس : « وشطنت الدار شطونا : بعدت . والشطين : البعيد » .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ١٩٧/٤ ، ونصه : « إني أريد أن أبعثك على جيش فليس لك الله ويغنمك ، وأرغب لك من المال رغبة صالحة » .

(٥) في أ ، ب : « والثاني » .

(٦) سورة سبأ ، آية ٢ .

وغيرهم من الحيوان ، فالرحمة تشملهم والمغفرة تخصهم ، والعموم بالطبع قبل الخصوص ، كقوله تعالى : ( فاكهة ونخل ورمان <sup>١</sup> ) ، وكقوله تعالى : ( من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال <sup>٢</sup> ) [ بدأ <sup>٣</sup> بالعموم ، الذي هو متقدم بالطبع على الخصوص .  
ومما قُدِّم للفضل قوله : ( واسجدي واركعي مع الراكعين <sup>٤</sup> ) ؛ لأن السجود أفضل ؛ قال عليه السلام : ( أقرب ما يكون العبد إلى الله إذا كان ساجداً <sup>٥</sup> ) .

فإن قيل : فالركوع قبل السجود بالزمان وبالطبع والعادة ، لأنه انتقال من علو إلى الخفض ، والعلو بالطبع قبل الانخفاض ؛ فهلاً قدم في الذكر على السجود لهاتين علتين ؟ فالجواب أن يقال لهذا السائل : انتبه لمعنى [ هذه <sup>٦</sup> ] الآية من قوله : ( اركعي مع الراكعين ) ، ولم يقل : « اسجدي مع الساجدين » ؛ فإنما عبّر بالسجود عن الصلاة كلها ، وأراد صلاتها في بيتها ؛ لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل لها من صلاتها مع قومها . ثم قال لها : ( اركعي مع الراكعين ) ، أي : صلي مع المصلين في « بيت المقدس » ، ولم يرد أيضاً الركوع وحده دون سائر أجزاء الصلاة ، ولكنه عبّر / بالركوع عن الصلاة كلها ، كما تقول : « ركعت ركعتين » و « ركعت أربع ركعات » ؛ إنما تريد الصلاة لا الركوع بمجرده ، فصارت الآية متضمنة لصلاتين : صلاتها وحدها ، عبّر عنها بالسجود ؛ لأن السجود أفضل حالات العبد ، وكذلك صلاة المرأة في بيتها أفضل لها ، ثم صلاتها في المسجد عبّر عنها [ بالركوع <sup>٦</sup> ] ، لأنه في الفضل دون السجود ، وكذلك صلاتها مع المصلين دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها ؛ وهذا نظم بديع ، وفقه دقيق ، وبالله التوفيق . وهذه نُبذة تشير لك إلى ما ( ورا ، أو سدن وأنت صحيح بالعرا <sup>٧</sup> ) ، إن شاء الله تعالى .

٨٧ ب

(١) سورة الرحمن ، آية ٦٨ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٩٨ .

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٤) سورة آل عمران ، آية ٤٣ .

(٥) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة . انظر الفتوح الكبير ٢١٩/١ .

(٦) عن ب .

(٧) ما بين القوسين غير واضح في المخطوطتين . ولعله ( ورا ، أو تبذن وأنت صحيح بالعرا ) وفي هذا إشارة =

وَمَا يَلِيْقُ ذِكْرُهُ بِهَذَا الْبَابِ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ <sup>١</sup> ) مِنْ الْحِكْمِ الْبَاهِرَةِ ، وَالْفَوَائِدِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى بَدَأَ بِالطَّائِفِينَ لِلرَّتَبَةِ وَالْقُرْبِ مِنَ الْبَيْتِ الْمَأْمُورِ بِتَطْهِيرِهِ مِنْ أَجْلِ الطَّوَافِينَ ، وَجَمْعِهِمْ جَمْعَ السَّلَامَةِ ، لِأَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ / أَدَلُّ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ عِلَّةٌ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَكْمُ التَّطْهِيرِ ؛ وَلَوْ قَالَ مَكَانَ ( الطَّائِفِينَ ) : الطُّوَافُ ، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا اللَّفْظِ مِنْ بَيَانٍ [ قَصْدٌ <sup>٢</sup> ] الْفِعْلِ مَا فِي قَوْلِهِ : ( الطَّائِفِينَ ) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : « يَطُوفُونَ » ، كَمَا تَقُولُ : « طَائِفُونَ » ، فَالْفِعْلُ مُضَارِعٌ لِلْفِعْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا أُتِيَ بِلَفْظِ الْفِعْلِ بَعِيْنِهِ فَيَكُونُ أَبْيَنَ . فَيَقُولُ : طَهَّرَ بَيْتِي لِلَّذِينَ يَطُوفُونَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْحَكْمَ مُعَلَّلٌ بِالْفِعْلِ لَا بِذَوَاتِ الْأَشْخَاصِ ، وَلَفْظُ « الَّذِينَ » يَنْبِئُ عَنِ الشَّخْصِ وَالذَّاتِ ، وَلَفْظُ « الطُّوَافُ » يَخْفِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَلَا يَبِيْنُهُ ، فَكَانَ لَفْظُ ( الطَّائِفِينَ ) أَوْلَى بِهَذَا الْمَوْطِنِ .

ثُمَّ يَلِيْهِ فِي التَّرْتِيبِ <sup>٣</sup> ( الْقَائِمِينَ ) ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى ( الْعَاكِفِينَ <sup>٤</sup> ) ، وَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ( إِلَّا مَا دَمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا <sup>٥</sup> ) ، أَيْ : مُثَابِرًا مُلَازِمًا . وَهُوَ كَالطَّائِفِينَ فِي تَعَلُّقِ حَكْمِ التَّطْهِيرِ بِهِ ، ثُمَّ يَلِيْهِ بِالرَّتَبَةِ لَفْظُ ( الرُّكَّع ) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبِلِينَ الْبَيْتَ بِالرُّكُوعِ لَا يَخْتَصُّونَ بِمَا قُرْبَ مِنْهُ كَالطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَلَّقْ حَكْمُ التَّطْهِيرِ بِهَذَا الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الرُّكُوعُ ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْتِ وَلَا عِنْدَهُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ بِلَفْظِ الْجَمْعِ الْمُسَلَّمِ ؛ إِذْ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانِ لَفْظِ الْفِعْلِ كَمَا احْتِجَّ فِيمَا قَبْلَهُ .

= إِلَى قِصَّةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ( فَتَبَدَّنَا بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ) . وَوَرَأَى : وَرَأَى ، أَرَادَ مَا وَوَرَى وَخَفَى .

(١) سُورَةُ الْحَجِّ ، آيَةُ ٢٦ .

(٢) فِي أ ، ب : « قَوْلٌ » . انْظُرِ الْبِدَائِعَ ٦٥/١ .

(٣) فِي ب « الْمَرْتَبَةُ » .

(٤) يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ١٢٥ : ( أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ ) .

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ، آيَةُ ٧٥ . وَفِي الطَّبْرِيقِ عَنْ مُجَاهِدٍ ٣/٣١٧ : « قَائِمًا : مُوَاطِّئًا » .

ثم وصف «الرُّكْع» بالسُّجُود ، ولم يُعْطَف بالواو كما عطف ما قبله ؛ لأن «الركع» هم «السجود» ، والشيء لا يعطف بالواو على نفسه ؛ ولفائدة أخرى ، وهو أن «السجود» في الأغلب عبارة عن المصدر ، والمراد [ به <sup>١</sup> ] ههنا [ الجمع ] ، فلو عطف بالواو لتوهم أنه يريد السجود الذي هو المصدر دون الاسم الذي هو النعت <sup>١</sup> ؛ وفائدة ثالثة ، وهو أن الراكع إن لم يسجد فليس براكع في حكم الشريعة ؛ فلو عُطِفَ بالواو لتوهم أن الرُّكُوعَ حُكْمٌ يجري على حياله <sup>٢</sup> .

فإن قيل : فلم قال : ( السُّجُود ) على وزن «فُعُول» ، ولم يقل «السَّجْد» كما قال ( الرُّكْع ) ؛ وكما قال في آية أخرى : [ رُكْعًا سُجْدًا <sup>٣</sup> ] ؟ وما الحكمة في جمع «ساجد» على «سُجُود» ، ولم يُجمع <sup>١</sup> [ «راكع» <sup>٤</sup> ] على «ركوع» ؟

فالجواب : أن السجود <sup>٥</sup> - في أصل موضوعه - عبارة عن الفعل ، وهو في معنى الخُشُوع والخضوع ، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن ؛ ولو قال : «السَّجْد» جمع «ساجد» لم يتناول إلا المعنى الظاهر . وكذلك «الرُّكْع» ، ألا تراه يقول : ( تراهم ركعاً سجداً <sup>٥</sup> ) : يعني رؤية العين ، وهي <sup>٦</sup> لا تتعلق إلا بالظاهر . والمقصود ههنا الركوع الظاهر لعطفه على ما قبله مما يُراد به / قصد البيت ، والبيت لا يُتَوَجَّه إليه إلا بالعمل الظاهر .  
وأما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظ «الرُّكُوع» دون لفظ «الرُّكْع» فليس مشروطاً بالتوجه إلى البيت .

٨٨ ب

وأما السُّجُود فن حيث أنبأ عن المعنى الباطن ، جُعِلَ وصفاً للرُّكْع ومتمماً لمعناه ؛

(١) عن ب .

(٢) الحبال : قبالة الشيء ؛ يقال : قعد حباله وبحياله ، أي : بإزائه . يريد أن العطف بالواو يشمر بتميز الركوع ، كما يتميز من يقعد قبالتك بموقعه .

(٣) سورة الفتح ، آية ٢٩ .

(٤) في أ ، ب : راكمأ .

(٥) في أ ، ب : «أن السؤال» .

(٦) في أ ، ب : «وهو» .



إذ لا يصح الركوع الظاهر إلا بالسجود الباطن ، ومن حيث تناول لفظه أيضاً السجود  
الظاهر الذي يشترط فيه التوجه إلى البيت ، حسن انتظامه أيضاً بما قبله ، مما هو معطوف  
على الطائفتين [ الذين <sup>١</sup> ] ذكرهم بذكر البيت ، فمن لاحظ هذه المعاني بقله ، وتدبر هذا  
النظم البديع بلبه ، ترفع في معرفة الإعجاز عن التقليد ، وأبصر بعين اليقين أنه تنزيل  
من حكيم حميد .

---

(١) سقط من ب .

## من باب التوكيد

[ في مواقع « كل » في الكلام ، وأصل « كلا » ]

[ قوله <sup>١</sup> ] : « الأسماء التي يُؤكَّد بها المذكر : كلُّه ، ونفسُه ، وعينه <sup>٢</sup> » ، إلى آخر الفصل .

الكلام في [ كل <sup>٣</sup> ] في ثلاثة فصول : في كونه توكيداً ، وفي كونه مبتدأ مضافاً ، وفي كونه [ مفرداً عن الإضافة مخبراً عنه . والأصل من هذه الثلاثة أن يكون <sup>٣</sup> ] توكيداً للجملة أو ما هو في حكم الجملة مما يتبعُ ؛ لأن موضوعه الإحاطة من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ الإكليل <sup>٤</sup> والكِلَّة <sup>٥</sup> ، والكَلالة <sup>٦</sup> ، مما <sup>٧</sup> هو في معنى الإحاطة . وهو اسم واحد في لفظه جمع في معناه ؛ ولو لم يكن معناه معنى الجمع لما جاز أن يؤكد به الجمع ؛ لأن التوكيد تكراراً للمؤكد فلا يكون إلا مثله ، إن كان جمعاً فجمع ، وإن كان واحداً فواحد .

وأما كونه مضافاً غير [ توكيد <sup>١</sup> ] فحقه أن يكون مضافاً إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة ؛ فإن أضفته إلى جملة معرفة كقولك : كل إخوتك

(١) سقط من ب .

(٢) الجمل ٣٣ .

(٣) عن ب .

(٤) الإكليل : التاج .

(٥) الكلة : ستر رقيق بخاط كالبيت .

(٦) قال السهيلي في كتابه الفرائض ، ورقة ٩٠ : « لفظ الكلالة من الإكليل المحيط بالرأس ، لأن الكلالة وراثه من لا أب له ولا ولد ، فتكللت العصبه ، أي : أحاطت بالميت من كلا الطرفين . وأصل هذه الكلمة مصدر مثل القرابة والصحابة ... ثم سمي الورثة الذين هم أقرباء الميت دون الولد والأب كلالة بالمصدر » .

(٧) في أ ، ب : « وما » .

ذاهب . قُبِحَ إلا في الابتداء ؛ لأنه إذا كان مبتدأً في هذا الموطن كان خبره بلفظ الإفراد ، تنبيهاً على أن أصله أن يُصَافَ إلى نكرة ؛ لأن النكرة شائعة في الجنس ، وهو إنما يطلب جنساً يحيط به ، [ فكأنما تقول <sup>١</sup> ] : كل واحد من إخوتك ذاهب » ، فيدل أفراد الخبر على المعنى الذي هو الأصل ، وهو إضافة إلى [ اسم <sup>٢</sup> ] مفرد نكرة .

١٦٢ فإن لم يجعله مبتدأً وأضفته إلى جملة مُعرَّفة ، كقولك : رأيت كل إخوتك ، و : ضربت كل القوم - لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله / ؛ لأنك لم تُصِفْهُ إلى جنس . ولا معك في الكلام خبرٌ مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس [ كما كان في قولهم : كلهم ذاهب . و : كل القوم عاقل . فإن أضفته إلى جنس <sup>٣</sup> ] مُعرَّف بالألف واللام كقوله عز وجل : ( فأخرجنا به من كل الثمرات <sup>٤</sup> ) حَسُنَ ذلك ؛ لأن الألف واللام للجنس لا للعهد ، ولو كانت للعهد لقبح ، كقولك : « خذ من كل الثمرات التي عندك والتي من شأنها كذا » ؛ لأنها إذا كانت جملة معرفة معهودة ، وأردت معنى الإحاطة فيها . فالأحسن أن تأتي بالكلام على أصله ، فتؤكد المعرفة بـ « كل » . فتقول : « خذ من الثمرات كلها » . لأنك لم تضطر [ إلى <sup>٥</sup> ] إخراجها عن التوكيد . كما اضطُررت في النكرة حين قلت : « لقيتُ كلَّ رجلٍ » ؛ لأن النكرة لا تؤكد ، وهي أيضاً شائعة في الجنس كما تقدم .

فإن قيل : فإذا استوى الأمران في قوله : « كُلُّ من كل الثمرات » ، و « كل من الثمرات كلها » . فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين بأن يكون من نظم القرآن دون الآخر <sup>٦</sup> ؟

(١) في أ ، ب : « فإما أن تقول » ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) سورة الأعراف ، آية ٥٧ .

(٥) في أ ، ب : « عن » .

(٦) في أ ، ب : « من أن يكون » .

(٧) انظر الآيات الآتية ، آية البقرة ٢٦٦ ، والأعراف ٥٧ ، والرعد ٣ ، والنحل ١١ ، ٦٩ ، ومحمد ١٥ .

قلنا : لو كان هذا السؤال عن <sup>١</sup> كلام غير هذا الكلام العزيز لم يُحْفَلْ به ؛ لأن الفصيح يتكلم بما شاء من الوجوه الجائزات ولا اعتراض عليه ؛ ولكن الكلام الإلهي والنظم / المعجز الخارق للعادات يقتضي حكمة ومزيداً فائدة في اختصاص أحد الوجهين ٨٩ ب دون الآخر .

أما قوله تعالى : ( فأخرجنا به من كل الثمرات ) ، فن ههنا لبيان الجنس لا للتبعض ، والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف ، إنما يريد ( الثمرات ) بأنفسها ، لا أنه أخرج منها شيئاً ، وأدخل ( من ) لبيان الجنس كله . ولو قال : « أخرجنا به [ من <sup>٢</sup> ] الثمرات كلها » ، لقليل : أي شيء أخرج منها ؟ وذهب الوهم إلى أن المجرور في موضع ظرف ، وأن مفعول ( أخرجنا ) فيما بعد ، ولم يتوهم ذلك مع تقديم « كل » ، لعلم المخاطبين أن « كلا » إذا تقدمت تقتضي الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت - وكانت توكيداً - اقتضت الإحاطة بالمؤكد خاصة ، جنساً شائعاً كان أو معهوداً معروفاً .

وأما قوله عز وجل : ( كلّي من كل الثمرات <sup>٣</sup> ) ، ولم يقل : من الثمرات كلها ، ففيها الحكمة التي في الآية قبلها ، ومزيداً فائدة وهو أنه قد تقدّمها في النظم قوله : ( ومن ثمرات النخيل والأعناب <sup>٤</sup> ) .. الآية ، فلو قال بعدها : « ثم كلّي من الثمرات كلها » - لذهبت أوهام السامعين إلى أنه يريد الثمرات المذكورة قبل هذا ، أعني : ( ثمرات النخيل والأعناب ) ، لأن الألف واللام إنما تردّك إلى المعهود عندك ، أو المتقدّم في الخطاب ؛ فكان الابتداء بـ « كل » أحسن للمعنى ، وأجمع للجنس ، وأرفع للبسر ، وأبدع في النظم المعجز لدوي الألباب ، والله الموفق للصواب .

وأما الفصل الثالث ، وهو أن تكون مقطوعة عن الإضافة مفردة مخبراً عنها ، فحقها أن تكون ابتداءً ، ويكون خبرها جمعاً ، ولا بُدّ من مذكورين قبلها ، لأنها إن لم يُذكر

(١) في أ ، ب : « من كلام » .

(٢) عن ب .

(٣) سورة النحل ، آية ٦٩ .

(٤) سورة النحل ، آية ٦٧ .

قبلها جملة ، ولا أضيفت إلى جملة ، بطل معنى الإحاطة فيها ، ولم يُعقل لها معنى . وإنما وجب أن يكون خبرها جمعاً لأنها اسم في معنى الجمع ، فتقول : « كل ذاهبون » إذا تقدم ذكر قوم ، لأنك معتمد في المعنى عليهم ؛ وإن كنت مخبراً عن « كل » ، فصارت بمنزلة قولك : الرهط ذاهبون ، والنفر منطلقون ؛ لأن الرهط والنفر اسمان مفردان ، ولكنهما في معنى الجمع ، والشاهد لما قلناه قوله سبحانه وتعالى : ( وكل في فلك يسبحون <sup>١</sup> ) ، و ( كل إلينا راجعون <sup>٢</sup> ) ، ( وكل كانوا ظالمين <sup>٣</sup> ) .

فإن كانت مضافةً إلى ما بعدها في اللفظ ، لم تجد خبرها إلا مفرداً ، للحكمة التي قدمناها قبل ، وهي أن الأصل إضافتها إلى النكرة المفردة ، فتقول : « كل إخوتك ذاهب » ، أي : كل واحد منهم ذاهب ، ولم يلزم ذلك حين قطعها عن الإضافة فقلت : كلهم ذاهبون ؛ لأن اعتمادها إذا أفردت على المذكورين قبلها ، وعلى ما في معناها من معنى الجمع ، واعتمادها إذا أضفتها على الاسم المفرد ، إما لفظاً وإما تقديرًا ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « كلكم راع » ، وكلكم مسئول عن رعيته <sup>٤</sup> ، ولم يقل : « راعون » ولا « مسئولون » ، وكقوله : « أحسنوا الملاء » ، كلكم سيروى <sup>٥</sup> ؛ وكقول عمر - رضي الله عنه : « أو كل الناس يجد ثياباً <sup>٦</sup> » ، ولم يقل : « يجدون » ومثله قوله سبحانه وتعالى : ( كل من عليها فان <sup>٧</sup> ) ولم يقل : فانون ، كما قال عز وجل : ( كل له قانتون <sup>٨</sup> ) ، وقوله تعالى : ( إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً <sup>٩</sup> ) ، إلى غير ذلك

(١) سورة يس ، آية ٤٠ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية ٩٣ .

(٣) سورة الأنفال ، آية ٥٤ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ٦/٢ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة ١٤٠/٢ . والملاء : الخلق .

(٦) أخرجه مالك في الموطأ ، باب إعادة الجنب الصلاة ٥٦ ، ونصه : « أفكل » .

(٧) سورة الرحمن ، آية ٢٦ .

(٨) سورة البقرة ، آية ١١٦ .

(٩) سورة مريم ، آية ٩٣ .

٦٣ أ من الشواهد ، التي يُغْنِي عن غايتها / الشاهد .

٩٠ ب فإن قيل : فقد ورد في القرآن موضعان<sup>١</sup> أفرد فيهما الخبر عن « كل » ، وهي غير مضافة إلى شيء بعدها ، وهما قوله تعالى : ( قل : كلُّ يعمل على شاكلته<sup>٢</sup> ) و ( كلُّ / كذب الرسل<sup>٣</sup> ) ، ولم يقل : كذبوا ؟

فالجواب : أنه في هاتين الآيتين قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره ، أما قوله تعالى : ( قل : كل يعمل على شاكلته ) فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، وذكر مؤمنين وظالمين ؛ فلو قال : « كل يعملون » وجمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف ، فكان لفظ الإفراد [ أدل<sup>٤</sup> ] على المراد ، كأنه يقول : « كل فريق يعمل على شاكلته » .

وأما قوله تعالى : ( كلُّ كذب الرسل ) ؛ فلأنه ذكر قُرُوناً وأممًا ، وختم ذكرهم بذكر قوم تُبْع ، فلو قال : « كلُّ كذبوا » ، و « كل » إذا أفردت إنما تعتمد على أقرب المذكورين إليها ، فكان يذهب الوهم إلى أن الإخبار عن قوم تُبْع خاصة ، أنهم كذبوا الرسل ، فلما قال : ( كل كذب ) علم أنه يريد كل قرن منهم [ كَذَّب<sup>٥</sup> ] ؛ لأن إفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى كما تقدم . ومثله قوله تعالى : ( كل آمن بالله<sup>٦</sup> ) .

وأما قولنا في « كل » إذا كانت مقطوعة عن الإضافة فحقها أن تكون مبتدأة ،

---

(١) كذا حدد السهيلي ، وفي القرآن الكريم أكثر من ذلك ، ففي سورة البقرة آية ٢٨٥ : ( كل آمن بالله ) ، وسيدكرها بعد . وفي سورة طه آية ١٣٥ : ( قل : كل متربص ) . وهناك آيات ترجع كل فيها إلى غير العاقل ، مثل قوله تعالى في سورة النور ، آية ٤١ : ( كل قد علم صلاته وتسيحه ) ، وفي سورة ص ، آية ١٩ : ( والطير محشورة كل له أبواب ) ، وفي سورة الزمر ، آية ٥ : ( وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى ) .

(٢) سورة الإسراء ، آية ٨٤ .

(٣) سورة دق ، آية ١٤ .

(٤) عن ب .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٨٥ .

فإنما نريد أنها مبتدأة مخبر عنها ، أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها ، أو مجرورة  
يتعلق خافضها بما بعدها ، كقولك : كلا ضربت ، وبكل مررت ؛ قال الشاعر <sup>١</sup> :  
كُلًّا بِلَوْتُ فَلَا النِّعْمَاءُ تُبْطِرُنِي

وقال الخنعمي <sup>٢</sup> :

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفِ مَا بَيْنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ  
ويقبح تقديم الفعل العامل فيها إذا كانت مفردة ، كقولك : ضربت كلا ، و :  
مررت بكل ؛ من أجل أنه يقطعها عن المذكورين قبلها في اللفظ ؛ لأن العامل اللفظي  
له صدر الكلام ؛ وإذا قطعها عما قبلها في اللفظ لم يكن لها شيء تعتمد عليه قبلها ولا  
بعدها ، فقبح ذلك .

وأما إذا كان العامل معنوياً نحو : كل ذاهبون ، فليس بقاطع لها عما قبلها من  
المذكورين ؛ لأنه لا وجود له في اللفظ ؛ [ فإذا قلت <sup>٣</sup> ] : ضربت . [ زيدا <sup>٤</sup> ] وعمراً  
وخالداً ، وشتت كلا ، أو ضربت كلا ، وما أشبه ذلك - لم يجوز ولم يعد بخبر لما قدمناه ،  
والله أعلم .

وأما « كلاً » فاختلاف النحويين فيها مشهور ، واحتجاج البصريين والكوفيين مذكور <sup>٥</sup> ،  
لكننا نشير إلى ضروب من الترجيح لكل فريق ، ترشد الناظر فيها إلى وَضَحِ الطريق ،  
فنقول :

أما من ذهب إلى أنها اسم مفرد وألفها لام الفعل وليست ألف التثنية ، فمعظم حجته  
أنها في الأحوال الثلاثة مع الظاهر على صورة وحدة ، أعني حال الرفع والنصب والخفض .

(١) البيت في الكامل للمبرد ١٦٤/١ غير منسوب ، وعجزه :

ولا تخشعت من لأوائها جزعا

(٢) هو عبد الله بن الدمنية ، من شعراء القرن الثاني الهجري . والبيت في ديوانه ٨٢ ، وانظره في معني الليب ١٥٥ .

(٣) في أ ، ب : « تقول » . ويبدو أن في الكلام سقطاً . والمثبت عن هبذائع ٢١٤/١ .

(٤) سقط من ب .

(٥) انظر الإنصاف ٤٣٩ ، وشرح المفصل ٥٤/١ .

وإنما تنقلب ياء في حال الخفض والنصب مع المضمر [ خاصة <sup>١</sup> ] كما ينقلب ما ليس بألف التثنية ، نحو : لديهما وعليهما . وهذا معنى قول الخليل وسيبويه <sup>٢</sup> ، ولم يتعد عن الصواب من عول عليه ! ومما احتج لهذا المذهب قول العرب : كلاهما ذاهب ، ولم يقل : ذاهبان ، و :

كِلَا يَوْمَي أَمَامَةِ يَوْمٍ صَدٌّ <sup>٣</sup>

وقوله سبحانه : ( كلنا الجنة آتت أكلها ) ؛ فأفرد الخبر عن « كلا » . و [ هذا <sup>٤</sup> ] لا حجة فيه ، ولذلك عدل سيبويه في الاستدلال عنه ؛ لما تقدم من أنك تضيف [ كلاً <sup>٥</sup> ] فتفرد الخبر عنه ، فتقول : « كلكم راع » حملاً على المعنى ؛ إذ المعنى : كل واحد منكم راع . وكذلك « كِلَا » إنما معناه : كل واحد منهما ذاهب .  
فإن قيل : إنما أفرد الخبر عن « كُلٌّ » لأنه اسم مفرد ، وكذلك « كِلَا » لا للعلّة التي ذكرت ؟

قلنا : فلم وُكِّد الجمع بها ، والجمع لا يُوكَّد بالواحد ، كما لا ينعت بالواحد ، ٩١ ب وهو في التوكيد أبعد ، لأنه تكرار للمؤكد ؟ ولم قال عز وجل : ( كل له قانتون ) / و ( كل إلينا راجعون ) ؟ فقد ثبت بما تقدم من الشواهد السمعية والأدلة القياسية أنه اسم للجمع بمتزلة قوم ، وأنت لا تقول : قوم ذاهب ، ولا : قومك خارج ؛ فثبت أنه ليس باسم مفرد ، وإنما هو اسم للجمع .

وإنما التعديل لمن ذهب مذهب سيبويه على الحجة الأولى ، على أنها معارضة بضروب

(١) عن ب .

(٢) الكتاب ١٠٤/٢ - ١٠٥ .

(٣) البيت لجرير ، وعجزه :

وان لم تأتيا إلّا لاما

انظر الإنصاف ٤٤٤ .

(٤) سورة الكهف ، آية ٣٣ .

(٥) سقط من ب .



٦٤ أ من الاحتجاج ، منها : أنها تؤكد للاثنين ولا يؤكد الاثنان بواحد ، كما لا / ينعت الاثنان بواحد ، وليس لقائل أن يقول فيها كما في « كل » إنها اسم للجمع ؛ [ لأن الجمع <sup>١</sup> ] يختلف صوره فيكون مُسَلِّماً ومُكَسَّراً واسماً للجمع لا واحداً له كرهط وقوم ، ولا يكون للثنية إلا صُورَةٌ واحدة وَحِدٌ واحدٌ ؛ وإذا بطل أن يكونَ واحدٌ <sup>٢</sup> في معنى الثنية ، وبطل تأكيد الاثنين بواحد لم [ يبق <sup>١</sup> ] إلا أن يكون « كلاهما » لفظاً مثني تَقَلَّبَ ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة ؛ لأنك إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء فيخفض والنصب ، بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف إليهما إذا قلت : رأيت كلا أخويك . ولو قلت : رأيت كلي<sup>٣</sup> أخويك ، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد ؛ لأنهما لا ينفصلان أبداً ، ولا تنفك « كلا » هذه عن الإضافة بحال ؛ ألا ترى كيف رفضوا : ضربت رأسي الزيدين ، وعدلوا إلى أن قالوا : رموسهما ، لما رأوا المضاف [ والمضاف <sup>٤</sup> ] إليه كاسم واحد ؟ هذا مع أن الرءوس اسم ينفصل عن الإضافة في أكثر الكلام ، وكذلك القلوب من قوله تعالى : ( صَغَت قُلُوبُكُمَا <sup>٥</sup> ) ؛ فإذا كانوا قد رفضوا علامة الثنية هناك مع أن الإضافة عارضة فما ظنك بهذا الموضع الذي لا تفارقه الإضافة ولا تنفك عنه ؟ فهذا الذي حملهم على أن لا يقولوا : ضربت كلي أخويك ، ومررت بكلي أخويك ، وألزموها الألف في جميع الأحوال مع الظاهر ، ولم يبعد ذلك كما لم يَبْعُدَ في لغة طَيِّئٍ وخثعم وبني الحارث بن كعب <sup>٦</sup> أن يقولوا : رأيت الزيدان ، و : مررت بالزيدان ، فلم يستنكروا هذا في كلامهم والتزموه لوجود الثنية في الاسم اللازم له ، وهو المضاف إليه ، فإذا أضافوه إلى المضمرين قلبوا ألفه في النصب والخفض ياء ؛ لأن المضاف إليه لا يثنى بالياء في نصبه ولا في خفضه ، ولكنه أبداً بالألف ، كقولك :

- 
- (١) سقط من ب .  
 (٢) في أ ، ب : « واحداً » .  
 (٣) في أ ، ب : « رأيت كلا .. » .  
 (٤) عن ب .  
 (٥) سورة التحريم ، آية ٤ .  
 (٦) انظر المسألة رقم ٣٠ .

ضربت كليهما و : مررت بكليهما ، فقد زالت العلة التي رفضوها في « كلي أخويك » حين لم يجتمع علامتا نصب ولا علامتا خفض في المضمرة .

ومن الحجة لهذا القول الآخر أيضاً أن « كلا » يُفهم من لفظه ما يفهم من لفظ « كل » ، وهو موافق له [ في ١ ] فاء الفعل وعينه ، وأما اللام فحذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء . فمن ادعى أن « لام » الفعل « واو » ، وأنه من غير لفظ « كل » ، فليس له دليل يعضده ، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده .

فإن قيل لهم : ولم كسرت الكاف من « كلا » وهي في « كل » مضمومة ؟ [ فلهم ٢ ] أن يقولوا : كُسِرَتْ إشعاراً وتنبهاً على معنى الاثنين ، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر ؛ ألا تراهم كسروا العين من « عشرين » إشعاراً بثنية العشر . ومن حجبتهم أن كلنا بمتزلة « بنتا » و « ثنتا » ، والألف في « ثنتا » لا خلاف أنها ألف ثنية ، فكذلك كلتاها .

ومن ادعى أن الأصل فيهما « كلواهما ٣ » ، فقد ادعى ما تستبعده العقول ، ولا يقوم عليه الدليل ولا البرهان .

ومن حجبتهم أيضاً أنك تقول في التوكيد : مررت بإخوتك ثلاثهم وأربعتهم ، فتؤكد بالعدد ، فاقترضى القياس أن تقول في الثنية كذلك : مررت بأخويك اثنيهما ، فاستغنوا عنه بكليهما لأنه نفى في معناه ٤ ، وإذا كان في معناه / فهو ثنية مثله .

٩٢ ب

فإن قيل : فإنك تقول : كلا أخويك جاء ، ولا تقول : اثنا أخويك جاء ، فكيف يكون في معناه ؟

قلنا : العدد الذي تؤكد به إنما يكون توكيداً مؤخراً تابعاً لما قبله ، فأما إذا قدم لم يجز ذلك ؛ لأنه في معنى الوصف ، والوصف لا يقدم على الموصوف ، فلا تقول : ثلاثة إخوتك

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) انظر الكتاب ٣٨٠/٢ ، وتاج العروس .

(٤) انظر درة الغواص للحريزي ١٦ ، وكشف الطرة على الغرة للألوسي ٨١ .

جاءوني . وهذا بخلاف <sup>١</sup> كُلَّ وكلا ؛ لأن فيهما معنى الإحاطة ، فصارا كالحرف الداخل  
لمعنى فيما بعده ، فحسن تقديمهما في حال الإخبار عنهما ، وتأخيرهما في حال التوكيد  
[ بهما <sup>٢</sup> ] ، والله المستعان .

---

(١) في أ ، ب : « وهذا الخلاف في ... » .

(٢) عن ب .

## في التوكيد بأجمع وأجمعين

أما أجمع فاسم يؤكد به الاسم الذي لا يتبعض ، ولا يؤكد به من يعقل ؛ لأن حقيقته لا تتبعض .

فإن قيل : فقد تقول : رأيت زيدا أجمع ، إذا رأيت بارزاً من طاق<sup>١</sup> أو نحوه ، فليس هذا توكيداً لزيد في الحقيقة ؛ لأنك لا تريد نفسه وحقيقته ، وإنما تريد بدنه أو ما تدرك العين منه .

وأجمع هذا اسم معرفة ، تعرف بمعنى الإضافة ، لأن معنى « قبضت المال أجمع » كمعنى « قبضته كله » ؛ فلما كان مضافاً في المعنى تعرف ووكد به المعرفة . وإنما استغنى عن التصريح بلفظ المضاف إليه معه ، ولم يستغن عن لفظ المضاف [إليه<sup>٢</sup>] مع كل إذا قلت : قبضت المال كله ؛ لأن « كلا » تكون توكيداً وغير توكيد ، وتتقدم في أول / الكلام إذا قلت : كلكم ذاهب ، فصار بمنزلة « نفسه » و « عينه » ؛ لأن كل واحد منهما يكون توكيداً وغير توكيد ، فإذا أكد<sup>٣</sup> به لم يكن بُدُّ من إضافته إلى ضمير المؤكد حتى يُعلم أنه توكيد ؛ وليس كذلك « أجمع » لأنه لا يجيء إلا تابِعاً لما قبله ، فاكتفى بالاسم الظاهر المؤكد ، واستغنى به عن التصريح بضميره كما فعل بـ « سحر »<sup>٤</sup> حين أردته ليوم بعينه ؛ فإنه عُرِفَ بمعنى الإضافة ، واستغنى عن التصريح بالمضاف إليه اتكالا على ذكر اليوم قبله .

(١) الطاق : ما عقد من الأبنية .

(٢) زدنا ما بين القوسين .

(٣) في أ ، ب : « أكدته » .

(٤) انظر المسألة رقم : ٣٩ .

فإن قيل : وَلَمْ لَمْ تُقَدِّم « أجمع » كما قُدِّم « كل » ، فتقول : « قبضت أجمع مالك <sup>١</sup> » ؟

فالجواب : أن « أجمع » فيه معنى الصفة ؛ لأنه مشتق من جمعت فلم يقع إلا تابِعاً ، بخلاف « كل » .

ومن أحكامه أنه لا يثنى ولا يجمع على لفظه ، لا تقول : قبضت الدرهمين أجمعين ، ولا يقال في جمعه : أجامع ، كما تقول في جمع الأفضل : الأفاضل ، ولا جُمع كما تقول في أحمر : حُمُر .

أما امتناع التثنية فيه فلأنه وُضِعَ لتوكيد الاسم المفرد الذي يَتَبَعُضُ ، فلو ثِنِيَتْ وقلت : هذا الدرهمان أجمعان ، لم يكن في قولك « أجمعان » توكيد لمعنى التثنية ، كما يكون في قولك « كلاهما » ؛ لأن التوكيد تكرر لمعنى المؤكد ، إذا قلت « درهمان » علم أنهما اثنان ، فإذا قلت « كلاهما » أكدت ذلك المعنى ، كأنك قلت : « اثناهما » . ولا يستقيم ذلك في قوله « أجمعان » ؛ لأنه بمنزلة من يقول : أجمع وأجمع ، كما أن « الزيدان » بمنزلة زيد وزيد ؛ فلم يفدك [ أجمعان تكرر لمعنى التثنية ، وإنما أفادك تثنية واحدة ، بخلاف <sup>٢</sup> ] كلاهما ، ألا [ ترى <sup>٣</sup> ] أنه [ ليس <sup>٤</sup> ] بمنزلة قولك : « كل » و « كل » ، وكذلك « اثناهما » الذي استغنى عنه بكليهما لا ينفرد فيقال فيه : اثن واثن ، [ وإنما هي <sup>٥</sup> ] تثنية لا تنحل ولا تنفرد ؛ فلم يصلح لمعنى توكيد التثنية غيرها ؛ فلا ينبغي أن يؤكد معنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه ؛ لئلا يكون بمنزلة الأسماء المفردة المعطوفة بعضها على بعض بالواو . وهذه علة امتناع الجمع فيه ؛ لأنك لو جمعته كان جمعاً لواحد من لفظه ، ولا يُؤكَّد معنى الجمع إلا بجمع لا ينحل إلى الواحد / . وسنبيِّن بعد هذا أن « أجمعين » و « أكتعين » لا واحد له من لفظه ، وإن شئت قلت : إن أجمع في معنى « كل » ، و « كل » لا يثنى ولا يجمع ، إنما يثنى الضمير الذي يضاف إليه كل .

٩٣ ب

(١) في ب : « قبضت أجمع مالك كله » .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) في ب : « فإنهما » .

وأما قولهم في تأنيثه : جمعاء [ ولم يقولوا : جُمُعَى <sup>١</sup> ] ، كما يقولون في تأنيث « الأكبر » : « الكبرى » ، « الأصغر » : « الصغرى » ، إذا كان فيه الألف واللام ، أو كان مضافاً ، فلأنه أقرب إلى باب « أحمر » و « حمراء » منه إلى باب « الأفعل » و « الفُعلى » ؛ لأنه لا يدخله الألف واللام ، ولا يضاف إضافة مصرحاً بها في اللفظ ، فكان أقرب إلى باب « أفعَل » الذي مؤنثه « فعلاء » ، وإن كان قد يخالفه أيضاً من وجوه ، ولكنه أشبه به .

فإن قيل : كيف قلتم : إنه لا يُجْمَع ، وأنتم تقولون : جاء الزيدون أجمعون ، وهل « أجمعون » إلا كقولك « الأكرمون » جمع أكرم ؟ وقلتم : إنه أقرب إلى باب « أحمر » و « حمراء » والعرب لا تقول : الأحمرون والأصفرون ، وإنما تقول : الحُمَرُ والصُّفَرُ ؟

والجواب : ما تقدّم من أن « أجمعين » ليس جَمْعاً لأجمع ، ولا له واحد من لفظه ، وإنما هو بمنزلة قولك : الياسمين <sup>٢</sup> ، وبمنزلة قولك : أُبَيُّونُ تصغير « أبناء » <sup>٣</sup> ، فهذا جمع مُسَلَّم وليس له واحد من لفظه . ولو كان واحداً « أجمعين » أجمع ، لما قالوا في مؤنثه جُمُعَ ؛ لأن « فُعَل » - بفتح العين - لا يكون واحده فعلاء ، وجمعاء التي هي مؤنث أجمع لو جُمِعت لقيل : جمعاوات أو « جُمُع » - على وزن حُمَر - وأما فُعَلُ فإِنما هو جَمْعُ لَفْعَلِي ، بضم القاء .

وإنما جاء أجمعون على بناء « الأكرمون » و « الأرذلون » ، لأن [ فيه <sup>٤</sup> ] طرفاً من معنى التفضيل ، كما في « الأكرمين » و « الأرذلين » ؛ وذلك أن الجموع تختلف مقاديرها فإذا كثر العدد احتيج إلى كثرة التوكيد ، حرصاً على التحقيق ورفع المجاز ؛ فإذا قلت : جاء القوم كلهم ، وكان العدد كثيراً ، تَوَهَّمُ أنه قد شُدَّ منهم البعض فاحتيج إلى توكيد

(١) زدنا ما بين القوسين .

(٢) في تاج العروس : « قال الجوهري : وبعض العرب يقول : شمت الياسمين ، وهذا ياسمون ، فيجريه مجرى الجمع ... » .

(٣) انظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٧٠/٢ ، ففيه الخلاف بين البصريين والكوفيين في مكبر هذا المصغر ، وانظر أيضاً شرح الشافية ٢٧٧/١ ، وتاج العروس .

(٤) عن ب .

أبلغ [ من الأول ، وهو ١ أجمعون وأكتعون ؛ فمن حيث كان أبلغ ٢ ] من التوكيد الذي قبله ، دخله معنى التفضيل ، ومن حيث دخله معنى التفضيل جُمع جَمَعَ السلامة ، كما يجمع « أفعل » الذي فيه ذلك المعنى ، وجمع مؤنثه على « فَعَلَ » ، كما يجمع مؤنث ما فيه التفضيل .

وأما أجمع الذي هو توكيدُ الاسم الواحد ، فليس فيه من معنى التفضيل شيء ، فكان كباب « أحمر » ، ولذلك استغنى أن يقال : « كلاهما أجمعان » ، كما يقال : « كلهم أجمعون » لا واحد له من لفظه ، لأنه / توكيد لجمع من يعقل . وأنت لا تقول فيمن يعقل : « جاءني زيد أجمع » ، فكيف يكون : « جاءني الزيدون أجمعون » جمعاً له ، وهو غير مستعمل في الأفراد ؟

وحكمة هذا ما تقدم من أنهم لا يؤكدون معنى الجمع والتثنية إلا بجمع لا واحد له من لفظه ، أو تثنية لا واحد لها مستعملاً ، ليكون توكيداً على الحقيقة ؛ لأن كل جمع ينحل لفظه [ إلى واحد فهو عارض في معنى الجمع ، فكيف يؤكد به معنى الجمع ٣ ] ، والتوكيد تحقيق وتثبيت ورفع للبس والإبهام ، فوجب أن يكون فيما ثبت لفظاً ومعنى .

وأما حذف التنوين من « جُمَعَ » فكحذفه من « سَحَرَ » ، لأنه مضاف في المعنى . فإن قيل : ونونُ الجمع أيضاً محذوفة في الإضافة [ فهاًل حُذِفَتْ من أجمعين لأنه مضاف في المعنى ٤ ] ؟ .

قلنا : الإضافة المعنوية لا تقوى على حذف النون المتحركة ، التي هي كالعوض من الحركة والتنوين ؛ ألا ترى أن نون الجمع تثبت مع الألف واللام مع أنهما مانع لفظي وتثبت في الوقف ، والتنوين / بخلاف ذلك ؛ فقويت بالإضافة المعنوية على حذفه ، ولم تقو على حذف النون إلا الإضافة اللفظية .

(١) في ب : « وهم أجمعون » .

(٢) عن ب .

(٣) سقط من ب .

(٤) عن البدائع ١/ ٢٢٣ .

فإن قيل : ولم كانت الإضافة اللفظية أقوى من المعنوية ، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي ؟

قلنا : اللفظ لا يكون إلا متضمناً لمعناه ، فاجتماعاً معاً ؛ بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ ، فوجب أن يكون أضعف ، وهذا بديع لمن أنصف .



### في التوكيد بنفسه وعينه ، وتحقيق معنى العين والذات

أما قولهم <sup>١</sup> : « جاءني زيد عينه » ، فالعينُ هنا يُراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان ، أو ما يقوم مقام العيان ، وليست اللفظة على أصل موضوعها ؛ لأن أصلها أن تكون مصدرًا وصِفَةً لمن قامت به ، ثم عُبر عن حقيقة الشيء بالعين ، كما عُبر عن الوحش بالصيد ، وإنما الصيدُ في أصل موضوعه مصدرٌ ، من « صاد يصيد » . ومن ههنا لم ترد في الشريعة عبارة عن [ نفس <sup>٢</sup> ] الباري سبحانه ؛ لأن نفسه - سبحانه - غير مدركة بالعيان في حقنا اليوم ، وأما عين القبلية <sup>٣</sup> وعين الذهب وعين الميزان <sup>٤</sup> ، فراجعة إلى هذا المعنى . وأما العين الجارية فشبهة بعين الإنسان [ <sup>٢</sup> لموافقتها لها <sup>٥</sup> ] في كثير من صفاتها ، وأما عين الإنسان <sup>٢</sup> فمُسَمَّاة بما أصله أن يكون صفةً ومصدرًا ؛ لأن العين في أصل الوضع مصدرٌ كالزَيْن والدَّيْن والْبَيْن والأَيْن وما جاء على بنائه ؛ ألا تراهم يقولون : « رجل عيون وعائن » ، ويقولون : « عَيْتُهُ » : أصبَتْه بالعين [ و : « عاينته : رأيتُه <sup>٢</sup> » [ بالعين <sup>٥</sup> ] : فرَّقوا بين المعنيين ، وجاء : « عاينته » على وزن « فاعلته » ؛ لأنه يتضمن معنى قابليته ؛ لأن الرؤية

(١) في أ : « وأما معنى قولهم » .

(٢) سقط من ب .

(٣) في تاج العروس : « والعين حقيقة القبلة » .

(٤) في التاج أيضاً : « العين : كفة الميزان ، وهما عينان . والعين : لسان الميزان ، والعين : الميل في الميزان ،

قيل : هو أن ترجع إحدى كفتيه على الأخرى ، وهي أنثى . يقال : ما في الميزان عين . والعرب تقول :

في هذا الميزان عين ، أي : في لسانه ميل قليل إذا لم يكن مستوياً » . هذا ولابن فارس قصيدة في معاني

العين ، انظرها في مقدمة الصاحب ، وفيها يقول :

يقسم الود فيما بيننا قمما      ميزان صدق بلا نجس ولا عين

(٥) عن البدائع ٢/٢ .

في العادة لا تكون إلا مع مقابلة ؛ بخلاف رؤية الباري سبحانه ؛ ولذلك<sup>١</sup> تقول في الباري - تعالى - : « رأى » ، ولا تقول : « عاين » ، لِتَقْدُسِهِ عن معنى « قابل » .

ومما يَدُلُّكَ [ أيضاً<sup>٢</sup> ] أنها مصدرٌ في الأصل قوله سبحانه : ( عَيْنَ اليقين<sup>٣</sup> ) ، كما قال تعالى : ( عِلْمَ اليقين<sup>٤</sup> ) ، فكما أن العلم المضاف إلى اليقين مصدر وصفة ، فكذلك العين .

وإذا ثبتَ هذا فالعينُ التي هي [ الجارحة سميت عيناً لأنها آلة ومحل لهذه الصفة التي هي<sup>٥</sup> ] العين ، وهذا من باب قولهم : « امرأةٌ ضيفٌ وعدلٌ » ، وهو تسميةُ الفاعل بالمصدر . والعين - التي هي حقيقة الشيء ونفسه - من باب تسمية المفعول بالمصدر . كصَيِّدٍ . فإذا علمتَ هذا فاعلم أن العين [ إذا<sup>٦</sup> ] أضيفت إلى الباري - سبحانه - كقوله تعالى : ( وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي<sup>٧</sup> ) فهي حقيقة لا مجاز ، كما توهم أكثر الناس ؛ لأنها صفة في معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجازُ في تسمية العضو بها ؛ وكل شيء يُوهِمُ الكفرَ والتجسيم فلا يضاف إلى الباري حقيقةً ولا مجازاً ؛ ألا ترى كيف [ كفر<sup>٨</sup> ] الرومية النصارى<sup>٩</sup> حين قالوا في عيسى عليه السلام : « إنه ولد » ، على المجاز لا على الحقيقة » ، فكفروا ولم يُعذِّروا ؛ ألا ترى كيف لم يضاف - سبحانه - إلى نفسه ما هو في معنى عين الإنسان كالمقلة والحَدَقَة حقيقة ولا مجازاً ، نعم ولا لفظ الإبصار ؛ لأنه لا يعطي معنى البصر والرؤية مُجَرِّداً ، ولكنه يقتضي مع معنى البصر معنى التحديق والملاحظة ونحوهما ،

(١) في أ ، ب : « وكذلك » .

(٢) سقط من ب .

(٣) سورة التكاثر ، آية ٧ .

(٤) سورة التكاثر ، آية ٥ .

(٥) عن ب .

(٦) سورة طه ، آية ٣٩ .

(٧) هم الملكانية أتباع ملكا ، الذي ظهر بأرض الروم ؛ يقول الشهرستاني في الملل والنحل ٢٠٣ : « وأطلقوا لفظ الأبوة والبنوة على الله - عز وجل - وعلى المسيح ، لما وجدوا في الإنجيل حيث قال : إنك أنت الابن الوحيد ، وحيث قال له شمعون الصفا : إنك ابن الله حقاً . ولعل ذلك من مجاز اللغة ، كما يقال لطلاب الدنيا : أبناء الدنيا ، ولطلاب الآخرة أبناء الآخرة » .

[ وكذلك لا يضاف إليه سبحانه شيء من آلات الإدراك كالأذن ونحوها <sup>١</sup> ] ؛ لأنها في أصل الوضع عبارة عن الجارحة لا عن الصفة التي هي آلة لها ، فلم ينقل لفظها إلى الصفة ، أعني السمع مجازاً ولا حقيقة ، إلا أشياء وَرَدَتْ على جهة المثل ، مما يُعَرَفُ بأدنى نظر أنها أمثال مضروبة ، نحو قوله في الحجر الأسود : « يمين الله في الأرض <sup>٢</sup> » ، ٩٥ ب و « قلبُ المؤمن بين / أصبعين من أصابع الرحمن <sup>٣</sup> » ، وأشبه ذلك مما عرفت العربُ المراد به بأول وهلة .

وأما اليَدُ فهي عندي في أصل الوضع كالمصدر ، عبارة عن صفة لموصوف ؛ ألا ترى قول الشاعر :

يَدَيْتُ عَلَى ابن حسحاس <sup>٤</sup> بِن عَمْرٍو      بِأَسْفَلِ ذِي الْجِذَاءِ يَدَ الْكَرِيمِ <sup>٥</sup>  
يَدَيْتُ : فعلٌ مأخوذ من مصدر لا محالة ، والمصدر صفة لموصوف ، ولذلك مَدَحَ ٦٧ أ سبحانه بالأيدي مقرونة مع الأبصار في قوله تعالى : ( الأيدي والأبصار <sup>٦</sup> ) ، ولم يمدحهم / بالجوارح ؛ لأن المدح لا يَتَعَلَّقُ إلا بالصفات لا بالجواهر . وإذا ثبت هذا فصَحَّ قولُ أبي الحسن الأشعري <sup>٧</sup> : أن « اليَدَ » من قوله : « وخلق آدم بيده » ، ومن قوله تعالى :

- 
- (١) عن ب .  
(٢) أخرجه ابن عساكر والخطيب عن جرير . انظر الفتح الكبير ٧٩/٢ .  
(٣) أخرج أحمد ١٦٨/٢ : « إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن - عز وجل - كقلب واحد ، يصرف كيف يشاء » .  
(٤) في أ ، ب : « حصحاس » . والمثبت عن اللسان وفيه : « حسحاس بن هب » .  
(٥) في اللسان ، مادة « يدي » : « فإن أردت أنك اتخذت عنده يداً قلت : أيديت عنده يداً ، فأنا مود ، وهو مودي إليه ، ويديت لغة » قال بعض بني أسد ... وذكر البيت . وفي اللسان ، مادة « جذأ » : « قال ابن بري : والجذأ بالكسر جمع جذأة ، اسم بيت ، قال الشاعر .. وذكره ، ثم قال : « رأيت في بعض حواشي نسخة من نسخ أمالي ابن بري ، بخط بعض الفضلاء ، قال : « هذا الشاعر عامر بن مواله واسمه معقل . وحسحاس هو : حسحاس بن وهب بن أعيا بن طريف الأسدي » .  
(٦) سورة « ص » ، آية ٤٥ .  
(٧) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المتكلم البصري . أخذ علم الكلام عن أبي علي الجبائي ، ثم رد على =

( لما خلقتُ بيدي<sup>١</sup> ) صفة ورد بها الشرع ، ولم يقل إنها في معنى القُدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا في معنى [ النعمة<sup>٢</sup> ] ، ولا قطع بشيء من التأويلات تحرّراً منه لمخالفة السلف ، وقطع بأنها صفة تحرّراً منه عن مذاهب أهل التشبيه والتجسيم<sup>٣</sup> .

فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يفهمون ولا يستعملون ؛ إذ اليد بمعنى الصفة لا يفهم معناه ؟

قلنا : ليس الأمر كذلك ، بل كان معناها مفهوماً عند القوم الذين نزل القرآن بلغتهم ، ولذلك لم يستفت أحدٌ من المؤمنين رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ، ولا احتاج مع فهمه إلى شرح وتنبيه . وكذلك الكفار لو كانت اليد عندهم لا تُعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ، ولقالوا : زعمت أنه ليس كمثله شيء ثم تخبر أن له يداً كأيدينا ، وعيناً كأعيننا ؟ ! ولما لم يُنقل ذلك عن مؤمن ولا كافر [ عُلِمَ أن الأمر<sup>٤</sup> ] كان فيها عندهم جلياً لا خفياً ، وأنها صفة سُميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمرَّ المجازُ فيها حتى نُسييت الحقيقة . ورُبَّ مجاز كثر واستعمل حتى نُسي أصله وتُرِكَت حقيقته !

والذي يُلوح في معنى هذه الصفة أنها قريب من معنى القدرة ، إلا أنها أخصّ منها معنى ، والقدرة أعمّ ، كالمحبة مع الإرادة والمشئّة ، فكل شيء أحبه الله فقد أرادَه ، وليس كل شيء أرادَه أحبه ، وكذلك [ كل<sup>٥</sup> ] شيء حادث فهو واقع بالقدرة [ وليس

---

المعتزلة . وذكر ابن حزم أن للأشعري خمسة وخمسين تصنيفاً . توفي رحمه الله سنة ٣٢٤ هـ . انظر العبر

للذهبي ٢٠٢/٢١ .

(١) سورة ص ، آية ٧٥ .

(٢) سقط من ب .

(٣) قال الشهرستاني في الملل ٩٢/١ في حديثه عن مذهب أبي الحسن الأشعري : « وأثبت اليدين والوجه صفات خبرية ، فيقول : ورد بذلك السمع فيجب الإقرار كما ورد ، وصفوه إلى طريقة السلف ، من ترك التعرض للتأويل ، وله قول آخر في جواز التأويل » .

(٤) عن ب .

كل واقع بالقدرة<sup>١</sup> [ واقعاً باليد ، [ فاليد<sup>١</sup> ] أنخص معنى من القدرة ، ولذلك كان فيها<sup>١</sup> ] تشریف لآدم عليه السلام .

ومن فوائد هذه المسألة أن يُسألَ عن المعنى الذي من أجله قال : ( وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي<sup>٢</sup> ) ، بحرف « على » . وقال في موضع آخر : ( تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا<sup>٣</sup> ) ، وكذلك : ( وَاصْنَعِ الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا<sup>٤</sup> ) . والفرق بين الموضعين أن الآية [ الأولى<sup>٥</sup> ] وَرَدَتْ فِي إِظْهَارِ أَمْرٍ كَانَ خَفِيًّا وَإِبْدَاءِ مَا كَانَ مَكْتُومًا ، فَإِنَّ الْأَطْفَالَ إِذَا ذَاكَ كَانُوا يُغَذَّوْنَ وَيُصْنَعُونَ سِرًّا ، فَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُصْنَعَ مُوسَى وَيُغَذَّى وَيُرَبَّى عَلَى حَالِ أَمْنٍ وَظُهُورِ أَمْرٍ ، لَا تَحْتَ خَوْفٍ وَاسْتِسْرَارٍ ، دَخَلَتْ « عَلَى » فِي اللَّفْظِ تَنْبِيْهًا عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهَا تَعْطِي مَعْنَى الْاسْتِعْلَاءِ ، وَالْاسْتِعْلَاءُ ظُهُورٌ وَإِبْدَاءٌ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ سُبْحَانَهُ : « وَلِتُصْنَعَ عَلَى أَمْنٍ [ لَا ] تَحْتَ خَوْفٍ » ، وَذَكَرَ « الْعَيْنَ » لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الرِّعَايَةِ وَالْكَلاَةِ .

وأما قوله : ( تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ) ، فإنه إنما يريد : برعاية منا وحفظ ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتج في الكلام إلى معنى [ على<sup>٦</sup> ] بخلاف ما تقدم .

وأما « النفس » فعلى أصل موضوعها ، إنما هي عبارة عن حقيقة الموجود دون معنى زائد ، وقد استعمل أيضاً من لفظها : النفاسة والشيء / النفيس ، فَصُلِّحَتْ لِلتَّعْيِيرِ عَنِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، بِخِلَافِ مَا تَقْدُمُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَجَازِيَةِ .

وأما « الذات » ، فقد استهوى أكثر الناس - ولا سيما المتكلمين - القول<sup>٧</sup> فيها ، أنها في معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : « ذاتُ الباري هي نفسه » ، وَيُعْبَرُونَ بِهَا عَنْ وَجُودِهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَيَحْتَجُونَ فِي إِطْلَاقِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ : « ثَلَاثَ

(١) عن ب .

(٢) سورة طه ، آية ٣٩ .

(٣) سورة القمر ، آية ١٤ .

(٤) سورة هود ، آية ٣٧ .

(٥) عن البدائع ٥/٢ .

(٦) في أ ، ب : « إلى معنى الباء » .

(٧) في أ ، ب : « والقول » .

كَيْذِبَاتٍ كُلُّهَا فِي ذَاتِ اللَّهِ <sup>١</sup> ، وقول خُبَيْب <sup>٢</sup> :

وذلك في ذاتِ الإله وإن يَشَأْ يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعٍ

وليست هذه اللفظة إذا استقريتها في اللغة والشرعية كما زعموا ، ولو كان كذلك لجاز أن يقال : « عَبدتُ ذاتَ الباري سبحانه » ، و « احذر ذاته » ، كما قال تعالى : ( ويحذرکم الله نفسه <sup>٣</sup> ) ، أو : « فعلت ذاته » ، وذلك غير مسموع ، ولا يقال <sup>٤</sup> إلا بحرف « في » الجارة ، وحرف « في » للوعاء <sup>٥</sup> ، وهو معنى مستحيل على نفس الباري سبحانه ؛ إذا قلت : « جاهدت في الله » و : « أحببت في الله » محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة ، لما يدل عليه هذا الحرف من معنى الوعاء ، وإنما هو على حذف المضاف ، أي : في مرضاة الله وطاعته ؛ فيكون الحرف على بابه ومعناه ، كأنك قلت : فِعَلِي هذا محسوبٌ في الأعمال التي فيها مرضاة الله - تعالى - وطاعة له . وأما أن تدع اللفظ على ظاهره فمحال . وإذا ثبت هذا فقوله : « في ذات الله » و : « في ذات الإله » ، إنما يريد في الديانة أو الشريعة التي هي ذات الله ، فذات وصف للديانة . وكذلك [ هي <sup>٦</sup> ] في أصل موضوعها نعت لمؤنث ؛ ألا ترى أن فيها « تاء » التأنيث ؟ وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت عبارة عما تشرف بالإضافة إلى الله - عز وجل - لا عن نفسه . وهذا هو المفهوم من كلام العرب ؛ ألا ترى إلى قول النابغة <sup>٧</sup> :

مَجَلَّتْهُمْ ذَاتُ الْإِلَهِ وَدِينُهُمْ ؟

(١) أخرجه مسلم في فضائل إبراهيم الخليل ١٨٤/٤ .

(٢) هو خبيب بن عدي الأنصاري . صحابي . أسر يوم الرجيع وصلب ، وقال حين صلبه قصيدة منها هذا البيت . انظر سيرة ابن هشام ١٧٦/٢ ، والاستيعاب ٤٤٠ . والشلو : البقية . والمززع : المقطع .

(٣) سورة آل عمران ، آية ٢٨ .

(٤) في أ ، ب : « ولا يقول » .

(٥) في أ ، ب : « الوعاء » .

(٦) عن ب .

(٧) البيت في الديوان ٥٦ ، وانظره في المصباح ، مادة ذوي ، واللسان جلل ، وعجزه :

قويم ، فإيرجون غير العواقب

فقد بان غلطُ من جعل هذه اللفظة عبارةً عن نفس ما أُضيفت إليه ، وبانَّ غَلَطُ من قال من الفقهاء : « إنه فوق عرشه المجيد بذاته » ، وغلطُ من جهة اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فهو ما قدمناه <sup>١</sup> ، وأما المعنى فقد كور في كتب الأصول ، ومعلوه بأدلة العقول .

---

(١) انظر المصباح ، مادة « ذوي » ، والبدائع ٧/٢ .

استشهد في هذا الباب<sup>١</sup> بقوله عز وجل : ( لنسفعا بالناصية ، ناصية كاذبة<sup>٢</sup> ) .  
 ٦٨ أ فإن قيل : ما فائدة البدل من المعرفة / وتبينها بالنكرة ، فإن كانت الفائدة في النكرة  
 المنعوتة فلم ذُكرت المعرفة ؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها ؟  
 فالجواب [ أن نقول<sup>٣</sup> ] : الآية نزلت في رجل بعينه ، وهو أبو جهل ، ثم تعلق  
 حكمها بكل من اتَّصَفَ بصفته ، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون  
 غيره ، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه .  
 وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة<sup>٤</sup> ، وإلا لم يقع بها  
 فائدة ، ولا كانت بياناً لما قبلها .

وأما قوله سبحانه : ( ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض \* )  
 ثم قال : ( شيئاً ) ، على البدل من ( رزقا ) ، و « رزق » أبين من « شيء » ، لأنه أخص  
 منه ، والأخص أبين من الأعم ؛ فإنما ذلك من أجل تقدم النفي ؛ لأنَّ النكرة إنما تُفيد  
 ٩٧ ب بالإخبار عنها بعد النفي ، فلما اقتضى النفي العام ذكر الاسم العام الذي / هو أنكر النكرات ،  
 ووقعت الفائدة [ به<sup>٥</sup> ] من أجل النفي ، صلح أن يكون بدلاً من « رزق » ، ألا ترى أنك

(١) الجمل ٣٥-٣٦ .

(٢) سورة العلق ، آية ١٥-١٦ .

(٣) عن ب .

(٤) ذكر أبو حيان في الارتشاف ، ورقة ٣٠٢ أن الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدلت من  
 المعرفة قال : « وتبعهم السهيلي على ذلك » . هذا وانظر المقتضب ٢٩٥/٤ .

(٥) سورة النحل ، آية ٧٣ .

(٦) سقط من ب .



لو طرحت الاسم الأول واقتصرت على الثاني لم يكن إخلالاً بالكلام ، على أنه قد قيل :  
 إن ( شيئاً ) ههنا مفعول بالرزق ، وأن الرزق مصدر <sup>١</sup> ، والأشهر أنه اسم لأنه على وزن  
 الطَّحْن والذَّبْح ، ولو أراد المصدر لفتح الراء ، كما جاء في الشعر [ من <sup>٢</sup> ] نحو قوله <sup>٣</sup>  
 في عمر بن عبد العزيز [ رحمه <sup>٤</sup> الله :

وَاقْصِدْ إِلَى الْخَيْرِ وَلَا تَوَقَّهِ      وَارْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رِزْقَهُ

(١) في البحر المحيط ٤٨٤/٢ : « الرزق يكون بمعنى المصدر ، وبمعنى ما يرزق ، فإن أردت المصدر نصبت  
 به ( شيئاً ) ، كقوله : ( أو إطعام ... يتيماً ) ، على : لا يملك أن يرزق شيئاً . وإن أردت المرزوق كان  
 ( شيئاً ) بدلاً منه بمعنى قليلاً » .

وفي الإقصاص ورقة ٢٤ يخطئ ابن الطراوة أبا علي الفارسي في إعرابه ( شيئاً ) مفعولاً بقوله ( رزقا ) ،  
 يقول : « وهذا خطأ ، لأن الرزق اسم بمعنى الطحن والرعي ، لا يجوز عمل شيء منه في غيره » . وينقل  
 ابن الطراوة هذا عن أبي جعفر بن النخاس ، وذكر البيت الذي هنا ، ورواه هكذا :

سميت بالفاروق فافرق فرقه      وارزق عيال المسلمين رزقه

وقال : « فأما ( شيئاً ) في الآية فإنما ينتصب انتصاب الحدث كناية عن القلة ، كما قال : ( لا تجزى  
 نفس عن نفس شيئاً ) ، والمعنى : قليلاً ولا كثيراً ، ومثله قوله : ( لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً ) ،  
 كأنه قال : ركونا قليلاً . وهذا في القرآن وكلام العرب كثير » .

وقد ذكر أبو حيان شيئاً من رد ابن الطراوة على الفارسي في البحر المحيط ٢١٤/٢ .

(٢) عن ب .

(٣) هو عوف القوافي ، من قصيدته التي يرثي فيها عمر بن عبد العزيز ، والبيت في الكامل ٦٥٩/٢ بتقديم  
 العجز على الصدر ، يقول المبرد ٦٦٢/٢ : « يقال : رزقه يرزقه رزقا ، والاسم الرزق » .

(٤) من هنا يبدأ تكملة النص من المخطوطة أ ورقة ٧٤ .

[ في أسرار النظم في الآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة ]

واستشهد أيضاً<sup>١</sup> بقوله سبحانه : ( اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ<sup>٢</sup> )  
وفي هذه الآية ضُروبٌ من الأسئلة ، منها أن يقال :

ما فائدة البدل في الدعاء ، والداعي مخاطب لمن [ لا<sup>٣</sup> ] يحتاج إلى البيان ، والبدل يُقصدُ به بيانُ الاسم الأول ؟

ومنها أن يقال : ما فائدة تعريف ( الصراط المستقيم ) بالألف واللام ، وهلاً أخبر بمجرد اللفظ دونهما ، كما قال : ( وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ<sup>٤</sup> ) ، وكما قال : ( ويَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا<sup>٥</sup> ) .

ومنها أن يقال : ما معنى الصراط ؟ ومن أي شيء اشتقاقه ؟ ولم جاء على وزن فِعَالٍ ؟ ولم ذُكر في أكثر المواضع في القرآن بهذا اللفظ ، وذُكر في سورة الأحقاف بلفظ الطريق ، فقال : ( يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ<sup>٦</sup> ) ؟

ومنها أن يُقال : ما الحكمة في إضافته إلى ( الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ) بهذا اللفظ ، ولم يُقَلْ : النَّبِيِّينَ وَلَا الصَّالِحِينَ ، وجاء باللفظ مبهماً<sup>٧</sup> غير مفسَّر ؟

(١) الجمل ٣٥ .

(٢) سورة الفاتحة ، آية ٦ ، ٧ .

(٣) سقط من ب .

(٤) سورة الشورى ، آية ٥٢ .

(٥) سورة الفتح ، آية ٢ .

(٦) سورة الأحقاف ، آية ٣٠ .

(٧) في أ ، ب : « منها » .

ومنها أن يقال : لم عُبر عنه بلفظ « الذين » موصولةً بصلتها ، وقد كان أوجز وأخصر  
أن يقال : « المنعم عليهم » ، إذ الألف واللام في معنى « الذي » ، كما قال : ( الم غضوب  
عليهم ) ، ولم يقل : « الذين غضبت عليهم » ؟ .

ومنها أن يقال : لم وَصَفَهُمْ بـ « غير » ، وقد كان الظاهر أن يقول ههنا : « لا  
الم غضوب عليهم » ، كما تقول : « مررت بزيد لا عمرو ، وبالعاقل لا الأحمق » .

ومنها أن يُقال : لم استحقَّ اليهودُ دونَ النصارى [ اسم <sup>١</sup> ] الم غضوب عليهم ، والم غضوبُ  
عليهم أيضاً النصارى ؟ ولم استحقَّ النصارى اسم « الضالين » ، وقد ضلَّت اليهود ؟

ومنها أن يقال : لم قُدِّمَ ( الم غضوب عليهم ) على ( الضالين ) في اللفظ ؟ ولم جاء لفظ  
( الضالين ) على وزن « الفاعلين » ، ولم يجيء على وزن « المفعولين » ، كما جاء [ ما <sup>١</sup> ]  
قبله ، من قوله تعالى : ( الم غضوب عليهم ) ومن قوله : ( الذي أنعمت عليهم ) ، لأن  
معناه : المنعم عليهم ، بلفظ المفعول ؟

ومنها أن يقال : ما فائدة العطف بـ « لا » من قوله : ( ولا الضالين ) ، [ ولو قال :  
والضالين <sup>١</sup> ] ، كما اختلَّ الكلام ، وكان أوجز ؟ ولم عُطِفَ بـ « لا » ، وهي لا يُعْطَفُ  
بها مع « الواو » إلا بعد نفي ، ولو كانت وحدها لعطف بها بعد إيجاب ، كقولك :  
مررت بزيد [ لا عمرو <sup>١</sup> ] ؟ .

والجواب عن السؤال الأول ، وهو : ما فائدة البدل [ في <sup>٢</sup> ] الدعاء ؟ أن الآية وَرَدَتْ  
في معرض التعليم للعباد الدعاء <sup>٣</sup> ، وَحَقُّ الداعي أن يستشعر عند دعائه ما يوجبُ عليه اعتقاده  
مما لا يَتِمُّ الإيمانُ إلا به ؛ إذ « الدعاء مُخُّ العبادة » ، والمخ لا يكونُ إلا في عظم ، والعظم  
لا يكون إلا تحت دم ولحم ؛ فإذا وجب إحصاءُ معتقدات الإيمان عند الدعاء ، وجبَ  
أن يكون الطلبُ ممزوجاً بالثناء ، فنَّ ثمَّ جاء لفظ الطلب للهداية ولفظ الرغبة مشوباً بالخير

(١) عن ب .

(٢) في أ ، ب : « من الدعاء » .

(٣) في أ : « والدعاء » . بزيادة واو .

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الدعاء ، باب « ما جاء في فضل الدعاء » ، عن أنس بن مالك .

٩٨ ب تصريحاً من الداعي بمعتقده ، وتوسلاً من الداعي بذلك / المعتقد إلى ربه ، فإذا قال : (اهدنا الصراط المستقيم) ، والمخالفون للحق يزعمون أنهم على الصراط المستقيم أيضاً ، والداعي يجب عليه اعتقاد خلافهم وإظهار الحق الذي في نفسه ، فلذلك أبدل وبين ليمرن اللسان على ما اعتقده الجنان ، فأخبر مع الدعاء<sup>١</sup> أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، لا من خالفهم من الكافرين .

وأما تعريف « الصراط » بالألف واللام ؛ فإن الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوفٍ اقتضت أنه أحقُّ بتلك الصفة من غيره ؛ ألا ترى أن قولك : جالس فقيهاً أو عالماً ، ليس كقولك : جالس الفقيه أو العالم ؟ ولا : أكلت طيباً ، كقولك<sup>٢</sup> : أكلت الطيب ؟ ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « أنت الحق ووعدك الحق » ، ثم قال : « ولقاؤك حق » ، والجنة حق ، والنار حق<sup>٣</sup> ، فلم يدخل « الألف واللام » على الأسماء المحدثّة ، وأدخلها على اسم الباري - سبحانه وتعالى - وما هو صفة له ، وهو القول والوعد<sup>٤</sup> .

فإذا ثبت هذا فلو قال : « صراطاً مستقيماً » ، لكان الداعي إنما يطلب الهداية على صراط مستقيم على الإطلاق<sup>٥</sup> ، وقد عُلِمَ أنه على صراط مستقيم وهو الإسلام ، فإنما يطلب / ما هو أقوم من طريقته التي هو عليها في علمه ؛ لأن كل فريق من المسلمين مستقصر لنفسه في العمل ، وراغبٌ إلى ربه في التوبة والهداية إلى الأفضل ، حتى ينتهي الأمر إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - فيقولها أيضاً ؛ لأنه أخوف لربه ، وأكثر استقصاراً لعمله ، وكان يستغفر ربه - عز وجل - ويتوب إليه في اليوم مائة مرة ، وقال في الحديث :

(١) من قوله : « مع الدعاء » مكرر في ٦٨ ، ١٧٤ .

(٢) في المكرر من أوردته ٦٨ : « ليس كقولك » .

(٣) أخرجه أحمد ٢٩٨/١ ، والبخاري في كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ( وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة ) . انظر ٢٤/٨ - ٣٥ ، وانظر فتح الباري ١٧/٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٤) انظر الروض الأنف ١/٢٣٠ .

(٥) انظر المحتسب ١/٤١ .

« نظرت إلى جبريل كأنه جالسٌ لاطاً<sup>١</sup> ، فعرفت فضل عمله عليّ » .

فإن قيل : فقد قال تعالى لنبيه - صلى الله عليه وسلم - : ( ويهديك صراطاً مستقيماً<sup>٢</sup> ) ، وقد كان على الصراط الأقوم ، فضلاً عن صراط مستقيم على الإطلاق ؟

فالجواب : أن هذه الآية نزلت في صلح الحديبية ، وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح ورأوا أن الرأي خلافه ، وكان الله ورسوله أعلم ، فأنزل الله تعالى عليه هذه الآية ، فلم يرد صراطاً مستقيماً [ في الدين ، وإنما أراد صراطاً مستقيماً<sup>٣</sup> ] في الرأي والحرب والمكيدة .

وقوله تعالى : ( وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم<sup>٤</sup> ) ، [ أي : تهدي من الكفر والضلال إلى صراط مستقيم<sup>٥</sup> ] ، ولو قال في هذا الموطن : « الصراط المستقيم » ، لجعل للكفر والضلال حظاً من الاستقامة ؛ إذ الألف واللام تنبئ أن ما دخلت عليه من الأسماء الموصوفة أحق بذلك المعنى مما تلاه في الذكر ، أو ما قرُنَ به في الوهم ، ولا يكون أحق به إلا والآخر فيه طرف منه .

وأما اشتقاق الصراط فمن « سَرَطْتُ الشيءَ أَسْرَطُهُ<sup>٦</sup> » ، إذا بلعته بلعاً سهلاً ، فالصراطُ هو الطريق السهل القويم ، وجاء على وزن « فَعَالٍ » ؛ لأنه مشتمل على سالكه اشتِمَالَ الحَلْقِي على الشيء المسروط ، وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللِّحَافِ والخِمَارِ والرِّداء ، وكذلك الشُّكَالُ<sup>٧</sup> والعِنَانُ ، إلى سائر الباب .

---

(١) في المخطوطتين : « لاطى » . ولعل الصواب ما أثبتناه . والجلس : كل شيء ولى ظهر الدابة تحت الرجل والقتب والسرَج ؛ يقال : « فلان جلس بيته » : إذا لم يبرحه . ولط : لزَم ، واللط : الإلصاق .

(٢) سورة الفتح ، آية ٢ .

(٣) سقط من ب .

(٤) سورة الشورى ، آية ٥٢ .

(٥) عن مكرر ورقة ٦٩ .

(٦) في أ : « قرب منه » .

(٧) انظر المصباح مادة سَرَط ، وتاج العروس ، والحجة لأبي عبيد ٣٦/١ .

(٨) الشكال : حبل تشد به قوائم الدابة .

وأما ذكره بلفظ « الطريق » في سورة الأحقاف خاصة ، فلأنه انتظم بقوله سبحانه :  
 ( سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى <sup>١</sup> ) ؛ وإنما أراد أنه سبيل مطروق قد مرّت عليه الرسل  
 قبله ، وأنه ليس ببديع ، كما قال في السورة نفسها <sup>٢</sup> ، فاقتضت البلاغة والإعجاز لفظ  
 « الطريق » ، لأنه « فَعِيل » بمعنى « مَفْعُول » ، أي : إنه مطروق مشّت عليه الرسل والأنبياء  
 قبل ، وليس في المواضع الأخر ما يقتضي هذا المعنى ، فكان لفظ الصراط بها أولى ، لأنه  
 ٩٩ ب أمدح من جهة الاشتقاق والوزن / كما تقدم .

وأما إضافته إلى اللفظ المجمل ، ولم يقل : « صراط النبيين والصالحين » ، فلثنتين :  
 إحداهما : نفي التقليد عن القلب ، واستشعار العلم بأن من هُدي إلى هذا الصراط  
 فقد أُنعِمَ عليه ، ولو ذكرهم بأعيانهم لم يكن فيه هذا المعنى .

والفائدة الأخرى أنَّ الآية عامة في طبقات المسلمين مسيئهم وصالحهم ، والمسيئ  
 لا يطلب درجة العالی حتى ينال التي هي أقرب إليه ، ولفظ (الذين أنعمت عليهم) يشمل  
 الجميع . وجميعُ المأمورين [ بهذا الدعاء يطلبُ صراط الذين أنعم [ الله <sup>٣</sup> ] عليهم ،  
 وهم أصناف <sup>٤</sup> ] ، كما أن السائلين لدرجاتهم أصناف .

وأما قوله تعالى : ( الذين أنعمت عليهم ) ، ولم يقل : « المنعم عليهم » . فلأنَّ ذكر  
 نعمة المنعم والثناء بها عليه وذكر المنعم <sup>٥</sup> شكر ، وإبراز ضمير الفاعل العائد على الله  
 سبحانه من قوله : ( أنعمت عليهم ) ذكرٌ لله تعالى باللسان والقلب ، ولو قال : « المنعم  
 عليهم » لخلا هذا اللفظ من هذه الفوائد المقرونة بالدعاء ، وهي الشكر والذكر ؛ ألا ترى  
 إلى قول إبراهيم عليه السلام : ( الذي هو يطعمني ويسقيني <sup>٦</sup> ) ؟ فأضاف الفعل إلى ربه ،  
 ثم قال : ( وإذا مرضتُ فهو يشفيني <sup>٧</sup> ) ، ولم يقل : « أمرضني » ، كما قال : ( يطعمني ) ؛

(١) سورة الأحقاف ، آية ٣٠ .

(٢) الآية التاسعة من سورة الأحقاف ، وهي قوله تعالى : ( قل : ما كنت بدعاً من الرسل ) .

(٣) عن مكرر أ ورقة ٦٩ .

(٤) عن ب ومكرر أ ورقة ٦٩ .

(٥) في أ ، ب : « النعم » .

(٦) سورة الشعراء ، آية ٧٩ .

(٧) سورة الشعراء ، آية ٨٠ .

إذ ليس في قولك «أمرضني» إلا الإخبارُ المجرد عن الشكر والثناء ، وربما اقترن به تَسَخُّطٌ وَتَضَجُّرٌ ، فَعَدَلَ عنه إلى قوله : (مرضتُ) ؛ ولذلك قال سبحانه : (المغضوب عليهم) ولم يقل : «الذين غضبت عليهم» ؛ إذ ليس في الإخبار عنه بالغضب من الشكر والإحسان ما في قوله : (أنعمت عليهم) ، فكان اللفظ الوجيز أولى . وفائدة أخرى وهي أن الغضب صفة ينبغي للعبد أن يشترك فيها مع الرب ، فيغضب لغضب الله تعالى ، فاليهود قد غَضِبَ عليهم لغضب الله جميع المؤمنين ، فاستشعر الداعي هذا المعنى فلم يقل : «الذين غضبت عليهم» ؛ إذ لو قال ذلك لأخرج نفسه عن أن يغضب لغضب الله ، كما أخرج نفسه عن أن يُنعمَ ، وأفرد الرب بالإنعام فقال : (أنعمت عليهم) .

وفائدة أخرى ، وهو أن الألف [واللام<sup>١</sup>] في (المغضوب) ، وإن كانت بمعنى «الذين» ، فليست مثلها في التصريح والإشارة إلى تعيين ذات الاسم ؛ فإن قولك : «الذين فَعَلُوا» [معناه : القوم الذين فعلوا<sup>٢</sup>] ، وقولك : «الضاربون والمضروبون» ، ليس فيه ما في قولك : «الذين ضَرَبُوا أو ضُرِبُوا» ؛ وإذا صَحَّ هذا وتأملت<sup>٣</sup> فالذين أنعمت عليهم بلفظ «الذين» إشارة إلى تَعَرُّفهم بأعيانهم ، وتَعَرُّفهم من الدين ولا سيما النبيين ، بخلاف من غضب الله عليهم فوجب الإعراض عنهم وترك الالتفات إلى ذاتهم ، فاقصر على الصفة المذمومة دون أن يعينوا بالذين .

وأما قوله : (غير المغضوب) نعتاً للذين ، ولم يقل : «لا المغضوب عليهم» ، لفائدة ، وهو أن اليهود والنصارى يَدَّعون أن الله - تعالى - أنعم عليهم بالكتابين ، وأنهم على الصراط / المستقيم ، فبيّن سبحانه أن الذين أنعم عليهم هم غير المغضوب عليهم ، وهم اليهود ، ولم يقل «اليهود» ، تجريداً للفظ ؛ ليخرجهم بذكر الغضب عن صفة المنعم عليهم ، وكذلك الضالين .

(١) سقط من ب .

(٢) عن مكرر ورقة ٦٩ .

(٣) تناول السهلي هذا المعنى وهو يذكر الترتيب في قوله تعالى : (وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود) .

أنظر المسألة رقم ٥٤ .

وقد تقدم<sup>١</sup> في باب العطف ذكر « لا » في هذا الموضع ، وأنها تعطي العطف بعد إيجاب . فلو عُطِفَ بها ههنا لم يكن في الكلام أكثر من نفي إضافة الصراط إلى اليهود والنصارى ، فلما [ جاء<sup>٢</sup> ] بغير ، وهي اسم يُنَعَتُ بها ، زاد في الكلام فائدة الوصف والثناء للدين أنعم عليهم .

١٠٠ ب وأما استحقاق اليهود لهذا الاسم فلتزول غضب الله بهم في الدنيا / ، لتسليطه الملوك عليهم وانتزاع العز<sup>٣</sup> منهم ، كما قال تعالى : ( ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله<sup>٤</sup> ) ، فمن حيث أخبر [ عنهم<sup>٥</sup> ] أنهم قد باءوا بغضب سماهم ( المغضوب عليهم ) .  
وأما تقديمهم على ( الضالين ) فقد تقدم من أصول التقديم في باب العطف ذكر التقديم بالزمان ، وذكر التقديم بالرتبة ، [ واليهود متقدمون بالرتبة<sup>٦</sup> ] والمكان ؛ لأنهم كانوا مجاورين لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وللمخاطبين بالآية ، وأقرب إليهم [ ذكر<sup>٧</sup> ] من النصارى .

وأما ذكر ( الضالين ) بلفظ « فاعلين » ، ولم يرد بلفظ المفعولين ؛ لثلاث يكون كالعذر لهم ؛ وإنما ينبغي أن يُخْبَرَ عنهم باكتسابهم ضلالهم ، لا بإضلال الله - عز وجل - إياهم .  
وأما فائدة العطف بلا مع « الواو » فلتأكيد النفي الذي تضمنه « غير » ، فلولا ما فيها من معنى النفي لما عُطِفَ بلا مع « الواو » . وفائدة [ هذا<sup>٨</sup> ] التوكيد [ أن<sup>٩</sup> ] لا يتوهم أن « الضالين » داخل في حكم « المغضوب عليهم » ، أو وصف لهم<sup>١٠</sup> ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « ما مررتُ بزيد وعمرو » ، تُوهِمُ أنك [ إنما<sup>١١</sup> ] تنفي الجمعَ بينهما خاصة ، فإذا قلت : « ما مررتُ بزيد ولا عمرو » ، عَلِمَ أنك تنفي الفعلَ عنهما جميعاً ، على كل حال من اجتماع واقتراق ؟

(١) انظر المسألة رقم ٥١ ، فصل « لا » العاطفة .

(٢) عن ب .

(٣) في أ : « وانتزاع الملك » .

(٤) سورة البقرة ، آية ٦١ .

(٥) سقط من ب .

(٦) انظر الصاحبي ١٣٨ .



## في ذكر بدل البعض من الكل ، وبدل المصدر من الاسم

وهما جميعاً يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ، إلا أن البدل في هذين الموضعين لا بُدَّ من إضافته إلى ضمير المبدل منه ، بخلاف [ بدل <sup>١</sup> ] الشيء من الشيء وهما لعين واحدة .

أما اتفاقهما <sup>٢</sup> في المعنى فلأنك إذا قلت : رأيتُ القومَ أكثرهم أو نصفهم ، فإنما تكلمت بالعموم وأنت تريدُ الخصوص ، وهو شائعٌ في اللغة لا يُنكرُ جوازُه أحد ، وإذا كان كذلك فإنما أردت : لقيتُ بعضَ القوم ، وجعلت « أكثرهم » أو « نصفهم » تبييناً لذلك البعض وأضفته إلى ضمير القوم ، كما كان الاسمُ المبدلُ مضافاً أيضاً إلى القوم ، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلت شيئاً من شيء وهما لعين واحدة .

وأما بدل المصدر من الاسم فكذلك أيضاً ؛ لأن الاسم من حيث كان جوهراً أو جسماً لا يُعجب ولا ينفع ولا يضر ، وإنما يتعلق <sup>٣</sup> المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم ، وعُلِمَ ذلك ضرورةً حتى استغني عن ذكرها لفظاً وهي معلومة المعنى ، فإذا قلت : « نفعني عبدُ الله » ، عُلِمَ أن النافع فيه صفةٌ وعَرَضُ مضاف إليه ، فبيّنت ذلك العرضَ ما هو ، فقلت : « علمه أو رأيه » ، ثم أضفت العلم إلى ضمير الاسم ، كما كان الاسم المبدلُ منه مضافاً إليه في المعنى ، فصار التقديرُ : « نفعني صفةُ زيد أو خصلته » ، ثم بينت بقولك : « علمه » ، فعلم ما هي تلك الخصلة ، قال المعنى إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة .

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب : « اتفاقهم » .

(٣) في أ ، ب : « متعلق » .

وإذا ثبت هذا فلا يصح في بدل الاشتغال أن يكون الاسم الثاني جوهرًا ، [لأنه لا يبدل جوهر من عرض<sup>١</sup>] ، ولا بد من إضافته إلى ضمير الاسم لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم . والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه ، وفارس هذا الشأن ومالك عِنايه ، يقول في كتاب « الإيضاح » في قوله سبحانه : ( النار ذات الوقود<sup>٢</sup> ) : إنها بدل من ( الأخدود ) بدل الاشتغال<sup>٣</sup> ، والنار جوهر وليست بعرض ، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود ، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتغال ! وذهل أبو علي عن هذا ، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعة النحو ، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : « قتل أصحاب / الأخدود ، أخدود النار ذات الوقود » ، فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، كما قال<sup>٤</sup> :

رَضِيْعِي لِبَانٍ تُذِي أُمُّ تَحَالَفَا

في رواية الخفض ، أراد : لبان ثدي أم ، فحذف المضاف إيجازاً واختصاراً .

(١) عن ب .

(٢) سورة البروج ، آية ٥ .

(٣) قال الفارسي في الإيضاح ، ورقة ٥٢ : « وبدل الاشتغال كقولك : سلب زيد ثوبه . ومثله قوله تعالى : ( قتل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود ) ، فالأخدود مشتمل على النار » .

(٤) هو الأعشى مبدون بن قيس . والبيت في ديوانه ٢٢٥ ، وعمزه :

بأسحم داج عوض لا تنفرق

هذا وانظر اللسان ، مادة « لبن » ، ومغني اللبيب في عوض ١٦١ ، وفي اللام المفردة ٢٣٠ ، والباب الخامس

[ في أسرار النظم في قوله تعالى : ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) ]  
واستشهد في هذا الباب <sup>١</sup> بقول الله عز وجل : ( والله على الناس حج البيت من استطاع  
إليه سبيلاً <sup>٢</sup> ) .

و ( حج البيت ) مبتدأ ، خبره في أحد المجرورين قبله . والذي يقتضيه المعنى أن  
يكون في قوله ( على الناس ) ، لأنه وجوب ، والوجوب متعد بعلى .  
فإن قيل : إذا كان موضع الخبر ومقر الفائدة فيه ، فلم آخر وقد قال سيبويه :  
« متى جعلته مُستَقَرًّا قدمته <sup>٣</sup> » .

فالجواب : ان تقديم المجرور الأول لفائدتين :

إحداهما : أنه اسم للموجب لهذا الغرض ، فيقدم / تقدم السبب على المسبب .

١٧٧

والفائدة الأخرى : أن الاسم المجرور من حيث كان اسماً لله - سبحانه - وجب  
الاهتمام بتقديمه ، تعظيماً لحرمة هذا الواجب الذي أوجبه ، وتخويفاً من تضييعه ؛ إذ ليس  
ما أوجبه الله سبحانه بمثابة ما يوجبه [ غيره <sup>٤</sup> ] .

وأما ( مَنْ ) فهي بدل كما ذكره <sup>٥</sup> . وقد استهوى طائفة من الناس القول بأنها فاعل

(١) الجمل ٣٧ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ٩٧ .

(٣) نص الكتاب ٢٧/١ : « وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به ، فكلما قدمته كان أحسن » .

(٤) سقط من ب .

(٥) قال الزجاجي في الجمل ٣٧ : « فن : في موضع خفض بدل من الناس ، لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين  
من الناس » .

بالمصدر <sup>١</sup> ، كأنه قال : « أن يحج البيت من استطاع » ، وهذا القول يضعف من وجوه :

أحدها : من جهة المعنى ، وهو أنَّ الحجَّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف ، ولو كان التأويل ما ذكره لكان فرضَ كفاية ، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف ، وليس الأمر كذلك ؛ بل الحج فرض على جميع الناس حج المستطيعون <sup>٢</sup> أو قعدوا ، ولكنه عُذِر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « واجب على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد » ، [ فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوب الجهاد <sup>٣</sup> ] عن الباقين ، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين ، بخلاف الحج .

ومما يضعفُ [ به <sup>٤</sup> ] ذلك القولُ ، أن إضافة المصدر إلى الفاعل - إذا وجد - أولى من إضافته إلى المفعول ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول ، فلو كان « مَنْ » هو الفاعل لأضيف المصدر إليه .

وإذا ثبت أن « من » بدل بعض من كل ، وجب أن يكون في الكلام ضمير يعود إلى الناس ، كأنه قال : « من استطاع منهم » ، وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام <sup>٥</sup> ، وحسنه ههنا أمور ، منها :

أن « مَنْ » واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه ، فارتبطت به .  
ومنها أنها موصولة بما هو أخص من الاسم الأول ، ولو كانت أعم لقبح حذف الضمير العائد ، مثال ذلك أنك لو قلت : « رأيت إخوانك من ذهب إلى السوق » ، تريد : من ذهب منهم ، لكان قبيحاً ؛ لأن الذهاب إلى السوق أعم من الإخوة . وكذلك لو قلت :

(١) نسب هذا إلى ابن السيد ، انظر مغني اللبيب ، الباب الخامس ٥٩٠-٥٩١ .

(٢) في أ ، ب : « المستطيعين » .

(٣) عن ب ، ومكرر ورقة ٧١ .

(٤) سقط من ب .

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٠/٢ .

« البس الثياب ما حَسَنَ وَكَمُلَ <sup>١</sup> » ، تريد : ما حَسَنَ منها ، ولم تذكر الضمير ، لكان أبعد في الجواز ؛ لأنَّ لفظ [ ما <sup>٢</sup> ] أعمّ من لفظ الثياب ، وكذلك الحَسَنُ والكامل ، وحقُّ بدل البعض من الكل أن يكون أخص من المبدل منه ، فإن كان أعمَّ وأضفته إلى ضمير ، أو قيده بضمير يعود إلى الأول ، ارتفع العموم وبقيَ الخصوصُ .

ومما حَسَنَ حذف الضمير في هذه الآية أيضاً مع [ ما <sup>٣</sup> ] تقدم ، طول الكلام بالصلة والموصول .

وأما المجرور من قوله : ( إليه ) فيحتمل وجهين :  
أحدهما : أن يكونَ في موضع حال من « سبيل » ، كأنه نعتٌ نكرةٌ قُدِّمَ عليها ،  
١٠٢ ب لأنه لو تأخر لكان في موضع / النعت لسبيل .  
والثاني : أن يكون متعلقاً بسبيل .

فإن قيل : وكيف يتعلق به وليس فيه معنى الفعل ؟

قلنا : « السبيل » ههنا عبارة عن الموصِّل إلى البيت من قوة وزاد ونحوهما ، فلما كان في معنى الفعل الموصول ، ولم يقصد به السبيل الذي هو الطريق ، صار فيه معنى [ الفعل <sup>٤</sup> ]  
وصلح تعلق المجرور به ، واقتضى حسنَ النظم وإعجاز اللفظ تقديم المجرور وإن كان موضعه التأخير ؛ لأنه ضمير يعود على البيت ، والبيت هو المقصود به الاعتناء ، وإنما يُقدِّمون في كلامهم ما هم به أهمُّ ، وهم ببيانه أعنى .

(١) في أ : « وما كمل » .

(٢) عن ب ومكرر ورقة ٧١ .

(٣) سقط من ب .

[ في أسرار النظم في قوله تعالى : ( يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ) ]  
 واستشهد أيضاً في الباب ١ بقوله سبحانه : ( يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ٢ ) ...  
 الآية .

في هذه الآية دليل على أن ما وقع به الفعل - أو فيه - فإنه مشتمل عليه كما يشتمل  
 الفاعل على الفعل الذي هو حركة له أو صفة فيه ، ولذلك أضيف المصدر إلى المفعول  
 كما يُضَاف إلى الفاعل ، وأخبر [ به ٣ ] عما لم يُسمَّ فاعله ، وبُني بناءً فاعل في نحو  
 قوله تعالى : ( عيشة راضية ٤ ) في أحد الأقوال ٥ . وإذا ثبت هذا صحَّ البدل في قوله ،  
 وهو عُمَر - رضي الله عنه - لحفصه : ( لا يَغُرَّنْك هذه التي أعجبها حسنُها ، حبُّ رسول  
 الله - صلى الله عليه وسلم - إياها ٦ ) ، فحبُّ بدلٌ من « هذه » ، وإن لم يكن فعلاً لها ،  
 وإنما هو واقع بها ، كما أن « القتال » بدلٌ من الشهر وإن لم يكن فعلاً له ، وإنما [ هو ٧ ]  
 واقع فيه ..

ومن فوائد هذه الآية أن يُسألَ عن قوله : ( يسألونك عن الشهر الحرام ) : [ لم

(١) الجمل ٣٨٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢١٧ .

(٣) عن ب .

(٤) سورة الحاقة ، آية ٢١ .

(٥) انظر الروض الأنف للمؤلف ١/١٨٢ ، والكشاف ٤/٤٨٣ .

(٦) انظر المسألة رقم ٥٣ .

(٧) سقط من ب .

قدم الشهر الحرام ؟<sup>١</sup> ، [ ولم يقل : يسألونك عن قتال الشهر الحرام <sup>٢</sup> ] ، وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال [ فيه <sup>٣</sup> ] ، فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى في الظاهر ؟

والجواب أن يقال : [ إن <sup>٤</sup> ] هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال في الشهر ، وتشنيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر ، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر ، فلذلك قُدِّم في الذكر .

وفيها سؤال آخر ، وهو أنه أعاد [ ذَكَرَ <sup>٥</sup> ] القتال بلفظ الظاهر ، وكان القياس أن يُعيد بلفظ المضمر فيقول : « قل : هو كبير » ؛ [ كما <sup>٦</sup> ] لو سُئِلَ إنسان عن رجل في الدار لقال : « هو فلان » ، أو : « هو طويل أو قصير » ، بلفظ المضمر ، ويقبح أن يَقُولَهُ بلفظ الظاهر ، لأن المضمر - إذا عُرِفَ المعنى - أوجز وأولى .

والجواب أن يقال : في إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة ، وهي عمومُ الحكم ، ولو جاء بلفظ المضمر فيقول : « هو كبير » ، لاختص الحكم بذلك القتال الواقع في القصة . وليس الأمر كذلك ، وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام .

ونظير هذه المسألة قوله - صلى الله عليه وسلم - وقد قيل له : أنتوضأ بماء البحر ؟ فقال : « هو الطهور ماؤه ° » . ولم يقل : « نعم ، توضئوا منه » ؛ لثلاث يتوهم أن الحكم مخصوص بالسائل ، فلما أخبر عنه أنه الطهور ماؤه استمرَّ<sup>٧</sup> الحكم فيه على العموم ولم يتوهم قصره على السبب . وكذلك [ هذا <sup>٨</sup> ] / حين قال : ( قتال فيه كبير ) ، فجعل

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٢) عن ب ومكرر ورقة ٧٢ .

(٣) سقط من ب .

(٤) عن ب .

(٥) أخرجه الإمام أحمد عن أبي هريرة ٣٦١/٢ .

(٦) في ب : « اشهر الحكم » .

الاسم المخبر [ عنه <sup>١</sup> ] « قتال » ، وخصصه بالمجرور الذي هو ضمير الشهر ، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع ، لأن اللفظ [ المضمر <sup>١</sup> ] لا تقتضي صيغته إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه <sup>٢</sup> .

---

(١) عن ب ومكرر أ ورقة ٧٣ .

(٢) في ب : « إلا تخصيص ما يعود عليه » .



[ في الحال من المضاف إليه ، وعطف الفعل على الاسم ]

وأنشدوا في هذا الباب قول كثير<sup>١</sup> :

وكنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ  
أَجَازَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ<sup>٢</sup> فِي « رَجُلٍ صَحِيحَةٍ » [ رَجُلًا صَحِيحَةً<sup>٣</sup> ] عَلَى أَنَّهَا حَالٌ  
مَوْطَأَةٌ بِالنَّعْتِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( لِسَانًا عَرَبِيًّا<sup>٤</sup> ) ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ النِّكَرَةِ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ  
بِـ ١٠٣ ب / حَيْثُ كَانَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ نِكَرَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّعْتِ<sup>٥</sup> . وَقَالُوا : هِيَ حَالٌ مِنَ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَثِيرٌ نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>٦</sup> :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا

وهذا غلط ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا

(١) البيت في ديوانه ٤٦ ، والكتاب ٢١٥/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، ومغني اللبيب ، الباب الرابع ٥٢٤ .

(٢) في المقتضب ٢٩١/٤ بعد ذكر البيت : « ينشد رفعاً وخفضاً » .

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٤) سورة الأحقاف ، آية ١٢ .

(٥) انظر المسألة رقم ٤٢ ، فصل الحال من النكرة .

(٦) هو النابغة الجعدي ، انظر شعر النابغة الجعدي ٢٠ ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق : الطبعة الأولى ، والرواية فيه :

كَأَنَّ حَوَافِرَهُ مَدْبِرًا خَضِبْنِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْضِبْ

فَأَمَّا رَوَايَةُ خَزَائَةِ الْأَدَبِ ٥٠٩/١ فَهِيَ :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مَدْبِرًا خَضِبْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَخْضِبْ

والحوامي : جمع حامية ، وهي ما فوق الحافر . وقيل : هي ما عن يمين الحافر وشماله .

فهي كالظرف والمفعول ، فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، [ولا يجوز أن يعمل فيها ] معنى الإضافة ، لأنه أضعف من لام الإضافة ، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال <sup>١</sup> ، فعنها - إذا لم يلفظ بها - أضعف وأجدر ألا يعمل <sup>٢</sup> .

لو قلت : « هذا غلام هند ضاحكة » ، لم يجز لما ذكرناه .  
فإن قلت : يعمل فيها ما يعمل في الغلام المضاف ، فهو محال ؛ لأن « ضاحكة » من صفة هند ، لا من صفة « الغلام » ، فبطل من كل وجه ، ولكنه يجوز الحال من المضاف إليه إذا كان في المضاف معنى الفعل نحو : « هذا ضارب هند قائمة » أو : « أعجبنى خروجها راكبة » ، ونحو قوله تعالى : ( النار مثواكم خالدين فيها <sup>٣</sup> ) ؛ لأن ما في المضاف من معنى الفعل واقع على المضاف إليه وعامل فيما هو حال منه ، بخلاف الغلام ونحوه مما ليس فيه [ معنى فعل <sup>٤</sup> ] .

وقد يجوز أيضاً الحال من المضاف إليه نحو : « رأيت وجه هند قائمة » ؛ لأن البعض يجري عليه حكم الكل ، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل في قوله : « ذهبت بعض أصابعه » ، و : « شرقت صدر القناة » ، و : « تواضعت سور المدينة <sup>٥</sup> » ، وهو كثير ؛ فعلى هذا جاء :

كأن حواميه مدبرا

(١) انظر المقتضب ، ١٧١/٤ في التفرقة بين الحال والظرف .

(٢) حقق ابن هشام العامل في الحال ، انظر المغني ٧٣٥ .

(٣) سورة الأنعام ، آية ١٢٨ .

(٤) سقط من ب .

(٥) في الكتاب ٢٥/١ : « وربما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أنت البعض لأنه إضافة

إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى :

وتشرق بسالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

ومثله قول جرير :

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

ومنه قول حبيب<sup>١</sup> :

والعلمُ في شهب الأرماع لامةً

وأنشد في هذا الباب قول الأعشى<sup>٢</sup> :

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيْتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

نصب « ويسَامُ » بإضمار « أن » كيلا ينعطف الفعل على الاسم ؛ وإنما استحال أن ينعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه ؛ إذ لا تعملُ عواملُ الأسماء في الأفعال ، فأضمروا « أن » لأنها مع الفعل في تأويل الاسم .

فإن قيل : وكيف يجوزُ إضمار [ الناصب وأنتم لا تجيزون إضمار<sup>٣</sup> ] الخافض ولا الجازم ، نعم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء ، وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال ؟

فالجواب : أنا لا نُجيزُ إضمارَ « أن » إلا بإحدى شرائط ، إما مع الواو العاطفة على مصدر<sup>٤</sup> ، نحو قوله :

---

(١) هو أبو تمام حبيب بن أوس ، والبيت في ديوانه ٤٦/١ ، وعجزه :

بين الخميسين لا في السبعة الشهب

(٢) هو ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه ٧٧ ، وهو من شواهد الكتاب ٤٢٣/١ ، ومغني اللبيب ، الباب الرابع ٥٦٠ .

ويقول المبرد في المقتضب ٢٦/٢ : « والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيْتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ  
فيرفع « يسَامُ » لأنه عطفه على فعل ، وهي تقضي ، فلا يكون إلا رفعاً . ومن قال « تَقْضِي لُبَانَاتٍ » قال :  
ويسَامُ سَائِمُ ؛ لأن « تَقْضِي » اسم ، فلم يجوز أن تعطف عليه فعلاً ، فأضمر « أن » ليجري المصدر على  
المصدر ، فصار : تقضي لبانات وأن يسَامُ سَائِمُ ، أي : وسامة سائم .

(٣) عن ب ومكرر أ ورقة ٧٢ .

(٤) انظر المقتضب ٥٨٥/٢ .

## لَلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي<sup>١</sup>

و :

### تَقَضَّيْتُ لُبَانَاتٍ وَيَسَامَ سَائِمٌ

ألا ترى أنك لو جعلت مكان « اللبس » و « التَّقَضِّي » اسماً غير مصدر فقلت : يعجبني زيد ويذهب عمرو « لم يجز<sup>٢</sup> ؛ وإنما جاز هذا مع المصدر لأن الفعل المنصوب بأن مشتق من المصدر ودال عليه بلفظه ، فكأنك عطفت مصدراً على مصدر .

فإن قيل : فكان ينبغي إذاً أن يُستغنى بمجرد لفظ الفعل عن إضمار أن ؟

قلنا : هو فعلٌ مضارع معرب ، وعطفه بالواو على ما قبله يُشترِّكه معه في الإعراب والعامل ، وهما لا يشتركان في عامل واحد ، فأضمرت « أن » واكتفى بأثرها وعملها عن ظهور لفظها ، وكانت « الواو » كالعوض منها كما كانت « حتى » و « لام » العلة ، و « لام » الجحود و « الفاء » في باب الجواب وغير ذلك كالعوض من [ أن<sup>٣</sup> ] الناصبة للفعل ، وكما كان الاستفهام كالعوض [ من<sup>٤</sup> ] الجار في قولك : « الله لأفعلن<sup>٥</sup> ؟ » . ونحوه .

وقد جاء عطفُ الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل ، نحو قوله تعالى :

(١) من شواهد الكتاب ٢٦٤/١ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وعجزه :

أحب إليّ من لبس الشفوف

هذا وانظر مغني اللبيب ٤٧٣ ، ٥١٨ ، ٦٧٣ ، ٨٦٨ ، ٩٥٢ .

ويقول البغدادي في الخزانة ٥٩٢/٣ : « والبيت من أبيات ميسون بنت بحدل الكلية ... وقوله : « ولبس عباءة » في غالب كتب النحو : « لبس » بلامين . وهو خلاف الرواية الصحيحة . وميسون ، قال النخعي : هي زوج معاوية بن أبي سفيان ، وأم ابنه يزيد » .

(٢) انظر حاشية يس على الألفية ٢٥٥/٢ .

(٣) سقط من ب .

(٤) عن ب ومكرر أ ورقة ٧٣ .

(٥) انظر الكتاب ٤٠٨/١ ، والمقتضب ٣٣٦/٢ ، ٣٤٨ ، ٦٠/٣ ، ٦١-٦٠ ، والروض الأنف ٧١/٢-٧٢ .

١٠٤ ب ( صافات ويقبضن <sup>١</sup> ) ونحو : ( وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين . ويكلم الناس <sup>٢</sup> ) ، لأن الاسم المعطوف / عليه حامل للضمير ، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم ، ولو كان مصدراً لم يجز ، كما تقدم في :

[ ل ] لبس عباءة وتقر أعيني

لأن المصدر ليس بحامل للضمير ، فلا يجوز العطف عليه إلا بإضمار « أن » .  
فإن قيل : فإذا جاز عطفُ الفعل على الاسم الحامل للضمير ، فينبغي أن يجوز عطفُ الاسم على الفعل ، فيقول : « مرتُّ برجل يقوم وقاعد ؟ »

قلنا : هذا ممتنعٌ على قُبْح ، والزجاج قد أجازَه في « المعاني » <sup>٣</sup> قياساً على الأول ، وليس هو مثله <sup>٤</sup> ، لأنك إذا عطفتُ الفعل على الاسم المشتق منه رَدَدْتَ الفرع إلى الأصل ؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل ، فهو متضمن لمعناه ، فجاز عطف الفعل عليه . وإذا عطفتُ الاسم المشتق على الفعل كنتَ قد رَدَدْتَ الأصلَ فرعاً ، وصيرتَ الفعل في معنى الاسم ، وهو فعل محض ، وإن كان قد وقع موقع الاسم فلم يقع موقع اسم جامد ، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل ، فلم يخرجْه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم . وإنما هو فعل محض فلا يجوز عطف الاسم عليه ، لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد ؛ وإذا قلت : « مرتُّ برجل قائم ويقعد » ، ففي [ يقعد ° ] ضمير فاعل ، كما في « قائم » ضمير فاعل ، فكأنك إنما عطفتُ جملة على جملة ، وتوهمت في « قائم » الفعل [ المحض ° ] من حيث كان مشتقاً منه وفرعاً عليه ، ولم يمكنك أن تتوهم في « يقوم » الاسم المحض ولا

(١) سورة الملك ، آية ١٩ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ٤٥ ، ٤٦ .

قال الطبري : « معناه : إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم ، وجيهاً عند الله ومكلاً للناس في المهد ، فيكلم وإن كان مرفوعاً لأنه في صورة « يفعل » بالسلامة من العوامل فيه ، فإنه في موضع نصب » .

(٣) هو كتاب معاني القرآن ، انظر الإنباه ١/١٥٩ ، وبغية الوعاة ١/٤١٢ .

(٤) قال أبو حيان في البحر المحیط ١/٣٠٢ : « ومثل هذا العطف [ عطف الفعل على الاسم الذي في معناه ] فصيح ، وعكسه أيضاً جائز ، إلا عند السهيلي فإنه قبيح » .

(٥) عن ب .

١٧٩ أ الاسم المشتق أيضاً ، لأن الفرع<sup>١</sup> يتضمن الأصل ويدل عليه ، والأصل لا يدل على الفرع بنفسه / ، لأنه كالمستغني عنه ، فافهمه [ فإني<sup>٢</sup> ] لم أقصد الإطالة إلا لأسدّ أبواب الاعتراض ، وأحمي جنبات الكلام من الطعن عليه ، والله الموفق لما يُزلف لديه .

وأبين من هذه العبارة أن يقال : عطف الفعل على الاسم في [ مثل<sup>٣</sup> ] قوله تعالى : ( صافات ويقبضن ) ونحو : « مررت برجل قائم ويقعد » ؛ لأن الاسم<sup>٤</sup> معتمد على ما قبله ، وإذا كان [ اسم الفاعل<sup>٥</sup> ] معتمداً على عمل الفعل ، والاعتماد أن يكون [ بعثاً<sup>٦</sup> ] أو خبراً ، والذي بعد « الواو » ليس بمعتمد ، ولو عكست المسألة فقلت : « برجل يقوم وقاعد » أو : « يصففن وقابضات » ، قبح ، لأن ما بعد « الواو » اسم محض وليس بمعتمد فيجري مجرى الفعل .

(١) في ب : « لأن الفعل » .

(٢) عن ب .

(٣) سقط من ب .

(٤) إلى هنا انتهى مكرراً .

(٥) في أ : « وإذا كان الاسم معتمداً ... » .

## من باب أقسام الأفعال

[ في الفعل اللازم ]

الفعل غير المتعدي<sup>١</sup> هو الذي لزم محله ولم يجاوزه إلى غيره ، فهو فعلُ الفاعل في نفسه ، ولذلك جاء مصدره مُثَقَّلًا بالحركات ؛ إذ الثقل<sup>٢</sup> من صفة ما لزم محله ولم ينتقل منه لغيره ، والخفة من صفة المنتقل من محله حتى يقع بمحل آخر ، كالضرب والقتل وجميع مصادر الأفعال المتعدية الواقعة بمحل غير الفاعل الحامل لها والمتصف بها ، فكان خفة اللفظ في هذا الباب [ موازية للمعنى ، وكان ثقله<sup>٣</sup> ] موازياً للمعنى الذي هو ثبوت في محل الفعل واختصاص به وعدم تجاوز له ، فما لزم مكانه فهو الثقيل ، وما تجاوزه وتعداه فهو الخفيف لفظاً ومعنى . ومن ههنا يرجع قول سيبويه ان : « دخلت البيت » غير متعد<sup>٤</sup> إلى مفعول ؛ لأن مصدره الدخول ، فهو كالخروج والعودة ونحوه ، إلا أن الفعل منه لم يجئ على « فَعَلَ » لأنه ليس بطبع في الفاعل ولا خصلة ثابتة فيه ؛ فإن كان الفعل عبارة عما هو طبع وخصلة ثابتة ، نُقِلَ بضم العين ، كظُرِفَ وكُرِّمَ . فهذا الباب ألزم للفاعل من باب « قَعَدَ » ، فكان أثقل منه لفظاً ، وباب / « قَعَدَ » ألزم للفاعل من المتعدي إلى مفعول ، فكان أثقل منه مصدراً ، وإن اتفقا في لفظ الفعل .

ولزم مصدر « فَعَلَ » - الذي هو طبع وخصلة - وزن الفَعَالِ نحو : الجمال والكمال والبهاء والسناء والجلال<sup>٥</sup> والعلاء ؛ هذا إذا كان المعنى عاماً يشتمل على خصال ولا يختص

(١) في أ ، ب : « غير متعد ... » .

(٢) في أ ، ب : « الثقل » .

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٤) انظر الكتاب ١/١٥-١٦ ، والمقتضب ٤/٦٠-٦١ ، ٣٣٧ .

(٥) لم نجد منه « فعل » بضم العين ، وكذلك العلاء .

بخصلة واحدة ، فإن اختص المعنى بخصلة واحدة صار كالمحدود ولزمته « هاء » التأنيث ؛ [ لأن « هاء » التأنيث ]<sup>١</sup> تدلّ على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب ، وحذفها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدلّ على انتفاء النهاية ؛ ألا ترى أن الضرب يقع على القليل والكثير إلى غير نهاية ، وكذلك التمر والبرّ وسائر الأجناس ؛ وإنما استحققت « الهاء » ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته فصلحت للغايات ، ولذلك قالوا : علامة ونسابة ، أي : غاية في صفتيهما . فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه « الهاء » المخصوصة بالتحديد والنهاية . وقولك : ملّح ملاحه ، وفصّح فصاحه ، على وزن : جمل جمالاً ، وكمل كمالاً ، [ إلا ] في تاء التأنيث ، لأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال ، فحدّدت بالهاء ، لأنها ليست بجنس عام كالجمال ، فصارت تشبه باب الضربة و [ الثمرة من الضرب ]<sup>٢</sup> و [ التمر ، لمكان ]<sup>٣</sup> التحديد والنهاية ؛ ألا ترى إلى قول خالد بن صفوان<sup>٤</sup> - وقد قالت له عرسه<sup>٥</sup> - : « إنك لجميل<sup>٥</sup> » ، فقال : « أتقولين ذلك وليس عندي عمودُ الجمال ولا رداؤه ولا برؤسه<sup>٦</sup> ؟ ! ولكن قولي : إنك للمليح ظريف » . فجعل الملاحه خصلة من خصال الجمال ، فبان صحة ما قلناه .

وعلى هذا قالوا : الحلاوة والأصالة والرجاحة ، وكذلك في ضد هذا المعنى نحو : السفاهة والوضاعة والردالة والحماقة ، لأنها كلّها خصال محدودة بالإضافة إلى السّفال ، والسّفال في مقابلة العلّاء والكمال ، لأنه جنس يجمع الأنواع التي تحته . وهذا الأصل في هذا الباب ، ثم لا يشرد عن هذا القياس شيء إلا ويمكن رده إليه ، إلا أن تكون ألفاظ

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) في أ : « بمكان » ، وفي ب : « مكان » .

(٤) كان أحد فصحاء العرب المشهورين ، وله مع عمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك أخبار . ولد ونشأ بالبصرة ، وكان أيسر أهلها مالاً . وله كلمات مأثورة . انظر الأعلام ٣٣٨/٢ .

(٥) انظر البيان والبيان ١٨٤/١ ، والروض الأنف ٢١٩/٢ .

(٦) في الروض : « ثم قال [ أي خالد ] : عموده الطول وأنا ربعة ، وبرسه سواد الشعر وأنا أشمط ، ورداؤه البياض وأنا آدم ، ولكن قولي ... » .



قد أدخلت<sup>١</sup> في هذا الباب بوجه من المجاز ، فنجد مصادرها مخالفة لهذا الأصل في وزنها أو شيء<sup>٢</sup> من أحكامها ، وليس ذلك إلا لنقلها بالاستعارة والمجاز عن أصل موضوعها ، كقولهم : شَرَفَ الرجل شرفاً ، ولم يقولوا : شَرَفَافاً ، كقولك : جمالاً وكمالاً ، ولا : شَرَافَةً ، كقولك : جلالة ؛ لأن الشَّرَفَ رفعة في الآباء ، والآباء شيء خارج عن محل الفعل ، فهو مستعار من شرف<sup>٣</sup> الأرض ، والشرف في الأرض [ كالهَدَف والعَلَم<sup>٤</sup> ، فاستعيد للرجل الرفيع في قومه ، كأن آباءه الذين ذُكِرَ بهم وارتفع بسببهم شَرَفٌ له ؛ إذ الشرف من الأرض يُرْتَفَع بسببه ويُظْهَر منه .

وكذلك قالوا في هذا الباب : الحَسَب<sup>٥</sup> ؛ [لأنه من باب القبض والقَنَص<sup>٦</sup> ، وليس من باب المصادر ؛ لأن الحَسَب<sup>٧</sup> ما يَحْسَبُ الإنسان لنفسه من خصال كرام وخصال حميدة ، فقد تبين أنه لا يخرج عن هذا الباب شيء إلا لسبب ما ، وأن الأصل ما تقدم ، واستحق الاسم العام في هذا الباب لفظ [ الفَعَال<sup>٨</sup> ] - [ بفتح الفاء والعين<sup>٩</sup> ] - بعدهما أَلَف ، والأَلَف فتح ، ليكون اللفظ بتوالي الفتح فيه موازياً لانفتاح المعنى واتساعه . وكذلك اطرَد في الجمع الكثير نحو : «مفاعل» و «فعائل» وبابه ، واطرَد في باب

(١) في أ ، ب : «قد أدخلت» .

(٢) في أ ، ب : «مخالفة لهذا الأصل أو وزنها أو شيئاً من أحكامها» . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في اللسان : «والشرفة : أعلى الشيء» . والشرف كالشرفة .

(٤) من هنا مكرر في أ ورقة ٧٣ .

(٥) الهدف : المشرف من الأرض . وكل شيء عظيم مرتفع . والعلم : الجبل الطويل .

(٦) في تاج العروس : «وقد حسب الرجل - بالضم - حاسبة - بالفتح - كخطب خطاية . وحسباً - محركة -

فهو حسيب» .

(٧) في التاج : «ويقال : دخل مالك في القبض - محركة - أي : في المقبوض ، كاهدم للمهدوم ، والنفض

للمنفوض» . «والقنص - محركة - : المصيد» .

(٨) سقط من ب .

(٩) عن مكرر أ ورقة ٧٣ .

(١٠) أثبتنا ما بين القوسين ، ومكانه في أ ومكررها ، وب : «هو اللين» .

« تفاعل » نحو : تقاتل ، ومخاصم ، ونحو : تمارض ، وتغافل ، وتراقد <sup>١</sup> ؛ لأنه إظهار للأمر وانتشار له ؛

ومن هذا الباب مما يوافقه في وَجْهِهِ وَيُخَالِفُهُ في وجه آخر [ حَلُمَ <sup>٢</sup> ] ؛ لأنه يدل [ على <sup>٣</sup> ]  
٨٠ أ ثبات الصفة ، فوافق ما قبله في الضم وخالفه / في المصدر مخالفته له في المعنى ؛  
١٠ ب لأنه صفة / نفي ، وليس بصفة عرضية معنوية ، وإنما هو عبارة عن تملك <sup>٤</sup> المعاقبة ونفيها .  
ومن هذا الباب : « كَبُرَ » و « صَغُرَ » ، هو موافق لما قبله في ثبوت الفعل فجاء على وزنه ، وهو مخالف له في الحدث ؛ لأن الصغير والكبير وما كان على هذا البناء عبارة عن كثرة أجزاء الجسم وقتلها ، لا عن عرض ومعنى زائد كالجمال ونحوه .  
واستقصاء [ هذه <sup>٥</sup> ] المصادر والأفعال وتتبع نوادرها وأسرارها ، يأتي في بابها ؛  
إن شاء الله تعالى .

## فصل

### [ في بعض صيغ الفعل اللازم ]

ومن غير المتعدي « انفعل » ، نحو : « انطلق » ، وهو أيضاً فعلُ الفاعل في نفسه .  
بعد تقدم منع واستدعاء من فاعل آخر ، فيسمونه فعل المطاوعة ، نحو : كسرتَه فانكسر ،  
وشويته فانشوى ؛ فن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعدَّ ، ومن حيث لم يقع من  
فاعله إلا بعد استدعاء وسبب زيدت « النون » في أوله قبل الحروف الأصلية ، وزيدت  
ساكنة كيلا تتوالى الحركات ، ثم وُصِلَ إليها بهزة الوصل . وقد تقدم ° أن الزوائد في  
الأفعال والأسماء موازية للمعاني الزائدة على [ معنى <sup>٦</sup> ] الكلمة ؛ فإن كان المعنى الزائد

(١) في أساس البلاغة : « وتراقد : تناوم » .

(٢) عن ب ، ومكرر أ ورقة ٧٣ ، وفيهما : « حكم » مكان « حلم » .

(٣) في أ ومكررها : « عن تلك » .

(٤) في ب : « في هذا الباب » .

(٥) انظر المسألة رقم ٢٣ .

(٦) سقط من ب .

مُتَرْتَّباً قبل المعنى<sup>١</sup> الأصلي ، كان الحرف الزائد [ قبل<sup>٢</sup> الحروف الأصلية ، كالنون في انفعَل ، وكحروف المضارعة في بابها ، وإن كان المعنى [ الزائد<sup>٣</sup> ] على الكلمة آخرًا كان الحرف الزائد على الحروف الأصلية<sup>٢</sup> ] آخرًا ، كعلامة التأنيث وعلامة التثنية .

ومن هذا الباب : « تفعلل » و « تفاعل » و « تفعل » . أما « تفعلل » فلا يتعدى البتة ؛ لأن « التاء » فيه « بمثابة » النون في « انفعَل » ، إلا أنهم خَصُّوا الرباعي بالتاء ، وخصُّوا الثلاثي بالنون فرقاً بينهما ؛ ولم تكن « التاء » ههنا ساكنة كالنون ، لسكون عين الفعل ، فلم يلزم فيها من توالي الحركات ما لزم هناك .

وأما « تفاعل » فقد تُوجَدُ متعدية لأنها لا يراد بها المطاوعة كما أريد بتفعَلل ، وإنما هو فِعْلٌ دخلته « التاء » زيادةً على « فاعل » المتعدية ، فصار حكمه - إن كان متعدياً إلى مفعولين قبل دخول « التاء » - أن يتعدى بعد دخول « التاء » إلى مفعول ، نحو : « نازعت زيدا الحديث » ، ثم تقول : « ما تنازعنا الحديث » ، وإن كان متعدياً إلى مفعول لم يتعد بعد دخول « التاء » إلى شيء آخر ، نحو : « خاصمت زيدا » و : « نخاصمنا » .

## فصل

[ في صيغتي : افعلّ ، وافعلّ ]

وأما « احمرّ » و « احماّر » ففعل مشتق من الاسم ، كانتعل من النعل ، وتمسكَن من المسكين ؛ لأن الحُمْرَةَ والصفرة ونحوهما اسماء لأعراض ثابتة عند الفلاسفة ، أو في حكم الثابتة عند الأشعرية ؛ إذ ليس عندهم عَرَض ثابت . وسيأتي استقصاء هذا الفصل والبحث عليه في باب التعجب ، إن شاء الله تعالى . إلا أن أبا سليمان الخطّابي<sup>٤</sup> زعم أن

(١) في ب : « قبل الفعل » .

(٢) ما بين القوسين عن ب ، وفي ب في آخر هذا القوس : « على الحروف الزائدة » .

(٣) عن البدائع ٥٣/٢ .

(٤) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي ، الفقيه الأديب . من نسل زيد بن الخطاب . كان يشبه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام علماً وأدباً وزهداً وورعاً وتديساً وتأليفاً . له معالم السنن ، وبيان إعجاز القرآن ، وقد طبعا ، وإصلاح غلط المحدثين . سكن نيسابور مدة وتوفي ببست في ربيع الآخرة سنة ٣٨٨ . =

معنى « احمرّ » مخالف لمعنى « احمرار » وبابه ، [ وذهب إلى أن « افعَلّ » يقال فيما لم يخالطه لون<sup>١</sup> ] [ آخر ، وافعالٌ يقال لما خالطه<sup>٢</sup> ] لون آخر . والخطابي ثقة في نقله ، والقياس يقتضي { صحة<sup>٣</sup> ] قوله ؛ لأن الألف لم تُزد في أضعاف حروف<sup>٤</sup> ] الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها . وقد تقدم هذا الأصل .

---

= انظر وفيات الأعيان ١/١٩٦ ، والعبر للذهبي ٣/٣٩ ، والإنباه ١/١٢٥ ، وفهرسة ابن خيبر ٤٧٣ . ٤٨١ .  
٥٠٦ ، ٥٢٨ . والأعلام ٢/٣٠٤ .

(١) عن ب .

(٢) عن مكرر أ ورقة ٧٤ ، وب . وفي ب : « وأفعال فيما لم يخالطه » .

(٣) إلى هنا انتهى مكرر أ ورقة ٧٤ .

## [ في التعدية ]

وقال في الفعل المتعدي إلى مفعولين : « أعطى زيد عمراً درهماً <sup>١</sup> » .

[ وهذا ] وأشباهه من المنقول الذي صير فاعله مفعولاً . وقد اختلفوا : أهو قياس مُسْتَتَبَّ في جميع الأفعال أم لا ؟ وليس مذهب « سيبويه <sup>٢</sup> » فيه طرد القياس في جميع الأفعال ، وهو الصحيح / . ولكني أشير لك إلى أصل ينبي عليه هذا الباب ، وهو أن ١٠٧ ب  
تنظر إلى كل فعلٍ حَصَلَ منه في الفاعل صفةً ما فهو الذي يجوز فيه النقل ؛ لأنك إذا قلت : أفعلته ، فإنما معناه : جعلته على هذه الصفة . وَقَلَّمَا ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثياً نحو : قَعَدَ وأقعدته ، وطال وأطلته . وأما المتعدي فنه ما يحصل للفاعل منه صفةً في نفسه ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز نقله ، مثل : طَعِمَ زيد الخبز وأطعمته ، [ وكذلك : جَرَعَ الماء وأجرعته <sup>٣</sup> ] ، وكذلك بلع ، وشَمَ وسمع ؛ لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه [ غير خارجة عنه <sup>٣</sup> ] . ولذلك جاءت أو أكثرها على فَعِلَ - بكسر العين - مشابة لباب : فَرَعَ وحَذَرَ وحَزَنَ ومَرَضَ ، إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه ؛ ولذلك كانت حركة العين كسراً ؛ لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له ، فشاكل اللفظ المعنى . ومن هذا النحو : لبس الثوب وألبسه إياه ؛ لأن الفعل - وإن كان متعدياً - فحاصل معناه في نفس الفاعل ، كأنه لم يفعل بالثوب شيئاً ، وإنما فعل بنفسه ، ولذلك جاء على فعل في مقابلة لَعَرَى ،

(١) نص الجمل ٤٠ : « أعطى محمد أخاك درهماً » .

(٢) انظر الكتاب ٢٣٣/٢ وما بعدها .

(٣) عن ب .

وكذلك كسى ، ولم يقولوا : أكسبته الثوب<sup>١</sup> ؛ لأنَّ الكسوة ستر للعورة ، فجاء على وزن سترته وحجَّبه ونحو ذلك .

وأما أَكَلَ<sup>٢</sup> وأَخَذَ وَضَرَبَ فلا تُنْقَلُ ؛ لأنَّ الفعل واقع بالمفعول ، ظاهر أثره فيه غير حاصل في الفاعل منه صفة ، فلا تقول : أضربت زيداً عمراً ، ولا : أقتلته خالداً ؛ لأنك لم تجعله على صفة في نفسه كما تقدم .

وأما « أعطيته » فنقول من : « عطا يعطو » إذا أشار للتناول<sup>٣</sup> ، وليس معناه الأخذ<sup>٤</sup> ؛ ألا تراهم يقولون : « عَاطِرٌ بغير أنواط<sup>٥</sup> » ، فنفوا أن يكون وقع هذا الفعل بشيء ، فلذلك نقل كما نُقِلَ غير المتعدي لقربه منه ، فقالوا : أعطيت زيداً درهماً ، أي : جعلته عاطياً له .

أما « أنلت » فنقول من « نال<sup>٦</sup> » المتعدية ، وهي بمنزلة « عطا يعطو » ، لا تنبئ / إلا عن وصول إلى المفعول دون تأثير فيه ولا وقوع ظاهر به ، ألا ترى إلى قوله سبحانه : ( لن ينال الله لحومها<sup>٧</sup> ) ؛ ولو كان فعلاً مؤثراً في مفعوله لم يجز هذا ؛ إنما هو منبئ عن الوصول فقط .

وأما « آتيت المال زيداً » فنقول من « أتى » ، لأنها غير مؤثرة في المفعول ، وقد حصل منها للفاعل صفة .

فإن قيل : يلزمك أن تجيز : « آتيت زيداً عمراً ، أو المدينة » ، أي : جعلته يأتيهما ؟

(١) انظر الخصائص ٢/٢١٤ .

(٢) في تاج العروس : « وآكله الشيء إيكالا : أطعمه إياه . »

(٣) في التاج أيضاً : « العطر : التناول ، يقال : عطا الشيء وإليه عطواً : تناوله . وعطا بيده إلى الإتياء : تناوله قبل أن يوضع على الأرض . »

(٤) في أ ، ب : « إلا أخذ » .

(٥) هذا مثل يضرب لمن يدعي ما ليس بملكه ، أو : لمتحلح علماً لا يقوم به . انظر مجمع الأمثال ٢/٢٤٠ ، واللسان والتاج .

(٦) في الأساس : « ناله نيلاً ومنالاً : ونال من علوه . »

(٧) سورة الحج ، آية ٣٧ .

قلنا : بينهما فرق ، وهو أن إتيان المال زيداً كسب وتمليك ، فلما اقترن [ به <sup>١</sup> ] .  
هذا المعنى صار كقولك : « أكسبته مالاً » أو : « أملكته إياه » ، وليس كذلك :  
« أتى زيد عمراً » ، فهذا الفرق بينهما .

وأما « شرب زيد الماء » فلم يقولوا فيه : أشربته ، لأنه بمثابة الأكل والأخذ ومعظم  
أثره في المفعول ، وإن كان قد جاء على « فَعِلَ » مثل « يَلْعَ » ، ولكنه ليس <sup>٢</sup> مثله ،  
إلا أن تريد أن الماء خالط أجزاء الشارب له وحصلت من الشرب صفة في الشارب فيجوز  
حينئذ ، كما قال سبحانه : ( وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم <sup>٣</sup> ) . وعلى هذا يقال :  
« أشربت الخبز اللبن » ، لأن شرب الخبز اللبن والماء ليس كشرب زيد له ، فتأمل .

وأما « ذَكَرَ زيدُ عمراً » ، فإن كان من ذكر اللسان لم تنقله ، لأنه بمنزلة شتم ولطم .  
وإن كان من ذكر القلب نقلته فتقول : « أذكرته الحديث » ، بمنزلة أفهته وأعلمته ،  
أي : جعلته على هذه الصفة .

---

(١) عن ب .

(٢) في المصباح : « بلعت الطعام بلعاً ، من باب تعب ، والماء والريق - ساكن اللام - وبلعت بلعاً ، من باب  
نفع ، لغة » .

(٣) من أول هذه المسألة إلى هنا مكرر في ورقة ٩٨ أ .

(٤) سورة البقرة ، آية ٩٣ .

[ في ترتيب مفعولي : اختار ]

١٠٨ ب

وقال في الباب ١ / : « اخترت الرجال زيدا » ، واستشهد بالآية .  
والأصل في هذا التعدي بحرف الجر وهو « مِنْ » ؛ لأن المعنى إخراج شيء من شيء ،  
وإنما حُذِفَ لِتَضَمَّنَ الفعل معنى فعل آخر متعد <sup>٢</sup> ، كأنك حين قلت : اخترت الرجال <sup>٣</sup> ،  
أردت : نخلت الرجال ونقدتهم <sup>٤</sup> فأخذت منهم زيدا ؛ فن هنا أسقط حرف الجر كما  
أسقط في : « أمرتك الخير » إذا كان الأمر تكليفاً ، كأنك قلت : كلفتك هذا الأمر .

وإذا ثبت هذا فللمسألة أحكام نذكرها ، منها : أن الاختيار تقديم الاسم المجرور  
إذا لم يسقط حرف الجر ، ويجوز فيه التأخير ، تقول : « اخترت من الرجال عشرة » ،  
ولو قدمت العشرة لم يحسن ؛ لأن المخاطب يتوهم أن المجرور في موضع النعت للعشرة  
وليس في موضع المفعول الثاني . وأيضاً فإن الرجال معرفة فتقديمه أحق بالاهتمام <sup>٥</sup> ، كما  
لزم تقديم المجرور الذي هو خبر عن النكرة من قولك : « في الدار رجل » ، لكون  
المجرور معرفة ، فكأنه المخبر عنه <sup>٦</sup> . فإذا حذف حرف الجر لم يكن [ بد <sup>٧</sup> ] من التقديم  
للاسم الذي كان مجروراً نحو : [ اخترت الرجال عشرة ، ولو قلت : « اخترت عشرة

(١) النص في الجمل ٤٠ : « اخترت الرجال عمراً » . والآية هي : ( واختار موسى قومه سبعين رجلاً ) .

(٢) في أ ، ب ، والبائع ٥٦/٢ : « غير متعد » .

(٣) في أ ، ب : « اخترت من الرجال » .

(٤) في أ ، ب : « ونقلتهم » .

(٥) في أ ، ب : « فإن الرجال معرفة بالاهتمام ، فتقديمه أحق » .

(٦) انظر حديث السهلي عن الابتداء بالنكرة في المسألة رقم ١٠٠ .

(٧) عن ب .



قومك» أو <sup>١</sup> [ اخترت فرساً الخيل ، لم يجوز . والحكمة في ذلك أن المعنى الذي من أجله حُذِفَ حَرْفُ الجر هو معنى غير لفظ ، فلم يقو على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه . ولوجه آخر [ أيضاً <sup>١</sup> ] وهو أن القليل الذي اختير من الكثير إذا كان مما يتبعض ثم ولي الفعل الذي هو « اخترت » يوهم أنه مختار منه أيضاً ، لأن كل ما يتبعض يجوز أن يختار منه [ وأن يختار ، فالزموه التأخير وقدموا الاسم المختار منه <sup>٢</sup> ] ، وكان أولى بذلك لما سبق [ من <sup>١</sup> ] القول ؛ فإن كان مما لا يتبعض نحو : زيد ، وعمرو ، فربما جاز على قلة من الكلام نحو قوله <sup>٣</sup> :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالُ سَمَاحَةً

وليس حكمُ هذا حكمَ قولك : « اخترت فرساً الخيل » ؛ لأن الفرس اسم جنس فقد يتبعض مثله ويختار منه ، و « زيد » من حيث كان اسماً يتبعض ، ومن حيث كان « زيداً » ، أي : اسماً علماً للشيء بعينه لا يتبعض ؛ فتأمل هذا ولا تغفله ، فقلما رأيتُ مشغلاً به ، وهو أصلٌ يجب تفقده ، والقياس والسماع يعضده ، وبالله التوفيق .

(١) عن ب ،

(٢) سقط من ب .

(٣) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ٥١٦/٢ ، وعجزه :

وخيراً إذا هب الرياح الزعازع

وهو من شواهد الكتاب ١٨/١ ، والمقتضب ٣٣٠/٤ .

[ في إثبات الجار وحذفه مع غفر واستغفر ]

وقال في هذا الباب <sup>١</sup> : « استغفر زيدُ ربَّه ذنبه » .

هذه المسألة في تأخير الاسم المسقط <sup>٢</sup> منه حرف جر ، بخلاف التي قبلها ، لأن التي قبلها وهي : « اخترت الرجال » كان الأصل فيها <sup>٣</sup> حرف الجر ، فأسقط للمعنى الذي ذكرناه في الفعل عند اتصال الفعل به . وأما هذه فالأصل فيها سقوط حرف الجر ، وأن يكون « الذنب » مفعولاً بالغفران الذي لا يتعدى بحرف ؛ لأنه من « غفرتُ الشيء » ، إذا غطيته [ وسترته ] ، مع أن الاسم الأول هو فاعل في الحقيقة وليس كذلك « زيداً » و ( سبعين رجلاً ) في باب « اختار » ، فلذلك تقول <sup>٤</sup> : « استغفر زيد ذنبه ربّه » في جيد الكلام .

فإن قيل : فإن كان سقوط حرف الجر هو الأصل ، فمن إذا زائدة ، كما قال الكسائي ، وليس كما قال سيبويه <sup>٦</sup> ولا الزجاجي <sup>٧</sup> : إنما حذفت حرف الجر ثم نصبت . قلنا : إنما سقط حرف الجر أصل في الفعل المشتق منه نحو « غفر » ، وأما إذا

(١) الجمل ٤٠ .

(٢) في أ : « الساقط » .

(٣) في أ ، ب : « الأصل فيه » .

(٤) عن ب .

(٥) في أ : « لا تقول » .

(٦) في الكتاب ١٧/١ : « فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل » .

(٧) قال في الجمل ٤٠ : « واخترت الرجال عمراً ، تقديره ، اخترت من الرجال عمراً ، فلما أسقط الخافض

تعدى الفعل ونصب » .

قلت : « استغفر » ، أو : « أستغفر أنا الله » ، ففي ضمن الكلام ما لا بدَّ له من حرف الجر ؛ لأنك لا تطلب غَفْراً مجرداً من معنى التوبة والخروج / من الذنب ، وإنما تريد بالاستغفار خروجاً من [ الذنب <sup>١</sup> ] وتطهيراً منه ، فلزمت « من » في / الكلام لهذا المعنى ، فهي متعلقة بالمعنى لا بنفس [ اللفظ <sup>١</sup> ] ، فإن حذفها تعدى الفعل ونصب ، وكان بمنزلة قولك : « أمرتك الخير » .

فإن قيل : فما قولكم في نحو قوله تعالى : ( يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم <sup>٢</sup> ) و ( يغفر لكم من ذنوبكم ويحرككم <sup>٣</sup> ) ؟

قلنا : هي متعلقة بمعنى الإنقاذ والإخراج من الذنوب ، وإنما دخلت لتؤذن بهذا المعنى ، ولكن لا يكون ذلك في القرآن إلا حيث يُذكر الفاعل الذي هو المذنب ، نحو قوله : ( لكم ) ؛ لأنه المنقذ المخرج من الذنوب بالإيمان ، ولو قلت : « يغفر من ذنوبكم » - دون أن تذكر الاسم المجرور - لم يحسن إلا على معنى التبعض ؛ لأن الفعل الذي كان في ضمن الكلام وهو الإنقاذ ، قد ذهب بذهاب الاسم الذي هو واقع عليه .

فإن قلت : فقد قال : ( رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا <sup>٤</sup> ) ، وقال في سورة الصف : ( يغفر لكم ذنوبكم <sup>٥</sup> ) ، فما الحكمة في سقوطها ههنا ؟ وما الفرق ؟

فالجواب : أن هذا إخبار عن المؤمنين الذين قد سبق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم ، ثم وُعدوا على الجهاد بغفران ما اكتسبوا في الإسلام من الذنوب ، وهي غير محيطة بهم كإحاطة الكفر المهلك بالكافر ، فلم يتضمَّن الغفران معنى الاستنقاذ ؛ إذ ليس ثمَّ إحاطة من الذنب بالمذنب ، وإنما قَصَمْن معنى الإذهاب والإبطال للذنوب ؛ لأن الحسنات يُذهبن السيئات ، بخلاف الآيتين المتقدمتين فإنهما خطاب للمشركين وأمر

(١) عن ب .

(٢) سورة نوح ، آية ٤٠ .

(٣) هذه الآية ساقطة من ب ، وهي الآية ٣١ من سورة الأحقاف . وفي القرآن آية ثالثة في سورة إبراهيم ، رقم ١٠ .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٤٧ .

(٥) سورة الصف ، آية ١٢ .

لهم بما ينقذهم ويُخلصهم مما أحاط بهم وهو الكفر ، وأما المؤمنون فقد أنقذوا .  
وأما قوله في آية الصدقات : ( ويكفر عنكم من سيئاتكم <sup>١</sup> ) ، فهي في موضع « من »  
التي للتبعيض ؛ لأن الصدقة لا تذهب جميع الذنوب كالجهاد . ومن هذا النحو قوله  
عليه السلام : ( فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلِيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ <sup>٢</sup> ) ، فأدخل في كلامه « عن »  
لتؤذن بمعنى الخروج عن اليمين ، لما ذكر [ الخارج <sup>٣</sup> ] الفاعل وهو الضمير المستتر في  
« يكفر » ؛ فكأنه قال : فليخرج بالكفارة عن يمينه ، ولما لم يذكر الفاعل المكفر في قوله  
سبحانه : ( ذلك كفارة أيمانكم <sup>٤</sup> ) ، لم يدخل « عن » ولا احتيج إليها ، وأضيفت  
« الكفارة » إلى « الأيمان » إضافة المصدر <sup>٥</sup> إلى المفعول ، وإن كانت الأيمان لا تكفر  
وإنما يكفر الحنث والإثم ، ولكن الكفارة حلٌ لعقدة اليمين ، فمن هنالك أضيفت إلى  
اليمين كما يضاف الحل إلى العقد ، إذ اليمين عقد والكفارة حل له ، والله المستعان .

## فصل

### من مسألة النقل والتعدية

المفعول [ الثاني <sup>٦</sup> ] من نحو قولك : « ألبست زيدا الثوب » ليس منتصباً بأفعلت ،  
لما تقدم من أنك لا تنقله عن الفاعل ويصير الفاعل مفعولاً ، حتى يكون الفعل حاصلاً في  
الفاعل ، ولكن المفعول الثاني مُنتصبٌ بما كان منتصباً به قبل دخول الهمزة والنقل ؛ وذلك  
أنهم اعتقدوا طرحها حين كانت زائدة ، كما فعلوا في تصغير « حميد » و « زهير <sup>٧</sup> » .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧١ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان ، ٨٥/٥ .

(٣) سقط من ب .

(٤) سورة المائدة ، آية ٨٩ .

(٥) ليست الكفارة مصدراً ولكنه يعني أنها تؤول إلى معنى المصدر وهو الحل . ويقول الزبيدي في تاج العروس :  
« وهي فعالة للمبالغة كقتالة وضراية ، من الصفات الغالبة في باب الاسمية » .

(٦) عن ب .

(٧) يعني بذلك تصغير الترخيم ، فحميد تصغير أحمد ، وزهير تصغير أزهري .

وكما فعلوا حين قالوا : « أؤرس النبتُ فهو وارس <sup>١</sup> » ، ولم يبنوه على « أؤرس » . وقال الله - سبحانه وتعالى - : ( والله أنبتكم من الأرض نباتاً ) <sup>٢</sup> ، فلم يجيء بالمصدر على « أنبت <sup>٣</sup> » .

ومما يوضح لك هذا [ أنهم <sup>٤</sup> ] أعلُّوا الفعل فقالوا : « أطال الصلاة وأقامها » ، فلم يقولوا : « أطول » ، ولا « أقوم » ، مراعاةً لحكم الفعل قبل دخول « الهمزة » ، ألا ترى أنهم حيث نقلوه في التعجب واعتقدوا ثبات « الهمزة » لم يُعدُّوه إلى مفعول ثانٍ ، بل قالوا : [ ما <sup>٥</sup> ] أضرب زيدا لعمرو ، باللام ؛ لأن التعجب تعظيم لصفة المتعجب منه . وإذا ١١٠ ب كان / الفعل صفة في الفاعل لم يتعدَّ ، ومن ثم صَحَّحُوهُ في التعجب فقالوا : « ما أقومه وأطوله <sup>٦</sup> » حيث لم يعتقدوا سقوط الهمزة ، كما صَحَّحُوا الفعل من « استحوذ » و « استنوق الجمل » ، حيث كانت الهمزة والزوائد لازمة له غير عارضة فيه ، والحمد لله .

---

(١) في تاج العروس : « وأؤرس الرمث وهو وارس ، ومؤرس قليل جداً ، وقد جاء في شعر ابن هرمة :  
وكسائنا خُضِبَتْ بِحُمْضِ مُؤْرِسٍ أَبَاطُهَا مِنْ ذِي قُرُونٍ أَيْكَلِ  
كذا زعمه بعض الرواة الثقات ، وهذا غير معروف ، وإن كان القياس ، ووهم الجوهري ، ونصه :  
فهو وارس ولا تقل : مؤرس » .

(٢) سورة نوح ، آية ١٧ .

(٣) تحدث ابن جني عن هذا في باب نقض العادة . انظر الخصائص ٢١٩/٢ .

(٤) سقط من ب .

(٥) عن ب .

(٦) انظر المقتضب ١٧٨/٤ .

## مسألة

## [ في حذف الجار ]

حَذَفُ «الباء» من «أمرتُك الخير» إنما يكون بشرطين :

أحدهما : اتصال الفعل بالمجرور ، فإن تباعد منه لم يكن بدُّ من «الباء» ، نحو قولك : «أمرتُ الرجلَ يومَ الجمعة بالخير<sup>١</sup>» ، يَقْبَحُ حذفُ الباء ؛ لأن المعنى الذي من أجله حُذِفَت «الباء» ليس بلفظ ، وإنما هو معنى في الكلمة ، وهو ما تَضَمَّنَتْهُ من معنى «كلفتك» فلم يَقَوَّ على الحذف إلا مع القرب من الاسم ، كما كان ذلك في «اخترت» ، وقد تقدم ؛ ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى : ( قال الملأ الذين استكبروا من قوله للذين استضعفوا ، لمن آمن<sup>٢</sup> ) كيف أعاد حرف الجر في البديل لما طال الأول بالصلة . وكذلك قوله : ( يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا<sup>٣</sup> ) ، على أحد القولين<sup>٤</sup> ؛ فإذا أعيدَ حرفُ الجرِّ مع البديل لطول الاسم الأول ، فإثبات الحرف من نحو : «أمرتُك الخير» إذا طال الاسمُ أجدرُ .

والشرط الثاني : أن يكون المأمور به حَدَثًا ، فإن كان جسمًا أو جوهرًا ، لم تحذف «الباء» من نحو : «أمرتُك يزيد» ، ولا تقول : «أمرتُك زيدا» ؛ لأن الأمر في الحقيقة

(١) في أ ، ب : «الخير» دون باء .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٧٥ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٦١ .

(٤) ذكر ابن هشام أن «من» الثانية تحتل أن تكون للابتداء ، فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار ، وتحتل أن تكون لبيان الجنس فالظرف حال ، والمنبت محذوف ، أي : مما تنبت كائناً من هذا الجنس . انظر معني اللبيب ٣٦٢ .

ليس به ولا للتكليف به متعلق ، وإنما تدخل « الباء » عليه مجازاً ، كأنك قلت : « أمرتك بضرب زيد أو إكرامه » ، ثم حذف .

وأما [ نهيتك عن الشر ] ، فلا يجوز حذف الحرف الجار فتقول <sup>(١)</sup> : نهيتك الشر . لأن ليس في ضمن الكلام ما يتضمن النصب ، والنهي عن الشيء إبعاد عنه وكف وزجر ، وكل هذه المعاني متعدية بعن ، فلم يكن بد منها ، بخلاف الأمر فإنه إغراء بالشيء وإلحاق [ به <sup>(٢)</sup> ] ، فمن ثم تعدى بالباء ، وهو أيضاً بمعنى التكليف والإلزام ، فمن ثم جاز إسقاط الباء .

---

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

في « عرفت » و « علمت » ونحوهما

[ بسر في إعمال النواسخ ]

أما « عرفت » فأصل وضعها لتمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفرداً من معنى زائد عليه ، وهذه اللفظة مأخوذة من لفظ « العرف » ، وهو ما ارتفع من الأرض حتى يظهر ويتميز .

أما / « علمت » فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة ، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل ، وذلك أنك تعرف « زيداً » على حديثه ، وتعرف معنى « القيام » على حديثه ، ثم تضيف « القيام » إلى « زيد » ، فإضافة « القيام » إلى « زيد » هو التركيب ، وهو متعلق العلم . فإذا قلت : « علمت » فطلبها ثلاثة معان : جوهر وهو المحل ، وصفة وهو القيام ، وإضافة الصفة إلى المحل ، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل : الجوهر [ منها معروف <sup>٢</sup> ] ، وماهية الصفة معروفة على حديثها ، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات .

إذا ثبت هذا فلا يضاف إلى الله - سبحانه - إلا العلم ، ولا يقال فيه : « عرف » ولا : « يعرف <sup>٣</sup> » ؛ لأن علمه متعلق بالأشياء كلها ، مركبها ومفردها ، تعلقاً واحداً ،

(١) في أ : « من لفظ العرب » . وفي ب : « من كلام العرب » .

وفي اللسان : « الأعراف في اللغة : جمع عرف ، وهو كل عال مرتفع » . وفي تاج العروس : « ويقال : الله يعلم كذا ، ولا يقال : يعرف كذا ، لما كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصل إليه بتفكير ، وأصله من عرفت ، أي : أصبت عرفه ، أي : رآته ، أو من أصبت عرفه ، أي : حده » .

(٢) عن ب .

(٣) في تاج العروس : « والعلم عندهم أعلى الأوصاف ، لأنه الذي أجازوا إطلاقه على الله تعالى ، ولم يقولوا =



بـخلاف علم المحدثين فإن معرفتهم بالشيء المفرد وعلمهم به غير علمهم ومعرفتهم بشيء آخر . وما زعموه من قولهم <sup>١</sup> : قد يكون « علمتُ » بمعنى « عرفتُ » ، واستشهادهم بالآي التي استشهدوا بها ، ليس هو حقيقة ، لأنَّ تَعَدَّى « علمت » إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى « عرفت » ، لأنها لا تتعدى <sup>٢</sup> إلى مفعول واحد [ في اللفظ <sup>٣</sup> ] على نحو تعدي « عرفت » ، ولكن على جهة المجاز والاختصار . فقلوه : ( لا تعلمهم ، نحن نعلمهم <sup>٤</sup> ) ، ليس ينفي عنه معرفة أعيانهم وأسمائهم ، وإنما ينفي عنه العلم بعداوتهم ونفاقهم / ، وما تقدم من الكلام يدل على ذلك <sup>٥</sup> . وكذلك قوله عز وجل : ( وآخرين من دونهم لا يعلمونهم <sup>٦</sup> ) ، فربما كانوا يعرفونهم ولا يعلمون أنهم أعداء ، فيتعلق العلم بالصفة المضافة إلى الموصوف ، لا عين الموصوف وذاته ، وإنما مثلُ من يقول : إن « علمتُ » يكون بمعنى « عرفت » ، من أجل أنه رآها متعدية إلى مفعول واحد في اللفظ ، كمثّل من يقول : إن « سألت » تتعدى إلى غير الآدميين فيقول : « سألت الحائط والدابة » ، ويحتج بقوله تعالى : ( واسأل القرية <sup>٧</sup> ) ، وإنما هذا جهل بالمجاز والحذف ، وكذلك ما تقدم .

وأما نصب « علمت » و« ظننت » لمفعولين ، فليس هنا <sup>٨</sup> مفعولان في الحقيقة ، إنما

---

= عارف في الأصح . وفي اللعة في الفروق لأبي هلال العسكري : « المعرفة أخص من العلم ، لأنها لا تكون إلا مفصلة ، والعلم يكون مجملاً ومفصلاً » ، قال بعضهم : ولا أصف الله بأنه عارف ، قال المؤلف : وليس كما قاله .

(١) في الكتاب ١٨/١ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت ، لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى : ( ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ) ، وقال سبحانه : ( وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ) ، فهي ههنا بمنزلة عرفت » . وانظر المقتضب ١٨٩/٣ .

(٢) في أ : « لا تتعدى إلا إلى » .

(٣) عن ب .

(٤) سورة التوبة ، آية ١٠١ .

(٥) وهو قوله تعالى : ( ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة ، مردوا على النفاق ، لا تعلمهم نحن نعلمهم » .

(٦) سورة الأنفال ، آية ٦٠ .

(٧) سورة يوسف ، آية ٨٢ .

(٨) في أ ، ب : « فليس هما » .

هو المبتدأ والخبر ، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون ، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر ، ويلغى [ الفعل <sup>١</sup> ] لأنه لا تأثير له في الاسم ، [ وإنما التأثير لعرفت المتعلقة بالاسم <sup>١</sup> ] المفرد تعييناً وتمييزاً ، ولكنهم أرادوا تشبث « علمت » بالجملة التي هي الحديث ، كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله ، لأن الابتداء عامل في الاسم وقاطع له مما قبله ، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم ، فكان إعمال « علمت » فيه ونصبه له إظهاراً لتشبهها ، ولم [ يكن <sup>١</sup> ] عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر ، فعملت فيهما معاً . وكذلك « ظننت » ؛ لأنه لا يتحدث بحديث حتى يكون عند المتكلم إما مضموناً وإما معلوماً ، فإن كان مشكوكاً فيه أو مجهولاً عنده ، لم يسغ له الحديث ، فن ثم لم يعملوا « شككت » ولا « جهلت » فيما عملت [ فيه ظننت وعلمت <sup>١</sup> ] ؛ لأن الشك تردد بين أمرين من غير اعتماد على أحدهما <sup>٢</sup> ، بخلاف الظن فإنك معتمد فيه على أحد الأمرين <sup>٣</sup> ، وأما العلم فأنت فيه قاطع بأحدهما ، ومن ثم تعدى الشك بحرف « في » لأنه مستعار من « شككت الحائط بالمسار »

#### شك الفريضة <sup>٤</sup> بالمدرى ....

وشك الحائط إيلاج فيه من غير ميل إلى أحد الجانبين ، كما أن الشك في الحديث تردد فيه من غير ترجيح لأحد الجانبين .

(١) عن ب .

(٢) في تاج العروس عن الراغب : « الشك : اختلاف التقيضين عند الإنسان وتساويهما ، وذلك قد يكون لوجود أمارتين متساويتين عنده في التقيضين ، أو لعدم الأمانة فيهما » .

(٣) في التاج عن المناوي : « الظن : الاعتقاد الراجح مع احتمال النقص » . وقال الراغب : « الظن : اسم لما يحصل من أمانة ، ومتى قويت أدت إلى العلم ، ومتى ضعفت لم تجاوز حد الوهم » .

(٤) في أ ، ب : « الفريضة » ، بالضاد المعجمة . وهذا من بيت للناطقة في معلقته وتكماله :

شك الفريضة بالمدرى فأنفذها طعن الميطر إذ يشفي من العضد

والفريضة : المضغة التي ترعد من الدابة في مرجع الكتف . والمدرى : القرن . والعضد - بالتحريك - :

داه يأخذ الإبل في أعضادها . انظر الديوان ١٠ ، والسان مادة عضد .

ونظير إعمالهم « علمت » وأخواتها في المبتدأ والخبر اللذين هما بمعنى الحديث ، إعمالهم « كان » وأخواتها في الجملة ، وإنما « كان » أصلها أن ترفع فاعلاً واحداً نحو : « كان الأمر » ، أي : حَدَثَ ، فلما خلعوا منها معنى الحدث [ و<sup>١</sup> ] لم يبق فيها إلا معنى الزمان<sup>٢</sup> ، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو « زيد قائم » ، أي : إن زمان هذا الحديث ماضٍ أو مستقبل - أعملوها في الجملة [ ليظهر تشبهاً<sup>٣</sup> بها ] ولا يتوهم انقطاعها عنها ، لأن الجملة<sup>٤</sup> قائمة بنفسها ، و « كان » كلمة قد يُوقَفُ عليها أو تكون خبراً عما قبلها ، فكان عملها في الجملة دليلاً على تشبهاً بها<sup>٥</sup> ، وأنها خبرٌ عن هذا الحديث ، ولم تكن لتنصب الاسمين لأن أصلها أن ترفع ما بعدها ، ولم تكن لترفعهما معاً فلا يظهر عملها ، فلذلك رفعت أحدهما ونصبت الآخر . نعم ، ومنهم<sup>٦</sup> من يقول : « كان زيد قائم » ، فيجعل الحديث هو الفاعل بكان ، فيكون معمولها معنويّاً لا لفظيّاً ، كأنك قلت : كان هذا الحديث . وإن أضمرت الأمر والشأن ودلت عليه قرينة حال فالمسألة على حالها ، لأن الجملة ، حيثئذ بدل من ذلك المضمر ، لأنها في معنى الحديث ، وذلك الحديث هو الأمر المضمر ، فهذا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة .

ونظير هذا المعمول المعنوي الذي هو الحديث ، معمول « علمت » و « ظننت » / إذا أُلغيتْ نحو : « زيدٌ ظننتُ قائمٌ » ، كأنك قلت : ظننت هذا الحديث ، فلم تعملها لفظاً إنما أعملتها معنى

ومن هذا الباب إعمالهم « إن » وأخواتها ، وإنما دخلت لمعان في الجملة والحديث ،

(١) سقط من ب .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢٠٥/١ .

(٣) عن البدائع ٦٥/٢ .

(٤) انظر المسألة رقم ١٢ .

(٥) في الارتشاف ورقة ١٢٦ : « ويستكن [ أي ضمير الشأن ] في باب كان ، نحو : كان زيد قائم . واختلفوا في هذا التركيب ، فأجازته الجمهور ، وأنكر الفراء سماعه ، وهو محجوج بوجوده في كلامهم » . وفيه أيضاً : « ويجوز رفع الاسمين ، بعد كان وأخواتها ، وأنكر الفراء سماعه ، وقال الجمهور : فيه ضمير الشأن . وقال الكسائي - وتبعه ابن الطراوة - : هي ملغاة » . هذا وانظر الإفصاح لابن الطراوة ، ورقة ١١ .

إلا أنها كلماتٌ يصحُّ الوقفُ عليهن ؛ لأن حروفهن ثلاثة فصاعداً ، ألا ترى إلى قوله <sup>١</sup> :  
ويقلبنَ : شيبٌ قد علا لك وقد كبرت . فقلت : إنَّه  
وقال الآخر <sup>٢</sup> :

ليت شعري أ وأين مني ليت <sup>٣</sup> ؟

وقال حبيب <sup>٤</sup> :

عسى وطنٌ يدنو بهم ولعلما

وإذا كان هذا حكمها فلورُفِعَ ما بعدها بالابتداء على الأصل . لم يظهر تشبُّهها بالحديث  
الذي دَخَلَتْ لمعنى فيه / ، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهاراً لتشبُّهها بالجملة وكيلاً  
يُتَوَهَّم انقطاعها عنها ، وكان عملها نصباً لأن المعاني التي تضمنتها لو لفظ بها لنصبت نحو :  
التوكيد والترجي والتمني ، فإنها معان في نفس المتكلم تقديرها : « أؤكد » و« أتمنى » ،  
وليست هذه المعاني مضافةً إلى الاسم المخبر عنه ؛ فإن « زيداً » من قوله : « إنَّ زيداً » ،  
و« ليت زيداً » [ لم <sup>٥</sup> ] يُؤكِّد شيئاً ولا تمنَّاه ، ولكن الحديث هو المؤكِّد أو المتمني ، فكان  
عملها نصباً بهذا <sup>٦</sup> ، وبقي الاسم الآخر مرفوعاً لم يعمل فيه ، حيث لم تكن أفعالاً كعملت  
وظننت فتعمل في الجملة كلها <sup>٧</sup> ، وإنما أرادوا إظهار تشبُّهها بالجملة فاكفوا بثأثيرها في

(١) في الكتاب ٤٧٤/١-٤٧٥ : « وأما قول العرب في الجواب : « إنه » ، فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت  
قلت : إن يا فتى . وهي بمنزلة أجل » ، وذكر البيت ، والبيت أيضاً في الكتاب ٢٧٩/٢ .

(٢) هو أبو زيد الطائي ، وعجزه :

إن ليتا وإن لوا عناء

والبيت من شواهد الكتاب ٣٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٥/١ ، ٣٢/٤ ، وانظر خزانة الأدب ٢٢٩/٣ .

(٣) هو أبو تمام ، والبيت في ديوانه ٢٣٢/٣ ، وعجزه :

وإن نعتب الأيام فيهم فربما

(٤) عن ب .

(٥) في أ ، والبدائع ٦٦/٢ : « بها » .

(٦) انظر المسألة رقم ١٢ .

الاسم [ الأول <sup>١</sup> ] ؛ بذلك <sup>٢</sup> على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها ، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره ، فلو عملت فيه لوليتها ، كما يلي [ كان <sup>١</sup> ] خبرها ، ويلي الفعل مفعوله .

نعم ، ومن العرب من أعملها في الاسمين جميعاً <sup>٣</sup> ، وهو قوي في القياس ؛ لأنها دَخَلَتْ لمعانٍ في الجملة فليس أحدُ الاسمين أولى بأن تعمل فيه من الآخر ؛ قال الراجز :

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جُرُوزاً تَأْكُلُ كُلَّ لَبَةٍ قَفِيزاً<sup>٤</sup>

واعلم أن معاني هذه الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف ، ولا يتعلق بها مجرورٌ ؛ لأنها في نفس المتكلم كالاستفهام والنفي وسائر المعاني التي جعلت الحروف أماراتٍ لها وليس [ لها ] وجود في اللفظ ، فإذا قلت : هل زيد قائم ؟ فمعناه : أستفهم عن هذا الحديث . وكذلك [ لا <sup>٥</sup> ] معناها أن الحديث نفي ، وكذلك « ليس » معناها انتفاء الحديث . وكذلك حين أرادوا إظهار تشبُّهها بالجملة لم ينصبوا بها الاسم [ الأول <sup>٦</sup> ] ، كما نصبوا بأن ، حيث لم يكن معناها يقتضي نصباً إذا لفظ به ، كما يقتضي معنى « إن » و « لعل » إذا لُفِظ به .

وأما « كأن » ففارقة لأخواتها من وجه ، وهي أنها تدل على التشبيه ، وهو معنى في نفس المتكلم واقعٌ على الاسم الذي بعدها ، فكأنك تخبر عن الاسم أنه مشبَّهٌ غيره ، فصار

---

(١) عن ب .

(٢) انظر الإنصاف ١٧٦ .

(٣) انظر معني اللب « إن » و « كأن » .

(٤) في ب : « حية » . والخبة : الخداعة الخبيثة . والجروز : الأكل .

(٥) الرجز في نوادر أبي زيد ١٧٢ . ورواية البيت الثاني فيها :

تأكل في مقعدها قفيزاً

(٦) في ب : « لأن » .

(٧) سقط من ب .

معنى التشبيه مسنداً إلى الاسم بعدها ، كما أن [ معاني ] الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها ،  
 فمن ثم عملت في الحال والظرف ، تقول : « كأن زيداً يوم الجمعة أمير » ، فيعمل التشبيه  
 في الظرف ، ومن ذلك قوله <sup>١</sup> :

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ شَرِبَ تَسْوَهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ

ومن ثم وقعت في موضع الحال والنعت ، كما تقع الأفعال المخبر بها عن الأسماء ،  
 تقول : « مررت برجل كأنه أسد » ، و : « جاءني رجل كأنه أمير » ، وليس ذلك في  
 أخواتها ، لا تكون في موضع نعت ولا في موضع حال ، بل لها صدر الكلام كما لحروف  
 الشرط والاستفهام ، لأنها داخلة لمعان في الجمل فانقطعت مما قبلها ، وإنما كانت  
 « كأن » مخالفة لأخواتها / من وجه وموافقة من وجه ، من حيث كانت مركبة من « كاف »  
 التشبيه ، و « أن » التي للتوكيد ، فكان أصلها : « إن زيداً الأسد » ، أي : مثل الأسد <sup>٢</sup> ،  
 ثم أرادوا أن يبينوا أنه ليس هو بعينه فأدخلوا الكاف على الحديث [ المؤكد <sup>٣</sup> ] بأن ، لتؤكد  
 أن الحديث مشبه به . وحكم « إن » إذا دخل عليها عامل أن تفتح الهمزة منها ، فصار اللفظ :  
 « كأن زيداً الأسد » ، فلمّا في الكلمة من التشبيه المخبر به عن « زيد » ، صار « زيد »  
 بمنزلة من أخبر عنه بالفعل ، فوقع موقع النعت والحال ، وعمل ذلك المعنى وتعلقت به  
 المجرورات ، ومن حيث كان في الكلمة معنى [ إن دخلت <sup>٣</sup> ] في هذا الباب ، ووقع في  
 خبرها الفعل نحو قولك : « كأن زيداً يقوم » ، والجملة نحو : « كأن زيداً أبوه أمير » ،

١١٣ ب

(١) هو النابتة الديباني ، والبيت في ديوانه ١١ ، من معلقته ، وقبله :

شك القريصة بالمدرى فأنفذها طعن الميطر إذ يشفي من العضد

وقد تقدم البيت في هذه المسألة . والضمير في « كأنه » يعود إلى المدرى . والصفحة : الجانب . والسفود :

حديدة يشوى بها . والشرب : القوم المجتمعون للشراب . والمفتاد : موضع الوقود .

هذا والبيت في خزنة الأدب ٥٢١/١ ، ويقول البغدادي : « خارجاً : حال من الفاعل المعنوي وهو

الماء ، لأن المعنى : يشبه خارجاً ، وعامل الحال ما في « كأن » من معنى الفعل ... » . وانظر البيت في  
 اللسان ، مادة فاد .

(٢) انظر الكتاب ٤٧٤/١ ، والخصائص ٣١٧/١ .

(٣) عن ب .

ولو لم يكن إلا مجرد التشبيه لم يَجُزَّ هذا ؛ لأن الاسم لا يشبّه بفعل ولا بجملة ، ولكنه حديثٌ مؤكد بأن ، والكاف تدلُّ على أن خبراً أشبه من هذا الخبر ، وذلك الخبر الذي شبّه بهذا الخبر هو الذي دلّ عليه « زيد » ، فكأن المعنى : « زيد قائم [ وكأنه <sup>١</sup> ] قاعد » ، و « زيد أبوه وضعيع وكان أبوه أمير » ، فشبهت حديثاً بحديث ، والذي يؤكد الحديث « إن » والذي يدل على التشبيه « الكاف » ، فلم يكن بد من اجتماعهما .

### فصل

#### [ في حكم إن وأخواتها من حيث الصدارة ]

وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظاً أو معنى ، أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد ، وهذه الحروف عوامل . وأما المعنى فلا تقول : « سرتي زيد قائم » ، أي : سرتي هذا الحديث . ولا : « كرهت زيد قائم » ، أي : كرهت هذا الحديث ، كما يكون ذلك في كان [ وليس <sup>٢</sup> ] ؛ لأن كان ليست بفعل مَحْضٍ ، فجاز أن تقول : « كان زيد قائم » ، أي : كان هذا الحديث ، ولم يجز في « سرتي » ولا « بلغني » . فإن أدخلت « ليت » أو « لعل » أو « إن » المكسورة لم يجز [ أيضاً <sup>٣</sup> ] ؛ لأن هذه المعاني ينبغي أن يكون لها صدر الكلام فلا يقع قبلها <sup>٤</sup> فعل مُعْمَلٌ ولا مُلغًى . فإن جئت بـ « أن » المفتوحة قلت : « بلغني أن زيداً منطلق » ، فأعملت الفعل في معمول معنوي ، وهو الحديث ؛ لأن الجملة الملفوظ بها حديث في المعنى . وإنما جاز هذا لامتناع الفعل أن يعمل فيما عملت فيه « أن » ، ولا بد [ له <sup>٥</sup> ] من معمول فيه ، فتسلط على المعمول المعنوي وهو الحديث ، حيث لم يمكن أن يعمل في اللفظي الذي عملت فيه « أن » . وكذلك : « كرهت أن زيداً منطلق » ، المفعول [ هو الحديث <sup>٦</sup> ] ، وهو معنى لا لفظ .

فإنه قيل : وهلا كان لأن صدر الكلام كما كان لليت ولعل ولجميع الحروف الداخلة على الجمل ؟

(١) عن ب .

(٢) في أ ، ب : « كما يكون ذلك في كان ، لأن كان وليس ليست ... » . وما أثبت عن البدائع ٦٨/٢ .

(٣) في أ : « فلا يقع بعدها » .

(٤) سقط من ب .

قلنا : ليس في « أن » معنى زائدٌ على الجملة أكثر من التوكيد ، [ وتوكيد <sup>١</sup> ] الشيء هو بمثابة تكراره لا بمثابة معنى زائد فيه ، فصَحَّ أن يكون الحديث المؤكِّدُ بها معمولاً لما قبلها ، حيث منعت هي من عمل ما قبلها في اللفظ الذي بعدها ، فتسلط العامل الذي قبلها على الحديث ، ولم يكن [ له <sup>٢</sup> ] / مانع [ في <sup>٣</sup> ] صدر الكلام يقطعه عنه كما كان ذلك في غيرها . فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعاراً بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها . فليس بين المكسورة والمفتوحة فرقٌ في المعنى ، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها وأن يُصيروها في معنى الحديث ، فتحوا الهمزة ، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتعني كسروا الهمزة ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبل ، وأنهم قد جعلوا التوكيد / صدر الكلام ، لأنه معنى كسائر المعاني ، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره . وكان الكسر بهذا الموطن أولى لأنه أثقل من الفتح ، والثقل أولى ما يُعتمد عليه ويُصدَّر الكلام به ، والفتح أولى بما جاء بعد كلامٍ لخفته ، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجماحه ، مع [ أن <sup>١</sup> ] المفتوحة قد [ تلي <sup>٤</sup> ] الضم والكسر من قولك : لأنك ، وبأنك ، وعلمت [ أنك <sup>١</sup> ] ، فلو كسرت لتوالى الثقل .

فإن قيل : فما المانع من أن تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ ، كما كانت في موضع الفاعل والمفعول والمجرور ؟ أليس قد صيرت الجملة في معنى الحديث فلم لا تقول : « أنك منطلق مُعجِبٌ لي ؟ » ، وما الفرقُ بينها وبين [ أن <sup>١</sup> ] التي هي وما بعدها في تأويل الاسم نحو : « أن يقوم زيدٌ خيرٌ من أن يجلس » ، فلم تكون [ تلك <sup>١</sup> ] في موضع المبتدأ ، ولا تكون هذه كذلك ؟

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن البدائع ٦٩/٢ .

(٤) في أ ، ب ، والبدائع ٦٩/٢ : « يليها » .

(٥) انظر الكتاب ٤٦٣/١ ، والمقتضب ٣٤٣/٢ .



والجواب : أنَّ المبتدأ يعملُ فيه عاملٌ معنوي ، والعامل المعنوي لولا أثره في المعمول اللفظي لما عَقِلَ ، وهذه الجملة المؤكدة بأنَّ إنما يصح أن تكون معمولاً لعامل لفظي ؛ لأن العامل معنى والمعمول<sup>١</sup> معنى أيضاً ، وهذا لا يفهمه المخاطب ولا يصلُ إلى علمه إلا بوحى ، فامتنع أن تكونَ هذه الجملة المؤكدة في موضع المبتدأ لأنه لا ظهور للعامل ولا للمعمول ، ومن ثم لم تدخل عليها عوامل الابتداء من « كان » وأخواتها و« إن » وأخواتها ، لأنها قد استغنت بظهور عملها في الجملة عن حَرْفٍ يُصَيِّرُ الجملة في معنى الحديث المعمول فيه ، فلا تقول : « كان أنك منطلق » ، لا حاجة إلى « أن » مع عمل هذه الحروف في الجملة .

وجواب آخر ، وهو أنهم لو جَعَلُوها في موضع المبتدأ ، لم يسبق إلى الذهن إلا الاعتمادُ على مجرد التوكيد دون توطئة الجملة للإخبار عنها ، فكانت تُكسَرُ همزتها . وقد تقدَّم أنَّ الكسَرَ إشعارٌ بالانقطاع عما قبل ، واعتمادٌ على المعنى الذي هو التوكيد ، فلم يُتَصَوَّرَ فتحُّها في الابتداء إلا بتقدُّم عامل لفظي يدل على المراد بفتحها ، لأن العامل اللفظي يطلب معموله ، فإن وجدته لفظاً [ فهو<sup>٢</sup> ] غير ممنوع منه ، وإلا تسلط على المعنى ، والابتداء بخلاف هذا .

فإن قيل : فلم قالوا : « علمت أنَّ زيداً قائم » و « ظننت أنك ذاهب » ، هَلَّا اكتفوا بعمل هذه الأفعال في الأسماء عن نصير<sup>٣</sup> الجملة في معنى الحديث ، كما اكتفوا في باب « كان » و « إن<sup>٤</sup> » ؟

والجواب : أن الفرق بينهما أن هذه أفعال تدل على الحدث والزمان ، وليست بمنزلة [ ليس<sup>٥</sup> ] و « كان » ، ولا بمنزلة [ إن و<sup>٦</sup> ] « ليت » ، فجرت مجرى « كرهت » و « أحببت » ، فلذلك قالوا : علمت أنك منطلق [ كما قالوا : أحببت أنك منطلق<sup>٧</sup> ]

(١) في أ ، ب : « لأن المعمول معنى ، والمعمول معنى أيضاً » .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) في أ ، ب : « عن ضمير » .

(٤) في البدائع بعده ٧٠/٢ : « فقالوا : كان زيد قائماً ، ولم يقولوا : كان أن زيداً قائم » .

(٥) عن ب ،

إلا أنها تخالف كرهت وأحببت وسائر الأفعال ، لأنها [ لا <sup>١</sup> ] تطلب إلا الحديث خاصة ولا تتعلق إلا به <sup>٢</sup> ، فمن ثم قالوا : « علمت زيدا منطلقاً » و « زيد - علمت - منطلق » ، ولم يقولوا : « كرهت زيدا أخاك » ، لأنه لا متعلق لكرهت وسائر الأفعال بالحديث ، إنما متعلقها الأسماء ، إلا أن تمنعها « أن » من العمل في الأسماء ، فتصير متعلقة بالحديث ، فافهمه .

### فصل

[ في وقوع « أن » بعد « لو » ]

إن قيل : فما العامل في هذا الحديث المؤكد بأن من قولك : « لو أنك ذاهبٌ فعلت » ، لا سيما و « لو » لا يقع بعدها إلا الفعل <sup>٣</sup> ، ولا فعل ههنا ؟ فما موضع « أن » وما بعدها ؟ فالجواب : أن « أن » في معنى التوكيد ، وهو تحقيق وتثبيت ، فذلك المعنى الذي هو التحقيق اكتفت به « لو » ، حتى كأنه فعل وليها ، ثم عمل ذلك المعنى في الحديث كأنك قلت : « لو ثبت / أنك منطلق » ، فصارت كأنها من جهة اللفظ عاملة في الاسم الذي هو لفظ ، ومن جهة المعنى عاملة في المعنى الذي هو الحديث .

١١٤ ب

فإن قيل : ألم يتقدم أن لا يعمل عاملٌ معنوي في معمول معنوي ؟

قلنا : هذا في الابتداء حيث لا لفظ يسدُّ مسدَّ العامل اللفظي ، فأما ههنا فلو لشدة مقارنتها للفعل وطلبها له ، تقوم مقام اللفظ بالعامل الذي هو التحقيق والتثبيت الذي دلت عليه « أن » بمعناها . ومن ثم عمل حرفُ النفي المركَّب مع « لو » من قولك : « لولا زيدٌ » عمل الفعل ، فصار زيد فاعلاً بذلك المعنى حتى كأنك قلت : [ لو <sup>١</sup> ] انعدم زيد ، أو : غاب زيد ، ما كان كذا وكذا . ولولا مقارنة « لو » لهذا الحرف لما جاز هذا ، لأن الحروف لا تعمل في الأسماء معانيها أصلاً . فالعامل في هذا الاسم الذي بعد « لو » [ لا <sup>١</sup> ] كالعامل

(١) عن ب .

(٢) انظر حديثه في ذلك أول المسألة .

(٣) انظر الكتاب ٤٧٠/١ ، ومغني اللبيب « لو » ٢٩٦ .

في هذا الاسم الذي هو الحديث من قولك : « لو أنك ذاهب لفعلت كذا<sup>١</sup> » .  
 وأما اختصاص « لا » بالتركيب معها في باب « لولا زيد<sup>٢</sup> » ، فلأن « لا » قد تكون منفردة تغني عن الفعل ، إذا قيل لك : هل قام زيد ؟ فتقول : لا . فقد أخبرت عنه بالعود . وإذا قيل لك : هل قعد ؟ فقلت : لا . فكأنك مخبر بالقيام . وليس شيء من حروف النفي يُكتفى به في الجواب حتى يكون بمنزلة الإخبار إلا هذا الحرف ، فمن ثم صُلح الاعتماد عليه في هذا الباب ، وساغ تركيبه مع حرف لا يطلب إلا الفعل ، فصارت الكلمة بأسرها بمنزلة حرف وفعل ، وصار « زيد » بعدها بمنزلة الفاعل . ولذلك قال سيبويه : « إنه » مبني على لولا<sup>٣</sup> . وهذا هو الحق ، لأن ما يهدون [ به<sup>٤</sup> ] من / أنه مبتدأ وخبره محذوف ، لا يظهر ، [ وخامل<sup>٥</sup> ] لا يذكر .

(١) يكاد السهلي بقوله هذا يوافق الفراء ، يقول أبو حيان في البحر المحيط ٢٤/١ : « وحرف امتناع لوجود ، فيكون لها جواب ، ويجيء بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء ، وبفعل محذوف عند الكسائي ، وبالإبتداء عند البصريين » .

هذا وانظر مغني اللبيب « لولا » ٣٠٢ .

(٢) في أ : « لولا زيد ذاهب لفعلت كذا » .

(٣) لم أجد هذا النص ، وانظر الكتاب ٢٧٩/١ فلعله اعتمد على قوله : « وأما عبد الله فإنه من حديث لولا » . ولكن كلامه صريح في أن الاسم بعد لولا مبتدأ ، وانظر أيضاً ٣١٢/٢ .

(٤) عن ب .

(٥) عن البدائع ٧١/٢ ، ومكانه في أ : « ومختول » ، وفي ب : « ومحمول » .

## مسألة

« أعلمت زيداً عمراً قائماً »

[ في الاختصار على المفعول الأول ]

ذكر سيبويه<sup>١</sup> أنه لا يجوز الاختصار على المفعول الأول . وتأول أصحابه قوله ، قالوا : « لا يجوز » : « لا يحسن » ، لأن المفعول الأول هو الفاعل في المعنى ، والفاعل يجوز الاختصار عليه فتقول : « علم زيداً » . وإنما الذي لا يجوز الاختصار عليه المفعول الثاني الذي هو الأول قبل النقل .

وعندي أن كلام « سيبويه » محمول على الظاهر ؛ لأنك لا تريد بقولك : « أعلمت زيداً » ، أي : جعلته عالماً على الإطلاق ، هذا محال ، إنما تريد : أعلمته بهذا الحديث ؛ فلا بد إذاً من ذكر الحديث الذي أعلمته [ به<sup>٢</sup> ] .

فإن قيل : فهل يجوز : « أظننت زيداً عمراً قائماً<sup>٣</sup> » ، كما تقول : أعلمت ؟

قلنا : الصحيح امتناعه ؛ لأن الظن إن كان بعد علم - والعلم ضروري<sup>٤</sup> - فمحال أن يرجع ظناً ، وإن كان العلم نظرياً لم يرجع العالم إلى الظن إلا بعد النسيان أو الدَّهْوَل عن ركن من أركان النظر . وهذا ليس من فعلك أنت به ، فلا تقول : « أظننته » بعد أن

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) سقط من ب .

(٣) نقل ابن هشام اللخمي عن الأخفش أن « ظننت » وأخواتها إذا دخلت عليها الهمزة تعدت إلى ثلاثة . انظر حاشية يس على الألفية ١٨٥/١ .

(٤) في كتاب أصول الدين للبغدادى ٨-٩ : « والفرق بينهما [ أي بين العلم الضروري والمكتسب وهو النظري ] من جهة قدرة العالم على علمه المكتسب واستدلاله عليه ، ووقوع الضروري فيه من غير استدلال منه ولا قدرة له عليه » .

كان عالماً . وإن كان قل الظن شاكاً أو جاهلاً [ أو غافلاً <sup>١</sup> ] لم يتصور أيضاً أن تقول : « أظننته » ، لأن الظن لا يكون عن دليل يوقفه عليه ، أو خبر صادق يخبره به ، كما يكون العلم ، لأن الدليل لا يقتضي ظناً ، ولا يقتضيه أيضاً شبهة كما بينه أصحاب الأصول . فثبت أن الظن لا تفعله [ أنت به <sup>٢</sup> ] ، ولا تفعل شيئاً من أسبابه ، فلم يحز : « أظننته » ، أي : جعلته ظاناً . وكذلك يمتنع : « أشككته » من الشك ، أي : جعلته شاكاً . ولكنهم قد يقولون : « شككته » ، إذا حدثته بحديث يصرفه عن حال الظن إلى حال الشك <sup>٣</sup> . فلذلك جاء على وزن « حدثته » <sup>٤</sup> . والله أعلم .

(١) عن ب .

(٢) في أ ، ب : « لا تفعله له » . وما أثبت عن البدائع ٧٢/٢ .

(٣) في تاج العروس : « وشك في الأمر ، وتشكك ، وشككه فيه غيره . أشد ثعلب : من كان يزعم أن سيكتم حبه حتى يشكك فيه فهو كذوب أراد : حتى يشكك فيه غيره » .

(٤) انظر تعليق ابن القيم في البدائع ٧٢/٢ .

## [ في تعدية الفعل ]

وقوله : « وفعل يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر » .

١١٦ ب

أصل هذا الفصل / أن كل فعل يقتضي مفعولاً ويطلبه . فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر ، ثم قد يُحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور . وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعدي بغير حرف ، فيسقط حرف الجر من أجله ، وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف ، فيدخل الحرف من أجله ، فالأول نحو : « نصحت لزيد » ، و « شكرت له » ، و « كُتِبَ له » : المفعول في هذا كله محذوف ، والفعل واصل إلى ما بعده بحرف ؛ لأن « نصحت » مأخوذ من قولك : « نصح الخاطئ الثوب » : إذا أصلحه وضمَّ بعضه إلى بعض ، ثم استعير في الرأي فقالوا : « نصحت له رأيه » . والتوبة النصوح إنما هي لما تَمَرَّقَ من الدين كنصح الثوب ، ولكنهم يقولون : نصحت زيدا ، فيسقطون الحرف ، لأن النصيحة متضمنة للإرشاد ، فكأنهم قالوا : « أرشدت زيدا » .

وكذلك « شكرت » إنما هي تفخيم للفعل وتعظيم له ، من « شكر بطنه » : إذا امتلأت ، فالأصل : « شكرت لزيد فعلة » ، ثم قد يحذف المفعول فتقول : شكرت لزيد ، ثم يحذف الحرف لأن « شكرت » متضمنة لحمدت أو مدحت ؛ لأن من شكر فعلاً للرجل فقد حمده أو مدحه .

(١) نص الجمل ٤٣ : « وفعل يتعدى بحرف خفض ، وبغير حرف خفض » .

(٢) انظر تاج العروس ، مادة نصح ، ففيها رأي منسوب إلى ابن درستويه في تعدي هذا الفعل قريب مما ساقه السهيلي .

وأما « كِلْتُ » [لزيد<sup>١</sup>] ، ووزنت [له<sup>١</sup>] ففعلولهما غير « زيد » ؛ لأن مطلوبهما ما يُكَالُ أو يُوزَنُ ، فالأصل دخول اللام ، ثم قد يُحذف لزيادة فائدة ؛ لأن كِيلَ الطعام ووزنه يتضمن معنى المبايعة والمعاوضة إلا مع حرف اللام ؛ فإن قلت : « كِلْتُ لزيد » ، أخبرت بكيل الطعام خاصة ، وإذا قلت : « كِلْتُ زيداً » فقد أخبرت بمعاملة ومبايعة مع الكيل ، كأنك قلت : بايعتُ زيداً بالكيل والوزن ؛ قال الله - سبحانه وتعالى - : ( وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون<sup>٢</sup> ) ، أي : بايعوهم كيلاً ووزناً .

وأما قوله : ( اكتالوا على الناس<sup>٣</sup> ) ، فإنما دخلت « على » لتؤذن أن الكيل على البائع للمشتري ، ودخلت « التاء » في « اكتالوا » لأن الفعل في هذا الباب كَلَّه للأخذ ، لأنها زيادة على الحروف الأصلية تُؤذنُ بمعنى زائد على معنى الكلمة ؛ لأن الآخذ للشيء كالمبتاع والمكتال والمشتري ونحو ذلك يدخل فعله من التناول والاحتراز إلى نفسه والاحتمال [ إلى<sup>٤</sup> ] رحله ما لا يدخل فعل المعطى [ والبائع<sup>٤</sup> ] ، ولهذا قال سبحانه : ( لها ما كسبت<sup>٥</sup> ) يعني من الحسنات ، ( وعليها<sup>٤</sup> ) ما اكتسبت<sup>٥</sup> ) ، يعني من السيئات ؛ لأن الذنوب يوصل إليها بواسطة الشهوة والشيطان ، والحسنة تنال بهبة من الله - تعالى - من غير واسطة شهوة ولا إغواء عدو ، فهذا الفرق بينهما .

وأما قولهم : « سَمِعَ الله لمن حمده » ، ففعلول « سَمِعَ » محذوف ؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها ، فاللام على بابها ، إلا أنها تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع ، فاجتمع [ في<sup>٦</sup> ] الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهو الاستجابة لمن حمده<sup>٦</sup> .

(١) عن البدائع ٧٤/٢ .

(٢) سورة المطففين ، آية ٣ .

(٣) سورة المطففين ، آية ٢ .

(٤) عن ب .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٨٦ .

(٦) في تاج العروس : « وقولهم : ( سمع الله لمن حمده ) ، أي : أجاب الله دعاء من حمده ، فوضع السمع موضع الإجابة » .

وهذا مثل قوله تعالى : ( عسى أن يكون رَدِفَ لكم <sup>١</sup> ) ، ليست « اللام » لام المفعول - كما زعموا - ولا هي زائدة <sup>٢</sup> ، ولكن « رَدِفَ » فعلٌ متعدٍّ ومفعولها غير هذا الاسم ، كما كان مفعول « سمع » غير الاسم المجرور ، [ ومعنى <sup>٣</sup> « رَدِفَ » : تبع وجاء على الأثر ، فلو حَمَلْتَهُ على الاسم المجرور <sup>٤</sup> ] لكان المعنى غير صحيح إذا تأملته ، ولكن المعنى : رَدِفَ لكم [ استعجالكم <sup>٥</sup> ] وقولكم ؛ لأنهم قالوا : ( متى هذا الوعد ؟ ) ، ثم حذف المفعول الذي هو القول والاستعجال ، اتكالا على فهم السامع ، ودلت « اللام » على الحذف / لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أن يكون مفعولاً ، وأذنت أيضاً بفائدة أخرى ، وهي معنى « عجل لكم » ، [ فهي <sup>٦</sup> متعلقة بهذا المعنى ، فصار معنى الكلام : قل : عسى أن يكون عجل لكم <sup>٧</sup> ] بعض الذي تستعجلون ، فردِفَ قولكم واستعجالكم فدلت « رَدِفَ » على أنهم قالوا واستعجلوا ، ودلت اللام على المعنى الآخر ، فانتظم الكلام أحسن نظام ، واجتمع الإيجاز مع التمام .

ومما يتصل بهذا الفصل : « قرأت الكتاب واللوح [ ونحوهما <sup>٨</sup> ] ، فإنها متعدية بغير حرف ، وأما « قرأت بأمر القرآن » <sup>٩</sup> ] و « قرأت بسورة كذا » ، فإنما يكون إذا أردت / هذا المعنى <sup>١٠</sup> ، ولا بد من حذفها إذا لم ترده .

(١) سورة النمل ، آية ٧٢ .

(٢) في الكشف ٣/٣٠٠ : « استعجلوا العذاب الموعود به ، فقيل لهم : عسى أن يكون ردفكم بعضه ، و هو عذاب يوم بدر ، فزبدت اللام للتأكيد » . وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩ .

(٣) عن ب .

(٤) في الكلام سقط ، ويبدو أنه يعني بالمعنى تضمين « قرأ » معنى تبرك أو تقرب ، ففي مغني اللبيب ١١٥ عند زيادة الباء في المفعول ، تمثل ابن هشام بقول الشاعر :

سود المحاجر لا يقرآن بالسور

وقال : إن « يقرآن » ضمن معنى « يتبركن » ، وأنه يقال : قرأت بالسورة على هذا المعنى ، ولا يقال : قرأت بكتابتك ، لفوات معنى التبرك فيه ، قاله السهيلي . وانظر المغني كذلك ٧٥١-٧٥٢ .

هذا وقد نقد ابن الطراوة الفارسي في إعرابه الباء زائدة في قوله ( ألقى بيده ) ، وقال : والصواب =



وأما ( كفى بالله شهيداً<sup>١</sup> ) ، فالباء [ متعلقة بما<sup>٢</sup> ] تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء ؛ لأنك إذا قلت : « كفى الله » أو : « كفاك زيد<sup>٣</sup> » ، فإنما تريد أن يكتفي [ هو<sup>٤</sup> ] به . فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر ، فدخلت « الباء » لهذا ، فليست زائدة في الحقيقة<sup>٥</sup> ، وإنما هي كقولك : « حسبك بزيد » ، ألا ترى أن « حسبك » مبتدأ وله خبر ، ومع هذا فقد يجزم الفعل في جوابه فتقول : « حسبك ينم الناس » ، فينم جُزم على جواب الأمر الذي في ضمير الكلام . حكى هذا سيبويه عن العرب<sup>٥</sup> .

= ما حكاه ابن كيسان في قوله :

سود المحاجر لا يقرأن بالسور

انظر الإفصاح ورقة ٢٤ .

(١) سورة النساء ، آية ٧٩ .

(٢) عن ب .

(٣) في ب : « كفاك الله زيد » .

(٤) في مغني اللبيب ١١٢-١١٣ : « وقال الزجاج : دخلت لتضمن « كفى » معنى « اكتف » . وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه ، أي : ليتق وليفعل ، بدليل جزم « يشب » ، ويوجه قولهم : كفى بهند ، بترك التاء ... » .

(٥) انظر الكتاب ١/٤٥٢-٤٦٥ .

من باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، وهي تعدى الفعل إلى المصدر .  
وتعدى إليه على ثلاثة أنحاء ، على أن يكون المصدرُ مفعولاً مطلقاً<sup>١</sup> ، أو توكيداً ، أو حالاً ؛  
قال سيبويه : « وإنما تذكره لتيين أي فعلٍ فعلت ، أو توكيداً<sup>٢</sup> » .

وأما الحال<sup>٣</sup> فنحو : مشيت [ مشياً<sup>٤</sup> ] ، وأنت تريد « ماشياً » ، فقد تقول : مشيت  
ماشياً ، وقعدت قاعداً ، يجعلها حالاً مؤكدة . [ و<sup>٥</sup> ] على وجه أقرب من هذا وهو أن  
تريد نعت المصدر نحو قولك : « مشيت مشياً شديداً » أو « مشيت مشياً » ، تريد :  
مشياً ما<sup>٦</sup> ، فيكون مثل قوله : ( لساناً عربياً<sup>٧</sup> ) ، وهي الحال الموطأة ، لأن الصفة وطأت  
الاسم [ الجامد أن يكون حالاً ، فإن حذفت الاسم<sup>٨</sup> ] وبقيت الصفة وحدها لم يكن في  
الحال إشكال ، ويبين ما قلناه نحو : « سرت شديداً » ، وهي أيضاً حال من المصدر  
الذي دل عليه الفعل ، فإذا أردت بالمصدر هذا المعنى كان بمنزلة الحال .

ويجوز تقديمه وتأخيرهِ إذا كان مفعولاً مطلقاً أو حالاً ، ولا يجوز تقديمه على الفعل

(١) سيأتي تحديد السهلي للمفعول المطلق .

(٢) عبارة الكتاب ١١٧/١ : « وإنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت أو توكيداً » .

(٣) في الكتاب ١١٨/١ : « وما يجيء توكيداً وينصب قوله : سير عليه سيرا ، وانطلق به انطلاقاً ، وضرب به  
ضرباً ، فينصب على وجهين ، أحدهما : على أنه حال ، على حد قولك : ذهب به مشياً ، وقتل به صبراً .  
وإن وصفته على هذا الحد كان نصباً ، تقول : سير به سيراً عنيفاً ، كما تقول : ذهب به مشياً عنيفاً » .  
وسيأتي الإعراب الثاني عند إعراب السهلي للمصدر المؤكد .

(٤) عن ب .

(٥) يريد أنه في حكم المنعوت مثل : مشيت مشياً شديداً .

(٦) سورة الأحقاف ، آية ١٢ .

إذا كان توكيداً له ؛ لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكد .

والعامل فيه إذا [ أردت معنى الحال الفعل نفسه ، والعامل فيه إذا <sup>١</sup> ] كان مفعولاً مطلقاً ليس هو لفظ الفعل بنفسه ، وإنما هو ما يتضمنه من معنى « فعل » - الذي هو : فاء وعين ولام - لأنك إذا قلت : ضربت ضرباً ، فالضرب ليس بمضروب ، ولكنك حين قلت : « ضربت » تضمن « ضربت » معنى « فعلت » ؛ لأن كل ضرب فعل ، وليس كل فعل ضرباً ، فصار هذا بمنزلة تضمن الإنسان الحيوان ؛ إذ كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنساناً . وإذا كان الأمر هنا كذلك ، فضرباً منصوب بفعلت المدلول عليها بضربت ، حتى كأنك قلت : « فعلت ضرباً <sup>٢</sup> » .

ولا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت ، وإنما يكون توكيداً للفعل لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة ولا يدل عليه محددًا ولا منعوتاً . وقد يكون مفعولاً مطلقاً وليس له نعت في اللفظ إذا كان [ في حكم <sup>٣</sup> ] / المنعوت ، كأنك تريد : « ضرباً ما » ، فلا يكون حينئذ توكيداً ؛ إذ لا يؤكد الشيء بما فيه معنى زائد على معناه ؛ لأن التوكيد تكرار محض . وقد احتج « القتيبي <sup>٤</sup> » على القائلين من المعتزلة بأن تكلم الله لموسى - عليه السلام - مجاز ، بقوله : ( وكلم الله موسى تكليماً <sup>٥</sup> ) ، فأكد الفعل بالمصدر ، ولا يصح المجاز مع التوكيد . فذاكرت بقوله هذا شيخنا أبا الحسين <sup>٦</sup> - رحمه الله تعالى - فقال : « هذا حسن ، لولا أن سيبويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولاً مطلقاً ، وإن لم يكن منعوتاً في اللفظ <sup>٧</sup> ، فيحتمل على هذا أن يريد : تكليماً ، فلا يكون في الآية

١١٨ ب

(١) سقط من ب .

(٢) انظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي ، الباب الثاني ، الفصل الثالث .

(٣) عن ب .

(٤) في أ : « العيني » . وفي ب : « العتيبي » . وهو القتيبي ، وقد ترجمنا له في المسألة رقم ٣٤ ، في فصل « ما الموصولة » . وما نقله السهيلي عن كتابه « تأويل مشكل القرآن » ، يقول ابن قتيبة : « والله تعالى يقول : ( وكلم الله موسى تكليماً ) ، فؤكد بالمصدر معنى الكلام ، ونفى عنه المجاز » ، انظر ص ٨٢ .

(٥) سورة النساء ، آية ١٦٤ .

(٦) هو ابن الطراوة .

(٧) في الكتاب ١١٧/١ : « فإن قلت : ضرب به ضرباً ضعيفاً ، فقد شغلت الفعل [ بغيره عنه ] ومثله : سير =

حجة قاطعة ، والحجج عليهم كثيرة لا يُحتاج معها إلى الاحتجاج بالمحتملات .  
وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل ، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد  
إذ هو [ هو <sup>١</sup> ] في المعنى ، فما العامل فيه ؟

فسكت قليلاً ثم قال : ما سألتني عنه أحدٌ قبلك ! فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل  
في الفعل قبله لو كان اسماً ، لأنه لو كان اسماً [ كان <sup>٢</sup> ] منصوباً بفعلت المتضمنة فيه .

ثم عرضتُ كلامه على نفسي وتأملتُ « الكتاب » ، فإذا هو قد ذهل عما لَوَّح إليه  
« سيبويه » في باب المصادر ، بل صرَّح ، وذلك أنه جعل المصدر [ المؤكد منصوباً <sup>٣</sup> ]  
بفعل هو التوكيد على الحقيقة ، واختزل ذلك الفعل ، وسدَّ المصدر الذي هو معموله  
مسده ، كما سَدَّت « إياك » و « رويدا » سدَّ العامل فيهما ، فصار التقدير : « ضربت  
[ ضربت <sup>٤</sup> ] ضرباً » ، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة ، وقد سَدَّ « ضرباً »  
مَسَدَّها ، وهو معمولها ، وإنما يُقدَّر عملها فيه [ على <sup>٥</sup> ] أنه مفعول مطلق لا توكيد .

هذا معنى قول صاحب « الكتاب » مع زيادة في الشرح . ومن تأمله هناك وجدّه  
كذلك .

والذي أقول به الآن قول الشيخ « أبي الحسين » : لأنَّ الفعل المختزل معنى ، [ والمعاني <sup>٦</sup> ]  
لا يُؤكَّد بها وإنما يؤكد بالألفاظ ، وقولك « ضربت » فعل مشتق من المصدر <sup>٦</sup> ، فهو  
يدل عليه ، فكأنك قلت : « فعلت الضرب » . فضربتُ يتضمن الضرب المفعول ولذلك

---

= عليه سيراً شديداً . وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة ، تقول : سير عليه سير ، وضرب به  
ضرب ، كأنك قلت : سير عليه ضرب من السير ، وسير عليه شيء من السير ... » . ما بين القوسين المعقوفين  
عن الطبعة الجديدة للكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ٢٩٩/١ ، ومكانه في طبعة بولاق : « به » .

(١) عن البدائع ٨٠/٢ .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) عن البدائع ٨٠/٢ .

(٥) الكتاب ١١٨/١ .

(٦) في أ ، ب : « المصادر » .

تُضمّره فتقول : « من كذب [ فهو <sup>١</sup> ] شر له » ، أي : فالكذب شر له ، وتقيدة بالحال فتقول : « قمنا سريعاً » ، فسريعاً حال من القيام ، فكما جاز أن تقيدة بالحال وأن تكتفي عنه بـ « هو » ، جاز أيضاً أن تؤكد بـ « ضرباً » ، كأن قلت : « ضرباً ضرباً » ، ونَصَب <sup>٢</sup> « ضرباً » الأول [ ضرباً ] <sup>١</sup> وبه <sup>٣</sup> يعمل في الثاني معنى « فعلت » ، كما [ كان <sup>٤</sup> ] ذلك في المفعول المطلق إذا قلت : « ضربت ضرباً شديداً » ، أي : فعلت ضرباً شديداً ، <sup>٥</sup> وليس المؤكد كذلك ، إنما ينتصب كما ينتصب « زيداً » الثاني في قولك / : « ضربت زيداً زيداً » مكرراً ، انتصب من حيث كان هو الأول [ لا <sup>٥</sup> ] أنك أضمرت له فعلاً ، فتأمل .

(١) عن ب .

(٢) في أ ، ب : « أو نصب » .

(٣) أي : « وبسبب الأول » .

(٤) سقط من ب .

(٥) في أ ، ب : « لأنك أضمرت » . والمثبت عن البدائع ٨١/٢ .

## فيما يؤكد من الأفعال بالمصادر وما لا يؤكد

فدأشـرنا إلى أن الفعل قسـمان : خاص وعام<sup>٢</sup> ، فالعام منه نحو : « فعلتُ » و « عملتُ » و « صنعتُ » ، وأعمّها كلها « فعلت » ؛ لأن « عملت<sup>٣</sup> » عبارة عن حركات الجوارح الظاهرة مع دُعوب ، ولذلك جاء على وزن « فَعِلَ » كَتَعِبَ وَنَصِبَ . ومن ثمّ لم تجدها يخبر بها عن الله - عز وجل - إلا أن يَرِدَ بها سَمْعٌ فيحمل على المجاز المحض ، ويلتمس له التأويل . وإذا ثَبَتَ هذا ففعلت وما كان نحوها من الأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بمصدر ؛ لأنها في الأفعال بمتزلة شيء وجسم في الأسماء ، [ لا يؤكد<sup>٤</sup> ] لأنه لم تثبت حقيقته عند المخاطب ، وإنما يؤكد ما ثبتت حقيقته ، والمخاطب / أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذي تقع به الفائدة منه إلى تأكيد « فعلت » ؛ فلو قلت له : « فعلتُ فعلتُ » ، وأكدته بغاية ما يُمكن التوكيد ، ما كان الكلام إلا غير مفيد ! وكذلك لو قلت : « فعلتُ فعلاً » على التوكيد ؛ لأن المصدر الذي كنت تؤكد به - لو أكدت - قياسه أن يكون مفتوح<sup>٥</sup> « الفاء » ؛ لأنه ثلاثي ، والمصدر الثلاثي قياسه أن يكون على هذا الوزن مفتوح الفاء ، كما أن فعله مفتوح [ الفاء<sup>٤</sup> ] . فإذا ثبت هذا فلا يقع بعد « فعلت » إلا مفعول مطلق ، إما من لفظها فيكون عاماً نحو : « فعلتُ فعلاً حسناً » ، ومن ثم جاء مكسور الفاء لأنه كالطَّحْنِ والذَّبْحِ [ لا كالطَّحْنِ والذَّبْحِ<sup>٤</sup> ] ، أي : إنه ليس بمصدر اشتق منه الفعل ،

(١) في ب : « فصل » .

(٢) انظر المسألة رقم ٣٤ .

(٣) في تاج العروس : « .. وزعم بعض أهل اللغة والأصول أن العمل أخص من الفعل ، لأنه فعل بنوع مشقة » .

(٤) عن ب .

(٥) انظر المسألة رقم ٣٠ .

بل هو مشتق من « فعلت ». وإما أن يكون خاصاً نحو : « فعلت ضرباً » ، فـضرباً أيضاً مفعول مطلق من غير لفظ « فَعَلَ » ، فصار « فعلت فعلاً » كطحنت طحناً ، و « فعلت ضرباً » كطحنت دقاً .

فإن قيل : ألم يجزوا في « ضربتُ ضرباً » و « قتلْتُ قتلاً » أن يكون مفعولاً مطلقاً ، فلم [لم<sup>١</sup>] مكسور الأول إذا كان مفعولاً مطلقاً ، ومفتوحاً إذا كان مصدرأً مؤكداً ؟ قلنا : « حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً ! »<sup>٢</sup> ، ألم يقدم في أول الفصل أنه لا يعمل في « ضرباً » إذا كان مفعولاً مطلقاً إلا معنى « فعلت » ، لا لفظ « ضربت » ، فلو عمل فيه لفظ « ضربت » لقلت : « ضربتُ ضرباً » مكسور الأول ، مثل : « طحنت طحناً » ، ولكن هذا محال ، لأن الضرب لا يضرب ، ولكنك إذا اشتقت له اسماً من « فعلت » التي هي عاملة فيه [على الحقيقة<sup>٣</sup>] لقلت<sup>٤</sup> : هو فَعَلَ . وإن اشتقت له اسماً من « ضربت » التي لا يعمل لفظها فيه ، لم يجز أن تجعله كالطحن والذبح ، لأن الاسم القابل لصورة الفعل إنما يشتق لفظه من لفظ ما عمل فيه ، فثبت من هذا كله أن « فَعَلْتُ » و « عَمِلْتُ » استغنى بمفعولها المطلق عن مصدرها ، لأنها لا تتعدى إلا إلى حَدَّثَ<sup>٥</sup> ، وذلك الحدث مشتق له اسم من لفظها ، فيجتمع اللفظ والمعنى ويكون أفيد عند المخاطب من المصدر الذي اشتق منه الفعل ؛ ولذلك [لم<sup>٦</sup>] يقولوا : [صنعت<sup>٣</sup>] صَنْعاً ، بفتح الصاد ، ولا : عَمِلْتُ عَمَلًا ، بسكون الميم ، مثل : حَمِدْتُ حَمْدًا . ولا : فَعَلْتُ فَعَلًا ، بفتح الفاء ، استغناء

(١) عن البدائع ٨٣/٢ .

(٢) هذا مثل ، وتتمته كما في مجمع الأمثال ١٩٢/١ : « فإن لم تفهم فأربعة . أي : زد . ويروى : فأربع . أي : كف . وأراد بالحديثين حديثاً واحداً تكرر مرتين ، فكأنك حدثتها بحديثين . والمعنى : كرر لها الحديث ؛ لأنها أضعف فهماً ، فإن لم تفهم فاجعلها أربعة . وقال أبو سعيد : فإن لم تفهم بعد الأربعة فالربعة . يعني العصا . يضرب هذا المثل في سوء السمع والإجابة .

(٣) سقط من ب .

(٤) في أ ، ب : « فقلت » .

(٥) انظر المسألة رقم ٣٤ .

(٦) عن ب .

عن المصادر بالمفعولات المطلقة ؛ لأن العمل مثل : القَنَص والنَّقْص <sup>١</sup> ، والصَّنْع مثل : الدَّهْن والخَبْز ، والفِعْل مثل الطَّحْن ، فكأنها بمعنى المفعول ، لا بمعنى المصدر الذي اشتق منه الفعل .

وجميعُ هذه الأفعال العامة لا تتعدَّى إلى الجواهر والأجسام إلا أن ينجر بها عن خالق الجواهر والأجسام وفاعليها في الحقيقة . وإنما يتعدَّى إلى الجواهر بعضُ الأفعال الخاصة نحو : « ضربت زيدا » . ولذلك نقول : « زيد مضروب » على الإطلاق ، وإن اشتقت له من لفظ « فعلت » [ لقلت <sup>٢</sup> ] : مفعول به ، أي : فَعِلَ به ضَرَبٌ ولم يُفَعَّلْ هو .

وأما حَلَمْتُ في النوم حُلْماً ، فإن « حَلَمْتُ » في المنام بمنزلة « فعلت » [ وصنعت <sup>٣</sup> ] في اليقظة ؛ لأن جميع أفعال النوم يشتمل عليها « حَلَمْتُ » ، وكأن جميع أفعال اليقظة يشتمل عليها « فعلت » ، فمن ثم لم يقولوا : « حَلَمْتُ حُلْماً » على الأصل ؛ لأن حَلَمْتُ [ مغنية عن المصدر ، كما كانت فعلت <sup>٣</sup> ] مغنية عنه ، وإنما مطلوبُ المخاطب معرفةَ المحلوم والمفعول ؛ فلذلك قالوا : « حُلْماً » ، ولذلك جمعه على أحلام وحُلُوم <sup>٤</sup> ؛ [ لأن الأسماء هي التي تجمع وتنثي ، وأما الفعل ، أو ما فائدته كفائدة الفعل من المصادر فلا تجمع ولا تنثي . وقولهم / : إنما جمعت الحلوم <sup>٥</sup> ] والأشغال لاختلاف الأنواع . [ بل يقال لهم : وهل اختلفت الأنواع <sup>٦</sup> ] إلا من حيث كانت بمثابة الأسماء المفعولة ؟ ألا ترى أن « الشغل » على وزن « فَعْل » كالدَّهْن ، فهو عبارة عما يَشْتَغَلُ المرءُ به ، فهو اسم مشتق من الفعل وليس الفعل مشتقاً منه ، إنما هو مشتق من الشَّغْل <sup>٦</sup> ، والشَّغْل هو المصدر ، كما أن الجَعَلَ

١٢٠ ب

(١) القَنَص : الصيد . وفي أ : « القبض » . والنَّقْص : ما تساقط من ورق الشجر .

(٢) عن أ ، وفيها : « فقلت » .

(٣) سقط من ب .

(٤) لم أجد جمعه على « حلوم » ، ففي التاج : « جمعه أحلام ، كقفل وأقفال ، وعنق وأعناق » . أما « الحلم » - بكسر الحاء - فقد ورد جمعه على أحلام وحلوم .

(٥) عن ب .

(٦) في المصباح : « شغله الأمر شغلاً ، من باب نفع » .



والجُعلَ كذلك<sup>١</sup> . فعلى هذا ليس «الأشغال» و «الأحلام» يجمع المصدر ، إنما هو جمع اسم ، والمصدر على الحقيقة لا يجمع ؛ لأن<sup>٢</sup> المصادر كلها جنس واحد ، من حيث كانت كلها عبارة عن حركة الفاعل ، والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها ، ولولا «هاء» التانيث [ في الحركة<sup>٣</sup> ] ما ساغ جمعها ، فلو نطقت العرب بمصدر «حَلَمْتُ» الذي استُغني عنه بالحُلُم ، وبمصدر «شكرت» الذي / استغني عنه بالشكر ، [ لما<sup>٤</sup> ]<sup>أ٨٩</sup> جاز جمعه ، لأن اختلاف الأنواع ليس راجعاً إليه ، إنما هو راجعٌ إلى المفعول المطلق ، ألا ترى أن الشكر عبارة عما [ يكافأ<sup>٥</sup> ] به المُنعمُ من ثناء أو فعل<sup>٦</sup> ، وكذلك نقيضه - وهو الكفر - عبارة عما يقابل به المنعم من جحد وقبح فعل ، فهو مفعول مطلق لا مصدر اشتق منه الفعل ؛ إلا أن «الكفر» يتعدى بالباء لتضمنه معنى التكذيب ، و «شكرت» يتعدى باللام ، التي هي لام الإضافة ؛ لأن المشكورَ في الحقيقة هي النعمة ، وهي مضافة إلى المنعم ، وكذلك المكفور في الحقيقة هي النعمة ولكن كفرها تكذيب وجحد ؛ فلذلك قالوا : «كفر بالله» ، و «كفر بأنعمه» ، و «شكر لزيد» ، و «شكر له نعمته» .

وإذا ثبت أن الشكر من قولك : «شكرت شُكراً» مفعول مطلق ، وهو مختلف الأنواع ؛ لأن مكافأة النعم تختلف ، فجائز أن يجمع كما جمع الحُلُم والشُّغل ، فيحمل قوله سبحانه : ( لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً<sup>٧</sup> ) على أنه جمع «الشُّكر<sup>٨</sup>» ، وكذلك :

(١) في التاج : «جعله - كمنعه - يجعله جعلاً ، بالفتح ويضم ، وجعالة كسحابة ، ويكسر ، واجتعله ، أي : صنعه» .

(٢) في أ ، ب : «لأنه والمصادر» .

(٣) عن ب .

(٤) سقط من ب .

(٥) في أ : «يقابل» .

(٦) في التاج : «والشكر على ثلاثة أضرب : شكر بالقلب ، وهو : تصور النعمة ، وشكر باللسان ، وهو : الثناء على المنعم ، وشكر بالجوارح ، وهو : مكافأة النعمة» .

(٧) سورة الإنسان ، آية ٩١ .

(٨) في التاج : «وقوله تعالى : ( لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً ) يحتمل أن يكون مصدراً مثل : قعد قعوداً ، ويحتمل أن يكون جمعاً مثل : برد وبرود» .

« كفر كفوراً » ، ولا يجعل بمنزلة القعود والجلوس ، لأنه متعد ، ومصدر الفعل المتعدي لا يجيء على القعول <sup>٢</sup> .

ويزيد هذا الفصل بياناً ووضوحاً قولهم : « أحببت حباً » ، فالْحُبَّ ليس بمصدر لأحبيت ، إنما هو عبارة عن الشغل بالمحبوب ، ولذلك جاء على وزنه مضموم الأول . [ ومن <sup>٣</sup> ] ثم جُمع كما جمع الشغل والحلم ، قال الشاعر <sup>٤</sup> :

ثلاثة أحباب : فحبُّ علاقة      وحبُّ تملُّق ، وحبُّ هو القتل

فقد انكشف لك بقولهم : « أحببتُ حباً » ، ولم يقولوا : « إجاباً » استغناءً بالمفعول المطلق ، الذي هو أفيدُ عند المخاطبين من « الإجاب » - أنَّ « حِلْمٌ حُلماً » و « شكرتُ شُكراً » و « كُفِرَ كُفْراً » و « صنع صنعاً » ، كُلُّها واقعةٌ على ما هو اسمٌ للشيء المفعول ، وناصبة له نصبَ المفعول المطلق . وهو في هذه الأفعال أجدرُّ أن يكون كذلك ، لأنها أعمُّ من « أحببت » ، إذ الشكر واقعٌ على أشياء مختلفة ، وكذلك الكفر والشغل والحلم . وكلما كان الفعل أعم وأشيع لم يكن لذكر مصدره معنى ، وكان « فَعَلَ » و « يَقَعْلُ » مغنياً عنه . ولولا كشف الشاعر لاختلاف أنواع « الحب » ما كدنا نعرف ما فيه من العموم . [ ولكنه لما فيه من العموم <sup>٥</sup> ] وأنه في معنى « الشغل » صار « أحببتُ » كشغلت ، وصار

---

= وفي البرهان للزركشي ٢٨٦/٢-٢٨٧ : « ليس المراد الجمع هنا ، بل المراد : لا نريد منكم شكراً أصلاً ، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص من نفي الأنواع . وزعم السهيلي أنه جمع شكر ، وليس كذلك لفوات هذا المعنى » .

(١) في التاج : « ويقال : كفر نعمة الله يكفرها - من باب نصر - ... وكذلك كفر بها يكفر كفوراً وكفراناً : جعدها وستراً » . وقد رأيت السهيلي يضمن كفر حال تعديه بالباء معنى كذب .

(٢) في الكتاب ٢١٤/٢-٢١٥ : « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فعول ، وذلك : لزمه يلزمه لزوماً ، ونهكه ينهكه نهوكاً ، ووردت وروداً ، وجحدته جحوداً ، شبهوه يجلس جلوساً ، وقعد يقعد قعوداً ، وركن يركن ركوناً ، لأن بناء الفعل واحد » . هذا وانظر المقتضب ١٢٥/٢ .

(٣) سقط من ب .

(٤) في اللسان : « وتملقه ، وتعلق له تملقاً وتملاقاً ، أي : تودد إليه وتلطف له » . وذكر البيت . والبيت في مجالس ثعلب ٢٣/١ منسوباً إلى أعرابي ، وفي شرح المفصل ٤٨/٦ ، ١٥٧/٩ .

(٥) عن ب .

الحب كالشغل . ولو قالوا : « إحبابا » ، لكان بمنزلة « شغلت شغلاً » ، بفتح الشين . ولعلنا أن نستوفي مسألة « أحببت » في باب « حبذا » ، إن شاء الله تعالى ؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون من المصادر ما كان على وزن « الإفعال » ، [ نحو : الإكرام ، وعلى وزن « الانفعال » <sup>١</sup> ] و « الافتعال » ، وعلى وزن « التفعيل » ، نحو : التكبير والتضريب ، إلا أن يكون محدوداً . [ فهذا يدلّك أنهم لا يجمعون مصدراً البتة ، إلا أن / يكون محدوداً <sup>١</sup> ] ب ١٢١ فيكون كالتمرّة من « تمر » والبرة من « بر » .

وأما أن يجمع لاختلاف أنواع فلا اختلاف أنواع فيه ، إنما اختلاف الأنواع فيما كان اسماً مشتقاً من الفعل استغنيَ به عن المصدر لخصوصه وعموم المصدر ، وذلك لا يجده من الثلاثي إلا على وزن « فُعِلَ » أو « فَعَلَ » أو « فِعِلَّ » <sup>٢</sup> ، ألا ترى أنهم لا يجمعون « الفرق » و « الحذر » ، ولا شيئاً من ذلك الباب نحو : الرمد ، والعَمَش <sup>٣</sup> ، والبرص ، والبرش ، والحوَص ، [ والخَفَش <sup>٤</sup> ] ، والظمأ والعَطَش .

فإن قيل : فقد قالوا : « سَقَمٌ » وأسقام ، والسَقَم مصدر لِسَقِم ، فهذا جمع لاختلاف الأنواع ، لا لأنه اسم كما ذكرت .

قلنا : هذه [ غفلة <sup>٥</sup> ] ! أليس [ قد <sup>٦</sup> ] قالوا : « سَقَمٌ » ، بضم السين ، فهو عبارة عن الداء الذي به يسقم الإنسان ، فصار كالدهن والشغل ، وهو في ذاته مختلف الأنواع ، فجمع .

(١) عن ب .

(٢) انظر في هذه المسألة التي نحن فيها ، الفصل التي سيعقده المؤلف لما يحدد من المصادر بالهاء .

(٣) في المصباح : « عمشت العين عمشاً - من باب تعب - : سال دمعها في أكثر الأوقات مع ضعف البصر » . و « برص الجسم برصاً ، من باب تعب » . و « يرش يبرش برشاً : مثل برص برصاً وزناً ومعنى » ، و « حوصت العين حوصاً ، من باب تعب : ضاق مؤخرها ، وهو عيب » .

(٤) سقط من ب . وفي المصباح : « الخفش : صغر العينين وضعف في البصر ، وهو مصدر من باب تعب » .

(٥) في اللسان : وقد سَقِمَ وسَقَمَ سَقَمًا ، وسَقَمًا ، وسَقَامًا ، وسَقَامَةً .

(٦) سقط من ب .

وأما المرض فقد يكون عبارة عن « السُّقْم » والعلّة ، فيجمع على أمراض ، وقد يكون مصدراً لمرض فلا يجمع .

فإن قيل : تفريقك بين الأمرين دعوى ، فما دليلها ؟

قلنا : العرق ، من قولك : « عَرَقَ يعرق عرقاً » ، لا يخفى على أحد أنه مصدر لعرق ، والعَرَق الذي هو جسم مائع سائل من الجسد ، لا يخفى على أحد أنه غير « العَرَق » الذي هو المصدر ، وإن كان اللفظ واحداً ، فكذلك « المرض » يكون عبارة عن المصدر ، وعبارة عن « السُّقْم » والعلّة ، فعلى هذا تقول : « تصبّب زيد عرقاً » ، فيكون له إعرابان : تمييز <sup>١</sup> - إذا أردت المائع - ومفعول من أجله ، أو مصدر مؤكد - إذا أردت المصدر . وكذلك : « دميت إصبعي دماً » ، إذا أردت المصدر فهو الدمى ، مثل العمى ، فإن أردت الشيء المائع فهو « دم » ، مثل « يد » ، وقد يسمى المائع بالمصدر ، قال الشاعر <sup>٢</sup> :

(١) في الروض الأنف ٤٦/١ : « وقوله في خبر أبرهة : ( تبعها مدة تمت قيحاً ) ... وعلى رواية الكسر [ يعني كسر العين من تمت ] يكون غير متعد ، ونصب ( قيحاً ) على التمييز في قول أكثرهم . وهو عندنا على الحال ، وهو من باب « تصبّب عرقاً » ، و « تفقأ شحماً » . وكذلك كان يقول شيخنا أبو الحسين في مثل هذا . وقد أوضح سيويه بلفظ الحال في : ( ذهب كلاً كلاً وصدورا ) . انظر الكتاب ٨١/١ - ٨٢ ، والارتشاف لأبي حيان ٧٩١ - ٧٩٢ .

(٢) البيت للحصّين بن الحمام المري ، من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في الحماسة ١٩٢/١ ، وصدره :

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

والأعقاب : جمع عَقَب ، وهو مُؤَخَّرُ القدم ، يقول الشاعر : نتوجه إلى الأعداء في الحرب ولا نعرض عنهم ، فإذا جرحنا كانت الجراحات في مقدمنا لا في مؤخرنا . وفي الخزائن ٣/٣٥٣ : « ورواه أبو عبيدة : على أقدامنا نَقَطُرُ الدِّمَّ

بالنون ، أي : نقطر دماً من جراحنا » .

فقطر على هذا متعد ، يقال : قطر الدم وقطرته ، وأما رواية التاء فقال شراح الحماسة : قطر فعل متعد مسند إلى ضمير الكلوم ، فالدماء على هاتين الروايتين مفعول به ، ويحتمل أن يكون مقصوداً كما قال المبرد ، ويحتمل أنه الدم ، منقوص وألفه للإطلاق . ويذكر البغدادي عن المرزوقي أنه يجيز إعراب الدم منصوباً على التمييز ، كأنه قال : نقطر دماً ، وأدخل الألف واللام ولم يعتد بهما ، أو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول . كما ينقل عن ابن جني أنه قال : « تقطر الدماء - بفتح المثناة الفوقية وضمها - أما الأول فلأن « قطر » متعد ، وأما الثاني فعلى أنه منقول من قطر الدم - بالرفع - وأقطرته ، كقولك : سال وأسلته » . هذا وقد ذكر البغدادي عن ثعلب عن الأصمعي أنه رواها : تقطر الدماء ، بناءً مثناة ، ويكسر الدال ، =

وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدِّمَاءُ

وقال الآخر ٢ :

جَرَى الدِّمْيَانُ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

### فصل

[ في الحال من المصدر ، وفيما ورد من المصادر على وزن فِعْل ]

ومن حيث امتنع أن يؤكد الفعل العام بالمصدر لشيوعه كامتناع النكرة من التوكيد لشيوعها ٣ ، وأنها لم تثبت لها عينٌ - فن ثم [ لم ٤ ] يَجْزُ أن يخبر عنه كما لا يخبر عن النكرة ، لا تقول : من فعل كان شراً له [ بخلاف : من كذب كان شراً له \* ] ؛ لأن « كذب » فعل خاصٌ فجاز الإخبار عما تضمنته من المصدر ، ومن ثم لم يقولوا : « فعلت سريعاً » ولا : « عَمِلْتُ طويلاً » ، كما تقول : « سرت سريعاً » و « قعدت طويلاً »

---

- وأنه مقصور من الممدود ، وأن المعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الكلوم الدماء ، فيكون مفعولاً به .  
انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ١١٤/٤ .

(١) في أ ، ب : « على أعقابنا » .

(٢) هو علي بن بدال بن سليم ، كما نقل البغدادي عن ابن دريد ، ويقول : إن صاحب الحماسة البصرية قد أدخل البيت مع بيتين بعده في قصيدة للمثقب العبدى ، وأن ابن هشام تبعه في شرح شواهد ، وكذلك العيني ، ويعقب بقوله في الخزانة ٣/٣٥٢ : « ولم يوردها أحد في هذه القصيدة ، وقد رجعت إلى ديوانه فلم أجدها في هذه القصيدة » . والبيت في الخزانة ٣/٣٤٩ ، وصدده :

فلو أنا على جُحْر ذبحنا

يقول البغدادي ٣/٣٥١ : « والجحر - بضم الجيم وسكون الحاء المهملة - : الشق في الأرض ، أراد بالخبر اليقين : ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين ، أي : لما امتزجا » .

هذا وانظر المقتضب ١/٢٣١ ، ٢/٢٣٨ ، ٣/١٥٣ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١/٤٥٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤/١١٢ .

(٣) انظر الإنصاف ٤٥١ .

(٤) عن ب .

(٥) عن البدائع ٢/٩٠ .

(٦) في أ : « بعدت » .

١٩٠ أ على الحال من المصدر ، كما يكون الحال من الاسم الخاص ولا يكون من النكرة / الشائعة .  
فإن قلت : اجعله نعتاً للمفعول المطلق ، كأنك قلت : « فعلتُ فعلاً سريعاً »  
و « عَمِلْتُ عَمَلاً كثيراً » .

قلنا : لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت إلا على شروط ، وقد تقدمت<sup>١</sup> في باب  
النعت<sup>٢</sup> ، فليس قولهم : « سرت سريعاً » نعتاً لمصدر نكرة محذوفة ، إنما هو حال من  
مصدر في حكم المعرفة بدلالة الفعل الخاص [ عليه<sup>٣</sup> ] . فقد استقام المنسم<sup>٤</sup> للناظر في  
فصول هذه المسألة ، واستتب القياس فيها من كل وجه ، والحمد لله .

فإن قيل : فما قولكم في « عَمِلْتُ عَمَلاً » ، أليس هو مصدراً لعلمت ، فلم جاء  
مكسور الأول كالطَّحْن والدَّبْح ؟

قلنا : العلم يكون عبارة عن المعلوم ، كما تقول : « قرأت العلم » ، ويكون عبارة  
عن المصدر نفسه الذي اشتق منه « علمت » ؛ إلا أن ذلك المصدر مفعول لعلمت ؛ لأنه  
معلوم بنفس العلم ؛ لأنك إذا عَمِلْتَ الشيء فقد علمت ، وعلمت أنك [ قد\* ] علمته  
بعلم واحد ؛ فقد صار العلم معلوماً بنفسه ؛ فلذلك [ جاء\* ] على وزن « الطَّحْن »

(١) في أ ، ب : « فقد تقدمت » .

(٢) انظر المسألة رقم ٣٧ ، فصل « في حذف المنعوت » .

(٣) عن ب .

(٤) قال السهيلي في الروض ٢/٢١١ : « وقول خالد له [ أي : لعمر بن العاص ] : ( والله لقد استقام الميسم ) ،  
من رواه « الميسم » ، بالياء فهي العلامة ، أي : قد تبين الأمر واستقامت الدلالة . ومن رواه « المنسم »  
- بفتح الميم وبالنون - فعناه : استقام الطريق ووجبت الهجرة . والمنسم : خف البعير ، وكنى به عن  
الطريق للتوجه فيه » .

وفي تاج العروس : « والمنسم - كمجلس - : طرف خف البعير ، وهما كالظفرين في مقدمه ،  
بهما يستبان أثر البعير الضال ... والمنسم من الأمر : العلامة والأثر ... وقال أبو مالك : المنسم الطريق .  
وأنشد للأحوص :

وإن أظلمت يوماً على الناس غَسْمَةً      أضواءت بكم بما آل مروان منسم  
يعني الطريق . وفي حديث عمرو وإسلامه : لقد استقام المنسم . أي تبين الطريق ، وهو مجاز » .

(٥) سقط من ب .

و « الذَّبْح » ، وليس له نظير في الكلام إلا قليل ، لا أعلم فعلاً يتناول المفعول ويتناول نفسه إلا العلم والكلام ؛ لأنك تقول للمخاطب : « تكلم » . فيقول : « قد تكلمت » . فيكون صادقاً وإن لم ينطق قبل ذلك ؛ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للأعرابي حين قال [ له ١ ] : يا ابن عبد المطلب - : « قد أجبتك » ٢ . فكان « قد أجبتك » جواباً وخبراً عن الجواب ، فتناول القول نفسه . وكذلك تَعَبَّدْنَا في التلاوة أن نقول : ( قل : هو الله أحد ٣ ) ؛ لأن « قل » أمر يتناول ما بعده ويتناول نفسه ؛ فن ثم جاء مصدر « القول » على « القيل » ، كما جاء مصدر « علمت » على « العلم » ، وجاء أيضاً على « القال » ، وهو على وزن « القَبْض » ؛ لأنَّ القول قد يكون مقولاً بنفسه . وجاء أيضاً على الأصل مفتوح الأول . وأما « العلم » فلم يجيء إلا مكسوراً كان مصدره أو مفعولاً ؛ لأنه لا يكون أبداً إلا معلوماً بنفسه ، والقول بخلاف ذلك ، قد يتناول نفسه في بعض الكلام ، وقد لا يتناول إلا المقول ٤ ، وهو الأغلب فيه ، والله المستعان .

وأما « الفكر » فهو كالعلم لقربه منه في معناه ، ومشاركته له في محله ، وليس باسم عند سيبويه ، ولذلك منع من جمعه فقال : « لا يجمع الفكر على أفكار » ، حمّله على المصادر التي لا تجمع . وقد استهوى الخطباء والقصاص خلاف هذا القول ، والله الموفق للصواب .

وأما « الذكر » فبمترلة العلم ؛ لأنه نوع منه .

## فصل

فيما يحدد من المصادر بالهاء ، وفيه بقايا من الفصل الأول .

قد تقدم أن الفعل لا يدلُّ على مصدره إلا مطلقاً غير محدود ولا منعوت ، وأنتك

(١) عن ب .

(٢) أخرجه النسائي في كتاب الصيام ، باب وجوب الصيام ٢٩٧ .

(٣) سورة الإخلاص ، آية ١ .

(٤) في أ : « المفعول » .

(٥) في الكتاب ٢/٢٠٠ : « وأعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالإشغال

والعقول والحلوم والألباب ؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ؟ » .

إذا قلت : « ضربت ضربة » فإنما هي مفعولٌ مطلق لا تأكيد ؛ لأن التأكيد لا يكون في معناه زيادةً على المؤكد ، ومن ثم لا تقول : « سير بزيد سريعة » ، تريد : سيرةً سريعة ، ولا : « قعدت طويلة » ؛ لأن الفعل لا يدل بلفظه على المرة الواحدة<sup>١</sup> . ومن ثم بطل ما أجازته « النحاس »<sup>٢</sup> وغيره من قولهم : « زيد ظننتها منطلق » ، تريد « الظنة » ؛ لأن الفعل لا يدل عليها .

وإذا ثبت هذا فالتحديد في المصادر ليس يطرد في جميعها ، ولكن فيما كان منها حركة للجوارح<sup>٣</sup> الظاهرة ففيه يقع التحديد غالباً ؛ لأنه مضارع للأجناس الظاهرة التي يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بهاء التأنيث نحو : تمرة وتمر ، ونخلة ونخل . وكذلك نقول : ضربة وضرب .

وأما ما كان من الأفعال الباطنة نحو : عليم وحذير وفرق ووجل ، وكذلك ما كان طبعاً نحو : ظرف وشرف - فلا يقال في شيء من ذلك : فعلة ؛ لا يقال : فهم فهمة ، ولا : ظرف ظرفة . وكذلك ما كان من الأفعال عبارة عن الكثرة والمقلة نحو : طال وقصر ، وكبر وصغر ، وقل وكثر ، لا تقول : كبرة ولا : صغرة . وأما قولهم : الكبرة<sup>٤</sup> ، في الهرم ، فعبارة عن الصفة وليست بواحدة من الكبر ، وكذلك الكثرة ليست كالضربة من الضرب ، لأنك لا تقول : كثر كثرًا .

وأما « حمداً » فما أحسبه يقال في تحديده : حمدة ، كما تقول : مدحته مدحة ؛ لأن « حمد » فعل يتضمن الثناء مع العلم بما يُثنى به ، فإن مجرد العلم كان مدحاً ولم يكن

(١) انظر أصله في حذف المنعوت ، وإقامة النعت مقامه ، في المسألة رقم ٣٧ ، فصل « في حذف المنعوت » .  
(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري ، أخذ عن المبرد والأخفش الأصغر ونفطويه والزجاج ، وصنف كتباً كثيرة ، منها : إعراب القرآن ، والكافي في العربية ، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين . توفي في ذي الحجة سنة ٣٣٨ هـ . انظر الإنباه ١٠١/١ ، والعبر للذهبي ٢٤٦/٢ ، والأعلام ١٩٩/١ .

(٣) في ب : « في الجوارح » .

(٤) في الأساس : « وعلته الكبرة والمكبر : علو السن » .



حمداً<sup>١</sup> ، فكل حمد مدح وليس كل مدح حمداً . ومن حيث كان يتضمن العلم بخصال  
المحمود جاء فعله على « حمد » بالكسر موازياً لعلم ، ولم يجيء كذلك « مدح » ، فصار  
المدح في الأفعال الظاهرة كالضرب ونحوه ، ومن ثم لم نجد في الكتاب / ولا في السنة :  
« حمد ربنا فلاناً » . وقد تقول : « مدح الله - سبحانه - فلاناً » ، وأثنى على فلان » .  
ولا تقول « حمداً » إلا لنفسه . ولذلك قال الله - سبحانه - : ( الحمد لله<sup>٢</sup> ) بالألف  
واللام التي للجنس ، فالحمد كله له إما ملكاً وإما استحقاقاً ، فحمده لنفسه استحقاق ،  
وحمداً العباد له وحمد بعضهم لبعض ملك [ له<sup>٣</sup> ] ، فلو حمداً هو غيره لم يسغ أن يضاف  
إليه على جهة الاستحقاق وقد تعلق بغيره .

فإن قيل : أليس ثناؤه ومدحه لأوليائه إنما هو بما عليم ، فلم لا يجوز أن يسمى حمداً ؟  
قلنا : لا يسمى حمداً على الإطلاق إلا ما يتضمن [ العلم<sup>٤</sup> ] بالمحاسن على الكمال ،  
وذلك معدوم في غيره سبحانه ، فإذا مدح فإنما يمدح بخصلة هي ناقصة في حق العبد ،  
وهو أعلم بتقصاتها ، وإذا حمداً نفسه حمد بما علم من كمال صفاته . وقد تعدينا طورنا  
في الفصل فلنرجع إليه ونقول :

كل ما حُدِّد من المصادر / فيجوز تشنيته وجمعه ، وما لم يُحدِّد فعلى الأصل الذي  
تقدم لا يُثنى ولا يجمع . وقولهم : إلا أن تختلف أنواعه ، [ لا تختلف أنواعه<sup>٤</sup> ] إلا إذا  
كان عبارة عن مفعول مطلق اشتق من لفظ الفعل لا عن مصدر اشتق الفعل منه ، ولذلك  
تجده على وزن « فَعِلَ » بالكسر ، وعلى وزن « فُعِلَ » نحو « شُغِلَ » ، وعلى وزن « فَعَلَ »

(١) قال الزمخشري في الكشاف ٧/١ : « الحمد والمدح أخوان ، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها » .  
ولم يفرق بينهما . وفي المصباح ، مادة مدح : « مدحته مدحاً - من باب نفع - : أثنت عليه بما فيه من  
الصفات الجميلة خلقية كانت أو اختيارية ، ولهذا كان المدح أعم من الحمد » . وفي مادة حمد قال :  
« حمدته على شجاعته وإحسانه : أثنت عليه . ومن هنا كان الحمد غير الشكر ، لأنه يستعمل الصفة في  
الشخص وفيه معنى التعجب ، ويكون فيه معنى التعظيم للمدوح . وأما الشكر فلا يكون إلا في مقابلة الصنيع » .

(٢) سورة الفاتحة ، آية ٢ .

(٣) سقط من ب .

(٤) عن ب .

نحو « عَمَل » . والذي هو مصدر حقيقة إنما تَجَدُّهُ على وَزن « فَعَلَ » ، نحو « ضَرَب » و « قَتَلَ » . وأما الشَّرْب والشُّرْب ، [ فالشُّرْب <sup>١</sup> ] هو المصدر بالفتح ، والشَّرْب عبارة عن المشروب أو عن الحَدَث الذي هو مفعول مطلق في الاصل ، وربما اتَّسع فيه فأجرى مَجْرَى المصدر الذي اشتُقَّ الفعل [ منه <sup>١</sup> ] ، كما قال : ( فشاربون شَرِبَ الهيم <sup>٢</sup> ) و ( شَرِبَ الهيم <sup>٣</sup> ) .

فإن قيل : فإن الفهم والعقل والوهم والظن ، مصادر وليست مما ذكرت ، وقد جَمَعْتَ فَقُلْتَ : أفهام وعقول ؟

قلنا : هذه مصادر في أصل وضعها ، ولكنها قد أُجريت مُجْرَى الأسماء ، حيث صارت عبارة عن صفات لازمة وعن حاسة باطنة كالْبَصَر ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « عقلت البعير عَقْلاً » ، لم يجوز في هذا المصدر الجمع ، فإذا أردت به المعنى الذي استعير له - وهو عقل الإنسان - جاز جمعه ؛ إذ صار للإنسان كأنه حاسة باطنة [ كالْبَصَر <sup>٤</sup> ] ؛ ألا ترى أن « البصر » حيثما ورد في القرآن مع السمع فهو مجموع <sup>٥</sup> ، والسمع غير مجموع في أجود الكلام ، لبقاء السمع على أصله من بناء المصادر الثلاثية ، ولكون البصر على وزن « فَعَلَ » كالأسماء ، ولأنه يراد به الحاسة . وقد يجوز في السمع - على ضعف - [ أن يجمعه <sup>١</sup> ] إذا أردت به الحاسة دون المصدر ، كما تجمع الفهم على أفهام ، ولكن لا يكون ذلك إلا بشرط ، وهو أن يكون الأفهام والأسماع ونحوهما مضافة إلى جمع ، نحو : « أفهام القوم » ، و « أسماع الزيددين » . ولو كان هذا الجمع إنما هو لاختلاف أنواع المصدر ، لما جاز أن تقول : « عرفت أفهام القوم في هذه المسألة » ، و « عرفت علومهم » .

(١) عن ب .

(٢) سورة الواقعة ، آية ٥٥ .

(٣) في الكشف ٣٦٩/٤ : ( شرب الهيم ) ، قرئ بالحركات الثلاث ، فالفتح والضم مصدران ، أما المكسور فبمعنى المشروب .

(٤) سقط من ب .

(٥) وردت آية واحدة جاء فيها البصر مفرداً مع السمع ، وهي قوله تعالى في سورة الإسراء ، آية ٣٦ : ( إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولاً ) .

١٢٤ ب « بزید » ، لأن الصفة لا تختلف عند اتحاد متعلقها ، بل [ هي <sup>١</sup> ] متماثلة وإن اختلفت محالها ، فعِلْمُ زید وعلم عمرو ، إذا تعلقا بشيء واحد فهما مثلان ، وعِلْمُ زید بشيء واحد وعلمه بشيء آخر مختلفان ، لاختلاف المعلومين . ولا نطول بإقامة البرهان على هذا الأصل ، فإنه ثابت في [ كتب <sup>١</sup> ] الأصول ، وإنما أردنا أن نبيّن أن الأفهام والعقول لم تجمع لاختلاف أنواعها ، لأنها قد / تجمع حيث لا تختلف وهي عند اتفاق أفهام على مفهوم واحد ، وتجيء مفردة عند اختلافها نحو : فهم زید بالحساب وفهمه بالنحو وفهمه بغير ذلك ؛ لا يقال : « عرفت أفهام زید بالصناعات » ، ولكن تقول : « عرفت فهم زید » بالإفراد مع اختلاف متعلقه ، [ واختلاف متعلقه <sup>١</sup> ] بوجب اختلافه . وإذا ثبت هذا فلم يجمع « الفهم » على « أفهام » إلا من حيث كان بمنزلة حاسة باطنة للإنسان ، فإذا أضيف إلى أناسي كثيرة جُمع ، وإذا أضيف إلى إنسان واحد لم يجمع ؛ لأنه كالحاسة الواحدة ، وإن كان في أصله مصدرأ ، [ قُرْبُ مصدر <sup>٢</sup> ] أجري مجرى الأسماء ، كقولهم : ضيف وضيوف ، وعدل وعدول ، وصيد وصيود <sup>٣</sup> .

وأما رؤية العين [ فليست <sup>٤</sup> ] الهاء فيها للتحديد ، وإنما هي لتأنيث الصفة كالكثرة\* والحمرة والصفرة ، وكان الأصل أن يكون مصدر « رأيت » : « رأياً » ، ولكنهم إنما يستعملون هذا المصدر مضافاً إلى العين ، نحو قوله تعالى : ( رأى العين <sup>٥</sup> ) ، فإذا لم يُضَف استُعْمِلَ في الرأي المعقول ، واستعملت الرؤية في المعنى الآخر للفرق .

(١) عن ب .

(٢) عن البدائع ٩٨/٢ .

(٣) في المصباح : « وسمى ما يصاد صيداً ، إما فعل بمعنى مفعول ، وإما تسمية بالمصدر . والجمع : صيود » .

(٤) سقط من ب .

(٥) في أ ، ب : « كالقدرة » . ولعل كتابة القاف كافاً من أثر عامية الأندلس ، التي كانت تنطق القاف قربية من الكاف ، حتى أصبح الحرفان يلتبس أحدهما بالآخر .

(٦) سورة آل عمران ، آية ١٣ .

وأما « الظن » فصدر لا يثنى ولا يجمع ، إلا أن تريد به الأمور المظنونة ، نحو قوله تعالى : ( وتظنون بالله الظنونا <sup>١</sup> ) ، أي : تظنون به أشياء وأموراً كاذبة . فالظنون - على هذا - مفعول مطلق ، لا عبارة عن الظن الذي هو المصدر في الأصل ، والله أعلم .

---

(١) سورة الأحزاب ، آية ١٠ .

## [ في عدم صرف سحر ]

قال : « واعلم أن سحراً إذا أردته ليوم بعينه ، لم تصرفه<sup>٢</sup> ... » إلى آخر الفصل .  
حكم « سحر » إذا كان ليوم بعينه - معرفةً كان اليوم أو نكرةً - إذا كان اليوم ظرفاً  
ولم يكن مفعولاً ولا فاعلاً - فحكم « سحر » حينئذ أن يكون ظرفاً غير مُنَوَّن لأنه معرفة  
إما بمعنى الإضافة كأنك تريد : سحرَ ذلك اليوم ، فانهذف التنوين لهذا ، كما انحذف  
في « أجمع<sup>٣</sup> » و « أكتع » حيث كان مضافاً في المعنى . فهذا وجه قد قيل .

وأحسن منه ما ذهب إليه سيبويه من أنه معرف بالألف واللام ، [ كأنك<sup>٤</sup> حين  
ذكرت يوماً قبله وجعلته ظرفاً ، ثم ذكرت « سحر » ، فكأنك أردت : السحر الذي  
من ذلك اليوم ، فاستغنيت عن « الألف واللام » بذكر اليوم .

وإنما اخترنا هذا القول عن الأول للفرق الذي بين « سحر » وبين « أجمع » ؛ فإن  
« أجمع » توكيد بمنزلة : « كله » و « نفسه » ، فهو مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد ،  
واستغنى عن إظهار الضمير بذكر المؤكد ؛ لأن « أجمع » لا يكون إلا تابِعاً له ، ولا يكون  
مخبراً عنه بحال . وليس كذلك « السحر » ؛ لأنه بمنزلة « الفرس » و « الجمل » ،  
فإن أضيفته لم يكن بدُّ من إظهار المضاف إليه ، وإنما هو معرف بالألف واللام<sup>٤</sup> [ كما

(١) في أ ، ب : « فصل » وقد استبدلت به « مسألة » لأنه قد انتقل إلى موضوع جديد غير موضوع تعدي الفعل إلى المصدر .

(٢) الجمل ٤٦ .

(٣) انظر المسألة رقم ٣٩ ، ٥٦ .

(٤) سقط من ب .

قال سيبويه . وهذا كله لَمَّا كان اليوم ظرفاً ولم يكن مفعولاً ، فلو جعلته مفعولاً وفاعلاً ، لم يكن « سحر » ظرفاً ، ولكان بدلاً مضافاً إلى ضمير اليوم ، مثال ذلك أن تقول : « كرهت / يومَ الخميس سحرَه » ، كما تقول : « أكلت السمكة رأسها » .

٩٢ أ

فإن قيل : فهلا جعلتموه بدلاً إذا كان ما قبله ظرفاً ؛ لأنه بعض اليوم ، فيكون بدل البعض من الكل ، كما كان ذلك إذا كان اليوم مفعولاً ؟

قلنا : الفرق بينهما أن البدل يعتمد عليه ويكون المبدل منه في حكم الطرح ، ويكون الفعل مخصوصاً بالبدل بعدما كان عموماً في المبدل منه . فإذا قلت : « أكلت السمكة رأسها » ، لم يتناول الأكل إلا رأسها وخرج سائرهما من أن يكون مأكولاً . وليس كذلك : « خرجت يوم الجمعة سحر » ؛ لأن الظرف مقدر بـ « في » ، وجعل « سحر » ظرفاً لا يخرج اليوم عن أن يكون ظرفاً أيضاً ، بل يبقى على حاله ؛ لأنه ليس من شرط الظرف أن يملأه ما يوضع فيه ، فالكلام معتمد عليه كما كان قبل ذكر « سحر » . نعم ، وما هو أوسع من اليوم في المعنى نحو الشهر والعام الذي فيه ذكر اليوم ، وما هو أوسع من العام كالزمان ، كل واحد من هذه ظرف للفعل الذي وقع في « سحر » . [ وتخصيصك سحر<sup>١</sup> ] بالذكر لا يخرج شيئاً من هذه أن يكون ظرفاً لذلك الفعل . فلذلك اعتمد الكلام على اليوم ، واستغنى به عن تجديد آلة التعريف . بخلاف قولك : « كرهت يوم الخميس سحره » ، أو : « السحر منه » ، لا بد من البدل من أحد هذين الأمرين .

فقد بان لك الفرق بين المسألتين ، وبانت علة ارتفاع التنوين ؛ لأنه لا يجتمع مع<sup>٢</sup> « الألف واللام » ، ولا مع معناها ، وإن كان في حكم المضاف - كما زعم بعضهم - فلذلك أيضاً يمتنع من تنوينه .

وأما الذي يمنع من تصرفه وتمكُّنه ، فإنك أردته ليوم هو ظرف ، فإن تمكن خرج [ عن<sup>٤</sup> ] أن يكون من ذلك اليوم ؛ لأن الظرفية كانت رابطة بينهما ومشعرة بأن السحر من

(١) عن ب .

(٢) في أ ، ب : « تحديد » ، بالحاء المهملة .

(٣) في ب : « معه » .

(٤) سقط من ب .

ذلك اليوم ، فإذا قلت : سير بزيد يوم الجمعة سحر<sup>١</sup> [ وجعلته مفعولاً على سعة الكلام ، لم يحز لعدم الرابط بينه وبين اليوم . فإن أردت هذا المعنى فقل : « سير بزيد يوم الجمعة سحر<sup>١</sup> » ، أو : السحر منه » ، حتى يرتبط به ؛ لأنك لا تقدر « الألف واللام » من غير أن يلفظ بهما إلا إذا كان في الكلام ما يفني عنهما ، وأما إذا كان اسماً متمكناً كسائر الأسماء ، فلا بد من تعريفه بما تعرف به الأسماء ، أو تجعله نكرة فلا يكون من ذلك اليوم .

فإن قلت : فقد أجازوا : « سير بزيد يوم الجمعة سحر » برفع « اليوم » ونصب « سحر » ، فلم لا يجوز أيضاً : « يوم الجمعة سحر » ، بنصب « اليوم » ورفع « سحر » ؟

قلنا : لأن اليوم - وإن اتسع فيه - فهو ظرف في معناه ، وهو يشتمل على « السحر » ولا يشتمل « السحر » عليه ؛ فلا يجوز إذاً أن يتعرف « السحر » تعريفاً معنوياً حتى يكون ظرفاً بمنزلة اليوم الذي هو منه ، ليكون تقدم اليوم مع كونه ظرفاً مغنياً عن آلة التعريف .

## فصل

### [ فيما لا يتمكن من الظروف ]

وأما « ضحوة » و « عشية » و « مساء » ونحو ذلك ، فإنها مفارقة لسحر من حيث كانت منونة<sup>٢</sup> وإن أردتها ليوم بعينه ، وهي موافقة له في عدم التصرف والتمكن . والفرق بينهما أن هذه أسماء فيها معنى الوصف ، لأنها مشتقة مما توصف به الأوقات التي هي ساعات اليوم ؛ فالعشي<sup>٣</sup> من العشاء . والضحوة من قولك : « فرس أضحى » و « ليلة إضحيان<sup>٤</sup> » ،

(١) عن ب .

(٢) في الكتاب ٤٨/٢ : « .. فأما ضحوة وعشية فلا يكونان إلا نكرة على كل حال ، وهما كقولك : آتيك غداً صباحاً ومساءً » . وفي ٤٩/٢ : « وأما عشية فإن بعض العرب يدع التنوين فيها كما ترك في غدوة » . هذا وانظر التسهيل ٩١ .

(٣) في التاج : « والعشي - كفنى - والعشية - كفنية - : آخر النهار . وفي الصحاح : من صلاة المغرب إلى العتمة .. وقد يراد بالعشي الليل لمكان العشاء ، وهي الظلمة » .

(٤) في اللسان : « والأضحى من الخيل : الأشهب . والأنثى ضحيان » . « وليلة ضحيان وضحيان » . وضحيان ، وإضحيان وإضحيانة - بالكسر - : مضية لا غم فيها » .

تريد البياض . والصباح من « أصبح <sup>١</sup> » ، وهو لون بين لونين . فإذا قلت : خرجت اليوم عشياً وظلاماً وضحى وبصراً - حكاة سيبويه <sup>٢</sup> - فإنما تريد : خرجت اليوم في ساعة وصفها كذا . أو : خرجت وقتاً مظلماً أو مبصراً أو مُعشياً ، أو نحو ذلك . فقد بان لك أنها أوصافٌ لنكرات ، وتلك النكرات هي أجزاء اليوم وساعاته ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : خرجت اليوم ساعةً منه ، أو : مشيت اليوم وقتاً منه - لم يكن إلا منوناً ؛ إلا أن ساعة ووقتاً غير معين ، وضحوة وعشية قد تخصصا بالصفة ، ولكنه لم يتعرف وإن كان ليوم بعينه ، لأنه غير معرف بمعنى الألف واللام كما كان سحر ؛ لأن « سحر » اسم جامد يتعرف كالأسماء ويخبر عنه <sup>٣</sup> ، وأما [ ما تضمن <sup>٤</sup> ] اسمه النعت فلا يكون كذلك ؛ [ لأن النعت لا يكون <sup>٥</sup> ] فاعلاً ولا مفعولاً ، ولا يقام مقام المنعوت إلا على شروط ذكرت في باب النعت . فإن قلت : أليست هذه الأوقات معروفة عند المخاطب من حيث كانت ليوم بعينه ، فلم لا تكون معرفة كما كان « سحر » إذا كان ليوم بعينه ؟

<sup>٦</sup> [ قلنا : إن « سحر » لم يتعرف بشيء إلا بمعنى الألف واللام ، لا من حيث كان ليوم بعينه <sup>٦</sup> ] ، فقد تُعرفُ المخاطبُ الشيء [ بصفته <sup>٧</sup> ] ، كما تعرفه بآلة التعريف ، فتقول لزيد مثلاً : « رأيت رجلاً من صفته كذا » ، وتنعتُه حتى يعلم أنه أبوه ، فيسري إليه التعريف / والاسم مع ذلك نكرة . وكذلك « ضحوة » و « عشية » ، وإنما استغني عن ذكر المنعوت بهذه الصفات لتقدم ذكر اليوم الذي هو مشتمل على الأوقات الموصوفة بهذه

(١) في اللسان : « وأصبح - من الشعر - : الذي يخالطه بياض بحمرة » .

(٢) انظر الكتاب ١١٥/١ . وفي اللسان : « ولقيته بصراً ، أي : حين تباصرت الأعيان ورأى بعضها بعضاً . وقيل : هو في أول الظلام إذا بقي من الضوء قدر ما تتباين به الأشباح ، لا يستعمل إلا ظرفاً » .

(٣) في الكتاب ١١٥/١ : « .. يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام ، يقولون : هذا السحر ، وبأعلى السحر ، وإن السحر خير لك من أول الليل » .

(٤) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق ، وهو ساقط من الأصلين . ويعني السهيلي بما تضمن اسمه اثنتي عشرة الظروف المتقدمة وهي : عشية وضحوة ونحوهما . ويريد بذلك أن يعلل لعدم تمكنها .

(٥) عن ب .

(٦) عن البدائع ١٠١/٢ .

(٧) ما بين القوسين عن البدائع ١٠١/٢ ومكانه في الأصلين « يتوصل له » .



المعاني ، كما استُغْنِيَ عن ذكر المنعوت إذا قلت : زيد قائم ، ولا شك أن المعنى : زيد رجل قائم ، ولكن ترك [ ذكر <sup>١</sup> ] الرجل لأنه « زيد » . وكذلك : جاءني زيد صالحاً ، أي : رجلاً صالحاً . ولكن زيداً هو الرجل ، فأغناك عن ذكره . وكذلك ما [ نحن بسبيله <sup>٢</sup> ] من هذه الأسماء التي هي في نفسها أوصاف لأوقات أغنى ذكر اليوم - الذي هي له - عن ذكرها لاشتغالها عليه . ولم يكن ذلك في « سحر » . ومن ثم أيضاً لم تتمكن ، فتقول : سير عليه يوم الجمعة ضحوةً وعشيةً ، لأن تمكنها يخرجها إلى حيز الأسماء ويبطل منها معنى الصفة ، فلا ترتبط حينئذ باليوم الذي أردتها / له . وتنضاف إلى هذه العلة علة أخرى قد تقدمت في فصل « سحر <sup>٣</sup> » ، وكذلك كل ما كان من الظروف نعتاً في الأصل نحو : « ذا صباح » و « ذات مرة <sup>٤</sup> » ، و « أقمت طويلاً » ، و « جلست قريباً » - لا يتمكن ولا يخرج عن الظرف <sup>٥</sup> . ويلحق بهذا الفصل « نهراً » إذا قلت : خرجت اليوم نهراً <sup>٦</sup> ، لأنه مشتق من قوله - عليه الصلاة والسلام - : « أنهر الدم بما شئت <sup>٧</sup> » ، يريد الانتشار والسعة . ومنه « النهر » من الماء ؛ لأنه بالإضافة إلى مَفْجَرِهِ بمرتلة النهار بالإضافة إلى فجره ؛ لأن النهار <sup>٨</sup> ما ينتشر ويتسع ، [ فما انفجر من الماء بمرتلة ما انتشر واتسع <sup>٩</sup> ]

(١) سقط من ب .

(٢) في أ : « لحق بسبيله » . وفي ب : « لحق بسبب له » .

(٣) يعني ما سبق أن ذكره في سحر ، وهو : « وأما الذي يمنع من تصرفه وتمكنه فإنك أردته ليوم هو ظرف ، فإن تمكن خرج عن أن يكون من ذلك اليوم ؛ لأن الظرفية كانت رابطة بينهما ومشعرة بأن السحر من ذلك اليوم » . وذلك أيضاً صادق على ضحوة وعشية ونحوهما .

(٤) في الكتاب ١١٥/١ : « ومثل ذلك : سير عليه ذات مرة ، نصب ؛ لا يجوز إلا هذا » . وانظر المقتضب ١٠٣/٣ .

(٥) في الكتاب ١١١/١ : « وما يختار فيه أن يكون ظرفاً ، ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ، تقول : « سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً ... وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يجوز الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الأسماء ، كما أنه لا يكون إلا حالاً » .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ١٧١/١ .

(٧) أخرجه أبو داود في سننه عن عدي بن حاتم ٩٢/٢ .

(٨) في أ : « النهر » .

(٩) عن البدائع ١٠١/٢ .

من فجر الضياء ، واليوم أوسع من النهار في معناه ، فصار قولك : « خرجت اليوم نهراً » ، كقولك : « خرجت اليوم ظهراً وعشياً » ، معنى الاشتقاق فيها كلها بين ، فجرت مجرى الأوصاف النكرات في تنوينها وعدم تمكنها .

## فصل

### [ في الظروف الأعلام ]

وأما « غُدوة » و « بُكرة » فهما اسمان علمان ، وعدم التنوين فيهما للتعريف والتأنيث <sup>١</sup> ، والذي أخرجهما من باب « ضحوة » و « عشية » - وإن كان فيهما معنى الغدو والبكور - كما كان في أخواتهما معنى <sup>٢</sup> الفعل - أنهما قد بُنِيَا بناءً لا تكون عليه المصادر ولا النعوت ، وَغُيِّرَتَا للعلمية كما غير « عُمارة » <sup>٣</sup> و « عُمَر » وأشباههما ، وكما غُيِّرَ « الدُّبْرَان » <sup>٤</sup> وفيه معنى الدبور ، إيداناً بالعلمية وتحقيقاً لمعناها ؛ ألا ترى أن « ضحوة » على وزن « صعبة » من النعوت ، وعلى وزن « ضربة » من المصادر ، والمصادر يُنَعَتُ بها . و « ضُحى »

(١) في الكتاب ٤٧/٢-٤٨ : « وزعم يونس ، عن أبي عمرو - وهو قوله أيضاً ، وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام الأول ، أو : يوماً من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة - وأنت تريد المعرفة - لم تنون . وكذلك إذا لم تذكر « العام الأول » ، ولم تذكر إلا المعرفة ، ولم تقل : « يوماً من الأيام » ، كأنك قلت : هذا الحين في جميع هذه الأشياء .

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيتك اليوم غدوة وبكرة ، يجعلهما بمنزلة ضحوة . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيتك بكرة ، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده . ومثل ذلك قول الله عز وجل : ( ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيّاً ) . هذا قول الخليل .  
انظر أيضاً المقتضب ٣٥٤/٤ .

(٢) في أ : « معاني » .

(٣) قال السهيلي في أماليه ٣٤-٣٥ : « وأما علمهم إياه عن الصفة ، فلأنهم أرادوا تحقيق العلمية وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض وزافر بحمله ، فإذا أردت أن يجعله اسماً يدعى به ، لا يشاركه فيه غيره ، غيرته عن بناء فاعل أو فعليل إلى بناء غير موجود في الصفة ذلك نحو : فَعَلَّ . وليس العدل مقصوراً على صيغة « فَعَلَّ » عند السهيلي ، فهو يقول : « إنما عدلوا عن لفظ الصيغة إلى لفظ غير مستعمل في الوصف ، نحو : عمر وعمران وعمارة ، فلا تحسبن أنه مخصوص بفَعَلَّ » .

(٤) انظر المسألة رقم ٣ .

على وزن « هُدَى » وعلى وزن « حُطِمَ » من النعوت . وكذلك سائر [ تلك <sup>٢</sup> ] الأسماء .  
و « غدوة » و « بكرة » بخلاف ذلك [ قد غُيِّرَتَا <sup>٣</sup> ] من لفظ الغدو والبكور تغييراً بيناً ،  
ففارقتا الفصل المتقدم .

فإن قيل : فلعل امتناع التثوين منهما بمثابة امتناعه في « سحر » إذا أردته ليوم بعينه ؟  
قلنا : كلامُ العرب يدل على خلاف ذلك ؛ لأنهم لا يكادون يقولون : « خرجت  
اليوم في الغدوة » ، ولا : « الغدوة خيرٌ من أول الليل <sup>٤</sup> » ، كما يقال : « السحر خير من  
أول الليل <sup>٥</sup> » . فالسحر كسائر الأجناس في تنكيره وتعريفه ، و [ غدوة <sup>٦</sup> ] و « بكرة »  
من اليوم بمنزلة « رَجَب » و « صَفَر » من العام . فقد تبين مخالفتها لسحر وضحوة  
وأخواتها <sup>٦</sup> ، وأنها بمنزلة الشهور الأعلام وأسماء الأيام الأعلام ، نحو السبت والجمعة .  
وإذا ثبت هذا فهما اسمان متمكانان يجوز إقامتهما مقام الفاعل إذا قلت : « سير يزيد  
يومَ الجمعة غدوة <sup>٧</sup> » ، ولا يُحتاج إلى إضافة ولا إلى لام التعريف . وتقول أيضاً : « سير  
يزيد يومَ الجمعة غدوة » ، على الظرف فيهما جميعاً ، لأنها بعض اليوم ، كما تقول :  
سرت العامَ رجياً كله <sup>٨</sup> . / وتقول أيضاً : « سير يزيد يومَ الجمعة غدوة » [ برفعهما <sup>٩</sup> ] ،  
كأنها بدل من اليوم ، ولا يُحتاج أيضاً إلى الضمير كما يحتاج في بدل البعض من الكل ،

ب ١٢٧

(١) في الأساس : « وراع حطم وحطمة ، كأنه يحطم المال لعنفه في السوق ، قال :  
قد لفها الليل بسواق حطم .

(٢) عن ب .

(٣) سقط من ب .

(٤) قرأ ابن عامر والسلمي : ( يدعون ربهم بالغدوة والعشى ) . وقد ضعف أبو عبيد هذه القراءة . انظر رد  
الأستاذ عضية في المقتضب ٣٥٤/٤ .

(٥) في الكتاب ١١٥/١ : « وإن السحر خير لك من أول الليل » .

(٦) في أ ، ب : « وأخواتها » .

(٧) في الكتاب ١١٤/١ : « وتقول : صيد عليه يوم الجمعة غدوة يا فتى . وإن شئت جعلتها جميعاً ظرفاً ؛  
لأنك كأنك قلت : السير في يوم الجمعة في هذه الساعة » . وانظر المقتضب ٣٥١/٤ .

(٨) عن البدائع ١٠٣/٢ .

لأنها ظرف في المعنى<sup>١</sup> . ولو قلت : « كُرِهَ يومُ الخميس غدوةً » - على البدل - لم يكن بد من إضافة « غدوة » إلى ضمير المبدل منه ، لأنَّ اليوم ليس بظرف ، فيكون<sup>٢</sup> كقولك : « كرهت يوم الخميس سحره » ، إذا أردتَ البدل ؛ لأنَّ المكروه هو السحر دون سائر اليوم ، وإنما يستغنى عن ضمير يعود على اليوم إذا تركته ظرفاً على حاله ؛ لأنَّ بعض اليوم إذا كان ظرفاً لفعل ، كان جميع اليوم ظرفاً لذلك الفعل ، وقد تقدم هذا .

واعلم أنه ما كان من الظروف له عَلمٌ ، فإنَّ الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه ، وكان الظرف مفعولاً على سَعَةِ الكلام ؛ فإذا قلتَ : « سرتَ غدوةً » فالسير واقعٌ في الوقت كُلِّه . وكذلك : « سرتَ السبتَ والجمعة » و « سرتَ المحرمَ وصفر » . وكل هذا مفعول على سَعَةِ الكلام لا ظرف للفعل ؛ لأنَّ هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها زمان ، إنما هي عبارة عن معانٍ آخر ، فإنَّ أردتَ أن تجعل شيئاً منها ظرفاً ، ذكرت لفظ الزمان وأضفته إليها ، كقولك : سرتُ يومَ السبتِ و « شهرَ المحرم » . فالسير واقع في الشهر ولا يتناول جميعه إلا بدليل ، والشهر ظرف ، وكذلك اليوم .

قال سيبويه : « ومما لا يكون الفعل إلا واقعاً به كله « سرتَ المحرمَ وصفر »<sup>٣</sup> . هذا معنى كلامه . وإذا ثبت هذا فرجب ورمضان وأشباههما أسماء أعلام إذا أردتهما لعام بعينه ، أو كان في كلامك ما يدل على عام تضيفهما إليه . فإن لم يكن ذلك صار الاسم نكرة ؛ تقول : « صُمتَ رمضانَ ورمضاناً آخر » ، و « صمتَ الجمعةَ وجمعةً أخرى » ؛ إنما أردتَ جمعة أسبوعك ورمضان عامك . وإذا كان نكرة لم يكن إلا شهراً

(١) في الكتاب ١١٤/١ . « وتقول : سير عليه يوم الجمعة غدوة ، تجعل غدوة بدلاً من اليوم ، كما تقول : ضُربَ القومُ بمُضْمٍ .. » .

(٢) في ب : « فيصير » .

(٣) في الكتاب ١١٠/١ . « ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله : سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد . وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ » .

ثم قال في ١١١/١ : « ومما جرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار - المحرم وصفر وجمادي وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة ؛ لأنهم جعلوها جملة واحدة لعدة أيام . كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوماً . ولو قلت : شهر رمضان ، أو : شهر ذي القعدة - لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ، ولصار جواب متى »

واحداً ، كما تكون النكرة في قولك : « ضربت رجلاً » ، إنما تريد واحداً . [ ١ ] وأما إذا كان معرفة [ مقترنة بما ٢ ] يدل على التماضي وتوالي الأعوام ، لم يكن حينئذ واحداً [ ٣ ] ، كقولك : « المؤمن يصوم رمضان » . فهو معرفة لأنك لا تريده لعام بعينه ، إذ المعنى : يصوم رمضان من كل عام على التماضي ، وذكر الإيمان قرينة تدل على المراد ، ولو لم يكن في الكلام ما يدل على هذا لم يكن محمله إلا على العام الذي أنت فيه أو عام تقدم له ذكر .

١٩٤ وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه : ( شهر رمضان / الذي أنزل فيه القرآن ٤ ) . وقال صلى الله عليه وسلم : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً ٥ » . وقال : « إذا دخل رمضان ٥ ... » الحديث ، وترك لفظ « الشهر » . ومحال أن يكون فعل ٦ ذلك إيجازاً واختصاراً ، لأن القرآن أبلغ إيجازاً وأبين إعجازاً ، ومحال أيضاً أن يدع - عليه السلام - لفظ القرآن مع تحريره لألفاظه ، وما عليم من عاداته من الاقتداء به ، فيدع ذلك لغير حكمة ، بل لفائدة جسيمة ومعان شريفة اقتضت الفرق بين الموضعين . وقد ارتبك الناس في هذا الباب ، فكرهت طائفة منهم أن يقولوا : « رمضان » ولا [ يقولوا ١ ] : « شهر رمضان » . واستهوى ذلك الكتاب . واعتل بعضهم في ذلك برواية منحوالة إلى ابن عباس - رضي الله عنه - أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، ولذلك أضيف إليه الشهر . وبعضهم يقول : إن رمضان من الرضاء ، وهو الحر ، وتعلق الكراهية بذلك . وبعضهم يقول : إنما [ هذا ٢ ] استحباب واقتداء بلفظ القرآن .

(١) عن ب .

(٢) مكانه في ب : « يكون ما » . ومثله كذلك في البدائع ١٠٣/١ . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ٣٣/٣ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ٣٢/٣ ، ونصه : « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة » . وفي رواية

ثانية ٣٣/٣ : « إذا دخل شهر رمضان .. » .

(٦) في أ : « أن يفعل ذلك » .

وقد اعتنى بهذه المسألة « أبو عبد الرحمن النسوي <sup>١</sup> » ، لعلمه وحذقه / فقال في مُصنّفه : « باب جواز أن يقال : دخلَ رمضان ، أو : صُمتُ رمضان <sup>٢</sup> » . وكذلك فَعَلَ « البخاري <sup>٣</sup> » وأورد الحديث المتقدم .

وإذا أردت معرفة الحكمة والتحقيق في هذه النكتة ، فقد تقدّم أن الفعل إذا وقع على هذه الأسماء الأعلام فإنه يتناولُ جميعها ولا يكون ظرفاً مقدراً بفي حتى يذكر لفظ الشهر أو اليوم الذي أصله أن يكون ظرفاً . وأما الاسم العلم فلا أصل له في الظرفية . وإذا ثبت هذا فقولُه سبحانه : ( شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ) في ذكر الشهر فائدتان . وربما كانت أكثر من ذلك :

الأولى : أنه لو قال : « رمضان الذي أنزل فيه القرآن » ، لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه ، كما تقدم من قول « سيويه » . وهذا خلاف المعنى ؛ لأن الإنزال كان في ليلة واحدة منه ، في ساعة منها ، فكيف يتناول جميع الشهر ؟ فكان ذكر الشهر - الذي هو غير علم - موافقاً للمعنى ، كما تقول : « سرت في شهر كذا » ، فلا يكون السير متناولاً لجميع الشهر .

والفائدة الأخرى : أنه لو قال : « رمضان الذي أنزل فيه القرآن » ، لكان حكم المدح والتعظيم مقصوراً على شهر واحد بعينه ؛ إذ قد تقدّم أن هذا الاسم وما هو مثله . إذا لم تقترن به قرينة تدل على توالي الأعوام التي هو فيها ، لم يكن محمله إلا العام الذي

(١) هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي النسائي ، الحافظ ، صاحب السنة والمصنفات . كان إمام أهل عصره في الحديث . وكان رئيساً نبيل القدر مجتهداً في العبادة . توفي بمكة في صفر أو شعبان سنة ٣٠٣ هـ عن ٨٨ سنة . والنسائي : نسبة إلى « نساء » بلدة مشهورة بخراسان . وقد يقال في نسبه : نسوي . انظر الوفيات ٥٩/١ . والعبر للذهبي ١٢٣/٢ - ١٢٤ .

(٢) قال النسائي في سننه ٣٠٠/١ : « الرخصة في أن يقال لشهر رمضان : رمضان » . وذكر حديثين بعده .

(٣) قال البخاري في كتاب الصوم ٣٢/٣ : « باب : هل يقال : رمضان أو شهر رمضان ، ومن رأى كله واسعاً » .

(٤) في ب : « الذي هو .. » .

أنت فيه ، أو العام المذكور قبله . فكان ذكر الشهر - الذي هو الهلال في الحقيقة ، قال الشاعر <sup>١</sup> :

والشهرُ مثلُ قَلَامَةِ الظُّفْرِ

يريد الهلال - فكان ذكره مضافاً إلى « رمضان » مقتضياً لتعليق الحكم الذي هو التعظيم بالهلال والشهر المسمى بهذا الاسم ، متى كان ، وفي أيّ عام كان . مع أن « رمضان » وما كان مثله ، لا يكون معرفة في [ مثل <sup>٢</sup> ] هذا الموطن ، لأنه لم يرد لعام بعينه ؛ ألا ترى أن الآية في سورة البقرة ، وهي [ من <sup>٣</sup> ] آخر ما نزل ، [ وقد كان القرآن أنزل <sup>٣</sup> ] قبل ذلك بسنين . ولو قلت : « رمضان حج فيه زيد » ، [ تريد <sup>٣</sup> ] فيما سَلَفَ ، لقليل لك : « أيّ رمضان كان ؟ » . ولزمك أن تقول : « حج في رمضان من الرمضانات » ، حتى تريد عاماً بعينه ، كما سبق .

وفائدة أخرى في ذكر « الشهر » ، وهو التبيين في الأيام المعدودات <sup>٤</sup> ؛ لأن الأيام [ تبين بالأيام <sup>٣</sup> ] وبالشهر ونحوه ، ولا تبين بلفظ « رمضان » ؛ لأنه لفظ مأخوذ من مادةٍ أخرى ؛ وهو أيضاً عَلِمَ فلا ينبغي أن تُبين به الأيام المعدودات ، حتى يذكر الشهر الذي هو في معناها ثم تضاف إليه .

وأما قوله - صلى الله عليه وسلم - : « من صام رمضان » ، ففي حذف الشهر وترك ذكره فائدة [ أيضاً <sup>٣</sup> ] ، وهو تناول الصيام لجميع الشهر ، فلو قال : « من صام شهر رمضان » ، لصار ظرفاً مُقَدَّراً بفي ولم يتناول الصيام جميعه . فرمضان في هذا الحديث

---

(١) في التاج : « والشهر مثل قلامة الظفر » . وفي الحديث : صوموا الشهر وسره . قال ابن الأثير : الشهر الهلال ، سمي به لشهرته وظهوره . أراد : صوموا أول الشهر وآخره . وقيل : سره وسطه . انظر أيضاً النهاية لابن الأثير ٥١٥/٢ .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) وذلك في قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَقْوَى . أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ ) . البقرة آية ١٨٣-١٨٤ .

مفعولٌ على السَّعة ، مثل قوله تعالى : ( قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا <sup>١</sup> ) ؛ لأنه لو كان ظرفاً لم يحتاج إلى قوله : ( إِلَّا قَلِيلًا ) .

فإن قيل : فينبغي أن يكون قوله : ( من صام رمضان ) مقصوراً على العام الذي هو فيه ؛ لما تقدّم من قولكم : إنه إنما يكون معرفة علماً إذا أردته لعامك أو لعام بعينه ؟

قلنا : قوله : « من صام رمضان » على العموم ، خطاب لكل قرن ولأهل كل عام ، فصار بمنزلة قولك : « من صام كل عام رمضان غفر له » ، كما تقول : « إن جئتني كل يوم سحراً أعطيتك » ، فقد اقترنت به قرينة تدل على التماضي وتنوب / مناب ذكر [ كل <sup>٢</sup> ] عام . وقد اتضح الفرق بين الحديث والآية . فإذا فهِّمْتَ فرق ما بينهما / بعد تأمل هذه الفصول وتدبرها ، ثم لم تعدلْ عندك هذه الفائدة جميع الدنيا [ بأسرها <sup>٣</sup> ] ، فما قدرتها حقَّ قدرها ، والله المستعان على واجب شكرها .

ب  
٩٥ أ

(١) سورة المزمل ، آية ٢ .

(٢) عن ب .

(٣) سقط من ب .



## تشتمل على فصول من الباب

[ ما الذي يدل عليه الفعل ؟ ]

الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه ، كالمصدر والفاعل والمفعول به <sup>١</sup> ، أو فيما كان صفةً لواحد من هذه نحو : « سرت سريعاً » ، و « جاء زيد ضاحكاً » ؛ لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى . وكذلك النعت والتوكيد والبدل ، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى ، فلم يعمل الفعل إلا فيما دلّ عليه لفظه ؛ لأنك إذا قلت : « ضَرَبَ » اقتضى هذا اللفظ : « ضَرَباً » و « ضارباً » و « مضروباً » . وأقوى دلالاته على المصدر ، لأنه هو الفعل في المعنى ، ولا فائدة في ذكره مع الفعل إلا أن تريد التوكيد أو تبين النوع منه ، وإلا فلفظ الفعل مُغْنٍ عنه . ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالاته على المفعول به من وجهين :

أحدهما : أنه يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه ، نحو : فَعَلَ زيد ، وَعَمِلَ زيد . [ وأما الخصوص <sup>٢</sup> ] فنحو : ضرب زيد عمراً . [ ولا تقول : فعل زيد عمراً ، إلا أن يكون الفاعل هو الباري سبحانه <sup>٣</sup> ] .

والوجه الآخر : أن الفعل هو حركة الفاعل ، والحركة لا تقوم بنفسها ، وإنما هي متصلة بمحلها ، فوجب أن يكون الفعل متصلاً بفاعله لا بمفعوله . ومن ثم قالوا : [ <sup>٢</sup> ضربت ففعلوا <sup>٤</sup> ضمير الفاعل كبعض حروف الفعل . ومن ثم قالوا <sup>٣</sup> ] : ضَرَبُ زيد لعمرو ،

(١) انظر المسألة رقم ٤٢ .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) في الأصل : « ففعلوه » .

وَضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا . فَأُضَافُوهُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِاللَّامِ تَارَةً وَبِغَيْرِ اللَّامِ أُخْرَى . وَلَمْ يُضَيَّفُوهُ إِلَى الْفَاعِلِ بِاللَّامِ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ اللَّامَ تُؤْذَنُ بِالْإِنْفِصَالِ ، وَلَا يَصِحُّ إِنْفِصَالُ الْفِعْلِ عَنِ الْفَاعِلِ لَفْظًا ، كَمَا لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ مَعْنَى .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ مَعْنَى ، [ وَلَا ١ ] [ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعْنَى ٢ ] ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « ضَرَبَ » ، لَمْ يَدُلَّ عَلَى « زَيْدٍ » بَعِيْنَهُ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى « ضَارِبٍ » . [ وَكَذَلِكَ « الْمَضْرُوبُ » ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْمَلَ حَتَّى تَقُولَ : « ضَرَبَ ضَارِبٌ ٣ » مَضْرُوبًا ، بِهَذَا اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ « زَيْدٍ » لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْفِعْلِ [ وَلَا يَقْتَضِيهِ ٣ ] ؟

قُلْنَا : الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتَ ، وَلَكِنْ لَا فَائِدَةَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي الضَّارِبِ الْمَطْلُوقِ ، وَلَا فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ قَدْ تَضَمَّنَهُمَا ، فَوَضَعَ الْأَسْمَ الْمَعِيْنَ مَكَانَ الْأَسْمِ الْمَطْلُوقِ تَبْيِيْنًا لَهُ ، فَعَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ ، لِأَنَّهُ هُوَ [ هُوَ ٣ ] فِي الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ بِغَيْرِهِ .

وَإِذَا ثَبَتَ مَا قُلْنَاهُ ، فَاعْدَا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ إِلَّا بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ ، نَحْوُ : « الْمَفْعُولُ مَعَهُ » وَ « الظَّرْفُ » مِنَ الْمَكَانِ ، نَحْوُ : « قَمْتُ فِي الدَّارِ » ، لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ . وَأَمَّا « الظَّرْفُ » مِنَ الزَّمَانِ فَكَذَلِكَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ وَلَا بِبَنِيْتِهِ وَإِنَّمَا يَدُلُّ بِبَنِيْتِهِ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْحَدَثِ ٤ ، وَبِلَفْظِهِ عَلَى الْحَدَثِ نَفْسِهِ . وَهَكَذَا قَالَ سَيِّبِيْهِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ٥ ، وَإِنْ تَسَامَحَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ٦ . وَأَمَّا الزَّمَانُ فَهُوَ حَرَكَةٌ

(١) عَنِ الْبَدَائِعِ ١٠٦/٢ .

(٢) سَقَطَ مِنْ ب .

(٣) عَنِ ب .

(٤) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ١٠ .

(٥) يَعْنِي قَوْلَهُ فِي الْكِتَابِ ٢/١ : « وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمْثَلَةٌ أَخَذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ وَبَنِيَتْ لَمَّا مَضَى وَلَمَّا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ ، وَمَا هُوَ كَائِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ » .

(٦) قَالَ سَيِّبِيْهِ فِي ١٥/١ : « وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ نَحْوُ قَوْلِكَ « ذَهَبَ » ؛ لِأَنَّهُ بَنِيَ لَمَّا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ يَمْضِ . فَإِذَا قَالَ : ذَهَبَ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ . وَإِذَا قَالَ : سَيَذْهَبُ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ . فَفِيهِ بَيَانٌ مَا مَضَى وَمَا لَمْ يَمْضِ مِنْهُ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ اسْتِدْلَالًا عَلَى وَقُوعِ الْحَدَثِ » .

الفعل فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة ، إلا أنهم قالوا : « فعلت اليوم » ؛ لأن اليوم ونحوه أسماء وضعت للزمان ليؤرخ بها الفعل الواقع فيها ، فإذا سمعها المخاطب علم المراد [ بها <sup>١</sup> ] ، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار . فإن أضمرتها لم يكف لفظ الإضمار ، [ ولا أغنى عن الحرف لأن لفظ الإضمار <sup>٢</sup> ] يصلح للزمان ولغيره فقلت : « يوم الجمعة / خرجت فيه » . وقد تقول : « خرجت في يوم الجمعة » ؛ لأنها وإن كانت أسماء موضوعة للتأريخ - فقد يخبر عنها فتقول : « ذهب اليوم » ، كما يخبر عن المكان ؛ إلا أن الإخبار عن المكان المحدود أكثر وأقوى ؛ لأن الأمكنة أشخاص كزيد وعمرو ، وظروف الزمان بخلاف ذلك ؛ فمن ثم قالوا : « سرت اليوم » و « سرت في اليوم » ، ولم يقولوا : « جلست الدار » ، بغير حرف الوعاء .

### فصل

#### [ في تعدي الفعل إلى الظرف ]

فإن كان الظرف مشتقاً من فعل ، تعدى الفعل إليه بنفسه ؛ لأنه في معنى الصفة [ التي <sup>٣</sup> ] لا تتمكن ولا يخبر عنها ، وذلك نحو « قبل » و « بعد » و « قريباً » منك ؛ لأن في « قبل » معنى المقابلة ، وهو من لفظ « قبل » . و « بعد » من لفظ « بعد » ، وهذا المعنى هو من صفة المصدر ؛ لأنك إذا قلت : « جلست قبل جلوس زيد » ، فما في « قبل » من معنى المقابلة فهو من صفة جلوسك . ولم يمتنع الإخبار عن « قبل » و « بعد » من حيث كان غير محدود ؛ لأن الزمان والدهر [ قد <sup>٤</sup> ] يخبر عنهما ، وهما غير محدودين ؛

= وكذلك قال في ١٦/١ : « وإنما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بني لما مضى منه ، وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر ، وهو الحدث » .

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن البدائع ١٠٨/٢ .

(٤) في المصباح : « وقبل العام والشهر قبولاً - من باب قعد - فهو قابل : خلاف دبر ، وأقبل بالألف أيضاً » .

(٥) في أ ، ب : « فهو في صفة » .

تقول <sup>١</sup> : « قمتُ في الدهر مرةً » . وإنما امتنع « قمتُ في قبلك » للعلة التي ذكرناها <sup>٢</sup> .  
ومن هذا النحو ما تقدم في فصل « غدوة » و « عشية » ، من امتناع تلك الأسماء من  
التمكين لما فيها من معنى الوصف ، [ وما فيها من معنى الوصف <sup>٣</sup> ] راجع إلى الاسم الذي  
هو الفاعل ، نحو : « خرجت بصراً وظلاماً » ، أي : مبصراً ومظلماً ، وكذلك « عشياً »  
و « ضُحىً » . وإن كنا قد قدمنا أن هذه المعاني أوصاف للأوقات فليس بمناقض لما قلناه  
آنفاً ؛ لأن هذه الأوقات قد توصف بهذه المعاني مجازاً ، وأما في الحقيقة فالأوقات هي  
الفلك ، والحركة لا توصف بصفة معنوية ، لأن العَرَض لا يكون حاملاً للوصف .

ومن هذا الفصل : « خرجت ذات يوم » [ و <sup>٤</sup> ] « ذات مرة » ؛ لأن « ذات »  
في أصل وضعها وصفٌ للخُرْجة ونحوها ، كأنك قلت : « خرجت [ خُرْجَةً <sup>٥</sup> ] ذات  
يوم » ، أي : لم تكن إلا في يوم واحد ، فن ثم لم يجز فيها إلا النصب ، ولم يجز دخول  
الجار عليها . وكذلك : « ذا صباح » و « ذا مساء » في غير لغة خثعم <sup>٥</sup> .

(١) يبدو أنه قد وقع سقط هنا ، لأن المثال الذي سيذكره لم يقع فيه إخبار عن الدهر .

(٢) وهي أن « قبل » و « بعد » في معنى الصفة التي لا تتمكن ولا يخبر عنها .

(٣) عن ب .

(٤) سقط من ب .

(٥) في الكتاب ١١٥/١ - ١١٦ : « وذو صباح بمنزلة ذات مرة » ، تقول : سير عليه ذا صباح . أئحبرنا بذلك  
يونس عن العرب . إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقةً لذات مرة وذات ليلة ، وأما الجيدة العربية فأن يكون  
بمنزلتها . وقال رجل من خثعم :

عزمت إلى إقامة ذي صباح      لشيء ما يسود من يسود

فهو على هذا يجوز فيه الرفع .

ويقول السهيلي في الروض ٢٢٠/١ - ٢٢١ : « وقول الخثعمي - واسمه أنس بن مدرك - :

عزمت على إقامة ذي صباح

ليس هو عندي من هذا الباب ، وإن كان سيبويه قد جعلها لغة لخثعم ، ولكنه على معنى إقامة يوم ،  
وكل يوم هو ذو صباح ، كما تقول : ما كلني ذو شفة ، أي : متكلم . وما مررت بذئ نفس ، فلا  
يكون من باب « ذات مرة » الذي لا يتمكن في الكلام .

وبعد ذلك يشكك السهيلي في هذه اللغة التي نسبها سيبويه إلى خثعم ، ثم يقول : « وما أظن خثعم ولا أحداً =

فإن قيل : فلم أعربها النحويون ظرفاً إذا كانت في الأصل مصدرًا ؟  
قلنا : لأنك إذا قلت : « ذات يوم » ، عَلم أنك تريد يوماً واحداً ، وقد اختُرِلَ  
المصدرُ ولم يبق إلا لفظُ اليوم مع الذات ، فمن ثمَّ أعربوه ظرفاً ، وسرُّه في اللغة ما تقدم .

أما « مرّة » فإن أردتَ بها فعلةً واحدة / من مرور الزمان ، فهي ظرف زمان ، وإن  
أردتَ بها فعلة واحدة من المصدر مثل قولك : « لقيته [ مرة . أي : لقيته ' ] لقيه » ،  
فهي مصدر ، وعَبَّرتَ عنها بالمرّة ، لأنك لما قطعت اللقاء ولم تصله بالدوام صار بمنزلة  
شيءٍ مررتَ به ولم تُقِمْ عنده . فإذا جعلتَ المرّة ظرفاً فاللفظُ حقيقة ، لأنها من مرور  
الزمان ، وإن جعلتها مصدرًا فاللفظ مجاز ، إلا أن تقول : « مررتُ مرّةً » ، فيكون  
حينئذ حقيقة .

## فصل

### [ آخر في تعدي الفعل إلى الظرف ]

ومن هذا القبيل <sup>٢</sup> : جلستُ خلفك وأمامك . وكذلك : فوقُ وتحت وإزاء وتلقاء  
وحذاء . وكذلك : قربك وعندك ؛ لأن عندك في معنى القُرب ، وهي أيضاً من لفظ  
« العند <sup>٣</sup> » ؛ قال الراجز :

= من العرب يميز التمكن في نحو هذا وإخراجه عن النصب .

هذا ويبعد أن يكون الشاعر قد عني ما رآه السهيلي ، فراده - كما نقله صاحب خزانة الأدب - البقاء إلى  
الصباح ، وليس إلى اليوم كله ، وهو فهم صاحب الكتاب ، وعليه فليست « ذى » بمعنى صاحب ، وإنما  
هي الصباح ذاته ، وقد صرفها الشاعر فأضاف إليها . ثم إن الاستعمال العربي لا ينصره ، فلم نسمعهم  
يكنون عن اليوم بلدي صباح ، ولم يستعملوه بهذا المعنى في أثر متقول عنهم .

(١) عن ب .

(٢) أي : الظروف المشتقة من الأفعال ، والتي يتعدى الفعل إليها بنفسه .

(٣) في اللسان : « والعند : الاعتراض .. وقوله :

يا قوم ، مالي أحب عنجده وكل إنسان يحب ولده

حب الجباري ويزف عنده

ويروى : يدق . أي : معارضة الولد . قال الأزهري : يعارضه شفقة عليه . وقيل : العند هنا : الجانب .

قال ثعلب : هو الاعتراض ، قال : يعلمه الطيران ، كما يعلم العصفور ولده .

وكلُّ شيءٍ قد يحبُّ ولده حتى الحُبَّارى فتطير عنده

ب ١٢١ أي : إلى جنبه . وهذه الألفاظ كلها ليس يخفى بأدنى نظر أنها مأخوذة من لفظ الفعل . فخلف من « خَلَفْتُ » ، و « قُدَّام » من « تقدمت » / ، و « فوق » من « فُتْتُ » ، و « أمام » من « أَمَمْتُ » ، أي : قصدت . وكذلك سائرهما ، إلا أنهم لم يستعملوا فعلاً من « تحت » ، ولكنها مصدر في الأصل أُمِيتَ فعله .

وإذا كان الأمر فيها [ كلها كذلك ، فقد صارت كقبل وبعد في الزمان ، وكعشي وقريب ، وصار فيها <sup>١</sup> ] كلها معنى الوصف . فلذلك عَمِلَ الفعلُ فيها بنفسه ، كما يعمل فيما هو وصفٌ للمصدر أو وصفٌ للفاعل أو المفعول به ؛ لأن الوصف هو الموصوف في المعنى ، فلا يعمل الفعل إلا في هذه الثلاثة أو ما هو في معناها ؛ لأنه لا يدلّ بلفظه <sup>٢</sup> إلا عليها كما تقدم . فقد بان لك أنه لم يمتنع الإخبار عنها ولا دخول الجار عليها من جهة الإيهام ، كما قالوه <sup>٣</sup> ، لأنه لا فرق بينها وبين غير المبهم في انقطاع دلالة الفعل عنها ؛ إذ لا يدلّ الفعل بلفظه على مبهمها ولا على محدودها ولا على حركة فلك ، وإنما يدلّ بلفظه على مصدره وفاعله إذا كان الفاعل مطلقاً ، وعلى المفعول به كذلك .

فإن قيل : فأين لفظ الفعل في « ميل » و « فرسخ » ؟ وأي معنى للوصف فيه والفعل قد تعدّى إليه بغير حرفٍ ، وعَمِلَ فيه بلا واسطة ؟

قلنا : المراد بالميل والفرسخ تبين مقدار المشي لا تبين مقدار الأرض ، فصار الميل عبارة عن عدة خطأ ، فكأنك قلت : « سرتُ خطأً عدتها كيت وكيت » ، فلم يتعدّ الفعل في الحقيقة إلا إلى المصدر المقدّر بعدد معلوم ، كقولك : « ضربت ألف ضربة » و « مشيت ألف خطوة » ؛ ألا ترى أن « الميل » عندهم ثلاثة آلاف وخمسمائة ، والفرسخ

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب ، والبدائع ١٠٩/٢ : « لأنها لا تدل بلفظها إلا عليها » .

(٣) انظر الكتاب ٤٤/٢ ، والمقتضب ٣٤٦/٤ .

(٤) في أ ، ب ، والبدائع ١٠٩/٢ : « بينهما » .

أضعاف ذلك ثلاث مرات <sup>١</sup> . فلم ينكسر ما أصلناه من أن الفعل لا يتعدى إلا [ إلى <sup>٢</sup> ] ما ذكرناه . وإنما سمّوا هذا المقدار من الخطا والأذرع ميلاً لأنهم [ كانوا <sup>٣</sup> ] [ ينصبون <sup>٤</sup> ] في رأس ثلث كل فرسخ [ نصباً <sup>٥</sup> ] كهيئة الميل الذي يكتحل [ به <sup>٤</sup> ] ، إلا أنه كبير ، ثم يكتبون في رأسه عدد ما مشوه ومقدار ما تخطوه ؛ ذكر قاسم بن ثابت \* [ أن هشام <sup>٦</sup> ] ابن عبد الملك <sup>٦</sup> مرّ في بعض أسفاره بميل ، فأمر أعرابياً أن ينظر في الميل كم مكتوباً فيه ؟ وكان الأعرابي أمياً ، فنظر فيه ، ثم رجع إليه فقال : « فيه مِخْجَنٌ ، وحَلَقَةٌ ، وثلاثة كأطباء الكلبة ، وهامة كهامة القَطَا <sup>٧</sup> » . فضحك هشام وقال : معناه خمسة أميال .

فقد وضح لك أن الأميال مقادير المشي ، والمشي مصدر ، فن ثم عمل فيه الفعل ، ومن ثم عمل في المكان نحو : « جلست مكان زيد » لأنه مفعّل من الكون ، فهو في أصل وضعه مصدر عبّر به عن الموضع . والموضع أيضاً من لفظ الوضع ، فلا يعمل الفعل في شيء من هذا القبيل بحرف <sup>٨</sup> .

(١) في اللسان : « الميل من الأرض : قدر منتهى البصر ... وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال ، لأنها بنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل » . وهناك آراء في تحديد الميل ، وفي تاج العروس : « والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة ، وهي ذراع ونصف ، فيكون ستة آلاف ذراع . والفرسخ ثلاثة أميال » .

(٢) عن ب .

(٣) عن البدائع ١١٠/٢ .

(٤) سقط من ب .

(٥) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم ، من أعلام الحديث واللغة . ويقال : إنه أول من أدخل إلى الأندلس كتاب العين ، وكان متقدماً في النحو والغريب والشعر ، ألف « الدلائل » في شرح الحديث ، ومات قبل إكماله ، فأكماله أبوه . توفي سنة ٣٠٢ هـ .

انظر الإنباه ٢٦٢/١ ، وبغية الوعاة ٢٥٢/٢ والأعلام ٧/٦ .

(٦) هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي . كانت خلافته عشرين سنة إلا ستة أشهر . وكان ذا رأي وحزم وحلم . ولد سنة ٧١ ، وتوفي في ربيع الآخر سنة ١٢٥ هـ . انظر العبر ١٦٠/١ .

(٧) في اللسان : « المحجن : العصا المعوجة . والطبي والطبي : حلقات الضرع . والهامة : الرأس . والقطاه : طائر » .

(٨) في أ ، ب ، والبدائع ١١٠/٢ : « فلا يعمل الفعل في شيء من هذا القبيل بغير حرف » . ولا يستقيم المعنى عليه .

والذي قلناه في مكان أنه من الكون هو قول الخليل في كتاب « العين » ، إلا أنهم شبهوا « الميم » بالحرف الأصلي للزومها ، فقالوا في الجمع « أمكنة » ، حتى كأنه على وزن في « فَعَال » ، وقد فعلوا ذلك في ألفاظ كثيرة ، شبهوا الزائد بالأصلي نحو : « تمدرع »<sup>٢</sup> و « تمسكن » ، ولهما نظائر .

وأما : « جلست يمينك وشمالك » ، فليس من هذا الفصل ، ولكنه مما حذف منه الجار لعلم السامع [ به<sup>٣</sup> ] ؛ أرادوا : « عن يمينك وعن شمالك » ، أي : الجارحتين ، ثم حذف الحرف الجار ، فتعدى الفعل فنصب ، فهو من باب « أمرتك الخير » . وإنما حذف [ الحرف<sup>٣</sup> ] لما تضمنه الفعل من معنى الناصب ؛ لأنك إذا قلت : « جلست عن يمينك » ، فعنى الكلام : قابلت يمينك وحاذيته ، ونحو ذلك .

## فصل

### [ في علاقة الفعل بالحال والمفعول لأجله ]

ومن هذا الأصل تعدى الفعل إلى الحال بنفسه ، ونعني بالحال صفة الفاعل التي فيها / ضميره ، [ أو صفة المفعول<sup>٤</sup> ] ، أو صفة المصدر [ الذي<sup>٥</sup> ] عمل فيها ؛ لأن الصفة هي الموصوف من حيث كان [ فيها<sup>٥</sup> ] الضمير الذي هو الموصوف ؛ وذلك نحو : « سرتُ سريعاً » و « جاء زيد ضاحكاً » و « ضربته قائماً » . فلم يعمل الفعل في هذا النحو من حيث كان حالاً ؛ لأن الحال غير الاسم الذي يدلّ عليه الفعل ؛ ألا ترى أنك لو

١٣٢ ب

(١) في تاج العروس : « وقال الليث : المكان اشتقاقه من كان يكون . ولكنه لما كثر في الكلام صارت الميم كأنها أصلية » .

(٢) في اللسان : « وتدرع مدرعة ، وادرعها ، وتمدرعها ؛ تحملوا ما في تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ، توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه ؛ ألا ترى أنهم إذا قالوا : تدرع [ في اللسان والتاج : تمدرع ] وإن كانت أقوى اللغتين ، فقد عرضوا أنفسهم لتلا يعرف غرضهم : أمن الدرع هو أم من المدرعة ؟ وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول ، ومنه : تمسكن وتمسلم » . والمدرعة : ضرب من الثياب .

(٣) عن ب .

(٤) سقط من ب .



صرحت بلفظ [ الحال <sup>١</sup> ] لم يعمل فيها [ الفعل <sup>٢</sup> ] إلا بواسطة الحرف نحو : « جاء زيد في حال ضحك » ، ولا تقول : « جاء زيد حال ضحك » ؛ لأن الحال غير « زيد » ، وكذلك لا تقول : « جاء زيد ضحكاً » ؛ لأن الضحك غير « زيد » ، وغير المجيء ، فلا يعمل « جاء » فيه إلا بواسطة ؛ فإذا قلت : « ضاحكاً » عمل فيه ؛ لأن الضاحك هو زيد . وإذا قلت : « جاء زيد مشياً » ، عمل فيه أيضاً لا من حيث كان صفةً لزيد ؛ لأنه لا ضمير فيه يعود على « زيد » ، ولكن من حيث كان صفة للمصدر الذي هو « المجيء » فيعمل فيه « جاء » كما يعمل في المصدر .

وأما عمله في المفعول من أجله ، فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي ، ولكنه دلّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب ، أثار هذا الفعل الظاهر ، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو / المفعول من أجله في الحقيقة ، والفعل الظاهر دالّ عليه ؛ ولذلك لا يكون المفعول من أجله منصوباً حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون مصدراً .

والثاني : أن [ لا <sup>٢</sup> ] يكون من [ أفعال الجوارح الظاهرة .

والثالث : أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره .

نحو : « جاء زيد خوفاً » ، و « رغبة فيك » ؛ فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة ، وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة . فلو قلت : « جاء زيد قراءةً للعلم » أو : « قتلاً للكافرين » - لم يجوز أن يجعل ذلك مفعولاً من أجله ، لأنها أفعال ظاهرة ؛ فقد بان لك أن المجيء إنما يظهر ما كان باطناً خفياً حتى كأنك قلت : جاء زيد [ مظهراً <sup>٣</sup> ] بمجيئه الخوف [ أ<sup>٤</sup> ] و الرغبة أو الحرص [ أ<sup>٤</sup> ] وأشبه ذلك . فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة ، فهي مفعولات في المعنى [ و<sup>٥</sup> ] الظاهرة دالة على ما ينصبها . فإن

(١) في ب : « بلفظ الفعل » .

(٢) عن ب .

(٣) من هنا انفردت أ بالنص .

(٤) عن البدائع ١١٢/٢ .

(٥) كذا في أ . وفي البدائع : « تتضمنها » .

جثت بمفعول من أجله من غير هذا القبيل الذي ذكرنا ، لم يصل الفعل<sup>١</sup> إليه إلا بحرف ، نحو : « جثت لكذا » أو : « من أجل كذا » ، والله أعلم .

ثم نرجع إلى الحال فنقول : إذا كانت صفة لازمة للاسم كان حملها عليه على جهة النعت أولى بها ، وإذا كانت مساوية للفعل غير لازمة للاسم إلا في وقت الإخبار عنه بالفعل ، صلح أن تكون حالاً ؛ لأنها مشتقة من التحول ، فلا تكون إلا صفة يتحول عنها ، وكذلك لا تكون إلا مشتقة من فعل ؛ لأن الفعل حركة غير ثابتة . وقد تجيء غير مشتقة ولكنها في المعنى كالمشتق ، نحو قوله - صلى الله عليه وسلم - : « يتمثل لي الملك رجلاً<sup>٢</sup> » ، أي : يتحول عن حال إلى حال ، ويرجع متصوراً في صورة الرجال . فصار قوله : « رجلاً » كقولك : « متصوراً على هذه الصورة ، ومتحولاً إلى هذه الحال » . وأما قولهم : « جاء زيد [ رجلاً<sup>٣</sup> ] صالحاً » ، فالصفة وطأت الاسم للحال ، ولولا « صالحاً » ما كان « رجلاً » حالاً . وكذلك قوله تعالى : ( لساناً عربياً<sup>٤</sup> ) .

فإن قيل : وما فائدة ذكر الاسم الجامد ؟ وهلا اكتفى بصالح وعربي ؟ . قلنا : في ذكر الاسم موصوفاً بالصفة ، في هذا الموطن ، دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها ، وأنها مستمرة له ، وليس كقولك : « جاءني زيد صالحاً » ، لأن « صالحاً » ليس فيه غير لفظ الفعل ، والفعل غير دائم . وفي قولك « رجلاً صالحاً » لفظ « رجل » وهو دائم ، فلذلك ذكر .

فإن قيل : فكيف يصح في قوله عز وجل : ( لساناً عربياً ) أن يكون حالاً ، والحال تعطي التحول والانتقال إليها عن حالة أخرى ، وأنت لو قلت : « جاء زيد قرشياً أو حبشياً » ، لم يجوز ؛ لأنه لم يزل كذلك ؟

فالجواب : أن قوله عز وجل : ( لساناً عربياً ) حال من الضمير في ( مصدق ) ،

(١) في أ : « لم يصل الحرف » .

(٢) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي ١/١-٣ . وانظر فيما يأتي المسألة رقم ٧٦ .

(٣) عن البدائع ١١٣/٢ .

(٤) سورة الأحقاف ، آية ١٢ .

لا من ( كتاب ) ؛ [ لأنه <sup>١</sup> ] نكرة والعامل في الحال ما في ( مصدق ) من معنى الفعل ، فصار المعنى : أنه مصدق لك في هذه الحال ، والاسم - الذي هو صاحب الحال - قديم ، وقد كان غير موصوف بهذه الصفة حين أنزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود عليهم السلام ، وإنما كان عربياً حين أنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - مصدقاً له ولما بين يديه من [ الكتاب <sup>٢</sup> ] ، فقد أوضحت فيه معنى الحال ، وبرّح الإشكال .

وأما قوله عز وجل : ( وهو الحق مصدقاً <sup>٣</sup> ) ، فقد حكوا أنها حال مؤكدة ، ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل ؛ لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى ، وذلك نحو : « قم قائماً » و « مشيت ماشياً » ، و « أنا زيد معروفاً » ؛ هذه [ هي <sup>٢</sup> ] الحال المؤكدة في الحقيقة . وأما ( وهو الحق مصدقاً ) فليست بحال مؤكدة ؛ لأنه قال : ( مصدقاً لما معهم ) ، وتصديقه <sup>٤</sup> لما معهم ليس في معنى الحق ؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له ، بل الحق في نفسه [ حق <sup>٢</sup> ] وإن لم يكن مصدقاً لغيره . ولكن ( مصدقاً <sup>\*</sup> ) [ ههنا حال من الاسم المجرور من قوله تعالى : ( ويكفرون بما وراءه ) ، وقوله : ( وهو الحق ) جملة في معنى الحال أيضاً ، والمعنى : كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذه الحال ؟ أعني مصدقاً لما معهم ، كما تقول : أتشتم <sup>٦</sup> زيداً وهو أمير محسناً إليك ؟ ] فالجملة حال ، « ومحسناً » حال بعدها ، والحكمة في تقديم الجملة التي في موضع الحال على قولك « محسناً » و ( مصدقاً ) - أنك لو أخرتها لتوهم أنها في موضع الحال من الضمير الذي في « محسن » و « مصدق » ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « أتشتم زيداً محسناً إليك [ <sup>٧</sup> وهو أمير ؟ ] - لذهب الوهم إلى أنك تريد : محسناً

(١) عن البدائع ١١٣/٢ .

(٢) عن البدائع ١١٤/٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٩١ .

(٤) في أ : « وتصديقهم » . والمثبت عن البدائع .

(٥) إلى هنا ينتهي ما انفردت به أ .

(٦) في أ ، ب : « لا تشتم » . فاستبدلنا ب « لا » الهمزة ، قياساً على الآية ، واعتدأ على تفسيره التالي لهذا المثال .

(٧) سقط من ب .

إليك <sup>١</sup>] في هذه <sup>٢</sup> الحال . فلما قدمتها اتضح المراد وارتفع اللبس . هذا وجه لا يبعد في <sup>٢</sup>] هذا الموضع .

ووجه آخر يطرد في [ هذه <sup>١</sup> ] الآية ، وفي الأخرى التي في سورة فاطر ، [ قوله <sup>٢</sup> ] : ( والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مصداقاً لما بين يديه <sup>٣</sup> ) ، وهو أن يكون ( مصداقاً ) ههنا حالاً يعمل <sup>٤</sup> فيها ما دلت عليه الإشارة المنبئة عنها « الألف واللام » ، لأن « الألف واللام » قد تنبئ عما تنبئ عنه أسماء الإشارة ؛ حكى سيبويه : « لمن الدار مفتوحاً بابها <sup>٥</sup> ؟ » . [ فقولك : مفتوحاً بابها <sup>٦</sup> ] لا يعمل فيه الاستقرار الذي يتعلق به « لمن » ، لأن ذلك خلاف المعنى المقصود ، وتصحيح المعنى : « لمن هذه الدار مفتوحاً بابها ؟ » ؛ فاستغنى بذكر « الألف واللام » وعلم المخاطب [ أنه مشيرٌ وتنبيهٌ المخاطب <sup>٦</sup> ] بالإشارة إلى النظر ، وصار ذلك المعنى المنبئ عليه عاملاً في الحال . وكذلك قوله : ( وهو الحق مصداقاً ) ، كأنه يقول : « هو ذلك الحق » ، لأن الحق قديم ومعروف بالعقول والكتب المتقدمة . فلما أشار بنهت الإشارة على العامل في الحال ، [ كما إذا قلت : « هذا زيد قائماً » ، نبهت الإشارة المخاطب / على النظر ، فكأنك قلت : « انظر إلى زيد قائماً » ، لأن الاسم الذي هو « ذا » [ ليس <sup>٦</sup> ] هو العامل ، ولكنه مشعر ومنبه على المعنى العامل في الحال <sup>١</sup> ] ، وذلك المعنى هو « انظر » . وستزيد هذا المعنى وضوحاً فيما بعد إن شاء الله تعالى .

ومما أغنت فيه « الألف واللام » عن أسماء الإشارة قولهم : « اليوم قمتُ » ، و « الساعة تكلمتُ » و « الليلة فعلتُ » ، تريد : « هذا اليوم » و « هذه الليلة » ، اكتفيت بالألف واللام عن أسماء الإشارة والإيهام ، والله ولي التوفيق [ والإفهام <sup>٢</sup> ] / .

أ ٩٨

ب ١٣٣

(١) سقط من ب .

(٢) عن ب .

(٣) سورة فاطر ، آية ٣١ .

(٤) في أ ، ب : « لا يعمل » .

(٥) انظر المسألة رقم ٤١ .

(٦) زدنا « ليس » ليستقيم السياق .

[ من باب الحال ]

« هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً » .

فيها أسئلة :

أحدها : ما العامل في هاتين الحالين ، هل [ هو <sup>١</sup> ] واحد أم لا ؟

والثاني : متى يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ؟ ومتى لا يجوز ؟

الثالث : من أي اسم هي حال ؟ أعني الأولى . ومن أي اسم هي - الثانية - حال ؟ وهل

هما حالان من اسم واحد أم لا ؟

الرابع : هل يجوز التقديم والتأخير فيهما جميعاً أم لا ؟

الخامس : كيف تصوّرت الحال في اسم غير مشتق ، وهو « البسر » ونحوه ؟

السادس : إلى أي شيء هي الإشارة في قولهم : هذا بسراً ؟

السابع : لم عوّل في إعرابهما على الحال ، واختاره « سيويه » ، وعدلتم عن إضمار

كان ؟ وتركتم قول من قال : إن التقدير : هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً ؟

أما العامل في الحال الأولى فهو ما في « أطيب » من معنى الفعل ؛ لأنك تريد :

طيبه في حال البسرية يزيد على طيبه في حال الرطوبة . [ فالطيب <sup>٢</sup> ] أمر واقع في هذه

(١) زدنا « هو » ليستقيم النص .

(٢) عن ب .

الحال ؛ فلذلك قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء على أنها أحوال وقعت فيها الأمور<sup>١</sup> » .

وأما الحال الثانية وهي « رطباً » ، فالعامل فيها معنى الفعل الذي تعلق به الجار في قولك : « منه » ؛ لأن « منه » متعلق بمعنى غير الطيب ؛ لأن « طاب يطيب » لا يتعدى بمن ، ولكن صيغة [ أفعل<sup>٢</sup> ] تقتضي التفضيل بين [ شيئين<sup>٣</sup> ] مشتركين في صفة واحدة ، إلا أن أحدهما متميز من الآخر ومنفصل منه بزيادة في تلك الصفة ، فعنى التميز والانفصال الذي تضمنه أفعل [ هو ] الذي تعلق به حرف الجر [ وهو الذي يعمل في الحال الثانية ، كما عمل معنى الفعل الذي تعلق به حرف الجر<sup>٤</sup> ] من قولك : « زيدٌ في الدار قائماً » [ في الحال التي هي قائماً<sup>٣</sup> ] .

فإن قيل : فهلا أعمل فيهما جميعاً ما في « أطيب » من معنى الطيب ؟ قلنا : لو تَجَرَّدَ ما فيه من معنى الطيب من معنى التفضيل فقلت : « هذا طيب بـسراً » لم يصح عمله إلا في حال واحدة ؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في حالتين ولا في ظرفين ؛ لا تقول : « زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ! » ، فإن قلت : « زيد أقوم يوم الجمعة منه يوم الخميس » ، جاز ؛ لأن العامل في أحد اليومين غير العامل في اليوم الثاني ؛ لأنك فضلت حين قلت : « أقوم » ، قياماً على قيام آخر ، وفضلت حالاً من حال بمنزلة وزيادة . وكذلك حين قلت : « هذا بـسراً أطيب منه رطباً » . وليس يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين ، إلا أن يتداخلوا ويصح الجمع بينهما نحو قولك : « زيد خارج يوم الجمعة ضحوة » ؛ لأن الضحوة في يوم الجمعة . وكذلك « سرتُ راكباً مسرعاً » ،

---

(١) نص الكتاب ١٩٩/١ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بـسراً أطيب منه رطباً » .

(٢) في أ ، ب : « صيغة الفعل » .

(٣) عن ب .

(٤) في أ ، ب : « لا يقع منه في ... » .

ولو قلت : « مسرعاً مبطلتاً » لم يجوز ، لاستحالة الجمع بينهما . وكذلك : « بسرّاً » و « رطباً » يستحيل أن يعمل فيهما عاملٌ واحد ؛ لأنهما غير متداخلين [ كما سبق <sup>١</sup> ] . وقد فرغنا من السؤال الثاني .

وأما السؤال الثالث ، وهو عن صاحب الحال [ ههنا ؛ فإن الاسم المضمَر في « أطيب » الذي هو راجع على المبتدأ من خبره هو صاحب الحال <sup>١</sup> ] الأول ، فبسرّاً حال منه ، و « رطباً » حال من الضمير المجرور بمن [ وإن كان المجرور بمن <sup>٢</sup> ] هو المرفوع المستتر في « أطيب » من جهة المعنى ، ولكنه تنزل منزلة الأجنبي ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « زيد قائماً أخطب من عمرو قاعداً » ، لكان « قاعداً » حال من الاسم المخفوض بمن - وهو عمرو - فكذلك « رطباً » حال من الاسم المضمَر المجرور بمن .

ب ١٣٤ وأما السؤال الرابع - وهو جواز التقديم والتأخير - فإن الحال الأولى يجوز فيها ذلك ؛ لأن العامل فيها لفظي / ، وهو ما في « أطيب » من لفظ الفعل : فلك أن تقول : « هذا بسرّاً أطيب منه رطباً » ، [ وأن تقول : هذا أطيب بسرّاً منه رطباً ] وهو الأصل .

فإن قيل : فإذا كان هذا هو الأصل ، فلم مثل « سيبويه » بها مقدمة <sup>٣</sup> ، وكان ذلك أحسنَ عنده من أن يؤخرها ؟

فالجواب : أنه أراد تأكيد معنى الحال فيها ، لأنه ترجم عن الحال فلو أخرها لأشبهت التمييز ؛ لأنك إذا قلت : « هذا الرجل أطيب بسرّاً من فلان » ، فبسرّاً - لا محالة - [ تمييز ، وإذا قدمت « بسرّاً » على « أطيب من كذا » ، فبسرّاً - لا محالة - <sup>١</sup> ] حال <sup>٤</sup> ، ولا يصح أن يخبر بهذا الكلام عن رجل ولا عن شيء سوى التمر وما هو في معناه . فإذا

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) الكتاب ١/١٩٩ .

(٤) انظر الكتاب ١/١٠٥ ، والمقتضب ٣/٣٦ .

قلت : « هذا [ أطيب <sup>١</sup> ] بساً » ، احتمل الكلام قبل تمامه وقبل النظر في قرائن أحواله أن يكون « بساً » تمييزاً وأن يكون حالاً ، وبينهما في المعنى فرقٌ عظيم ؛ فافتضى تحصيل المعنى والحرص على البيان للمراد تقديم الحال الأولى على عاملها ، ولو أخرت لجاز . وأما الحال الثانية فلا سبيل إلى تقديمها على عاملها ؛ لأنه معنوي ، والعامل المعنوي لا يُتصور تقديم معموله عليه ؛ لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه منصوبه الذي حقه التأخير ، قلت فيه : « مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى » ، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى . فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المفعول [ عليه ] ؛ لأنه لا بد من تأخير المفعول <sup>٢</sup> [ عن عامله في المعنى ، فلا يوجد إلا بعده ، وعامله [ متقدم عليه <sup>٢</sup> ] ؛ لأنه منوي غير ملفوظ [ به <sup>٢</sup> ] ؛ فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه . بخلاف اللفظي فإن محل اللفظ اللسان ومحل المعنى القلب ؛ فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه ، لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم ، فتأمل .

وأما السؤال الخامس ، وهو الاشتقاق ، فإن الاشتقاق لا يلزم في الحال ؛ إنما يلزم ٩٩ أ فيها أن تكون صفة / مَتَحَوَّلَةٌ ؛ لأن الحال مشتقة من التحول ؛ فإذا كان صاحب [ الحال <sup>٢</sup> ] قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل ، فلا تبال أكانت مشتقة أم غير مشتقة ؛ فقد جاء في الحديث : « يتمثل لي الملك رجلاً <sup>٣</sup> » ؛ فرجلاً : حال ؛ لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثيل ، وليست لازمة للملك إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثيل ؛ فهي إذاً حال لأنه قد تحول إليها . ومثله : ( يخرجكم طفلاً <sup>٤</sup> ) . ومثله قولك : « مررت بهذا العود شجراً ثم مررتُ به رَمَاداً » . فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة ؛ لأنها صفاتٌ يَتَحَوَّلُ الفاعلُ إليها ، وليس يلزم في الصفات أن تكون كلها فعلية ، بل منها نفسية

(١) زدنا ما بين القوسين لينتظم بها المراد .

(٢) عن ب .

(٣) أنظر المسألة رقم ٧٥ ، فصل « في علاقة الفعل بالحال والمفعول لأجله » .

(٤) سورة غافر ، آية ٦٧ .



ومعنوية وعدمية ، وهي صفة النفي ، وإضافية وفعلية ، ولا يكون من جميعها حالاً إلا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خلوه عنها ، وأما ما كان لازماً للاسم مما لا يجوز خلوه عنه ، فلا يكون حالاً منتصبه بالفعل ، نحو قولك : « قرشياً » و « حبشياً » و « ابناً لزيد » و « أخاً لعمرو » ؛ فإذا أردت النسب لا يكون شيء من هذا كله حالاً ، فافهمه .

وأما السؤال السادس ، وهو : [ ما <sup>١</sup> ] المشار إليه في قولك : « هذا بسرّاً » ، فهو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال ، وهو ما تخرجه النخل من أكمامها فيكون بلحاً ، ثم سياباً <sup>٢</sup> ، ثم جدّالاً ، ثم بسرّاً إلى أن يكون رطباً . ورأيت لبعض الأشياخ أنه قال : « إذا قدرته بإذا فالإشارة إلى الجدال / ، والتقدير : « هذا الجدال إذا كان بسرّاً » . وإذا قدرته بإذ فالإشارة إلى الرطب ، والتقدير : « هذا إذ كان بسرّاً » . وهذا تكلف لا معنى له ؛ لأننا سنبطل إضمار « إذ » و « إذا » فيما بعد وإضمار « كان <sup>٣</sup> » ، وهو السؤال السابع .

ووجه آخر يبطل ما ذهب إليه هذا الشيخ ، وهو أنه لا معنى لتخصيص « الجدال » و « الرطب » ؛ فإنها مسألة لا تختص بهذا المعنى ؛ بل تقول : « زيد قائماً أخطبُ منه قاعداً » ، و « هو راكباً أسرعُ منه ماشياً » ؛ فالإخبار إنما هو عن الاسم الحامل للصفة التي هي [ حال ، وقولك « هذا » وأنت تشير إلى الجدال أو السياب ، إن كنت تريد الصفة التي هي <sup>١</sup> ] الجدالية فهو محال ؛ لأن البصرية ليست بصفة للجدالية ، وإنما هي

(١) سقط من ب .

(٢) في المخصص ١٢٠/١١-١٢١ : « وإذا انعقد الطلع حتى يصير بلحاً فهو السياب ، الواحدة سيابة ... أبو حنيفة : وهو السياب ، الواحد : سيابة . أبو عبيد : فإذا اخضر واستدار قبل أن يشتد فهو الجدال . أبو حنيفة : وهي الجدالة ... فإذا كبر شيئاً فهو البَقْو ، فإذا خلق فيه النوى فهو المنوى ، فإذا عظم فهو البسر . »

(٣) في المقتضب ٢٥١/٣ : « ومثل هذا قولك : هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً ، فإن أومأت إليه وهو بسر تريد : هذا إذ صار بسرّاً أطيب منه إذا صار تمرّاً . وإن أومأت إليه وهو تمر قلت : هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً ، أي : هذا إذا كان بسرّاً أطيب منه إذا صار تمرّاً . وإنما على هذا يوجه ؛ لأن الانتقال فيه موجود . »

صفة وحال للجوهر الموصوف . فلم يبق إلا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال .

وكذلك أيضاً يبطل قول من زعم أن معنى الإشارة في « هذا » هو العامل في « بسرا » ؛ إذ لا تختص [ هذه <sup>١</sup> ] المسألة بهذه الصورة ؛ بل قال ابن سلام لعثمان : « أنا خارجاً أنفع مني [ لك <sup>١</sup> ] داخلاً ، وكذلك : « زيد فارساً أشجع منه راجلاً » ، لا إشارة ههنا [ ولا <sup>٢</sup> ] معنى إشارة ، فبطل هذا القول ، ورأيت منسوباً إلى « الفسوي <sup>٣</sup> » ، وليس بشيء فافهم .

وأما السؤال السابع - وهو اختيار نصبهما على الحال دون إضمار « كان » و « إذا » - فإن « كان » « لا تضمّر » ؛ قال سيبويه : « لو قلت : عبد الله المقتول [ تريد : كن <sup>٤</sup> عبد الله المقتول <sup>٢</sup> ] لم يجوز \* » . وبرهان قوله في ذلك أن « كان » الزمانية ليست عبارة عن الحدث <sup>٥</sup> ، وإنما هي عبارة عن الزمان ، [ والزمان لا يضمّر ، وإنما يضمّر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وليس في الكلام ما يدل على الزمان <sup>١</sup> ] الذي يقيد به الحدث ، إلا أن يلفظ به ، فإن لم يلفظ به لم يعقل .

فإن قلت : تُضمّر « كان » التامة ، وتكون « بسراً » حالاً تعمل فيه « كان » التامة ؟ قلنا : هذا كلام من لم يفهم « كان » ؛ فإن « كان » الزمانية و « كان » التامة يرجعان

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) هو أبو علي الفارسي ، نسبه إلى « فسا » مولده معرضاً به ، وهي مدينة قريبة من شيراز . وفي شرح المفصل ٦٠/٢ : « وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في « هذا » من معنى الإشارة والتنبيه ، والعامل في الحال الثاني أفعال » .

(٤) في الأصل : « كان » . وما أثبتته عن الكتاب .

(٥) عبارة الكتاب ١٣٣/١ : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبد الله المقتول ، وأنت تريد : كن عبد الله المقتول ؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء ، ولأنك لست تشير إلى أحد » .

(٦) في المقتضب ٣٣/٣ : « وليست فعلاً على الحقيقة ؛ تقول : ضرب زيد عمراً : فتخبر بأن فعلاً وصل من زيد إلى عمرو ؛ فإذا قلت : كان زيد أخاك ، لم تخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئاً ، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر » .

إلى أصل واحد ، [ ولا يجوز إضمار واحد<sup>١</sup> ] منهما . وكشف سرهما يطول ، وليس هذا موضع ذكره . وإذا لم يجوز إضمار « كان » على انفرادها فكيف يجوز إضمار « إذا » و « إذ » معها ؟ ! وأنت لو قلت : « سأتيك جاء زيد » ، تريد : « إذا جاء زيد » ، كان خلفاً من الكلام بإجماع . وإذا كان كذلك كان من هذا الموطن [ أبعد<sup>٢</sup> ] ، فإنه لا يدري ههنا إذ تريد أم إذا ؟ وفي قولك : « سأتيك » لا يحتمل [ إلا<sup>٣</sup> ] أحدهما ، بخلاف قولك : « زيد قائماً أخطب منه قاعداً » . وإذا بعد كل البعد إضمار الظرف ههنا بإضماره مع « كان » أبعد ، ومن قدره من النحويين<sup>٣</sup> فإنما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب على المبتدئين ، والحمد لله رب العالمين .

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر المقتضب ٢٥١/٣ .

## باب الابتداء

## [ العامل في المبتدأ ، وحركته ]

الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه ؛ [ لأن كل مخبر عنه <sup>١</sup> ] مقدم في الرتبة ، فاستحق من الحركات أثقلها ؛ لأنَّ أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له ؛ ألا ترى أن الحذف والتغييرات إنما تلحق الأواخر تخفيفاً . ووجه آخر في [ استحقاق ] <sup>١</sup> المخبر عنه الرفع ، وذلك أنه أقوى حظاً في الحديث من المفعولات والمجرورات ، فلما كان حظه من الخبر أقوى ، كان أولى الحركات به أقواها ، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة ، فاختيرت للمخبر عنه لينشاكل اللفظ المقول ، والمعنى المقول <sup>٢</sup> ، كما تقدم فيما مضى من الأصول ؛ فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع ، إلا أن العامل في الفاعل / لفظي فلا يدخل عليه ما يزيله ؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي ؛ إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوي . ومن ثم يبطل الرفع في المبتدأ بدخول / [ إن <sup>٣</sup> ] وأخواتها [ وظننت وأخواتها <sup>٤</sup> ] . وقد تقدم في باب أقسام الأفعال ؛ في التعدي شرح عملها في المبتدأ ، فأغنى عن إعادته هنا .

## فصل

## [ في تقديم الخبر ]

وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى ، كما في النعت [ والبدل ،

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب : « المنقول » .

(٣) عن ب .

(٤) انظر المسألة رقم ٦٩ .

ولذا كان<sup>١</sup> [ الجريانُ على المنعوت والمبدل منه وأتباعه في الإعراب لازماً . وإذا<sup>٢</sup> كان الأمر كذلك فالقول [ إذا<sup>٣</sup> ] ما قاله الخليل - رحمه الله تعالى - في امتناع تقديم الخبر عليه قياساً على النعت والبذل والتوكيد . إلا أن حال الخبر في التقديم أخف من تقديم التوابع ؛ لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع ، وليس الخبر من تمام المبتدأ ولكنه من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ ؛ ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاماً كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاماً ؛ فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت فلا يتقدم عليه بإجماع ، وخبر المبتدأ - وإن كان العامل فيه معنوياً - فالعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه للسر الذي ذكرناه في غير هذا الموضع ، ولكنه يفارق النعت والبذل قليلاً بما قدمناه من الفرق .

فإن قيل : كيف يستقيم من الخليل [ منع<sup>٤</sup> ] تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح [ نحو<sup>٥</sup> ] قوله سبحانه : ( وآية لهم الليل<sup>٦</sup> ) ، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم : « مسيء أنت » و « مسكين فلان » ؛ لا سيما وفي الحديث : « مسكين رجل لا زوج له ! مسكينة امرأة لا زوج لها<sup>٧</sup> » .

قلنا : لا يخفى على [ مثل<sup>٨</sup> ] الخليل مثل هذه الشواهد ! [ ولكنه<sup>٩</sup> ] أراد [ منع<sup>١٠</sup> ]

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٢) في ب : « وأما إذا .. » .

(٣) عن ب .

(٤) عبارة سيبويه لا يفهم منها أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ ؛ قال ٢٧٨/١ : « وزعم الخليل أنه يستقيح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم يجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تقدم وتؤخر فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على « ضرب » مرتفع » . وقد بين السبرائي وجه القبح فقال : « يريد أن قولك ( قائم زيد ) يبيح إن أردت أن يجعل ( قائم ) المبتدأ و ( زيد ) خبره أو فاعله ، وليس بقبیح أن يجعل ( قائم ) خبراً مقدماً والنبة فيه التأخير ، كما تقول : ضرب زيداً عمرو ، والنبة تأخير ( زيد ) الذي هو المفعول ، وتقديم ( عمرو ) الذي هو الفاعل » . هذا إلا أن يكون للخليل في الكتاب نص غير هذا .

(٥) سقط من ب .

(٦) سورة يس ، آية ٣٧ .

(٧) أخرجه البيهقي عن أبي نجیح مرسلًا ؛ انظر منتخب كثر العمال ٣٩٠/٦ .

تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك ؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حَسَّنت تأخير المبتدأ ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « حَسَنُ زَيْدٌ ! » ، فإن المعنى : [ أَسْتَحْسِنُ زَيْدًا . وإذا قلت : « مَسِيءٌ عَمْرُو ! » ، فالمعنى : أذمُّ عَمْرًا . وإذا قلت : « مَسْكِينٌ فُلَانٌ ! » ، فالمعنى : أَرْحَمُ فُلَانًا وَأَرْقُ لَهُ . وأشعرت هذه الصفات كُلُّهَا بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحاً لكان مقدماً والاسم مؤخراً ، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرحوم في المعنى . وأما إذا تجرَّد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك : « قائم زيد » و « ذاهب عمرو » ، و « خياط أخوك » فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه ، والله أعلم .

وأما ما حكاه سيبويه من قولهم : « قائم أنا <sup>٢</sup> » ، فليس « أنا » مبتدأ ، إنما هو تأكيد للمضمر في « قائم » ؛ لأن « قائم » خبر ابتداء محذوف ؛ وكأن قائلًا قال له : « ما أنت ؟ » ، فقال : « قائم » . ثم أكد بقوله : « أنا » . ولا يمنع الخليل مثل هذا ؛ فقد يجوز على هذا « قائم زيد » إذا سألك سائل أو توهمت منه إرادة السؤال عن « زيد » ، فتقول : « قائم » ، أي : « هو قائم » ، فيكون حينئذ « زيد » بدلاً من الضمير المستتر في قائم ، وذلك الضمير عائد على أول الكلام لا على « زيد » . فإن عاد على « زيد » لا على شيء في أول الكلام فزيد مبتدأ و « قائم » خبر عنه مقدم ، وهو الذي منعه الخليل . فقف على هذا الأصل تُحْكِمَ جميع هذا الفصل - إن شاء الله تعالى - وأكثر هذا

١٣٧ ب الكلام قد رأيته للأستاذ « أبي الحسين بن الطراوة » رحمه الله تعالى . /

## فصل

[ في مسوغات الابتداء بالنكرة ]

وحد <sup>٣</sup> المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً ، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه ؛

(١) سقط من ب .

(٢) حكى سيبويه ٢٧٨/١ : « تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله ، وخز صفتك » .

(٣) في أ : « وخبر المبتدأ » .

فإن لم يكن منعوتاً ولا مخصوصاً ولا مستفهماً [ عنه <sup>١</sup> ] ولا منفيّاً نحو : ( لا لغو فيها <sup>٢</sup> ) ، فلا يخبر عنه ، إلا أن يكون الخبر مجروراً معرفة مقدماً [ عليه <sup>١</sup> ] ؛ لأن الخبر إذا كان مقدماً ومعرفة فإن كان في اللفظ خبرَ المبتدأ فإنه في المعنى مخبر عنه ؛ لأن التعريف والتقديم يَجْرَأُ إليه ذلك المعنى ، فكأنك إذا قلت : « عَلَى زَيْدٍ دِينَ » إنما قلت : « زَيْدٌ مِديَانٌ <sup>٣</sup> » . وإذا قلت : « فِي الدَّارِ امْرَأَةٌ » إنما أردت : « الدَّارُ فِيهَا امْرَأَةٌ » . فلذلك حَسُنَ الإخبار عن النكرة ههنا في اللفظ لأنه ليس خبراً عنها في الحقيقة ؛ ألا ترى أنك إذا قَدِّمْتَ الاسم المبتدأ فقلت : « رَجُلٌ فِي الدَّارِ » ، كيف يبقى الكلام ناقصاً ؟ لأن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً ، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبرٌ عنها ؛ إذ ليس من عادتها أن يُخَبَّرَ عنها إلا بعد الوصف [ لها <sup>٤</sup> ] . فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفاً لها ؛ لأن الوصف لا يتقدم الموصوفَ ، [ فذهب <sup>١</sup> ] الوهم إلى أن الاسم المجرور المعرفة الذي هو [ في <sup>١</sup> ] موضع خبرٍ عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجروراً في اللفظ . فكم من مجرور في اللفظ مخبر عنه في الحقيقة ، مثل قولهم : له صوتٌ [ صوتٌ <sup>٢</sup> ] حمارٌ ، ونظائره أكثر من أن تحصى . فهذا موضع يكون المبتدأ فيه نكرة مع ما تقدم من ذكر المستفهم [ عنه <sup>١</sup> ] والمنفي .

وفي العربية أبواب رُفِعَتْ فيها النكرة بالابتداء سوى ما ذكرناه ، ولكن لمعان ما زجت الكلام ، وقرائن أحوال حسنت النظام . من ذلك التفضيل نحو قول عمر - رضي الله عنه - : « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ، ونحو ما قدر « سَيَبُوه » من قوله تعالى : ( طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ) ، أي : طَاعَةٌ أَمْثَلُ ، ولم يقل : « مَثِيلَةٌ » ولا « حَسَنَةٌ » ؛ لأن النكرة لا يخبر عنها كما تقدم إلا على الشروط المذكورة أو تريد التفضيل فتقول : « تَمْرَةٌ أَفْضَلُ

(١) عن ب .

(٢) سورة الطور ، آية ٢٣ .

(٣) في اللسان : « ومديان : إذا كان من عادته أن يأخذ بالدين ويستقرض .. ورجل مديان : يقرض الناس » . فهو من الأضداد ؛

(٤) سقط من ب .

(٥) سورة محمد ، آية ٢١ .

١٠ أ من كذا « أو : « طاعة [ أفضل ] » ؛ لأنك حين قلت <sup>١</sup> : [ أفعل من كذا ، علم أنك تريد أن تقول : « أَفْضَلُ ثَمَرَةً » و : « أُؤَثِّرُ / طَاعَةً » ، ونحو هذا المعنى . فخرجت النكرة عن أن تكون مبتدأ محضاً ومُخْبِراً عنه حقيقة ، [ والله تعالى أعلم <sup>١</sup> ] .

## فصل

### [ آخر في المسوغات ، والمصادر النائية عن أفعالها ]

ومما ابتدئ به - وهو نكرة - ما دخله معنى الدعاء أو معنى يخرج عنه أن يكون الكلام خبراً محضاً كما تقدم في التفضيل . فن ذلك ما أريد به التزكية نحو قولهم : « أُمْتُ فِي الْحَجَرِ لَا فِيكَ <sup>٢</sup> » ؛ لأنهم لم يقولوا : « أُمْتُ فِي الْحَجَرِ » ، ويسكتوا ههنا حتى قرّنه بقول : « لَا فِيكَ » ، [ فصار <sup>٣</sup> ] معنى الكلام : إضافة « الأُمْتُ » إلى « الْحَجَرِ » أقرب من إضافته إليك ، والأُمْتُ بالحجر أليقُ به منك ونحو هذا ؛ لأنهم أرادوا تزكية المخاطب ونفي العيب عنه ولم يريدوا الأخبار عن « أُمْتُ » أنه في الحجر ، بل هو في حكم النفي عن الحجر وعن المخاطب معاً ، إلا أن نفيه عن المخاطبؤكد .

وإذا دخل الحديث معنى النفي فلا غرو أن يبتدأ بالنكرات ؛ فقد [ تقدم <sup>١</sup> ] حُسْنُ الإخبار عنها في النفي لما فيه من العموم والفائدة ، وهو بديع لمن تأمله .

ويشبهه : « شَرُّ مَا جَاءَ بِهِ » ، و « شَرُّ مَا جَاءَ بِهِ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ <sup>٤</sup> » ؛ لأن معنى

(١) عن ب .

(٢) نصه في الكتاب ١٦٦/١ : « أُمْتُ فِي حَجَرٍ لَافِيكَ » . وكذلك في الخصائص ٣١٨/١ ؛ يقول ابن جني « أما قوله : « سلام عليك » و « ويل له » ، و « أُمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ » ، فإنما جاز لأنه ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاء ومسألة ، أي : ليسلم الله عليك ، وليزمه الويل ، وليكن الأُمْتُ في الحجارة لا فيك . والأُمْتُ : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ، قال الله عز وجل : ( لَا تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلَا أَمْتاً ) ، أي : اختلافاً . ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهي مما توصف بالخلود والبقاء .

(٣) سقط من ب .

(٤) كذا في أ ، ب . وفي أساس البلاغة « مخخ » : « شر ما أجاءك » . وفي مجمع الأمثال ٣٥٨/١ : « يجيثك » . ويروى : « ما يشيثك » ، والشين بدل من الجيم . وهذه لغة تميم ؛ يقال : أجأته إلى كذا : ألبأته . والمعنى : =



١٣٨ ب الكلام : « ما جاء به إلا شر » ، فقامت « ما » الزائدة مقام شيئين : حرف النفي ، وحرف / الإيجاب ، كما أدَّت هذين المعنيين في قولك : [إنما<sup>١</sup> زيد قائم ، أي : « ما زيد إلا قائم » . وفي قوله عز وجل : ( قليلاً ما يؤمنون<sup>٢</sup> ) ، أي : ما يؤمنون إلا قليلاً . و ( بما نقضهم ميثاقهم لعناهم<sup>٣</sup> ) ، أي : ما لعناهم إلا بنقض ميثاقهم .

فإن قيل : من أين أفادت « ما » الزائدة معنيين ، وهي إذا كانت موضوعة موضعها لا تفيد إلا معنى النفي وحده ؟

قلنا : لم تفد النفي والإيجاب بمجردهما ، ولكن باجتماعهما مع القران المتصلة بها . أما في قولهم : « شر ما جاء به » فبان نظامها بالاسم النكرة ، والنكرة لا يُبتدأ بها ، فلما قصد إلى تقديمها عَلِمَ أن فائدة الخبر مخصوصة بها ، ووُكِّد ذلك التخصيصُ بما ، وانتفى الأمر عن غير الاسم المبتدأ أو لم يكن إلا له ، وصار ذلك بمنزلة من يقول : ما جاء به إلا شر . واستغنيا بما ههنا عن « ما » النافية ، وبالاكتفاء بالنكرة عن « إلا » .

وأما قولك : « إنما زيد قائم » فقد انتظمت يائً وامترجت معها ، وصارتا كلمة واحدة . و « إن » تعطي الإيجاب الذي تعطيه « إلا » ، و « ما » تعطي النفي ، ولذلك جاز : « إنما يقوم [أنا ، و « أنا » لا تكون فاعلة إلا إذا فصلت من الفعل بإلا ، تقول : « ما يقوم<sup>١</sup> [إلا أنا » ، ولا تقول : « يقوم أنا » ، فإذا قلت : « إنما » ، صيرت كأنك

= ما أُلْجَأَ إليها إلا شر ، أي : فقر وفاقة ، وذلك أن العرقوب لا مخ له ، وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شيء . يضرب للمضطر جداً .

والعرقوب - كما في التاج - : عصب غليظ موتر فوق عقب الإنسان ، ومن الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها . و « المخ - بالضم - والقطعة منه مخة : نقي العظم . وقيل : المخة أخص منه . وفي التهذيب : نقي عصام القصب » .

(١) عن ب .

(٢) سورة البقرة ، آية ٨٨ .

(٣) سورة المائدة ، آية ١٣ .

[ قد لفظت <sup>١</sup> ] بما مع «إلا» ؛ قال الشاعر <sup>٢</sup> :

أُدْفِعْ عن أعراض قومي وإنما يُدْفِعْ عن أعراضهم أنا أو مثلي

وكذلك فعلت مع اتصالها بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : ( فبما رحمة من الله لِنْتَهُمْ <sup>٣</sup> ) ، وبالنصب نحو قوله : ( قليلاً ما يؤمنون ) ؛ دلت على النفي بلفظها ، وعلى الإيجاب بتقدم ما حقه التأخير وارتباطها به ، كما تقدم في قولهم : « شر ما جاء به » . وأما ما دخله معنى الدعاء فابتدئ به وهو نكرة ، فلا يكون إلا في معنى الأحداث والمصادر . فما ارتفع منه نحو : « سلام عليكم » ، و « ويل له » ، فإنما يرتفع لوجهين :

أحدهما : أنك لما كنت داعياً ، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء ، صار كالمفعول ووقع موقعه ، كأنك قلت : « أسأل الله سلاماً عليك » ، أو : « أطلب منه ويلاً للكافرين » . ولكنك لم تنصبه [ كما نصبت <sup>١</sup> ] : سقياً ورعياً وجدعاً وعقراً ؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر ، كأنك تريد : « سلامٌ مني عليكم » ، فصار السلام في حكم المنعوت بقولك : « مني » ، فقوي الرفع فيه على الابتداء ؛ لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها .

وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المُحَسِّنِينَ للابتداء بها والتقديم لها ؛ ألا ترى أن كلَّ من يقول : « سلامٌ عليكم » إنما يريد أن يشعر بأنه مُسَلِّمٌ ومُحَيٌّ ، فالسلام صادرٌ منه لأنه في معنى التحية . وليس كذلك : سقياً وجدعاً ؛ لأن المتكلم بها ليس بساقٍ ولا جادع ولا عاقر ، وإنما هو طالب من الله تعالى هذه الأشياء <sup>٤</sup> ، فهي مفعولة .

وأما « خيبة له » و « ويحاً » و « ويساً » و « ويلاً » ، فيجوز فيها النصب ؛ لأنها في

(١) عن ب .

(٢) انظر المسألة رقم ٣٣ .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٥٩ .

(٤) في الكتاب ١٥٦/١-١٥٧ : « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقياً ورعياً ، ونحو ذلك : خيبة ودفراً .. وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور =

حكم المطلوب بالدعاء ، ويجوز فيها الرفع إذا كان المتكلم بها يريد أن يجعل لنفسه حظاً في هذه المعاني ؛ فإذا قال السائل : « خيبة له » ، فلا يريد محض الدعاء كما أراد بقوله : « عقراً » و « جدعاً » . ولكن يريد : « تخيبُ مني » ، كأنه يخبر عن الخيبة وأنها صادرة منه <sup>٢</sup> ، كما كان ذلك في السلام إذا أراد به التحية ، ولو أراد به السلامة والعافية لقال : « سلاماً لك » ، و « سلامةً لك » بالنصب ، لأن سلامة المخاطب ليست من فعل المتكلم . وكذلك « السقي » و « الرعي » / ، فلا بُدَّ من النصب على هذا الوجه ، وأما « ويح » و « ويل » فترحم واستقباح ، و « ويس » <sup>٣</sup> استصغار ، فتارة تكون نصباً كما تكون « خيبة » ، وذلك إذا أردت محض الدعاء ، وإن أردت أن تشوب الدعاء بخبر عن نفسك رفعت كما رفعت « سلامٌ عليك » إذا أردت التسليم والتحية <sup>٤</sup> ، لأنك مترحم كما أنك مسلم ، فيكون التقدير : « ويح مني لك » و « استقباح مني له » ؛

ب ١٣٩

= فدعوت له أو عليه ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وخيبك الله خيبة . فكل هذا وما أشبهه على هذا ينصب .

(١) في أ : « ولا » ، وفي ب : « لا » .

(٢) في الكتاب ١٥٧/١ : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ ، وجعلوا ما بعده منياً عليه ، قال أبو زيد : أقسام وأقسام ذات يوم وخيبة لأول من يلقى وشر مُسَيَّر » .

(٣) في تاج العروس : « ويس : كلمة تستعمل في موضع رافة واستملاح للصبي ، نقول له : ويسه : ما أملهه .

وقيل : الويس والويح بمثالة الويل ، وويس له ، أي : ويل . وقيل : ويش تصغير وتحقير . وقال أبو حاتم في كتابه : أما ويسك فإنه لا يقال إلا للصبيان . وأما ويلك فكلام فيه غلظ وشم . وأما ويح فكلام لين حسن »

(٤) في الكتاب ١٦٦/١ : « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك

قولك : سلام عليك وليك ، وخير بين يديك ، وويل لك ، وويح لك ، وويس لك . فهذه الحروف

كلها مبتدأ مبنية عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ولست في حال حديثك

تعمل في إثباتها وترجيئها ، وفيها هذا المعنى كما أنَّ « حبيبك » فيه معنى النهي ، وكما أنَّ « رحمة الله عليه »

فيها معنى : رَحِمَهُ الله ، فهذا المعنى فيها .

وفي ١٦٧/١ : « واعلم أن بعض العرب يقول : ويلاً له وويلةً وعولة ، يجريها مجرى خيبة ، من ذلك

قول الشاعر :

كما اللؤم تيماً خضرة في جلودها فويلاً لقيم من سرايلها الخضر »

وانظر المقتضب ٢٢٠/٣ .

لأن الويل قبوح<sup>١</sup> ، ولا يتصور هذا<sup>٢</sup> في «تباً له» . ولذلك منع «سيبويه» الرفع في «تباً» ، وأنكر على من أجاز<sup>٣</sup> ، ولم يبين العلة ولا كشف السر لا هو ولا من شرح «الكتاب» .

وقس على هذا «مرحباً بك» فإنه يجوز فيه الرفع والنصب ؛ لأنك مُرَحَّبٌ إذا رفعت ، وإذا نصبت فأما سائل الرُّحْبِ وإما مُبَشِّرٌ للضيف بأن قد صادفت الرُّحْبَ<sup>٤</sup> .  
 ١٠٢ أ فتأمل هذه / الدقائق ، وتعرف هذه الحقائق ، والله - تعالى - يهدينا لأحسن الطرائق ، بمنه [ وكرمه ] .

(١) في اللسان : «القبح : ضد الحسن . والفعل : قبح يقبح قبحاً وقبحاً وقبحاً» .  
 (٢) في أ ، ب : «ولا يتصور في هذا» . يريد السهلي أنه لا يتصور المعنى على الرفع ؛ لأن التبا بمعنى الهلاك والخسران لا يسند إلى المتكلم .  
 (٣) في الكتاب ١/١٦٧-١٦٨ : «هذا باب استكرهه النحويون ، وهو قبيح» ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : ويح له ، وتب ، وتباً لك وويحاً ، فجعلوا التبا بمنزلة الويح ، وجعلوا ويح بمنزلة التبا ، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعته العرب ... فإذا قلت : ويح له ، ثم ألحقها التبا ، فإن النصب فيه أحسن ؛ لأن «تبا» إذا نصبت فهي مستغنية عن «لك» ، فإنما قطعها من أول الكلام ، كأنك قلت : وتباً لك ، فأجرتها على ما أجرت العرب ، فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة «ويح» ولا تشبهها ؛ لأن «تبا» تستغني عن «لك» ولا تستغني «ويح» عنها ، فإذا قلت : تباً له وويح له ، فالرفع ليس فيه كلام . ولا يختلف النحويون في نصب «التبا» إذا قلت «ويح له» و«تباً له» ، فهذا يدل على أن النصب في «تبا» فيما ذكرنا أحسن ، لأن «له» لم يعمل في التبا .  
 وانظر المقتضب ٢٢١/٣ .

(٤) في تاج العروس : «وقولهم في تحية الوارد : أهلاً ومرحباً وسهلاً ... ، أي : صادفت . وفي الصحاح : أتيت سعة وأتيت أهلاً ، فاستأنس ولا تستوحش . وقال الفراء : معناه : رحب الله بك مرحباً ، كأنه وضع موضع الترحيب . وقال الليث : معنى قول العرب (مرحباً) : أنزل في الرحب والسعة ، وأقم فلك عندنا ذلك . وسئل الخليل عن نصب مرحباً ، فقال : فيه كمين الفعل ، أريد به : أنزل أو أقم ، فنصب بفعل مضمر ، فلما عرف معناه المراد به أميت الفعل» .

## فصل

### [ في إعجاز آية الداريات ]

مما يتصل بما تقدم قوله - عز وجل - : ( قالوا : سلاماً . قال : سلاماً<sup>١</sup> ) ، نصب الأول [ لأنه<sup>٢</sup> ] لم يقصد الحكاية ، ولكنه جعله قولاً حسناً ، وسماه سلاماً لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأنس . وحكي عن إبراهيم - عليه السلام - قوله ، فرُفِعَ بالابتداء ، وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفع ونصب ذلك ، إشارة لطيفة وفائدة شريفة ، وهو أن السلام من دين الإسلام . والإسلام ملة إبراهيم عليه السلام ، وقد أمرنا بالاتباع والافتداء به ، فحكي لنا قوله ولم يُحك لنا قول أضيافه ؛ إذ لا فائدة في تعريف كلفيته ، وإنما الفائدة في تبين قول إبراهيم وكيفية تحيته ، ليقع الافتداء به . وأخبر عن قول الأضياف على الجملة ، [ لا على<sup>٣</sup> ] التفصيل ، وعن قول إبراهيم - عليه السلام - مفصلاً محكياً لهذه الحكمة ، والله أعلم .

## فصل

### [ في مواطن تعريف كلمة السلام ]

إدخال « الألف واللام » على « سلام » يشعر بذكر الله سبحانه ؛ لأن السلام<sup>٤</sup> من أسمائه تعالى ، ويشعر أيضاً بطلب معنى السلامة منه ؛ لأنك متى ذكرت اسماً من أسمائه فقد تعرّضت لطلب المعنى الذي اشتق ذلك الاسم منه . ويشعر أيضاً - في بعض المواضع - بعموم التحية وأنها غير مقصورة على المتكلم ؛ فأنت ترى أنه ليس قولك : « سلام عليك » ، أي : « سلام مني » ، بمنزلة قولك : « السلام » في العموم . فقف على هذا الأصل تلخ لك أسرار كثيرة ، منها : إجماع الأمة على أن السلام من الصلاة بالألف واللام ؛ إذ الصلاة كلها ذكر لله - تعالى - فلا يُدخل فيها إلا باسم من أسمائه ؛ قال الله سبحانه :

(١) سورة الداريات ، آية ٢٥ .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب . وفي أ : « على الجملة والتفصيل » .

(٤) انظر الروض الأنف ١/ ١٦١ ، في تفسير هذا الاسم من أسمائه تعالى .

( فسَبِّحْ باسم ربك <sup>١</sup> ) ، فسبح من « السُّبْحَةِ » <sup>٢</sup> ، وهي الصلاة . وكذلك لا يخرج منها إلا باسم من أسمائه ، وهو السلام مُعَرَّفًا بالألف واللام ؛ فاجتمع فيه الذكر والتحية معاً .

ومن أسرار هذا الفصل أيضاً حذف الألف واللام في القرآن من قوله تعالى : ( سلام على إبراهيم <sup>٣</sup> ) و ( سَلَامٌ عليه يوم ولد <sup>٤</sup> ) و ( سلام على نوح <sup>٥</sup> ) ؛ لاستغناء هذه المواطن عن الفوائد الثلاث التي تقدم ذكرها في « الألف واللام » ؛ لأن المتكلم ههنا هو الله سبحانه ؛ فلم يقصد تبركاً بذكر الاسم الذي هو السلام ، ولا تعرضاً وطلباً كما يقصده العبد ، ولا عموماً في التحية منه ومن غيره ؛ لأن سلاماً منه - سبحانه - كافٍ من كل سلام ، ومُعْزٍ عن كل تحية ، ومُرَبٍّ على كل أمنية ، فلم يكن لذكر « الألف واللام » معنى ههنا ، كما كان لها في قول المسيح - عليه السلام - : ( والسلام عليّ يوم ولدت <sup>٦</sup> ) ؛ لأن هذا العبد الصالح يحتاج كلامه إلى هذه الفوائد الثلاث ، وأؤكد لها كلها العموم <sup>٧</sup> ، لأنه مستحيل أن يقع / سلامه على نفسه خاصة ، ويبعد أيضاً رغبته عن ذكر مولاه ، وتركه التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه !

ومن فوائد هذا الأصل أيضاً إجماعهم في الردّ على قولهم : [ السلامُ عليك <sup>٨</sup> ] : [ عليك <sup>٩</sup> السلام ] ، بالألف واللام ؛ لأنها لو سقطت ههنا لصار الكلام خبراً محضاً كما تقدم في قوله : « عليك دين » ؛ و « في الدار رجل » أنه خبر عن المجرور في الحقيقة ، وإذا صار خبراً بطل معنى التحية والدعاء ؛ لأن المسلّم يبدأ بالأهم وهو ذكر

(١) سورة الواقعة ، آية ٧٤ .

(٢) انظر المسألة رقم ١ .

(٣) سورة الصافات ، آية ١٩ .

(٤) سورة مريم ، آية ١٥ .

(٥) سورة الصافات ، آية ٧٩ .

(٦) سورة مريم ، آية ٣٣ .

(٧) في أ : « على العموم » .

(٨) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٩) سقط من ب .

السلام ، فليس بمسلم من قال : [ عليك <sup>١</sup> ] سلام » ، إنما المسلم من قال : « السلام <sup>٢</sup> عليك » ، لأن موضوع السلام للأحياء إنما هو للأنس ورفع الوحشة والإشعار بسلامة الصدور ، والدعاء لا بُدَّ فيه من ذكر المدعو ، وهو السلام بالألف واللام ، [ فإن نكرته فليس باسم من أسمائه ، فعرف بالألف واللام <sup>٣</sup> ] إشعاراً بالدعاء للمخاطب وأنتك رادُّ عليه التحية لا مخبر ، فلم يكن بدُّ من « الألف واللام » فاعرفه ، والله المستعان .

وأما أوائل الرسائل فقد أجمع على إسقاط الألف واللام فيها ؛ إذ قد تقدَّم أنها مشعرة بالعموم ، والكاتب مؤكد لخصوص نفسه بالتسليم ، مشعر بسلامة وُدِّه للمكتوب إليه ، لا سيما عند افتتاح الكلام ، ليستشعر المكتوب إليه الأنس والسلامة من الكاتب على الخصوص من غير التفات إلى طلب العموم . وهذا المعنى كله إنما يحصل بإسقاط « الألف واللام » . فإذا ختم الرسالة قال : « والسلام عليك » مُعَرِّفاً ، وذلك لثلاث فوائد :

إحداها : أن الخصوص بسلام الكاتب قد حصل في أول الكتاب ووقع الأنس به ، فكان العموم هنا أبلغ في الدعاء ؛ فإنه لا يخص نفسه بل يجمع له سلامه وسلام غيره .

والفائدة الثانية : أن يختم باسم من أسماء الله تعالى ، كما فعل في الصلاة ؛ طلباً للأجر وتبركاً بالذكر . واكتفى في أول الرسالة بـ ( بسم الله الرحمن الرحيم ) ، وحسبك به ذكراً .

والفائدة الثالثة بديعة جداً ، وهي أنَّ « الواو » العاطفة توجب بناء الكلام على ما تقدم ؛ لا نقول كما قال القُتَيْبِيُّ : « إنهم أرادوا السلام المتقدم عليكم » ، لَمَّا رأى أن « الألف واللام » تكون للعهد ؛ فإن [ في <sup>٤</sup> ] ذلك نقصاً في الأدب ، وشُحاً بسلام مُجَدَّد ، وإخلالاً بمقاصد السلف ؛ لأنهم لا يريدون : السلام المتقدم عليك . وهذا غثٌ <sup>٥</sup> من القول ! ولكن

أ ١٠٣ أشعرت « الواو » بعطف فصل على فصل من الكتاب ، فلما / فرغ [ منها <sup>٥</sup> ] قال :

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب : « سلام » ، فاستبدلنا به : « السلام » .

(٣) في أ ، ب : « وإن » .

(٤) عن ب .

(٥) في ب : « غناء » . وكلام غث : رديء .

« والسلام »<sup>١</sup> ، يريد : [ و<sup>٢</sup> ] بعد هذا كله « السلام عليك » . وقد تقدم أن « السلام » إذا انبنى على اسم مجرور قبله كان بالألف واللام ، كقولك : « عليك السلام » ، وإن لم يكن ههنا مجرور [ فالواو<sup>٢</sup> ] مشعرة به ومغنية عن ذكره . وهذا المعنى الذي لحظه كتاب السلف وقلدهم فيه الخلف ، بل ما نقول إلا أنها حكمة نبوية وفصاحة شرعية موروثة عن النبي صلى الله عليه وسلم . والسعيد من فهم عنه ، واقتبس العلم من لدنه ، والحمد لله .

### فصل

#### [ في استتار الضمير في الاسم المشتق ]

خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بد من مضمير يعود على المبتدأ ، [ لأن الجملة كلام مستقل بنفسه<sup>٢</sup> ] ، وإلا انقطع الكلام منه واستغنى عنه ، فإن كان اسماً مفرداً جامداً لم يحتج إلى رابط يربطه بالأول ؛ لأن المخاطب يعرف أنه مسند إليه من حيث [ كان<sup>٣</sup> ] لا يقوم بنفسه ، لا كما زعم المنطقيون أن الرابط بينهما لا بد منه مضمراً أو مظهراً ! وكيف يكون مضمراً ويدل على ارتباط أو غيره / والمخاطب لا يستدل إلا بلفظ يسمعه لا بشيء . ب ١٤١ تضمرة في نفسك . ولو احتجنا إلى « هو » مضمرة أو مظهرة لاحتجنا إلى « هو » أخرى ترتبط الخبر بها ، وذلك تسلسل ١

فإن كان الخبر اسماً مفرداً مشتقاً من فعل ، كان فيه ضمير فاعل بذلك الفعل ، لا من حيث كان [ خبراً للمبتدأ ، ولكن من حيث كان<sup>٣</sup> ] فيه معنى الفعل ، والفعل لا بد له من فاعل .

فإن قيل : وما برهانه أن فيه ضميراً في اعتقاد<sup>٤</sup> العرب ؟

(١) في أ : « والسلام عليك » .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) في ب : « فاعتقاد » .



قلنا : تأكيدهم له وإبداهم منه ، وليس له ظهور في التثنية ولا في الجمع ، أعني إذا كان اسماً ، إنما يكون له علامة في التثنية والجمع إذا كان فعلاً نحو : « يذهبان » و « يذهبون » . وأما « ذاهبان » و « ذاهبون » ، فالواو والألف علامتا إعراب لا علامتا إضمار . فهما حرفان ، وهما في الفعل اسمان ؛ بُرهانُ ذلك أنهما - أعني الواو والألف - إذا كانتا في الاسم انقلبتا « ياء » في التثنية والجمع في حال النصب والخفض ، كما تنقلب فيما لا ضمير فيه ، نحو : « الزيدان » و « الرجلان » ؛ ولو كانت هي ضمير الفاعل لبقيت على لفظ واحد ، كما تقول في الفعل : « هؤلاء رجال يذهبون » ، و « مررت برجال يذهبون » ، [ ورأيت رجالاً يذهبون <sup>١</sup> ] ، فلا يتغير لفظها ؛ لأنها هي الفاعل وليست علامة إعراب للفعل . فثبت بهذا صحة دعوى النحويين على العرب ، حيث زعموا أن الضمير المستتر في الاسم المشتق لا يظهر في تثنية ولا جمع ، وأن الضمير المستتر في الفعل يظهر في التثنية والجمع ، ولولا الدليل المتقدم لما عُرف هذا أبداً ؛ لأن العرب لم تشافهن بهذا مشافهة ، ولا أفصحت عن أغراضها في هذا ونحوه إلا باستقراء كلامها والتتبع لأنحائها ومقاصدها ، الموصل إلى غرائب هذه اللغة وفرائدها <sup>٢</sup> .

فإن قيل : فقد عرفنا صحة دعوى النحويين في الفرق بين الموضعين ، فما الحكمة التي من أجلها فُرق واضع اللغة بين الموضعين ، فجعلها علامة إضمار في الأفعال ولم يجعلها كذلك في الأسماء المشتقة من الأفعال ، مع أن الضمير فيها في التثنية والجمع والإفراد ، ولكن لا علامة [ له <sup>٣</sup> ] في اللفظ ، وإنما يستدل عليه بالتوكيد والبدل والعطف ؟

قلنا : الحكمة في ذلك بدیعة ، وهي أن الأسماء لما كان أصلها الإعراب ، كانت أحوج إلى علامة إعراب منها إلى علامة إضمار ، والأفعال أصلها البناء . و [ لما <sup>٤</sup> ] لم يكن لها بد من الفاعل ضرورة ، كانت أحوج إلى علامة [ إضمار <sup>٤</sup> ] الفاعلين منها إلى علامة إعراب ،

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب : « وفوائدها » .

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٤) عن ب .

مع أن هذه العلامة في الأسماء علامة تثنية وجمع وحرف إعراب أيضاً ، والأفعال لا تثني ولا تجمع ؛ إذ هي مشتقة من المصدر وهو لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه يدل على القليل والكثير من جنسه . ولعلّهُ أخرى أصح منها وأدق وأجدر أن تكون هي الحق ، ذكرناها في أول الكتاب ، فلترها هنالك <sup>١</sup> .

وإذا ثبت أنها لا تثني ولا تجمع ، وعلامة التثنية والجمع هي حروف الإعراب ، فلا تكون « الواو » و « الألف » إلا علامة إضمار ، ولا تكون في الأسماء - وإن احتملت الضمائر - إلا علامة تثنية وجمع ، أو حرف إعراب على قول سيبويه <sup>٢</sup> ، أو هي إعراب على قول محمد بن المستنير <sup>٣</sup> ، أو دليل إعراب على قول سعيد <sup>٤</sup> ، ومحمد بن يزيد <sup>٥</sup> .

(١) لعله يعني ما ذكره في المسألة العاشرة معللاً لامتناع إضافة الفعل إلى الاسم ، فقد قال هنالك : « يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم ، كما يستحيل إضافة الحرف ، لأن المضاف هو الشيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ، ولا يدل على معنى في نفسه ، وإنما يدل على معنى في الفاعل ، وهو كونه مخبراً عنه » . وهذه العلة بعينها هي سرّ عدم تثنيته وجمعه .

(٢) في الكتاب ٤/١ : « واعلم أنك إذا أثبت الواحد لحقته زيادتان ، الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ... » .

وفي المقتضب ١٥٣/٢ - ١٥٤ : « فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب » وكذلك الياء في الخفض والنصب . وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف إعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب . وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب . فإن قيل له : فأين حرف الإعراب ؟ قال : إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة ، فأما إن كان حرفاً قام بنفسه .

والقول الذي نختاره - ونزعم أنه لا يجوز غيره - قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من ( زيد ) ونحوها ، ولكنها دليل الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » .

ثم قال المبرد في ١٥٥/٢ : « وقولنا : دليل على الإعراب إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون ... » . هذا وانظر الإنصاف ٢١ .

(٣) هو أبو علي قطرب ، صاحب سيبويه ، له عدة تصانيف في العربية ومنها المثلث . توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر نزهة الألباء ١١٩ ، والوفيات ٤٤١/٣ ، والإنباء ٢١٩/٣ ، والعبر ٣٥٠/١ .

(٤) هو أبو الحسن الأخفش ، انظر المسألة رقم ٤٢ .

(٥) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد البصري . كان إمام النحاة في زمانه ، وله تصانيف مشهورة مذكورة . =

## فصل

[ في متعلق الخبر إذا كان ظرفاً ]

١٤٢ ب خبرُ المبتدأ إذا كان ظرفاً أو مجروراً يُعَلَّقُ بالفعل ، ويقدر تقدير / « مستقر » ، وكذلك إذا كان في موضع نعت أو حال أو صفة أو صلة ، وكان [ في ١ ] ذلك الاستقرار ضميراً يعود على المبتدأ ، كما يكون في « مستقر » إذا لفظ به ؛ لأنَّ تعلق الجار به يدلُّ عليه دلالة اللفظ ، لكنه لا يجري مجرى العوامل اللفظية في تقدُّم الحال عليه ، ولا في نصب المفعول معه .

فإن قيل : فهل تقديره تقديرُ الفعل المحض أو تقدير الاسم المشتق من الفعل ؟  
فالجواب : أن النحويين إنما يُقدِّرونه تقديرَ الاسم المشتق فيقولون : « زيد في الدار » ،  
١٠٤ أ أي : مستقر في الدار . وكان الظاهر أن يذكروا الفعل لأنه / الأصل في تعلق الجار به ؛ لأنَّ حرف الجرِّ إنما تعلق بالاسم المشتق من حيث كان فيه معنى الفعل لا من حيث كان اسماً . وقد سأل ابن جني أبا علي [ عن ٢ ] هذه المسألة فلم يراجعه بجواب بين ولا شافٍ أكثر من أن قال له : « تقدير الاسم ههنا أولى ؛ لأنَّ خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم » . ولم يبين ابنُ جني فيه شيئاً أيضاً ! والصحيح في التعليل والتقدير أن يقال : الجار هنا لا يتصور تعلقه بفعل محض ؛ إذ الفعل المحض ما دلَّ على حدث وزمان ، ودلالته على

= أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم ، وقد تصدر ببغداد ؛ يقول عنه الذهبي : « وكان وسيماً مليح الصورة ، فصيحاً مفوهاً ، إخبارياً ثقة » . وقد ولد سنة ٢١٠ ، وتوفي في آخر سنة ٢٨٥ . انظر مقدمة المقتضب للأستاذ الشيخ عضيمة ونزهة الألبا ٢٧٩ ، والإنباه ٢٤١/٣ ، والعبر ٧٤/٢ .

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

الزمان<sup>١</sup> بينيته ؛ فإذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان ، [ مع أن الجار لا تعلق له بالزمان ولا يدل عليه ، إنما هو في أصل وضعه<sup>٢</sup> ] [ لتقييد الحدث وجره إلى الاسم على وجه ما من الإضافة ، ف<sup>٣</sup> ] لا تعلق له إلا بالحدث ، والحدث الذي هو المصدر لا يمكن تقديره ههنا لأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس هو الحدث ، فبطل أن يكون التقدير : [ زيد استقرار في الدار ، وبطل أيضاً أن يكون التقدير<sup>٤</sup> ] : « زيد استقرار في الدار » ، ألا ترى أنه يقبح أن يقال : « زيد في الدار أمس » ، أو : « أول من أمس » ، وإذا بطل القسمان ، أعني إضمار المصدر وإضمار<sup>٥</sup> الفعل ، لم يبق إلا القسم الثالث وهو إضمار اسم الفاعل لتصح الفائدتان :

إحداهما : أن يكون خبراً عن المبتدأ ، ويضمّر فيه ما يعود عليه ؛ إذ لا يمكن [ ذلك<sup>٦</sup> ] في المصدر .

والثانية : أن يصحّ تعلق الجار به ؛ إذ مطلوبه الحدث ، واسم الفاعل متضمن للحدث لا للزمان ، والله المستعان .

## فصل

### [ في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف ]

إذا ثبت هذا فلا يصحّ ارتفاع اسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل ، وإن كان في موضع خبر أو نعت ، وإنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك : « قائم

(١) ليس غريباً أن يقول السهيلي ههنا بدلالة الفعل على الزمان بينيته ، وقد ذكر غير مرة أنه لا يدل على الزمان لا بلفظه ولا بينيته ، وإنما يدل على اختلاف أحوال الحدث ، وهذا الذي قاله لا يخالفه فيه النحاة ، فهم قد تسامحوا عندما قالوا بدلالة الفعل على الزمان ، إذ هو يدل على هذا المعنى الفلسفي ، وقد تسامح السهيلي مثلهم هنا عندما قال بدلالته على الزمان . انظر دراستنا عن السهيلي ٢٨٠ .

(٢) عن ب .

(٣) سقط من ب .

(٤) في ب : « وصاحبه الفعل » .

زيد « بالابتداء ، لا بقائم ، خلافاً للأخفش<sup>١</sup> على ما سيأتي برهانه ، إن شاء الله تعالى .  
 فإن قيل : أليس قد يرتفع الاسم بقائم إذا كان « قائم » معتمداً على مبتدأ ، أو<sup>٢</sup>  
 كان نعتاً ، أو حالاً ، أو كان قبله الاستفهام وما يطلب الفعل ، فيرتفع أيضاً ههنا به ؟  
 قلنا : قد توهم [ قوم<sup>٣</sup> ] أن هذا هو مذهب سيوييه ، وأنه يجوز أن يرتفع بالظرف<sup>٤</sup>  
 إذا قلت : « زيد في الدار أبوه » و « مررت برجل معه صقر » . وليس هذا مذهب الرجل ،  
 وقد بين أبو سعيد السيرافي مراد سيوييه ، وشرح وجه الغلط عليه بما فيه غنية . والفرق  
 بين الظرف وبين اسم الفاعل أن اسم الفاعل مشتق وفيه لفظُ الفعل . موجود ، فإذا اقترنت  
 به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوى بها معنى الفعل ، عمل عمل  
 الفعل . والظرف في قولك : « زيد في الدار أبوه » لا لفظُ للفعل فيه ، إنما هو معنى يتعلق  
 به الحرف ويدل عليه ، فلم يكن في قوّة القرينة التي اعتمد عليها / أن تجعله كالفعل ،  
 كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظاً به دون قرينة أن يكون كالفعل ، حتى يجتمع [ الاعتماد<sup>٥</sup> ]  
 المقوي لمعنى [ الفعل مع<sup>٦</sup> ] اللفظ المشتق من الفعل ، فيعمل حينئذ عمل الفعل ، فتقول :  
 « زيدٌ ذاهبٌ غلامه » و « مررت برجل قائم أبوه » .

[ ووجه آخر من الفرق بين المسألتين « وهو أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ قائمٍ  
 أبوه<sup>٥</sup> ] ، فالقيام - لا محالة - مسندٌ إلى الأب في المعنى ، وهو في اللفظ جارٍ<sup>٦</sup> على ما  
 قبله ، وفي المعنى مسندٌ<sup>٧</sup> إلى ما بعده ، فأما الظرف والمجرور فليس للصفة المشتقة لفظ

(١) في شرح المفصل ٧٩/٦ قال ابن يعيش : « وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد ، فتقول على مذهبه :  
 قائم زيد ، فيكون ( قائم ) مبتدأ ، و ( زيد ) مرفوع بفعله ، وقد سدّ مسدّ الخبر لحصول الفائدة به وتتمام  
 الكلام ، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل » .

(٢) في أ ، ب : « وكان نعتاً ... » .

(٣) عن ب .

(٤) في أ ، ب : « الظرف » .

(٥) سقط من ب .

(٦) في أ ، ب : « جارياً » .

(٧) في أ ، ب : « مسنداً » .

يجري على ما قبله ، إنما هو معنى يتعلق به الجار ، وذلك المعنى مسند إلى الاسم المرفوع وخبر عنه ، فصح أنه مبتدأ والمجرور خبر عنه ، والجملة في موضع نعت أو خبر .

فإن قيل : فيلزمكم إذا قدمتم الظرف في موضع الخبر وقدرتم فيه ضميراً يعود على المبتدأ أن يجيزوا : « في الدار نفسه زيد » و « فيها أجمعون إختك » ! وهذا لا يجيزه [ أحد <sup>١</sup> ] ، وفي [ هذا <sup>٢</sup> ] حجة للأخفش ولمن رفع بالظرف <sup>٣</sup> .

قلنا : إنما قُبِحَ توكيدُ المضمر إذا كان الظرف خبراً مقدماً ، لأن الظرف في الحقيقة ليس هو الحامل للضمير ؛ [ إنما هو متعلق بالاسم الحامل للضمير <sup>١</sup> ] ، وذلك الاسم غير موجود في اللفظ حتى يقال : إنه مقدّم في اللفظ مؤخر في المعنى ، وإذا لم يكن ملفوظاً به فهو [ في <sup>١</sup> ] المعنى والرتبة بعد المبتدأ ، والمجرور المقدم قبل المبتدأ دالٌّ عليه ، والدالُّ على الشيء غير الشيء ، فلذلك قُبِحَ : « فيه أجمعون الزيدون » ؛ لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكد ؛ ولذلك صحَّ تقديمُ خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفاً ؛ لأن الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة ؛ إنما هو متعلق بالخبر ، والخبر منويٌّ في موضعه مُقدَّرٌ في مكانه ؛ ولذلك لم ينكسر أصلُ الخليل في منعه تقديمَ خبر المبتدأ مع كثرة هذا النحو في الكلام <sup>٤</sup> ، أعني : « في الدار زيد » ، ولذلك عدَّلَ « سيبويه » في قولهم : « فيها قائماً رجل » و « لميةً موحشاً طلل » إلى أن [ جعلها حالاً من نكرة <sup>٥</sup> ] ، ولم <sup>١</sup> [ يجعلها من الضمير الذي في الخبر ؛ لأن الخبر مؤخرٌ في النية وهو العامل في الحال ، وهو معنوي ، والحال لا تتقدم على العامل المعنوي . فهذا كله ينبثق أن الظرف والمجرور ليس هو الخبر في الحقيقة ، ولا الحامل للضمير ، ولا العامل في شيء من الأشياء ، لا في حال ، ولا في ظرف ، ولا في فاعل .

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) انظر الإنصاف ٥١ .

(٤) انظر المسألة رقم ٧٧ ، فصل « في تقديم الخبر » .

(٥) في الكتاب ٢٧٦/١ : « وحُيِّلَ هذا النصب على جواز « فيها رجل قائماً » . انظر أيضاً في هذا الموضع شرح

أبي سعيد السيرافي ، وشرح الأعلام لبيت الكتاب :

وتحت العمالي في القنا مستظلة ظباء أعارتها العيون الجآذر

ومن <sup>١</sup> جهة العقل أن « الدار » إذا انفردت بلفظها <sup>٢</sup> لم يصح أن تكون خبراً عن « زيد » ولا عاملة ، ولا حاملة للضمير . وكذلك « في » و « من » وسائر حروف الجر لو انفردت لم يكن فيها شيء من ذلك . فقد وضح لك أن الخبر هو غيرها ، وموضعه موضعه ، والحمد لله .

## فصل

### [ في إعراب الوصف غير المعتمد ]

١٠٥ أ / وأما ما حكاه الزجاجي <sup>٣</sup> في هذا الباب عن بعض النحويين من قولهم : « قائم زيد » ، أن « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعل ، فقد قدّمنا أن هذا باطل في القياس ؛ لأن اسم الفاعل اسم محض ، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل ؛ إذ كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كمسجد ، ومزقد ، ومزوحة ، ومغرفة . ولكن إنما نعمل إذا تقدّم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر ، فيقوى ، حينئذ / معنى الفعل فيه . ويُعَصَّدُ هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب : « قائم الزيدان » ولا : « ذاهب إخوتك » ، إلا على الشرط الذي ذكرناه . ولو وجد الأخفش [ و ] من قال بقوله مسموعاً لاحتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعاً ، وكان بالقياس مدفوعاً ، فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً !

## فصل

### [ في إعراب الوصف المعتمد ]

وإذا ثبت هذا فجائز أن يكون اسمُ الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله ، ومع القرائن المقوية رافعاً للفاعل ، وخبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ ، الوجهان جائزان ، نحو : « زيد

(١) في ب : « ولا من .. » .

(٢) في أ : « إذا انفردت في حال بلفظها » .

(٣) الجمل ٤٩-٥٠ .

(٤) سقط من ب .

قائم أخواه» و «زيد قائمان أخواه» ، إلا في موضع [واحد<sup>١</sup>] وهو أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً نحو : «زيد قائم أنت [إليه]» ، و «أقائم هو ؟» ؛ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبراً ؛ لأن المنفصل لا يكون فاعلاً مع اتصاله بالعامل ؛ إنما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله به<sup>٢</sup> [نحو<sup>٣</sup> : «ما قائم إلا أنت» ، [و<sup>٤</sup>] نحو : «الضاربة هو» ؛ ألا ترى إلى قوله - صلى الله عليه وسلم - لورقة بن نوفل : «أو مُخرجي هم ؟» ، لم يَرَوْهُ أحدٌ إلا بتشديد «الياء» لأنه خبر مقدم ، و «هم» مبتدأ ، فَجُمِعَ من أجل الضمير الذي في الخبر ، وصار تقديره : «أو مخرجوي هم» ، ثم أدغم «الواو» في «الياء» ، ولو كان «هم» فاعلاً لقال : «أو مخرجي هم ؟» بتخفيف الياء ، كما تقول : «أضاربي إختوتك ؟» . فإن جعلته مبتدأ قلت : أضاربي ، بالتشديد ، والحمد لله .

## فصل

### [ في عدم الإخبار بالزمان عن اسم العين ]

ذكر : ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، ولكن تكون أخباراً عن المصادر<sup>٥</sup> . ولم يُعلل النحويون هذا الأصل بأكثر من أن قالوا : إنما لم يجوز ذلك لأنه لا فائدة فيه<sup>٦</sup> ! ولم يكشفوا عن سر عدم الفائدة !

وسره أنَّ الزمان لما كان أحداثاً تحدثُ [عن حركة الفلك] ، وكان البشر يحتاجون إلى تقييد أحداثهم وتأريخها<sup>١</sup> [بأحداثٍ تقارنها معلومة عند المخاطب] ، كما يقيدونها بالأماكن التي تقع فيها ، جعل الله - تعالى - لهم في حركات الفلك حوادث تختلف بما

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) في أ : «لا يجوز» .

(٤) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي ٤/١ .

(٥) الجمل ٥٠ .

(٦) انظر المقتضب ١٣٢/٤-١٣٣ .



يقارنها من النور والظلمة ، وارتفاع الشمس وانحدارها ؛ لأن الحركات لا تختلف لذواتها ولا تتميز بأنفسها . و [ لما <sup>١</sup> ] كانت هذه الحوادث التي هي أجزاء الزمان معلومة عند جميع المخاطبين ، [ جعلوها <sup>٢</sup> ] تأريخاً وتقييداً لأفعالهم وحياتهم وموتهم وجميع الأمور النازلة بهم ، فلا معنى لوقت الفعل إلا أنه حادث [ يقارنه حادث <sup>٢</sup> ] معلوم عند [ من <sup>٣</sup> ] يخاطبه ، فإذا أخبرته أن فعلك قارن ذلك الحادث المعلوم عنده توقت له وتقيده ، فسميناه وقتاً ، وهو في الأصل مصدر : « وَقْتُ الشَّيْءِ أَقْتُهُ » : إذا حَدَّدْتَهُ وَقَدَّرْتَهُ . ولو أمكن أن تقيّد وتؤرخ بما يقارن الفعل من الحوادث التي هي غير الزمان استغنيت عن الزمان ، تقول : قمتُ عند خروج الأمير » ، و « خرجت عند قدوم الحاج » ، [ أو : مع قدوم الحاج <sup>٢</sup> ] ، لكان ذلك أيضاً توقيتاً وتأريخاً . ولكن الذي هو معلوم عند جميع المخاطبين إنما هي أجزاء الزمان كالشهر والسنة واليوم وما دون ذلك ، وإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لقولك : « زيدُ اليوم » و « الغلامُ غداً » ؛ لأن الجثث ليست بأحداث فيحتاج إلى تقييدها بما يقارنها وتأريخها بما يحدث معها ، ولذلك تقول : « إن أول مخلوق خلقه الله - تعالى - لم يكن في وقت » ، ولو كان في وقت لافتقر ذلك الوقت إلى وقت ، إلى غير نهاية ، وهذا محال ! فقد وضح لك أن [ ما <sup>٢</sup> ] ليس بحدث فلا معنى لتقييده بالحدث الذي هو الزمان . ومع هذا فإذا أردت حدوث الجثة ووجودها فهو أيضاً حادث ، فجائز أن تخبر عنه بالزمان إذا كان الزمان / يسع مدتها ، مثل ما يقول : « نحن في زمان كذا » ، و « كان الحجاجُ » في زمن بني أمية » ، وإن جهل المخاطب وجود زمن قيده بزمان يسعه ، فإن كان الزمان أقصر من مدة الوجود لم يجز في شيء من الحوادث ، كما لا يجوز : « شبَّ زيدُ غدوة » ،

١٤٥ ب

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٢) عن ب .

(٣) سقط من ب .

(٤) في أ ، ب : « أوقته » . وفي المصباح : « ووقت الله الصلاة توقيتاً ، ووقتها يقتها - من باب وعد - حدد لها وقتاً » .

(٥) في أ ، ب : « الحاج » .

ولا : « شاخ ضحوة » ؛ لأن الوقت أقل من المؤقت ، كذلك لا تقول على هذا : نحن يوم السبت « ولا : الحجاج يوم الخميس » .

فإن قلت : فقد قالوا : « زيد حين بقل وجهه <sup>١</sup> » ؟

قلنا : إنما جاز ذلك لقرينة أخرجته عن معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف بمقدار السنين ، وهي إضافة الوجه إليه حين قلت : « بقل وجهه » و « طرَّ شاربه » . ولو قلت : « زيد حين بقل وجهه <sup>٢</sup> عمرو » لم يجوز ، مع أنه أيضاً مخصوص بلفظة « حين » . ولو قلت : « يوم بقل [ وجهه <sup>٣</sup> ] » ، لم يجوز ، لما في « حين » من لفظ « حان يحين » ، الذي يصح أن يكون خبراً عن زيد .

### فصل

[ في دلالة نحو : سواء على أقمت أم قعدت ]

ومما ألحق بهذا الفصل قوله سبحانه : ( سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون <sup>٤</sup> ) و ( سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم <sup>٥</sup> ) .

زعم بعض النحويين <sup>٦</sup> أن « سواء » خبر ، وأن المبتدأ محذوف ، وأن التقدير : سواء عليهم الإنذار وتركه ، ثم فسرته الجملة المصدرة بألف الاستفهام . وصاحب هذا القول يلزمه أن يُجيز : « سواء أقمت أم قعدت » ، دون أن يقول : « عليّ » أو « عليك » .

---

(١) في اللسان : « وبقل وجه الغلام يقل بقلأ وبقولا ، وأبقل ، وبقل : خرج شعره . وفي حديث أبي بكر والنسابة : قدام إليه غلام من بني شيبان حين بقل وجهه ، أي : أول ما نبت لحيته » . وانظر خلق الإنسان لثابت ٢٠-٢١ .

(٢) في أ ، ب : « وجهه » .

(٣) عن ب .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٩٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية ٦ .

(٦) في شرح المفصل ٩٣/١ : « قوله تعالى : ( سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ) ، الفعل ههنا في تأويل المصدر ، والمعنى : سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار . فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى ، وسواء الخبر » .

ويلزمه أن يجيز : « سيان أذهب [زيد<sup>١</sup>] أم جلس » و « متفقان أقام زيد أم قعد » ،  
وما كان نحو هذا مما لا يجوز في الكلام ولا روي عن أحد !

١٠٦ أ وقالت طائفة<sup>٢</sup> : سواء ههنا / مبتدأ ، والجملة الاستفهامية في موضع الخبر . وإنما  
قالوا هذا - وإن كان « سواء » نكرة - لأن الجمل لا تكون في موضع المبتدأ<sup>٣</sup> أبداً ولا في  
موضع الفاعل . ثم لزمهم أن يكون في الجملة ضمير يعود على « سواء » ، إذ لا تكون  
جملة في موضع خبر إلا وفيها عائذ يعود على المبتدأ<sup>٤</sup> . فأجابوا عن هذا بأن قالوا : « سواء »  
مبتدأ في اللفظ وهو في المعنى خبر ، لأن المعنى : « سواء عليهم الإنذار وتركه » ، ولا  
يلزم أن يعود من المبتدأ ضمير على الخبر ، فلما كان خبراً في المعنى دون اللفظ روعي  
ذلك المعنى ، كما لم يعد على « ضربي » من قولك : « ضربي زيدا قائماً » ضمير من  
الحال التي سدت مسد الخبر ، لأن معناه : أضرب زيدا ، أو : ضربت زيدا ، والفعل  
لا يعود عليه ضمير ، وكذلك : « أقائم أخوك » ، لأن [أخوك<sup>٥</sup>] وإن سد مسد الخبر  
فإنه فاعل في المعنى ، و « قائم » معناه كمعنى الفعل الرفع للفاعل ، فروعيت المعاني  
في هذه المواضع وترك حكم اللفظ إلا من جهة الرفع بالابتداء ، فهي كلها مرفوعة بالابتداء  
متضمنة لمعنى يخالف معنى الابتداء المخبر عنه ، فحكم لذلك المعنى ، فلم يعد على  
اللفظ ضمير .

وهذا كله حسن ، إلا أنه في هذه المسألة خاصة على خلاف ما قالوه ؛ لأن العرب  
لم تنطق بمثل هذا في « سواء » حتى قرنته بالضمير المجرور بعلى ، نحو : (سواء عليهم) ،

(١) عن ب .

(٢) في الحجة لأبي علي ٢٠٠/١ : « فسواء في الآية مرتفع بالابتداء ، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام  
في موضع الخبر » .

(٣) قال أبو علي أيضاً في الحجة ٢٠١/١ : « فإن رفعته بأنه خبر لم يجز ، لأنه ليس في الكلام مخبر عنه ،  
فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً ، لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه ، فإذا فسد ذلك ثبت  
أنه مبتدأ » .

(٤) انظر المرجع السابق والصفحة .

(٥) سقط من ب .

و «سواء عليّ أقيمت أم قعدت» ، ولا يقولون : «سيّان أقيمت أم قعدت» ، ولا : «مثلان» ، و [ لا<sup>١</sup> ] : «شبهان» . ولا يقولون ذلك إلا في «سواء» مع المجرور بعلى . فوجب البحث عن [ السر في ذلك ، وعن<sup>١</sup> ] مقصد القوم في هذا الكلام ، وعن المساواة بين أيّ شيئين هي ؟ وفي أيّ الصفات هي من الاسمين الموصوفين بالتساوي ؟ فوجدنا معنى الكلام ومقصوده إنما هو تساوي [ في<sup>١</sup> ] عدم المبالاة بقيام / أو قعود ، أو إنذار أو ترك إنذار . ولو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذات لقالوا : «سواء الإقامة والشخص» ، كما تقول : «سواء زيد وعمر» . و «سيّان» و «مثلان» تعني استواءهما في صفة لذاتهما ، فإن أردت أن تسوي بين أمرين في عدم المبالاة وترك الالتفات لهما ، وأنهما قد هانا عليك وخفّا عليك ، قلت : «سواء عليّ أفعَل أم لم يفعل» ، كما تقول : «لا لأبالي أفعَل أم لم يفعل» ؛ لأن المبالاة فعل من أفعال القلب ، وأفعال القلب تلغى إذا وقعت بعدها الجمل المستفهم عنها أو المؤكدة باللام ؛ تقول : «لا أدري أقام زيد أم قعد» و : «علمت ليقومن زيد» ، ولكن لا تلغى هذه الأفعال القلبية حتى يذكر فاعلها في اللفظ أو في المعنى ، فتكون حينئذ في موضع المفعول بالعلم .

### فصل

#### [ آخر في توضيح هذه الدلالة ]

فإذا ثبت هذا فسواء مبتدأ في اللفظ ، و «عليّ» أو «عليهم» مجرور في اللفظ ، وهو فاعل في المعنى المتضمن في مقصود الكلام ؛ إذ قولك : «سواء عليّ» في معنى : «لا أبالي» ، [ وفي أبالي<sup>١</sup> ] فاعل ، فذلك الضمير الفاعل هو المجرور بعلى في المعنى ؛ لأن الأمرين إنما استويا عليك في عدم المبالاة ، وإذا لم تبال بهما لم تلتفت بقلبك إليهما ، وإذا لم تلتفت فكأنك قلت : «لا أدري أقيمت أم قعدت» ، فلما صارت الجملة الاستفهامية [ في معنى<sup>٢</sup> ] المفعول بفعل من أفعال القلب ، لم يلزم أن يكون فيها<sup>٣</sup> ضمير يعود على ما

(١) عن ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) في أ ، ب : «فيهما» .

قبلها ؛ إذ ليس قبلها في الحقيقة إلا معنى فعل يعمل فيها ، [ و ' ] كيف يعود من المفعول <sup>٢</sup> ضمير يعود على عامله ؟ ١ ولولا قولك : « عليّ » و « عليهم » ما قَوِيَ ذلك المعنى ، ولا عمل في الجملة . ولكن لما تعلّق الجارّ به صار في حكم المنطوق به ، وصار المجرور هو الفاعل [ في المعنى ، كالفاعل <sup>٣</sup> ] في « علمت » و « دريت » و « بآليت » ونحو ذلك ؛ ألا ترى كيف صار المجرور في قولهم : « له صوتٌ صوتٌ غراب » ، بمنزلة الفاعل في يُصَوّت » ، حتى كأنك [ نطقت بِصَوْتٍ <sup>٣</sup> ] ، فنصبت « صوتٌ غراب » لذلك . وإذا قلت : « عليه نوحٌ نوحٌ الحمام » ، [ رفعت : نوحَ الحمام ] لأن الضمير المخفوض على ليس هو الفاعل الذي يُنوح ، كما في مسألة « له صوتٌ صوتٌ حمار » . وكذلك المجرور في ( سواء عليهم ) هو الفاعل الذي في قولك : [ لا يبالون <sup>٣</sup> ] ولا يلتفتون ؛ إذ المساواة إنما هي في عدم المبالاة والالتفات ، والمتكلم لا يريد غير هذا بوجه ، فصار الفاعل مذكوراً ، والمبالاة معقولة متصورة ، فوقعت الجملة الاستفهامية مفعولاً لها .

ونظير هذه المسألة - حَدُّو النعل بالنعل <sup>٤</sup> - قوله تعالى : ( ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ ° ) ، بدا : فعل ماض ، فلا بدّ له من فاعل ، والجملة المؤكدة باللام <sup>٥</sup> لا تكون في موضع فاعل أبداً ، وإنما تكون في موضع مفعول بعلمت أو علموا ، فهي ههنا في موضع المفعول ، وإن لم يكن في اللفظ « علموا » ففي اللفظ ما هو في معناه ؛ لأن قوله : « بدا » معناه : ظهر [ للقلب <sup>١</sup> ] لا للعين ، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد عُلِمَ . والمجرور من قوله : ( لهم ) هو الفاعل ، فلما حصل معنى العلم وفاعله متقدماً على الجملة المؤكدة

(١) سقط من ب .

(٢) في أ ، ب : « المفعول فيه » .

(٣) عن ب .

(٤) هذا مثل يضرب في التسوية بين الشيئين . وحدوث النعل بالنعل ، أي : قدرتها بها وقطعتها على مثالها وقدرها .

انظر مجمع الأمثال للعبداني ١٩٥/١ .

(٥) سورة يوسف ، آية ٣٥ .

(٦) في أ ، ب : « المذكورة باللام » .

(٧) يعني قوله تعالى : ( ليسجته حتى حين ) .

باللام ، صارت الجملة مفعولاً لذلك العلم ، كما تقول : « علمت ليقومن زيد » ، و « لام » الابتداء و « ألف » الاستفهام يكون قبلهما أفعال القلب ملغاة ، فكذلك : ( سواء عليهم أنذرتهم ) ، وقعت الجملة الاستفهامية في المعنى بعد فعل من أفعال القلب وبعد فاعله ، كما تقدم بيان ذلك ، حين قدرناه بقولك : « لا يبالون » . فالواو<sup>١</sup> في « يبالون » هو الفاعل ، والضمير في ( عليهم ) هو الفاعل في المعنى ؛ ألا ترى كيف اختصَّ يعلى من بين حروف الجر ؛ لأن المعنى إذا كان يرجع إلى عدم المبالاة فقد هان عليك الأمران وصارا أخفَّ شيء على من لا يباليهما ، و [ لا<sup>٢</sup> ] يلتفت إليهما . فتأمله تجد المعاني صحيحة والفوائد كثيرة مزدحمة تحت هذا اللفظ الوجيز ؛ فلذلك نبت عنه كثير من الأفهام حتى تناقضت عليهم الأصول التي أصلوها ، واضطربوا في الجواب عن الاعتراضات التي ألزموها / ، مع ما غاب عنهم من فوائد هذه الآيات وإعجازها . وسمانة<sup>٣</sup> هذه الكلمات على إيجازها ، وبالله التوفيق .

### فصل

#### [ في دلالة الاستفهام في هذا التركيب ]

فإن قيل : فما بال الاستفهام في هذه الجملة ، والكلام خبر محض ؟ قلنا : الاستفهام مع « أم » يعطي معنى التسوية ؛ فإذا قلت : « أقام زيد أم قعد ؟ » ، فقد سويتَ بينهما في علمك<sup>٤</sup> . فهذا جواب [ فيه<sup>٥</sup> ] مَقْنَع ، وأما التحقيق في الجواب فأن تقول : ألف الاستفهام لم يُخلَع منها ما وُضِعَتْ له ولا عُزِلَتْ عنه ، وإنما معناه : « علمت أقام زيد أم قعد ؟ » ، أي : علمت ما كنت أقول فيه هذا القول ، وأستفهم عنه بهذا اللفظ ، فحكيت الكلام كما كان ، ليعلم المخاطب أن ما كان مستفهماً عنه معلوم ،

(١) في أ ، ب : « قالوا » .

(٢) عن ب .

(٣) في أ : « وسمانهم » . وهي كلمة غير واضحة في ب . وكلام سمين : جيد . وفي الأساس : ومن المجاز كلام غث وسمين . يقال : سمين - كسمع - سمانة .

(٤) انظر الحجة لأبي علي ١٩٨/١ .

(٥) سقط من ب .

كما تقول : « قام زيدٌ » فترفعه لأنه فاعل ، ثم تقول : « ما قام زيدٌ » فيبقى الكلام كما كان ، وتبقى الجملة محكيةً على أصلها <sup>١</sup> ، لتدل على أن ما كان خبراً متوهماً عند المخاطب فهو الذي نُفي بحرف النفي . ولهذا نظائر يطولُ ذكرها ، فكذلك قوله تعالى : ( سواء عليهم أأنذرتهم ) ، لما لم يبالوا بالإنذار ولا نفعهم ولا دخل في قلوبهم منه شيء ، صار في حكم المستفهم عنه أكان أم لم يكن . فلا تسمى « الألف » ألف التسوية ، كما فعل بعضهم ، ولكن « ألف » الاستفهام بالمعنى الذي وضعت له ولم تزل عنه .

### فصل

[ في سر التعبير بالفعل الماضي في هذا التركيب ]

فإن قيل : فلم جاء بلفظ الماضي - أعني قوله : ( أأنذرتهم ) ، وكذلك : ( أدعوتهم ) أم أنتم صامتون ) ، و « أقام زيد أم قعد » - ولم يجيء بلفظ الحال ولا المستقبل ؟ فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن في الكلام معنى الشرط ، والشرط يقع بعده <sup>٢</sup> المستقبل بلفظ الماضي ، تقول : « إن قام زيد غداً قمت » ، وههنا يتقدر ذلك المعنى كأنك قلت : « إن قام زيد أو قعد لم أباله <sup>٣</sup> » ، « ولا ينفع القوم إن أنذرتهم أو لم تنذرهم » . فلذلك جاء بلفظ الماضي . وقد قال الفارسي قولاً غير هذا [ ولكنه <sup>٤</sup> ] قريب منه في اللفظ ؛ قال : « إن ألف الاستفهام تضارع « إن » التي للجزاء ؛ لأن الاستفهام غير واجب كما أن الشرط ليس بحاصل إذا عُدِمَ المشروط <sup>٥</sup> » . وهذه العبارة فاسدة من وجوه يطول ذكرها ، ولو راعى المعنى الذي قدمناه لكان أشبه ، على أنه عندي مدخولٌ أيضاً ؛ لأن معنى الشرط يطلبُ الاستقبال خاصة دون الحال والمضي . وقوله : ( سواء عليكم أدعوتهم ) و ( سواء عليهم أأنذرتهم ) لا يختص بالاستقبال ، بل المساواة في عدم المبالاة موجودة في كل حال ،

(١) في أ : « لفظها » .

(٢) في أ ، ب : « بعد » .

(٣) في المصباح : « لا أبالي به ، ولا أبالي به . أي : لا أهتم به ولا اكترث له » .

(٤) انظر الحجة ١/٢٠٢-٢٠٣ .

بل هي أظهر في فعل الحال ، ولا يقع بعد حرف الشرط فعل حال بوجه .

والتحقيق في الجواب أن نقول : قد أصلنا في « نتائج الفكر »<sup>١</sup> أصلاً ، وهو أن الفعل لم يُشتق من المصدر مضافاً [ إلا ليدل على كون الاسم مخبراً عنه - أعني الفاعل الذي كان المصدر مضافاً<sup>٢</sup> ] إليه - [ ولم<sup>٣</sup> ] تختلف أبنيتُهُ بعدما اشتق من المصدر إلا لاختلاف أحوال الحدث من مضي أو استقبال ، فإن كان قصد المتكلم ألا يقيد الحدث بزمان دون زمان ، ولا بحال استقبال دون حال مضي ، فليجعله<sup>٤</sup> مطلقاً بلفظ الماضي الذي لا زوائد فيه<sup>٥</sup> ، ليكون أخف على اللسان وأقرب إلى لفظ الحدث المشتق منه ؛ ألا ترى أنهم يقولون : « لا أفعله ما لاح برق » و « ما طار طائر » ، بلفظ الماضي خاصة لما أرادوا مدة مطلقة غير مقيدة ، وأنه لا يفعل هذا الشيء في مدة لَوَحَ البرق وطيران الطائر ونحو ذلك ، فلم يُجاوز لفظ الماضي لأنه لا يُريد استقبالاً ولا حالاً على الخصوص .

١٤٨ ب

فإن قلت : ولا يريد أيضاً ماضياً ، فكيف جاء بلفظ الماضي ؟ !

قلنا : قد قُرِنَ معه « لا أكلمه » و « لا أفعله » ، فدل على أن قوله : « ما لاح برق » لا يريد به لوحاً قد انقضى وانقطع ، وإنما يريد مقارنة الفعل المنفي للفعل الآخر في المدة على الإطلاق والدوام ، فليس في قوله « لاح » إلا معنى اللوح خاصة ، غير أنه تُرك لفظ المصدر ليكون « البرق » مخبراً عنه كما تقدم . فإذا أردت هذا ولم ترد تقييداً بزمان فلفظ الماضي أخف وأولى . وكذلك قوله تعالى : ( سواء عليهم أأنذرتهم ) ، أضاف الإنذار إلى المخاطب المخبر عنه به ، فاشتق من الإنذار الفعل ليدل على أن المخاطب هو فاعل الإنذار ، وترك الفعل بلفظ الماضي لأنه مطلق في الزمان كله ، وأن القوم لم يُبالوا بهذا

(١) انظر المسألة رقم ١٠ .

(٢) سقط من ب .

(٣) عن ب .

(٤) في أ ، ب : « بل يجعله » .

(٥) انظر أيضاً المسألة رقم ١٠ .

(٦) في أ : « فتي » .



ولا يبالون ، ولا هم في حال مبالاة ، فلم يكن لإدخال الزوائد الأربع معنى ؛ إذ ليس المراد تقييد الفعل بوقت ولا تخصيصه بحال .

فإن قلت : لفظ الماضي يخصه بالانقطاع ؟

قلنا : « حدث حديثين امرأة <sup>١</sup> ! » ، فيما قدمناه ما ينفي عن الجواب ، مع ما في قوله : ( سواء عليهم أن نذرتهم ) من ثبوت هذه الصفة فيهم وحصولها في الحال وفي المآل ، ولا تقول : سواء ثوباك أو غلاماك » ، إذا كان الاستواء فيما مضى وهما الآن مختلفان . فهذه القرينة تنفي الانقطاع الذي يتوهم في لفظ الماضي ، كما كان لفظ الحال في قولك : « لا أكلمه ما دامت السموات والأرض » ينفي الانقطاع المتوهم في « دام » . وإذا انتفى الانقطاع وانتفت الزوائد الأربع بقي الحديث مطلقاً غير مقيد في المسألتين جميعاً . فتأمل هذا تجده صحيحاً ، والحمد لله .

## فصل

[ في مسألة من باب الاشتغال ] .

ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء . وليس مقصوداً على هذه المواضع ، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه ؛ ألا ترى [ إلى <sup>٢</sup> ] قوله / سبحانه : ( إنا كُلُّ شيءٍ خلقناه بقَدَرٍ <sup>٣</sup> ) كيف أجمع القراء على نصبه <sup>٤</sup> ، ودل ذلك على قبح الرفع فيه ؛ لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها ، مع أنه لو قال : « إنا كُلُّ شيءٍ » ، لذهب الوهم إلى الصفة لا

(١) تقدم هذا المثل في المسألة رقم ٧٣ .

(٢) عن ب .

(٣) سورة القمر ، آية ٤٩ .

(٤) وردت قراءة بالرفع في غير السبعة تنسب إلى أبي السمال ، وقد انتصر لها ابن جني . انظر المحتسب ٣٠٠/٢ .

وقد نبه على هذه القراءة الزمخشري في كشافه ٣٥٠/٤ ، وتعقبه صاحب الانتصاف .

إلى الخبر في قوله : ( خلقناه ) ، فكان يكون فيه للقدريّة<sup>١</sup> متعلق بأن يقولوا : « نعم » ، كل شيء خلقه فهو بقدر قدره ، وكل شيء لم يخلقه فهو بخلاف ذلك » ؛ لأن فعل الإنسان عندهم غير مخلوق للرب ، تعالى عن قولهم . وكذلك قول الشاعر<sup>٢</sup> :

فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَصَّتْكَ مِثْلُهَا  
يُنْصَبُ لَأَنَّهُ مَوْضِعٌ يُقْصَدُ فِيهِ إِلَى الْفَعْلِ ، والله أعلم .

### فصل

[ من باب الاشتغال أيضاً ]

ومن هذا الباب ما ذكره سيبويه على وجه ضرورة الشعر ، ثم اعترف أنه في الكلام ١٤٩ ب بمترلة في الشعر ، أي : إنه لو جاء على الأصل لم ينكسر الشعر<sup>٣</sup> ، وهو قولهم / :

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ  
ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ [ قَتَلْتُ ] عَمْدًا<sup>٤</sup>

جعله في القبح مثل : « زيدٌ ضربت » ، برفع زيد ، مع عدم الضمير . وليس مثله لوجه منها :

(١) يعني المترلة ، فهم يسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدريّة والعدلية ، ومن مذهبهم أن العبد خالق لأفعاله خيرها وشرها .

(٢) هو المزار الأسدي . والبيت من شواهد الكتاب ٧٥/١ ، وعجزه :

جَرَزَتْ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلْكَلًا

(٣) أنظر الكتاب ٤٣/١-٤٤ ، والخزانة ١٧٣/١ .

(٤) لأبي النجم العجلي ، وقبله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي

انظر الكتاب ٤٤/١ ، ٦٩ ، ٧٣ .

(٥) من شواهد الكتاب ٤٤/١ ، ولا يعرف قائله ، وعجزه :

فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةَ تَمُودَ

وانظر الخزانة ١٧٧/١ .

أن الجملة ههنا في موضع صفة<sup>١</sup> ، فلو نُصِبَ لَوَلِيَّ الاسمَ غيرُ الصفة ؛ لأن الفعل والفاعل والجملة هي الصفة ، فإذا قَدِّمْتَ [مفعولها<sup>٢</sup>] عليها لم تل موصوفها ، فإذا رفعت بالابتداء وَلَيْتَ الجملةُ التي هي في موضع الصفة موصوفها .

ووجه آخر ، وهو أن « كُلاً » يقبَحُ أن يليه العوامل اللفظية ؛ لأنه في الأصل تأكيد ، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية<sup>٣</sup> ويحسن رفعه بالابتداء ؛ إذ الابتداء ليس بعامل لفظي .

فأما [ ما<sup>٤</sup> ] ذَكَرَ من قولهم : « شَهْرٌ تَرَى ، وشَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ مَرَعَى » ، وجعله من هذا الباب بمنزلة « كُلهُ لم أصنع » و « زيدٌ ضربت<sup>٥</sup> » ، فإما بُعِدَ بينهما ؛ هذا نكرة وما بعدها صفة لها لا خبر عنها ، فلم يصحّ نصبه بها ، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف . وَحَسُنَ حذف الضمير لأن الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر<sup>٦</sup> ؛ وزاده حُسناً ههنا ازدواجُ الكلام وطلب السجع ، فشهر في هذه الكلمات مبنيٌّ على ما قبله ، كأنه يقول : « السنة شهر ترى ، وشهر ثرى » . أو : « من السنة » . وكذلك ما بعده من قولهم :

[ فـ ] ثوبٌ نَسِيْتُ وثوبٌ أَجَرُ<sup>٧</sup>

[ والله أعلم<sup>٨</sup> ] .

- (١) في أ : « صفته » .
- (٢) سقط من ب .
- (٣) أنظر الأعلام في شرح شواهد الكتاب ٤٤/١ .
- (٤) عن ب .
- (٥) يعني سيبويه في الكتاب ٤٤/١ .
- (٦) هذا مثل ؛ يقول الميداني في مجمع الأمثال ٣٧٠/١ : « يعنون شهور الربيع ، أي يمطر أولاً ، ثم يطلع النبات قتره ، ثم يطول قتره النعم . وأرادوا : شهر يرى فيه ، وشهر ثرى فيه ... وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لمتابعة « ترى » ، الذي هو الفعل » .
- (٧) في أ ، ب : « ضربته » .
- (٨) في المغني ٥٥٧ : « والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ، ومن الصفة أقوى منه من الخبر » .
- (٩) من شواهد الكتاب ٤٤/١ ، وهو لامرئ القيس ، وصدره :  
فأقبلت زحفاً على الركبتين  
ورواية الكتاب : « ثوب علي » . انظر ديوان امرئ القيس ١٥٩ ، والخزانة ١٨٠/١ .

### ختم المخطوطتين

#### نهاية المخطوطة أ :

« انتهى الكلام في نتائج الفكر ، والحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله ، والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه ، سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وأزواجه وذريته ، وسلم تسليماً كثيراً - والحمد لله رب العالمين » .

#### نهاية المخطوطة ب :

« انتهى الكلام في نتائج الفكر ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

« وكان الفراغ منها في ربيع الأول من شهر سنة خمس وسبعين وثمانمائة بصالحة دمشق المحروسة . وكتبه حسن بن علي بن عبيد بن أحمد ... المقدسي الحنبلي ... عفا الله عنه » .

## مراجع التحقيق

### المخطوطات والمصورات :

- (١) ارتشاف الضرب لأبي حيان . مخطوطة بدار الكتب المصرية ، برقم ٨٢٨ ، ١١٠٦ نحو .
- (٢) إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ، لأبي المحاسن عبد الباقي بن علي اليمني . نسخة مصورة بدار الكتب المصرية ، برقم ١١٩٥٩ ح .
- (٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد . مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١١١٠ نحو .
- (٤) إصلاح الغلط لابن قتيبة . مصورة بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر برقم ٥٨٢٠ .
- (٥) الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح لابن الطراوة ، مصورة بمكتبتي عن مكتبة الأسكوريال بأسبانيا .
- (٦) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٨٠١ .
- (٧) الإيضاح لأبي علي الفارسي ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ، برقم ١١٢٠ نحو .
- (٨) تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري . ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات العربية ، عن مكتبة الأمبروزيانا ، بميلانو إيطاليا .
- (٩) تفسير غريب الحديث لأبي عبيدة . مصورة بمكتبة كلية اللغة العربية .
- (١٠) التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام ، لابن عسكر . مخطوطة بدار الكتب المصرية ، برقم ٨٧ .
- (١١) شرح التسهيل للمرادي . مخطوطة بدار الكتب برقم ٦٣ نحو .
- (١٢) شرح السيرافي للكتاب ، مخطوطة بدار الكتب برقم ١٣٧ نحو .
- (١٣) طبقات ابن قاضي شعبة . مصورة بدار الكتب برقم ١١٩٨٨ نحو .

- (١٤) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ، للسهيلى . مصورة بمكتبتى عن المتحف البريطانى .
- (١٥) اللباب لأبى البقاء العكبرى . مصورة بكلية اللغة العربية .
- (١٦) المقدمة المحسنية لابن بابشاذ ، مخطوطة بدار الكتب ، برقم ٢٨١ نحو .

#### المطبوعات :

- (١) أساس البلاغة للزمخشري . ط دار الكتب .
- (٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر ، تحقيق علي محمد البجاوي . ط نهضة مصر .
- (٣) أسرار العربية لأبى البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار . ط الترقى بدمشق .
- (٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ، ط حيدر آباد الثانية ١٣٦٠ هـ .
- (٥) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر . ط مصطفى محمد ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- (٦) الأصمعيات ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون . ط دار المعارف الأولى .
- (٧) الأصنام للكليبي ، تحقيق أحمد زكي ، ط دار الكتب
- (٨) أصول الدين للبغدادى ، ط استانبول ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .
- (٩) الأعلام للزركلي ، الطبعة الثانية .
- (١٠) الأغاني لأبى الفرج الأصبهاني ، ط التقدم .
- (١١) الأغاني لأبى الفرج الأصبهاني ، ط دار الكتب .
- (١٢) الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد ، ط الأدبية بيروت ١٩٠١ م .
- (١٣) أمالي السهيلى ، تحقيق محمد ابراهيم البنا ، والسعادة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
- (١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط السعادة ١٣٨٠ هـ .
- ١٩٦١ م .

- (١٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتب ١٣٦٤ هـ ١٩٥٠ م .
- (١٦) الانتصاف للشيخ أحمد بن المنير ، على الكشاف . ط الاستقامة ١٣٧٣ هـ ١٩٥٣ م .
- (١٧) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، ط المدني .
- (١٨) البحر المحيط لأبي حيان ، ط السعادة .
- (١٩) بدائع الفوائد لابن القيم ، ط المنيرية .
- (٢٠) البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- (٢١) بغية الملتبس للضيبي ، ط مجريط ١٨٨٤ .
- (٢٢) بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- (٢٣) البيان والتبيين للجاحظ .
- (٢٤) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر . ط عيسى الحلبي ١٩٥٤ م .
- (٢٥) تاج العروس ، ط الخيرية ١٣٠٦ هـ .
- (٢٦) تحصيل عين الذهب للأعلم ، على الكتاب ، ط الأميرية ١٣١٦ هـ .
- (٢٧) تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .
- (٢٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري ، ط مصطفى البابي الحلبي الثانية ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- (٢٩) الجمل للزجاجي ، تحقيق ابن أبي شنب ، ط كلنسلبيك بياريس ١٣٦٧ هـ ١٩٥٧ م .
- (٣٠) حاشية يس على الألفية ط فاس .
- (٣١) الحجة لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين . دار الكاتب العربي .

- (٣٢) خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ببولاق .
- (٣٣) الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط دار الكتب ١٣٧١ هـ . ١٩٥٢ م .
- (٣٤) خلق الإنسان لثابت ، تحقيق عبد الستار فراج ، ط الكويت .
- (٣٥) درة الغواص للحريزي ، ط الجوائب ، قسطنطينية ١٢٩٩ هـ .
- (٣٦) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر .
- (٣٧) ديوان الأعشى ، تحقيق محمد حسين ط النموذجية .
- (٣٨) ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف .
- (٣٩) ديوان الفرزدق ، جمع عبد الله الصاوي ، ط الصاوي .
- (٤٠) ديوان أمية بن أبي الصلت ، ط بيروت .
- (٤١) ديوان ابن الدمينه ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، ط المدني ١٣٧٩ هـ .
- (٤٢) ديوان ذي الرمة ، ط كمبريدج .
- (٤٣) ديوان كثير عزة ، نشر هنري بيرس .
- (٤٤) ديوان لبید ، ط ليدن .
- (٤٥) ديوان النابغة الجعدي ، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق .
- (٤٦) روح المعاني للألوسي ، تحقيق طه الزيني ، دار الزيني للطبع والنشر .
- (٤٧) الروض الأنف والمشرع الروي للسهيلى ، ط الجمالية بمصر ١٩١٤ هـ .
- (٤٨) الزمان الوجودي للدكتور أحمد بدوي ، ط ثانية ، جرينبرغ بالقاهرة .
- (٤٩) زهر الآداب وثمر الألباب للحصري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط أولى ، دار إحياء الكتب العربية .
- (٥٠) سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤ .
- (٥١) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، تصحيح عبد المتعال الصعيدي ، ط محمد صبيح ١٩٥٣ .



- (٥٢) سنن أبي داود ، ط مصطفى الحلبي ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- (٥٣) سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .
- (٥٤) السيرة النبوية لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط ثانية ، مصطفى الباي الحلبي .
- (٥٥) شرح الحماسة للتبريزي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط حجازي بالقاهرة .
- (٥٦) شرح درة الغواص في أوهام الخواص للشهاب الخفاجي ، ط الجوائب قسطنطينية ١٢٩٩ هـ .
- (٥٧) شرح ديوان لبید لعباس إحسان ، ط الكويت .
- (٥٨) شرح الشافية للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، ط حجازي بالقاهرة .
- (٥٩) شرح شواهد الشافية للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، ط حجازي بالقاهرة .
- (٦٠) شرح فصيح ثعلب للهروي ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي . ط النموذجية .
- (٦١) شرح الكافية للرضي ط ١٢٧٥ هـ .
- (٦٢) شرح الكافية لابن مالك ، ط فاس .
- (٦٣) شرح المفصل لابن يعيش ، ط المنيرية .
- (٦٤) شرح المفضليات لابن الأنباري ، ط الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠ م .
- (٦٥) الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط دار المعارف الثانية ١٩٦٦ م .
- (٦٦) شواهد التوضيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط لجنة البيان .
- (٦٧) الصاحي لأحمد بن فارس ، ط المؤيد ١٣٢٨ هـ ١٩١٠ م .
- (٦٨) الصراح للجوهري ، دار الكتاب العربي .
- (٦٩) صحيح البخاري ، تصوير دار الشعب .
- (٧٠) صحيح الترمذي ، المطبعة العصرية بالأزهر .
- (٧١) صحيح النسائي ، المطبعة الميمنية .

- (٧٢) الطراز ليحيى العلوي ، ط المقتطف ١٣٢٢ هـ - ١٩١٤ م .
- (٧٣) العبر في خبر من غير للذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد ، ط الكويت ١٩٦٠ م .
- (٧٤) العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وآخرين ، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- (٧٥) الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة . تحقيق عبد العلم الطحاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط أولى .
- (٧٦) الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير للسيوطي ، ط مصطفى الحلبي .
- (٧٧) الفلاكة والمفلوكون ، ط الشعب .
- (٧٨) فهرسة ابن خير ، منشورات المكتب التجاري ببيروت .
- (٧٩) القاموس المحيط للفيروزآبادي ، ط السعادة .
- (٨٠) الكامل للمبرد . ط المكتبة التجارية .
- (٨١) الكتاب لسيبويه ، ط الأميرية ١٣١٦ هـ .
- (٨٢) الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم .
- (٨٣) الكشف للزمخشري ، ط الاستقامة الثانية ١٣٧٣ هـ ١٩٥٣ م .
- (٨٤) كشف الطرة على الغرة للألوسي ، ط الحنفية بدمشق .
- (٨٥) كشف الظنون لحاجي خليفة ، ط استانبول ١٣٦٢ هـ ١٩٤٣ م .
- (٨٦) لسان العرب لابن منظور ، ط الأميرية .
- (٨٧) مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون . ط دار المعارف الثانية .
- (٨٨) مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط السنة المحمدية
- (٨٩) المحاسن والأضداد للجاحظ ، تصحيح مصطفى السقا ، ط المعاهد ١٩٣٢ .
- (٩٠) المحتسب لابن جنّي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، دار التحرير .
- (٩١) مختار الصحاح ، ط الأميرية .
- (٩٢) المخصص لابن سيده ، ط الأميرية ١٣١٦ هـ .
- (٩٣) مراتب النحويين لأبي الطيب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط نهضة مصر .

- (٩٤) مرصد الاطلاع لصفي الدين البغدادي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية .
- (٩٥) المزهر للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية
- (٩٦) المستقصى في أمثال العرب للزمخشري . ط حيدر آباد الأولى ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م .
- (٩٧) مسند أحمد ، ط الميمنية بمصر .
- (٩٨) المصباح المنير ، ط الأميرية السابعة ١٩٤٨ .
- (٩٩) المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرين . ط الأميرية ١٩٥٤ .
- (١٠٠) المغرب في حلل المغرب ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
- (١٠١) المغنى لابن قدامة تحقيق محمود فايد ، ط سجل العرب .
- (١٠٢) مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك وآخرين ، دار الفكر ، بيروت .
- (١٠٣) مقدمة تأويل مشكل القرآن للسيد أحمد صقر .
- (١٠٤) مقدمة المقتضب لمحمد عبد الخالق عزيمة .
- (١٠٥) المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة .
- (١٠٦) المقصد الأسنى للغزالي ، الطباعة الفنية المتحدة ، ١٩٦١ .
- (١٠٧) الملل والنحل للشهرستاني ، تحقيق محمد بن فتح الله بدران . ط مخيمر .
- (١٠٨) منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ، ط الميمنية بمصر ١٣١٣ هـ .
- (١٠٩) المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، ط مصطفى الحلبي ١٩٥٤ م .
- (١١٠) الموطأ للإمام مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .
- (١١١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ط ١٢٩٤ هـ .
- (١١٢) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام لعلي سامي النشار ط دار المعارف الثالثة .
- (١١٣) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ، ط دار المأمون بشبرا ١٣٥٧ هـ .
- (١١٤) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ، تصحيح الفرد جيوم .
- (١١٥) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق محمود الطناحي ١٣٨٣ هـ .
- ١٩٦٣ م .

- (١١٦) النوادر لأبي زيد ، ط الكتاب العربي بيروت .
- (١١٧) همع الهوامع للسيوطي ، ط السعادة .
- (١١٨) وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط السعادة ١٩٤٨ م .



مطابع الشروق — بيروت  
ص. ب. : ٨٠٦٤ - ت ٣١٥٨٥٩



